# المذكرة التفصيلية للأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي
# حول اجتماعات الجمعية العامة 141، والدورة 205، للمجلس الحاكم
# واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي
# بلغراد (صربيا)، 13–17 تشرين الأول/أكتوبر 2019

**الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي**

**المذكرة التفصيلية للأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي،**
**حول اجتماعات الجمعية العامة 141، والدورة 205، للمجلس الحاكم،**
**واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي،**
**بلغراد (صربيا)، 13-17 تشرين الأول/أكتوبر 2019**

**مقدمة:**

**تنعقد في الفترة من 13 إلى2019/10/17 في بلغراد –صربيا– اجتماعات الجمعية العامة الواحدة والأربعين بعد المئة للاتحاد البرلماني الدولي، واجتماعات الدورة 205 للمجلس الحاكم للاتحاد. وتشارك في هذه الفعاليات وفود برلمانية تمثل البرلمانات الأعضاء في الاتحاد. ويحضر الاجتماعات، بصفة عضو مشارك أو مراقب، ممثلو العديد من منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى المختصة كالصليب الأحمر الدولي، والبنك الدولي، وممثلو المنظمات البرلمانية الإقليمية، ومن بينها الاتحاد البرلماني العربي، والاتحاد البرلماني الإفريقي، واتحاد برلمانات أمريكا اللاتينية، والبرلمان الأوروبي ... وغيرها.**

**ويسر الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، أن تقدم للأخوة أعضاء الوفود البرلمانية العربية، المشاركين في اجتماعات بلغراد القادمة، هذه المذكرة التفصيلية التي تلقي الضوء على أهم القضايا التي سيتم تداولها في هذه الاجتماعات، وأهم الأنشطة التي ستقوم بها هيئات الاتحاد المختلفة، إضافة إلى لمحة عن الاتحاد.**

**وتأمل الأمانة العامة أن تكون هذه المذكرة، عوناً لهم في نشاطهم لتأدية مهامهم على أكمل وجه.**

**ويسر الأمانة العامة للاتحاد، أن تتلقى أية ملاحظات أو اقتراحات على أسلوب إعداد هذه المذكرة ومضمونها، ليتسنى لها أخذها بعين الاعتبار عند إعداد أية مذكرات مستقبلية، تعميماً للفائدة ووصولاً إلى الأهداف المرجوة.**

* * *

**1- ملاحظة هامة : تحتوي هذه المذكرة على كافة الوثائق التي أصدرتها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، لغاية تاريخ 2019/10/08، وأية إضافات تصل من الاتحاد البرلماني الدولي، سيتم إعلام البرلمانات والمجالس العربية الموقرة بها حال ورودها.**

**الفهرس**


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| لمحة عن الاتحاد البرلماني الدولي | 22-01 |
| الكلمة الترحيبية لرئيسة الجمعية الوطنية في جمهورية صربيا | 24-23 |
| مكان الاجتماعات وبرنامج العمل | 37-25 |
| اجتماعات الدورة الـ 205 للمجلس الحاكم | 104-38 |
| اجتماعات الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي | 130-105 |
| الطلبات الخاصة بإدراج بنود طارئة على جدول الأعمال | 131 |
| اللجنة الدائمة الأولى : لجنة السلم والأمن الدوليين | 141-132 |
| اللجنة الدائمة الثانية : لجنة التنمية المستدامة والتمويل والتجارة | 154-142 |
| اللجنة الدائمة الثالثة : لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان | 167-154 |
| اللجنة الدائمة الرابعة : اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة | 170-167 |
| اللجنة التنفيذية | 175-171 |
| اللجنة الفرعية للشؤون المالية | 176-175 |
| منتدى النساء البرلمانيات | 188-176 |
| منتدى البرلمانيين الشباب | 191-188 |
| اجتماعات الهيئات واللجان الخاصة الأخرى | 202-192 |
| اجتماع مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية | 244-203 |
| جمعية الأمناء العاميين للبرلمانات الوطنية | 297-245 |
| فعاليات أخرى | 452-298 |
| ملء الشواغر في أجهزة الاتحاد | 467-453 |
| الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية | 469-468 |
| الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإسلامية | 470 |
| الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإفريقية | 470 |
| الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الآسيوية | 471 |
| عمل الاتحاد البرلماني العربي داخل الاتحاد البرلماني الدولي | 478-472 |
| لمحة عامة عن الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي | 508-479 |
| الكتيب الإرشادي للجمعية العامة الـ141 | 571-509 |
| معلومات تنظيمية | 661-572 |

## أولاً – لمحة عن الاتحاد البرلماني الدولي

### 1. نبذة تاريخية:

فريدريك باسي
1912 – 1828

ويليام راندال كريمير
1912 - 1822

بمبادرة من رجلي السلام البرلمانيين، ويليام راندال كريمير (المملكة المتحدة)، وفريدريك باسي (فرنسا)، تم إنشاء الاتحاد البرلماني الدولي في عام 1889، ليشكل أول منتدى دائم للمفاوضات السياسية متعددة الأطراف.

وانعقد في عام 1889، أول مؤتمر برلماني للتحكيم الدولي في باريس، وحضره مندوبون من تسعة بلدان.

وفي عام 1894، أقيمت منظمة دائمة لها أنظمتها الأساسية وسكرتيريتها وتحمل اسم «الاتحاد البرلماني الدولي».

ومنذ ذلك الوقت، وبالرغم من نشوب حربين عالميتين، والاتحاد يواصل أنشطته، موسعاً بالتدرّج مجال عمله ومكيفاً وسائله مع الظروف المتغيرة، وناضل في سبيل إنشاء المؤسسات النظيرة على المستوى الحكومي الدولي، والتي برزت في نهاية المطاف إلى حيز الوجود باسم الأمم المتحدة. وكان للاتحاد البرلماني الدولي أيضاً دور فعال في إنشاء ما يعرف الآن بمحكمة الدائمة للتحكيم في لاهاي.

وعلى مرّ السنين، نال كبار الشخصيات في الاتحاد البرلماني الدولي ثماني جوائز نوبل للسلام، وهم:

- 1901: فريدريك باسي (فرنسا)
- 1902: ألبرت غوبا (سويسرا)
- 1903: ويليام راندال كريمر (المملكة المتحدة)
- 1908: فريدريك باجير (الدنمارك)
- 1909: أوغست بيرنايرت (بلجيكا)
- 1913: هنري لافونتين (بلجيكا)
- 1921: كريستيان لانج (النرويج)
- 1927: فرديناند بويسون (فرنسا)

وقد أصبح الاتحاد البرلماني الدولي، منبراً دولياً هاماً لعرض القضايا السياسية ومناقشتها، خاصة ما يتعلق منها بتحقيق السلم والأمن الدوليين وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والبيئة، بالإضافة إلى القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تهم سائر شعوب العالم.

## 2. التأسيس والعضوية:

- تأسس الاتحاد في عام 1889.
- مقر الاتحاد في جنيف.
- يتكون الاتحاد من برلمانات الدول ذات السيادة.
- يجوز لكل برلمان تشكل بموجب قوانين دولة ذات سيادة ويمثل سكانها ويعمل على أراضيها أن يطلب الانضمام إلى الاتحاد البرلماني الدولي.
- في الدول الفيدرالية يجوز للبرلمان الفيدرالي فقط طلب الانضمام للاتحاد.
- يجوز لمجلس الاتحاد البرلماني الدولي، أن يقبل في عضوية الاتحاد الجمعيات البرلمانية الدولية التي تأسست بموجب القانون الدولي، من دول ممثلة كأعضاء منتسبين، وذلك بناء على طلبها، وبعد إجراء المشاورات مع الأعضاء المعنيين في الاتحاد.
- يتولى الأمين العام إحالة طلب برلمان بالإنضمام أو إعادة الإنضمام إلى المجلس الحاكم، ويتخذ لمجلس الحاكم قراراً بقبول الطلب، ويتخذ المجلس قراره بناء على رأي مسبق تبديه اللجنة التنفيذية.

- عندما يتوقف برلمان عضو بالاتحاد عن العمل أو عندما يتأخر في سداد مساهماته في نفقات الاتحاد لمدة ثلاث سنوات، تقوم اللجنة التنفيذية بالنظر في الوضع وإبداء رأيها للمجلس الحاكم، ثم يقوم المجلس باتخاذ القرار بشأن تعليق عضوية هذا البرلمان.
- يظل عضو الاتحاد، الذي تم إيقاف عضويته بسبب عدم سداد التزاماته المالية تجاه الاتحاد، مديناً للاتحاد عن مساهماته المتأخرة. وإذا قدم هذا البرلمان بعد ذلك طلباً لإعادة العضوية، **وذلك خلال فترة لا تزيد على عشر سنوات منذ تاريخ تعليقه عضويته،** فعليه أن يسدد عند إعادة انضمامه ثلث هذه المتأخرات على الأقل، ويقدم بياناً بكيفية تسوية إجمالي المبلغ المتبقي، خلال مدة معقولة. ويظل هذا المبلغ ديناً خاصّاً، طالما لم يتم سداده، ولا يعتبر من المتأخرات بالمعنى الوارد في كل من المادة 4، الفقرة 2، والمادة 5، الفقرة 2، من النظام الأساسي.

.

## 3. الأهداف:

- يعمل الاتحاد البرلماني الدولي، باعتباره المنبر الرئيسي للحوار البرلماني الدولي في العالم، من أجل تحقيق السلام والتعاون بين الشعوب، ومن أجل تعزيز المؤسسات النيابية. وتحقيقاً لهذه الغاية فإنه :

أ ) يشجع التواصل بين البرلمانات، والبرلمانيين، في البلدان جميعها والتنسيق وتبادل الخبرات فيما بينهم.

ب) ينظر في المسائل ذات الاهتمام الدولي، ويبدي رأيه في هذه القضايا بغية تشجيع البرلمانات وأعضائها على التقدم بمبادرات.

ج) يساهم في الدفاع عن حقوق الإنسان والنهوض بها، نظراً إلى ما لها من أهمية عالمية، ولأن احترامها يعد عاملاً أساسياً، لإرساء الديمقراطية البرلمانية والتنمية.

د) يساهم في معرفة أفضل لعمل المؤسسات النيابية، وتعزيز أساليب عملها وتنميتها.

- يشارك الاتحاد الأمم المتحدة في أهدافها، ويؤيد جهود هذه المنظمة ويعمل بالتعاون الوثيق معها، كما يتعاون مع المنظمات البرلمانية الإقليمية، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وفيما بين الحكومات التي تستلهم المثل نفسها.

## 4. أجهزة الاتحاد:

### أ. الجمعية العامة:

- تنعقد الجمعية العامة مرتين في العام، وتستمر عادة لمدة أربعة أيام. وتنعقد دورة واحدة على الأقل في السنة في جنيف، إلا إذا قررت الهيئات الحاكمة للاتحاد البرلماني الدولي خلاف ذلك.
- يحدد المجلس الحاكم مكان وتاريخ كل جمعية قبل سنة من انعقادها إن أمكن، (النظام الأساسي، المادة 21 (ب) ، القاعدة 6 من لائحة الجمعية العامة ). وترسَل الدعوة لعقد الجمعية العامة إلى أعضاء الاتحاد كافة قبل التاريخ المحدد لافتتاح الدورة بأربعة أشهر على الأقل. وتعقد الجمعية العامة في بلد مضيف إذا تم دعوة جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، والأعضاء المنتسبين، والمراقبين، وإذا تم منح ممثليهم التأشيرات اللازمة للمشاركة من قبل حكومة البلد المضيف.
- يجوز للمجلس، في ظروف استثنائية، أن يقرر تغيير مكان وتاريخ انعقاد الجمعية العامة أو عدم عقدها . وفي الأحوال الطارئة، يجوز لرئيس المجلس أن يتخذ مثل هذا القرار بموافقة اللجنة التنفيذية.
- تتألف الجمعية العامة من أعضاء البرلمانات الذين تعينهم البرلمانات الأعضاء بالاتحاد كمندوبين، على أن يتضمن الوفد برلمانيين من الرجال والنساء وأن يسعى إلى ضمان تمثيل متساوٍ للجنسين.
- لايجوز بأي حال من الأحوال، أن يتجاوز عدد البرلمانيين المندوبين للدورة السنوية الأولى للجمعية ثمانية برلمانيين بالنسبة إلى برلمانات الدول، التي يقل عدد سكانها عن (100) مليون نسمة، وعشرة برلمانيين بالنسبة إلى البلدان التي يبلغ عدد سكانها (100) مليون نسمة أو أكثر، ولا يجوز أن يتجاوز عدد البرلمانيين المندوبين للدورة السنوية الثانية للجمعية خمسة أو سبعة برلمانيين بالنسبة إلى برلمانات البلدان التي يبلغ عدد سكانها (100) مليون نسمة أو أكثر.
- ينقص تلقائياً عضو واحد من عدد أعضاء الوفود المشكلة من برلمانيين من نوع واحد في خلال ثلاث دورات متتالية للجمعية.
- يفتتح الجمعية العامة رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، وفي حال غيابه يفتتحها نائب رئيس اللجنة التنفيذية .
- تختار الجمعية العامة رئيسها ونواب الرئيس ومراجعي فرز الأصوات.
- يكون عدد نواب الرئيس مساوياً لعدد البرلمانات الأعضاء الممثلة في الجمعية العامة .
- يساعد الجمعية العامة في أداء مهامها لجان دائمة، يحدد المجلس الحاكم عددها ومجال اختصاصها.
- تضع الجمعية العامة جدول أعمال دورتها التالية.

- يجوز للجميعة إدراج بند طارئ واحد على جدول أعمالها.
- يجب أن يتناول طلب إدراج بند طارئ حالة دولية هامة حدثت مؤخراً تستلزم اتخاذ إجراء عاجل من جانب المجتمع الدولي، والتي يكون من المناسب أن يعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن رأيه وحشد الاستجابة البرلمانية. ولقبول مثل هذا الطلب ينبغي أن يحصل على ثلثي الأصوات المشاركة في التصويت.
- تبدأ الجمعية العامة بعقد مناقشة عامة حول موضوع عام. وخلال هذه المناقشة العامة، يجوز للأعضاء أيضاً أن يتناولوا الوضع السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي في العالم. وقد تؤدي هذه المناقشة إلى تبني وثيقة ختامية، على النحو الذي تقرره اللجنة التوجيهية وتعتمده اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي.
- حق التصويت مقصور على المندوبين الحاضرين شخصياً، ويحتسب عدد الأصوات المتاحة لكل برلمان عضو في الاتحاد طبقاً للقواعد التالية :

أ ) لكل برلمان عشرة أصوات كحد أدنى.

ب) يكون لكل برلمان عدد من الأصوات الإضافية، يتم زيادة عددها بموجب عدد سكان بلاده وذلك على النحو التالي:

| | |
|---|---|
| من 1 إلى 5 ملايين نسمة | يكون له فضلاً عن ذلك صوت واحد |
| أكثر من 5 إلى 10 ملايين نسمة | يكون له فضلاً عن ذلك صوتان |
| أكثر من 10 إلى 20 مليون نسمة | يكون له فضلاً عن ذلك ثلاثة أصوات |
| أكثر من 20 إلى 30 مليون نسمة | يكون له فضلاً عن ذلك أربعة أصوات |
| أكثر من 30 إلى 40 مليون نسمة | يكون له فضلاً عن ذلك خمسة أصوات |
| أكثر من 40 إلى 50 مليون نسمة | يكون له فضلاً عن ذلك ستة أصوات |
| أكثر من 50 إلى 60 مليون نسمة | يكون له فضلاً عن ذلك سبعة أصوات |
| أكثر من 60 إلى 80 مليون نسمة | يكون له فضلاً عن ذلك ثمانية أصوات |
| أكثر من 80 إلى 100 مليون نسمة | يكون له فضلاً عن ذلك تسعة أصوات |
| أكثر من 100 إلى 150 مليون نسمة | يكون له فضلاً عن ذلك عشرة أصوات |
| أكثر من 150 إلى 200 مليون نسمة | يكون له فضلاً عن ذلك أحد عشر صوتاً |
| أكثر من 200 إلى 300 مليون نسمة | يكون له فضلاً عن ذلك إثنا عشر صوتاً |
| أكثر من 300 مليون نسمة | يكون له فضلاً عن ذلك ثلاثة عشر صوتاً |

- عند إجراء تصويت في الجمعية العامة ، يكون لكل وفد يقتصر تشكيله على برلمانيين من نوع واحد، خلال ثلاث دورات متتالية للجمعية، ثمانية أصوات كحد أدنى بدلاً من عشرة أصوات للوفود المشكلة من رجال ونساء. وبالنسبة إلى الوفود التي يحق لها عدد من الأصوات الإضافية، فيتم الاحتساب الكلي على أساس ثمانية أصوات بدلاً من عشرة.
- يجوز للوفد تجزئة أصواته بحيث تُعبّر عن مختلف وجهات نظر أعضائه، ولايجوز لأي عضو أن يسجل أكثر من عشرة أصوات.
- يجري التصويت في الجميعة بالمناداة على الأسماء، إلا في الأحوال التي لايواجه فيها القرار المعروض على الجمعية العامة أي معارضة.
- يجري التصويت في الانتخابات بالاقتراع السري، إذا طلب ذلك عشرون عضواً على الأقل.

ب. **المجلس الحاكم** :

- يعقد المجلس الحاكم عادة دورتين سنوياً.
- يدعو المجلس لدورة استثنائية إذا رأى الرئيس ذلك ضرورياً، أو بناء على طلب اللجنة التنفيذية، أو ربع أعضاء المجلس الحاكم على الأقل.
- يتألف المجلس الحاكم من ثلاثة مندوبين عن كل برلمان عضو بالاتحاد. وتستمر عضوية المجلس من الجمعية العامة إلى الجمعية العامة التي تليها.
- يتعين أن يكون جميع أعضاء المجلس الحاكم أعضاء حاليين في برلماناتهم.
- في حال وفاة العضو أو استقالته أو لمانع يحول دون حضوره يعين البرلمان المعني من يحل محله.
- ينتخب المجلس الحاكم رئيس الاتحاد البرلماني الدولي لمدة ثلاث سنوات، وهو القيادة السياسية للمنظمة، ويرأس المجلس الحاكم بحكم منصبه.
- لا يجوز إعادة انتخاب الرئيس الذي انتهت مدة رئاسته قبل ثلاث سنوات أخرى، ويتعين أن يحل محله شخص ينتمي إلى برلمان آخر، ويراعى ضمان تناوب منتظم بين مختلف المجموعات الجيوسياسية.
- يجري الانتخاب خلال انعقاد الدورة الثانية للجمعية، ومع ذلك يجوز للمجلس إجراء الانتخاب إذا تعذر انعقاده لأسباب استثنائية.
- في حالة استقالة الرئيس أو زوال العضوية البرلمانية عنه أو وفاته، يمارس صلاحياته نائب رئيس اللجنة التنفيذية الذي تعيينه اللجنة التنفيذية حتى ينتخب المجلس الحاكم رئيساً جديداً. وتطبق ذات الأحكام في حال تعليق عضوية البرلمان العضو في الاتحاد الذي ينتمي إليه رئيس المجلس.

- يساعد الرئيس في أداء مهامه، فيما بين الدورات النظامية، مجموعة تتكون من ستة نواب للرئيس، يمثل كل واحد منهم إحدى المجموعات الجيوسياسية، ويعينون من بين أعضاء اللجنة التنفيذية لمدة عام واحد قابل للتجديد.
- يحدد المجلس الحاكم، ويوجه نشاطات الاتحاد، ويراقب تنفيذها بما يتماشى مع الأهداف المحددة في الأنظمة الأساسية.
- يقرر المجلس الحاكم جدول أعماله. وتضع اللجنة التنفيذية جدول أعمال مؤقت. ويجوز لأي عضو في المجلس أن يقدم اقتراحات إضافية على جدول الأعمال المؤقت.
- يضطلع المجلس الحاكم في الاتحاد بالمهام التالية على وجه الخصوص:

أ. يقرر انضمام أو إعادة انضمام البرلمانات الأعضاء، كما يقرر تعليق عضويتها طبقاً للمادة الرابعة من الأنظمة الأساسية.

ب. يقرر مكان وتاريخ انعقاد الجمعية العامة .

ج. يقترح رئيس الجمعية العامة .

د. يقرر تنظيم الاتحاد لكافة الاجتماعات البرلمانية الدولية الأخرى، بما في ذلك إنشاء لجان خاصة لدراسة مشاكل معينة ويحدد كيفية عملها، ويبدي رأيه في نتائجها.

هـ. يحدد عدد ومجال اختصاص اللجان الدائمة للجمعية.

و. يشكل لجاناً خاصة ومجموعات عمل لمساعدته في أداء مهامه، على أن يراعى عند تشكيلها توازٍ جغرافي سياسي، وجغرافي إقليمي، وإقليمي فرعي، كما يراعى التوازن بين عدد الرجال والنساء.

ز. يحدد فئات المراقبين في اجتماعات الاتحاد، كما يحدد حقوقهم ومسؤولياتهم، ويقرر المنظمات الدولية والكيانات الأخرى، التي تتمتع بوضع المراقبين المنتظمين في اجتماعات الاتحاد، كما يدعو، فضلاً عن ذلك، وبصفة عارضة، مراقبين يمكنهم المساهمة في دراسة بند معين مدرج في جدول أعمال الجمعية العامة .

ح. يقر سنوياً برنامج عمل وموازنته ويحدد جدول المساهمات.

ط. يوافق سنوياً على حسابات السنة المالية السابقة، بناء على اقتراح تقرير مدققي الحسابات اللذين يعينهما من بين أعضائه.

ي. يأذن بقبول الهبات والوصايا.

ك. ينتخب أعضاء اللجنة التنفيذية.

ل. يعين الأمين العام للاتحاد.

م. يضع لائحته، ويعرب عن رأيه بشأن الاقتراحات المقدمة لتعديل الأنظمة الأساسية.

- يعقد منتدى النساء البرلمانيات اجتماعه خلال الدورة السنوية الأولى للجمعية، ويقدم تقريراً بأعماله إلى المجلس الحاكم. ويوافق المجلس الحاكم على اللائحة التي يضعها المنتدى. ويعاون المنتدى مكتب يوافق على لائحته. ويعقد مكتب النساء البرلمانيات اجتماعاته في خلال الدورتين السنويتين للجمعية.

ج. **اللجنة التنفيذية:**

- هي الجهاز الإداري للاتحاد البرلماني الدولي.
- تتكون اللجنة التنفيذية من رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، وخمسة عشر عضواً ينتمون إلى برلمانات مختلفة، ومن رئيسة مكتب النساء البرلمانيات، ورئيس مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي.
- يرأس رئيس الاتحاد البرلماني الدولي اللجنة التنفيذية بحكم منصبه. وينتخب المجلس الحاكم خمسة عشر عضواً؛ منهم اثنا عشر عضواً على الأقل من أعضاء المجلس الحاكم، تستمر عضويتهم فيه طيلة فترة ولايتهم. ويكون تمثيل كل جنس بنسبة لا تقل عن ثلث الأعضاء المنتخبين.
- يراعى في انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية، مساهمة المرشح وبرلمانه في أعمال الاتحاد. ويقتصر الانتخاب لعضوية اللجنة التنفيذية، على برلمانيي الدول التي تتمتع فيها النساء بحقوق الاقتراع والترشيح في الانتخابات.
- تخصص المقاعد وعددها خمسة عشر التي تم انتخابها للمجموعات الجيوسياسية، وذلك بتطبيق النظام الانتخابي سنت ليج ( Sante –Lague ) على العدد الإجمالي لأصوات الأعضاء في الجمعية العامة . وفي حال تعديل عدد مقاعد إحدى المجموعات الجيوسياسية في اللجنة التنفيذية، فإنه لايعاد شغل أي من هذه المقاعد إلا عند انتهاء تفويض العضو الأصلي.
- ينتخب أعضاء اللجنة التنفيذية –عدا الرئيس – لمدة أربع سنوات، ويستبدل كل سنة اثنان على الأقل بصفة دورية، ولا يجوز إعادة انتخاب العضو الذي تنتهي مدته قبل مضي سنتين، ويحل محله عضو ينتمي إلى برلمان آخر. إن مدة رئيسة مكتب النساء البرلمانيات سنتان ويجوز تجديدها لمرة واحدة.

- في حالة وفاة أحد أعضاء اللجنة التنفيذية، أو استقالته، أو فقدانه لمقعده في برلمان بلده يعين هذا البرلمان بديلاً له يزاول مهامه حتى دورة انعقاد المجلس الحاكم التالية التي يتم من خلالها إجراء انتخابات. وإذا كان العضو الجديد الذي تم انتخابه ينتمي إلى برلمان مختلف عن برلمان العضو السابق، فإنه يقضي فترة تفويض كاملة. أما إذا كان ينتمي إلى البرلمان نفسه، فإنه يستكمل فترة سلفه. وفي حال وفاة رئيسة منتدى النساء البرلمانيات أو استقالتها أو فقدانها لمقعدها في البرلمان، تستكمل فترة التفويض للنائب الأول، وفي حال عدم تمكنه يكلف النائب الثاني.
- إذا كانت رئيسة مكتب النساء البرلمانيات عضواً في اللجنة التنفيذية أو تنتمي إلى برلمان ينتمي إليه أحد الأعضاء الخمسة عشر، فإنها تحل محلها النائب الأول لمكتب النساء البرلمانيات، أو النائب الثاني إذا كان النائب الأول عضواً بالفعل في اللجنة التنفيذية، أو تنتمي إلى برلمان أحد الأعضاء الخمسة عشر نفسه.
- في حال انتخاب أحد أعضاء اللجنة التنفيذية رئيساً للاتحاد البرلماني الدولي، ينتخب المجلس عضواً ليشغل المقعد الشاغر، وفي هذه الحال يدرج الموضوع تلقائياً في جدول أعمال المجلس، وتكون مدة تكليف العضو الجديد أربع سنوات.
- لا يجوز لأعضاء اللجنة التنفيذية، أن يشغلوا في الوقت نفسه، منصب رئيس أو نائب رئيس أي من اللجان الدائمة.
- تضطلع اللجنة التنفيذية بالمهام التالية:

أ. إذا تقدم برلمان بطلب للانضمام، أو لإعادة الانضمام إلى الاتحاد، تنظر اللجنة فيما إذا كانت الشروط الواردة في المادة (3)، من الأنظمة الأساسية مستوفاة، وتبلغ المجلس الحاكم بالنتائج التي توصلت إليها.

ب. تدعو المجلس الحاكم للانعقاد في الأحوال الطارئة.

ج. تحدد تاريخ ومكان انعقاد دورات المجلس الحاكم، وتضع جداول أعمالها المؤقتة.

د. تبدي رأيها بشأن إدراج بنود إضافية، في جداول أعمال المجلس الحاكم.

هـ. تقترح على المجلس الحاكم، برنامج العمل السنوي، وميزانية الاتحاد.

و. تحيط المجلس علماً في خلال دوراته بأنشطة اللجنة التنفيذية، وذلك من خلال تقرير يقدمه الرئيس.

ز. تراقب إدارة الأمانة ونشاطاتها، تنفيذاً للقرارات التي تتخذها الجمعية العامة، أو المجلس الحاكم، وتتلى لهذا الغرض التقارير والمعلومات اللازمة كلها.

ح. تدرس الترشيحات لمنصب الأمين العام بغية تقديم اقتراحها إلى المجلس، كما تحدد شروط تكليف الأمين العام المنتخب.

ط. تطلب من المجلس الحاكم منح اعتمادات إضافية، إذا تبين أن اعتمادات الميزانية التي صوت عليها المجلس، غير كافية لتغطية النفقات المطلوبة لإدارة وتنفيذ برامجه.

ي. ويجوز للجنة في الأحوال العاجلة، أن تمنح هذه الاعتمادات، شريطة إبلاغ المجلس بهذا الإجراء في أقرب دورة له.

ك. تعين مدقق حسابات خارجي تعهد إليه تدقيق حسابات الاتحاد.

ل. تحدد جداول رواتب موظفي الأمانة العامة وبدلاتهم.

م. تضع لائحتها الداخلية.

ن. تتولى أي مهام أخرى يكلفها بها المجلس الحاكم، طبقاً للأنظمة الأساسية واللوائح.

د. **الأمانة العامة:**

- تتكون الأمانة العامة من مجموع العاملين بالمنظمة، تحت إشراف الأمين العام للاتحاد المنتخب.
- تضطلع الأمانة العامة بلاتحاد بالمهام التالية:

أ. تضمن مقراً دائماً للاتحاد.

ب. تحفظ السجلات الخاصة بأعضاء الاتحاد، وتسعى إلى تشجيع التقدم بطلبات انضمام جديدة.

ج. تؤيد أنشطة أعضاء الاتحاد وتشجعها، وتساهم على المستوى الفني في تحقيق التوافق بين هذه الأنشطة.

د. تعد المسائل التي يتعين النظر فيها في الاجتماعات البرلمانية الدولية، وتوزع الوثائق اللازمة في الوقت المناسب.

هـ. تعمل على تنفيذ قرارات المجلس الحاكم والجمعية العامة .

و. تعد مقترحات لمشروع برنامج العمل والميزانية لتقديمها إلى اللجنة التنفيذية.

ز. تجمع وتنشر معلومات عن هيكليات ومهام المؤسسات النيابية.

ح. تكفل الاتصال بين الاتحاد والمنظمات الدولية الأخرى،كقاعدة عامة، وتكفل تمثيله في المؤتمرات الدولية.

ط. تحفظ أرشيف الاتحاد البرلماني الدولي.

هـ. **اللجان الدائمة المتخصصة:**

- يحدد المجلس الحاكم عدد اللجان الدائمة، ومدة تكليفها بما يمكنها من تناول مجمل القضايا التي تدخل في اختصاص الاتحاد البرلماني الدولي.
- يتم تمثيل أعضاء الاتحاد في كل لجنة دائمة بعضو .
- يجوز للمجلس الحاكم دعوة ممثلي المنظمات الدولية، أو الخبراء لمتابعة أعمال اللجان كمراقبين، كما يجوز للمجلس الحاكم، أن يدعو كمراقبين ممثلين عن الهيئات الأخرى، ممن منحتهم الجمعية العامة للأمم المتحدة صفة المراقب.
- لا يجوز للمراقبين الكلام إلا بإذن من الرئيس.
- يجوز لأعضاء الاتحاد تعيين برلمانيين سابقين، بوصفهم أعضاء شرف لمتابعة أعمال اللجان الدائمة.
- يقوم الأمين العام بإعداد الدعوة لعقد اللجان الدائمة، وذلك بالتشاور مع رؤسائها تنفيذاً للقرارات الصادرة في هذا الشأن عن المجلس الحاكم والجمعية العامة.
- تقوم اللجان الدائمة عادة بمناقشة وإعداد التقارير، ومشروعات القرارات حول البنود المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة.
- يجوز للمجلس الحاكم أن يكلف اللجان بدراسة بند مدرج على جدول أعماله وتقديم تقرير عنه.
- تنتخب اللجان الدائمة رئيساً ونائباً للرئيس من بين أعضاء مكتبها. **وعادة** ما تملأ مناصب الرئيس ونائب الرئيس في جولة انتخابية واحدة. وتُنسق المجموعات الجيوسياسية فيما بينها لضمان التوزيع العادل، ما أمكن، لمناصب الرئيس ونائبه في اللجان الدائمة.
- ينتخب أعضاء مكتب اللجنة أو يعاد انتخابهم في خلال الدورة السنوية الأولى لكل لجنة دائمة بالأغلبية المطلقة للأصوات المشاركة في التصويت.
- يتم انتخاب نواب الرئيس في عملية انتخابية واحدة.
- يجرى الانتخاب بالتصويت السري عند وجود أكثر من مرشح واحد للمنصب نفسه، ولحساب الأغلبية المطلقة، تحسب البطاقات المستوفاة بصورة جزئية.
- لايجوز إعادة انتخاب الرئيس أو نواب الرئيس للمنصب نفسه إذا قضى فيه أربع سنوات.
- إذا شغل الرئيس أو نائب الرئيس منصبه لأربع سنوات متتالية فلا يجوز لهما التقدم للترشيح لهذا المنصب قبل مرور سنتين.

- لا يجوز لممثلي البرلمانات الأعضاء أن يشغلوا في الوقت نفسه أكثر من منصب واحد من مناصب رئيس اللجنة أو نائبه، وذلك لضمان أكبر قدر ممكن من العدالة في توزيع هذه المناصب بين أعضاء الاتحاد.
- لا يجوز لأعضاء اللجنة التنفيذية أن يتولوا في الوقت ذاته منصب رئيس أو نائب رئيس إحدى اللجان الدائمة.
- لا يجوز لأي برلمان عضو ممثلاً في اللجنة التنفيذية أن يقترح مرشحاً عنه لرئاسة إحدى اللجان الدائمة.
- في حال غياب رئيس إحدى اللجان الدائمة، يتولى مهامه النائب الأول للرئيس.
- في حال استقالة رئيس اللجنة أو فقدانه لعضويته البرلمانية أو وفاته أو إذا علقت عضوية برلمانه في الاتحاد، يقوم النائب الأول بممارسة مهام الرئاسة إلى حين موعد إجراء الانتخابات القادمة، وتتبع الإجراءات نفسها عندما ينتخب رئيس لجنة دائمة للجنة التنفيذية أو لرئاسة المجلس.
- تعين الجمعية العامة مقررين لكل لجنة دائمة، يقوم كل منهم بوضع تقرير أو أكثر حول البند المدرج في جدول أعمال اللجنة. كما يضع المقرران، إضافة إلى ذلك، مشروع قرار بشأن الموضوع المطروح للمناقشة داخل لجانهم، ويتولى الأمين العام للاتحاد إرساله إلى الأعضاء قبل الدورة.
- يضع المقررون، إضافة إلى ذلك، مشروع قرار بشأن الموضوع المطروح للمناقشة داخل لجانهم، ويتولى الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، إرساله إلى الأعضاء، قبل الدورة، لإجراء أية تعديلات عليه.
- يجوز لأي عضو في الاتحاد البرلماني الدولي، اقتراح موضوع كي تتم مناقشته من قبل لجنة دائمة في اجتماع مستقبلي للجمعية العامة. ويتم إيداع هذه المقترحات لدى أمانة الاتحاد البرلماني الدولي قبل يوم واحد من اجتماع مكتب اللجنة الدائمة المعني.

و. **اجتماعات الهيئات واللجان الأخرى:**

**1 – منتدى النساء البرلمانيات:**

- يُعقد منتدى النســـاء البرلمانيات، ســـنوياً في خلال دورتي انعقاد الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، ويرفع تقريراً عن أعماله إلى المجلس الحاكم.
- يهدف منتدى النساء البرلمانيات إلى:

أ. تشـجيع إجراء الاتصـالات، والتشـاور، بين النسـاء البرلمانيات، حول المسـائل جميعها ذات الاهتمام المشترك.

ب. تشـــجيع الديمقراطية، من خلال النهوض بالمســـاواة، والشـــراكة بين الرجل والمرأة في المجالات كلّها، لا سـيما في الحياة السـياسـية، وتشـجيع نشـاط الاتحاد البرلماني الدولي، في هذا الصدد ودعمه.

ج. تشـجيع مشـاركة النسـاء البرلمانيات وتسـهيلها في أعمال الاتحاد البرلماني الدولي، وتسـهيل تمثيلهن على مستويات المسؤولية كافة داخل المنظمة تمثيلاً عادلاً.

د. إجراء دراسة تمهيدية، لبعض المسائل التي تبحثها الجمعية العامة، أو المجلس الحاكم، وإعداد توصيات بشأن هذه الموضوعات إن أمكن.

هـ. وضـــع آليات لإيصـــال المعلومات، المتعلقة بأعمال الاتحاد البرلماني الدولي، إلى النســـاء البرلمانيات والسياسيات اللواتي لا يشاركن في اجتماعاته؛

و. توعية الرجال على مسـألة المسـاواة، بين الجنسـين عبر حثّهم على المشـاركة، في جلسـات منتدى النساء البرلمانيات.

- تشـارك في أعمال منتدى النسـاء البرلمانيات، النسـاء أعضـاء البرلمانات الوطنية كافة، ممن تم اختيارهن ضـمن الوفود المشـاركة في الاجتماعات الدورية، التي يعقدها الاتحاد البرلماني الدولي، طبقاً لأحكام المادة 10، من النظام الأساسي.
- يجوز أن تشارك كذلك في أعمال منتدى النساء البرلمانياتِ، ممثلات الجمعيات البرلمانية الدولية، التي لها صفة عضو منتسب في الاتحاد البرلماني الدولي. وتخضع مشاركتهن للقواعد التي تحكم مشاركة الأعضاء، المنتسبين في أعمال الاتحاد البرلماني الدولي.
- يجوز للبرلمانيين، من الرجال الإسهام في أعمال منتدى النساء البرلمانيات.
- يجوز لممثلي، أو ممثلات المنظمات الدولية، وغيرها من الكيانات، التي تتمتع بصـفة «المراقب»، متابعة أعمال منتدى النساء البرلمانيات. وتخضع مشاركتهم للقواعد التي تنظم مشاركة المراقبين في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي.

- ينعقد منتدى النساء البرلمانيات، سنوياً، في خلال دورتي انعقاد الجمعية العامة .
- ينعقد منتدى النساء البرلمانيات، في اليوم السابق على افتتاح أعمال الجمعية العامة . ويجوز تنظيم جلسة إضافية ـ إذا لزم الأمر ـ خصوصاً لإتاحة الفرصة لانتخاب، ممثلات إقليميات جُدد في المكتب.
- توجه الدعوة لانعقاد منتدى النساء البرلمانيات، مرفقاً بها جدول الأعمال المؤقت، إلى الأعضاء والأعضاء المنتسبين، في الاتحاد كافة، قبل الموعد المحدد لافتتاح المنتدى بشهر واحد على الأقل.
- ينتخب منتدى النساء البرلمانيات رئيسةَ الدورة، من بين النساء أعضاء البرلمان المضيف. وإذا كان البرلمان المضيف، لا يضمُّ سيدة من بين أعضائه تتولى رئيسة المكتب، رئاسة الدورة. وفي حال غياب هذه الأخيرة تتولى النائب الأول أو النائب الثاني لرئيسة المكتب الرئاسة. وتطبق القاعدة ذاتها، على دورات الاتحاد البرلماني الدولي، التي تعقد في جنيف.
- تفتتح رئيسة المكتب، منتدى النساء البرلمانيات وتتولى الرئاسة ــ عند الاقتضاء ــ لدى انتخاب رئيسة دورة المنتدى. وفي حال غياب رئيسة المكتب، تقوم نائبها الأول أو الثاني بافتتاح المنتدى.
- إذا اضطرت رئيسة المنتدى، إلى التغيّب خلال جزء من الدورة، تتولى إدارة الجلسة بصفة مؤقتة رئيسة المكتب أو ـ في حال غيابها ـ إحدى نوابها.
- تدير الرئيسة أعمال المنتدى، وتؤجل الجلسات وترفعها، وتكفل مراعاة اللوائح، وتعطي الكلمة للأعضاء، وتطرح المسائل للتصويت، وتعلن نتائج التصويت وتعلن اختتام أعمال الدورة. وتكون قراراتها في هذه المسائل نهائية، وينبغي أن تُقبل من دون مناقشة.
- تفصل الرئيسة في الموضوعات، التي لم يرد بشأنها نصّ في هذه اللوائح كلها، بعد أخذ رأي المكتب إذا رأت ذلك ضرورياً.
- يجوز لأي ممثلة لأحد أعضاء الاتحاد، تقديم اقتراح، أو مشروع توصية لمنتدى النساء البرلمانيات، يوجّه إلى المجلس الحاكم، حول إحدى القضايا المدرجة في جدول أعماله. ويجوز تقديم الاقتراح أو مشروع التوصية شفوياً، أو كتابياً.
- يجوز لأي ممثلة، لأحد أعضاء الاتحاد، تقديم تعديلات على مثل هذا الاقتراح، أو مشروع التوصية هذا. ويتعيَّن أن تتعلق التعديلات ـ التي تقدم شفوياً أو كتابياً ـ مباشرةً بالاقتراح، أو مشروع التوصية الذي تستهدفه. ولا يجوز أن يكون الغرض منها سوى إجراء إضافة، أو إلغاء، أو تعديل في الاقتراح الأصلي، من دون أن يؤدي ذلك، إلى تغيير في طبيعة هذا الاقتراح أو نطاقه.
- تفصل رئيسة منتدى النساء البرلمانيات، في جواز قبول، أي اقتراح، أو مشروع توصية، وفي جواز قبول أي تعديل، أو تعديل فرعي، تقدمه إحدى المشاركات للمنتدى. وفي حال وجود لَبْس، بشأن جواز القبول يجوز لرئيسة منتدى النساء البرلمانيات، استشارة المكتب.

- يُصدر منتدى النساء البرلمانيات، قراره بشأن أي مسألة بالتصفيق ـ فإن لم يكن ـ فبأغلبية الأصوات المشاركة.
- يجوز لكل وفد أن يكون له صوتان كحد أقصى. ولا يجوز لكل مُشارِكة، أن تدلي بأكثر من صوت واحد. ولا يجوز لغير النساء البرلمانيات الحاضرات شخصياً، في القاعة الإدلاء بأصواتهن. ولا تشارك رئيسة الجلسة في عملية التصويت.
- لا يجوز إجراء التصويت، ما لم يكن حاضراً في قاعة الجلسة وقت عملية التصويت، على الأقل نصفُ أعضاء الاتحاد الذين يعلن عن وجود ممثلين عنهم، في منتدى النساء البرلمانيات.
- يتحدد النصاب القانوني، لكل دور انعقاد على أساس العدد الفعلي للوفود الحاضرة لدى أول جلسة لمنتدى النساء البرلمانيات. ويعلن الأمين العام، أو من يمثله هذا النصاب خلال هذه الجلسة.
- يُرفع إلى المجلس الحاكم في كل دور انعقاد له تقريرٌ إجماليٌّ، عن أعمال منتدى النساء البرلمانيات، وأعمال المكتب التابع له.

## 2– مكتب النساء البرلمانيات :

- يعاون منتدى النساء البرلمانيات، مكتب، ويقرّ المنتدى اللائحة الخاصة بالمكتب.
- يتمثل دور مكتب منتدى النساء البرلمانيات في ما يلي:

(أ) التحضير لدور انعقاد منتدى النساء البرلمانيات، وتيسير عمله وفقاً للنظام الأساسي لهذه اللائحة.

(ب) ضمان استمرار العمل، والتنسيق بين مبادرات النساء البرلمانيات.

(ج) ضمان التنسيق بين منتدى النساء البرلمانيات، بواسطة مكتبه بشكل خاص، وغيره من الأجهزة الأخرى، في الاتحاد البرلماني الدولي.

- يجتمع المكتب سنوياً، أثناء انعقاد دورتي الجمعية العامة .
- خلال انعقاد الجمعية العامة السنوية الأولى، يعقد المكتب جلسة أولى قبل افتتاح منتدى النساء البرلمانيات، وجلسة ثانية في خلال الأيام التالية للافتتاح؛ ويجوز تنظيم جلسة إضافية، إذا لزم الأمر ـ أثناء انعقاد الجمعية العامة .
- يتكون المكتب من الشخصيات التالية:

(أ) السيدات الأعضاء في اللجنة التنفيذية، وهن أعضاء بحكم منصبهن، طوال فترة عضويتهن في اللجنة التنفيذية.

(ب) الرئيسات السابقات، لدورات منتدى النساء البرلمانيات، وهن أعضاء بحكم منصبهن، لمدة عامين اعتباراً من تاريخ توقفهن عن رئاسة دورات المنتدى.

(ج) أربع ممثلات عن كل مجموعة من المجموعات الجيوسياسية، التي تلتقي خلال اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، وينتخب منتدى النساء البرلمانيات المُمَثِلات ـ بصفتهن الشخصية، لولاية مدتها أربع سنوات، ولا يجوز إعادة انتخاب السيدة العضو التي تنتهي ولايتها، قبل مضي سنتين، وتستبدل بممثلة تنتمي إلى برلمان آخر عضو في الاتحاد.

(د) إذا توفيت ممثلة إقليمية، أو ممثلة إقليمية بديلة، أو استقالت، أو فقدت مقعدها في برلمانها الوطني، ينتخب منتدى النساء البرلمانيات، بديلة عنها من المجموعة الجيوسياسية نفسها لتمارس مهام هذا المنصب، خلال الفترة المتبقية من مدة العضوية؛

(هـ) لا يجوز للسيدات أعضاء المكتب أن يتمتعن بالعضوية بصفة مزدوجة، باعتبارهن أعضاء بحكم منصبهن، وباعتبارهن ممثلات إقليميات. فإذا كانت هناك سيدةٌ عضوٌ تشغل هذين المنصبين، فإنها تفقد عضويتها، كممثلة إقليمية في المكتب وتحلّ محلها في هذا المنصب سيدة أخرى، وفقاً لأحكام الفقرة 1 (د)، من القاعدة 31.

- ينتخب المنتدى المُمَثِلات الإقليميات، بناءً على اقتراح من النساء البرلمانيات، اللواتي ينتمين إلى المجموعة الجيوسياسية نفسها، واللواتي يتعيَّن عليهن تقديم ترشيحات، بقدر ما يكون هناك من مقاعد شاغرة. وتُجرى كل سنتين انتخابات، لتجديد نصف عدد أعضاء المكتب اللواتي، انتهت فترة عضويتهن التي تبلغ أربع سنوات، وتالياً، يتم انتخاب سيدتين كأعضاء جدد من كل مجموعة سياسية كل سنتين.
- بعد كل عملية تجديد للممثلات الإقليميات، كل سنتين، يقوم منتدى النساء البرلمانيات، بناء على اقتراح المكتب، بانتخاب رئيسة مكتب، ونوابها الأولى والثاني من بين برلمانيات، ينتمين إلى مناطق مختلفة. ويجوز انتخاب أي برلمانية، عضو في اللجنة، لشغل أحد هذه المناصب الثلاثة.
- وفقاً لأحكام المادة 25، الفقرة 1، من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي، فإن رئيسة المكتب تصبح عضواً، بحكم منصبها في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي.
- تُنتخب رئيسة المكتب، ونوابها حتى تاريخ تجديد نصف أعضاء المكتب، أي لمدة عامين.
- إذا توفيت الرئيسة، أو استقالت، أو فقدت مقعدها، في برلمانها الوطني، تقوم النائب الأول بممارسة مهام الرئيسة خلال الفترة المتبقية من المدة.

- إذا توفيت إحدى نواب الرئيسة، أو استقالت، أو فقدت مقعدها في برلمانها الوطني، أو أصبحت رئيسة للمكتب، يقدم المكتب إلى منتدى النساء البرلمانيات مرشحةً لممارسة المهام خلال الفترة المتبقية من المدة، وتتولى البرلمانية المنتخبة منصب نائب الرئيسة خلال الفترة المتبقية من المدة.
- يعين المكتب، وفقاً لأحكام لائحته، وبمناسبة كل دور من أدوار انعقاد اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي الدورية، سيدةً من بين أعضائه، لرفع تقرير إلى منتدى النساء البرلمانيات، حول أعماله خلال آخر جلستين له.

**3– منتدى البرلمانيين الشباب:**

- يمثل منتدى البرلمانيين الشباب، أحد الأجهزة الدائمة في الاتحاد البرلماني الدولي، ويختصّ بتعزيز المشاركة الكمية والنوعية، للشباب في البرلمانات، وفي الاتحاد البرلماني الدولي.
- تتشمل أهداف منتدى البرلمانيين الشباب بالأمور التالية:

أ. توسيع أطر التنوع، والشمولية، عبر زيادة وجود البرلمانيين الشباب، في دورات انعقاد الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، واجتماعاتها؛

ب. تعزيز القيمة المضافة للشباب، في الاتحاد البرلماني الدولي، من خلال إدماج منظور شبابي، في أجندة وعمل الاتحاد البرلماني الدولي، وعمله وبناء جسور بين الاتحاد، ومنظمات الشباب؛

ج . جعل البرلمانات أفضل والديمقراطيات أقوى، عبر تعزيز مشاركة الشباب في البرلمانات، والتواصل مع المشاركين في العملية السياسية منهم؛

د . تأمين متابعة، وتنفيذ أفضل للقرارات، والتوصيات، الواردة في قرار الاتحاد البرلماني الدولي، حول "مشاركة البرلمانيين الشباب في العملية الديمقراطية"، (أُقرّ في الجمعية العامة 122 ، في بانكوك).

- يجتمع منتدى البرلمانيين الشباب، خلال كلّ دورة انعقاد للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، **(النظام الأساسي، المادة24)**.
- يتم تمثيل أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، في منتدى البرلمانيين الشباب، بموفدين لا تزيد أعمارهم عن 45 عاماً.
- يجوز للأعضاء الآخرين، المهتمين بالقضايا المتعلقة بالشباب، حضور اجتماعات منتدى البرلمانيين الشباب، بصفة مراقب.
- يمثل المنتدى مجلس منتخب، يعرف باسم "مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب"، ويقوم بأعماله.
- يتكون مجلس الإدارة، من ممثلين اثنين، رجل، وامرأة، عن كلّ من المجموعات الجيوسياسية.
- ينتخب مجلس الإدارة مرة كلّ عامين.

- ينتخب الرئيس مرة كلّ عامين. لا يمكن للرئيس نفسه أن يشغل المنصب لفترتين متتاليتين. ويعد التناوب الجندري، والجيوسياسي إجبارياً، عند كلّ انتخاب للرئيس. ويُجرى اقتراع سري عند ترشح أكثر من شخص، من الجنس نفسه، والمجموعة الجيوسياسية ذاتها، لمنصب رئيس مجلس الإدارة.
- يعرض رئيس مجلس الإدارة، نتائج اجتماعات مجلس الإدارة، ومنتدى البرلمانيين الشباب، على المجلس الحاكم، و الجمعية العامة .

## 4– المجموعات الجيوسياسية:

- يجوز لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، القيام بتكوين مجموعات جيوسياسية وتتبع كل مجموعة جيوسياسية أكثر أساليب العمل ملائمة لمشاركتها في أنشطة الاتحاد. وتبلغ الأمانة بتكوينها، وبأسماء أعضاء مكتبها وبقواعدها الإجرائية.
- يقوم الأعضاء الذين ينتمون لأكثر من مجموعة جيوسياسية بإبلاغ الأمين العام أي مجموعة يمثلون، بهدف التقدم بترشيحات للمناصب في الاتحاد.
- يجوز للجنة التنفيذية أن تدعو رؤساء المجموعات الجيوسياسية للمشاركة في مناقشتها بصفة استشارية.

## 5– جمعية الأمناء العامين للبرلمانات:

- جمعية الأمناء العامين للبرلمانات هي جهاز استشاري في الاتحاد البرلماني الدولي.
- تتكامل نشاطات كل من الجمعية العامة ، وأجهزة الاتحاد البرلماني الدولي، المختصة بدراسة المؤسسات البرلمانية، ويتم التنسيق فيما بينها بالمشاورة والتعاون الوثيق في مراحل إعداد المشروعات وتنفيذها.
- تدار الجمعية العامة بصورة مستقلة، ويقدم الاتحاد مساهمة سنوية في موازنة الجمعية العامة ، ويقرّ المجلس اللوائح التي تضعها.

## 5. التعديلات على النظام الأساسي والقواعد للاتحاد:

### 1– التعديلات التي اعتمدتها الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي 136(دكا، 5 نيسان / أبريل 2017)

#### أ – التعديلات على النظام الأساسي:

| المادة 1.25 |
| --- |
| 1. تتكون اللجنة التنفيذية من رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، وخمسة عشر عضواً ينتمون إلى برلمانات مختلفة، ومن رئيسة مكتب النساء البرلمانيات، ورئيس مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي. |
| **المادة 2.25** |
| 2. يرأس رئيس الاتحاد البرلماني الدولي اللجنة التنفيذية بحكم منصبه. وينتخب المجلس الحاكم خمسة عشر عضواً؛ منهم اثنا عشر عضواً على الأقل من أعضاء المجلس الحاكم، تستمر عضويتهم فيه طيلة فترة ولايتهم. ويكون تمثيل كل جنس بنسبة لا تقل عن ثلث الأعضاء المنتخبين. |

#### ب – التعديلات على لائحة الجمعية العامة :

| القاعدة 1.4 و2.4 |
| --- |
| 1 – تنعقد الجمعية العامة مرتين في العام، وتستمر عادة لمدة أربعة أيام. وتنعقد دورة واحدة على الأقل في السنة في جنيف، إلا إذا قررت الهيئات الحاكمة للاتحاد البرلماني الدولي خلاف ذلك.<br>2 – يحدد المجلس الحاكم مكان، وتاريخ، كل جمعية قبل سنة من انعقادها إن أمكن، (النظام الأساسي، المادة 21 (ب) ، القاعدة 6 من لائحة الجمعية العامة ). وترسَل الدعوة لعقد الجمعية العامة إلى أعضاء الاتحاد كافة قبل التاريخ المحدد لافتتاح الدورة بأربعة أشهر على الأقل. وتعقد الجمعية العامة في بلد مضيف إذا تم دعوة جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، والأعضاء المنتسبين، والمراقبين، وإذا تم منح ممثليهم التأشيرات اللازمة للمشاركة من قبل حكومة البلد المضيف. |
| **القاعدة 2.11( أ )** |
| (أ) يجب أن يتناول طلب إدراج بند طارئ حالة دولية هامة حدثت مؤخراً تستلزم اتخاذ إجراء عاجل من جانب المجتمع الدولي، والتي يكون من المناسب أن يعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن رأيه وحشد الاستجابة البرلمانية. ولقبول مثل هذا الطلب ينبغي أن يحصل على ثلثي الأصوات المشاركة في التصويت. |

| القاعدة 1.15 |
| --- |
| 1 – تبدأ الجمعية العامة بعقد مناقشة عامة حول موضوع عام. وخلال هذه المناقشة العامة، يجوز للأعضاء أيضاً أن يتناولوا الوضع السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي في العالم. وقد تؤدي هذه المناقشة إلى تبني وثيقة ختامية، على النحو الذي تقرره اللجنة التوجيهية وتعتمده اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي. |

### ج – التعديلات على لائحة اللجان الدائمة:

| القاعدة 5.7 |
| --- |
| 5 – تنتخب اللجان الدائمة رئيساً ونائباً للرئيس من بين أعضاء مكتبها. **وعادة** ما تملأ مناصب الرئيس ونائب الرئيس في جولة انتخابية واحدة. وتُنسق المجموعات الجيوسياسية فيما بينها لضمان التوزيع العادل، ما أمكن، لمناصب الرئيس ونائبه في اللجان الدائمة. |
| **القاعدة 18** |
| يجوز لأي عضو في الاتحاد البرلماني الدولي، اقتراح موضوع كي تتم مناقشته من قبل لجنة دائمة في اجتماع مستقبلي للجمعية العامة. ويتم إيداع هذه المقترحات لدى أمانة الاتحاد البرلماني الدولي قبل يوم واحد من اجتماع مكتب اللجنة الدائمة المعني. |

### د – التعديلات على لوائح وممارسات لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين:

| القاعدة 2.1 |
| --- |
| 3. ينتخب أعضاء اللجنة، لفترة واحدة مدّتها خمس سنوات. وفي حالة الاستقالة، أو فقدان الأهلية البرلمانية، أو الوفاة، أو تعليق انتساب البرلمان، الذي ينتمي إليه العضو، تنتهي فترة عمله/ عملها تلقائياً. وقد يفقد الأعضاء الذين يغيبون عن دورتين متتاليتين دون سبب وجيه مقعدهم بقرار من المجلس الحاكم بناء على توصية من اللجنة. وعند فقدان عضوية اللجنة، يتمّ انتخاب شخص آخر، من المجموعة الجيوسياسية نفسها، لفترة خمس سنوات جديدة. |
| **تضاف مادة جديدة رقمها 4 إلى القاعدة رقم 3 ("دورات الانعقاد")، يكون نصها كما يلي:** |
| يقدم الاتحاد البرلماني الدولي، خلال دورات الانعقاد، خدمات الترجمة الشفوية من وإلى الانجليزية، الفرنسية والإسبانية. يجب تقديم ملفات الحالة وغيرها من الوثائق باللغتين الإنجليزية والفرنسية فقط. وفي حال لم تكن اللغة الإنجليزية أو الفرنسية أو الإسبانية هي لغتهم الأم، يجوز للأعضاء إحضار مترجمين للترجمة من وإلى لغة إضافية. ويكون الأعضاء مسؤولين عن تغطية تكاليف هذه الترجمة وإبلاغ أمانة الاتحاد البرلماني الدولي مسبقاً بوقت كافٍ حتى يمكن اتخاذ الترتيبات العملية. ويكفل الأعضاء أن يكون المترجمون رفيعي المستوى وأن يحترموا سرية إجراءات اللجنة. |

### هـ – التعديلات على اللوائح المالية:

| القاعدة 10.5 |
| --- |
| 10 . يظل عضو الاتحاد، الذي تم إيقاف عضويته بسبب عدم سداد التزاماته المالية تجاه الاتحاد، مديناً للاتحاد عن مساهماته المتأخرة. وإذا قدم هذا البرلمان بعد ذلك طلباً لإعادة العضوية، وذلك خلال فترة لا تزيد على عشر سنوات منذ تاريخ تعليقه عضويته، فعليه أن يسدد عند إعادة انضمامه ثلث هذه المتأخرات على الأقل، ويقدم بياناً بكيفية تسوية إجمالي المبلغ المتبقي، خلال مدة معقولة. ويظل هذا المبلغ ديناً خاصّاً، طالما لم يتم سداده، ولا يعتبر من المتأخرات بالمعنى الوارد في كل من المادة 4، الفقرة 2، والمادة 5، الفقرة 2، من النظام الأساسي. |

**2– التعديلات التي اعتمدتها الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي 139(جنيف، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2018)**

وافقت الجمعية العامة ال 139 على مجموعة من التعديلات على النظام الأساسي وقواعده المقترحة من قبل اللجنة التنفيذية والتي وافق عليها المجلس الحاكم في دورته 203:

**مادة جديدة 4.1**

**يتمتع الاتحاد البرلماني الدولي بشخصية قانونية ولديه صلاحية الدخول في الاتفاقات الدولية، بما في ذلك اتفاقات التعاون مع البرلمانات الوطنية والمنظمات البرلمانية، وكذلك مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية.**

تعديل **المادة 3.5** (فقدان عضوية الاتحاد البرلماني الدولي)

عندما يتأخر العضو أو العضو المنتسب في الاتحاد عن سداد مساهماته المستحقة لمدة ثلاث سنوات، تنظر اللجنة التنفيذية في الموضوع، **على أساس كل حالة على حدة وبالتشاور الوثيق مع العضو أو العضو المنتسب المعني**، وترفع رأيها إلى المجلس الحاكم. يتخذ المجلس الحاكم القرار حول تعليق **حقوق** ~~عضوية~~ هذا البرلمان أو العضو المنتسب في ~~الاتحاد~~.

تعديل **المادة 18** (المجلس الحاكم)

1. يتألف المجلس الحاكم من ثلاثة ممثلين عن كل برلمان عضو في الاتحاد. (لائحة المجلس الحاكم، القاعدة 1.2) ~~وتستمر عضوية المجلس من الجمعية إلى الجمعية التي تليها~~.

تعديل **المادة 26** (اللجنة التنفيذية)

2. تضطلع اللجنة التنفيذية بالمهمات التالية:

(**هـ**) تقترح على المجلس الحاكم، **استراتيجية الخمس سنوات للاتحاد البرلماني الدولي** وبرنامج العمل السنوي وموازنة الاتحاد (اللائحة المالية، القاعدة 4.3)؛ **تقيّم التقدم المحرز بما يتماشى مع أهداف الاتحاد البرلماني الدولي، كما نصت عليها المادة 1 من الأنظمة.**

(هـ مكررة) **دراسة سياسات المنظمة بشأن الشفافية والمساءلة وتقديمها إلى المجلس الحاكم للموافقة عليها. بالإضافة إلى استراتيجية الاتصالات بما يتماشى مع استراتيجية الخمس سنوات للاتحاد البرلماني الدولي؛**

تعديل المادة 28 (الأمانة العامة)

2. تضطلع الأمانة العامة بالمهمات التالية:

(و) تعد مقترحات لمشروع **استراتيجية الـ خمس سنوات،** وبرنامج العمل **السنوي** والموازنة لتقديمها إلى اللجنة التنفيذية (اللائحة المالية، القواعد 2.3 و3.3 و7.3)؛

**(و مكررة) تعد التقارير والسياسات حول الشفافية والمساءلة، وتقدمها إلى اللجنة التنفيذية للنظر فيها، لتتم الموافقة عليها من قبل المجلس الحاكم؛**

**3– التعديلات التي اعتمدتها الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي 140(الدوحة / دولة قطر، 6 – 10 نيسان/ أبريل 2019)**

تم إعلام المجلس الحاكم أن مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)، تنوي أن تقدم مقترحات للتعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده، تهدف إلى فرض عقوبات أشد على البرلمانات التي ترسل باستمرار وفوداً تتألف من جنس واحد، إلى الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي. وستتبع هذه التعديلات الإجراء المعتاد للتعديلات، بغية إمكانية الموافقة عليها في بلغراد، صربيا، بمناسبة انعقاد الجمعية العامة الـ141.

*رئيسة الجمعية الوطنية، مايا كوشكوفيتش*

**مقدمة من رئيسة الجمعية الوطنية**

تتشرف جمهورية صربيا هذا العام باستضافة الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي التي ستعقد في بلغراد، في الفترة من 13 إلى 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2019. وستكون هذه هي المرة الثانية التي تستضيف فيها بلغراد الدورة السنوية للمنظمة البرلمانية الدولية، 56 عاماً بعد انعقاد الجمعية العامة الـ52 للاتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت في بلغراد في العام 1963. وعملت أجيال من النواب الصربيين واليوغوسلافيين البارزين بجد ودافعت عن المبادئ والأهداف المعلنة للاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك السلام والتعاون بين الأمم وبناء المؤسسات التمثيلية، كل هذا من خلال الحوار البرلماني الأكبر والأكثر شمولية. وتم دمج هذه الأهداف، من خلال جهود البرلمان والنائب، في الوجود السياسي لبلدنا. ومع الالتزام على قدم المساواة، نواصل الدفاع عن هذه الأهداف وتعزيزها في عملنا اليومي.

إن الأهداف المحددة، مثل السلام والتعاون والحوار والقانون والأمن، قد بنيت على أسس وجود الاتحاد البرلماني الدولي وعمله منذ إنشائه في العام 1889. ويتمتع الاتحاد بالشرعية الدولية الكاملة والمصداقية والقدرة السياسية، مع 170 عضواً كاملي العضوية من خلال برلماناتهم، و11 عضواً منتسباً، وهيئات برلمانية دولية مختلفة، الذين يعتبرون عناصر فاعلة في العلاقات الدولية المعاصرة.

ومع هذه التغطية العالمية والشخصية والقدرة السياسية في البعد البرلماني الدولي، يمكن اعتبار الاتحاد البرلماني الدولي الأمم المتحدة البرلمانية.

وتعتبر جمهورية صربيا، من خلال هيكلها الدستوري والقانوني، ديمقراطية برلمانية مع توزيع السلطة، مع الدور القيادي للسلطة التشريعية والبرلمان. إن الجمعية الوطنية هي الأساس والضامن للهيكل الديمقراطي والقانوني وعمل الدولة. ويشهد بلدنا مفاوضات ما قبل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من أجل أن تصبح عضواً فيه. وهذا يعني بناء المؤسسات الديمقراطية، والدولة القانونية، ونظام سياسي قائم على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وتنطوي عملية تكامل الاتحاد الأوروبي على قبول تشريعات الاتحاد الأوروبي، وتكامله، وتنفيذه، والذي لا يمكن

تحقيقه من حيث الجودة والكمية إلا من خلال تحقيق معايير المجتمعات الديمقراطية وسيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية. إن كل هذه هي الأهداف الاستراتيجية لجمهورية صربيا، للفترة القادمة.

وفي تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية، يمكن للاتحاد البرلماني الدولي، بمبادئه وصكوكه، بل يجب أن يكون له دور مهم في أداء وظيفته تماشياً مع أهدافه وأنشطته الاستراتيجية. هذا هو بالضبط ما تعترف به جمهورية صربيا وبرلمانها باعتباره الجزء المناسب والذي لا مفر منه من تعاونهما المستقبلي مع الاتحاد. وينبغي تحديد الدور المستقبلي للاتحاد البرلماني الدولي، من حيث تعاونه مع جمهورية صربيا والجمعية الوطنية في ثلاثة محاور أساسية الجوانب: **الحفاظ على السلام والاستقرار والتعاون البناء بشكل عام على جميع المستويات؛ تعزيز المبادئ والمعايير الديمقراطية وتكاملها وتطبيقها وبناء المؤسسات والدولة الديمقراطية على أساس سيادة القانون في صربيا؛ التنفيذ الكامل والهادف للدبلوماسية البرلمانية وتأكيد البرلمان في العلاقات الدولية.** وأود أن أؤكد بشكل خاص على أهمية الدبلوماسية البرلمانية، التي يكون الفاعل الرئيسي فيها هو الاتحاد البرلماني الدولي، لأنه في الوقت الحاضر يركز بشكل كبير ليس فقط على النظام والممارسة القانونيين، ولكن أيضاً باعتباره مقبولاً من الناحية المؤسساتية وموحداً وباعتباره آلية متكاملة للتواصل والعمل في القانون الدولي والعلاقات الدولية ككل.

وتستمر الجمعية الوطنية في الفترة المقبلة في حشد التزام كبير، تجاه الأهداف المشتركة التي يعززها الاتحاد البرلماني الدولي وتجاه تعزيز التعاون مع المنظمة نفسها وأعضائها.

## ثانياً – مكان الاجتماعات وبرنامج العمل:

تجري اجتماعات الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي، واجتماعات المجلس الحاكم، وكذلك اجتماعات اللجان الدائمة، وجميع الأنشطة المرتبطة بها وبعض الفعاليات في *مركز المؤتمرات سافا*، في مدينة بلغراد وفق برنامج العمل التالي:

| اليوم | التاريخ | بدء الجلسة | انتهاء الجلسة | الفعالية | مكان الانعقاد | نوع الجلسة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الخميس** | **2019/10/10** | 14:00 | 18:00 | **بدء التسجيل** | *البهو، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا* | |
| | | 14:30 | 18:00 | **اللجنة الفرعية للتمويل** | *قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا* | مغلقة |
| **الجمعة** | **2019/10/11** | 10:00<br>15:00 | 13:00<br>18:00 | **اللجنة التنفيذية** | *قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا* | مغلقة |
| **السبت** | **2019/10/12** | 09:00 | 10:00 | **مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)** | *قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا* | مغلقة |
| | | 09:30 | 13:00 | **لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين** | *القاعة 1/3 (الطابق الأول)*، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا* | مغلقة |

| اليوم | التاريخ | بدء الجلسة | انتهاء الجلسة | الفعالية | مكان الانعقاد | نوع الجلسة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| السبت | **2019/10/12** | 10:00 | 13:00 | **اللجنة التنفيذية** | *قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا* | مغلقة |
| | | 14:30 | 18:00 | **لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين** | *القاعة 1/3 (الطابق الأول)*، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا* | مغلقة |
| | | 15:00 | 18:00 | **اللجنة التنفيذية** | *قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا* | مغلقة |
| | | 18:30 | 20:30 | **الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية** | *القاعة 0/2 (الطابق الأرضي) ، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا* | |
| الأحد | **2019/10/13** | 09:00 | 10:00 | **مكتب النساء البرلمانيات** | *قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا* | مغلقة |
| | | 09:30 | 10:30 | **اجتماع المستشارين والأمناء للوفود** | *القاعة 0/2 (الطابق الأرضي)* ، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا* | |
| | | 09:30 | 11:00 | **الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الآسيوية** | *القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)* ، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا* | |
| | | 10:30 | 13:00 | **منتدى النساء البرلمانيات** | *المدرج (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا* | |

| اليوم | التاريخ | بدء الجلسة | انتهاء الجلسة | الفعالية | مكان الانعقاد | نوع الجلسة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الأحد** | **2019/10/13** | 11:00 | 13:00 | **اجتماع مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة** | *قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا* | مغلقة |
| | | 11:00 | 13:00 | **مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص** | *القاعة 1/15 (الطابق الأول)* ، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا* | مغلقة |
| | | 11:30 | 13:00 | **المجموعة الفرعية لمنتدى النساء البرلمانيات** | *القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)* ، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا* | |
| | | 14:30 | 16:00 | **الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإسلامية** | *القاعة 0/2 (الطابق الأرضي)* ، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا* | |
| | | 14:30 | 17:30 | **منتدى النساء البرلمانيات** | *المدرج (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا* | |
| | | 14:30 | 18:00 | **لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين** | *القاعة 1/3 (الطابق الأول)*، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا* | مغلقة |
| | | 15:00 | 18:30 | الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف | *قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا* | مغلقة |
| | | 19:30 | 20:30 | **حفل الافتتاح** | *قاعة بلو، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا* | |
| **الإثنين** | **2019/10/14** | 08:00 | 09:00 | **اللجنة التوجيهية (لجنة التسيير) للجمعية العامة** | *قسم الوفود 8 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا* | مغلقة |
| | | 09:00 | 10:00 | **مجلس منتدى البرلمانيين الشباب** | *قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا* | مغلقة |

| اليوم | التاريخ | بدء الجلسة | انتهاء الجلسة | الفعالية | مكان الانعقاد | نوع الجلسة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الإثنين** | **2019/10/14** | 09:00 | 11:00 | **المجلس الحاكم** | *القاعة 0/1 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا* | |
| | | 09:00 | 13:00 | **اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان**<br>مناقشة مشروع القرار حول *تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة.* | *المدرج (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا* | |
| | | 09:00 | 13:00 | **اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، والتمويل، والتجارة**<br>*-مناقشة حول تطبيق نظم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما تلك المسؤولة عن الاستهلاك والإنتاج*<br>*-الجزء المتعلق بالتحضيرات للاجتماع البرلماني في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (الدورة الخامسة والعشرون لمؤتمر الأطراف)* في تشيلي في كانون الأول/ديسمبر 2019 | *القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)*، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا* | |

| اليوم | التاريخ | بدء الجلسة | انتهاء الجلسة | الفعالية | مكان الانعقاد | نوع الجلسة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الإثنين** | **2019/10/14** | 11:00 | 12:30 | **اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية** | *القاعة 0/2 (الطابق الأرضي)* ، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا* | |
| | | 11:00 | 13:00 | **الجمعية العامة:** بداية المناقشة العامة حول موضوع *تعزيز القانون الدولي: الأدوار والآليات البرلمانية ومساهمة التعاون الإقليمي* | *القاعة 0/1 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا* | |
| | | 11:00 | 13:00 | **لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي** | *قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا* | مغلقة |
| | | 13:00 | | **صورة جماعية – جميع رؤساء الوفود** | | |
| | | 14:30 | 17:00 | **الجمعية العامة:** المناقشة العامة | *القاعة 0/1 (الطابق الأرضي)*، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا* | |
| | | 14:30 | 17:30 | **اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية** | *القاعة 0/2 (الطابق الأرضي)* ، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا* | |
| | | 14:30 | 18:00 | **لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين** | *القاعة 1/3 (الطابق الأول)*، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا* | مغلقة |

| اليوم | التاريخ | بدء الجلسة | انتهاء الجلسة | الفعالية | مكان الانعقاد | نوع الجلسة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الإثنين** | **2019/10/14** | 14:30 | 18:30 | **اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان**<br>صياغة مشروع القرار في الجلسة العامّة حول *تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة.* | *المدرج (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا* | |
| | | 14:30 | 18:30 | **منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي** | *القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)*، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا* | |
| | | 17:00 | 18:30 | **الجمعية العامة:** قرار حول البند الطارئ | *القاعة 0/1 (الطابق الأرضي)*، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا* | |
| **الثلاثاء** | **2019/10/15** | 09:00 | 10:30 | مكتب اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة | *قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا* | مغلقة |
| | | 09:00 | 10:30 | مكتب اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة | *القاعة 1/15 (الطابق الأول)*، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا* | مغلقة |
| | | 09:00<br>09:00<br>10:00<br>12:00 | 13:00<br>10:00<br>12:00<br>13:00 | **الجمعية العامة**<br>-مناقشة حول البند الطارئ،<br>-مواصلة المناقشة العامّة<br>-جزء خاص لإحياء الذكرى السنوية الـ 130 للاتحاد البرلماني الدولي | *القاعة 0/1 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا* | |

| اليوم | التاريخ | بدء الجلسة | انتهاء الجلسة | الفعالية | مكان الانعقاد | نوع الجلسة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الثلاثاء** | **2019/10/15** | 09:00 | 13:00 | **اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان**<br>الانتهاء من صياغة مشروع القرار في الجلسة العامة حول *تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة.* | *المدرج (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا* | |
| | | 09:30 | 13:00 | لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين | *القاعة 1/3 (الطابق الأول)*، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا* | مغلقة |
| | | 10:30 | 12:30 | **اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية** | *القاعة 0/2 (الطابق الأرضي)* ، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا* | |
| | | 11:00 | 12:30 | مكتب اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين | *قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا* | مغلقة |
| | | 11:00 | 12:30 | ورشة عمل حول عدم إغفال أحد في التمثيل السياسي: الحصص الجندرية وحصص الشباب<br>*القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)*، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا* | *القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)*، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا* | |
| | | 11:00 | 14:00 | الفريق الاستشاري المعني بالصحة (باللغة الإنجليزية فقط) | *القاعة 1/15 (الطابق الأول)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا* | مغلقة |
| | | 14:30 | 16:00 | لجنة شؤون الشرق الأوسط | *القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)*، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا* | مغلقة |

| اليوم | التاريخ | بدء الجلسة | انتهاء الجلسة | الفعالية | مكان الانعقاد | نوع الجلسة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الثلاثاء** | **2019/10/15** | 14:30 | 17:30 | حوار رؤساء البرلمانات المشاركين مائدة مستديرة وجلسات فرعية | *القاعتين 1/3 و 1/15 (الطابق الأول)*، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا* | مغلقة |
| | | 14:30 | 17:30 | **اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية** | *القاعة 0/2 (الطابق الأرضي)* ، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا* | |
| | | 14:30 | 18:30 | **اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين**<br>-حلقة نقاش بشأن تنفيذ قرار العام 2014 بعنوان *نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية: مساهمة البرلمانات*<br>-حلقة نقاش حول موضوع *تجريم غسل الأموال* | *المدرج (الطابق الأرضي)*، *المبنى ب (B)*، *مركز المؤتمرات سافا* | |
| | | 14:30 | 18:30 | **الجمعية العامة:** مواصلة المناقشة العامّة | *القاعة 0/1 (الطابق الأرضي)* ، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا* | |
| | | 14:30 | 18:30 | **لجنة الصياغة المحتملة حول البند الطارئ** | *قاعة Art Café (الطابق الأرضي)*، *المبنى ب (B)*، *مركز المؤتمرات سافا* | مغلقة |

| اليوم | التاريخ | بدء الجلسة | انتهاء الجلسة | الفعالية | مكان الانعقاد | نوع الجلسة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الثلاثاء** | **2019/10/15** | 16:30 | 18:30 | ورشة عمل حول *اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل: 30 سنة من الإنجازات والتحديات: وجهات نظر برلمانية من أجل المضي قدماً* | *القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)*، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا* | |
| **الأربعاء** | **2019/10/16** | 09:00 | 10:00 | **مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)** | *قاعة Art Café (الطابق الأرضي)*، *المبنى ب (B)*، *مركز المؤتمرات سافا* | مغلقة |
| | | 09:00 | 10:30 | **مناقشة متكافئة الفرص حول موضوع #ليس في برلماني: الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية** | *المدرج (الطابق الأرضي)*، *المبنى ب (B)*، *مركز المؤتمرات سافا* | |
| | | 09:00 | 11:00 | **مكتب اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الانسان** | *القاعة 1/3 (الطابق الأول)*، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا* | مغلقة |
| | | 09:00 | 13:00 | **الجمعية العامة:** مواصلة المناقشة العامّة | *القاعة 0/1 (الطابق الأرضي)* ، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا* | |
| | | 09:30 | 12:30 | ورشة عمل حول الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة: توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع: التحدي الاقتصادي في عصرنا | *القاعة 1/15 (الطابق الأول)*، *المبنى أ (A)*، *مركز المؤتمرات سافا* | |

| اليوم | التاريخ | بدء الجلسة | انتهاء الجلسة | الفعالية | مكان الانعقاد | نوع الجلسة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الأربعاء | **2019/10/16** | 10:00 | 13:00 | **اللجنة التنفيذية** | *قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا* | مغلقة |
| | | 10:30 | 12:30 | **اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية** | *القاعة 0/2 (الطابق الأرضي)* ، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا* | |
| | | 11:00 | 13:00 | **اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين**<br>جلسة استماع للخبراء حول *الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن، لمواجهة التهديدات والنزاعات الناتجة عن الكوارث المتعلقة بالمناخ* | *المدرج (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا* | |
| | | 11:30 | 13:00 | **الجلسة المفتوحة** للجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي: *إعطاء الأولوية للإنسانية: اتفاقيات جنيف – حماية الأشخاص في النزاعات المسلحة لمدة 70 عاماً* | *القاعة 1/3 (الطابق الأول)*، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا* | |

| اليوم | التاريخ | بدء الجلسة | انتهاء الجلسة | الفعالية | مكان الانعقاد | نوع الجلسة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الأربعاء** | **2019/10/16** | 13:00 | 14:30 | فعالية جانبية حول موضوع الوصول إلى من يصعب الوصول إليهم :كيف يمكن تحقيق التغطية الصحية الشاملة للجميع؟ | *القاعة 1/15 (الطابق الأول)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا* | |
| | | 14:30 | 16:30 | **اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة**<br>مناقشة حول متابعة القرار الذي اعتمد في آذار/مارس 2014: *نحو تحقيق تنمية قادرة على التكيف مع المخاطر: مراعاة الاتجاهات الديمغرافية، والقيود الطبيعية* | *المدرج (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا* | |
| | | 14:30 | 17:30 | **اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية** | *القاعة 0/2 (الطابق الأرضي)* ، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا* | |
| | | 14:30 | 17:30 | لجنة شؤون الشرق الأوسط | *قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا* | مغلقة |
| | | 14:30 | 18:00 | **لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين** | *القاعة 1/3 (الطابق الأول)*، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا"* | مغلقة |

| اليوم | التاريخ | بدء الجلسة | انتهاء الجلسة | الفعالية | مكان الانعقاد | نوع الجلسة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الأربعاء** | **2019/10/16** | 14:30 | 18:30 | **الجمعية العامة**<br>-اعتماد قرار حول البند الطارئ،<br>-الجزء الخاص: جائزة السياسات في المستقبل للعام 2019 حول تمكين الشباب<br>-اختتام المناقشة العامة | *القاعة 0/1 (الطابق الأرضي)*، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا* | |
| | | 14:30 | 18:30 | **اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة**<br>-حلقة نقاش: *احترام القانون الدولي تماشياً مع ميثاق الأمم المتحدة والقرارات الأخرى ذات الصلة*<br>-حلقة نقاش: *دراسة استقصائية عن العلاقة بين البرلمانات والأمم المتحدة* | *القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)*، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا* | |
| | | 17:00 | 18:30 | **اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان**<br>اعتماد مشروع القرار حول *تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة.* | *المدرج (الطابق الأرضي)*، *المبنى ب (B)*، *مركز المؤتمرات سافا* | |
| **الخميس** | **2019/10/17** | 08:30 | 10:30 | مكتب النساء البرلمانيات | *قاعة Art Café (الطابق الأرضي)*، *المبنى ب (B)*، *مركز المؤتمرات سافا* | مغلقة |

| اليوم | التاريخ | بدء الجلسة | انتهاء الجلسة | الفعالية | مكان الانعقاد | نوع الجلسة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الخميس** | **2019/10/17** | 09:30 | 13:00 | **المجلس الحاكم**<br>-قرارات حول حقوق الانسان للبرلمانيين،<br>-تقارير عن الاجتماعات المتخصصة | *القاعة 0/1 (الطابق الأرضي)*، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا* | |
| | | 11:00 | 13:00 | -استشارة أولية حول التقرير البرلماني العالمي للعام 2021<br>البرلمان في عالم متغير<br>نُظمت بالشراكة ما بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية | *القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)*، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا* | |
| | | 14:30 | | -المجلس الحاكم | *القاعة 0/1 (الطابق الأرضي)*، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا* | |
| | | عند انتهاء المجلس الحاكم | | **الجمعية العامة**<br>-اعتماد القرارات<br>-تقارير اللجان الدائمة<br>-الوثيقة الختامية للمناقشة العامّة،<br>-الجلسة الختاميّة | *القاعة 0/1 (الطابق الأرضي)*، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا* | |

## ثالثاً – اجتماعات الدورة الـ205 للمجلس الحاكم:

تنعقد في إطار الجمعية العامة الواحدة والأربعين بعد المائة، اجتماعات الدورة **205** للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي، في *مركز المؤتمرات سافا في بلغراد*:

### 1) المشاركة:

بحسب اللوائح الخاصة بالمجلس الحاكم، يتمثل كل برلمان عضو في الاتحاد البرلماني الدولي بوفد يتكون من ثلاثة أعضاء شريطة أن يضم الوفد أعضاء من الجنسين، وفي حال كان تشكيل الوفد مقتصراً على أعضاء من جنس واحد تُقلّص العضوية إلى عضوين (من حيث التصويت عوضاً عن ثلاثة أصوات، يمنح البرلمان صوتان). (القاعدة 1.2 من قواعد المجلس الحاكم).

### 2) الجلسات:

تنعقد الجلسة الأولى للمجلس الحاكم، يوم الإثنين 14 تشرين الأول/أكتوبر 2019، من الساعة 9:00 وحتى الساعة 11:00.

أما الجلسة الثانية، فستنعقد يوم الخميس 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019، من الساعة 9:30 وحتى الساعة 13:00. وعند الساعة 14:30.

### 3) جدول أعمال المجلس:

وفيما يلي جدول الأعمال الأولي للدورة:

1. **إقرار جدول الأعمال**
2. **الموافقة على المحاضر الموجزة للدورة 204 للمجلس الحاكم**
3. **مقترحات بشأن انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ141**
4. **الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي**
5. **مشروع الموازنة الموحدة للعام 2020**
6. **تقرير الرئيس**

   (أ) بشأن أنشطتها منذ الدورة 204 للمجلس الحاكم

   (ب) بشأن أنشطة اللجنة التنفيذية
7. **التقرير المرحلي للأمين العام عن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي، منذ الدورة الـ204 للمجلس الحاكم**

*سيتضمن التقرير تحديثاً عن تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2017-2021 والتعاون مع منظومة الأمم المتحدة. كما سيقدم الأمين العام تقريراً عن متابعة الأعضاء لقرارات الاتحاد البرلماني الدولي وغيرها من المقررات.*

8. **المسائل المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي وصفة المراقب**

(أ) طلبات الانضمام إلى عضوية الاتحاد البرلماني الدولي والحصول على صفة المراقب

(ب) وضع برلمانات معينة

9. **تقديم تقارير من الأعضاء عن الأنشطة المتعلقة بالاتحاد البرلماني الدولي**

10. **أنشطة اللجان والهيئات الأخرى**

(أ) منتدى النساء البرلمانيات

(ب) لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

(ج) لجنة شؤون الشرق الأوسط

(د) لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي

(هـ) مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء(الجندرية)

(و) الفريق الاستشاري المعني بالصحة

(ز) مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص

(ح) منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي

(ط) الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

11. **تقارير عن الاجتماعات المتخصصة الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي**

12. **الجمعية العامة الـ142 للاتحاد البرلماني الدولي (جنيف، 15-19 نيسان/أبريل 2020)**

13. **الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة**

(أ) الاجتماعات العادية

(ب) الاجتماعات المتخصصة وفعاليات أخرى

14. **تعيين اثنين من المدققين الداخليين للعام 2020**

(انظر المادة 41 من مجلس الحاكم)

15. **تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده**

16. **انتخابات اللجنة التنفيذية**

(انظر المادة 21 (ي) من النظام الأساسي والقواعد 37 و38 و39 من قواعد مجلس الحاكم)

17. **ما يستجد من أعمال**

**4) البنود الإضافية على جدول أعمال المجلس:**

وفقاً للقاعدة 13 من قواعد المجلس الحاكم، يجوز لأعضاء المجلس أن يطلبوا إدراج بنود إضافية في جدول الأعمال. ويجب أن تندرج هذه البنود ضمن ولاية المجلس التي تحدد وتوجّه، وفقاً للمادة 20 من النظام الأساسي، أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي وتراقب تنفيذها.

وستُحيل الأمانة العامة على الفور جميع طلبات إدراج بنود إضافية إلى جميع أعضاء المجلس. وبعد الاستماع إلى رأي اللجنة التنفيذية، يبتّ المجلس في هذا الطلب بأغلبية الأصوات المدلى بها، في حال تلقت الأمانة ذلك الطلب قبل افتتاح الدورة بخمسة عشر يوماً على الأقل؛ وإلا بأغلبية الثلثين.

*****

**5) تقديم تقارير من الأعضاء عن الأنشطة المتعلقة بالاتحاد البرلماني الدولي البند (9) من جدول الأعمال:**

في تشرين الأول/أكتوبر 2017 (سانت بطرسبرغ)، أقر المجلس الحاكم توصية اللجنة التنفيذية للمضي بنهج جديد في ممارسة التقرير السنوي لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، حيث يتم اختيار عدد من البرلمانات من كل مجموعة جيوسياسية على أساس فيه نوع من العدالة لمشاركة تجاربهم.
تؤمن المبادئ التوجيهية التالية لممارسة التقارير الدورية الإطار المرجعي للممارسة الجديدة للتقرير كتدبير إنتقالي. إذا كان ناجحاً، سينعكس الأسلوب الجديد تباعاً على أنظمة الاتحاد البرلماني الدولي وقواعده.

**المبادئ التوجيهية**

1. يقدم جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي تقارير دورية، في معدل مرة كل أربع سنوات.
   تسهل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي العملية عبر تحضير استبيان.

2. تركز التقارير الدورية على المتابعة البرلمانية لـ:
   - قرارات اللجان الدائمة
   - القرارات المتعلقة بالبنود الطارئة
   - الوثائق الختامية للمناقشة العامة
   - قرارات لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين
   - خطط عمل (مثل خطة عمل الاتحاد البرلماني الدولي 2012 حول البرلمانات المراعية للاعتبارات الجندرية)
   - مبادرات منتدى النساء البرلمانيات ومنتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي
   - الوثائق الختامية للاجتماعات المتخصصة (مثل الندوات الإقليمية والوطنية)
   - قرارات وتوصيات هيئات برلمانية أخرى للاتحاد البرلماني الدولي.

3. بالإضافة إلى التزامهم بتقديم التقارير القانونية على أساس فيه نوع من العدالة لمشاركة تجاربهم، يمكن لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي تقديم تقارير طوعية بشأن إجراءات المتابعة البرلمانية، في أي وقت كان.

4. تراقب اللجنة التنفيذية ورؤساء المجموعات الجيوسياسية، تقديم التقارير في إطار نظام التناوب، وتكفل أن يفي أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي بالتزاماتهم بتقديم التقارير

5. يدعى أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، إلى تقديم تقارير دورية وفقاً للترتيب المحدد في هذه اللائحة وفق الرابط التالي https://www.ipu.org/sites/default/files/documents/reporting_cycle-2019-e.pdf **(مرفق رقم 2)**.

عندما يتعذر على العضو تقديم تقرير خلال الفترة الزمنية المتوقعة، بسبب ظروف خارجة عن إرادته، يجب عليه إبلاغ الأمين العام بذلك. يقدم هذا العضو تقريره في السنة التالية.

سيصدر الأمين العام تقريراً إلى المجلس الحاكم استناداً إلى مدخلات الأعضاء. سيتم إبلاغ عضوية الاتحاد البرلماني الدولي بنتائج عملية إعداد التقارير خلال جلسة مخصصة. إن التقرير السابق عن الإجراءات التي اتخذها الأعضاء لمتابعة مقرارات وقرارات الاتحاد البرلماني الدولي متاح وفق **الرابط التالي:**
https://www.ipu.org/download/7431
(مرفق رقم 1)

لمعرفة موعد مشاركة برلمانكم في عملية إعداد التقارير، يرجى الاطلاع على **الرابط التالي** :
https://www.ipu.org/sites/default/files/documents/reporting_cycle-2019-e.pdf_
**(مرفق رقم 2)**

للوصول إلى استبيان 2019، بشأن متابعة مقررات وقرارات الاتحاد البرلماني الدولي، يرجى الاطلاع على الرابط التالي:
https://www.ipu.org/sites/default/files/documents/questionnaire-reporting_exercise-2019-e.docx

**(مرفق رقم 3)**

**ملاحظة: يمكن لجميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، تقديم تقارير طوعية في أي وقت كان!**

# المرفق 1

## الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي

## والاجتماعات ذات الصلة

## جنيف، سويسرا

## 14–18 تشرين الأول/أكتوبر 2018

المجلس الحاكم
البند 9

CL/203/9-R.1

3 أيلول/ سبتمبر 2018

## الإبلاغ من قبل الأعضاء عن الأنشطة المتعلقة بالاتحاد البرلماني الدولي

**الإبلاغ عن الأنشطة السنوية من قبل الأعضاء**

**الإبلاغ من قبل أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي عن الإجراءات المتخذة لمتابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي، والجمعيات العامّة وغيرها من المبادرات**

*وفقاً للنظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي، يتعيّن على جميع الأعضاء والأعضاء المنتسبين في الاتحاد البرلماني الدولي، إرسال تقرير سنوي عن الإجراءات المتخذة لمتابعة قرارات ومقررات الاتحاد البرلماني الدولي (المادة 6). كما يُتوقّع أيضاً أن يقدم رؤساء الوفود تقريراً إلى برلماناتهم الوطنية، بعد كل جمعية عامّة نظاميّة بشأن أعمال الجمعية العامّة ونتائجها (المادة 7).*

*بالنظر إلى انخفاض معدل الاستجابة على عملية الإبلاغ السنوية هذه (في حدود 30 إلى 40 في المائة)، قرر المجلس الحاكم اتباع أسلوب جديد يستند إلى دورة منتظمة، وتناوبية، ويمكن التنبؤ بها، حيث يوجد عدد محدود من البرلمانات من كل مجموعة جيوسياسية مخصصة للإبلاغ. يتم تحديد الأعضاء المختارين لكل دورة سنوية بالتناوب بحسب الترتيب أبجدي. مع النظام الجديد، من المتوقع أن يقّدم كل عضو تقريراً كل أربع سنوات، مما سيسمح له بالوقت الكافي لإعداد التقرير وتخفيف عبء تقديم التقارير سنوياً.*

*كما أنّ المجموعات الجيوسياسية واللجنة التنفيذية، مدعوّة أيضاً إلى مراقبة عملية تقديم التقارير وضمان إيفاء أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي بالتزاماتهم الخاصة بالإبلاغ.*

بالنسبة للطبعة الأولى من الطريقة الجديدة لعملية إعداد التقارير الدورية، طُلب من 46 عضو من الاتحاد البرلماني الدولي، ملء استبيان بشأن الإجراءات البرلمانية المتعلقة بقرارات الاتحاد البرلماني الدولي وقرارات أخرى. ودُعي جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي إلى المشاركة على طوعياً.

يهدف الاستبيان إلى جمع بيانات مقارنة وأمثلة ملموسة للمتابعة البرلمانية فيما يتعلق بقرار أو عدة قرارات ومقررات اعتمدها الاتحاد البرلماني الدولي في السنوات الأخيرة. وهو يتألف من استبيان قصير (صفحتان)، بسيط وسهل الاستخدام مع إجابات متعددة الخيارات متاحة لمعظم الأسئلة وخانات لوضع أمثلة.

ومن بين البرلمانات الـ 46 المختارة، تلقت أمانة الاتحاد البرلماني الدولي 31 رداً، ممثلة 67 في المائة من نسبة الردود. على الرغم من أن هذا يعد تحسناً عن الوضع السابق، إلا أنه لا يزال أقل من النتيجة المتوقعة.

إن البرلمانات التي دعيت إلى تقديم تقارير عن المتابعة البرلمانية، فيما يتعلق بمقرّرات الاتحاد البرلماني الدولي وقراراته في عام 2018 هي التالية (يشار **بالخط الغامق** إلى الدول التي ردت):

غير منتسبين

أذربيجان

المجموعة الإفريقية

**الجزائر**، أنغولا، **بنين**، **بوتسوانا**، **بوركينا فاسو**، كابو فيردي، الكاميرون، **جمهورية إفريقيا الوسطى**، تشاد، جزر القمر، **الكونغو**، **ساحل العاج**، **جمهورية الكونغو الديمقراطية**

المجموعة العربية

**البحرين**، **مصر**، العراق، **الأردن**، **الكويت**

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

أفغانستان، **أستراليا**، بنغلادش، بوتان، كمبوديا، **الصين**، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

مجموعة أوراسيا

**أرمينيا**، **روسيا البيضاء**

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (GRULAC)

**بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)**، **البرازيل**، **كولومبيا**، **كوستاريكا**، **جمهورية الدومينيكان**، **الإكوادور**

مجموعة 12+

**ألبانيا، أندورا، النمسا، بلجيكا**، البوسنة والهرسك، بلغاريا، **كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدنمارك**، إستونيا، **فرنسا**

بالإضافة إلى ذلك، تمّ تلقي 15 رداً تطوعياً:

- المجموعة الإفريقية: **ملاوي، زامبيا**.
- المجموعة العربية: **الإمارات العربية المتحدة**.
- آسيا والمحيط الهادئ: **إندونيسيا، ماليزيا، منغوليا، ميانمار**.
- مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي: **فنزويلا**.
- مجموعة الاثنا عشر زائد: **اليونان، مالطا، نيوزيلندا، سان مارينو، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة**.

## مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

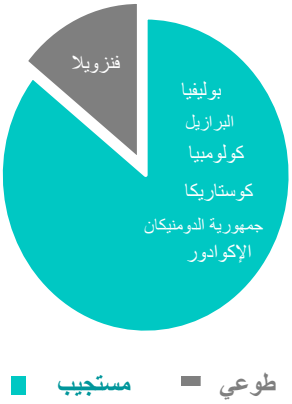


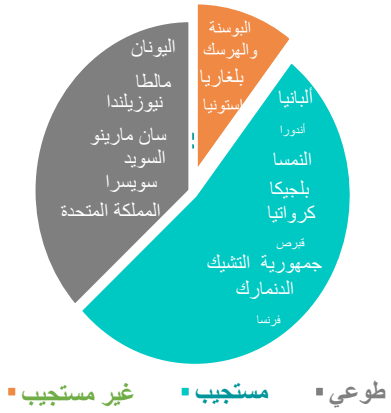

## مجموعة أوراسيا

## مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

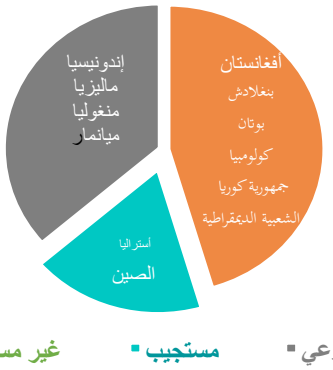


## المجموعة العربية

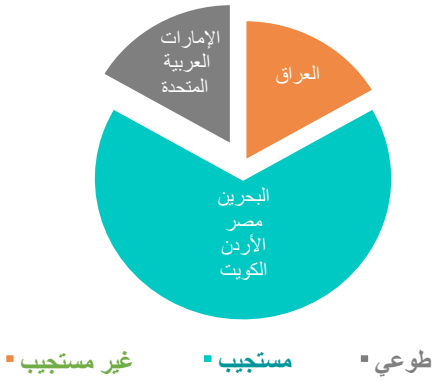


## المجموعة الإفريقية

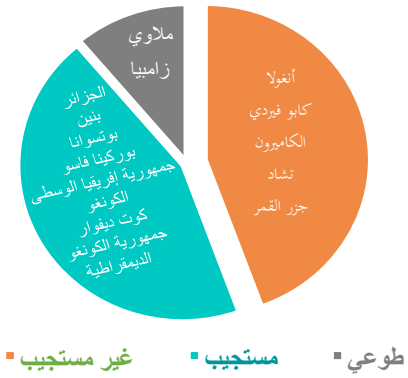

ووُجه شكر خاص إلى **ميانمار ونيوزيلندا واليونان** للإسهام في عملية الإبلاغ على أساس طوعي للمرة الثانية على التوالي، وإلى **الجمهورية التشيكية** لتعيين أحد الموظفين من أجل وضع تقرير شامل عن الإجراءات التي اتخذها البرلمان كمتابعة لمقرّرات الاتحاد البرلماني الدولي وقراراته.

ساهم رؤساء وأمانات مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ومجموعة أوراسيا ومجموعة 12+ بشكل فعال في المشاركة العالية لأعضاء كل منهم في عملية إعداد التقارير.

**نتائج الاستبيان**

وفّرت الردود الواردة معلومات نوعية وكمّية هامة عن نوع المتابعة التي تتلقاها قرارات الجمعيات العامّة للاتحاد البرلماني الدولي ومقرّرات ومبادرات الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى داخل البرلمانات الوطنية.

وكما كان الحال في العام الماضي، تشير الردود إلى أنّه، بصفة عامة، يتم إبلاغ الحكومات والبرلمانات بنتائج اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي من خلال التقارير السنوية أو تقارير ما بعد الجمعية العامّة.

فيما يتعلق بنتائج الجمعية العامّة للاتحاد البرلماني الدولي الـ 137 (سانت بطرسبرغ، روسيا الاتحادية، تشرين الأول/أكتوبر 2017)، أشار 85 في المائة من المستجيبين إلى أنّهم قدموا القرارات والنتائج الأخرى إلى البرلمان؛ أبلغ 73 في المائة منهم اللجان البرلمانية المعنية بالقرارات؛ أبلغ 67 في المائة منهم الحكومة؛ وقدم 87 في المائة منهم تقريراً إلى البرلمان حول مشاركة الوفد البرلماني في جمعية سانت بطرسبرغ. ومع ذلك، أفاد 43 في المائة فقط من البرلمانات أنه أجرى مناقشات بشأن نتائج الجمعية العامّة.

نتائج الجمعية العامّة للاتحاد البرلماني الدولي الـ 137

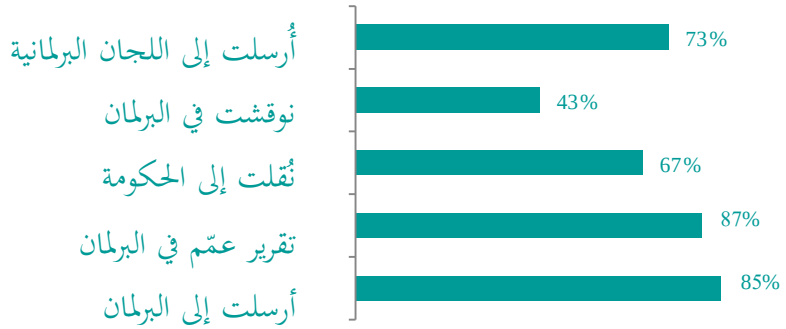

فيما يتعلق بمسألة تأثير الاتحاد البرلماني الدولي، على عمل البرلمان، تُظهر الردود أن 60 في المائة من البرلمانات المعنية عقدت مناقشة واحدة على الأقل في العامين الماضيين تتعلق بمشاركتها في عمل الاتحاد البرلماني الدولي، في حين قدّم 39 في المائة أسئلة برلمانية نتيجة لعمل الاتحاد البرلماني الدولي. وحضر ثمان وسبعون في المائة من البرلمانات التي استجابت للدراسة نشاط واحد على الأقل للاتحاد البرلماني الدولي (ندوة وورشة عمل وجلسة استماع وما إلى ذلك) بالإضافة إلى الجمعيات النظامية؛ اتخذ 61 في المائة منهم إجراءات محدّدة في متابعة القرارات والتوصيات الناجمة عن هذه الأنشطة.

كما تظهر نتائج المسح أنّ مقرّرات الاتحاد البرلماني الدولي وغيرها من القرارات قد ألهمت لاتخاذ إجراءات ملموسة في البرلمانات، بما في ذلك المبادرات الرامية إلى إنشاء و/ أو تعديل التشريعات. وفي هذا الصدد، أقرّ أكثر من نصف البرلمانات المجيبة (54٪) بأن عدداً من القرارات البرلمانية تأثرت بشكل مباشر أو غير مباشر بعمل الاتحاد البرلماني الدولي في العامين الماضيين.

**العمل البرلماني الذي تأثر بالاتحاد البرلماني الدولي في العامين الماضيين**

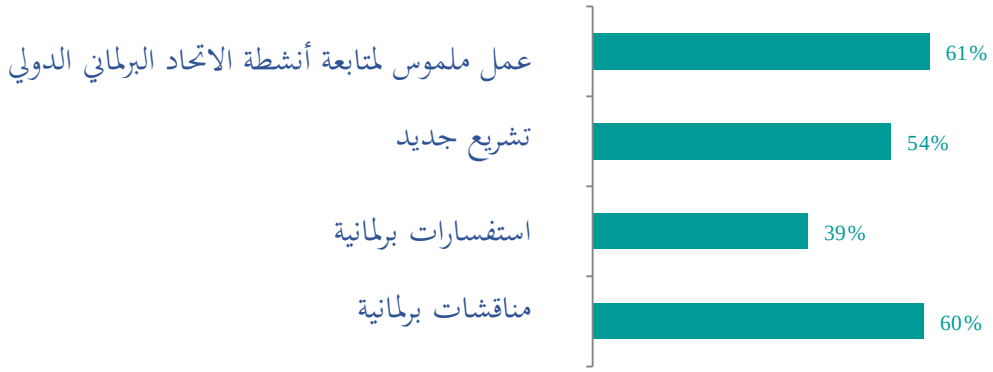


بالإضافة إلى ذلك، أفاد 46 في المائة من البرلمانات التي أجابت على أنها اتخذت إجراءات محددة لمتابعة قرارات لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين (CHRP).

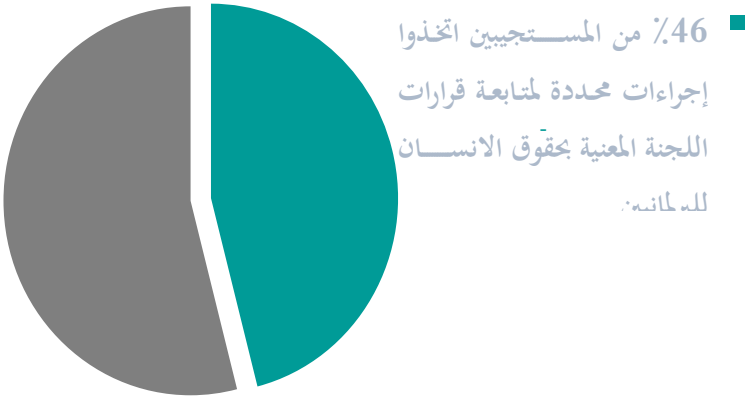

ومن الأمثلة الجديرة بالذكر للتضامن البرلماني فيما يتعلق بحقوق الإنسان للبرلمانيين أنّه في 4 كانون الأول/ ديسمبر 2017، أرسل 158 نائباً من 23 دولة رسالة مفتوحة[1] إلى رئيس وزراء كمبوديا تدعوه فيها إلى إطلاق سراح السيّد كيم سوخا وتظهر مخاوفهم الجديّة بشأن صحة التهم الموجهة إليه والدافع السياسي المحتمل لمضايقته. وأشارت الرسالة المفتوحة إلى وجود هواجس مماثلة لتلك التي أثارتها لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين CHRP والمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في عدة مناسبات. مثال آخر هو البيان المشترك الصادر في أيلول/ سبتمبر 2017 من قبل أعضاء برلمانات كل من الدنمارك وفنلندا وأيسلندا والنرويج والسويد الذين عبّروا عن قلقهم العميق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بالنواب المحتجزين في تركيا وتشجيع لجنة حقوق الإنسان في نيبال على مواصلة جهودها لدعم هؤلاء النواب والدفاع عنهم.

**أمثلة على تأثير دعم بناء القدرات المقدّم من الاتحاد البرلماني الدولي في العامين الماضيين**

أكّد 17 في المائة من البرلمانات المستجيبة أنها حصلت على دعم بناء القدرات من الاتحاد البرلماني الدولي. تتضمن الأمثلة على النتائج المباشرة لهذا الدعم ما يلي:

- ذكر برلمان **بنين** أن ندوة وطنية نظمها الاتحاد البرلماني الدولي في أيلول/ سبتمبر 2017 ساهمت في تحسين مهارات الصياغة القانونية للبرلمانيين والموظفين البرلمانيين.

[1] https://aseanmp.org/wp-content/uploads/2017/12/MP-Sign-On-Letter-Kem-Sokha_04-Dec-2017.pdf

- أفادت الجمعية الوطنية في **بوركينا فاسو** بأن الأحداث التي نظمها الاتحاد البرلماني الدولي، في واغادوغو (الندوة الإقليمية لتعبئة البرلمانيين لدعم التغذية، حزيران/ يونيو 2017، والندوة الوطنية بشأن دور البرلمان في مكافحة بيع الأطفال والاتجار بهم، آذار/ مارس 2018) نواب البرلمان والموظفون البرلمانيون الذين وعوا بشأن هذه القضايا، سمح لهم بمراجعة الممارسات القائمة وتمت مساعدتهم في تحديد المسارات الممكنة للعمل البرلماني على المستوى الوطني لمكافحة سوء التغذية والاتجار بالأطفال.
- أقرّ برلمانا **مصر وزامبيا** بأنّ عدداً من البرامج التدريبية للبرلمانيين الجدد والموظفين البرلمانيين، التي نظمت بالاشتراك مع الاتحاد البرلماني الدولي في السنوات الأخيرة، كانت مفيدة بشكل خاص في تعريف أعضاء البرلمان الجدد بدورهم، وساهمت في تعزيز كفاءة أمانة البرلمان.

17٪ من المستجيبين تلقى دعم لبناء القدرات من الاتحاد البرلماني الدولي

**أمثلة على التعاون البرلماني مع الأمم المتحدة في العامين الماضيين**

تجدر الإشارة إلى أن 61٪ من المجيبين أشاروا إلى أنهم تعاونوا مع الأمم المتحدة ونفذوا مجموعة متنوعة من الأنشطة المشتركة مع فرق الأمم المتحدة القطرية المعني(UNCT). تجدر الاشارة إلى أمثلة محددة عن مثل هذا التعاون وتتضمن ما يلي:

- في أيار/ مايو 2018، نظم البرلمان **الألباني** وفريق الأمم المتحدة القطري نشاطاً مشتركاً بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (SDGs) ووقّع البرلمان أيضاً مذكرة تفاهم (MoU) مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة(UNICEF) بهدف ضمان النهوض بحقوق الإنسان للأطفال. دعم مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) في تيرانا مشاركة النواب في الأنشطة المختلفة على المستوى الدولي.

- في كانون الأول/ ديسمبر 2017، عقدت الجمعية الوطنية لجمهورية **روسيا البيضاء** جلسات استماع برلمانية مفتوحة حول دور البرلمان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد عقد هذا الحدث في إطار مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "تعزيز دور البرلمان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة."

- في **بنين**، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل خطة تنمية للبرلمان. كما تم تنظيم ندوة بدعم من منظمة الصحة العالمية (WHO) لمناقشة القضايا المتعلقة بالتشريع الوطني للصحة. بالإضافة إلى ذلك، تمّ إنشاء شبكات للنواب العاملين في مجال التنمية والتغذية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO)، على التوالي.

- في تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر 2017، نظم برلمان **بوليفيا**، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عدداً من ورشات العمل الخاصة بالبرلمانيين بشأن تنفيذ عملية *نزع الملكية* في التشريع البوليفي.

- يعقد كل من مجلسي النواب **البرازيليين** اجتماعات منتظمة مع وكالات الأمم المتحدة. ومن المقرر تنظيم ندوة مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2018 لتقديم استنتاجات وتوصيات بشأن التقرير البرلماني العالمي لعام 2017.

- نُظّمت عدة دورات تدريبية وندوات موجهة إلى أعضـــاء البرلمان في **بوركينا فاســـو** بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- في **الجزائر**، نظمت العديد من الندوات والدورات التدريبية مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن قضايا المساواة بين الجنسين. تمّ توقيع مذكرة تفاهم بين البرلمان الجزائري وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار مشروع بعنوان: "دعم المشاركة الفعالة والمستدامة للمرأة في الجمعيات المنتخبة."

- قامت الجمعية الوطنية **للكونغو**، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، بتنظيم ورش عمل وندوات وأنشطة لبناء القدرات للبرلمانيين حول الأمن الغذائي وإنشاء التحالف البرلماني المعني بالأمن الغذائي والتغذية.

- في **كولومبيا**، تم تخصيص غرفة خاصة للرضاعة الطبيعية داخل الكونغرس، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة. كما قدم فريق الأمم المتحدة القطري المساعدة إلى لجنة السلام التابعة لمجلس الشيوخ، بما في ذلك المساعدة الفنية لتنفيذ اتفاق السلام على المستويين الوطني والمحلي.

- أبلغ برلمانا **كوستاريكا والإكوادور** عن تعاونهما الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري بشأن مجموعة كبيرة من القضايا، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، وأهداف التنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، وما إلى ذلك. تمّ تنظيم عدد من الأحداث بانتظام لاطلاع أعضاء البرلمان وإعلامهم وتدريبهم .
- بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قام العديد من أعضاء البرلمان والموظفين البرلمانيين من **نيوزيلندا** بزيارة البرلمانات الأخرى في المنطقة، والعكس بالعكس، لتعزيز تبادل الخبرات والمعرفة.
- في **فنزويلا**، تعمل الجمعية الوطنية بشكل وثيق مع المكتب الوطني للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)لتوحيد الجهود من أجل تحسين وضع اللاجئين الفنزويليين.

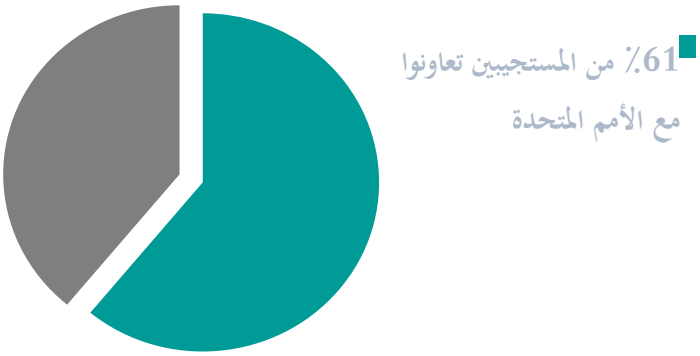


### أمثلة على الممارسات الجيدة على المستوى الوطني

كما قدمت البرلمانات المستجيبة أمثلة محددة عن كيفية تأثير الاتحاد البرلماني الدولي، في عملها على المستوى الوطني. الأمثلة تشمل:

- **ألبانيا**: اعتُمدت عدة تشريعات، ونُفذت مبادرات أخرى مستوحاة من عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن قضايا المساواة بين الجنسين. على سبيل المثال، الموافقة على تعديلات على قانون منع العنف المنزلي واتخاذ قرار بشأن منع العنف ضد النساء والفتيات وزيادة كفاءة الآليات القانونية للوقاية.
- **بلجيكا**: تم طرح 18 سؤالاً شفهياً و 12 سؤالاً كتابياً على الحكومة حول وضع الروهينغا من قبل مجلس النواب في السنوات الثلاث الماضية. كما عقدت اللجنة المعنية بالعلاقات الخارجية في مجلس النواب مناقشة حول هذا الموضوع في تشرين الأول/ أكتوبر 2017. وفي نيسان/ أبريل 2017، اعتمد مجلس الشيوخ قراراً بشأن تعزيز الاستقلالية المالية للمرأة في البلدان النامية، يشير صراحة إلى القرار الذي اعتمده الاتحاد البرلماني الدولي بشأن قرار مماثل الموضوع في الجمعية العامّة للاتحاد البرلماني الدولي الـ 136 في دكا.

- **بوركينا فاسو**: نظم البرلمان ورشتي عمل للبرلمانيين حول السياسات العامّة وأهداف التنمية المستدامة لاطلاع النواب على التحديات والفرص على المستوى البرلماني من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كما ساهم البرلمان في وضع إطار منطقي وطني لتقييم التقدم المحرز في عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- **الجمهورية التشيكية**: لقد تأثر البرلمان بعمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن القضايا الجندرية، واعتمد سياسة جديدة للإجازات الوالدية، وإنشاء مرافق لرعاية الأطفال، وتوفير غرف للرضاعة الطبيعية في مبنى البرلمان.
- **الإكوادور**: أنشأت الجمعية الوطنية شعب برلمانية متخصصة تركز على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. في تشرين الأول/ أكتوبر 2017، وافقت على قرار بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال 2030 على المستوى الوطني. كما شارك أعضاء البرلمان في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في نيويورك، وساهموا بشكل كبير في إعداد التقرير الوطني الطوعي لهذا المنتدى.
- **إندونيسيا**: في كانون الأول/ ديسمبر 2017، ومع الأخذ بعين الاعتبار للقرار بشأن بند طارئ اعتمده الاتحاد البرلماني الدولي في جمعيته العامّة الـ 137، قام نائب رئيس السياسة والأمن في مجلس النوّاب بزيارة مخيم للّاجئين في كوتو بالونغ، بنغلادش. كما التقى برئيس برلمان بنغلادش ووزير الدولة لمناقشة الأزمة الإنسانية التي تواجه شعب الروهينغا ومحاولة إيجاد حلول دائمة لها.
- **نيوزيلندا**: في نيسان/ أبريل 2017، أجرى البرلمان مناقشة حول دور البرلمانات في اتخاذ إجراءات عاجلة ضد تغير المناخ. وقد تأثرت هذه المناقشة بعمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن تغير المناخ وتوصيات *خطة العمل البرلمانية بشأن تغير المناخ*.
- **زامبيا**: أنشأت الجمعية الوطنية عملية محلية لتنفيذ قرارات ومقررات الاتحاد البرلماني الدولي. وتتيح هذه العملية تنظيم ندوات وطنية منتظمة لتوعية أعضاء البرلمان بعمل الاتحاد البرلماني الدولي وتحديد مسارات العمل الممكنة للمتابعة الوطنية.

القائمة الكاملة للممارسات الجيدة متوفرة في ملحق. بالإضافة إلى المعلومات الواردة عن طريق الاستبيان، هناك أمثلة أخرى من مصادر مختلفة (المراسلات الواردة من الأعضاء، وتقارير أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي، والمعلومات العامّة، وما إلى ذلك) هي مدرجة أيضاً في الجدول. أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي مدعوون لإجراء تقييم حول هذه التجارب والنظر في سبل مواصلة استخدام قرارات ونتائج الاتحاد البرلماني الدولي كعنصر داعم لعملهم على المستوى الوطني.

**ممارسة الإبلاغ في العام المقبل**

بالنسبة لعملية الإبلاغ لعام 2019، سيطلب من الأعضاء التاليين تقديم تقاريرهم الوطنية:

**المجموعة الإفريقية**

بوروندي، جيبوتي، غينيا الاستوائية، إثيوبيا، غابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، كينيا، ليسوتو

**المجموعة العربية**

لبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعُمان

**مجموعة آسيا والمحيط الهادئ**

فيجي، الهند، إندونيسيا، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، اليابان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، جزر المالديف، جزر مارشال

**مجموعة أوراسيا**

كازاخستان، قيرغيزستان

**مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي**

كوبا، السلفادور، غواتيمالا، غويانا، هاييتي، هندوراس

**مجموعة 12+**

فنلندا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، المجر، أيسلندا، إيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا.

## أمثلة على الإجراءات التي اتخذتها البرلمانات في العامين الماضيين لمتابعة عمل الاتحاد البرلماني الدولي

| العضو | قرار الاتحاد البرلماني الدولي/ قرار/ منشور/ نشاط | متابعة من قبل البرلمان |
|---|---|---|
| ألبانيا | *إعلان هانوي – أهداف التنمية المستدامة: ترجمة الأقوال إلى أفعال.* الوثيقة الختامية للمناقشة العامّة (الجمعية 132 للاتحاد البرلماني الدولي، هانوي، فيتنام، نيسان/أبريل 2015) | في كانون الأول/ ديسمبر 2017، تبنّى البرلمان الألباني قراراً حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030. في كانون الثاني/ يناير 2018، تمّ إنشاء مجموعة عمل لتنفيذ القرار المذكور أعلاه وتم وضع خطة عمل برلمانية. |
| | *خطة العمل للاتحاد البرلماني الدولي بشأن البرلمانات التي تراعي الفوارق بين الجنسين* (الجمعية العامّة الـ 127 للاتحاد البرلماني الدولي، مدينة كيبيك، كندا، تشرين الأول/ أكتوبر 2012)<br>*تقييم الحساسية الجندرية للبرلمانات، مجموعة أدوات التقييم الذاتي*، منشور الاتحاد البرلماني الدولي (2016)<br>عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن قضايا المساواة بين الجنسين | اعتمدت عدة تشريعات ونُفذت مبادرات أخرى مستوحاة من عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن قضايا المساواة بين الجنسين، مثل:<br>• تعديلات على "قانون منع العنف المنزلي"<br>• *اعتماد قرار منع العنف ضد النساء والفتيات وزيادة كفاءة الآليات القانونية للوقاية.*<br>من خلال هذا القرار عبّر البرلمان الألباني عن التزامه المؤسساتي بمكافحة حالات العنف المنزلي بالتنسيق مع الحكومات المحلية والمركزية والقضاء عليها كذلك.<br>• إنشاء "تحالف النساء البرلمانيات" في آذار/ مارس 2018. |

| | | |
|---|---|---|
| الجزائر | إعلان سانت بطرسبرغ: *تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان والأعراق*، الوثيقة الختامية للمناقشة العامّة (الجمعية العامّة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي، سانت بطرسبرغ، روسية الاتحادية، تشرين الأول/ أكتوبر 2017) | عُقد مؤتمر بشأن حوار الحضارات والعلاقات الدولية في مجلس الأمة في إطار متابعة إعلان سانت بطرسبرغ. |
| | *ديمقراطية متجددة، وإعطاء صوت للشباب*، الوثيقة الختامية للمناقشة العامّة (الجمعية العامّة الـ134 للاتحاد البرلماني الدولي، لوساكا، زامبيا، آذار/ مارس 2016)<br>عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن قضايا الشباب | اعتماد البرلمان (كلا المجلسين) الدستور الجديد الذي ينشئ المجلس الأعلى للشباب، وهو هيئة استشارية للفرع التنفيذي، الذي يقدم توصيات تتعلق بقضايا الشباب. |
| أندورا | بند طارئ: *إنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة والاضطهاد والهجمات العنيفة على الروهينغا كتهديد للسلم والأمن الدوليين وضمان عودتهم غير المشروطة والآمنة إلى وطنهم في ميانمار.*<br>قرار (الجمعية العامّة الـ 137، سانت بطرسبرغ، روسيا الاتحادية، تشرين الأول/ أكتوبر 2017) | أرسل رئيس المجموعة البرلمانية الوطنية رسالة رسمية إلى رئيس الحكومة دعاه فيها إلى النظر في إمكانية منح مساعدة مالية لمعالجة الأزمة الإنسانية التي تؤثر على شعب *الروهينغا*. وكنتيجة مباشرة، قدمت الحكومة مساهمة مالية تطوعية لمفوضية شؤون اللاجئين. |

| | | |
|---|---|---|
| أندورا | الاجتماعات البرلمانية بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ<br>عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن قضايا تغير المناخ | قُدم مشروع قانون لتعزيز التحوّل في مجال الطاقة ومكافحة تغير المناخ في عام 2018. وساهم أعضاء البرلمان الذين شاركوا في العديد من الاجتماعات البرلمانية بمناسبة مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ في تحسين مشروع القانون بتقديم تعديلات تعكس مواقف الاتحاد البرلماني الدولي وتوصياته. |
| | إعلان الاتحاد البرلماني الدولي: *تعزيز النظام العالمي للمهاجرين واللاجئين: الحاجة إلى حلول سياسات قائمة على الأدلة.*<br>الوثيقة الختامية للمناقشة العامّة (الجمعية العامّة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي، جنيف، سويسرا، آذار/ مارس 2018) | بعد المشاركة في الجمعية العامّة الـ 138، قدّم عضو البرلمان سؤالاً خطياً إلى الحكومة بشأن الإجراءات والبروتوكولات الوطنية لاستقبال اللاجئين في أندورا. |
| أنغولا | نتائج الجمعيات العامّة للاتحاد البرلماني الدولي<br>عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن أهداف التنمية المستدامة | تترجم نتائج اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي بانتظام إلى اللغة البرتغالية، ثم يتم تعميمها على جميع البرلمانيين الأنغوليين.<br>بحسب كل مسألة، يتم إرسال النتائج المترجمة أيضاً إلى اللّجان البرلمانية المتخصّصة لفحصها ومتابعتها. كما يتم إعلام رئيس البرلمان بعمل الاتحاد البرلماني الدولي وقراراته، وعلى أساس كل حالة على حدة، تُعقد المناقشات في الجلسة العامة. وكان هذا هو الحال على سبيل المثال للدور البرلماني في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والذي أدّى بدوره إلى وضع خطة عمل برلمانية وطنية بخصوص أهداف التنمية المستدامة. |

| | | |
|---|---|---|
| أرمينيا | *خريطة لموقع المرأة في السياسة*، منشور الاتحاد البرلماني الدولي (2017)<br>عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن قضايا المساواة بين الجنسين | تعمل الجمعية الوطنية حالياً على إدخال تعديلات على قانون الانتخابات بهدف زيادة عدد النساء في البرلمان. |
| أستراليا | بند طارئ: *إنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة والاضطهاد والهجمات العنيفة على الروهينغا كتهديد للسلم والأمن الدوليين وضمان عودتهم غير المشروطة والآمنة إلى وطنهم في ميانمار.*<br>قرار (الجمعية العامّة الـ 137، سانت بطرسبرغ، روسيا الاتحادية، تشرين الأول/ أكتوبر 2017) | في تشرين الأول/ أكتوبر 2017، طرح أعضاء مجلس الشيوخ الأسترالي أسئلة للحكومة حول موقفها وإجراءاتها فيما يتعلق بوضع *الروهينغا*.<br>هذه الأسئلة متاحة على:<br>http://parlinfo.aph.gov.au/parlInfo/search/display/display.w3p;query=Id%3A%22committees%2Festimate%2F5d7f76de-3c23-4c9a-a0c6-35cc9283a933%2F0002%22 |
| | *خريطة لموقع المرأة في السياسة*، منشور الاتحاد البرلماني الدولي (2017)<br>عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن قضايا المساواة بين الجنسين | في تشرين الأول/ أكتوبر 2017، طلبت عضو في مجلس النواب اقتراحاً تطلب فيه من المجلس الترحيب بإعلان وزير الشؤون الخارجية حول مبادرة قيادة المرأة، وهو برنامج مدته خمس سنوات لتمكين النساء والفتيات في منطقتي المحيط الهادئ. واستخدمت بيانات الاتحاد البرلماني الدولي لدعم اقتراحها.<br>الاقتراح متاح على:<br>http://parlinfo.aph.gov.au/parlInfo/search/display/display.w3p;query=Id%3A%22chamber%2Fhansardr%2F24110988-407b-4172-97b0-e0ae4a8bf83c%2F0361%22 |

| | | |
|---|---|---|
| النمسا | قرارات المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي بشأن حقوق الإنسان للبرلمانيين كما أعدتها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين. | ينقل الوفد الوطني دائماً قرارات لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين إلى رئيس لجنة حقوق الإنسان التابعة للمجلس الوطني وذلك من أجل الإعلام والمتابعة. |
| البحرين | بند طارئ: *إنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة والاضطهاد والهجمات العنيفة على الروهينغا كتهديد للسلم والأمن الدوليين وضمان عودتهم غير المشروطة والآمنة إلى وطنهم في ميانمار.*<br>قرار (الجمعية العامّة الـ 137، سانت بطرسبرغ، روسيا الاتحادية، تشرين الأول/ أكتوبر 2017) | بعد انعقاد الجمعية العامّة الـ 137، أحالت شعبة البرلمانات الوطنية الرسمية القرار بشأن بند طارئ إلى وزارة الخارجية. بالإضافة إلى ذلك، أصدر مجلس النواب بياناً أدان فيه العنف ضد المسلمين في ميانمار ودعا المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لوضع حدّ لهذا الوضع.<br>كما قدّم مجلس النواب اقتراحاً يحثّ الحكومة على تنسيق ردّ مشترك مع الدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي دعماً *للروهينغا* . |
| بنغلادش | *تشريع الزواج المبكر والزواج القسري للأطفال في 37 بلداً من بلدان آسيا والمحيط الهادئ*، منشور الاتحاد البرلماني الدولي (2016)<br>عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن قضايا زواج الأطفال. | في كانون الثاني/ يناير 2018، سافرت مجموعة من البرلمانيين البنغلادشيين إلى أربع مقاطعات في البلد للتوعية بالمشاكل المتعلقة بزواج الأطفال. |
| روسيا البيضاء | نتائج الجمعية العامّة للاتحاد البرلماني الدولي الـ 137 (سانت بطرسبرغ، روسيا الاتحادية، تشرين الأول/أكتوبر 2017) | عقب انعقاد الجمعية العامّة الـ137، نقل رئيس الوفد الوطني نتائجه رسمياً إلى رئيس الوزراء. |

| | | |
|---|---|---|
| بلجيكا | بند طارئ: *إنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة والاضطهاد والهجمات العنيفة على الروهينغا كتهديد للسلام والأمن الدوليين وضمان عودتهم غير المشروطة والآمنة إلى وطنهم في ميانمار.*<br>قرار (الجمعية العامّة الـ 137، سانت بطرسبرغ، روسيا الاتحادية، تشرين الأول/ أكتوبر 2017) | سُئل 18 سؤالاً شفهياً و 12 سؤالاً مكتوباً عن وضع الروهينغا في مجلس النواب في الفترة بين آذار/ مارس 2015 وحزيران/ يونيو 2018.<br>كما عقدت لجنة العلاقات الخارجية مناقشة حول هذا الموضوع في تشرين الأول/ أكتوبر 2017. |
| | *شارك تنوعنا: الذكرى العشرون للإعلان العالمي حول الديمقراطية*.<br>قرار (الجمعية العامّة الـ 137، سانت بطرسبرغ، روسيا الاتحادية، تشرين الأول/ أكتوبر 2017) | تمّ عرض مقال للاحتفال بالذكرى العشرين للإعلان العالمي حول الديمقراطية وعلى عريضة الاتحاد البرلماني الدولي في الدفاع عن الديمقراطية "انخرط الآن Get Engaged Now" على الصفحة الرئيسية لموقع مجلس الشيوخ على الإنترنت من 26 أيلول/ سبتمبر إلى 11 تشرين الأول/ أكتوبر 2017<br>http://www.senat.be/www/?MIval=/index_senate&MENUID=55000&LANG=fr.<br>أدرجت معلومات عن الإعلان أيضاً في معرض "سوبر ديمقراطية"، الذي عقد في تشرين الأول/ أكتوبر 2017 في مجلس الشيوخ. وقد تمّ توزيع ملصق يحمل نصّ الإعلان لزوار المعرض الذين تمّت دعوتهم أيضاً للتوقيع على عريضة الاتحاد البرلماني الدولي عبر الإنترنت على الفور (تمّ تجهيز حاسوب في قاعة الجلسات العامّة لهذا الغرض). وقد استكمل المعرض بخمس ورش عمل وأربع محاضرات في قاعة الجلسات العامّة من قبل متحدثين دوليين معروفين حول التحديات الحالية للديمقراطية. |

| | | |
|---|---|---|
| بلجيكا | *التقرير البرلماني العالمي لعام 2017 – الرقابة البرلمانية: سلطة البرلمان في مساءلة الحكومة*، منشور الاتحاد البرلماني الدولي (2017) | تمّ تسليط الضوء على التقرير البرلماني العالمي الثاني حول الرقابة البرلمانية على صفحة الويب الخاصة بمجموعة الاتحاد البرلماني الدولي البلجيكية لعدة أشهر. |
| | *حرية المرأة في المشاركة في العمليات السياسية بشكل كامل وآمن ودون عرقلة: إقامة شراكات بين الرجال والنساء لتحقيق هذا الهدف.*<br>قرار (الجمعية العامّة للاتحاد البرلماني الدولي الـ 135، جنيف، سويسرا، تشرين الأول/ أكتوبر 2016) | بعد المشاركة في الجمعية العامّة الـ 135 والأخذ بعين الاعتبار لإحصاءات الاتحاد البرلماني الدولي عن النساء في البرلمان، قدّم عضو في مجلس النواب سؤالاً خطياً يتعلق بموضوع مشاركة المرأة في السياسة. وقد أشار السؤال على وجه التحديد إلى توصية القرار كمقدمة لتحديد موعد نهائي لتحقيق المساواة بين الجنسين في البرلمان البلجيكي. |
| | *تعزيز النهوض بالتعاون الدولي بشأن أهداف التنمية المستدامة، لا سيما بشأن الإدماج المالي للنساء كمحرك للتنمية.*<br>قرار (الجمعية العامّة للاتحاد البرلماني الدولي الـ 136، دكّا، بنغلادش، نيسان/ أبريل 2017) | في نيسان/ أبريل 2017، تبنّى مجلس الشيوخ قراراً بشأن تعزيز الاستقلالية المالية للنساء في الدول النامية. يشير القرار صراحة (في فقرته التمهيدية ل.) إلى قرار الاتحاد البرلماني الدولي المعتمد بشأن موضوع مماثل في جمعية الاتحاد البرلماني الدولي الـ 136 في دكّا ويمكن الرجوع إلى القرار على الرابط التالي:<br>http://www.senat.be/www/webdriver?MItabObj=pdf&MIcolObj=pdf&MInam Obj=pdfid&MItyp eObj= application/pdf&MIvalObj =100663726. |
| | إعلان الاتحاد البرلماني الدولي: *تعزيز النظام العالمي للمهاجرين واللاجئين: الحاجة إلى حلول سياسات قائمة على الأدلة.*<br>الوثيقة الختامية للمناقشة العامّة (الجمعية العامّة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي، جنيف، سويسرا، آذار/ مارس 2018) | وقد تابع وفد الاتحاد البرلماني الدولي في بلجيكا عن كثب المفاوضات حول الميثاق العالمي للأمم المتحدة بشأن الهجرة الآمنة والنظامية والمنتظمة. وقابلت المفاوض البلجيكي (المبعوث الخاص المعني بالهجرة واللجوء) في أربع مناسبات لمناقشة العملية، ومتابعة المسودات المتتالية وتقديم مساهمة برلمانية. |

| | | |
|---|---|---|
| **بوتسوانا** | نتائج جمعية الاتحاد البرلماني الدولي الـ 137 (سانت بطرسبرغ، روسيا الاتحادية، تشرين الأول/ أكتوبر 2017) | ناقش المجلس الوطني في تموز/ يوليو 2018 واعتمد تقرير الوفد الوطني عن مشاركته في جمعية الاتحاد البرلماني الدولي الـ 137، التي تضمنت نتائج الجمعية العامّة.<br>كما تم إرسال نتائج الجمعية العامّة إلى الوزارات المعنية للإعلام والتنفيذ. |
| **البرازيل** | نتائج الجمعية العامّة الـ 136 للاتحاد البرلماني الدولي (دكا، بنغلادش، نيسان/ أبريل 2017) | بعد العودة من الجمعية العامّة الـ 136، التقى رئيس الوفد الوطني بوزير الخارجية لتقديم تقرير الوفد ونتائج الجمعية العامّة. |
| **بوركينا فاسو** | *إعلان هانوي – أهداف التنمية المستدامة ترجمة الأقوال إلى أفعال*<br>الوثيقة الختامية للمناقشة العامّة (الجمعية العامّة الـ 132 للاتحاد البرلماني الدولي، هانوي، فيتنام، نيسان/ أبريل 2015)<br>*البرلمانات وأهداف التنمية المستدامة: مجموعة أدوات التقييم الذاتي*، منشور الاتحاد البرلماني الدولي (2016) | نظم البرلمان ورشتي عمل للبرلمانيين حول السياسات العامّة وأهداف التنمية المستدامة لإطلاع النواب على التحديات والفرص على المستوى البرلماني لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.<br>ساهم البرلمان في وضع إطار منطقي وطني لتقييم التقدم المحرز في عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. |

| | | |
|---|---|---|
| جمهورية إفريقيا الوسطى | عمل الاتحاد البرلماني الدولي في قضايا حقوق الإنسان | في آذار/ مارس 2017، وافقت الجمعية الوطنية على إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. |
| | عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن قضايا المساواة بين الجنسين | في تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، تبنّت الجمعية الوطنية قانوناً حول المساواة بين الجنسين. |
| تشيلي | قرارات المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي بشأن حقوق الإنسان للبرلمانيين كما أعدتها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين.<br>الإفادات العامّة للاتحاد البرلماني الدولي بشأن الوضع في فنزويلا | في آذار/ مارس 2018، وافق مجلس نواب تشيلي على قرار بالتضامن مع الجمعية الوطنية لفنزويلا، التي تمّ إرسالها إلى لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين وإلى عدد كبير من البرلمانات والمنظمات في المنطقة.<br>القرار متاح على:<br>https://www.camara.cl/pdf.aspx?prmID=4959&prmTipo=PACUERDO |
| كولومبيا | *خطة العمل للاتحاد البرلماني الدولي بشأن البرلمانات التي تراعي الفوارق بين الجنسين* (الجمعية العامّة الـ 127 للاتحاد البرلماني الدولي، مدينة كيبيك، كندا، تشرين الأول/ أكتوبر 2012) | تمّ إنشاء غرفة خاصة للرضاعة الطبيعية في الكونغرس. |

| | | |
|---|---|---|
| **كوستا ريكا** | *إعلان هانوي – أهداف التنمية المستدامة ترجمة الأقوال إلى أفعال*<br>الوثيقة الختامية للمناقشة العامّة<br>(الجمعية العامّة الـ 132 للاتحاد البرلماني الدولي، هانوي، فيتنام، نيسان/ أبريل 2015) | في نيسان/ أبريل 2016، نظّم البرلمان منتدى حول أهداف التنمية المستدامة لتحديد التحديات والفرص على المستوى الوطني. خلال هذا الحدث، صرّح رئيس البرلمان علناً بأن البرلمان كان يعمل على تنفيذ توصيات الاتحاد البرلماني الدولي المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. |
| | *ديمقراطية متجددة، إعطاء صوت للشباب*<br>الوثيقة الختامية للمناقشة العامّة (الجمعية العامّة الـ 134 للاتحاد البرلماني الدولي، لوساكا، زامبيا، آذار/ مارس 2016)<br>عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن قضايا الشباب | نظم البرلمان، بالتعاون مع وزارة التعليم، سلسلة من الأنشطة لتعزيز إشراك الشباب ومشاركتهم في السياسة. استفاد أكثر من 100 طالب شاب من المناطق الضعيفة اجتماعياً من التدريب وتبادلوا الآراء والخبرات مع كبار السياسيين وأعضاء البرلمان والزعماء المحليين. تمّت هذه الأنشطة في سياق الاحتفالات باليوم الدولي للديمقراطية (IDD) في عام 2017. |
| | نتائج الجمعيات العامّة الاتحاد البرلماني الدولي | تُنقل قرارات ومقرّرات الاتحاد البرلماني الدولي بشكل منتظم إلى اللجان والوزارات البرلمانية ذات الصلة. |
| **ساحل العاج** | نتائج الجمعيات العامّة الاتحاد البرلماني الدولي | يُعقد نقاش في الجلسة العامّة في تشرين الأول/ أكتوبر من كل عام لمناقشة نتائج جمعيتي الاتحاد البرلماني الدولي العامّتين السابقين. |

| | | |
|---|---|---|
| الجمهورية التشيكية | نتائج الجمعيات العامّة الاتحاد البرلماني الدولي | بعد كل جمعية، تُنقل قرارات الاتحاد البرلماني الدولي ومقرّراته إلى اللجان المعنية. تناقش قرارات الاتحاد البرلماني الدولي في اللجان وتؤخذ بعين الاعتبار أثناء عملها التشريعي.<br>تعمّم التقارير في البرلمان بعد كل نشاط شارك فيه البرلمان من أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك الندوات وورشات العمل وجلسات الاستماع والمؤتمرات وغيرها، بالإضافة إلى الجمعيات العامّة النظامية. |
| | *خطة عمل الاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانات المراعية للاعتبارات الجنسانية* (الجمعية العامّة الـ 127 للاتحاد البرلماني الدولي، مدينة كيبيك، 2012)<br>*تقييم الحساسية الجندرية للبرلمانات*، *مجموعة أدوات التقييم الذاتي*، منشور الاتحاد البرلماني الدولي (2016) | تأثّر البرلمان بعمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن القضايا الجندرية، واعتمد سياسة جديدة للإجازة الوالدية، وإنشاء مرافق لرعاية الأطفال وغرف للرضاعة الطبيعية في مقرّ البرلمان. |
| | بند طارئ: *الحرب والوضع الإنساني الحاد في سوريا، ولا سيما في حلب*.<br>قرار (الجمعية العامّة الـ 135 للاتحاد البرلماني الدولي، جنيف، سويسرا، تشرين الأول/ أكتوبر 2016)<br>*ديمقراطية متجدّدة، إعطاء صوت للشباب*<br>الوثيقة الختامية للمناقشة العامة (الجمعية العامّة الـ 134 للاتحاد البرلماني الدولي، لوساكا ، زامبيا ، آذار/ مارس 2016) عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن قضايا الشباب | أنشأ البرلمان مجموعة الصداقة البرلمانية الدولية مع سوريا، مما خلق منبراً للحوار البرلماني وتيسير تنسيق الاستجابة الإنسانية.بعد المشاركة في منتدى البرلمانيين الشباب التابع للاتحاد البرلماني الدولي، أصبح أعضاء البرلمان الشباب أكثر نشاطاً في مختلف المجالات، ولا سيما المتعلقة بالشباب كالتعليم والخدمات الاجتماعية والرياضة والإجراءات المناسبة للأسرة وأساليب عمل البرلمان. دعم النواب الشباب إنشاء مؤتمرات حزبية للشباب، والتي تعمل كنقاط مرجعية للشباب للتواصل مع البرلمان والحكومة. بالإضافة إلى ذلك، كان النواب الشباب يروجون لإجراءات تشريعية مختلفة لدعم روح المبادرة لدى الشباب. |

| | | |
|---|---|---|
| **الدنمارك** | قرارات المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي بشأن حقوق الإنسان للبرلمانيين كما أعدتها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين.<br>الإفادات العامّة للاتحاد البرلماني الدولي بشأن الوضع في تركيا | بعد تبني قرارات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان المتعلقة بالنواب الأتراك، أرسل البرلمان الدنماركي وفود برلمانية رسمية لمراقبة محاكمات النواب المعنيين في أنقرة.<br>في تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، تبنّى البرلمان قراراً يدين احتجاز أعضاء البرلمان من حزب الشعوب الديمقراطي (HDP) في تركيا، داعياً إلى إطلاق سراحهم وحثّ الحكومة الدنماركية على اتخاذ إجراء في هذا الصدد، سواء على المستوى الثنائي أو في المحافل الدولية. |
| **الإكوادور** | *إعلان هانوي – أهداف التنمية المستدامة: ترجمة الأقوال إلى أفعال*<br>الوثيقة الختامية للمناقشة العامّة<br>(الجمعية العامّة الـ 132 للاتحاد البرلماني الدولي، هانوي، فيتنام، نيسان/ أبريل 2015) | أنشأت الجمعية الوطنية مجموعات برلمانية متخصصة تركز على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. في تشرين الأول/ أكتوبر 2017، وافقت على قرار بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال 2030 على المستوى الوطني.<br>وشاركت الجمعية الوطنية أيضاً في المنتدى السياسي رفيع المستوى في نيويورك وساهمت إسهاماً كبيراً في إعداد التقرير الوطني التطوعي لهذا المنتدى. |
| | قرارات المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي بشأن حقوق الإنسان للبرلمانيين كما أعدتها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين. | من أجل الاستجابة بشكل أفضل لهواجس لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين فيما يتعلق بحالات الإكوادور، تعاقدت الجمعية الوطنية للحصول على خدمات مستشار قانوني لمتابعة قرارات اللجنة والمساعدة في إيجاد حلول مرضية للقضايا الإكوادورية. |

| | | |
|---|---|---|
| مصر | *ضمان حماية دائمة ضد الدمار وتدهور التراث الثقافي المادي وغير المادي للبشرية.*<br>قرار (الجمعية العامّة الـ 134 للاتحاد البرلماني الدولي، لوساكا، زامبيا، آذار/ مارس 2016) | تمّ تعديل قانون حماية الآثار تمشياً مع التوصيات الصادرة عن قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن هذه القضية.<br>صدَّق البرلمان على اتفاقية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة المتعلقة بحماية التراث الثقافي المغمور بالمياه. |
| | *ضرورة لهجرة أكثر عدالة وذكاء وإنسانية*<br>الوثيقة الختامية للمناقشة العامّة<br>(جمعية الاتحاد البرلماني الدولي الـ 133، جنيف، سويسرا، تشرين الأول/ أكتوبر 2015) | اعتمد البرلمان قانوناً بشأن مكافحة الهجرة غير المشروعة والاتجار باللاجئين في مسعى للمساهمة في الهجرة الأكثر عدلاً وأكثر ذكاءً وإنسانية. |
| | *تحقيق المساواة بين الجنسين، ووضع حدّ للعنف ضدّ المرأة*<br>الوثيقة الختامية للمناقشة العامّة<br>(الجمعية العامّة الـ 131 للاتحاد البرلماني الدولي، جنيف، سويسرا، تشرين الأول/ أكتوبر 2014) | تم تقديم مشروع قانون بشأن حماية المرأة من العنف. |
| فرنسا | بند طارئ: *إنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة والاضطهاد والهجمات العنيفة على الروهينغا كتهديد للسلم والأمن الدوليين وضمان عودتهم غير المشروطة والآمنة إلى وطنهم في ميانمار.*<br>قرار (الجمعية العامّة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي، سانت بطرسبرغ، روسيا الاتحادية، تشرين الأول/ أكتوبر 2017) | يقوم رئيس الوفد الوطني بإبلاغ اللجان البرلمانية المعنية بانتظام بالمناقشات التي تجري في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي وينقل القرارات ذات الصلة وذلك للإعلام والمتابعة. على سبيل المثال، بعد مناقشة بند طارئ بشأن وضع الروهينغا، أُبلغت لجنة الشؤون الدولية بالقرار الذي اعتمده الاتحاد البرلماني الدولي. ونتيجة لذلك، قررت اللّجنة إرسال بعثة عاجلة إلى ميانمار، والتي وقعت في كانون الأول/ ديسمبر 2017. |
| | دبلوماسية برلمانية | يستفيد الوفد الوطني من منبر جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز الصداقة والعلاقات الدبلوماسية مع البرلمانات الأخرى. |

| | | |
|---|---|---|
| فرنسا | قرارات المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي بشأن حقوق الإنسان للبرلمانيين كما أعدتها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين. | يُبلغ رئيس الوفد مجموعات الصداقة البرلمانية ذات الصلة بقرارات حقوق الإنسان التي اعتمدها المجلس الحاكم فيما يتعلق بالبرلمانات التي يعملون معها. |
| | اجتماعات برلمانية بمناسبة أحداث الأمم المتحدة | بعد كل حدث، يلتقي أعضاء البرلمان المشاركين مع الممثل الدائم الوطني لدى الأمم المتحدة لإضفاء منظور برلماني على مواقف البلد فيما يتعلق بالمواضيع الرئيسة المدرجة في جدول الأعمال الدولي. |
| إندونيسيا | بند طارئ: *إنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة والاضطهاد والهجمات العنيفة على* الروهينغا *كتهديد للسلم والأمن الدوليين وضمان عودتهم غير المشروطة والآمنة إلى وطنهم في ميانمار.*<br>قرار (الجمعية العامّة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي، سانت بطرسبرغ، روسيا الاتحادية، تشرين الأول/ أكتوبر 2017) | في كانون الأول/ ديسمبر 2017، زار نائب رئيس مجلس السياسة والأمن في مجلس النواب مخيم الروهينغا للّاجئين في كوتو بالونغ، بنغلادش، والتقى برئيس برلمان بنغلادش ووزير الدولة لمناقشة الأزمة الإنسانية التي يعيشها الروهينغا.<br>أجرى رئيس لجنة التعاون البرلماني الدولي في مجلس النواب الإندونيسي دعوة مجاملة لنائب رئيس جمهورية إندونيسيا، سعادة السيد يوسف كالا لمناقشة الموقف الوطني فيما يتعلق بوضع الروهينغا |
| | *البرلمانات وأهداف التنمية المستدامة: مجموعة أدوات التقييم الذاتي*، منشور الاتحاد البرلماني الدولي (2016) | أنشأ مجلس النواب مجموعة عمل حول أهداف التنمية المستدامة لإجراء عملية تقييم ذاتي. |
| إيطاليا | قرارات المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي بشأن حقوق الإنسان للبرلمانيين كما أعدّتها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين. | في كانون الأول/ ديسمبر 2017، تماشياً مع موقف الاتحاد البرلماني الدولي، اعتمدت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس نواب إيطاليا قراراً يدين احتجاز السيد كيم سوخا وحزب المعارضة الرئيس في البلد، وهو حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي (CNRP).<br>يمكن الاطلاع على القرار على العنوان التالي: |

| | | |
|---|---|---|
| إيطاليا | الإفادات العامّة للاتحاد البرلماني الدولي بشأن الحالة في كمبوديا | :http://globalcommitteefortheruleoflaw.org/gcrl/wpcontent/uploads/2017/12/Ris.-Locatelli-Comm.-Esteri-12-12-17.pdf |
| الكويت | *البرلمانيين الشباب كمحرك للاندماج*<br>الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي الرابع للبرلمانيين الشباب (أوتاوا، كندا، تشرين الثاني/ نوفمبر 2017)<br><br>عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن قضايا الشباب | بعد المشاركة في الجمعيات العامّة للاتحاد البرلماني الدولي واجتماعات منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي، أصبح المندوبون الكويتيون محفزين نشطين لمشاركة الشباب.<br>بعد مشاركته في المؤتمر العالمي الرابع للبرلمانيين الشباب، شاب (هو أيضاً عضو في مجلس الاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانيين الشباب) ناشد بقوة من أجل إصلاحات اقتصادية ملموسة لصالح رواد الأعمال الشباب في الكويت. وطلب من الحكومة رسمياً دعم رجال الأعمال الشباب. |
| مالي | *البرلمانات وأهداف التنمية المستدامة: مجموعة أدوات التقييم الذاتي*، منشور الاتحاد البرلماني الدولي (2016) | أجرت الجمعية الوطنية الماليّة إجراء تقييم ذاتي لأهداف التنمية المستدامة في كانون الثاني/ يناير 2018. ضمّ المشاركون أعضاء في لجنة أهداف التنمية المستدامة للجمعية الوطنية، ورؤساء ومقررين للجان والمجموعات البرلمانية، والنساء والبرلمانيين الشباب، والموظفين البرلمانيين، وممثلي الحكومة والمجتمع المدني. |

| | | |
|---|---|---|
| نيوزيلاندا | *إعلان هانوي – أهداف التنمية المستدامة: ترجمة الأقوال إلى أفعال*<br>الوثيقة الختامية للمناقشة العامّة (الجمعية العامّة الـ 132 للاتحاد البرلماني الدولي، هانوي، فيتنام، نيسان/ أبريل 2015)<br>*خطة العمل البرلمانية بشأن تغيّر المناخ*، منشور الاتحاد البرلماني الدولي (2016) | في نيسان/ أبريل 2017، عقدت مناقشة برلمانية في مجلس النواب حول دور البرلمانات في اتخاذ إجراءات عاجلة إزاء تغير المناخ. |
| | نتائج الجمعيات العامّة للاتحاد البرلماني الدولي | ينشر البرلمان بشكل عام تحديثات ونتائج الجمعيات العامّة للاتحاد البرلماني الدولي على حساباته على فيسبوك وتويتر. |
| | *التمييز على أساس الجنس والتحرش والعنف ضد النساء البرلمانيات*، منشور الاتحاد البرلماني الدولي (2016) | في تموز/ يوليو 2018، أجرت مجموعة نيوزيلندا من البرلمانات في الكومنولث دراسة استقصائية مستوحاة من الدراسة التي أجراها الاتحاد البرلماني الدولي عن التمييز على أساس الجنس والتحرش والعنف ضد البرلمانيات. |
| نيجيريا | المؤتمر الإقليمي للبرلمانيين الشباب في إفريقيا (أبوجا، نيجيريا، ايلول/ سبتمبر 2017)<br><br>عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن قضايا الشباب<br>حملة *لست صغيراً للترشح* | سافرت مجموعة من البرلمانيين الشباب من نيجيريا إلى غانا في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017 لمساعدة نظرائهم على إنشاء منتدى للبرلمانيين الشباب. هذه مشاركة لأفضل الممارسات المتبعة في المؤتمر الإقليمي للاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانيين الشباب في إفريقيا، الذي عقد في ايلول/ سبتمبر 2017 في أبوجا. ألهم المؤتمر نواباً شباناً من غانا لإقامة منتدى خاص بهم ودعوا أقرانهم النيجيريين للحصول على الدعم. في أيار/ مايو 2018، وقّع الرئيس النيجيري على قانون *لست صغيراً للترشح* التي تخفض من العمر الذي يتيح للشباب الترشح لمنصب منتخب. وكان راعي |

| | | |
|---|---|---|
| **نيجيريا** | | أحد مشاريع القوانين نائباً شاباً كان عضواً سابقاً في منتدى البرلمانيين الشباب التابع للاتحاد البرلماني الدولي.<br>كان الاتحاد البرلماني الدولي واحداً من المنظمات الأصلية التي دعمت حملة "*لست صغيراً للترشح*" التي بدأت في نيجيريا في عام 2016. |
| **الفلبين** | بند طارئ: *إنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة والاضطهاد والهجمات العنيفة على الروهينغا كتهديد للسلم والأمن الدوليين وضمان عدم شرعيتها والعودة الآمنة إلى وطنهم في ميانمار.*<br>قرار (الجمعية العامّة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي، سانت بطرسبرغ، روسيا الاتحادية، تشرين الأول 2017) | في كانون الأول/ ديسمبر 2017، حثّ أحد أعضاء مجلس الشيوخ المعارض قيادة مجلس الشيوخ على دعم قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن المخاوف الجدية بشأن الأزمة الإنسانية التي تؤثر على *الروهينغا* في ميانمار.<br>بيانها متاح على: http://www.senate.gov.ph/press_release/2017/1218_delima2.asp. |
| **رومانيا** | *خطة عمل الاتحاد البرلماني الدولي من أجل برلمانات مراعية للفوارق بين الجنسين*<br>(الجمعية العامّة الـ 127 للاتحاد البرلماني الدولي، مدينة كيبيك، كندا، 2012)<br>*تقييم الحساسية الجنسانية للبرلمانات، مجموعة أدوات التقييم الذاتي*، منشور الاتحاد البرلماني الدولي (2016) | أُنشئ فريق عامل متعدد القطاعات معني بالمساواة بين الجنسين في إطار لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب يجمع بين أعضاء البرلمان والمسؤولين الحكوميين والسلطات المحلية والمجتمع المدني. قام الفريق العامل بتقييم القضايا الرئيسة ووضع مناهج للعمل المستقبلي من حيث الإصلاح التشريعي ومتابعة التنفيذ الوطني. ونتيجة لذلك، وافقت الحكومة الرومانية في شباط/ فبراير 2018 على مشروع قانون لتعديل وتعزيز القانون 2003/217 بشأن منع ومكافحة العنف المنزلي، الذي يستحدث تدابير جديدة للحماية الفورية للضحايا ومواجهة المعتدين (من الأسرة). كما وافقت الحكومة الرومانية على الاعتراف بمهنة "الخبراء والأخصائيين في مجال المساواة بين الجنسين". |

| | | |
|---|---|---|
| **روسيا الاتحادية** | عمل الاتحاد البرلماني الدولي في قضايا حقوق الإنسان | في آذار/ مارس 2018، عقد مجلس الاتحاد جلسة استماع برلمانية خاصة كجزء من العملية الوطنية لإعداد تقرير روسيا الاتحادية بشأن تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل (UPR). في نيسان/ أبريل 2018، اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الاتحاد مع أعضاء الوفد الذي كان من المقرر أن يمثل البلد في الاستعراض الوطني خلال الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل. |
| **سان مارينو** | إعلان الاتحاد البرلماني الدولي: *تعزيز النظام العالمي للمهاجرين واللاجئين: الحاجة إلى حلول سياسية قائمة على الأدلة*<br>الوثيقة الختامية للمناقشة العامّة (الجمعية العامّة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي، جنيف، سويسرا، آذار/ مارس 2018) | عقدت في البرلمان مناقشة حول حقوق المهاجرين ودور البرلمانات والنواب في حمايتهم. |
| | بند طارئ: *الحرب والوضع الإنساني الحادّ في سوريا، ولا سيما في حلب*<br>قرار (الجمعية العامّة للاتحاد البرلماني الدولي الـ 135، جنيف، سويسرا، تشرين الأول/ أكتوبر 2016) | تمّ عرض القرار في جلسة عامة وجرت مناقشة لدعم السكان المدنيين في سوريا. |
| **السويد** | نتائج الجمعيات العامّة للاتحاد البرلماني الدولي | تقوم إدارة العلاقات الدولية بإعداد تقرير عن جميع أنشطة الوفد الوطني السويدي كل عام، والذي يتضمن أيضا نتائج الجمعيات العامّة للاتحاد البرلماني الدولي. يقدم هذا التقرير من خلال لجنة الشؤون الخارجية إلى الجلسة العامّة للتداول. إنه إجراء نمطي لنقل نتائج اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي إلى اللجان والوزارات ذات الصلة. |

| | | |
|---|---|---|
| **سويسرا** | نتائج الجمعيات العامّة للاتحاد البرلماني الدولي | أرسل التقرير السنوي لعام 2018 عن أنشطة الوفد السويسري إلى لجنة السياسة الخارجية وعرَضَه عليها رئيس الوفد. كما تمّ لفت النظر إليه واعتمدت الغرفتان التقرير في حزيران/ يونيو 2018. |
| **الإمارات العربية المتحدة** | بند طارئ: *إنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة والاضطهاد والهجمات العنيفة على الروهينغا كتهديد للسلم والأمن الدوليين وضمان عودتهم غير المشروطة والآمنة إلى وطنهم في ميانمار.*<br>قرار (الجمعية العامّة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي، سانت بطرسبرغ، روسيا الاتحادية، تشرين الأول/ أكتوبر 2017) | عقدت مناقشة برلمانية بشأن بند القرار. وكرّر البرلمان دعمه المستمر للقضايا الإنسانية في جميع أنحاء العالم وخاصة منها وضع الروهينغا. |
| **المملكة المتحدة** | *جلسة استماع برلمانية في مقرّ الأمم المتحدة: لعالم أزرق: الحفاظ على المحيطات، وحماية الكوكب، وضمان رفاه الإنسان في سياق خطة عام 2030.*<br>حدث الاتحاد البرلماني الدولي (نيويورك، الولايات المتحدة، شباط/ فبراير 2017) | عند عودتهم إلى البلاد، نظّم البرلمانيان اللذان شاركا في جلسة الاستماع البرلمانية لعام 2017 في نيويورك حملة وطنية حول الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة وأثارا عدداً من الأسئلة مع الوزراء المعنيين. كما روجا للمناقشة في البرلمان حول ضرورة حماية المحيطات. |
| | *خطة عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن البرلمانات التي تراعي الفوارق بين الجنسين*<br>(الجمعية العامّة الـ 127 للاتحاد البرلماني الدولي، مدينة كيبيك، كندا، 2012) | يقوم كل من مجلسي البرلمان بمراجعة حساسة للاعتبارات الجنسانية موجّهة بإجراءات الاتحاد البرلماني الدولي. |

| | | |
|---|---|---|
| المملكة المتحدة | *تقييم الحساسية الجندرية للبرلمانات، مجموعة أدوات التقييم الذاتي*، منشور الاتحاد البرلماني الدولي (2016) | |
| | قرارات المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي بشأن حقوق الإنسان للبرلمانيين كما أعدتها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين. | في حزيران/ يونيو 2018، استضاف البرلمان السيّد أنور إبراهيم للاحتفال بالعفو الشامل عنه واعترف بالجهود التي بذلها الاتحاد البرلماني الدولي من خلال اللجنة. |
| أوزبكستان | منشورات الاتحاد البرلماني الدولي | ترجم العديد من منشورات الاتحاد البرلماني الدولي (بما في ذلك دليل حقوق الإنسان لمنشورات البرلمانيين بشأن حماية الطفل والبرلمانات وأهداف التنمية المستدامة – وهي مجموعة أدوات للتقييم الذاتي، الخ.) ترجمها واستخدمها البرلمان في عمله اليومي. |
| | عمل الاتحاد البرلماني الدولي في قضايا حقوق الإنسان | وضع البرلمان آلية للرقابة البرلمانية على تنفيذ الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان وتوصيات الأمم المتحدة، بما في ذلك نتائج الاستعراض الدوري الشامل. كما تُعقد جلسات استماع برلمانية لمناقشة مختلف التقارير الوطنية التي ستقدم إلى هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. |

| | | |
|---|---|---|
| زامبيا | نتائج الجمعيات العامّة للاتحاد البرلماني الدولي وعمل الاتحاد البرلماني الدولي بشكل عام. | أنشأت الجمعية العامّة الوطنية عملية محليّة لتنفيذ مقرّرات وقرارات الاتحاد البرلماني الدولي. مع الدعم الفني من الاتحاد البرلماني الدولي، تعقد ندوات وطنية منتظمة لتوعية أعضاء البرلمان بأعمال الاتحاد البرلماني الدولي وتحديد مسارات العمل الممكنة للمتابعة على المستوى الوطني. خلال الفترة من حزيران/ يونيو إلى تموز/ يوليو عام 2018، تمّ تنظيم الندوات الثلاث التالية: (1) *دور النواب كزعماء سياسيين في الحزب الحاكم ودور المعارضة: ترك الانتماءات السياسية جانباً في تعزيز التنمية الوطنية؛* (2) *استعراض النجاحات والتحديات في تنفيذ القرارات المتعلقة بالزواج المبكر عند الأطفال والصحة الجنسية والإنجابية؛* (3) *تصميم وإنشاء هياكل لتسريع وضمان التمويل الكافي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.* |

Union Interparlementaire
Pour la démocratie. Pour tous.

## المرفق 2

## دورة تقديم التقارير

يُدعى أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي لتقديم تقارير عن المتابعة البرلمانية فيما يتعلق بقرارات الاتحاد البرلماني الدولي ومقرراته بحسب الترتيب التالي:

### 2019

**المجموعة الإفريقية:**

بوروندي، وجيبوتي *، وغينيا الاستوائية، وإثيوبيا، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا – بيساو، وكينيا، وليسوتو.

**المجموعة العربية**

الجمهورية اللبنانية، ودولة ليبيا *، والجمهورية الإسلامية الموريتانية **، والمملكة المغربية **، وسلطنة عمان.

**مجموعة آسيا والمحيط الهادئ**

فيجي، والهند، وإندونيسيا، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، واليابان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وماليزيا، وجزر المالديف، وجزر مارشال.

**مجموعة أوراسيا**

كازاخستان، وقيرغيزستان.

**مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي**

كوبا، والسلفادور، وغواتيمالا، وغيانا، وهايتي، وهندوراس.

**مجموعة 12+**

فنلندا، وجورجيا، وألمانيا، واليونان، والمجر، وأيسلندا، وإيرلندا، وإسرائيل، وإيطاليا، ولاتفيا، وليختنشتاين، وليتوانيا.

## 2020

**المجموعة الإفريقية**

مدغشقر، ومالي، وملاوي، وموريشيوس، وموزمبيق، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا، ورواندا، وساو تومي، وبرينسيبي.

**المجموعة العربية**

دولة فلسطين، ودولة قطر، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية السودان**.

**مجموعة آسيا والمحيط الهادئ**

ميكرونيزيا (الولايات الموحدة)، ومنغوليا، وميانمار، ونيبال، وباكستان، وبالاو، وبابوا غينيا الجديدة، والفلبين.

**مجموعة أوراسيا**

جمهورية مولدوفا، وروسيا الاتحادية

**مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي**

المكسيك، ونيكاراغوا، وبنما، وباراغواي، وبيرو، وسانت لوسيا.

**مجموعة 12+**

لوكسمبورغ، ومالطا، وموناكو، ومونتينيجرو، وهولندا، ونيوزيلندا *، والنرويج، وبولندا، والبرتغال، ورومانيا، وسان مارينو، وصربيا.

**2021**

**المجموعة الإفريقية**

إسواتيني، والسنغال، وسيشيل، وسيراليون، وجمهورية الصومال الفيدرالية، وجنوب إفريقيا، وجنوب السودان، وتوغو، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وزمبابوي.

**المجموعة العربية**

الجمهورية العربية السورية، والجمهورية التونسية **، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والجمهورية اليمنية.

**مجموعة آسيا والمحيط الهادئ**

جمهورية كوريا، وساموا، وسنغافورة، وسري لانكا، وتايلند، وتيمور – ليشتي، وتونغا، وتوفالو، وفانواتو، وفيتنام.

**مجموعة أوراسيا**

طاجيكستان، وتركمانستان، وأوزبكستان.

**مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي**

سورينام، وترينيداد وتوباغو، وأوروغواي، وفنزويلا (الجمهورية البوليفارية)، والأرجنتين، وشيلي.

**مجموعة 12+**

شمال مقدونيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وإسبانيا، والسويد، وسويسرا، وتركيا، وأوكرانيا، والمملكة المتحدة، وكندا*.

**2022**

أذربيجان

**المجموعة الإفريقية**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*، وأنغولا، وبنين، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وكابو فيردا، والكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وجمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية**، والكونغو، وساحل العاج، وجمهورية كونغو الديمقراطية.

**المجموعة العربية**

مملكة البحرين، وجمهورية مصر العربية*، وجمهورية العراق، والمملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الكويت.

**مجموعة آسيا والمحيط الهادئ**

أفغانستان، وأستراليا*، وبنغلادش، وبوتان، وكمبوديا، والصين، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

**مجموعة أوراسيا**

أرمينيا، وبيلاروسيا.

**مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي**

بوليفيا (دولة متعددة القوميات)، والبرازيل، وكولومبيا، وكوستا ريكا، وجمهورية الدومينيكان، والإكوادور.

**مجموعة 12+**

ألبانيا، وأندورا، والنمسا، وبلجيكا، والبوسنة والهرسك، وبلغاريا، وكرواتيا، وقبرص، وجمهورية التشيك، والدنمارك، واستونيا، وفرنسا.

* اختارت هذه البرلمانات المنتمية إلى مجموعتين جيوسياسيتين ولأغراض الانتخابات داخل الاتحاد البرلماني الدولي أن تكون ضمن هذه المجموعة.

** البرلمانات المنتمية إلى مجموعتين جيوسياسيتين ولكنها لم تعبر عن تفضيل أحد منهما لأغراض الانتخابات.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

# المرفق 3

## تقرير عن أنشطة العام 2019 (عملية تقديم التقارير عن الأنشطة)

| | |
|---|---|
| البرلمان/الغرفة | |
| الاسم، البريد الإلكتروني ورقم الهاتف لجهة الاتصال | |

*يعتمد أثر عمل الاتحاد البرلماني الدولي بدرجة كبيرة على الطريقة التي تنتهجها البرلمانات الأعضاء لمتابعة القرارات والنتائج الأخرى للجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي وأنشطته الأخرى. يهدف هذا الاستبيان إلى جمع المعلومات من البرلمانات حول الطرق التي تعتمدها، وتتابع من خلالها نتائج أعمال الاتحاد البرلماني الدولي. يطرح الاستبيان مسائل إجرائية حول كيفية تعميم المعلومات المتعلقة بالاتحاد البرلماني الدولي داخل البرلمان. كما يسعى للحصول على أمثلة حول تأثير الاتحاد البرلماني الدولي في العمل البرلماني. وستعرض النتائج على الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي، مع تسليط الضوء على الممارسات الجيدة للبرلمانات الأعضاء.*

*يرجى تعبئة هذه الاستمارة وإرسالها إلى الأمانة العامة الاتحاد البرلماني الدولي عبر البريد الإلكتروني على العنوان التالي: postbox@ipu.org أو بالفاكس 60 41 919 22 41+ في موعد أقصاه 15* ***تموز/يوليو 2019.*** *ويمكن توجيه أي أسئلة عبر البريد الإلكتروني على العنوان التالي: postbox@ipu.org.*

**1. فيما يتعلق بنتائج[1] الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي (جنيف، تشرين الأول/أكتوبر 2018)**

| | نعم | لا | لا أعلم |
|---|---|---|---|
| 1.1. هل تم تقديم نتائج الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي إلى البرلمان؟ | | | |
| 1.2. هل تم تقديم تقرير إلى البرلمان حول مشاركته في الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي ؟ | | | |
| 1.3. هل تم إبلاغ الحكومة بقرارات الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي ؟ | | | |
| 1.4. هل جرت أي مناقشة في البرلمان (جلسة عامة أو لجنة) بشأن نتائج الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي ؟ | | | |
| 1.5. هل تم إبلاغ اللجان البرلمانية ذات الصلة عن نتائج الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي؟ | | | |

وفي حال كان الرد الإيجابي على سؤال أو أكثر من الأسئلة المذكورة أعلاه، يرجى تقديم تفاصيل عن **ثلاثة أمثلة** على إجراءات اتخذها برلمانكم تباعاً للجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي.

| |
|---|
| |
| |
| |

[1] النتائج الرئيسية للجمعية العامة الـ139 للاتحاد البرلماني الدولي هي:

- الوثيقة الختامية للمناقشة العامة حول القيادة البرلمانية في تعزيز السلام والتنمية في عصر الابتكار والتغير التكنولوجي
- بند طارئ حول تغير المناخ – دعونا لا نتجاوز الحدود
- قرار حول تعزيز التعاون البرلماني في مجال الهجرة وإدارة الهجرة في ضوء اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة
- إعلان الذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

## 2. تأثير الاتحاد البرلماني الدولي على عمل البرلمان في السنتين الماضيتين

| | نعم | لا | لا أعلم |
|---|---|---|---|
| 2.1. هل أجرى البرلمان مناقشة خلال السنتين الماضتين بشأن مشاركته في أعمال الاتحاد البرلماني الدولي؟ | | | |
| 2.2.هل قدمت أي مسائل برلمانية تتعلق بعمل الاتحاد البرلماني الدولي؟ | | | |
| 2.3. هل أقر البرلمان تشريعاً أو اعتمد أي قرار لتنفيذ قرار أو توصية من الاتحاد البرلماني الدولي؟ | | | |
| 2.4. هل اتخذ البرلمان أي إجراءات محددة لمتابعة قرارات لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي؟ | | | |
| 2.5. بالإضافة إلى الجمعيات العامة، هل يشارك البرلمان بانتظام في أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى (جلسات الاستماع في الأمم المتحدة، الندوات الإقليمية، والبعثات الموفدة، وما إلى ذلك)؟ | | | |
| 2.5.1 إذا كان الجواب نعم، هل اتخذ البرلمان أي إجراءات محددة لمتابعة القرارات والتوصيات الناتجة عن هذا النوع من الأنشطة؟ | | | |

يرجى تقديم تفاصيل عن **ثلاثة أمثلة** من السنتين الماضيتين حيث تأثر عمل نشاط البرلمان بعمل الاتحاد البرلماني الدولي.

| |
|---|
| |
| |
| |

## 3. أنشطة بناء القدرات والخدمات الاستشارية[1]

| | نعم | لا | لا أعلم |
|---|---|---|---|
| 3.1. هل تلقى البرلمان دعم بناء القدرات و/أو المساعدة الاستشارية من الاتحاد البرلماني الدولي خلال السنتين الماضيتين؟ | | | |
| إذا كان الجواب نعم، يرجى وصف النشاط وتأثيره. | | | |

## 4. التعاون مع الأمم المتحدة

| | نعم | لا | لا أعلم |
|---|---|---|---|
| 4.1 هل قام برلمانكم بأي أنشطة مشتركة مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة في السنتين الماضيتين؟ | | | |
| إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى توضيحها | | | |

[1] ولأغراض هذا الاستبيان، إن أنشطة بناء القدرات / الخدمات الاستشارية تشير إلى مجموعة الأنشطة كلها التي قامت بها الاتحاد البرلماني الدولي من أجل تقديم الدعم المباشر والملائم للبرلمانات وأعضائها لتحسين أدائها في العمل، وبناء المهارات، والمعرفة، ودعم ثقافة التغيير، وتعزيز سير عمل البرلمان وكفاءته. وقد تتضمن هذه ندوات وورشات عمل غير حصرية، وخطط عمل، وزيارات دراسية، وبرامج إرشادية، والتدريب الداخلي، والدروس الخصوصية، والاجتماعات وتيسير تبادل المعلومات.

141st IPU Assembly
Belgrade (Serbia)
13 - 17 October 2019

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

# الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة
# (بلغراد/صربيا، 13 – 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019)

## تقارير عن المتابعة البرلمانية فيما يتعلق بقرارات الاتحاد البرلماني الدولي ومقرراته [1]

[1] ورد للأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي التقرير الذي قدم من قبل الشعبة البرلمانية في المملكة المغربية الى الاتحاد البرلماني الدولي

**المملكة المغربية**

مجلس النواب
الرئيس

مجلس المستشارين
الرئيس

إلى السيدة غابرييلا كويفاس بارون
رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي

***الموضوع:*** تقرير الأعضاء للعام 2019

السيدة الرئيسة،

يسرنا أن نحيل إليكم طيه التقرير السنوي لأنشطة القسم البرلماني الدولي للملكة المغربية المتعلق بالإجراءات المتخذة من قبل البرلمانات من أجل تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي ومقرراته.

ونأمل أن تتلقوا هذه الرسالة، وتفضلوا السيدة الرئيسة، بقبول أطيب التحيات.

الحبيب المالكي
رئيس
مجلس النواب

حكيم بن شماش
رئيس
مجلس المستشارين

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

# تقرير عن أنشطة العام 2019 (عملية تقديم التقارير عن الأنشطة)

| | |
|---|---|
| البرلمان/الغرفة | مجلس النواب |
| الاسم، البريد الإلكتروني ورقم الهاتف لجهة الاتصال | • السيد سعيد ستراوي<br>مستشار، رئيس قسم العلاقات الدولية والتعاون.<br>رقم الهاتف: 212661088758+<br>@: satraouy@parlement.ma<br>• عبد الواحد درويش<br>مستشار عام مكلف بالدبلوماسية البرلمانية<br>رقم الهاتف: 212673275641+<br>@: abdelwahed_darouich@yahoo.fr |

*يعتمد أثر عمل الاتحاد البرلماني الدولي بدرجة كبيرة على الطريقة التي تنتهجها البرلمانات الأعضاء لمتابعة القرارات والنتائج الأخرى للجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي وأنشطته الأخرى. يهدف هذا الاستبيان إلى جمع المعلومات من البرلمانات حول الطرق التي تعتمدها، وتتابع من خلالها نتائج أعمال الاتحاد البرلماني الدولي. يطرح الاستبيان مسائل إجرائية حول كيفية تعميم المعلومات المتعلقة بالاتحاد البرلماني الدولي داخل البرلمان. كما يسعى للحصول على أمثلة حول تأثير الاتحاد البرلماني الدولي في العمل البرلماني. وستعرض النتائج على الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي، مع تسليط الضوء على الممارسات الجيدة للبرلمانات الأعضاء.*

*يرجى تعبئة هذه الاستمارة وإرسالها إلى الأمانة العامة الاتحاد البرلماني الدولي عبر البريد الإلكتروني على العنوان التالي: postbox@ipu.org أو بالفاكس 60 41 919 22 41+ في موعد أقصاه 15* ***تموز/يوليو 2019***. *ويمكن توجيه أي أسئلة عبر البريد الإلكتروني على العنوان التالي: postbox@ipu.org.*

**2. فيما يتعلق بنتائج[1] الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي (جنيف، تشرين الأول/أكتوبر 2018)**

| | نعم | لا | لا أعلم |
|---|---|---|---|
| 4.1. هل تم تقديم نتائج الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي إلى البرلمان؟ | ✓ | | |
| 4.2. هل تم تقديم تقرير إلى البرلمان حول مشاركته في الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي ؟ | ✓ | | |
| 4.3. هل تم إبلاغ الحكومة بقرارات الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي ؟ | ✓ | | |
| 1.4. هل جرت أي مناقشة في البرلمان (جلسة عامة أو لجنة) بشأن نتائج الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي ؟ | | ✓ | |
| 1.5. هل تم إبلاغ اللجان البرلمانية ذات الصلة عن نتائج الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي؟ | ✓ | | |

وفي حال كان الرد الإيجابي على سؤال أو أكثر من الأسئلة المذكورة أعلاه، يرجى تقديم تفاصيل عن **ثلاثة أمثلة** على إجراءات اتخذها برلمانكم تباعاً للجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي.

- هل تم تقديم تقرير إلى البرلمان حول مشاركته في الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي؟

تم تقديم تقرير فيما يتعلق بمشاركة برلمان المملكة المغربية في أعمال الجمعية العامة الـ139 للاتحاد البرلماني الدولي إلى مكتب المجلسين، كما تم إرساله إلى المجموعات البرلمانية، بالإضافة إلى اللجان الدائمة للبرلمان.

[1] النتائج الرئيسية للجمعية العامة الـ139 للاتحاد البرلماني الدولي هي:

- الوثيقة الختامية للمناقشة العامة حول القيادة البرلمانية في تعزيز السلام والتنمية في عصر الابتكار والتغير التكنولوجي
- بند طارئ حول تغير المناخ – دعونا لا نتجاوز الحدود
- قرار حول تعزيز التعاون البرلماني في مجال الهجرة وإدارة الهجرة في ضوء اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة
- إعلان الذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

ويرد ملخص هذا التقرير في التقرير السنوي الذي يصدره مجلس النواب.

- فيما يتعلق بالوثيقة النهائية المتعلقة بالمناقشة العامة حول موضوع: "القيادة البرلمانية في تعزيز السلام والتنمية في عصر الابتكار والتغير التكنولوجي".

نظم برلمان المملكة المغربية اجتماعاً في الأول من شباط/فبراير 2019، في مقر مجلس النواب، حول موضوع: "الشباب في المنطقة الأورومتوسطية: "إشكالية الالتزام المجتمعي والتفاعلات في المجال الافتراضي"، مستوحى من استنتاجات المناقشات حول موضوع: "القيادة البرلمانية في تعزيز السلام والتنمية في عصر الابتكار والتغير التكنولوجي"، كجزء من عمل اللجنة المرتكز على تعزيز نوعية الحياة، والتبادلات بين المجتمعات المدنية، وثقافة الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط التي تترأسها المملكة المغربية.

وأدى هذا الاجتماع إلى اعتماد توصية واحدة تعكس قرار الاتحاد البرلماني الدولي حول هذا الموضوع وتقره.

- فيما يتعلق بالقرار المعنون: "تعزيز التعاون البرلماني الدولي حول الهجرة وحوكمتها بالنظر إلى اعتماد الميثاق العالمي لهجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة".

التزم برلمان المملكة المغربية: منذ البداية، حتى إعداد القرار حول التغيرات المناخية. كذلك، أخذ البرلمان المبادرة لتقديم هذا القرار كاقتراح من أجل أن تعتمده اللجنة الدائمة المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان، التابعة للاتحاد البرلماني الدولي. بالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على هذا القرار من قبل الجمعية العامة التي وافقت على تعيين مغربي كمقرر.

وفي هذا الصدد، من الضروري ذكر أنه في عشية المؤتمر الوزاري الدولي المتعلق بـ: "الميثاق العالمي لهجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة"، استضافت مدينة مراكش، بتاريخ 10 و11 كانون الأول/ديسمبر 2018، برلمان المملكة المغربية بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد مؤتمراً برلمانياً دولياً حول الهجرة، في مجلس النواب في البرلمان المغربي، بتاريخ 6 و7 كانون الأول/ديسمبر 2018، حيث تم اعتماد إعلان نهائي.

إن التوصيات الصادرة عن المداولات التي أجريت في الرباط، كما هي محددة في وثائق الإعلان النهائي التي تم اعتمادها، تلهم البرلمانيين باتخاذ التدابير العملية بهدف مواجهة التحديات بفعالية والعمل من أجل إحراز التقدم بالإضافة إلى إطلاق "خطة عمل برلمانية للهجرة"، بنهاية العام 2019. يجب أن تحقق الالتزامات المعلنة في القرار المعنون: "تعزيز التعاون البرلماني الدولي حول الهجرة وحوكمتها بالنظر إلى اعتماد الميثاق العالمي لهجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة"، الذي اعتمد في تشرين الأول/أكتوبر 2018. بالإضافة إلى ذلك، إدراكاً من برلمان المملكة المغربية بأهمية قرار الاتحاد البرلماني الدولي حول موضوع الهجرة، استضاف البرلمان ندوة دولية حول موضوع: "دور البرلمانات والمجالس الاقتصادية والاجتماعية

الإفريقية والمؤسسات المماثلة في مواجهة التحديات الجديدة للهجرة"، في الرباط، بتاريخ 30 و31 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

واعتُبر هذا الاجتماع مساهمة مهمة في المناقشة الدولية الحالية المتعلقة بالهجرة، ومنبراً للنقاش للمؤسسات الديمقراطية التمثيلية، في متابعة المنتدى العالمي للهجرة والتنمية الذي انعقد في مراكش، تحت رعاية الأمم المتحدة والمؤتمر الحكومي الدولي، الذي تحمل مسؤولية اعتماد الميثاق العالمي لهجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة.

وضمت الندوة مسؤولين حكوميين، وبرلمانيين، وممثلين من المجالس الاقتصادية والاجتماعية الإفريقية والأوروبية؛ وكذلك، المنظمات البرلمانية الإقليمية الإفريقية، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وخبراء الهجرة.

إن هدف الندوة الدولية هو مساندة الرؤية الرائدة، والطموحة للمملكة المغربية، فيما يتعلق بمسألة الهجرة في القارة الإفريقية. وتتضمن هذه النظرية أيضاً الأبعاد الإنسانية كالتنمية، والتضامن، واكتشاف سياسات التعاون التي تسهم في عملية التوفيق بين متطلبات النمو وحقوق المهاجرين؛ لا سيما، فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية، والحماية الأمنية والاجتماعية، بينما يتم إدارة تدفقات الهجرة وتوجيهها.

- القرار المعنون تغير المناخ؛ "دعونا لا نتجاوز الحدود" (بند طارئ):

نظم برلمان المملكة المغربية بالشراكة مع الاتحاد البرلماني الدولي اجتماعاً برلمانياً في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، في مراكش، بمناسبة انعقاد الدورة الـ22 لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ.

وحضر هذا الاجتماع العديد من الوفود من 167 بلداً عضواً في الاتحاد البرلماني الدولي، وممثلون عن المنظمات البرلمانية الوطنية، والإقليمية، والدولية، والسلطات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية.

وبهذه المناسبة، نظر المشاركون في المسائل المتعلقة بدور البرلمانيين في تنفيذ اتفاق باريس وخطة العمل البرلمانية بشأن تغير المناخ التي تم اعتمادها خلال الجمعية العامة الـ134 للاتحاد البرلماني الدولي، التي انعقدت في لوساكا، زامبيا.

وخلال هذا الاجتماع، تم اعتماد الإعلان النهائي. وأظهر هذا الإعلان أهمية الاتحاد البرلماني الدولي بصفته جهة فاعلة رسمية في المفاوضات ذات الصلة التي أدت إلى تنفيذ اتفاق باريس.

بالإضافة إلى ذلك، كجزء جانبي من هذا الاجتماع، عقد البرلمانيون الإفريقيون بالإضافة إلى أعضاء الجمعية البرلمانية الفرنكوفونية اجتماعات تشاورية حول مبادرة برلمان المملكة المغربية. وتم تكريس هذه الاجتماعات في الأساس لتنسيق المواقف وتوحيد الجهود المبذولة من منظور التنمية الهادف إلى السماح

للبلدان النامية بتعزيز قدراتها من أجل تخفيف آثار تغير المناخ. بالإضافة إلى ذلك، يساعدها ذلك أيضاً في التكيف مع المشروع الانتقالي الفعال ودوافع التغير التكنولوجي من خلال تأمين التمويل اللازم.

وكذلك، بعد شهرين من انعقاد الدورة الـ22 لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، كجزء من تنفيذ خطة العمل البرلمانية بشأن تغير المناخ، نظم برلمان المملكة المغربية مؤتمراً برلمانياً حول "ملائمة التشريعات الوطنية مع مضامين اتفاق باريس حول التغيرات المناخية".

ويندرج هذا المؤتمر ضمن الإجراءات المتخذة من المملكة المغربية والمتصلة بالنظر في امتثال المشاريع مع المعاهدات الدولية التي وافقت عليها المملكة المغربية أو التزمت بها؛ وكذلك، ضمن إنشاء إطار منهجي ومؤسسي يهدف إلى تقييم السياسات العامة الإقليمية، والقطاعية، الإقليمية.

ويشكل هذا المؤتمر الخطوات الأولى الرسمية لعملية تنفيذ خطة العمل البرلمانية بشأن تغير المناخ تحت شعار "توحيد عمل البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي في الإطار المناخي، المعتمد من قبل المجلس الحاكم للاتحاد في دورته الـ198، التي عقدت في لوساكا، زامبيا، في آذار/مارس 2016؛ لا سيما، النتائج المتوقعة ومجالات العمل 1، و3، و4 المتعلقة بالبرلمانات الوطنية.

ويجب الأخذ بالاعتبار، أن المملكة المغربية تعطي أهمية خاصة إلى مسألة المناخ وتجعل منه مسألة رئيسية. وتقترح المملكة المغربية مشروعاً بارزاً فيما يتعلق بمكافحة الانحباس الحراري وتخفيف آثاره. وفي حين أن المملكة المغربية تعتبر من البلدان التي تبعث معدل منخفض من ثاني أكسيد الكربون، اتخذت المملكة المغربية سلسلة من الإصلاحات الدستورية، والمؤسسية، والقانونية الإضافية، بهدف ضمان الحفاظ على البيئة والتقليل من انبعاثات غازات الدفيئة.

إن تجربة المملكة المغربية في الطاقات البديلة والنظيفة، والتشجيع على الاقتصاد الأخضر والاستراتيجيات المتعلقة بفعالية الطاقة، أصبحت مثالاً وإلهاماً على الصعيد الإقليمي، والدولي.

- إعلان: الذكرى السنوية السبعون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

بمناسبة الذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تم تنظيم يوم دراسي حول حقوق المنظمة والجمعية العامة، بالشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المملكة المغربية، في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، في مقر البرلمان في الرباط، من أجل إثراء المناقشة الخاصة بحرية تكوين الجمعيات والتجمع بالإضافة إلى إبراز التحديات التي يواجهونها، في الواقع، في ضوء الأحكام الدستورية، لا سيما المادة 29 التي تنص على أن "حرية الاجتماع، والتجمع، والمظاهرات السلمية، وتشكيل الجمعيات، وعضوية النقابات، والانتساب السياسي هي مضمونة. ويحدد القانون شروط ممارسة هذه الحريات."

- هل أقر البرلمان قوانين أو قرارات من أجل تنفيذ قرار، أو مقرر، أو توصية للاتحاد البرلماني الدولي؟

إن مشروع القانون رقم 103.13 الخاص بمكافحة العنف ضد المرأة، يسمح للمملكة المغربية أن يكون لديها نص قانوني كمرجع ويضمن حماية أفضل للنساء من جميع أشكال العنف والتأكد من معاقبة الفاعلين.

- هل شارك برلمانكم في أنشطة أخرى للاتحاد البرلماني الدولي، غير الجمعيات العامة، (جلسات الاستماع في الأمم المتحدة، ندوات إقليمية، ورش عمل، بعثات ميدانية، إلخ...)؟

شارك برلمان المملكة المغربية، بصورة منتظمة، تقريباً في جميع أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي، فمثلاً، منذ العام 2018، شارك في الأنشطة التالية:

- الندوة الأقاليمية الرابعة حول تعزيز القدرات البرلمانية ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: تعزيز التبادلات البرلمانية الدولية بهدف تحقيق إعمال فعال لأهداف التنمية المستدامة، 12-14 حزيران/يونيو 2019، بكين، الصين.
- ندوة إقليمية حول إعمال أهداف التنمية المستدامة للمجموعة الجيوسياسية +12 للاتحاد البرلماني الدولي، 5-6 حزيران/يونيو 2019، لشبونة، البرتغال.
- ندوة إعلامية حول هيكلية الاتحاد البرلماني الدولي وعمله (للمشاركين الناطقين باللغة الإنجليزية).
- اجتماع برلماني بمناسبة الدورة الـ63 للجنة وضع المرأة، 13-14 آذار/مارس 2019، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.
- المؤتمر الإقليمي بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: دور البرلمانيين في التصدي للتهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب والتحديات المرتبطة بذلك، 26-28 شباط/فبراير 2019، جمهورية مصر العربية.
- الاجتماع البرلماني في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيّر المناخ(COP24) ، 9 كانون الأول/ديسمبر 2018، كراكوف، بولندا.
- الدورة الـ43 للجنة التوجيهية للمؤتمر البرلماني بشأن منظمة التجارة العالمية بمناسبة الدورة السنوية لمنظمة التجارة العالمية، 6 كانون الأول/ديسمبر 2018، جنيف، سويسرا.

- المؤتمر البرلماني بشأن منظمة التجارة العالمية، 6-7 كانون الأول/ديسمبر 2018، جنيف، سويسرا.
- المؤتمر العالمي للبرلمان الالكتروني، 3-5 كانون الأول/ديسمبر 2018، جنيف، سويسرا.
- ندوة إقليمية لمتابعة مساهمة البرلمان في مكافحة الإتجار بالأطفال وتشغيلهم بمناسبة انعقاد الدورة البرلمانية أعضاء المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، أبوجا، نيجيريا.
- الدورة الـ22 لمنتدى الاتحاد البرلماني الدولي حول حقوق الإنسان، والديمقراطية، وسيادة القانون، 22-23 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، جنيف، سويسرا.
- ورشة عمل حول دور البرلمانيين بشأن تنفيذ الاتفاقية المتعلقة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 19 تشرين الأول/أكتوبر 2018، جنيف، سويسرا.
- ندوة إقليمية حول أهداف التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين لبرلمانات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 18-20 أيلول/ سبتمبر 2018، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- فعاليات برلمانية بمناسبة منتدى رفيع المستوى حول التنمية المستدامة، 16-18 تموز/يوليو، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.
- ندوة إعلامية حول هيكلية الاتحاد البرلماني الدولي وعمله (للمشاركين الناطقين بالفرنسية)، 19-22 حزيران/يونيو 2018، جنيف، سويسرا.
- اجتماع برلماني بمناسبة الدورة الـ62 للجنة وضع المرأة: تقديم الخدمات من البرلمانات إلى النساء والفتيات في المناطق الريفية، 13-14 آذار/مارس 2018، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.
- جلسة الاستماع البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة، 22-23 شباط/فبراير، 2018، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

## 5. تأثير الاتحاد البرلماني الدولي على عمل البرلمان في السنتين الماضيتين

| | نعم | لا | لا أعلم |
|---|---|---|---|
| 2.1. هل أجرى البرلمان مناقشة خلال السنتين الماضيتين بشأن مشاركته في أعمال الاتحاد البرلماني الدولي؟ | ✓ | | |
| 2.2.هل قدمت أي مسائل برلمانية تتعلق بعمل الاتحاد البرلماني الدولي؟ | ✓ | | |
| 2.3. هل أقر البرلمان تشريعاً أو اعتمد أي قرار لتنفيذ قرار أو توصية من الاتحاد البرلماني الدولي؟ | | ✓ | |
| 2.4. هل اتخذ البرلمان أي إجراءات محددة لمتابعة قرارات لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي؟ | | ✓ | |
| 2.5. بالإضافة إلى الجمعيات العامة، هل يشارك البرلمان بانتظام في أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى (جلسات الاستماع في الأمم المتحدة، الندوات الإقليمية، والبعثات الموفدة، وما إلى ذلك)؟ | ✓ | | |
| 2.5.1 إذا كان الجواب نعم، هل اتخذ البرلمان أي إجراءات محددة لمتابعة القرارات والتوصيات الناتجة عن هذا النوع من الأنشطة؟ | ✓ | | |

يرجى تقديم تفاصيل عن **ثلاثة أمثلة** من السنتين الماضيتين حيث تأثر عمل نشاط البرلمان بعمل الاتحاد البرلماني الدولي.

| |
|---|
| هل تم تقديم أي أسئلة برلمانية بعد أعمال الاتحاد البرلماني الدولي؟<br>فيما يتعلق بالأسئلة البرلمانية كنتيجة للعمل الذي قام به الاتحاد البرلماني الدولي: طرحت مختلف المجموعات (الأغلبية–المعارضة) أسئلة شفهية للحكومة بهدف تحقيق القرارات المعتمدة من الاتحاد البرلماني الدولي وتنفيذها. |
| هل أجرى البرلمان أي مناقشة، خلال السنتين، حول مشاركته في أعمال الاتحاد البرلماني الدولي؟<br>يتم تنظيم، دورياً، اجتماعات استشارية بين مجلسي برلمان المملكة المغربية، بحضور رؤساء المجلسين: مجلس النواب ومجلس المستشارين من أجل تقييم مشاركة المملكة المغربية وتعزيزها في أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي. |

## 6. أنشطة بناء القدرات والخدمات الاستشارية[1]

| | نعم | لا | لا أعلم |
|---|---|---|---|
| 6.1. هل تلقى البرلمان دعم بناء القدرات و/أو المساعدة الاستشارية من الاتحاد البرلماني الدولي خلال السنتين الماضيتين؟ | ✓ | | |
| إذا كان الجواب نعم، يرجى وصف النشاط وتأثيره. | ندوة إعلامية حول هيكلية الاتحاد البرلماني الدولي وعمله في جنيف، 2018. | | |

## 7. التعاون مع الأمم المتحدة

| | نعم | لا | لا أعلم |
|---|---|---|---|
| 4.1 هل قام برلمانكم بأي أنشطة مشتركة مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة في السنتين الماضيتين؟ | ✓ | | |
| إذا كانت الإجابة نعم، يرجى توضيحها | الأمثلة:<br>– شارك برلمان المملكة المغربية، بانتظام، في أنشطة المنتدى العربي للتنمية المستدامة الذي تنظمه سنوياً لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا).<br>– شارك برلمان المملكة المغربية، بانتظام، في الأنشطة التي شارك في تنظيمها الأمم المتعدة، والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، حول حقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب، والمساواة الجندرية، ...<br>– وكذلك، شارك برلمان المملكة المغربية، بشكل فعال، في أنشطة الأمم المتحدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة / هيئة الأمم المتحدة للمرأة / مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية / صندوق الأمم المتحدة | | |

[1] ولأغراض هذا الاستبيان، إن أنشطة بناء القدرات / الخدمات الاستشارية تشير إلى مجموعة الأنشطة كلها التي قامت بها الاتحاد البرلماني الدولي من أجل تقديم الدعم المباشر والملائم للبرلمانات وأعضائها لتحسين أدائها في العمل، وبناء المهارات، والمعرفة، ودعم ثقافة التغيير، وتعزيز سير عمل البرلمان وكفاءته. وقد تتضمن هذه ندوات وورشات عمل غير حصرية، وخطط عمل، وزيارات دراسية، وبرامج إرشادية، والتدريب الداخلي، والدروس الخصوصية، والاجتماعات وتيسير تبادل المعلومات.

| | |
|---|---|
| | للسكان / المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية / مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة / منظمة الأمم المتحدة للطفولة / وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى وأنشطة أخرى جرت في المملكة المغربية وفي الخارج. |

Union Interparlementaire
Pour la démocratie. Pour tous.

# دورة تقديم التقارير

يُدعى أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي لتقديم تقارير عن المتابعة البرلمانية فيما يتعلق بقرارات الاتحاد البرلماني الدولي ومقرراته بحسب الترتيب التالي:

## 2019

### المجموعة الإفريقية:

بوروندي، وجيبوتي *، وغينيا الاستوائية، وإثيوبيا، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا – بيساو، وكينيا، وليسوتو.

### المجموعة العربية

الجمهورية اللبنانية، ودولة ليبيا *، والجمهورية الإسلامية الموريتانية **، والمملكة المغربية **، وسلطنة عمان.

### مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

فيجي، والهند، وإندونيسيا، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، واليابان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وماليزيا، وجزر المالديف، وجزر مارشال.

### مجموعة أوراسيا

كازاخستان، وقيرغيزستان.

### مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي

كوبا، والسلفادور، وغواتيمالا، وغيانا، وهايتي، وهندوراس.

### مجموعة 12+

فنلندا، وجورجيا، وألمانيا، واليونان، والمجر، وأيسلندا، وإيرلندا، وإسرائيل، وإيطاليا، ولاتفيا، وليختنشتاين، وليتوانيا.

## 2020

**المجموعة الإفريقية**

مدغشقر، ومالي، وملاوي، وموريشيوس، وموزمبيق، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا، ورواندا، وساو تومي، وبرينسيبي.

**المجموعة العربية**

دولة فلسطين، ودولة قطر، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية السودان**.

**مجموعة آسيا والمحيط الهادئ**

ميكرونيزيا (الولايات الموحدة)، ومنغوليا، وميانمار، ونيبال، وباكستان، وبالاو، وبابوا غينيا الجديدة، والفلبين.

**مجموعة أوراسيا**

جمهورية مولدوفا، وروسيا الاتحادية

**مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي**

المكسيك، ونيكاراغوا، وبنما، وباراغواي، وبيرو، وسانت لوسيا.

**مجموعة 12+**

لوكسمبورغ، ومالطا، وموناكو، ومونتينيجرو، وهولندا، ونيوزيلندا *، والنرويج، وبولندا، والبرتغال، ورومانيا، وسان مارينو، وصربيا.

**2021**

**المجموعة الإفريقية**

إسواتيني، والسنغال، وسيشيل، وسيراليون، وجمهورية الصومال الفيدرالية، وجنوب إفريقيا، وجنوب السودان، وتوغو، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وزمبابوي.

**المجموعة العربية**

الجمهورية العربية السورية، والجمهورية التونسية **، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والجمهورية اليمنية.

**مجموعة آسيا والمحيط الهادئ**

جمهورية كوريا، وساموا، وسنغافورة، وسري لانكا، وتايلند، وتيمور – ليشتي، وتونغا، وتوفالو، وفانواتو، وفيتنام.

**مجموعة أوراسيا**

طاجيكستان، وتركمانستان، وأوزبكستان.

**مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي**

سورينام، وترينيداد وتوباغو، وأوروغواي، وفنزويلا (الجمهورية البوليفارية)، والأرجنتين، وشيلي.

**مجموعة 12+**

شمال مقدونيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وإسبانيا، والسويد، وسويسرا، وتركيا، وأوكرانيا، والمملكة المتحدة، وكندا*.

**2022**

أذربيجان

**المجموعة الإفريقية**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*، وأنغولا، وبنين، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وكابو فيردا، والكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وجمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية**، والكونغو، وساحل العاج، وجمهورية كونغو الديمقراطية.

**المجموعة العربية**

مملكة البحرين، وجمهورية مصر العربية*، وجمهورية العراق، والمملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الكويت.

**مجموعة آسيا والمحيط الهادئ**

أفغانستان، وأستراليا*، وبنغلادش، وبوتان، وكمبوديا، والصين، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

**مجموعة أوراسيا**

أرمينيا، وبيلاروسيا.

**مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي**

بوليفيا (دولة متعددة القوميات)، والبرازيل، وكولومبيا، وكوستا ريكا، وجمهورية الدومينيكان، والإكوادور.

**مجموعة 12+**

ألبانيا، وأندورا، والنمسا، وبلجيكا، والبوسنة والهرسك، وبلغاريا، وكرواتيا، وقبرص، وجمهورية التشيك، والدنمارك، واستونيا، وفرنسا.

* اختارت هذه البرلمانات المنتمية إلى مجموعتين جيوسياسيتين ولأغراض الانتخابات داخل الاتحاد البرلماني الدولي أن تكون ضمن هذه المجموعة.

** البرلمانات المنتمية إلى مجموعتين جيوسياسيتين ولكنها لم تعبر عن تفضيل أحد منهما لأغراض الانتخابات.

**6) تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده البند (15) من جدول الأعمال:**

**أ –التعديلات على النظام الأساسي والأنظمة النافذة**
**واللوائح التنظيمية للاتحاد البرلماني الدولي**
**تعديلات قدمتها مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)**

في دورتها الـ41 التي عقدت في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر 2018، قررت مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) اتباع طرق لزيادة تشجيع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على ضم كل من الرجال والنساء في وفودها إلى الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي والسعي لتحقيق التوازن بين الجنسين. تشمل الإجراءات التي تعمل عليها المجموعة تعديل النظام الأساسي والأنظمة النافذة واللوائح التنظيمية للاتحاد البرلماني الدولي وذلك لتعزيز العقوبات الحالية للوفود أحادية الجنس، وكذلك توفير حوافز للوفود المتوازنة بين الجنسين من خلال تسليط الضوء عليها أكثر خلال الجمعية العامة. تجدون مرفقاً رسالة تفسيرية وردت من رئيس مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) في الاتحاد البرلماني الدولي (ملحق).

**النظام الأساسي**

تعديل المادة 10.4 لتصبح كالتالي:

المادة 10 الفقرة 4 ينقص تلقائياً عضو واحد، من عدد أعضاء أي وفد يتشكل من برلمانيين من جنس واحد خلال ~~ثلاث دورات متعاقبة~~ **دورتين متعاقبتين** للجمعية.

تعديل المادة 15 الفقرة 2 (ج) لتصبح كالتالي:

ج) عند إجراء تصويت في جمعية الاتحاد البرلماني الدولي، يكون لكل وفد يقتصر تشكيله على برلمانيين من جنس واحد، خلال ~~ثلاث دورات متعاقبة~~ **دورتين متعاقبتين** للجمعية، ثمانية أصوات كحد أدنى (بدلاً من عشرة للوفود المشكلة من رجال ونساء). وفيما يتعلق بالوفود التي يحقّ لها عدد من الأصوات الإضافية،

يتمّ الحساب الكلي على أساس ثمانية أصوات بدلاً من عشرة. يجوز للوفد تجزئة أصواته، بحيث تُعبِّر عن مختلف وجهات نظر أعضائه، ولا يجوز لموفد واحد أن يسجل أكثر من عشرة أصوات.

**لائحة المجلس الحاكم**

**تعديل القاعدة 1 الفقرة 2 لتصبح كالتالي:**

القاعدة 1 الفقرة 2 يُمثَّل كل عضو من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي في المجلس الحاكم بثلاثة أعضاء، شريطة أن يتمّ تمثيله من كلا الجنسين، على أن يقتصر تمثيل الوفود المكوَّنة من الجنس نفسه على ~~عضوين~~ **عضو واحد**.

CL/205/15-P.1
A/141/7-P.1

ملحق

**مراسلة موجهة إلى الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي من قبل السيدة هيغي هوكلاند لياندال، رئيسة مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) للاتحاد البرلماني الدولي**

أوسلو، 5 تموز/يوليو 2019

حضرة السيد مارتن تشونغونغ،

يسرني أن أكتب إليكم فيما يتعلق بمتابعة مداولات مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) في الجمعية العامة الـ140 للاتحاد البرلماني الدولي، التي انعقدت في الدوحة، في نيسان/أبريل الفائت.

كما تعلمون، إن المجموعة مكلفة بمراقبة مشاركة الرجال والنساء، بشكل منتظم، في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي والهيئات الحاكمة، ومكلفة بتقديم التوصيات من أجل تعزيز التقدم نحو المساواة الجندرية في الاتحاد البرلماني الدولي.

وكجزء من عمل المراقبة، أشارت المجموعة إلى أنه منذ أكثر من عقد من الزمان، ظلت نسبة المندوبات على وضعها في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي. فبعد تسجيل رقم قياسي بمشاركة 32.5% من المندوبات في العام 2005، في جنيف، عندما تخطت نسبة النساء الـ30% للمرة الأولى، لم تعد تتجاوز النسبة هذا الرقم بكثير، وباتت مشاركة النساء تسجل تقريباً نسبة 30%، منذ ذلك الحين. وشكل هذا الحال موضوع النقاشات ضمن المجموعة لبعض الوقت.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، سعت المجموعة إلى الإعلام ورفع الوعي بين الهيئات الحاكمة للاتحاد البرلماني الدولي

وضمن المجموعات الجيوسياسية. وعلى الرغم من هذه الجهود المبذولة، لاحظت المجموعة أن تحديين ما زالا قائمين. فمن ناحية، إن العديد من الوفود التي تضم النساء لها نسبة جندرية منخفضة جداً. ومن ناحية أخرى، لا يزال عدد الوفود المؤلفة من جنس واحد التي تضم عضوين أو أكثر مرتفعاً: 20 وفداً في المتوسط في الجمعيات العامة الأخيرة.

واستجابة للتحدي الأول، قررت المجموعة أن تعزز الجهود المبذولة لزيادة التوعية عبر تسليط الضوء على الوفود المتوازنة من الناحية الجندرية، بأمل أن يحفز هذا الأمر البرلمانات الأعضاء على تجاوز الحد الأدنى لمشاركة النساء.

واستجابة للتحدي الثاني، قررت المجموعة أن تقدم عدداً من التعديلات على النظام الأساسي والأنظمة النافذة واللوائح التنظيمية للاتحاد البرلماني الدولي. إن التعديلات تعزز في الأساس الآليات القائمة، وهي

تعزز العقوبات المفروضة على الوفود المؤلفة من جنس واحد، عبر تخفيض حقوق التصويت في المجلس الحاكم إلى واحد وعبر تطبيق العقوبات التي تقيد عدد المندوبين بعد جمعيتين عامتين متتاليتين بدلاً من ثلاث (انظروا وثيقة التعديلات).

وترى المجموعة أن هذه الإجراءات ستعزز من دور الاتحاد البرلماني الدولي، كرائد عندما يتعلق الأمر بالمساواة الجندرية في مجال صنع القرار السياسي.

وسأكون ممتنة لو تستطيع الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي أن توزع التعديلات على جميع الأعضاء، ضمن الموعد النهائي القانوني، بهدف النظر فيها في الجمعية العامة الـ141 التي ستنعقد في بلغراد، خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر المقبل.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

السيدة هيغي هوكلاند ليادال

رئيسة

مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) للاتحاد البرلماني الدولي

## ب– التعديلات على النظام الأساسي والأنظمة النافذة واللوائح التنظيمية للاتحاد البرلماني الدولي

**تعديلات قدمتها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين**

في الدورة الـ 159 للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التي انعقدت في نيسان/أبريل 2019، وافقت اللجنة على إجراء تعديل على لوائحها التنظيمية وممارساتها من أجل تقديم المزيد من التوضيح حول تطبيق قاعدة النصاب القانوني.

إن المجلس الحاكم مدعو إلى اعتماد التعديل على القاعدة رقم 6، كما هو وارد أدناه.

**اللوائح التنظيمية للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين وممارساتها**

تعديل القاعدة 6 لتصبح كالتالي:

يشكّل نصف عدد الأعضاء، على الأقل، الذين يمارسون مهماتهم، النصاب القانوني اللازم لإجراء المداولات واتّخاذ القرارات **التي تتطلب التصويت**.

## رابعاً – اجتماعات الجمعية العامة الواحدة والأربعين بعد المائة:

ستعقد الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها والاجتماعات ذات الصلة في *مركز المؤتمرات سافا*، بلغراد، صربيا من يوم الأحد 13 إلى يوم الخميس 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

**المشاركة**

يمكن للبرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي تعيين ثمانية مندوبين كحد أقصى، أو عشرة بالنسبة إلى برلمانات الدول التي يبلغ عدد سكانها 100 مليون نسمة أو أكثر (المادة 2.10 من النظام الأساسي). ويجب ألاَّ يتجاوز عدد النواب الإضافيين المرافقين للوفود كمستشارين نائبين اثنين.

وتماشياً مع القرار الذي اتخذته الهيئات الحاكمة في الاتحاد البرلماني الدولي في آذار/مارس 2018 "... يمكن للأعضاء أن يسجلوا وفداً إضافياً إذا كان يضم عضواً برلمانياً شاباً واحداً على الأقل (أقل من 45 سنة) شريطة أن يكون الوفد مؤلفاً من الجنسين وألا يكون العضو متأخراً في تسديد المساهمات المقررة عليه" (المادة 3.10 من النظام الأساسي).

وتُشجّع جميع البرلمانات الأعضاء على السعي إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين والتوازن السياسي في تشكيل وفودها. إن أي وفد، لثلاث دورات متتالية للجمعية العامة، مكوَّن حصراً من برلمانيين من الجنس نفسه، سيتم تخفيض عدده تلقائياً إلى شخص واحد. ويرجى ملاحظة أن منتدى النساء البرلمانيات سيجتمع يوم الأحد 13 تشرين الأول/أكتوبر. إن هذا الاجتماع مفتوح أمام البرلمانيين سواء كانوا من النساء أم من الرجال الذين سيحضرون الجمعية العامة الـ 141. ولذلك نحثكم على تشجيع أعضاء وفدكم من الرجال والنساء على المشاركة. ويرد مشروع جدول الأعمال مرفقاً.

يرجى من المجموعات الجيوسياسية تحديد موعد اجتماعاتها يوم السبت، 12 تشرين الأول/أكتوبر أو في وقت آخر لا يتعارض مع اجتماع منتدى النساء البرلمانيات.

وسيجتمع منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2019. ومن بين أمور أخرى، سيقوم المنتدى بصياغة المساهمات وتقديمها ضمن مناقشات الجمعية. يرد مشروع جدول أعمال اجتماع المنتدى مرفقاً.

بالإضافة إلى الأمناء العامين الذين سيحضرون الدورة العادية لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، يُشجّع الأعضاء على إشراك موظفي البرلمان المهنيين (نقاط الاتصال التابعة للاتحاد البرلماني الدولي) في وفودهم، بغية ضمان الدعم الكافي خلال انعقاد الجمعية العامة وأثناء متابعتها (لا سيما من حيث تحقيق الالتزام القانوني من قبل الأعضاء بإعداد ونشر تقارير عن الإجراءات المتخذة بشأن مقررات الاتحاد البرلماني الدولي وقراراته).

إنَّ أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، المترتب عليهم متأخرات تساوي أو تزيد عن مبلغ الاشتراكات المستحقة عليهم لسنتين كاملتين سابقتين لا يجوز أن يمثلهم أكثر من مندوبين اثنين في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، (المادة 2.5 من النظام الأساسي). ولا يحق لهم التصويت.

ويجوز للأعضاء المنتسبين أن يشاركوا في الجمعية ولجانها الدائمة بالحقوق نفسها التي يتمتع بها الأعضاء، باستثناء الحق في التصويت وتقديم مرشحين لمنصب انتخابي.

وتُلفت عناية المنظمات الدولية والهيئات الأخرى التي يدعوها المجلس الحاكم إلى أن تكون ممثلة في الجمعية بصفة مراقبين دائمين أنه من حقهم أن يسجلوا مندوبين اثنين كحد أقصى.

تتسع قاعة الجلسات العامة، حيث تُعقد اجتماعات الجمعية العامة والمجلس الحاكم، لعدد محدود من المقاعد. وتبعاً للحضور الفعلي للجمعية العامة الـ141، ستسعى الأمانة العامة إلى تخصيص عدد كاف من المقاعد لجميع الوفود. وعلى أقل تقدير، سيُخصص لكل وفد عدد كافٍ من المقاعد اللازمة للتصويت المحتمل أن تجريه الجمعية العامة أو المجلس الحاكم.

ونظراً إلى العدد المتزايد من الوفود البرلمانية المشاركة في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي، يتم إبلاغ المراقبين الدائمين بأنه لن يتم وضع جميع لوحات بأسماء المراقبين في القاعة. سيتم بذل كل جهد لحجز مقاعد في الجزء الخلفي من القاعة للمنظمات والجمعيات البرلمانية. ستكون المقاعد الإضافية متوفرة في صالات العرض. وعندما يتم تسجيل مراقب دائم ليأخذ الكلمة في المناقشة العامة، ستتم دعوته إلى التوجه إلى مقعد "المتحدث التالي" في أول القاعة، مباشرة قبل إلقاء كلمته.

## اللجنة التوجيهية (لجنة التسيير)

تتألف اللجنة التوجيهية للجمعية العامة من رئيس الجمعية العامة، ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي ونائب رئيس اللجنة التنفيذية. ويجوز لرؤساء اللجان الدائمة أن يشاركوا في أعمال اللجنة التوجيهية بصفة استشارية.

إن اللجنة التنفيذية، بمساعدة الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، مكلفة باتخاذ جميع التدابير المناسبة لضمان التنظيم الفعّال وسلاسة سير أعمال الجمعية. ومن المقرر أن تعقد الجلسة الأولى للجنة التوجيهية في الصباح الباكر من يوم الإثنين، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

## 2) الجلسات:

تنعقد **جلسة اللجنة التوجيهية (لجنة التسيير) للجمعية العامة، يوم** الإثنين 14 تشرين الأول/أكتوبر 2019 من الساعة 8:00 وحتى الساعة 9:00.

تنعقد **الجلسة الأولى للجمعية العامة،** يوم الإثنين 14 تشرين الأول/أكتوبر 2019، من الساعة 11:00، وحتى الساعة 13:00، ومن الساعة 14:30 حتى الساعة 17:00، ومن الساعة 17:00 حتى الساعة 18:30.

أما **الجلسة الثانية،** فستنعقد يوم الثلاثاء 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019، من الساعة 9:00 وحتى الساعة 13:00، ومن الساعة 14:30 حتى الساعة 18:30

والجلسة **الثالثة،** ستنعقد يوم الأربعاء 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019، من الساعة 9:00 وحتى الساعة 13:00، ومن الساعة 14:30 حتى الساعة 18:30

أما **الجلسة الختامية،** فستنعقد يوم الخميس 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019، عند انتهاء جلسة المجلس الحاكم.

## 3) مشروع جدول أعمال الجمعية العامة:

1. انتخاب الرئيس ونواب الرئيس للجمعية العامة الـ141
2. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة
3. المناقشة العامة حول موضوع *تعزيز القانون الدولي: الأدوار والآليات البرلمانية، ومساهمة التعاون الإقليمي*

4. *التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة*
(اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان)
5. تقارير اللجان الدائمة للسلم والأمن الدوليين؛ وللتنمية المستدامة، والتمويل، والتجارة؛ ولشؤون الأمم المتحدة
6. الموافقة على البند الموضوع للجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان في الجمعية العامة الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي وتعيين المقررين
7. تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده

**4) البند الطارىء – البند 2– :**

وفقاً للقاعدة 1.11 من قواعد الجمعية العامة والمادة 2.14 من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي، يجوز لأي عضو في الاتحاد البرلماني الدولي أن يطلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية. وإذا قررت الجمعية ذلك، ستتم مناقشة هذا البند الطارئ من قبل الجمعية في صباح يوم الثلاثاء 15 تشرين الأول/أكتوبر. واتُخذت أيضاً ترتيبات لعقد اجتماع لجنة الصياغة في فترة بعد الظهر من اليوم نفسه من أجل إعداد مشروع قرار. وستعتمد الجمعية بعد ذلك قراراً في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

إن جميع الطلبات لإدراج بند طارئ يجب أن تتناول حالة دولية هامة حدثت مؤخراً تستلزم اتخاذ إجراء عاجل من جانب المجتمع الدولي، والتي يكون من المناسب أن يعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن رأيه ويحشد الاستجابة البرلمانية. ويجب أن تقترن جميع المقترحات لبند طارئ بمذكرة تفسيرية موجزة ومشروع قرار، تحدد بوضوح نطاق الموضوع الذي يغطيه الطلب.

**5) نواب رئيس الجمعية العامة:**

وفقاً للقاعدة 3.7 من قواعد الجمعية العامة، يحق لجميع الوفود من البرلمانات الأعضاء أن تسمي واحداً من أعضائها نائباً لرئيس الجمعية العامة. وسيتم استدعاء نواب الرئيس ليحلّوا مكان رئيس الجمعية العامة خلال إحدى الجلسات أو في جزءٍ منها.

وعند الوصول إلى مكتب التسجيل التابع للاتحاد البرلماني الدولي، يرجى من الوفود أن تعلن عن اسم العضو البرلماني الذي ترشحه كنائب لرئيس الجمعية العامة. وبدلاً من ذلك، يمكن تقديم الأسماء إلى قسم خدمة تقديم الوثائق والمراقبة (القاعة 1/3، الطابق الأول في مركز المؤتمرات سافا)، عند الساعة 12 ظهراً من يوم الإثنين، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

## 6) المناقشة العامة (البند 3 من جدول الأعمال):

ستركز المناقشة العامة الـ 141 على الموضوع حول *تعزيز القانون الدولي: الأدوار والآليات البرلمانية ومساهمة التعاون الإقليمي*. وتُرفق مذكرة توضيحية حول هذا الموضوع.

في آذار / مارس 2018، وافق المجلس الحاكم والجمعية العامة على تعديلات قانونية بما فيها مدة التحدث والحقوق في المناقشة العامة.

ونصت المادة 22 المعدلة من الجمعية العامة على أنه *"يمكن لممثلي كل وفد أن يتكلما أثناء المناقشة العامة وأن يتشاركا وقت التحدث حسبما* ***يرونه مناسباً. يجوز لأي عضو إضافي من كل وفد أن يأخذ الكلمة في المناقشة العامة، شرط أن يكون برلمانياً شاباً.*** *"*

سيظهر جميع أعضاء البرلمان الشباب (النواب تحت سن 45) كثالث المتحدثين في نهاية قائمة المتحدثين في قائمة منفصلة (د)، وستتم دعوتهم إلى إلقاء كلماتهم في نهاية المناقشة العامة.

سيتحدد وقت التحدث استنادًا إلى عدد المتحدثين المسجلين، وفقاً للإرشادات العامة التالية:

| | | |
|---|---|---|
| القائمة أ | الجزء الرفيع المستوى (الهيئة الرئاسية) | 7 دقائق |
| القائمة ب | أول المتحدثين من الوفود | 6 دقائق |
| القائمة ج | ثاني المتحدثين من الوفود | الوقت المتبقي<br>(ما يصل إلى ما مجموعه 7 دقائق لمتحدثين) |
| القائمة د | البرلمانيون الشباب | دقيقتان |

وسيجري تسجيل المتحدثين في مكتب يقع خارج المدخل الرئيسي لقاعة الجلسات العامة (القاعة 10/1) في الطابق الأرضي من مركز المؤتمرات سافا. وسيفتتح هذا المكتب قبل بدء الجلسة العامة الأولى للجمعية العامة بـ 24 ساعة، وذلك يوم الأحد، 13 تشرين الأول/أكتوبر، عند الساعة 11:00 صباحاً.

ويجوز للأعضاء أيضاً إرسال أسماء المتحدث/ المتحدثين مسبقاً إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي عن طريق البريد الإلكتروني أو الفاكس، وذلك باستخدام "استمارة تسجيل أولية للمتحدثين" المبينة أدناه. ووفقاً للإجراءات المتبعة، سيتحدد ترتيب المتحدثين بواسطة القرعة العلنية الساعة 17:00 يوم السبت، 13 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

**أ – المبادئ التوجيهية للمناقشات العامة:**

ووفقاً لقواعد الجمعية العامة، يجوز لممثّلَيْن عن كل وفد أن يتكلّما أثناء المناقشة العامة. ويجب أن يتقاسما مدة الكلام بأفضل طريقة ممكنة. ويمكن لعضو برلماني إضافي من كل وفد أن يأخذ الكلمة في المناقشة العامة، شرط أن يكون برلمانياً شاباً. وبغية ضمان سير المناقشات بصورة طبيعية، يجوز للجنة التوجيهية أن تعدِّل فترة الكلام المذكورة أعلاه لتتلاءم مع الظروف. في المناقشة العامة في الجمعية العامة، سيُختصَر زمن الحديث بالنسبة إلى المراقبين إلى ثلاث دقائق.

وسيجري تسجيل المتحدثين في مكتب يقع خارج المدخل الرئيسي لقاعة الجلسات العامة (القاعة 10/1) في الطابق الأرضي من مركز المؤتمرات سافا. وسيفتتح هذا المكتب قبل بدء الجلسة العامة الأولى للجمعية العامة بـ 24 ساعة، وذلك يوم الأحد، 13 تشرين الأول/أكتوبر، عند الساعة 11:00 صباحاً.

ويجوز للأعضاء أيضاً إرسال أسماء المتحدث/ المتحدثين مسبقاً إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي عن طريق البريد الإلكتروني أو الفاكس، وذلك باستخدام "استمارة تسجيل أولية للمتحدثين". ووفقاً للإجراءات المتبعة، سيتحدد ترتيب المتحدثين بواسطة القرعة العلنية الساعة 17:00 يوم السبت، 13 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

**ب– استمارة تسجيل أولية للمتحدثين:**

# استمارة تسجيل أولية للمتحدثين

## المناقشة العامة حول موضوع

## *تعزيز القانون الدولي: الأدوار والآليات البرلمانية، ومساهمة التعاون الإقليمي*

**(البند رقم 3 من جدول الأعمال)**

**البرلمان / المجلس**

**أو**

**المنظمة**.....

.....

| | يرجى وضع دائرة حول اللقب | **اسم العائلة** | **الاسم** | هل أنتم رئيس/رئيسة البرلمان |
|---|---|---|---|---|
| 1 | **السيد/ السيدة** | | | نعم/لا |
| 2* | **السيد/ السيدة** | | | نعم/لا |

**متحدث ثالث اختياري (برلماني شاب – تحت سن الـ45)****

| | | | |
|---|---|---|---|
| 3** | **السيد/ السيدة** | | |

⚠ * ينطبق المتحدثون الثاني والثالث على البرلمانات الأعضاء أو الأعضاء المنتسبين في الاتحاد البرلماني الدولي فقط

** عند تسجيل متحدث ثالث (برلماني شاب)، قد يُطلب **إثبات تاريخ ميلاد البرلماني** (صورة عن الهوية الرسمية)

**التاريخ** : ..... **التوقيع:** .....

***يرجى ملء هذه الاستمارة وإعادتها بحلول الساعة السادسة مساءً (بتوقيت جنيف) في موعد أقصاه 05 تشرين الأول/أكتوبر 2019*** عبر البريد الإلكتروني: postbox@ipu.org أو الفاكس: + 41 22 919 41 60

**ج- مذكرة توضيحية حول موضوع المناقشة العامة:**

**ولتسهيل المناقشة على البرلمانيين المشاركين، في النقاش العام حول البند الثالث من جدول الأعمال وزعت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، المذكرة التوضيحية التالية:**

## مذكرة توضيحية للمناقشة العامة حول موضوع

## *تعزيز القانون الدولي: الأدوار والآليات البرلمانية، ومساهمة التعاون الإقليمي*

يُعتبر النظام القانوني الدولي أساس السلام والأمن في العالم اليوم، وذلك على النحو المحدد في نهاية الحرب العالمية الثانية وبناء على الإطار الشامل للتعهدات العالمية الملزمة قانوناً. وتؤدي الانتهاكات لهذا النظام القانوني إلى نشوب نزاع، وانعدام الأمن، والمعاناة البشرية.

وكرر رؤساء الدول والحكومات، وكذلك القادة البرلمانيين الذين اجتمعوا في إطار الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي والمؤتمرات العالمية لرؤساء البرلمانات، التزامهم الرسمي بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وبالقانون الدولي والعدالة الدولية، وبالنظام القانوني، وذلك بناء على سيادة القانون. ولقد تعهدوا بالولاء لمجموعة كبيرة من المعاهدات والعهود – كالعهود والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والقانون الدولي للبحار، وخطة التنمية للعام 2030، ومعاهدات وعهود كثيرة غيرها.

وكذلك، أعرب القادة العالميون عن دعمهم لهيئات التسوية والتحقق، كمحكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية، ومحاكم دولية أخرى. ويؤدي نظام العدالة الدولي دوراً حاسماً في تسوية المنازعات القانونية بين الدول، وضمان المساءلة عن الإبادة الجماعية، وعن جرائم الحرب، وعن الجرائم المرتكبة ضد البشرية، وعن جريمة العدوان، ومكافحة الإفلات من العقاب، والتأكد من أن الدول تتقيد بالالتزامات الدولية.

ومنذ إنشاء الاتحاد البرلماني الدولي، منذ 130 عاماً، أقام الاتحاد الحوار السياسي، وسيادة القانون، والقرار السلمي للنزاع، التي تشكل أساساً لعمله. كما سعى إلى تعزيز البرلمان باعتباره المؤسسة التي تؤدي دوراً رئيسياً في تأمين الرفاه للمواطنين والمحافظة على سيادة القانون، على الصعيدين الوطني والدولي. واعترفت الأمم المتحدة، أيضاً، في إعلانها رفيع المستوى، للعام 2012، بالدور الأساسي للبرلمانات في سيادة القانون، ورحبت بالتفاعل بين الأمم المتحدة، والبرلمانات الوطنية، والاتحاد البرلماني الدولي. ومراراً وتكراراً،

كرر الاتحاد البرلماني الدولي الإعراب عن موقفه القائم على مبدأ يرفض جميع الأعمال التي لا تمتثل للقانون الدولي.

وفي إعلان الألفية لأيلول/سبتمبر 2000، اتفق رؤساء الدول والحكومات أن *"للرجال والنساء الحق في أن يعيشوا حياتهم وأن يربوا أولادهم وبناتهم بكرامة وفي مأمن من الجوع والخوف من العنف أو القمع أو الظلم"*. وللمساعدة في تحويل الرؤية إلى حقيقة، تعهدوا بمواصلة تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة، والبرلمانات الوطنية، من خلال الاتحاد البرلماني الدولي، باعتباره منظمتهم العالمية. وتمحورت الشراكة التي أقيمت بين الأمم المتحدة، والبرلمانات، والاتحاد البرلماني الدولي، حول الحريات الأساسية الثلاث التي ينبغي أن تُعزز: التحرر من الخوف لمواجهة تحديات السلام والأمن، والتحرر من الفاقة من أجل تعزيز التنمية، وحرية العيش بكرامة، من أجل النهوض بحقوق الإنسان وسيادة القانون.

ويشكل التعاون الإقليمي أيضاً عنصراً أساسياً في تعزيز النظام القانوني الدولي، والمساهمة في التسوية السلمية للمنازعات، والنهوض بالسلام المستدام. وبعد النزاعات الدموية التي دارت على مر القرون، والتي بلغت ذروتها في اندلاع الحرب العالمية الثانية، التي أدت إلى وفاة أكثر من 80 مليون إنسان، أسس خصوم سابقون، في أوروبا، الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، التي أصبحت فيما بعد الاتحاد الأوروبي والتي تعتبر اليوم جماعة تضم أكثر من 250 مليون مواطن يتمتعون بمستوى غير مسبوق من السلام، والحرية، والازدهار. وأدى التعاون الإقليمي بين أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى إبرام معاهدة تلاتيلولكو في العام 1967، التي جعلت وللمرة الأولى في التاريخ، قارة برمتها منطقةً خالية من الأسلحة النووية. وفي إفريقيا، شكل التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، خاصة من خلال الاتحاد الإفريقي، محركاً للاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية. وتستفيد الغالبية العظمى من المنظمات الإقليمية من الجمعيات والاتحادات البرلمانية التي تستكمل العناصر الحكومية الدولية وتسعى إلى تعزيز تعميق الفهم والتعاون داخل المناطق وفيما بينها.

إن الاتحاد البرلماني الدولي منبر فريد لنشر الخبرات والممارسات الجيدة للتعاون الإقليمي، ويجب تعزيز دوره في المجال ودعمه، في السنوات المقبلة. إن اعتماد القوانين النموذجية لمختلف المسائل– بما فيها أكثر المسائل حساسية– هو مثال جيد للتعاون البرلماني الدولي الإقليمي الفعال الذي بدوره يساهم في صياغة التشريعات الوطنية ومواءمة القوانين، وإنفاذ القانون فيما بين بلدان المنطقة.

ويقف العالم اليوم أمام مفترق طرق، فهو يشهد انتهاكات متكررة لقواعد القانون الدولي ومبادئه، بما فيها المبادئ الأساسية كاحترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول، والامتناع عن استخدام القوة

من دون إذن من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وواجب الحكومات في دعم حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وتتضاءل الثقة في المؤسسات، على المستويات الوطنية، والإقليمية، والعالمية. ونحن نشهد شعوراً متزايداً بالخيبة تجاه نماذجنا المتعلقة بالحوكمة على جميع الأصعدة، بسبب اعتبارها أنها غير متصلة بالحاجات الفعلية للمواطنين وتوقعاتهم. وتستدعي الحاجة إلى إقامة روابط أوثق بين الناس والمؤسسات التي تمثلهم، ومن خلال هذه العلاقة، يحدث تأثير حقيقي وملموس على حياة الناس اليومية. ويتطلب عالمنا اليوم أن تقيم المؤسسات الوطنية، والإقليمية، والدولية تقييماً ذاتياً شاملاً وتعزز آليات المساءلة الخاصة بها. إن الحوكمة ومؤسساتها، كما نعرفها اليوم، بحاجة إلى إصلاح من أجل تلبية احتياجات الدوائر الانتخابية وإزالة الشعور بأن هذه المؤسسات بعيدة كل البعد عن حياة المواطنين. وينبغي على البرلمانات والبرلمانيين مضاعفة الجهود من أجل تسيير وتعزيز التغييرات المطلوبة من أجل إقامة عالم أفضل. ويشمل ذلك التصديق على المعاهدات الدولية وتنفيذها، والتأكد من أن التشريع الوطني ممتثل للالتزامات الدولية، والإشراف على أعمال الحكومة من أجل التأكد أنها لا تخالف سيادة القانون.

**سيُدعى المندوبون، في الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي، التي ستنعقد في بلغراد، إلى النظر في الأسئلة التالية:**

- ما هي الأعمال التي قام بها برلمانكم من أجل الحفاظ على النظام القانوني الدولي؟
- إلى أي مدى أدى برلمانكم مهمته الرقابية، من حيث التأكد أن عمل الحكومة ممتثل للقانون الدولي؟
- هل يأخذ برلمانكم في اعتبار الواجب قرارات المحاكم الدولية وكذلك قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن للأمم المتحدة؟
- كيف يمكن للبرلمانات والمنظمات البرلمانية التأثير على درجة الشفافية للمنظمات الدولية؟
- كيف يمكن إعادة تحديد دور مؤسسات الحوكمة الوطنية، والإقليمية، والدولية، وتعزيزها، من أجل تلبية المتطلبات والتوقعات الحاضرة للناس الذين تمثلهم؟
- كيف يمكن للبرلمانيين التحديد بشكل أفضل الأسباب الجذرية للنزاع ومعالجتها، قبل أن تخرج عن السيطرة؟
- ما هي المبادرات الإقليمية التي أثبتت أنها الأكثر فعالية في المساعدة على تعزيز السلام، والأمن، وسيادة القانون؟

- كيف يمكن للبرلمانات أن تزيد الترابط في التعاون البرلماني الدولي الإقليمي؟
- ما هي الممارسات الجيدة التي ساهمت في الحفاظ على النظام القانوني الدولي وتعزيزه؟ كيف يمكن إبراز هذه الممارسات أكثر؟
- كيف يمكن للاتحاد البرلماني الدولي الوفاء بمهمته الأساسية من أجل تعزيز الحوار السياسي والمساعدة في الحفاظ على النظام القانوني الدولي؟

**7) تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده البند (7) من جدول الأعمال:**

**أ – التعديلات على النظام الأساسي والأنظمة النافذة واللوائح التنظيمية للاتحاد البرلماني الدولي**

**تعديلات قدمتها مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)**

في دورتها الـ41 التي عقدت في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر 2018، قررت مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) اتباع طرق لزيادة تشجيع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على ضم كل من الرجال والنساء في وفودها إلى الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي والسعي لتحقيق التوازن بين الجنسين. تشمل الإجراءات التي تعمل عليها المجموعة تعديل النظام الأساسي والأنظمة النافذة واللوائح التنظيمية للاتحاد البرلماني الدولي وذلك لتعزيز العقوبات الحالية للوفود أحادية الجنس، وكذلك توفير حوافز للوفود المتوازنة بين الجنسين من خلال تسليط الضوء عليها أكثر خلال الجمعية العامة. تجدون مرفقاً رسالة تفسيرية وردت من رئيس مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) في الاتحاد البرلماني الدولي (ملحق).

**النظام الأساسي**

تعديل المادة 10.4 لتصبح كالتالي:

المادة 10 الفقرة 4 ينقص تلقائياً عضو واحد، من عدد أعضاء أي وفد يتشكل من برلمانيين من جنس واحد خلال ~~ثلاث دورات متعاقبة~~ **دورتين متعاقبتين** للجمعية.

تعديل المادة 15 الفقرة 2 (ج) لتصبح كالتالي:

ج) عند إجراء تصويت في جمعية الاتحاد البرلماني الدولي، يكون لكل وفد يقتصر تشكيله على برلمانيين من جنس واحد، خلال ~~ثلاث دورات متعاقبة~~ **دورتين متعاقبتين** للجمعية، ثمانية أصوات كحد أدنى (بدلاً من عشرة للوفود المشكلة من رجال ونساء). وفيما يتعلق بالوفود التي يحقّ لها عدد من الأصوات الإضافية، يتمّ الحساب الكلي على أساس ثمانية أصوات بدلاً من عشرة. يجوز للوفد تجزئة أصواته، بحيث تُعبِّر عن مختلف وجهات نظر أعضائه، ولا يجوز لموفد واحد أن يسجل أكثر من عشرة أصوات.

**لائحة المجلس الحاكم**

**تعديل القاعدة 1 الفقرة 2 لتصبح كالتالي:**

القاعدة 1 الفقرة 2 يُمثَّل كل عضو من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي في المجلس الحاكم بثلاثة أعضاء، شريطة أن يتمّ تمثيله من كلا الجنسين، على أن يقتصر تمثيل الوفود المكوَّنة من الجنس نفسه على ~~عضوين~~ **عضو واحد**.

CL/205/15-P.1
A/141/7-P.1

ملحق

**مراسلة موجهة إلى الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي من قبل السيدة هيغي هوكلاند ليادال، رئيسة مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) للاتحاد البرلماني الدولي**

أوسلو، 5 تموز/يوليو 2019

حضرة السيد مارتن تشونغونغ،

يسرني أن أكتب إليكم فيما يتعلق بمتابعة مداولات مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) في الجمعية العامة الـ140 للاتحاد البرلماني الدولي، التي انعقدت في الدوحة، في نيسان/أبريل الفائت.

كما تعلمون، إن المجموعة مكلفة بمراقبة مشاركة الرجال والنساء، بشكل منتظم، في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي والهيئات الحاكمة، ومكلفة بتقديم التوصيات من أجل تعزيز التقدم نحو المساواة الجندرية في الاتحاد البرلماني الدولي.

وكجزء من عمل المراقبة، أشارت المجموعة إلى أنه منذ أكثر من عقد من الزمان، ظلت نسبة المندوبات على وضعها في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي. فبعد تسجيل رقم قياسي بمشاركة 32.5% من المندوبات في العام 2005، في جنيف، عندما تخطت نسبة النساء الـ30% للمرة الأولى، لم تعد تتجاوز النسبة هذا الرقم بكثير، وباتت مشاركة النساء تسجل تقريباً نسبة 30%، منذ ذلك الحين. وشكل هذا الحال موضوع النقاشات ضمن المجموعة لبعض الوقت.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، سعت المجموعة إلى الإعلام ورفع الوعي بين الهيئات الحاكمة للاتحاد البرلماني الدولي

وضمن المجموعات الجيوسياسية. وعلى الرغم من هذه الجهود المبذولة، لاحظت المجموعة أن تحديين ما زالا قائمين. فمن ناحية، إن العديد من الوفود التي تضم النساء لها نسبة جندرية منخفضة جداً. ومن ناحية أخرى، لا يزال عدد الوفود المؤلفة من جنس واحد التي تضم عضوين أو أكثر مرتفعاً: 20 وفداً في المتوسط في الجمعيات العامة الأخيرة.

واستجابة للتحدي الأول، قررت المجموعة أن تعزز الجهود المبذولة لزيادة التوعية عبر تسليط الضوء على الوفود المتوازنة من الناحية الجندرية، بأمل أن يحفز هذا الأمر البرلمانات الأعضاء على تجاوز الحد الأدنى لمشاركة النساء.

واستجابة للتحدي الثاني، قررت المجموعة أن تقدم عدداً من التعديلات على النظام الأساسي والأنظمة النافذة واللوائح التنظيمية للاتحاد البرلماني الدولي. إن التعديلات تعزز في الأساس الآليات القائمة،

وهي تعزز العقوبات المفروضة على الوفود المؤلفة من جنس واحد، عبر تخفيض حقوق التصويت في المجلس الحاكم إلى واحد وعبر تطبيق العقوبات التي تقيد عدد المندوبين بعد جمعيتين عامتين متتاليتين بدلاً من ثلاث (انظروا وثيقة التعديلات).

وترى المجموعة أن هذه الإجراءات ستعزز من دور الاتحاد البرلماني الدولي، كرائد عندما يتعلق الأمر بالمساواة الجندرية في مجال صنع القرار السياسي.

وسأكون ممتنة لو تستطيع الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي أن توزع التعديلات على جميع الأعضاء، ضمن الموعد النهائي القانوني، بهدف النظر فيها في الجمعية العامة الـ141 التي ستنعقد في بلغراد، خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر المقبل.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

السيدة هيغي هوكلاند ليادال

رئيسة

مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) للاتحاد البرلماني الدولي

## 8)الاحتفال بالذكرى السنوية الـ130 للاتحاد البرلماني الدولي:

### الاحتفال بالذكرى السنوية الـ130
### للاتحاد البرلماني الدولي

**مذكرة توضيحية**

يحتفل الاتحاد البرلماني الدولي بالذكرى السنوية الـ130 له من حزيران/يونيو 2019، لغاية حزيران/يونيو 2020. ولدى الاحتفال بهذه الذكرى، يحرص الاتحاد البرلماني الدولي على أن يكون شاملاً قدر الإمكان من خلال إشراك أعضائه. وتوفر الجمعية العامة الـ141، التي ستنعقد في تشرين الأول/أكتوبر2019، الفرصة لإشراك الأعضاء مباشرة لإعطاء زخم لرسائل الاتحاد البرلماني الدولي وللحفاظ على زخم الذكرى حتى حلول حزيران/يونيو 2020. ويتماشى ذلك مع الحملة البرلمانية العالمية التي اتفقت عليها الهيئات الحاكمة للاتحاد البرلماني الدولي، باعتبارها المبادئ التوجيهية للاحتفال بالذكرى السنوية.

وضمن الموضوع العام "130 عاماً من تمكين البرلمانيين"، إن المقترحات أدناه مصممة من أجل إشراك الأعضاء قدر الإمكان خلال الأيام الخمسة للجمعية العامة.

**الجزء المخصص من الجلسة العامة**

ستلقي الكلمات الافتتاحية السيدة غابرييلا كويفاس بارون، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، وستقدم لمحة عامة عن الأنشطة التي نظمها الاتحاد البرلماني الدولي للاحتفال بالذكرى السنوية الـ130، بما فيها الاجتماع الخماسي الذي انعقد في المقر الرئيسي للاتحاد البرلماني الدولي، في 30 حزيران/يونيو.

وسيقدم السيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، من خلال شريط فيديو قصير عن أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، مختلف المبادرات التي اتخذها بعض من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي للاحتفال بالذكرى السنوية، حتى تاريخ اليوم.

وستقدم السيدة فالنتينا ماتفينكو، رئيسة مجلس الفدرالية، الجمعية الفدرالية لروسيا الاتحادية، تقرير الاجتماع الخماسي.

وستقدم السيدة مايا كوشكوفيتش، رئيسة الجمعية الوطنية في جمهورية صربيا ورئيسة الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي، المبادرات التي قامت بها صربيا.

وبما أن فرنسا والمملكة المتحدة هما الأعضاء المؤسسين للاتحاد البرلماني الدولي، ستتم دعوتهما إلى اعتلاء المنصة أولاً لتقديم التقرير حول إعادة عقد اجتماع مطابق للاجتماع الأول للاتحاد البرلماني الدولي.

ثم، ستتم دعوة البرلمانات الأعضاء، التي نظمت فعاليات للاحتفال بالذكرى السنوية، من أجل أن تقدم مبادرتها، من مقعدها. وهي البلدان التالية:

- مملكة البحرين
- بنغلادش
- بوتان
- جمهورية جيبوتي
- المجر
- باراغواي
- أوزبكستان

وإذا سمح الوقت، ستتم دعوة وفود أخرى للمشاركة في النقاش.

**إجراءات التواصل الرامية إلى إشراك أكبر عدد ممكن من البرلمانيين في الاحتفال بالذكرى السنوية، في #الجمعية_العامة_141**

- ***كبينة صور/فيديو لدعم الاحتفال بالذكرى السنوية***

سيضع فريق الاتصالات التابع للاتحاد البرلماني الدولي، في موقع مركزي من مركز المؤتمرات، كبينة للصور والفيديو مع ورق جدران ترمز الذكرى السنوية للاتحاد البرلماني الدولي وإضاءة، لتشجيع الأعضاء على الالتزام شخصياً بمسائل عدة، بمناسبة الذكرى السنوية الـ130 للاتحاد البرلماني الدولي.

ولمساعدتهم، ستتوفر ثماني بطاقات دعم – تحمل رسائل قصيرة تستخدم لوسائل التواصل الاجتماعي – في اللغات الإنجليزية، والفرنسية، والإسبانية. وترتبط الرسائل بالأهداف الاستراتيجية الرئيسية للاتحاد البرلماني الدولي، #الاتحاد_البرلماني_الدولي_130_عاماً، والموضوع الإطاري حول التميكن:

**ألتزم بالمساواة الجندرية**

#الاتحاد_البرلماني_الدولي_130_عاماً #تمكين #النساء_البرلمانيات

**ألتزم بتمكين الشباب**

#الاتحاد_البرلماني_الدولي_130_عاماً #تمكين #البرلمانيون_الشباب

**ألتزم بعدم إغفال أي أحد**

#الاتحاد_البرلماني_الدولي_130_عاماً #أهداف_التنمية_المستدامة

**ألتزم بالمكافحة من أجل حقوق الإنسان**

#الاتحاد_البرلماني_الدولي_130_عاماً #تمكين #حقوق_الإنسان

**ألتزم بمكافحة تغير المناخ**

#الاتحاد_البرلماني_الدولي_130_عاماً #حالة_طوارئ_مناخية

**ألتزم بالصحة للجميع**

#الاتحاد_البرلماني_الدولي_130_عاماً #الصحة_للجميع

**ألتزم بتعزيز الديمقراطية**

#الاتحاد_البرلماني_الدولي_130_عاماً #البرلمانات_القوية

وستتوفر بعض البطاقات البيضاء عليها شعار الذكرى السنوية للاتحاد البرلماني الدولي ووسائل مرئية أخرى للأعضاء الذين يرغبون بإضفاء الطابع الشخصي على التزامهم. ويمكن للأعضاء تقديم المزيد من التفاصيل عن رسالتهم في المنشور على وسائل التواصل الاجتماعي المرافق لصورتهم.

وستضم الكبينة فريق الاتصالات التابع للاتحاد البرلماني الدولي وموظفين محليين للتشجيع على المشاركة والتفاعل. ويمكن أن يستخدم الأعضاء الكبينة لتصوير فيديو قصير ونشره على الإنستغرام.

- ***الترويج***

أعد فريق الاتصالات التابع للاتحاد البرلماني الدولي منتجات ترويجية (أساور وأكواب للذكرى)، وستكون مجانية، وتقدم كحافز للأعضاء الذين يساهمون في مبادرات الذكرى السنوية، مثلاً لأولئك الذين يقومون بتعهد وينشرون على وسائل التواصل الاجتماعي.

- ***المعرض***

سيقدم البرلمان الصربي معرض الذكرى السنوية للاتحاد البرلماني الدولي *1889-2019: الاحتفال بمرور 130 عاماً على تأسيس الاتحاد البرلماني الدولي* خلال الجمعية العامة في موق مركزي من مركز المؤتمرات. ويخبر المعرض قصة الاتحاد البرلماني الدولي – ربط ماضيه بتأثيره الحاضر – في ستة فصول مقسمة إلى 20 لوحاً.

**9)جدول مؤقت لعرض تخصيص الأصوات:**

يرد جدول مؤقت يعرض توزيع الأصوات المخصصة للوفود المشاركة في الجمعية العامة الـ 141. ويرجى من البرلمانات الأعضاء التحقق من الأرقام المخصصة لهم مقابل اسم بلدهم، وعند الضرورة، إبلاغ الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي في جنيف خطياً بأي تعديلات مطلوبة، ويفضل أن يتم ذلك قبل انعقاد الجمعية العامة. وسيوزع الجدول النهائي الذي يبين توزيع الأصوات في الجمعية العامة عند افتتاح الجلسة.

**جدول مؤقت يعرض توزيع الأصوات**

**في الجمعية العامة الـ141**

(وفقاً للمادة 2.15 من القانون الأساسي)

| | الأعضاء | الأصوات بموجب (أ) | عدد السكان بالملايين | الأصوات بموجب (ب) | إجمالي عدد الأصوات |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | أفغانستان | 10 | 24.1 | 4 | 14 |
| 2 | ألبانيا | 10 | 3.0 | 1 | 11 |
| 3 | الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية | 10 | 41.3 | 6 | 16 |
| 4 | أندورا | 10 | 0.08 | 0 | 10 |
| 5 | أنغولا | 10 | 25.7 | 4 | 14 |
| 6 | الأرجنتين | 10 | 41.0 | 6 | 16 |
| 7 | أرمينيا | 10 | 3.4 | 1 | 11 |
| 8 | أستراليا | 10 | 21.0 | 4 | 14 |
| 9 | النمسا | 10 | 8.4 | 2 | 12 |
| 10 | أذربيجان | 10 | 9.5 | 2 | 12 |
| 11 | مملكة البحرين | 10 | 1.2 | 1 | 11 |
| 12 | بنغلادش | 10 | 153.0 | 10 | 20 |
| 13 | بيلاروسيا | 10 | 10.2 | 3 | 13 |
| 14 | بلجيكا | 10 | 11.2 | 3 | 13 |
| 15 | بنين | 10 | 7.6 | 2 | 12 |
| 16 | بوتان | 10 | 0.7 | 0 | 10 |
| 17 | بوليفيا (دولة متعددة القوميات) | 10 | 6.7 | 2 | 12 |
| 18 | البوسنة والهرسك | 10 | 4.3 | 1 | 11 |

| الأعضاء | | الأصوات بموجب (أ) | عدد السكان بالملايين | الأصوات بموجب (ب) | إجمالي عدد الأصوات |
|---|---|---|---|---|---|
| 19 | بوتسوانا | 10 | 1.3 | 1 | 11 |
| 20 | البرازيل | 10 | 204.4 | 12 | 22 |
| 21 | بلغاريا | 10 | 8.5 | 2 | 12 |
| 22 | بوركينا فاسو | 10 | 10.4 | 3 | 13 |
| 23 | الرأس الأخضر | 10 | 0.3 | 0 | 10 |
| 24 | بروندي | 10 | 10.1 | 3 | 13 |
| 25 | كمبوديا | 10 | 14.6 | 3 | 13 |
| 26 | الكاميرون | 10 | 12.9 | 3 | 13 |
| 27 | كندا | 10 | 30.8 | 5 | 15 |
| 28 | جمهورية إفريقيا الوسطى | 10 | 5.1 | 2 | 12 |
| 29 | تشاد | 10 | 11.3 | 3 | 13 |
| 30 | تشيلي | 10 | 15.1 | 3 | 13 |
| 31 | الصين | 10 | 1200.0 | 13 | 23 |
| 32 | كولومبيا | 10 | 29.5 | 4 | 14 |
| 33 | جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية | 10 | 0.7 | 0 | 10 |
| 34 | الكونغو | 10 | 1.9 | 1 | 11 |
| 35 | كوستا ريكا | 10 | 3.3 | 1 | 11 |
| 36 | ساحل العاج | 10 | 15.5 | 3 | 13 |
| 37 | كرواتيا | 10 | 4.8 | 1 | 11 |
| 38 | كوبا | 10 | 10.2 | 3 | 13 |
| 39 | قبرص | 10 | 0.7 | 0 | 10 |
| 40 | جمهورية التشيك | 10 | 10.5 | 3 | 13 |

| الأعضاء | | الأصوات بموجب (أ) | عدد السكان بالملايين | الأصوات بموجب (ب) | إجمالي عدد الأصوات |
|---|---|---|---|---|---|
| 41 | جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية | 10 | 20.9 | 4 | 14 |
| 42 | جمهورية الكونغو الديمقراطية | 10 | 56.8 | 7 | 17 |
| 43 | الدنمارك | 10 | 5.2 | 2 | 12 |
| 44 | جمهورية جيبوتي | 10 | 0.79 | 0 | 10 |
| 45 | جمهورية الدومينكان | 10 | 9.0 | 2 | 12 |
| 46 | الإكوادور | 10 | 14.0 | 3 | 13 |
| 47 | جمهورية مصر العربية | 10 | 85.7 | 9 | 19 |
| 48 | السلفادور | 10 | 5.3 | 2 | 12 |
| 49 | غينيا الاستوائية | 10 | 1.0 | 1 | 11 |
| 50 | إستونيا | 10 | 1.5 | 1 | 11 |
| 51 | إسواتيني | 10 | 1.1 | 1 | 11 |
| 52 | إثيوبيا | 10 | 87.9 | 9 | 19 |
| 53 | ولايات ميكرونيزيا المتحدة | 10 | 0.10 | 0 | 10 |
| 54 | فيجي | 10 | 0.80 | 0 | 10 |
| 55 | فنلندا | 10 | 5.4 | 2 | 12 |
| 56 | فرنسا | 10 | 65.8 | 8 | 18 |
| 57 | الغابون | 10 | 1.0 | 1 | 11 |
| 58 | غامبيا | 10 | 1.5 | 1 | 11 |
| 59 | جورجيا | 10 | 4.7 | 1 | 11 |
| 60 | ألمانيا | 10 | 81.3 | 9 | 19 |
| 61 | غانا | 10 | 25.0 | 4 | 14 |
| 62 | اليونان | 10 | 10.2 | 3 | 13 |
| 63 | غواتيمالا | 10 | 8.2 | 2 | 12 |

| الأعضاء | | الأصوات بموجب (أ) | عدد السكان بالملايين | الأصوات بموجب (ب) | إجمالي عدد الأصوات |
|---|---|---|---|---|---|
| 64 | غينيا | 10 | 10.6 | 3 | 13 |
| 65 | غينيا بيساو | 10 | 1.5 | 1 | 11 |
| 66 | غيانا | 10 | 0.76 | 0 | 10 |
| 67 | هاييتي | 10 | 10.2 | 3 | 13 |
| 68 | هندوراس | 10 | 8.1 | 2 | 12 |
| 69 | المجر | 10 | 10.4 | 3 | 13 |
| 70 | آيسلندا | 10 | 0.31 | 0 | 10 |
| 71 | الهند | 10 | 1,000.3 | 13 | 23 |
| 72 | إندونيسيا | 10 | 206.0 | 12 | 22 |
| 73 | الجمهورية الإسلامية الإيرانية | 10 | 81.0 | 9 | 19 |
| 74 | جمهورية العراق | 10 | 38.1 | 5 | 15 |
| 75 | إيرلندا | 10 | 4.5 | 1 | 11 |
| 76 | إسرائيل | 10 | 6.7 | 2 | 12 |
| 77 | إيطاليا | 10 | 57.0 | 7 | 17 |
| 78 | اليابان | 10 | 123.6 | 10 | 20 |
| 79 | المملكة الأردنية الهاشمية | 10 | 5.5 | 2 | 12 |
| 80 | كازاخستان | 10 | 17.0 | 3 | 13 |
| 81 | كينيا | 10 | 38.6 | 5 | 15 |
| 82 | دولة الكويت | 10 | 2.2 | 1 | 11 |
| 83 | قيرغيزستان | 10 | 5.5 | 2 | 12 |
| 84 | جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية | 10 | 5.6 | 2 | 12 |
| 85 | لاتفيا | 10 | 2.7 | 1 | 11 |

| | الأعضاء | الأصوات بموجب (أ) | عدد السكان بالملايين | الأصوات بموجب (ب) | إجمالي عدد الأصوات |
|---|---|---|---|---|---|
| 86 | الجمهورية اللبنانية | 10 | 2.4 | 1 | 11 |
| 87 | ليسوتو | 10 | 2.1 | 1 | 11 |
| 88 | دولة ليبيا | 10 | 3.9 | 1 | 11 |
| 89 | ليختنشتاين | 10 | 0.03 | 0 | 10 |
| 90 | ليتوانيا | 10 | 3.9 | 1 | 11 |
| 91 | لوكسمبورغ | 10 | 0.4 | 0 | 10 |
| 92 | مدغشقر | 10 | 20.6 | 4 | 14 |
| 93 | مالاوي | 10 | 13.9 | 3 | 13 |
| 94 | ماليزيا | 10 | 22.7 | 4 | 14 |
| 95 | مالديف | 10 | 0.35 | 0 | 10 |
| 96 | مالي | 10 | 16.4 | 3 | 13 |
| 97 | مالطا | 10 | 0.3 | 0 | 10 |
| 98 | جزر مارشال | 10 | 0.05 | 0 | 10 |
| 99 | الجمهورية الإسلامية الموريتانية | 10 | 3.1 | 1 | 11 |
| 100 | موريشيوس | 10 | 1.02 | 1 | 11 |
| 101 | المكسيك | 10 | 104.0 | 10 | 20 |
| 102 | موناكو | 10 | 0.03 | 0 | 10 |
| 103 | منغوليا | 10 | 2.9 | 1 | 11 |
| 104 | مونتينيغرو | 10 | 0.62 | 0 | 10 |
| 105 | المملكة المغربية | 10 | 31.5 | 5 | 15 |
| 106 | موزامبيق | 10 | 12.1 | 3 | 13 |
| 107 | ميانمار | 10 | 60.3 | 8 | 18 |

| | الأعضاء | الأصوات بموجب (أ) | عدد السكان بالملايين | الأصوات بموجب (ب) | إجمالي عدد الأصوات |
|---|---|---|---|---|---|
| 108 | ناميبيا | 10 | 1.5 | 1 | 11 |
| 109 | نيبال | 10 | 26.4 | 4 | 14 |
| 110 | هولندا | 10 | 15.3 | 3 | 13 |
| 111 | نيوزيلندا | 10 | 4.4 | 1 | 11 |
| 112 | نيكاراغوا | 10 | 5.1 | 2 | 12 |
| 113 | النيجر | 10 | 16.5 | 3 | 13 |
| 114 | نيجيريا | 10 | 140.4 | 10 | 20 |
| 115 | مقدونيا الشمالية | 10 | 2.3 | 1 | 11 |
| 116 | النرويج | 10 | 5.0 | 2 | 12 |
| 117 | سلطنة عُمان | 10 | 2.5 | 1 | 11 |
| 118 | باكستان | 10 | 160.9 | 11 | 21 |
| 119 | بالاو | 10 | 0.02 | 0 | 10 |
| 120 | دولة فلسطين | 10 | 3.9 | 1 | 11 |
| 121 | بنما | 10 | 1.7 | 1 | 11 |
| 122 | بابوا غينيا الجديدة | 10 | 3.0 | 1 | 11 |
| 123 | باراغواي | 10 | 5.7 | 2 | 12 |
| 124 | بيرو | 10 | 23.0 | 4 | 14 |
| 125 | الفليبين | 10 | 100.9 | 10 | 20 |
| 126 | بولندا | 10 | 38.5 | 5 | 15 |
| 127 | البرتغال | 10 | 10.3 | 3 | 13 |
| 128 | دولة قطر | 10 | 2.6 | 1 | 11 |

| | الأعضاء | الأصوات بموجب (أ) | عدد السكان بالملايين | الأصوات بموجب (ب) | إجمالي عدد الأصوات |
|---|---|---|---|---|---|
| 129 | جمهورية كوريا | 10 | 50.8 | 7 | 17 |
| 130 | جمهورية مولدافيا | 10 | 4.3 | 1 | 11 |
| 131 | رومانيا | 10 | 23.0 | 4 | 14 |
| 132 | روسيا الاتحادية | 10 | 148.8 | 10 | 20 |
| 133 | رواندا | 10 | 6.2 | 2 | 12 |
| 134 | سانت لوسيا | 10 | 0.18 | 0 | 10 |
| 135 | سانت فينسنت والغرينادين | 10 | 0.11 | 0 | 10 |
| 136 | ساموا | 10 | 0.17 | 0 | 10 |
| 137 | سان مارينو | 10 | 0.02 | 0 | 10 |
| 138 | ساو تومي وبرينسيبي | 10 | 0.16 | 0 | 10 |
| 139 | المملكة العربية السعودية | 10 | 27.1 | 4 | 14 |
| 140 | السينغال | 10 | 7.0 | 2 | 12 |
| 141 | صربيا | 10 | 9.7 | 2 | 12 |
| 142 | سيشيل | 10 | 0.08 | 0 | 10 |
| 143 | سيراليون | 10 | 4.9 | 1 | 11 |
| 144 | سنغافورة | 10 | 5.08 | 2 | 12 |
| 145 | سلوفاكيا | 10 | 5.2 | 2 | 12 |
| 146 | سلوفينيا | 10 | 1.9 | 1 | 11 |
| 147 | جمهورية الصومال الفيدرالية | 10 | 10.4 | 3 | 13 |
| 148 | جنوب إفريقيا | 10 | 51.7 | 7 | 17 |
| 149 | إسبانيا | 10 | 39.4 | 5 | 15 |
| 150 | جنوب السودان | 10 | 10.0 | 3 | 13 |

| | الأعضاء | الأصوات بموجب (أ) | عدد السكان بالملايين | الأصوات بموجب (ب) | إجمالي عدد الأصوات |
|---|---|---|---|---|---|
| 151 | سريلانكا | 10 | 17.0 | 3 | 13 |
| 152 | جمهورية السودان | 10 | 33.4 | 5 | 15 |
| 153 | سورينام | 10 | 0.4 | 0 | 10 |
| 154 | السويد | 10 | 10.0 | 3 | 13 |
| 155 | سويسرا | 10 | 8.4 | 2 | 12 |
| 156 | الجمهورية العربية السورية | 10 | 12.5 | 3 | 13 |
| 157 | طاجيكستان | 10 | 5.1 | 2 | 12 |
| 158 | تايلاند | 10 | 60.1 | 8 | 18 |
| 159 | تيمور- ليشتي | 10 | 0.92 | 0 | 10 |
| 160 | توغو | 10 | 5.4 | 2 | 12 |
| 161 | تونغا | 10 | 0.10 | 0 | 10 |
| 162 | ترينيداد وتوباغو | 10 | 1.22 | 1 | 11 |
| 163 | الجمهورية التونسية | 10 | 10.2 | 3 | 13 |
| 164 | تركيا | 10 | 76.6 | 8 | 18 |
| 165 | تركمانستان | 10 | 6.2 | 2 | 12 |
| 166 | توفالو | 10.0 | 0.01 | 0 | 10 |
| 167 | أوغندا | 10 | 34.6 | 5 | 15 |
| 168 | أوكرانيا | 10 | 50.1 | 7 | 17 |

| الأعضاء | الأصوات بموجب (أ) | عدد السكان بالملايين | الأصوات بموجب (ب) | إجمالي عدد الأصوات | الأعضاء |
|---|---|---|---|---|---|
| 169 | دولة الإمارات العربية المتحدة | 10 | 2.5 | 1 | 11 |
| 170 | المملكة المتحدة | 10 | 60.2 | 8 | 18 |
| 171 | جمهورية تنزانيا المتحدة | 10 | 34.4 | 5 | 15 |
| 172 | أورغواي | 10 | 3.2 | 1 | 11 |
| 173 | أوزبكستان | 10 | 32.0 | 5 | 15 |
| 174 | فانواتو | 10 | 0.27 | 0 | 10 |
| 175 | فنزويلا (الجمهورية البوليفارية) | 10 | 30.0 | 5 | 15 |
| 176 | فيتنام | 10 | 90.3 | 9 | 19 |
| 177 | الجمهورية اليمنية | 10 | 10.5 | 3 | 13 |
| 178 | زامبيا | 10 | 10.9 | 3 | 13 |
| 179 | زيمبابوي | 10 | 10.4 | 3 | 13 |

## خامساً – الطلبات الخاصة بإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعية العامة :

### ملاحظة إجرائية

بموجب أحكام القاعدة 11 (الفقرة 1) من لوائح الجمعية العامة، يجوز لأي عضـــو في الاتحاد البرلماني الدولي، أن يطلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية. ويجب أن يرفق هذا الطلب بمذكرة تفسيرية موجزة ومشـــروع قرار يحدد بوضـــوح نطاق الموضـــوع الذي يغطيه الطلب. وتقوم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بإرسال الطلب وأي وثائق من هذا القبيل إلى جميع الأعضاء على الفور.

إضافة إلى ذلك، تنص القاعدة 11 (الفقرة 2) من لوائح الجمعية العامة على ما يلي:

(أ) يجب أن يتناول طلب إدراج بند طارئ وضـع دولي هام حدث مؤخراً يسـتلزم اتخاذ إجراء عاجل من جانب المجتمع الدولي، ومن المناســـب أن يعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن رأيه وحشد الاستجابة البرلمانية. ولقبول مثل هذا الطلب ينبغي أن يحصل على **ثلثي الأصوات** المشاركة في التصويت؛

(ب) لا يجوز للجمعية العامة أن تدرج في جدول أعمالها سـوى بند طارئ واحد، وفي حال حصول عدة طلبات على الأغلبية المطلوبة، يقبل الطلب الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات الإيجابية؛

(ج) يجوز لمقدمي طلبين أو أكثر لإدراج بند طارئ دمج مقترحاتهم لتقديمها في طلب واحد، شرط أن تتناول المقترحات الأساسية الموضوع نفسه؛

(د) لا يجوز أن يدرج في مشروع القرار، المتعلق بالبند الطارئ، موضوع مقترح بعد أن يسحبه مقدموه، أو إذا رفضته الجمعية العامة، ما لم تكن هناك إشارة واضحة له في الطلب وفي عنوان الموضوع الذي اعتمدته الجمعية العامة.

**و يجب أيضاً، أن تكون جميع مقترحات البند الطارئ، مرفقة بمذكرة تفسيرية موجزة ومشروع قرار، يحدد بوضوح نطاق هذا الموضوع الذي ينطوي عليه الطلب.**

**وحتى تاريخ إعداد هذه المذكرة لم يرد ضـــمن موقع الاتحاد البرلماني الدولي، أي طلب بإدراج بنود طارئة، على جدول أعمال الجمعية العامة،**

**سادساً – اجتماعات اللجان الدائمة:**

ستلتقي اللجان الدائمة الأربع خلال الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي.

ستناقش اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان قرار حول *تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة.*

وستعقد اللجان الدائمة الثلاث الأخرى جلسات استماع وحلقات نقاش على أساس توصيات مكاتبهم المعنية. ونُرفق إليكم جداول أعمال اللجان الدائمة الأربع.

ويُرجى من البرلمانات الأعضاء إشراك أعضاء المكتب وغيرهم من شاغلي المناصب في الاتحاد البرلماني الدولي، في الوفود الوطنية، إلى الجمعية العامة.

سيعقد، يوم الأحد 13 تشرين الأول/أكتوبر، من الساعة 11:00 حتى الساعة 13:00، اجتماع لرؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة مع رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام. إن الأمناء العامين للمجموعات الجيوسياسية واللجان الدائمة مدعوون أيضاً إلى حضور الاجتماع.

## إعداد مشاريع القرارات واختيار بنود جدول الأعمال

فيما يلي المواعيد النهائية المتعلقة بإعداد قرارات اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان:

| | |
|---|---|
| 01 تموز/يوليو 2019 | الموعد النهائي للمقررين المشاركين لتقديم مشروع القرار والمذكرة التفسيرية إلى الأمانة العامة الاتحاد البرلماني الدولي. |
| 18 تموز/يوليو 2019 | توزع الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي مشروع القرار والمذكرة التفسيرية لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي. |
| 27 أيلول/سبتمبر 2019 | الموعد النهائي للبرلمانات الأعضاء لتقديم تعديلات خطية على مشروع القرار. |
| 13-17 تشرين الأول/أكتوبر 2019 | الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي<br>وضع الصيغة النهائية للقرار واعتماده. |

ويمكن للأعضاء كافة أن يسهموا في صياغة القرارات عن طريق تقديم مساهمات خطية موجزة (المادة 1.13 من قواعد اللجان الدائمة). وقد انقضى الموعد النهائي لتقديم المساهمات الخطية إلى اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان (20 نيسان/أبريل 2019). ويُشجع الأعضاء على تقديم مساهماتهم لمشاريع القرارات التي ستعتمدها اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين في الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي (نيسان/أبريل 2020)، حول *الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن، لمواجهة التهديدات والنزاعات الناتجة عن الكوارث المتعلقة بالمناخ؛* واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، والتمويل، والتجارة حول *تطبيق نظم*

*الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما تلك المسؤولة عن الاستهلاك والإنتاج.*
ويتم قبول المساهمات الخطية المقدمة لمشاريع القرارات وفي موعد أقصاه 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.
ووفقاً لقواعد اللجان الدائمة، ينبغي تقديم مقترحات بشأن البنود التي ستنظر فيها اللجان الدائمة قبل يوم واحد من اجتماع مكتب اللجنة الدائمة المعنية. وعلى هذا النحو، ينبغي على الأعضاء الذين يرغبون بذلك، أن يقدموا إلى أمانة الاتحاد مقترحاتهم بشأن البند التي ستنظر فيها اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان في موعد أقصاه 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019.
وستكون هذه المقترحات الأساس للمشاورات التي يجريها مكتب اللجنة الدائمة المعنية قبل اتخاذ قرار نهائي من قبل اللجنة الدائمة. وعند النظر في المقترحات المتعلقة بالبنود التي ستُناقش في الجمعيات العامة المقبلة، يجوز للمكتب أن يوصي بواحد من المقترحات، أو أن يجمع بين مقترحين اثنين أو أكثر من تلك التي تتناول الموضوع نفسه أو المواضيع ذات الصلة في بند واحد، أو أن يطرح بنداً رئيسياً آخر أو أن يقرر تقديم أكثر من اقتراح واحد إلى اللجنة الدائمة.

## I) اللجنة الدائمة الأولى – لجنة السلم والأمن الدوليين:

### 1) المشاركة:

بحسب اللوائح الخاصة باللجان الدائمة، يتم تمثيل أعضاء الاتحاد في كل لجنة دائمة بعضو أساسي، وعضو بديل. يتمتع العضو البديل، بحقوق الكلام نفسها التي يتمتّع بها العضو الأساسي، وليس له حق التصويت إلا في حال غياب العضو الأساسي.

### 2) الجلسات:

تنعقد **الجلسة الأولى** للجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، يوم الثلاثاء 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019، من الساعة 11:00 وحتى الساعة 12:30، ومن الساعة 14:30 وحتى الساعة 18:30
أما **الجلسة الثانية** للجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، فستنعقد يوم الأربعاء 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019، من الساعة 11:00، وحتى الساعة 13:00
وتنعقد **الجلسة الأولى** لمكتب اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين يوم الثلاثاء 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019 من الساعة 11:00 وحتى الساعة 12:30

**3) مشروع جدول الأعمال:**

يتضمن جدول أعمالها البنود الآتية:

1. **إقرار جدول الأعمال**

2. **الموافقة على المحضر الموجز لدورة اللجنة التي عُقدت ضمن إطار الجمعية العامة الـ140 للاتحاد البرلماني الدولي في الدوحة (نيسان/أبريل 2019)**

3. **انتخابات أعضاء مكتب اللجنة الدائمة**

سوف تملأ الشواغر الحالية في المكتب بناءً على المقترحات الواردة من المجموعات الجيوسياسية.

4. **متابعة قرار العام 2014 *نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية: مساهمة البرلمانات***

هناك العديد من الطرق المتاحة للبرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي لمتابعة القرار التاريخي للعام 2014، بما في ذلك التصديق على العديد من الصكوك القانونية والإشراف على تنفيذها من قبل الحكومات. وسيدعى خبراء من عدة منظمات لإبداء ملاحظات تمهيدية. وستعقد اللجنة بعد ذلك حلقة نقاش لبحث كيف تابع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي القرار. واستناداً الدروس المستفادة، ستحدد اللجنة إجراءات محددة يمكن للبرلمانيين والبرلمانات اتخاذها لتنفيذ القرار بفعالية.

5. **حلقة نقاش حول موضوع *تجريم غسل الأموال***

إن غسل الأموال هو العملية التي يخفي فيها المجرمون الملكية والسيطرة الأصلية على عائدات السلوك الإجرامي عن طريق جعل هذه العائدات تبدو مستمدة من مصدر مشروع. ويدعو نظام مكافحة غسل الأموال الدول، التي تخضع لأنظمتها القانونية، إلى تجريم غسل الأموال بما يتماشى مع المعايير الدولية. وسيناقش المشاركون التدابير الممكنة التي يمكن أن تتخذها البرلمانات للإسهام في مثل هذا التجريم، بحيث يصعب على الإرهابيين والمجرمين تمويل أنشطتهم، عن طريق سد الثغرات الموجودة في القواعد الحالية لغسل الأموال وتسهيلها على السلطات لاكتشافها وإيقاف تدفقات الأموال المشبوهة

ا

**6. جلسة استماع للخبراء حول الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن، لمواجهة التهديدات والنزاعات الناتجة عن الكوارث المتعلقة بالمناخ**

يؤدي تغير المناخ إلى زيادة الظواهر الجوية الشديدة والكوارث الطبيعية. ويؤثر ذلك سلباً على إنتاج الغذاء وموارد مياه الشرب التي يمكن أن تزعزع استقرار مناطق بأكملها. وبدوره، يؤثر عدم الاستقرار هذا على النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لكنه يؤثر أولاً وقبل كل شيء على الناس. وأصبحت العلاقة بين المناخ والأمن في جميع حالات النزاع واضحة بشكل متزايد. وترغب اللجنة في إدراج هذا الموضوع في جدول أعمالها نية اتخاذ قرار بشأن هذا الموضوع في الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي. وللتحضير لذلك، ستعقد اللجنة جلسة للخبراء لتبادل الآراء مع الأعضاء حول كيفية تطور العلاقة بين المناخ والأمن وأين تكمن التحديات التي يجب التغلب عليها. وسيكون هناك أيضاً نقاش حول التدابير والإجراءات التي يمكن للبرلمانات التخطيط لها من حيث التشريعات، ووضع السياسات، والتقييم والإشراف. وسيستند المقرران المشاركان إلى جلسة الاستماع والمناقشة التي أعقبت ذلك أثناء كتابة المسودة الأولى للقرار.

7. **ما يستجد من أعمال**

*****

**4) البند (4) من جدول الأعمال:**

## حلقة نقاش حول تنفيذ
## قرار العام 2014، بعنوان *نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية*:
## مساهمة البرلمانات

*الثلاثاء، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019 (من الساعة 14:30 إلى الساعة 16:30)*

*المدرج (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا*

### مذكرة توضيحية

**لمحة**

في آذار/مارس 2014، اعتمد الاتحاد البرلماني الدولي قراراً تاريخياً، بعنوان *نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية: مساهمة البرلمانات*. يؤكد القرار الدور الرئيسي للبرلمانات والبرلمانيين في التصدي للمخاطر النووية، ووضع الإطار التشريعي والسياسي اللازم لإقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وفي ضوء التوصيات للعمل البرلماني، التي طرحها قرار الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2014، إن البرلمانات مدعوة إلى تقديم معلومات محدثة حول أنشطة محددة قامت بها، وفقاً لهذا القرار، مثل اعتماد التشريعات، والاستفسارات في اللجان، وطرح الأسئلة على الوزراء.

ووفقاً لتوصيات القرار التي تشجع البرلمانيين، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، على المضي في توثيق التعاون حول المسائل النووية، ستجمع هذه الجلسة خبراء من مختلف المنظمات من أجل تقديم العروض حول عملهم مع البرلمانيين. وستليها جلسة أسئلة وأجوبة، ونقاشاً مفتوحاً حيث سيتمكن البرلمانيون من طرح الأسئلة على الخبراء، وتبادل الخبرات عن تنفيذ أحكام القرار، والتوصل إلى فهم أفضل حول كيف يمكن للبرلمانات المساهمة، بشكل فعال، في نزع السلاح النووي.

**ستعالج الجلسة المسائل التالية:**

- لماذا يُعتبر الحد من الخطر النووي أساسياً في بيئة متدهورة أمنياً؟
- كيف يساهم نزع السلاح النووي في التنمية المستدامة والسلام؟
- ما هي مختلف عناصر الإطار النووي متعدد الأطراف؟
- ماذا يمكن لأعضاء البرلمانات فعله لتعزيز الإطار النووي متعدد الأطراف؟

- كيف يمكن لأعضاء البرلمانات ضمان أن تدابير نزع السلاح النووي تُنفذ بشكل فعال؟
- ما هي الأدوات المؤسسية والقانونية التي تكون تحت تصرف أعضاء البرلمانات من أجل العمل مع حكوماتها حول مسائل متعلقة بنزع السلاح النووي؟

**الإنجاز والنتيجة المتوقعان**

تهدف حلقة النقاش إلى توفير الفرصة لأعضاء اللجنة للنظر في مسألة نزع السلاح النووي، ومناقشة التحديات في تنفيذ التزاماتها بنزع السلاح النووي، والنظر في الإجراءات التي يمكن للبرلمانيين اتخاذها لتعزيز نزع السلاح النووي، وتعزيز الإطار التشريعي المتعلق بنزع السلاح النووي، وتسهيل تنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي.

**الشكل**

ستكون الجلسة نقاشاً تفاعلياً بين البرلمانيين والخبراء. وبعد الملاحظات التمهيدية التي سيقدمها أعضاء فرق المناقشة، سيُفسح المجال إلى تبادل الآراء، والأسئلة، والأجوبة.

****

**5) البند (5) من جدول الأعمال:**

## حلقة نقاش

## *تجريم غسل الأموال*

*الثلاثاء، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019 (من الساعة 14:30 إلى الساعة 16:30)*

*المدرج (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا*

**مذكرة توضيحية**

**لمحة**

إن غسل الأموال هو عملية يتم من خلالها إظهار أن الأموال التي تم الحصول عليها بوسائل غير مشروعة، قد تم الحصول عليها بوسائل مشروعة. يرتبط غسل الأموال ارتباطاً وثيقاً بالفساد. فحيث يوجد الأول، يكون الآخر مختبئاً خلفه. كل عام، تُنتج أموال طائلة من أنشطة غير مشروعة، مثل الاتجار بالمخدرات، والتهرب من الضرائب، وتهريب البشر، والسرقة، والاتجار بالأسلحة، وممارسة الفساد.

وهناك عدة أسباب تدفع الناس إلى غسل الأموال، من ضمنها: لإضفاء الشرعية إلى الثروة المتراكمة بصورة غير مشروعة، وتجنب مصادرتها من قبل السلطات؛ وتفادي الملاحقة القضائية عبر النأي بأنفسهم عن الأموال غير المشروعة؛ والتهرب من الضرائب التي قد تترتب من جني هذه الأموال؛ وزيادة الأرباح من خلال إعادة الاستثمار في الأموال غير المشروعة في الأعمال المشروعة.

ولغسل الأموال عواقب اقتصادية واجتماعية كبيرة. فهو يساعد على توسيع نطاق الاقتصاد الأسود، ويقوض النظام المالي العالمي، ويثير تساؤلات حول المصداقية والشفافية. كما يشجع على ارتكاب الجريمة لأنه يمّكن المجرمين من استخدام الأموال غير المشروعة، بشكل فعال، وتوزيعها. "يجرم" غسل الأموال، أيضاً، المجتمع، بما أن المجرمين يمكنهم تحقيق الأرباح المشروعة من خلال التلاعب بأموالهم غير المشروعة في أعمال مشروعة. وبالتالي، يقوض غسل الأموال التنمية البشرية، والأمن الدولي، والاقتصادات الوطنية. إنه يقضي على سلامة النظام المالي في البلد، ويحد من الإيرادات الضريبية للحكومة، ويضعف رقابة الحكومة على الاقتصاد.

**ستعالج الجلسة المسائل التالية:**

- لماذا يتعين على البرلمانيين تركيز اهتمامهم على غسل الأموال؟
- ما هي حالة التجريم لغسل الأموال عالمياً، وكيف تُستغل الثغرات؟
- ما هي الخطوات المحددة التي يمكن أن يتخذها البرلمانيون من أجل المساعدة على منع المعاملات المالية غير المشروعة والفساد؟
- كيف يمكن للبرلمانيين ضمان أن الإطار المستخدم متين وفعالاً قانونياً، لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟
- كيف يمكن للبرلمانيين مكافحة الإفلات من العقاب وضمان المساءلة من أجل ألا تبقى أي منظمة/عمل، أو موظف أو فرد عام، فوق القانون، عندما يكون الأمر متعلقاً بجرائم الفساد وغسل الأموال؟

**الإنجاز والنتيجة المتوقعان**

تحديداً، ستهدف الحلقة إلى مناقشة كيفية مساهمة البرلمانيين، حول العالم، في تصميم الاستراتيجيات لمكافحة غسل الأموال وتنفيذها الفعال. ستتناول المناقشة التحديات لتنفيذ الرقابة البرلمانية على القوانين السائدة وتنفيذ قوانين أكثر صرامة لإنهاء جرائم الفساد وغسل الأموال. تؤجج هذه الجرائم جرائم أخرى مثل تمويل الإرهاب، والاتجار بالبشر، والأسلحة الصغيرة، والاتجار بالمخدرات، ضمن أمور أخرى.

**الشكل**

ستكون الجلسة نقاشاً تفاعلياً بين البرلمانيين والخبراء. وبعد الملاحظات التمهيدية التي سيقدمها أعضاء فرق المناقشة، سيُفسح المجال إلى تبادل الآراء، والأسئلة، والأجوبة.

****

**6) البند (6) من جدول الأعمال:**

## جلسة استماع للخبراء

## *الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن،*

## *لمواجهة التهديدات والنزاعات الناتجة عن الكوارث المتعلقة بالمناخ*

*الأربعاء، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019 (من الساعة 11:00 إلى الساعة 13:00)*

*المدرج (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا*

**مذكرة توضيحية**

**لمحة**

في العقود الأخيرة، تم تحديد مجموعة من دوافع النزاعات البشرية. وتشمل الجفاف، والتصحر، والفيضانات، والعواصف، وانجراف التربة، ونقص إمدادات المياه، والتلوث، وزوال الغابات. ومن المتوقع أن يؤدي تغير المناخ والكوارث المتعلقة بالمناخ إلى تفاقم هذه الدوافع، مما سيسبب بتزايد الضغوط على النظم الإيكولوجية، وانعدام الأمن الغذائي والمائي، وكذلك، تشريد السكان. ونتيجة لذلك، تتزايد مخاطر عدم الاستقرار السياسي، والنزاعات العنيفة، وبدورها، تترجم مباشرة إلى تهديدات أمنية وطنية، وإقليمية، وعالمية، مما يؤدي إلى انتكاس التنمية بمقدار عقود من الزمن إلى الوراء.

ويعيش ثلثا سكان العالم في بلدان معرضة لخطر شديد من عدم الاستقرار نتيجة لتغير المناخ. إن العديد من البلدان التي يتوقع أن تكون أشد البلدان تأثراً بتغير المناخ، متأثرة بالنزاعات العنيفة، أو مهددة بها. والفقراء هم أشد المتضررين.

ولا يزال يُنظر إلى تغير المناخ، باعتباره تحدياً عالمياً، من منظور التنمية والبيئة. يتعين التشديد على الزاوية الأمنية – أو الوقاية والسلام المستدام – ويتعين أن تصبح جزءاً لا يتجزأ من المواضيع التي تتعلق بتغير المناخ. ففي الواقع، يتطلب التصدي لتحديات الكوارث المتعلقة بالمناخ اتباع نهج شامل لأمن الدولة والأمن البشري، التي تتضمن استجابات سياسية، وإنسانية، وأمنية قصيرة الأجل، وحلول اقتصادية، وتنموية، وحوكمية طويلة الأجل. يتعين على المنظمات، والشركات، والمسؤولين العامين، ووكالات الدولة وضع إطار مؤسسي ملائم، وكذلك، المزيد من التوعية، والاستعداد، والقدرة على الصمود، لمواجهة المخاطر المتعلقة بالمناخ.

**ستركز الجلسة على المسائل التالية:**

- ما هي التحديات والمخاطر التي تهدد السلم والأمن، كنتيجة لتغير المناخ، والكوارث المتعلقة بتغير المناخ؟
- كيف نحسن المعرفة لتحديد الثغرات في القانون الدولي والتشريعات الوطنية لمعالجة التكيف مع تغير المناخ، والتحديات الأمنية المتعلقة بالمناخ، وإيجاد سياسة من خلال الحوار؟
- ما هي الإجراءات التي يمكن أن تتخذها البرلمانات لتطور، بشكل فعال، الأدوات والنهج ذات الصلة، وتنهض بالإطار المؤسسي، لمعالجة المسائل الأمنية المتعلقة بالمناخ؟

**النتيجة المتوقعة**

ستتيح جلسة الاستماع الفرصة للجنة لتبادل الآراء، والعناصر الفاعلة الرئيسية في هذا المجال، من أجل الحصول على توضيح عن أوجه الترابط بين تغير المناخ، والسلم والأمن، وعن الحد من مخاطر الكوارث، أيضاً، وعن المساعدة الإنسانية، والتنمية. يكمن الهدف في إعطاء اللجنة أساس لإمعان النظر في الصلة بين الأمن والمناخ لتحديد مجموعة من الخطوات، والتدابير، والالتزامات العملية المقبلة، تسمح للبرلمانات بالمساهمة في المناقشة حول المناخ والسلام.

وكذلك، ستكون فرصة لتسليط الضوء على أمثلة البلد والممارسات الجيدة عن الاستجابات للتحديات المناخية – الأمنية. ستقدم جلسة الاستماع، مع المساهمات الفردية من البرلمانات الأعضاء، إلى المقررين المشاركين معلومات أساسية عن كيفية تعامل أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي مع هذه المسائل. وستكون هذه المعلومات أساساً ترتكز عليه المذكرة التفسيرية ومشروع القرار للمقررين المشاركين.

**الشكل**

ستكون الجلسة نقاشاً تفاعلياً بين البرلمانيين والخبراء. وبعد الملاحظات التمهيدية التي سيقدمها أعضاء فرق المناقشة، سيُفسح المجال إلى تبادل الآراء، والأسئلة، والأجوبة.

****

**7) أسماءأعضاء المكتب:** فيما يلي أسماء أعضاء المكتب ومناصبهم وتاريخ انتهاء مدة عضويتهم:

| | الاسم | البلد | تاريخ بدء المدة | تاريخ انتهاء المدة | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|
| **الرئيس** | السيد جي. إيشانيز | إسبانيا | | آذار / مارس 2020 | الولاية الأولى |
| **نائب الرئيس** | السيد س. رحمانوف | بيلاروسيا | | آذار / مارس 2020 | الولاية الأولى |
| **المجموعة الإفريقية** | السيدة ب.إيكورو يوكا | الكونغو | | نيسان/أبريل 2021 | الولاية الأولى |
| | السيد أ.ل.س. سيباجالا | أوغندا | | آذار/ مارس 2020 | الولاية الثانية |
| | السيد ر. أجبوكوي | نيجيريا | | آذار/ مارس 2020 | الولاية الأولى |
| **المجموعة العربية** | السيد خالد البكار | المملكة الأردنية الهاشمية | | آذار / مارس 2020 | الولاية الثانية |
| | شاغر | | | | |
| | السيدة علياء سليمان الجاسم | دولة الإمارات العربية المتحدة | | آذار/ مارس 2020 | الولاية الأولى |
| **مجموعة آسيا والمحيط الهادئ** | السيدة أ. نافان يوندان | منغوليا | | نيسان/أبريل 2021 | الولاية الأولى |
| | السيد س. أ. أرباب | باكستان | | تشرين الأول/ أكتوبر 2020 | الولاية الثانية |
| | السيد أ. سوامنغكول | تايلند | | تشرين الأول/ أكتوبر 2020 | الولاية الثانية |
| **مجموعة أوراسيا** | السيدة س. غريغوريان | أرمينيا | | نيسان/أبريل 2021 | الولاية الأولى |
| | نائب الرئيس الحالي | | | | |
| | السيد ب. تولستوي | روسيا الاتحادية | | نيسان/أبريل 2021 | الولاية الأولى |
| **مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي** | السيدة م. أريغوي | إكوادور | | آذار/ مارس 2020 | الولاية الأولى |
| | السيدة ل. روخاس | المكسيك | | آذار / مارس 2020 | الولاية الثانية |
| | السيد ج. ماهيه | أوروغواي | | آذار/ مارس 2020 | الولاية الأولى |
| **مجموعة 12+** | شاغر | | | | |
| | الرئيس الحالي | | | | |
| | السيدة أ. شوكروم | أوكرانيا | | تشرين الأول/ أكتوبر 2020 | الولاية الأولى |
| **مقررا اللجنة الدائمة إلى الدورة الـ 142 للجمعية العامة** | السيدة س.روث | ألمانيا | | | |
| | على أن يتم تعيينه لاحقاً | | | | |

## II) اللجنة الدائمة الثانية –لجنة التّنمية المستدامة والتمويل والتجارة:

### 1) المشاركة:

بحسب اللوائح الخاصة باللجان الدائمة، يتم تمثيل أعضاء الاتحاد في كل لجنة دائمة بعضو أساسي، وعضو بديل. يتمتع العضو البديل، بحقوق الكلام نفسها التي يتمتّع بها العضو الأساسي، وليس له حق التصويت إلا في حال غياب العضو الأساسي.

### 2) الجلسات:

تنعقد **الجلسة الأولى للجنة الدائمة** للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة يوم الإثنين 14 تشرين الأول/أكتوبر 2019، من الساعة 09:00، وحتى الساعة 13:00

أما **الجلسة الثانية للجنة الدائمة** للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة فستنعقد يوم الأربعاء 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019، من الساعة 14:30، وحتى الساعة 16:30

وتنعقد **الجلسة الأولى لمكتب اللجنة الدائمة** للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة يوم الثلاثاء 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019، من الساعة 09:00، وحتى الساعة 10:30

### 3) مشروع جدول الأعمال:

يتضمن جدول أعمال اللجنة البنود الآتية:

1. **إقرار جدول الأعمال**
2. **الموافقة على المحضر الموجز لدورة اللجنة التي عُقدت ضمن إطار الجمعية العامة الـ140 للاتحاد البرلماني الدولي في الدوحة**
3. **المساهمة البرلمانية في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ للعام 2019 (الدورة الخامسة والعشرون لمؤتمر الأطراف):**

   سيعقد اجتماع برلماني يشارك في تنظيمه الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمان شيلي بالتزامن مع الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف. وسيتم إطلاع اللجنة على الترتيبات العملية للاجتماع. وبعد ذلك يتبادل أعضاء اللجنة وجهات النظر حول مسودة الوثيقة الختامية
4. **مناقشة حول موضوع تطبيق نظم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لاسيما تلك المسؤولة عن الاستهلاك والإنتاج:**

سيتم تنظيم هذه المناقشة حول موضوع قرار اللجنة المتوقع اعتماده في الجمعية العامة الـ142، في ربيع عام 2020. وستزود المناقشة المقررين بالمعلومات الأولية حول كيفية تناول البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي لهذه المسألة.

5. **متابعة قرار الاتحاد البرلماني الدولي نحو تحقيق تنمية قادرة على التكيف مع المخاطر: مراعاة الاتجاهات الديمغرافية، والقيود الطبيعية:**

في العام 2014، اعتمد الاتحاد البرلماني الدولي القرار "نحو تحقيق تنمية قادرة على التكيف مع المخاطر: مراعاة الاتجاهات الديمغرافية، والقيود الطبيعية". وستعقد اللجنة حلقة نقاش من أجل البحث في كيفية متابعة أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي لهذا القرار ومن أجل تبادل الممارسات الجيدة من خلال المشاركة البرلمانية في هذا المجال.

6. **انتخابات المكتب**

سوف تملأ الشواغر الحالية في المكتب، بناءً على مقترحات من المجموعات الجيوسياسية.

7. **ما يستجد من أعمال**

********

**4) البند (3) من جدول الأعمال:**

# إحاطة عن
# المساهمة البرلمانية في
# مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ للعام 2019

*الإثنين، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2019 (من الساعة 11:30 حتى الساعة 13:00)*
*القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا*

## مذكرة توضيحية

على غرار السنوات السابقة، ينظم الاتحاد البرلماني الدولي اجتماعاً برلمانياً في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (مؤتمر الأطراف الـ 25). إن الاجتماع منظم بالشراكة مع مجلس الشيوخ التشيلي وسينعقد في 2 كانون الأول/ديسمبر 2019، في سانتياغو، تشيلي.

ومن المتوقع أن يعتمد الاجتماع البرلماني وثيقة ختامية. وقد عُهد إلى المقرر السناتور غيدو جيراردي لافين، المعين من مجلس الشيوخ التشيلي، إعداد المسودة الأولية للوثيقة الختامية. وستستمع اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة إلى عرض عن المسودة الأولية وستسنح لها الفرصة لتبادل الآراء حول شكلها ومحتواها.

وينبغي إرسال التعديلات على المسودة الأولية للوثيقة الختامية، خطياً، إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، قبل 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. سيضع المقرر بعدها الصيغة النهائية للمسودة وسينشرها الاتحاد البرلماني الدولي على موقعه الإلكتروني، قبل الاجتماع البرلماني. وستُقدم مسودة الوثيقة الختامية إلى الجلسة الختامية للاجتماع البرلماني، بهدف اعتمادها بالإجماع.

الرئيس: السيدة فيرونيكا موزندا تسيتسي، رئيسة اللجنة

المتحدث: السيد غيدو جيراردي لافين، سناتور، مقرر الاجتماع البرلماني في مؤتمر الأطراف الـ 25

********

## الاجتماع البرلماني بمناسبة
## مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (مؤتمر الأطراف الـ25)

### *2 كانون الأول/ديسمبر 2019*

### نظم بالشراكة ما بين الاتحاد البرلماني الدولي ومجلس الشيوخ التشيلي

### المسودة الأولية للوثيقة الختامية

**المعدة من قبل مقرر الاجتماع، السيد غيدو جيراردي، عضو مجلس الشيوخ التشيلي**

*سينعقد الاجتماع البرلماني بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (مؤتمر الأطراف الـ25) بتاريخ 2 كانون الأول/ديسمبر 2019. ومن المتوقع أن يعتمد الاجتماع وثيقة ختامية. وأعد السيد غيدو جيراردي، مقرر الاجتماع، والمعين من مجلس الشيوخ التشيلي، مسودة أولية للوثيقة الختامية، حسبما هو معروض أدناه. إن أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي مدعوون إلى النظر في المسودة الأولية وتقديم التعليقات والملاحظات حول شكلها ومحتواها، بموعد أقصاه 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وستسنح الفرصة للمشاركين في الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي بمناقشة المسودة الأولية للوثيقة الختامية خلال جلسة اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة. ونظراً إلى المدخلات المقدمة من خلال هذه القنوات، سيضع المقرر الصيغة النهائية للمسودة وسينشرها الاتحاد البرلماني الدولي على موقعه الإلكتروني، قبل الاجتماع البرلماني في مؤتمر الأطراف الـ25. وستُقدم مسودة الوثيقة الختامية إلى الجلسة الختامية للاجتماع البرلماني، بهدف اعتمادها بالإجماع.*

نحن، البرلمانيون من جميع أنحاء العالم والأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي المشاركين في الاجتماع البرلماني الذي سينعقد في 2 كانون الأول/ديسمبر 2019، في سانتياغو، تشيلي، بمناسبة الدورة الـ25 لمؤتمر الأطراف (COP 25)، لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،

*إذ يساورنا القلق* إزاء الظواهر المناخية القاسية قد تسببت، خلال العقد الماضي، بملايين الوفيات، وبتشريد جماعات بأكملها إثر الافتقار إلى المياه أو الطعام، وهدر آلاف الملايين من الأطنان من الموارد الغذائية الناجمة عن المد الأحمر والفيروسات المحمولة بالنواقل، والكوارث الطبيعية في جميع مناطق العالم، وتسارع ذوبان الأنهار الجليدية، ومستويات التلوث الجوي غير المسبوقة في أكثر من آلاف المدن، والاستنفاد المستمر لمستجمعات المياه، وفقدان التنوع البيولوجي الذي لم يسبق له مثيل،

*وإذ إننا مقتنعون* أن دور المؤسسات الوطنية ومتعددة الأطراف – التي تتحدث باسم المجتمع المدني؛ وتحافظ على حقوق الأجيال القادمة؛ وتعتمد أطر تنظيمية لوقف أو تخفيف آثار تغير المناخ على الزراعة، وتوافر الموارد الطبيعية، والمجتمعات الريفية والجزرية، والشعوب الأصلية، والمواطنين المسنين، والأطفال، والمراهقين – يعتبر أساسياً ضمن هذا الإطار،

*وإذ نرحب* بحشد الأطفال والمراهقين في كل مدينة على هذا الكوكب، ونطالب من الدول اتخاذ تدابير ملموسة للحد من استخدام المواد الملوثة التي تسبب في تغير المناخ، وتنظيم قطاع الصناعات الاستخراجية، واتخاذ التدابير والابتكارات التكنولوجية المصممة تحديداً للتصدي لهذه الظاهرة؛ وإذ إننا مصممون على وضع حد لتلوث بحارنا من المصانع الموجودة في اليابسة، والاستغلال المفرط للموارد الاستخراجية، وانقراض الموارد النباتية والحيوانية،

*وإذ نعترف* بمؤتمر الأطراف كجهد مشترك بذله المجتمع الدولي للنهوض بالاعتماد العالمي للسياسات المستدامة – سامحاً بالتطور على مستوى الكوكب، الأمر الذي سيحافظ على بيئتنا والموارد الطبيعية – والذي أدى إلى التقدم والتحسن في مجموعة واسعة من المجالات،

*وإذ نشير إلى* العديد من القرارات في هذا المجال التي وافقت عليها الأمم المتحدة، بما فيها القرار A/RES/70/1، المؤرخ في 25 أيلول/سبتمبر 2015، الذي اعتمد خطة التنمية المستدامة للعام 2030؛ وتتضمن الخطة 17 هدفاً للتنمية المستدامة و169 غاية، على أن تحققها البلدان الموقعة، خلال السنوات الـ15 المقبلة،

*وإذ نلاحظ* أن عدداً من أهداف خطة العام 2030 وغاياتها – بما فيها الهدف رقم 6، المياه النظيفة والنظافة الصحية؛ والهدف رقم 7، طاقة نظيفة وبأسعار معقولة؛ والهدف رقم 12، الاستهلاك والإنتاج المسؤولان؛ والهدف رقم 14، الحياة تحت الماء؛ والهدف رقم 15، الحياة في البر، ولا سيما الهدف رقم 13، العمل المناخي – مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بمكافحة تغير المناخ،

*وإذ نثق* بأن المفاوضات متعددة الأطراف التي ستجرى في إطار مؤتمر الأطراف الـ25 ستؤدي إلى اعتماد سريع وفعال للتدابير المتفق عليها في إطار مؤتمر الأطراف الـ21، الذي انعقد في باريس، وكما اقترح مراراً المجتمع العلمي الدولي – إذ إن الأخير نبّه الحكومات الوطنية بالآثار المدمرة للارتفاع المحتمل في درجة الحرارة العالمية بمقدار درجتين مئويتين مقارنة بالمستويات قبل الصناعية، وذهب إلى أبعد من ذلك، وحث البشرية أجمع على توحيد الجهود في الحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى أقل من 1.5 درجة مئوية،

*وإذ ندرك* الدور الذي يمكن للبرلمانيين والدبلوماسية البرلمانية تأديته كجزء من الجهود العالمية، واستناداً إلى النقاط المبينة أعلاه،

1. *نحث* الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على تنفيذ السياسات لمكافحة تغير المناخ، وتكيف الأراضي شديدة التأثر بالمناخ، وتخفيف انبعاثات الغاز والملوثات من مصانعها؛
2. *نحض* الدول الأطراف على إجراء النقاشات، ووضع قوانين وطنية ومحلية، وتعزيزها، وتنفيذها، وكذلك وضع برامج، وخطط القطاعات، والسياسات العامة، لتتكيف مع الآثار التي لا يمكن وقفها الآن لتغير المناخ؛ والتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة والملوثات المناخية القصيرة الأجل التي تؤثر الآن على التنوع البيولوجي الأرضي والبحري، وكذلك توافر مياه الشرب وغيرها من الموارد الطبيعية على نحو موثوق، لتقليل آثارها الضارة على حياة آلاف الملايين المستضعفين والمحرومين، المتأثرين من النقص في الطاقة، أو الذين يعيشون في المناطق المتضررة بيئياً أو في الجزر المعرضة لخطر فيضان دائم؛
3. *نطالب* البرلمانات بالتشجيع على تصميم وتنفيذ الأطر التنظيمية الوطنية التي تتضمن جميع التدابير اللازمة – التشريعية، أو الإدارية، أو غيرها، للمصانع، والعمليات، والسلاسل الإنتاجية – من أجل تعزيز الشفافية، وإنشاء آليات للمساءلة والمراقبة ستضمن تحقيق التنمية المستدامة، استناداً إلى مبادئ خطة العام 2030؛
4. *نطالب* بإقامة إطار مؤسسي مستقل، مع إيلاء الاعتبار الواجب للحقائق الدستورية والقانونية، يكون مجهزاً بأدوات حديثة وفعالة وأنظمة للإدارة البيئية، وتخطيط القطاعات، وتقييم الآثار البيئي، وكذلك المحاكم البيئية، من أجل اتخاذ إجراءات صارمة لاستعراض المشروع، والتسوية العادلة للمنازعات البيئية؛
5. *نشجع* اعتماد الاتفاقات ثنائية الأطراف، ومتعددة الأطراف، والإقليمية بين الدول، من أجل تعزيز النمو المستدام، وتوفير فرص عمل مراعية للبيئة، تتعامل بشكل خاص مع تنظيم الصناعات الاستخراجية، وأنظمة الانبعاثات الصفرية للكهرباء، والتعاون الدولي، لتمويل مكافحة تغير المناخ؛
6. *نحث* الدول على توقيع الاتفاقات الدولية المفضية إلى حماية البيئة، ونحث البرلمانات على الالتزام بدعم التصديق على هذه الاتفاقات عندما لا تكون حكوماتها قد قامت بذلك بعد؛
7. *نحض* السلطات ذات الصلة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان شفافية امتثال كل طرف لالتزاماته – من تلك المتخذة في اتفاق باريس إلى تلك الموجودة في مجموعة قوانين كاتوايس المتعلقة بالمناخ – التي تعتبر أساسية للنجاح في مكافحة تغير المناخ؛

8. *نحث* المشاركين في مؤتمر الأطراف الـ25 أن يستأنفوا النظر في المسائل الحاسمة التي أثيرت خلال مؤتمر الأطراف الـ24، كوضع قواعد بشأن المعلومات المتعلقة بالمساهمات المحددة على الصعيد الوطني، وكيف تعد البلدان تقريراً، ومساءلة أعمالها حول مكافحة تغير المناخ؛ والتكيف مع آثاره والحد منها؛ وتوفير الدعم المادي للعمل المتعلق بالمناخ في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً؛ وتقييم التقدم في تطوير التكنولوجيات ونقلها بين نصفي الكرة الأرضية؛ والالتزام بالدعم المادي للبلدان النامية من خلال المساهمة في الصندوق الأخضر للمناخ، ووضع التزامات، وغايات، وأشكال تدابير محددة أكثر في كل مجال؛

9. *نحث* مؤتمر الأطراف الـ25 على معالجة المسائل المعلقة منذ المؤتمر السابق، كالإدارة المحسنة للحلول التعاونية وآليات التنمية المستدامة المذكورة في المادة 6 من اتفاق باريس، لا سيما تلك المتعلقة بسوق أرصدة الكربون؛

10. *نشجع* البرلمانات الوطنية على اعتماد الأنظمة اللازمة لوضع حد للمناطق المتضررة بيئياً، حيث يعيش السكان في حالة خطر سببها مطامر النفايات، أو الصناعات الاستخراجية، أو سوء الإدارة البيئية. إن التنظيم الفعال للصناعات الاستخراجية (لا سيما كافة أنواع المناجم، من فتحها إلى إغلاقها)، والمسؤوليات البيئية (بما فيها التزام الدول في تعزيز إدراج التكنولوجيات النظيفة والعمليات الابتكارية من أجل تنمية الصناعات المستدامة)، أمر ضروري؛

11. *نطالب* البرلمانات الوطنية بتعزيز تصميم قوانين وبرامج كفاءة استخدام الطاقة وتنفيذها، بما فيها حملات التوعية لتغيير سلوك المستهلك وسلاسل الإنتاج، وكذلك المبادرات لتطوير أنظمة الانبعاثات الصفرية للكهرباء، القائمة على أشكال الطاقة غير التقليدية، والمتجددة (الطاقة الفولطاضوئية، وطاقة الرياح، وطاقة الأمواج والمد والجزر) أو محطات الطاقة الكهرمائية التي تعتمد على جريان النهر؛

12. *نطالب أيضاً* البرلمانات، بالتعاون مع السلطات الأخرى ذات الصلة، بزيادة التوعية البيئية في جميع المستويات التعليمية، من مرحلة ما قبل المدرسة، المتمثلة بنشر المفاهيم الأساسية حول الاقتصاد الدائري وأهمية التكيف مع المحيط الطبيعي، والتدريب على تقنيات إدارة النفايات، (مثل تحويل النفايات إلى أسمدة وإعادة التدوير)، وتوليد الطاقة الكهربائية من مصادر متجددة؛

13. *نحث* البرلمانات إلى توفير الشروط اللازمة للمناقشة التقنية والسياسية حول الأدلة واسعة النطاق على تغير المناخ، كما ورد في الدراسات الاستشرافية، بهدف تطوير السياسات المحسنة في المستقبل

القريب، وإعادة إنتاج نماذج الطاقة المستدامة والحماية البيئية التي تم النظر فيها، على الصعيد الوطني أو المحلي؛

14. *تطلب من* الاتحاد البرلماني الدولي، في السياق نفسه، أن تتولى المنظمة المناقشة البرلمانية في جمعيتها العامة المقبلة، مع تأدية دور أكثر فعالية في تطوير السياسات المستدامة وتنفيذها؛

15. *تشجع* الشفافية والرصد الفعال في تنفيذ سياسات تغير المناخ الإقليمية الجديدة لمعالجة الظاهرة، بصورة شاملة، الأمر الذي يتطلب من الدول أن تتكيف مع الأنظمة المحلية وأن تحسنها، من أجل أن يعتمد عليها المواطنون والمجتمع الدولي.

********

**5) البند (4) من جدول الأعمال:**

## مناقشة حول تطبيق نظم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لاسيما تلك المسؤولة عن الاستهلاك والإنتاج

*الإثنين، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2019 (من الساعة 09:00 حتى الساعة 11:30)*

*القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا*

**مذكرة توضيحية**

تنظم المناقشة التحضيرية حول موضوع القرار الذي ستعتمده اللجنة في الجمعية العامة الـ142، التي ستنعقد في نيسان/أبريل 2020. ستعطي الفرصة للأعضاء لمشاركة آرائهم حول السبل تطبيق نظم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن للأعضاء تقديم المقترحات للإجراءات البرلمانية من أجل إدراجها في القرار.

وخلال العقود الأخيرة، ازداد الطلب على الموارد الطبيعية وازداد معها التدهور البيئي. ويتسمر استهلاك المواد العالمي بالزيادة، بوتيرة سريعة، مما يهدد تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالكامل، لا سيما الهدف رقم 12 حول أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. في العام 2017، بلغ استهلاك المواد العالمي 92.1 مليار طن مقارنة مع 87 مليار في العام 2015. ومن دون اتخاذ إجراء سياسي عاجل، من المتوقع أن

يزيد استخراج الموارد بكميات كبيرة في العالم، سبعة أضعاف، ليبلغ 190 مليار طن بحلول العام 2060، مقارنة مع 27 مليار طن في العام 1970.

وبالتالي، ثمة حاجة ملحة إلى مفاهيم تحويلية تحسن كفاءة الموارد، والحد من النفايات، وتطبيق الممارسات المستدامة، في جميع القطاعات الاقتصادية. ويمثل مفهوم الاقتصاد الدائري الخروج عن النموذج السائد وهو النموذج الخطي للإنتاج والاستهلاك، القائم على "الاستخراج والإنتاج والاستخدام والتخلص". إنه يشجع على إعادة استخدام المواد، مما يخفض الطلب على الموارد الجديدة، ومدخلات الطاقة، ويعزز الإدارة الفعالة والمستدامة للموارد الطبيعية، طوال دورة حياتها. وفي تنفيذ ذلك، ينفصل النمو الاقتصادي عن استخدام الموارد غير المستدامة ويتم الحد من الضغوطات على البيئة فيما يتعلق بالاستخراج، وانبعاثات الكربون، وإنتاج النفايات. في الأساس، انتشرت العمليات الدائرية في نظم التخلص من النفايات الحضرية والصناعية، وما لبثت أن انتشرت حالياً في قطاعات متنوعة مثل التعدين وإنتاج الأغذية.

وفي الوقت عينه، تحرز الرقمنة تقدماً سريعاً. وتنطوي التكنولوجيات الرقمية على إمكانية المساهمة في تقليص استهلاك الموارد، من خلال توفير أساليب انتاج أكثر كفاءة. كما أنها تؤدي دوراً أساسياً في التعجيل بالحصول على المعرفة، والخدمات، والمهارات، من خلال تقديم قنوات الاتصال ونماذج الأعمال المبتكرة، التي بدورها تمكن المنتجين والمستهلكين من اتخاذ قرارات مسؤولة ومستدامة أكثر، وتساعدهم في التحول المستدام، من نظام اقتصادي خطي إلى دائري.

وفي محاولة لمعالجة الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، يسعى مفهوم الرقمية للتطوير ''Digital4Development''، إلى استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كعنصر تمكيني يخدم التنمية المستدامة. كما أنه يسعى إلى تعزيز الحصول على التواصل واسع النطاق، والثقافة الرقمية، وتنظيم المشاريع الرقمية، ميسورة التكلفة والآمنة.

ستتناول المناقشة الأسئلة التالية:

- أين نحن اليوم فيما يتعلق بنهج الاقتصاد الدائري؟
- من حيث الزيادة، مما تتشكل البيئة القانونية والتنظيمية المواتية، وما هي العوائق التي تعترضها؟ كيف يمكن للبرلمانات المساعدة في توفير بيئة مواتية وتخطي هذه العوائق؟
- كيف يمكن للرقمنة تسريع وتيرة إمكانية الاقتصاد الدائري؟ ما هي التحديات والحلول المحتملة وما هو الدور الذي يمكن للبرلمانات تأديته لمواجهتها؟
- ما هي إمكانية مفهوم الرقمية للتطوير ''Digital4Development'' في تحقيق تحول من نماذج النظام الاقتصادي الخطي إلى نماذج النظام الاقتصادي الدائري؟

- ماذا يمكن للبرلمانات فعله لضمان أن احتياجات الناس، فيما يتعلق بتطوير القدرات التكنولوجية والحصول على خدمات المعلومات الرقمية، وكذلك حقوق الناس في ملكية البيانات والخصوصية، يتم تناولها كجزء من الرقمنة؟
- كيف يمكن تحفيز قطاع الأعمال على استخدام الرقمنة والاقتصاد الدائري، والاستثمار فيهما؟ كيق يمكن تحقيق التحول من نماذج الأعمال الموجهة نحو المنتجات إلى نماذج الخدمات؟

المتحدثون:

- السيد بيدير جنسين، رئيس الأمانة العامة، فريق الموارد الدولي
- السيد جوفان كورباليجا، المدير المؤسس للمؤسسة الدبلوماسية DiploFoundation
- السيدة كيرستن فان كلمب، موظفة في الرقمية للتطوير "Digital4Development"، (على أن يتم التأكيد لاحقاً

المقررون المشاركون:

- السيد أندريس غريفروي، سناتور، بلجيكا
- السيد سيلفا دينيتشا، سناتور، رومانيا
- السيد بتريك ماريرو، عضو برلمان، كينيا

********

**6) البند (5) من جدول الأعمال:**

## مناقشة حول متابعة قرار الاتحاد البرلماني الدولي الذي تم اعتماده في آذار/مارس 2014: نحو تحقيق تنمية قادرة على التكيف مع المخاطر: مراعاة الاتجاهات الديمغرافية، والقيود الطبيعية"

*الأربعاء، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019 (من الساعة 14:30 حتى الساعة 16:30)*

*المدرج (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا*

**مذكرة توضيحية**

إن الجمعية العامة الـ 130 للاتحاد البرلماني الدولي، التي انعقدت في العام 2014، اعتمدت قراراً وفر إرشادات هامة للبرلمانات حول نوع الدور الذي يمكن أن تؤديه في معالجة الأسباب الرئيسية لمخاطر

الكوارث. يمكن أن تضمن بناء روابط أقوى بين السياسات والبرامج المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث والتعافي منها، وتغير المناخ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأجل، والتخطيط المدني، والديناميات الديموغرافية وحماية البيئة. من أجل التمكن من القيام بذلك، حث الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات، بين أمور أخرى، على تعزيز دورها الرقابي واتخاذ إجراءات فورية لمراجعة التشريعات القائمة المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث. وأكدت أيضاً على أن الحد من مخاطر الكوارث وحماية حياة الناس هي المسؤولية القانونية لجميع ممثلي الشعب.

ولقد شهد جدول أعمال التنمية ما بعد العام 2015 تقدماً ملحوظاً منذ اعتماد القرار المذكور أعلاه، وخاصةً من خلال الاتفاق على مجموعة شاملة بعيدة المدى، محورها الناس، تضم أهدافاً وغايات عالمية وإنمائية كجزء من خطة التنمية المستدامة للعام 2030.

بالإضافة إلى ذلك، تم التوصل إلى اتفاق دولي بشأن تغير المناخ، وهو اتفاق باريس، وتم الاتفاق على هيكل جديد للحد من مخاطر الكوارث، المتمثل بإطار سنداي. ويحتوي هذا الأخير على تحول مهم من إدارة الكوارث إلى إدارة مخاطر الكوارث، ويركز على نهج وقائية محورها الناس ويدرك أن الدولة تتحمل المسؤولية الرئيسية للحد من مخاطر الكوارث. ومع ذلك، تستمر آثار الكوارث في الارتفاع، مما يهدد حياة الناس وسبل عيشهم، ويعرقل التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويضر بالبيئة.

وستتناول حلقة النقاش الأسئلة التالية:

– ما هي أهم التطورات منذ اعتماد القرار في ضمان أخذ الديناميات الديموغرافية والقيود الطبيعية في الاعتبار كجزء من مناهج التنمية المقاومة للمخاطر؟

– ما نوع العمل البرلماني الذي أثبت فعاليته في دعم الانتقال إلى التنمية المقاومة للمخاطر؟ ما هي أمثلة الممارسات الجيدة التي يمكن مشاركتها؟

– ما هي النهج التي لم تنجح و / أو في المجالات التي لم يتحقق فيها تقدم بعد؟ ما الذي لا يزال يتعين القيام به وما الدور الذي يمكن أن يؤديه البرلمانيون؟

الرئيسة: السيدة فيرونيكا موزيندا تسيتسي، رئيسة، اللجنة الدائمة

المتحدثون: السيدة كيرسي مادي، مديرة، مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNDRR)

السيدة ألانا أرميتاج، المديرة الإقليمية لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية

********

## 7) أسماءأعضاء المكتب:

فيما يلي أسماء أعضاء المكتب ومناصبهم وتاريخ انتهاء مدة عضويتهم:

| | الاسم | البلد | تاريخ بدء المدة | تاريخ انتهاء المدة | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|
| **الرئيس** | السيدة ف. موزيندا تسيتسي | زمبابوي | | آذار/ مارس 2020 | الولاية الثانية |
| **نائب الرئيس** | السيدة وفاء بني مصطفى | المملكة الأردنية الهاشمية | | نيسان / أبريل 2021 | الولاية الثانية |
| **المجموعة الإفريقية** | السيد محمد جلاب | الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية | | تشرين الأول/ أكتوبر 2019 | الولاية الأولى |
| | السيد ل. ب. بن | توغو | | آذار/ مارس 2020 | الولاية الأولى |
| | الرئيس الحالي | | | | |
| **المجموعة العربية** | السيد عبدالله عبد الحميد ذياب خربيط | جمهورية العراق | | آذار/ مارس 2020 | الولاية الأولى |
| | نائب الرئيس الحالي | | | | |
| | السيد رحو الهلع | المملكة المغربية | | آذار/ مارس 2020 | الولاية الأولى |
| **مجموعة آسيا والمحيط الهادئ** | السيد ن. سينغ | الهند | | تشرين الأول/ أكتوبر 2019 | الولاية الثانية |
| | السيدة س. جنات ماري | باكستان | | نيسان/ أبريل 2021 | الولاية الأولى |
| | السيد ف. سوكاتيانوراك | تايلاند | | آذار/ مارس 2020 | الولاية الأولى |

| | الاسم | البلد | تاريخ بدء المدة | تاريخ انتهاء المدة | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|
| **مجموعة أوراسيا** | السيد أ.بوشيان | أرمينيا | | آذار / مارس 2020 | الولاية الأولى |
| | السيدة ل.غوميروفا | روسيا الاتحادية | | آذار / مارس 2020 | الولاية الثانية |
| | شاغر | | | | |
| **مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي** | السيد ل. هـ. هيبير | الأوروغواي | | تشرين الأول/أكتوبر 2019 | الولاية الثانية |
| | السيد ر. ف. أكونا نونيز | بيرو | | تشرين الأول / أكتوبر 2019 | الولاية الثانية |
| | السيدة د. سوليز | إكوادور | | تشرين الأول/ أكتوبر 2019 | الولاية الأولى |
| **مجموعة 12+** | السيدة أ. مولدر | هولندا | | آذار/ مارس 2020 | الولاية الأولى |
| | السيدة س.دينيكا | رومانيا | | نيسان/ أبريل 2021 | الولاية الثانية |
| | السيد ن. إيفانز | المملكة المتحدة | | آذار/ مارس 2020 | الولاية الأولى |
| **مقررو اللجنة الدائمة إلى الدورة الـ 142 للجمعية العامة** | السيد أ. غريفروي | بلجيكا | | | |
| | السيد ب.ماريرو | كينيا | | | |
| | السيدة س. دينيكا | رومانيا | | | |

## III) اللجنة الدائمة الثالثة – لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان:

### 1)المشاركة:

بحسب اللوائح الخاصة باللجان الدائمة، يتم تمثيل أعضاء الاتحاد في كل لجنة دائمة بعضو أساسي، وعضو بديل. يتمتع العضو البديل، بحقوق الكلام نفسها التي يتمتّع بها العضو الأساسي، وليس له حق التصويت إلا في حال غياب العضو الأساسي.

**2)الجلسات:**

تنعقد **الجلسة الأولى** للجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان، يوم الإثنين 14 تشرين الأول/أكتوبر 2019، من الساعة 09:00، وحتى الساعة 13:00 ومن الساعة من الساعة 14:30 لغاية الساعة 18:30.

أما **الجلسة الثانية** للجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان، فستنعقد يوم الثلاثاء 15 تشرين الأول/أكتوبر2019، من الساعة 9:00، وحتى الساعة 13:00.

أما **الجلسة الثالثة** للجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان، فستنعقد يوم الأربعاء 16 تشرين الأول/أكتوبر2019، من الساعة 17:00، وحتى الساعة 18:30.

وتنعقد **الجلسة الأولى مكتب اللجنة الدائمة** للديمقراطية وحقوق الإنسان، يوم الأربعاء 16 تشرين الأول/أكتوبر2019، من الساعة 09:00 لغاية الساعة 11:00.

**3)مشروع جدول الأعمال:**

يتضمن جدول أعمال اللجنة البنود الآتية:

1. **إقرار جدول الأعمال**
2. **الموافقة على المحضر الموجز لدورة اللجنة التي عُقدت ضمن إطار الجمعية العامة الـ140 للاتحاد البرلماني الدولي في الدوحة (نيسان/أبريل 2019).**
3. **إعداد قرار بعنوان "تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة"**

(أ) تقديم مشروع القرار والمذكرة التفسيرية من قبل المقررين المشاركين

(ب) مناقشة حول مشروع القرار

(ج) صياغة مشروع القرار واعتماده في الجلسة العامة

(د) تعيين مقرر في الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي الـ141

4. **التحضيرات للجمعيات العامة المقبلة**

(أ) موضوع القرار التالي الذي ستعده اللجنة

(ب) جدول أعمال اللجنة في الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي الـ142

5. **ما يستجد من أعمال**

*****

**4) البند (3) من جدول الأعمال:**

## تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة

***مشروع قرار مقدم من المقررين المشاركين***

***السيد هـ. ميلاط (بنغلادش)، والسيدة م. كارفالو (البرازيل)، والسيد س. لوهر (سويسرا)***

إن الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي،

(1) *إذ تشير إلى* أنه كما هو مذكور في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، " لكلِّ شخص حقٌّ في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته"، وكما هو محدد في دستور منظمة الصحة العالمية، "التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان، دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة السياسية أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية"،

(2) *وإذ تشير أيضاً إلى* قرار الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2012، *الحصول على الصحة كحق أساسي: دور البرلمانات في مواجهة التحديات الرئيسية من أجل ضمان الصحة للنساء والأطفال*، والإضافة لهذا القرار في العام 2017، وإذ تعبر عن تقديرها للجهود الوطنية والدولية المبذولة من أجل النهوض بالحق في الصحة للجميع،

(3) *وإذ تشدد على* أن حكومات العالم قد حددت تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030 كمقصد من أهداف التنمية المستدامة (لا سيما الهدف 3، المقصد 8)، وإذ ترحب بآليات التعاون كخطة العمل العالمية من أجل الحياة الصحية والرفاه للجميع، ومنابر الجهات المعنية، بما فيها التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030،

*ملاحظة من المقررين: تُعتبر إدراج الإشارة إلى خطة العمل العالمية من أجل الحياة الصحية والرفاه للجميع شرطاً لاعتماد الخطة، المتوقع حدوثه في أيلول/سبتمبر 2019.*

(4) *وإذ ترحب* باجتماع الأمم المتحدة رفيع المستوى حول التغطية الصحية الشاملة،

*ملاحظة من المقررين: يمكن تعديل هذه الفقرة في الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي، التي ستنعقد في تشرين الأول/أكتوبر 2019، بعد أن يعقد اجتماع الأمم المتحدة رفيع المستوى، ليصبح نصها" "وإذ ترحب بإعلان أيلول/سبتمبر 2019 لاجتماع الأمم المتحدة رفيع المستوى حول التغطية الصحية الشاملة."*

(5) *وإذ تعترف* بالدور المهم للبرلمانات والبرلمانيين في النهوض بخطة التغطية الصحية الشاملة، والحاجة إلى التعاون الملموس مع السلطات العامة، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية، وهيئات القطاع الخاص، وكل المعنيين ذوي الصلة، من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة،

(6) *وإذ تشير إلى* أن التغطية الصحية الشاملة تعني أن جميع الأفراد والمجتمعات يستطيعون الحصول على النطاق الكامل لخدمات الصحة الأساسية، من تعزيز الصحة إلى الوقاية، والعلاج، والتأهيل، والرعاية اللازمة لتخفيف الآلام، وأن هذه الخدمات تتمتع بجودة عالية، وتتقدم بشكل محترم، أن استخدام هذه الخدمات لا يسبب صعوبات مالية للأفراد والمجتمعات،

(7) *وإذ تشير أيضاً إلى* أنه بالرغم من إحراز التقدم الملحوظ نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة، لا يزال نصف سكان العالم يفتقرون إلى الخدمات الصحية الضرورية، و100 مليون إنسان مدفوعين إلى بؤر الفقر المدقع بسبب النفقات الصحية، و800 مليون إنسان ينفقون 10% على الأقل من موازنة أسرتهم المعيشية على نفقات الرعاية الصحية،

(8) *وإذ تعترف* بأنه على التغطية الصحية الشاملة ضمان ألا يتم إغفال أحد، خاصة المستضعفين، والموصومين، والمهمشين، وغيرهم، من الأطفال، والشباب، والنساء، والمسنين ذوي الاحتياجات الخاصة، والأشخاص الذين يعانون من أمراض نادرة أو مهملة، والمهاجرين، واللاجئين، والأشخاص المتنقلين، والأشخاص الذين يعانون من مشاكل الصحة العقلية أو حالات طبية سابقة، بغض النظر عن العرق، أو الدين، أو المعتقد السياسي، أو الظروف الاقتصادية والاجتماعية،

(9) *وإذ تعرب عن قلقها* حيال تحمل النساء، والأطفال، والمراهقين العبء الأكبر الناجم عن سوء الصحة والوفيات التي كان يمكن منعها، والذين غالباً ما يكون لديهم موارد مالية محدودة للدفع للحصول على الرعاية الصحية الأساسية،

(10) *وإذ تعترف* بأن الرعاية الصحية الأولية هي النهج الأكثر شمولية، وفعالية، وكفاءة، في تعزيز صحة الناس الجسدية والعقلية ورفاههم، وإن الرعاية الصحية هذه هي الركن الأساسي لنظام صحي مستدام يستطيع تحقيق التغطية الصحية الشاملة، وإذ ترحب بالالتزام الحكومي الدولي في إعلان أستانا لعام 2018 من أجل تعزيز نظم الرعاية الصحية الأولية كخطوة أساسية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

(11) *وإذ تشدد على* أهمية الخدمات الصحية المتمحورة حول الإنسان، وسلامة المريض، والرعاية الصحية الجيدة كعناصر أساسية لحوكمة النظام الصحي من أجل التمكين الكامل للناس بهدف تحسين صحتهم وحمايتها،

(12) *وإذ تؤكد على* أن الاستثمار في التغطية الصحية الشاملة هو استثمار في رأس المال البشري، يوفر فرص العمل، ويزيد النمو، ويحد من أوجه عدم المساواة، بما فيها عدم المساواة بين الرجال والنساء، وإذ تشدد على أهمية التمويل الصحي المتزايد والمستدام،

(13) *وإذ تدرك* أن التقدم المحرز نحو التغطية الصحية الشاملة يتطلب أيضاً تناول العوامل السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والمناخية، المحددة للصحة،

(14) *وإذ تشير إلى* أن العدد المتزايد لحالات الطوارئ المعقدة يعرقل تحقيق التغطية الصحية الشاملة، وإلى أنه من الأساسي ضمان نُهُج منسقة وشاملة من خلال التعاون الوطني والدولي، وفقاً للواجب الإنساني والمبادئ الإنسانية لحماية التغطية الصحية الشاملة في حالات الطوارئ،

(15) *وإذ تدرك* الصلة بين الأمن الصحي العالمي والتغطية الصحية الشاملة، والحاجة إلى الاستمرار في تقديم الرعاية الصحية اللازمة في حالات الطوارئ والحالات الحساسة، ومصممة لاتخاذ الإجراءات من أجل منع الأوبئة وانتشار الامراض من خلال مناصرة امتثال البلدان ودعمها للوائح الصحية الدولية لمنظمة الصحة العالمية (2005) ولضمان القدرات الصحية العامة القوية في سبيل منع الحالات الصحية الطارئة، وكشفها، والاستجابة لها.،

(16) *وإذ تعترف بأن* تحقيق التغطية الصحية الشاملة يتطلب تحولاً نوعياً، وأن التغطية الصحية الشاملة هي مظلة شاملة لتوفير فرص التمتع بحياة صحية والرفاه للجميع، في جميع الفئات العمرية، تتطلب التزاماً سياسياً قوياً ومستداماً على جميع المستويات،

1. *تؤكد مجدداً* أن الإحقاق التدريجي للتغطية الصحية الشاملة ممكن وميسور التكلفة لجميع البلدان، وتدعو البرلمانات والبرلمانيين إلى اتخاذ التدابير الممكنة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030؛
2. *تحث* البرلمانات على وضع إطار قانوني متين من أجل جعل التغطية الصحية الشاملة واقع، وضمان أن الحق في الصحة مكفول للجميع في القانون والممارسة، من دون تمييز؛
3. *وتحث* أيضاً الدول على العمل بشكل وثيق مع برلماناتها الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي لزيادة التوعية ضمن البرلمانات والبرلمانيين حول التغطية الصحية الشاملة وإشراكهم بشكل كامل في العملية، بغية استدامة الدعم السياسي نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030؛
4. *تدعو* الدول لضمان أن السياسات والبرامج الصحية الوطنية مدعومة بالأدلة وتتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتحث البرلمانات على إزالة الحواجز القانونية وغيرها التي تعيق الحصول على الخدمات الصحية، بما فيها من خلال الإرشادات الواضحة وتقديم تدريب مناسب للعاملين في قطاع الصحة؛
5. *تدعو* إلى إعطاء الأولوية لوجود خدمات الرعاية الصحية الأولية، والوصول إليها، والقدرة على تحمل تكاليفها، بما فيها الخدمات الأساسية للنساء، والأطفال، والمراهقين، والفئات المهمشة الأخرى؛
6. *تدعو* البرلمانات إلى تعزيز النظم الصحية بغية تخفيض معدلات الوفيات والأمراض لدى الأمهات، وحديثي الولادة، والأطفال، من خلال تعزيز الخدمات الصحية الجنسية، والإنجابية، وخدمات الأمومة، وحديثي الولادة، والمراهقين، وتعزيز الرضاعة الطبيعية خاصة، والتلقيح، والتدخلات في مجال النمو في مرحلة الطفولة المبكرة؛
7. *تحث* البرلمانات على ضمان أن التدخلات في القطاع الصحي لحماية الصحة الجنسية، والإنجابية، لا سيما للمراهقين، مقترنة بتدابير وقائية، وتوعية في القطاعات الأخرى، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين، ومحاربة زواج الأطفال، وحالات الحمل المبكر، وغير المقصود، والعنف القائم على أساس الجندر، بما فيه ختان الإناث؛
8. *تدعو* البرلمانات إلى تعزيز وتشجيع الحصول على أدوية، ولقاحات، وتشخيصات، وتكنولوجيات أخرى ميسورة التكلفة، وآمنة، وفعالة، وذات نوعية جيدة، ودعم البحث والتطوير في مجال الأدوية، واللقاحات للأمراض المعدية وغير المعدية؛

9. *تؤكد على* ضرورة الحصول على المعلومات الصحية والخدمات الصحية ميسورة التكلفة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة أو الذين يعانون من أمراض جسدية وعقلية مزمنة، وضرورة بذل الجهود لتمكينها وشملها من أجل تكثيفها؛
10. *تشجع* اتباع نهج قائم على الشراكة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة على أساس حكومي شامل وأساس مجتمعي شامل، وتدعو البرلمانات إلى زيادة التوعية العامة حول التغطية الصحية الشاملة وإشراك المجتمعات وجميع المعنيين في تطوير المشاريع والاستراتيجيات التي تستجيب للواقع؛
11. *تؤكد على* ضرورة اتباع نهج نظامي للقضايا المتعلقة بالجندر، والإنصاف، وحقوق الإنسان في التخطيط الصحي وعمليات صنع القرار، وتحث البرلمانات على الإصرار على وضع مؤشرات وطنية متينة وبيانات مصنفة لقياس التقدم المحرز نحو التغطية الصحية الشاملة؛
12. *تطالب* البرلمانات بتخصيص موارد محلية كافية للإحقاق التدريجي للتغطية الصحية الشاملة من خلال التمويل المستدام لخدمات الصحة، بما في ذلك من خلال زيادة الموازنات عند الاقتضاء، وكذلك من خلال التدابير لتعزيز الكفاءة، واحتواء التكاليف، وأساس مستقر للتمويل؛
13. *تدعو* البرلمانات إلى ضمان الحماية المالية، وإزالة الحواجز المالية، والحد من سداد تكاليف الخدمات الصحية من الأموال الخاصة؛

14. *تطالب إلى* البرلمانات في البلدان التي توفر المساعدة الإنمائية الرسمية للعمل في سبيل زيادة مساعدة بلدانها في مجال الصحة، وتحث البرلمانات على ضمان أن الحكومات وشركاء التمويل الدوليين ينسقون ما يقدمونه من دعم مالي مع النظم، والخطط، والأولويات الصحية المصممة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة في البلدان المتلقية؛
15. *تدعو* البرلمانات إلى استخدام صلاحياتها الرقابية لمساءلة الحكومات فيما يتعلق بالتزاماتها إزاء التغطية الصحية الشاملة، ومراقبة تأثير سياسات التغطية الصحية الشاملة وبرامجها، وتشجيع الحكومات على اتخاذ إجراءات تصحيحية عند الاقتضاء، وتحث البرلمانات على وضع آليات لمتابعة تنفيذ هذا القرار؛
16. *تطالب أيضاً* السلطات العامة والهيئات الوطنية والدولية الأخرى بضمان تأمين الرعاية والعلاج المستمرين للناس في النزاعات المسلحة، أو السياقات الحساسة، أو حالات الطوارئ الصحية وغيرها، كالكوارث الطبيعية؛

17. *تطالب كذلك* البرلمانات باتخاذ جميع التدابير الممكنة لضمان الأمن الصحي العالمي عبر منع انتشار الأمراض وتعزيز نظم المراقبة والاستجابة، والدعوة إلى تنفيذ اللوائح الصحية الدولية (2005)، وإلى تخصيص الموارد المناسبة من أجل الوفاء بالتزامات البلدان ومعالجة الثغرات الحرجة في القدرات في مجال الصحة العامة، لمنعها، وكشفها، والتصدي لها؛

18. *تحث* البرلمانات على معالجة العوامل السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والمناخية المحددة للصحة كعناصر تمكين للتنمية المستدامة وشروط مسبقة لها، ولتعزيز نهج متعدد القطاعات للصحة؛

19. *تطالب* البرلمانات بتسهيل ودعم اكتساب وتبادل خبرات التغطية الصحية الشاملة، وممارساتها الجيدة، وتحدياتها، والدروس المكتسبة بين البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمانيهم؛

20. *تطالب أيضاً* وكالات منظومة الأمم المتحدة، لا سيما منظمة الصحة العالمية، من أجل تزويد البلدان بدعم منسق، ومتعدد الجوانب، يهدف إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة، وتطالب الاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية والشركاء الآخرين في مراقبة التقدم المحرز نحو التغطية الصحية الشاملة وبناء قدرات البرلمانات والبرلمانيين من أجل تطوير سياسات التغطية الصحية الشاملة الوطنية ومراقبتها.

# تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة

***مذكرة تفسيرية مقدمة من المقررين المشاركين***

***السيد هـ. ميلاط (بنغلادش)، والسيدة م. كارفالو (البرازيل)، والسيد س. لوهر (سويسرا)***

1. يحق لكل إنسان، من دون أي نوع من التمييز، أن يتمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة الجسدية والعقلية، وبمستوى معيشي ملائم لصحة ورفاه الفرد وعائلته. ويشمل ذلك الحصول على ما يكفي من غذاء، وملبس، ومأوى، وتحسين متواصل للظروف المعيشية، لا سيما للملايين من الناس الذين لا يزال الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية لهم هدفاً بعيد المنال. وتُعتبر الصحة شرطاً أساسياً للتنمية المستدامة، ونتيجتها، ومؤشراً لها؛ وبالرغم من إحراز تقدم ملحوظ، لا تزال التحديات قائمة في مجال الصحة العالمية وتتطلب اهتماماً متواصلاً. وتتمثل التحديات بحالات ضعف شديد، وتفاوت داخل البلدان، والمناطق وفيما بينها، وبين السكان.
2. لا يزال نصف سكان العالم على الأقل يفتقرون إلى التغطية الشاملة للخدمات الأساسية. وتؤدي النفقات الصحية إلى دفع حوالى 100 مليون إنسان إلى بؤر الفقر المدقع (الذين يقل دخلهم اليومي عن 1.90 دولاراً أو أقل). وينفق أكثر من 800 مليون إنسان (حوالى 12% من سكان العالم) 10% على الأقل من موازنة أسرتهم المعيشية على الرعاية الصحية[1]. إن الفئات المستضعفة، أو الموصومة، أو المهمشة – وغيرهم، من النساء، والأطفال، والفتيات، وذوي الاحتياجات الخاصة، والأشخاص غير المستقرين، والأشخاص الذين يعيشون في حالات الأزمات الإنسانية، وفي الأوضاع الهشة[2] – كثيراً ما يواجهون حواجز مالية في وجه الوصول إلى الخدمات الصحية ولذلك، يتم إغفالهم. ويتحمل النساء، والأطفال، والمراهقون – لا سيما أولئك الذين ينتمون إلى أفقر فئات المجتمع وأولئك الذين يتعرضون للاستبعاد والتمييز – العبء الأكبر الناجم

[1] منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير / البنك الدولي (2017). *تتبع مسار التغطية الصحية الشاملة: التقرير العالمي للرصد لعام 2017*. https://www.who.int/healthinfo/universal_health_coverage/report/2017/en/

[2] منظمة الصحة العالمية (2017). إطار الاستجابة للطوارئ – الطبعة الثانية جنيف. https://www.who.int/hac/about/erf/en/

عن سوء الصحة والوفيات التي كان يمكن منعها. ويعاني أكثر من مليار شخص (حوالى 15% من سكان العالم)، من شكل من أشكال الاحتياجات الخاصة (نتيجة ظروفهم الصحية). وتقل فرص وصولهم إلى خدمات الرعاية الصحية لذلك، لم يتم تلبية جميع احتياجاتهم المتعلقة بالرعاية الصحية.[1]

3. يُعتبر تحقيق التغطية الصحية الشاملة من أحد الأهداف التي وضعتها بلدان العالم عندما أقرت أهداف التنمية المستدامة، في العام 2015. وستحرز البلدان، التي لديها خططاً للتغطية الصحية الشاملة، تقدماً نحو المقاصد الأخرى ذات الصلة بالصحة وأهداف التنمية المستدامة الأخرى. وتعني التغطية الصحية الشاملة أن يحصل جميع الأفراد والمجتمعات على الخدمات الصحية التي يحتاجون إليها من دون المعاناة من الصعوبات المالية. ويشمل ذلك النطاق الكامل لخدمات الصحة الأساسية وذات النوعية الجيدة، من تعزيز الصحة إلى الوقاية، والعلاج، والتأهيل، وتخفيف الآلام. وتتيح التغطية الصحية الشاملة للجميع الحصول على الخدمات التي تعالج الأسباب الرئيسية للأمراض والوفيات، وتضمن أن نوعية هذه الخدمات هي جيدة بما فيه الكفاية من أجل تحسين صحة الناس الذين يتلقوها. إن حماية الناس من الآثار المالية الناجمة عن دفعهم التكاليف للخدمات الصحية تحد من مخاطر دفعهم إلى بؤر الفقر، لأن المرض المفاجئ يفرض عليهم صرف مدخراتهم، أو بيع ممتلكاتهم، أو اقتراض المال، مما يؤدي إلى تدمير مستقبلهم وفي أغلب الأحيان مستقبل عوائلهم أيضاً.

4. في العام 2017، التزم العالم بتحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030، وكذلك بعقد اجتماع الأمم المتحدة رفيع المستوى، "التغطية الصحية الشاملة: التحرك معاً لبناء عالم أكثر صحة"، في أيلول/سبتمبر 2019، كجزء من الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويتم تنظيم الاجتماع بتوجيه من رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، في إطار من التشاور الوثيق مع منظمة الصحة العالمية. وسيجمع رؤساء الدول، والقادة السياسيين والصحيين، وواضعي السياسات، والرواد الذين يدعون إلى الصحة للجميع. وسيركز الاجتماع على تسريع وتيرة التقدم نحو التغطية الصحية الشاملة، بما فيها الحصول على الأدوية واللقاحات الآمنة، وذات النوعية الجيدة، والفعالة، وميسورة التكلفة للجميع. وسيصدر ذلك في إعلان سياسي عن التغطية الصحية الشاملة، متفاوض عليه من قبل الدول الأعضاء، وموافق عليه من قبل رؤساء الدول.

---

[1] منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي (2011). *التقرير العالمي حول الإعاقة*
/www.who.int/disabilities/world_report/2011/en

5. ضمن إطار الالتزام العالمي بالتغطية الصحية الشاملة، سيكون مشروع قرار الاتحاد البرلماني الدولي، *تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة*، المساهمة البرلمانية العالمية الكبرى لهذه العملية. سيوصي بأن تتخذ البرلمانات إجراءات محددة فيما يتعلق بالتشريع، ومخصصات الموازنة، والمساءلة، والتوعية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة.
6. خلال الجمعية العامة الـ140 للاتحاد البرلماني الدولي (التي انعقدت في الدوحة)، عقدت اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان مناقشة حول التغطية الصحية الشاملة. ويُعتبر مشروع القرار أصداء للملاحظات ومتابعة المدخلات من قبل البرلمانات الأعضاء والمنظمات الشريكة. وسلطت المساهمات الضوء على أهمية التغطية الصحية الشاملة في إعمال حق الإنسان في الصحة، وعلى الحاجة إلى التزام سياسي قوي من أجل تحقيق هذا الهدف. وجرى التشديد على الحاجة إلى توفير خدمات صحية متمحورة حول الإنسان، من دون تمييز، مع تركيز خاص على الفئات الأكثر تهميشاً. وشددت الملاحظات على الصلة بين التغطية الصحية الشاملة والعوامل الاجتماعية–الاقتصادية، والسياسية، والمناخية، والبيئية المحددة للصحة كعناصر تمكين للتنمية المستدامة وشروط مسبقة لها. وكذلك، تمت الإشارة إلى أهمية تعزيز نهج متعدد القطاعات للصحة.
7. يعيد مشروع القرار التأكيد على التزامات التغطية الصحية الشاملة ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة (لا سيما الهدف 3، المقصد 8) والتزامات أخرى مهمة (مثل إعلان أستانا لعام 2018) من أجل تعزيز نظم الرعاية الصحية الأولية كخطوة أساسية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إنه يؤكد الدور المحوري للرعاية الصحية الأولية باعتبارها الوسيلة الأكثر كفاءة وفعالية في تعزيز الصحة الجسدية والعقلية للناس ورفاههم، وفي تحقيق التغطية الصحية الشاملة في أنحاء العالم. بالإضافة إلى ذلك، يقر مشروع القرار أن الاستثمار في التغطية الصحية الشاملة يعني الاستثمار في الرأسمال البشري ويعود الاستثمار فيها بأرباح كبيرة.
8. ويدعو مشروع القرار البرلمانات إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل إصلاح الأطر القانونية الوطنية، كي تتحقق التغطية الصحية الشاملة وكي تتماشى السياسات والبرامج الصحية الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويشدد النص على أهمية وجود الخدمات الأساسية، والوصول إليها، والقدرة على تحمل تكاليفها، ويركز على الإجراءات الرئيسية اللازمة لتعزيز نظم الصحة. ويركز على نهج حكومي شامل ونهج مجتمعي شامل، داعياً البرلمانات إلى زيادة توعية الناس حول التغطية الصحية الشاملة. بالإضافة إلى ذلك، يطالب مشروع القرار ببذل المزيد من الجهود من أجل تخصيص تمويل صحي مستدام من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة، وضمان الحماية

المالية، وإزالة الحواجز المالية للحصول على الخدمات الصحية. ويشجع مشروع القرار، أيضاً، البلدان، التي تقدم المساعدة الإنمائية الرسمية، على زيادة هذه المساعدة للمسائل الصحية. وأخيراً، يتضمن النص توصيات حول دور البرلمانات فيمل يتعلق بالمساءلة. ويشجع البرلمانات على تطوير مؤشرات من أجل قياس التقدم المحرز نحو التغطية الصحية الشاملة، ومساءلة الحكومات على الالتزامات المتخذة من أجل التغطية الصحية الشاملة، ومراقبة أثر سياسات التغطية الصحية الشاملة وبرامجها، ووضع آليات لمتابعة تنفيذ القرار بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي وشركاء معنيين آخرين.

9. يبرز مشروع القرار الصلة بين الأمن الصحي العالمي والتغطية الصحية الشاملة، باعتبارهما وجهين لعملة واحدة. ويُعتبر الاستثمار في نظم صحية قوية وسيلة الدفاع الأفضل في وجه الحالات الصحية الطارئة. ويتطلب تعزيز الاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ في مجال الصحة العامة اتباع نهج قوي متعدد القطاعات في عدة تخصصات. إن هذا الأمر مهم لضمان إدارة أفضل للأزمات الصحية العالمية المقبلة. ويقتضي من البلدان ضمان اتباع نهج على نطاق المنظومة لتلبية الاحتياجات الصحية المتزايدة للمجتمعات والسكان خلال حالات الطوارئ. وتشكل النظم الصحية الوطنية الضعيفة، والمجزأة، والتي لا تحظى بالتمويل الكافي، تهديداً خطيراً للأمن الصحي العالمي. ويمكن لثلث البلدان في العالم، فحسب، تقييم الحالات الصحية الطارئة، وكشفها، والاستجابة لها. وقد كشفت حالات الاصابة بالإيبولا، وزيكا، والحمى الصفراء وغيرها من حالات تفشي الأمراض عن أوجه ضعف وطنية وإقليمية ودولية. ويُعتبر الاستعداد لمواجهة الأوبئة ضرورياً للأمن الصحي العالمي، لتحقيق التغطية الصحية الشاملة. يجب وضع الأطر متعددة القطاعات العالمية والوطنية للاستعداد من أجل إشراك جهات معنية متعددة التخصصات، وخاصة أولئك الذين يعملون خارج قطاع الصحة العامة. ويجب معالجة الثغرات الحرجة في نظم الصحة من أجل دعم الإدارة الفعالة للحالات الصحية الطارئة، على المستويات الوطنية، والإقليمية، والعالمية. ويعني ذلك تحسين الاستعداد للصحة العامة والاستجابة لها، بما فيها تعزيز القدرات الأساسية للفرد في البلدان ودعم قدرات البلدان الأخرى، امتثالاً للوائح الصحية الدولية لمنظمة الصحة العالمية (2005).

أخيراً، يشجع مشروع القرار البرلمانات، والاتحاد البرلماني الدولي، والشركاء المعنيين الآخرين على التعاون من أجل ترجمة التغطية الصحية الشاملة إلى أعمال وطنية محددة، ومراقبة التقدم المحرز، وبناء قدرات البرلمانات والبرلمانيين، من أجل تطوير السياسات الوطنية للتغطية الصحية الشاملة ومراقبتها.

*****

## 5) أسماءأعضاء المكتب:

فيما يلي أسماء أعضاء المكتب ومناصبهم وتاريخ انتهاء مدة عضويتهم:

| | الاسم | البلد | تاريخ بدء المدة | تاريخ انتهاء المدة | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|
| **الرئيس** | السيد ي. ديساي | الهند | | آذار/ مارس 2020 | الولاية الثانية |
| **نائب الرئيس** | السيدة أ. جيركنز | هولندا | | آذار / مارس 2020 | الولاية الأولى |
| **المجموعة الإفريقية** | السيد أ.نيونغابو | بوروندي | | نيسان/أبريل 2021 | الولاية الثانية |
| | السيد هـ.باكالي-أكوي | الغابون | | آذار/ مارس 2020 | الولاية الأولى |
| | السيدة ب. تشيريليتسو | بوتسوانا | | آذار/ مارس 2020 | الولاية الثانية |
| **المجموعة العربية** | السيد الدكتور ميشال موسى | الجمهورية اللبنانية | | آذار/ مارس 2020 | الولاية الأولى |
| | السيدة آلاء طالباني | جمهورية العراق | | نيسان/ أبريل 2021 | الولاية الأولى |
| | السيد يوسف بن راشد الخاطر | دولة قطر | | آذار/ مارس 2020 | الولاية الأولى |
| **مجموعة آسيا والمحيط الهادئ** | السيد ب. وانغتشوك | بوتان | | آذار/ مارس 2020 | الولاية الثانية |
| | الرئيس الحالي | | | | |
| | السيدة ب. سرانشيميغ | منغوليا | | آذار/ مارس 2020 | الولاية الأولى |
| **مجموعة أوراسيا** | السيدة س. إيسايان | أرمينيا | | آذار/ مارس 2020 | الولاية الثانية |
| | السيد ف. باتروسيا | جمهورية مولدوفا | | آذار/ مارس 2020 | الولاية الأولى |
| | السيدة ن. رحمونوفا | طاجيكستان | | آذار/ مارس 2020 | الولاية الأولى |
| **مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي** | السيدة ج. فيرمين | الجمهورية الدومينيكية | | آذار/ مارس 2020 | الولاية الأولى |
| | السيدة س.ل. كريكسيل | الأرجنتين | | نيسان/ أبريل 2021 | الولاية الأولى |
| | السيدة م. تيكسيرا | فنزويلا | | آذار/ مارس 2020 | الولاية الأولى |
| **مجموعة 12+** | السيد س. سبنجمان | كندا | | نيسان/ أبريل 2021 | الولاية الثانية |
| | السيد د.ماري | فرنسا | | نيسان/ أبريل 2021 | الولاية الأولى |
| | نائب الرئيس الحالي | | | | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **مقررو اللجنة الدائمة إلى الدورة الـ 141 للجمعية العامة** | السيد هـ. ميلاط | بنغلادش | | | |
| | السيدة م.كرفالو | البرازيل | | | |
| | السيد س. لوهر | سويسرا | | | |

**IV) اللجنة الدائمة الرابعة – اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة:**

**1) المشاركة:**

بحسب اللوائح الخاصة باللجان الدائمة، يتم تمثيل أعضاء الاتحاد في كل لجنة دائمة بعضو أساسي، وعضو بديل. يتمتع العضو البديل، بحقوق الكلام نفسها التي يتمتّع بها العضو الأساسي، وليس له حق التصويت إلا في حال غياب العضو الأساسي.

**2) الجلسات:**

تنعقد **الجلسة الأولى لمكتب اللجنة الدائمة** لشؤون الأمم المتحدة يوم الثلاثاء 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019، من الساعة 09:00، وحتى الساعة 10:30.

وتنعقد **الجلسة الأولى** للجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة، يوم الأربعاء 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019، من الساعة 14:30، وحتى الساعة 18:30.

**3) مشروع جدول الأعمال:**

يتضمن جدول أعمال اللجنة البنود الآتية:

1. **إقرار جدول الأعمال**
2. **1. الموافقة على المحضر الموجز لدورة اللجنة التي عُقدت ضمن إطار الجمعية العامة الـ140 للاتحاد البرلماني الدولي في الدوحة (نيسان/أبريل 2019)**
3. **حلقة نقاش: احترام القانون الدولي تماشياً مع ميثاق الأمم المتحدة والقرارات الأخرى ذات الصلة** إن القانون الدولي هو النظام القانوني الذي يحكم العلاقات بين الدول. ويهدف في المقام الأول إلى منع النزاعات والصراعات بين الأمم وتسهيل التسوية السلمية للصراعات كلما نشبت. وينص ميثاق الأمم المتحدة للعام 1945 على دعامة القانون الدولي. وكما

ذُكر في ديباجته، يسعى ميثاق الأمم المتحدة إلى " أن نبيّن الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي ". وقد أتت معاهدات أخرى منذ ذلك الحين لتوسيع مجال القانون الدولي. بالإضافة إلى ذلك، تُعتبر قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الملزمة قانونًا، جزءًا من نظام القانون الدولي. وفي حين أن السيادة الرسمية للقانون الدولي راسخة، فإن الامتثال للمعاهدات والقرارات الملزمة قانونًا وإنفاذها بعيد كل البعد عن كونه عالمياً. لا يتم تطبيق القانون الدولي باستمرار، ولا تكفي العقوبات والقرارات القضائية ضد المخالفين دائماً لتطبيق القانون. " إن المعيار المزدوج" الذي يتم به تطبيق القانون الدولي في بعض الحالات ولكن ليس في حالات أخرى هو أمر شائع للغاية.

ومن هذا المنطلق، سينظر فريق المناقشة في الأسئلة التالية:

- هل يكفي نظام الإنفاذ الحالي الذي يتضمن المحاكم الدولية ومجلس الأمن لاستعادة احترام القانون الدولي؟
- ما هي الدوافع الراهنة للبلدان للامتثال للمعايير الدولية، وهل يمكن تعزيز هذه الدوافع؟
- هل يمكن أن تكون جزاءات الأمم المتحدة أكثر فعالية وأن تطبق بصورة أكثر عدلاً؟
- ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من خبرة الأمم المتحدة في إدارة النزاعات في البلقان في التسعينات؟

## 4. حلقة نقاش: دراسة استقصائية للاتحاد البرلماني الدولي للعام 2019، عن العلاقة بين البرلمانات والأمم المتحدة

على مدار العقدين الماضيين، أقام الاتحاد البرلماني الدولي علاقة وثيقة مع الأمم المتحدة في محاولة لضمان مساهمة برلمانية في عمليات صنع القرار في الأمم المتحدة، وتعزيز دور البرلمانات في تنفيذ الاتفاقات الدولية، ومساعدة البرلمانات في مساءلة الحكومات للقرارات التي تتخذها في الأمم المتحدة. كانت الفكرة ولا تزال قائمة، من أجل الناس، من خلال ممثليهم المنتخبين، من الأمم المتحدة باعتبارها المؤسسة الرئيسية للحوكمة العالمية. ويريد الناس في كل مكان أن تكون عمليات صنع القرار في الأمم المتحدة أكثر تمثيلاً وشفافية، وبإشراف أكبر على هذه العمليات من خلال برلماناتهم.

وفي العام 2019، أطلق الاتحاد البرلماني الدولي أول دراسة استقصائية كل سنتين لقياس مدى قدرة البرلمانات على الإشراف على عمل الأمم المتحدة وتقديم مدخلات لعمليات الأمم المتحدة ذات الصلة على الصعيدين الوطني والعالمي. وتوفر نتائج دراسة الاستقصائية نظرة ثاقبة على الصورة الأكبر للعلاقات بين البرلمانات والأمم المتحدة. وستعرض هذه اللجنة نتائج الدراسة الاستقصائية للاتحاد البرلماني الدولي وتسعى إلى وضع توصيات للمشاركين حول كيفية تعزيز المشاركة البرلمانية في شؤون الأمم المتحدة.

**وتشمل الأسئلة المطروحة للنقاش:**

– ما هي السبل التي يكون للبرلمانات فيها رأي في عمليات صنع القرار في الأمم المتحدة وكيف يمكن تحسينها؟

– هل تدعم الحكومات مشاركة برلماناتها في شؤون الأمم المتحدة؟

–كيف يمكن للاتحاد البرلماني الدولي تسهيل التفاعل بين البرلمانات والأمم المتحدة؟

5. **نظرة عامة على الأنشطة الرئيسية للأمم المتحدة للعام 2020**

سيتم إطلاع اللجنة على الأنشطة الرئيسية المتعلقة بالأمم المتحدة للعام المقبل، بما في ذلك المواضيع المحتملة لجلسة الاستماع البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة.

6. **انتخابات أعضاء مكتب اللجنة الدائمة**

سوف تملأ الشواغر الحالية في المكتب بناءً على المقترحات الواردة من المجموعات الجيوسياسية.

7. **ما يستجد من أعمال**

## 4) أسماء أعضاء المكتب:

فيما يلي أسماء أعضاء المكتب ومناصبهم وتاريخ انتهاء مدة عضويتهم:

| | الاسم | البلد | تاريخ بدء المدة | تاريخ انتهاء المدة | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|
| **الرئيس** | السيد ج. روميرو | الأرجنتين | | نيسان/ أبريل 2021 | الولاية الثانية |
| **نائب الرئيس** | السيدة صفاء الهاشم | دولة الكويت | | آذار/ مارس 2020 | الولاية الأولى |
| **المجموعة الإفريقية** | السيد ب.هـ. كتجافيفي | ناميبيا | | تشرين الأول / أكتوبر 2020 | الولاية الأولى |
| | السيد ب.أكمبا | أوغندا | | نيسان/ أبريل 2021 | الولاية الأولى |
| | السيدة أ.د.أ داغبان – زونفيد | توغو | | تشرين الأول / أكتوبر 2019 | الولاية الأولى |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | نائب الرئيس الحالي | | | | |
| **المجموعة العربية** | السيد عبدالله العمري | سلطنة عمان | | آذار/ مارس 2020 | الولاية الأولى |
| | السيد محمد بن صوف | الجمهورية التونسية | | آذار/ مارس 2020 | الولاية الأولى |
| **مجموعة آسيا والمحيط الهادئ** | السيد أ. نيام – أسور | منغوليا | | نيسان/ أبريل 2021 | الولاية الأولى |
| | السيد ف.ه نايك | باكستان | | تشـرين الأول / أكتوبر 2020 | الولاية الأولى |
| | السيدة ب. سمباتيسيري | تايلاند | | تشرين الأول / أكتوبر 2020 | الولاية الثانية |
| **مجموعة أوراسيا** | السيدة د. نزاربابيفا | كازاخستان | | آذار/ مارس 2020 | الولاية الأولى |
| | السيد س. غافريلوف | روسيا الاتحادية | | نيسان/ أبريل 2021 | الولاية الثانية |
| | السيد م.ملكوميان | أرمينيا | | تشرين الأول / أكتوبر 2020 | الولاية الأولى |
| **مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي** | الرئيس الحالي | | | | |
| | السيدة م. ج. كاريون | الإكوادور | | آذار/ مارس 2020 | الولاية الأولى |
| | السيد ب. لانو | باراغواي | | آذار/ مارس 2020 | الولاية الأولى |
| **مجموعة 12+** | السيدة أ. تيولوغو | قبرص | | تشـرين الأول / أكتوبر 2020 | الولاية الأولى |
| | السيد ل. إيميتز | أوكرانيا | | تشـرين الأول / أكتوبر 2020 | الولاية الأولى |
| | السيد ل. ويرلي | سويسرا | | آذار/ مارس 2020 | الولاية الأولى |

******

## سابعاً – اجتماعات الأجهزة والهيئات واللجان الأخرى:

سوف تقدم جميع هذه الأجهزة والهيئات واللجان، تقارير عن اجتماعاتها إلى المجلس الحاكم لدراستها وإقرارها.

### 1 – اللجنة التنفيذية:

#### 1) المشاركة:

- اللجنة التنفيذية، هي الجهاز الإداري للاتحاد البرلماني الدولي.
- تتكون اللجنة التنفيذية من رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، وخمسة عشر عضواً ينتمون إلى برلمانات مختلفة، ومن رئيسة مكتب النساء البرلمانيات، ورئيس مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي.
- يرأس رئيس الاتحاد البرلماني الدولي اللجنة التنفيذية بحكم منصبه. وينتخب المجلس الحاكم خمسة عشر عضواً؛ منهم اثنا عشر عضواً على الأقل من أعضاء المجلس الحاكم، تستمر عضويتهم فيه طيلة فترة ولايتهم. ويكون تمثيل كل جنس بنسبة لا تقل عن ثلث الأعضاء المنتخبين.
- يراعى في انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية، مساهمة المرشح وبرلمانه في أعمال الاتحاد. ويقتصر الانتخاب لعضوية اللجنة التنفيذية، على برلمانيي الدول التي تتمتع فيها النساء، بحقوق الاقتراع، والترشيح، في الانتخابات.
- تخصَّص المقاعد الخمسة عشر، التي يُنتخب أعضاؤها، للمجموعات الجيوسياسية، وذلك بتطبيق النظام الانتخابي «سانت لاغيه» (Sainte – Laguë) على العدد الإجمالي لأصوات الأعضاء في الجمعية العامة . وفي حال تعديل عدد مقاعد إحدى المجموعات الجيوسياسية في اللجنة التنفيذية، فإنه لا يُعاد شغل أيٍّ من هذه المقاعد إلا عند انتهاء تفويض العضو الذي يشغله.
- تكون مدة عضوية الأعضاء المنتخبين في اللجنة التنفيذية أربع سنوات، ويخرج اثنان على الأقل بالتناوب كل عام، ولا يجوز إعادة انتخاب العضو الذي تنتهي ولايته قبل مضي سنتين، ويحلّ محلّه عضو ينتمي إلى برلمان آخر. ويجوز لرئيسة مكتب النساء البرلمانيات أن تعمل لفترة سنتين، يمكن تجديدها لمرة واحدة (**منتدى البرلمانيات، المادة 33 الفقرة 4**). ويعمل رئيس مجلس منتدى البرلمانيين الشباب فترة سنتين لا يمكن تجديدها (**مجلس منتدى البرلمانيين الشباب، المادة 5 الفقرة 7**).

- في حال وفاة أحد أعضاء اللجنة التنفيذية، أو استقالته، أو فقدانه لمقعده، في برلمان بلده، يعيّن البرلمان بديلاً عنه يزاول مهماته، حتى دورة انعقاد المجلس الحاكم التالية، التي يتمّ خلالها إجراء الانتخابات. وإذا كان العضو الجديد الذي تمّ انتخابه ينتمي إلى برلمان مختلف عن برلمان العضو السابق، فإنه يقضي فترة تفويض كاملة. أمّا إذا كان ينتمي إلى البرلمان نفسه فإنه يستكمل فترة سلفه.
- في حال وفاة أحد أعضاء اللجنة التنفيذية، أو استقالته، أو انتهت ولايته في برلمان بلاده، يعيّن عضو الاتحاد المعني بديلاً عنه يزاول مهماته، حتى دورة انعقاد المجلس الحاكم التالية التي يتمّ خلالها إجراء الانتخابات. وإذا كان العضو الجديد الذي تمّ انتخابه ينتمي إلى برلمان مختلف عن برلمان العضو السابق، فإنه يقضي فترة تفويض كاملة. أمّا إذا كان ينتمي إلى البرلمان نفسه فإنه يستكمل فترة سلفه. وإذا توفيت رئيسة مكتب النساء البرلمانيات أو استقالت أو لم تعد عضواً برلمانيا، فإن النائب الأول للرئيس أو النائب الثاني للرئيس، حسب الحالة، ستكمل فترة ولاية سلفها. ويحل أصغر عضو حاضر في مجلس منتدى البرلمانيين الشباب محل رئيس المجلس في حال غيابه/ غيابها. **(مجلس منتدى البرلمانيين الشباب، القاعدة 5.9)**.
- إذا كانت رئيس المكتب عضواً في اللجنة التنفيذية، أو تنتمي إلى برلمان ينتمي إليه أحد الأعضاء الخمسة عشر، تحلّ محلّها النائب الأول لرئيس المكتب أو النائب الثاني إذا كانت النائب الأول عضواً بالفعل في اللجنة التنفيذية، أو تنتمي إلى البرلمان نفسه لأحد الأعضاء الخمسة عشر.
- في حال انتخاب أحد أعضاء اللجنة التنفيذية رئيساً للاتحاد البرلماني الدولي، ينتخب المجلس الحاكم عضواً ليشغل المقعد الشاغر، وفي هذه الحالة يُدرج الموضوع تلقائياً في جدول أعمال المجلس، وتكون مدة تكليف العضو الجديد أربع سنوات.
- لا يجوز لأعضاء اللجنة التنفيذية، أن يشغلوا في الوقت نفسه منصب رئيس، أو نائب رئيس لجنة دائمة.

تضطلع اللجنة التنفيذية بالمهام الآتية:

أ) إذا تقدَّم برلمان بطلب للانضمام، أو لإعادة، الانضمام إلى الاتحاد، تنظر اللجنة فيما إذا كانت الشروط الواردة في المادة 3 من النظام الأساسي مستوفاة، وتبلّغ المجلس الحاكم بالنتائج التي توصلت إليها، **(المادة 4)**؛

ب) تدعو المجلس الحاكم، للانعقاد في الأحوال الطارئة، **(المادة 17 الفقرة 2)**؛

ج) تحدد تاريخ، ومكان انعقاد، دورات المجلس الحاكم، وتضع جداول أعمالها المؤقتة؛

د) إبداء رأي بشأن إدراج بنود تكميلية في جدول أعمال مجلس الإدارة؛

هـ) تقترح على المجلس الحاكم، استراتيجية الخمس سنوات للاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج العمل السنوي وميزانية الاتحاد (**اللائحة المالية، القاعدة 3 الفقرة 4**)؛ تقيّم التقدم المحرز بما يتماشى مع أهداف الاتحاد البرلماني الدولي، كما نصت عليها المادة 1 من الأنظمة.

و) دراسة سياسات المنظمة بشأن الشفافية والمساءلة وتقديمها إلى المجلس الحاكم للموافقة عليها. بالإضافة إلى استراتيجية الاتصالات بما يتماشى مع استراتيجية الخمس سنوات للاتحاد البرلماني الدولي

ز) إبلاغ المجلس خلال دوراته بأنشطة اللجنة التنفيذية، وذلك من خلال تقرير يقدمه رئيسها؛

ح) الإشراف على إدارة أمانة الاتحاد البرلماني الدولي وكذلك أنشطتها في تنفيذ القرارات التي تتخذها الجمعية العامة أو المجلس الحاكم، وتتلقى لهذا الغرض جميع التقارير والمعلومات اللازمة؛

ط) تدرس الترشيحات لمنصب الأمين العام، بُغية تقديم اقتراحها إلى المجلس، كما تحدد فترة ولاية الأمين العام الذي يعيّنه المجلس؛

ي) تطلب من المجلس الحاكم، منح اعتمادات إضافية إذا تبيَّن أنّ اعتمادات الموازنة التي وافق عليها المجلس، غير كافية لتغطية النفقات المطلوبة لإدارة الاتحاد وتنفيذ برامجه. ويجوز للّجنة ـ في الأحوال العاجلة ـ أن تمنح هذه الاعتمادات، شريطة إبلاغ المجلس بهذا الإجراء في أقرب دورة له؛

ك) تعيِّن مدقق حسابات خارجي، تعهد إليه تدقيق حسابات الاتحاد، (**اللائحة المالية، القاعدة 13 الفقرة 1**)؛

ل) تحدد جداول رواتب موظفي الأمانة العامة، وبدلاتهم، (**النظام الأساسي للعاملين، والقسم الرابع**)؛

م) تضع لائحتها؛

ن) تتولى المهام جميعها التي يكلفها بها المجلس الحاكم، طبقاً للنظام الأساسي واللوائح.

**2)الجلسات: تنعقد على النحو التالي:**

ستنعقد **الجلسة الأولى** يوم الجمعة 11 تشرين الأول/أكتوبر 2019، من الساعة 10:00، وحتى الساعة 13:00، ومن الساعة 15:00، وحتى الساعة 18:00.

وستنعقد **الجلسة الثانية** يوم السبت 12 تشرين الأول/أكتوبر 2019، من الساعة 10:00، وحتى الساعة 13:00، ومن الساعة 15:00، وحتى الساعة 18:00

أما **الجلسة الثالثة** فستنعقد يوم الأربعاء 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019، من الساعة 10:00، وحتى الساعة 13:00

### 3) الانتخابات:

ستقوم اللجنة بملء الشواغر الموجودة في المكتب، بناءً على المقترحات المقدمة من المجموعات الجيوسياسية.

فيما يلي أسماء أعضاء اللجنة التنفيذية ومناصبهم وتاريخ انتهاء مدة عضويتهم:

| | الاسم | البلد | تاريخ بدء المدة | تاريخ انتهاء المدة | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|
| **الرئيس بحكم المنصب** | السيدة غابرييلا كويفاس بارون | المكسيك | | تشرين الأول / أكتوبر 2020 | |
| **نائب رئيس اللجنة التنفيذية** | السيد ك.كوساشيف | روسيا الاتحادية | | تشرين الأول/ أكتوبر 2019 | |
| **نواب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي** | الدكتور علي عبد العال | جمهورية مصر العربية | | نيسان/ أبريل 2021 | المجموعة العربية |
| | السيد نغوين فان غياو | فيتنام | | تشرين الأول/ أكتوبر 2019 | مجموعة آسيا والمحيط الهادئ |
| | السيد ك.كوساشيف | روسيا الاتحادية | | تشرين الأول/ أكتوبر 2019 | مجموعة أوراسيا |
| | على أن يتم الترشيح لاحقاً | | | | المجموعة الإفريقية |
| | السيد د. ماكغينتي | كندا | | تشرين الأول / أكتوبر 2021 | مجموعة 12+ |
| | السيد أ. لينز | البرازيل | | تشرين الأول/ أكتوبر 2019 | مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي |
| **الأعضاء** | السيدة م. أوليفيرا فالنتي | أنغولا | | تشرين الأول/أكتوبر 2019 | مجموعة 12+ |
| | السيدة م. واي. فيرير غوميز | كوبا | | تشرين الأول/ أكتوبر 2020 | مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي |
| | السيد غ. غالي نغوتي | تشاد | | تشرين الأول/ أكتوبر 2022 | المجموعة الإفريقية |
| | السيد غ. تشين | الصين | | تشرين الأول/ أكتوبر 2022 | مجموعة آسيا والمحيط الهادئ |
| | السيد ك. م. لوساكا | كينيا | | تشرين الأول / أكتوبر 2019 | المجموعة الإفريقية |

| | الاسم | البلد | تاريخ بدء المدة | تاريخ انتهاء المدة | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|
| **تابع الأعضاء** | السيد ك. جلالي | الجمهورية الإسلامية الإيرانية | | تشرين الأول/ أكتوبر 2019 | مجموعة آسيا والمحيط الهادئ |
| | السيدة هـ. هاوكلاند ليادال | النرويج | | تشرين الأول/ أكتوبر 2019 | مجموعة 12+ |
| | السيدة أ.د ميرغان كانوتي | السينغال | | نيسان/أبريل 2023 | المجموعة الإفريقية |
| | السيدة م. كينير نيلين | سويسرا | | تشرين الأول / أكتوبر 2021 | مجموعة 12+ |
| | السيد م. غروجيك | صربيا | | تشرين الأول/ أكتوبر 2022 | مجموعة 12+ |
| **أعضاء بحكم منصبهم رئيسة منتدى النساء البرلمانيات** | السيدة عفراء البسطي | دولة الإمارات العربية المتحدة | | تشرين الأول/ أكتوبر 2020 | المجموعة العربية |
| **رئيس منتدى البرلمانيين الشباب** | السيد م. بوفا | سورينام | | نيسان/أبريل 2021 | مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي |

**2- اللجنة الفرعية للشؤون المالية:**

**1-الجلسات:**

ستنعقد **جلسة اللجنة الفرعية للشؤون المالية** يوم الخميس 10 تشرين الأول/أكتوبر 2019 من الساعة 14:30 حتى الساعة 18:00

**2–أعضاء اللجنة الفرعية:**

فيما يلي أسماء أعضاء اللجنة الفرعية للشؤون المالية ومناصبهم وتاريخ انتهاء مدة عضويتهم:

| | الاسم | البلد | تاريخ بدء المدة | تاريخ انتهاء المدة | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|
| **الرئيس** | السيدة م. كينير نيلين | سويسرا | | تشرين الأول/ أكتوبر 2020 | مجموعة 12+ |
| **الأعضاء** | الدكتور علي عبد العال | جمهورية مصر العربية | | نيسان/ أبريل 2021 | المجموعة العربية |
| | السيد ك.لوساكا | كينيا | | تشرين الأول/ أكتوبر 2019 | المجموعة الإفريقية |
| | السيد ك.كوساشيف | روسيا الاتحادية | | تشرين الأول/ أكتوبر 2019 | مجموعة أوراسيا |
| | السيد أ. لينز | البرازيل | | تشرين الأول/ أكتوبر 2019 | مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي |
| | السيد نغوين فان جياو | فيتنام | | تشرين الأول/ أكتوبر 2019 | مجموعة آسيا والمحيط الهادئ |

******

**3 – منتدى النساء البرلمانيات:**

**1) المشاركة:**

بحسب اللوائح الخاصة باجتماع النساء البرلمانيات، تشارك في أعمال منتدى النساء البرلمانيات، النساء الأعضاء في البرلمانات الوطنية كافة، ممن تم اختيارهن ضمن الوفود المشاركة في الاجتماعات الدورية، التي يعقدها الاتحاد البرلماني الدولي.

**2) الجلسات:**

**أ – اجتماع منتدى النساء البرلمانيات:**

تنعقد جلسة منتدى النساء البرلمانيات يوم الأحد 13 تشرين الأول/أكتوبر 2019، من الساعة 10:30، وحتى الساعة 13:00، ومن الساعة 14:30، وحتى الساعة 17:30.

**ب – اجتماع مكتب النساء البرلمانيات:**

تنعقد **جلسة مكتب النساء** البرلمانيات يوم الأحد 13 تشرين الأول/أكتوبر 2019، من الساعة 9:00، وحتى الساعة 10:00.

تنعقد **جلسة مكتب النساء** البرلمانيات يوم الخميس 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019، من الساعة 08:30، وحتى الساعة 10:30.

**3) مشروع جدول الأعمال:**

يناقش الاجتماع جدول أعمال يتضمن البنود الآتية:

**أولاً –الجدول الزمني والترتيبات المتخذة لأخذ الكلمة**

ستعقد الدورة الثلاثون لمنتدى النساء البرلمانيات في المدرج (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا، في بلغراد (صربيا)، بتاريخ 13 تشرين الأول/2019، من الساعة 10:30 حتى الساعة 13:00، ومن الساعة 14:30 حتى الساعة 17:30.

إن جلسة منتدى البرلمانيات مفتوحة للنساء والرجال البرلمانيين الذين يرغبون في المشاركة في مختلف النقاشات والمناقشات. وتهدف الجلسة إلى إثارة مناقشة تلقائية وفعالة. وقد لا تتجاوز مدة التحدث الثلاث دقائق. ولن تكون هناك قائمة رسمية بالمتحدثين. وفي الجلسة العامة، سيتمكن المشاركون من طلب الكلمة عن طريق ملء الاستمارة الموجودة على مكاتبهم.

**ثانياً– جدول الأعمال التفصيلي الأولي**

**1. انتخاب رئيس الدورة الثلاثين لمنتدى النساء البرلمانيات**

**2. كلمات ترحيبية**

**3 .إقرار جدول الأعمال**

**4. الأنشطة الرامية إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين (الجندرية)**

(أ) تقرير مكتب النساء البرلمانيات:

سيتم إطلاع المشاركين على مداولات المكتب التي عقدت في دوراته في الدوحة في نيسان/أبريل 2019 وفي بلغراد في 13 تشرين الأول /أكتوبر 2019.

(ب) تقرير مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية):

سيتم إطلاع المشاركين على أعمال وتوصيات المجموعة. وتعمل المجموعة على ضمان المساواة بين الجنسين(الجندرية) داخل الاتحاد البرلماني الدولي. وتبدأ بالإصلاحات في هذا المجال وتشرف على تنفيذها. وهي تتألف من رجلين وامرأتين أعضاء في اللجنة التنفيذية.

(ج) آخر المستجدات بشأن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز المساواة بين الجنسين (الجندرية)

سيتم إطلاع المشاركين على الأنشطة الأخيرة لتعزيز المساواة بين الجنسين (الجندرية)

*يختتم النقاش عند الساعة 11:15.*

**5. المساهمة في أعمال الجمعية العامة الـ141 من منظور جندري:**

سيدعى المشاركون لمناقشة مشروع القرار تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة. (اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان) المدرج في جدول أعمال الجمعية العامة الـ141. وسيناقش المشاركون مشروع القرار من منظور جندري ويصدرون توصيات بشأن التعديلات المتعلقة بالجنسين

يقدمها منتدى النساء البرلمانيات إلى اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان. ولهذا الغرض، سيتم العمل في مجموعتي نقاش على النحو التالي:

ستناقش المجموعة الأولى: *ضمان أن التغطية الصحية الشاملة تستجيب لاحتياجات النساء والفتيات.*

ستناقش المجموعة الثانية: *رفع الحواجز القانونية والاجتماعية والاقتصادية والمالية أمام حصول النساء والفتيات على خدمات الرعاية الصحية.*

وبعد تقديم عرض موجز لمشروع القرار، سينقسم المنتدى إلى مجموعات نقاش. وبناءً على توصية مكتبه، سيقوم المنتدى بتعيين رئيس ومقرر لكل مجموعة. وسيقدم المقررون توصيات المجموعات إلى منتدى النساء البرلمانيات في جلسته بعد الظهر.

*ستجتمع كل مجموعة من الساعة 11.30 حتى الساعة 13:00.*

*ستجتمع المجموعة الأولى في المدرج (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا.*

*ستجتمع المجموعة الثانية في القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا.*

*سيستأنف المنتدى أعماله عند الساعة 14:30.*

**6.حلقة نقاش: *القضاء على التمييز في القانون***

سيتم إحياء الذكرى الأربعين لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). وفي حلقة النقاش، سيتم التركيز على دور البرلمانات في التشريع للمساواة بين الجنسين (الجندرية) ورفع الحواجز القانونية أمام تمتع جميع النساء والفتيات بحقوق الإنسان. وستتضمن حلقة النقاش أيضاً عرضاً ومناقشة حول مبادرة *المساواة في القانون للنساء والفتيات بحلول عام 2030: استراتيجية للأشخاص متعددي المهام من أجل اتخاذ الإجراءات العاجلة*، أطلقتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالشراكة مع الاتحاد البرلماني الدولي وشركاء آخرين.

*تختتم حلقة النقاش عند الساعة 16:30.*

**7.انتخاب لمكتب النساء البرلمانيات**

سيتم دعوة منتدى النساء البرلمانيات لملء المنصب الشاغر في مكتب النساء البرلمانيات:

– ممثلة إقليمية واحد لمجموعة أوراسيا (تنتهي ولايتها في آذار/مارس 2020) لملء المنصب الشاغر لأن السيدة س. ساردريان (أرمينيا) لم تعد برلمانية.

– ممثلة إقليمية واحدة للمجموعة الإفريقية (تنتهي ولايتها في آذار/مارس 2020) لملء المنصب الشاغر بعد السيدة ج.دا جاكوبا (رواندا)، التي لن تكون برلمانية في خلال الجمعية العامة في بلغراد.

وسيتم إجراء الانتخابات على أساس الترشيحات الواردة من المجموعة الجيوسياسية المحددة.

**8.تقرير مقرري فريق النقاش**

سيقدم مقررو فريق النقاش تقاريرهم. وسيطلب المنتدى منهم، بعد ذلك، التشاور مع رئيسة مكتب البرلمانيات وإعداد تعديلات تهدف إلى تعزيز المنظور الجندري في مشروع القرار الذي سيتم تقديمه خلال مناقشة اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان.

**9. مكان وموعد انعقاد الدورة الحادية والثلاثين لمنتدى النساء البرلمانيات (جنيف، آذار/مارس 2020).**

**مناقشة متكافئة الفرص**

**ليس في برلماني: الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية**

*الأربعاء، 16 تشرين الأول/أكتوبر ، القاعة 0/1 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا، من الساعة 09:00 حتى الساعة 11:00*

إن الهدف العام من المناقشة متكافئة الفرص هو تعزيز الحوار بين النساء والرجال في الاتحاد البرلماني الدولي، وتشجيعهم على مناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك معاً. سوف يتحدث عدد متساو من الرجال والنساء في المناقشة حتى تظهر وجهات نظر كلا الجنسين وتجاربهما بوضوح مع ضمان دمج اهتمامات المساواة بين الجنسين في النقاش.

لذلك، فإن الوفود مدعوة إلى تمثيلهم في هذه المناقشة من قبل المشاركين من الرجال والنساء .وستركز المناقشة متكافئة الفرص على الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية لوضع حد للتحرش والعنف الجنسي في البرلمان.

**4) البند 5 من جدول الأعمال:**

# المساهمة في أعمال الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي

## من منظور جندري

الأحد، 13 تشرين الأول/أكتوبر 2019

من الساعة 11:30 حتى الساعة 13:00

**مذكرة تنظيمية**

### 1. الترتيبات الخاصة بالمناقشة

سيدعى المشاركون لمناقشة مشروع القرار المدرج في جدول أعمال الجمعية العامة الـ141. وسيناقش المشاركون مشروع القرار من منظور جندري ويصدرون توصيات بشأن التعديلات التي يقدمها منتدى النساء البرلمانيات إلى اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان.

ولهذا الغرض، بعد عرض موجز عن القرار، سينقسم المنتدى إلى مجموعتي عمل، من الساعة 11:45 حتى الساعة 13:00، لمناقشة أحد الموضوعين المقترحين:

| | |
|---|---|
| **المجموعة الأولى:** ***ضمان أن التغطية الصحية الشاملة تستجيب لاحتياجات النساء والفتيات*** | المدرج (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B) |
| **المجموعة الثانية:** ***إزالة الحواجز القانونية والاجتماعية والاقتصادية والمالية التي تعيق حصول النساء والفتيات على خدمات الرعاية الصحية*** | القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A) |

وسيعين المنتدى رئيساً ومقرراً لكل مجموعة، بناء على توصيات مكتبه.

وفي نهاية النقاش، ستتفق كل مجموعة عمل على المجالات الأساسية التي سيقدمها مقررها في الجلسة العامة لمنتدى النساء البرلمانيات، بعد الظهر.

## 2. محور المناقشة

يركز مشروع القرار على التغطية الصحية الشاملة، التي تعد واحدة من غايات الهدف رقم 3 من أهداف التنمية المستدامة. تعني التغطية الصحية الشاملة ضمان أن الجميع يمكنه الوصول، بشكل فعال، إلى الخدمات الصحية الأساسية، عالية الجودة. وتتضمن هذه الخدمات تعزيز الصحة، والوقاية، والعلاج، وإعادة التأهيل، والرعاية المخفِّفة للآلام. ويتم التركيز بوجه خاص على العملية الجارية المؤدية إلى اجتماع الأمم المتحدة، رفيع المستوى، *التغطية الصحية الشاملة: التحرك معاً لبناء عالم أكثر صحة*، الذي سيعقد خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة، في أيلول/سبتمبر 2019. وفي هذا الصدد، يهدف مشروع القرار إلى تقديم التوجيه إلى البرلمانات حول الإجراءات التي قد تتخذها من حيث التشريع، ومخصصات الموازنة، والمساءلة، والدعوة، لتحقيق التغطية الصحية الشاملة.

**المجموعة الأولى – *ضمان أن التغطية الصحية الشاملة تستجيب لاحتياجات النساء والفتيات***

وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، لا يزال نصف سكان العالم يفتقر إلى التغطية الكاملة لاحتياجاتهم الصحية الأساسية. وتتعرض النساء والفتيات بوجه خاص لخطر عدم تلقي الخدمات الصحية الأساسية بالكامل وعلى نحو كاف، لا سيما فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية. بالإضافة إلى ذلك، في كل أرجاء العالم، يقود العنف ضد المرأة النساء والفتيات إلى طلب المساعدة من الخدمات الصحية. يحتجن هؤلاء الناجيات إلى الرعاية، والدعم، بما في ذلك الخدمات الصحية السرية والفعالة والمركزة حول المرأة، المنظمة من أجل الاحتياجات والاهتمامات الصحية للنساء والفتيات.

وتوفر التغطية الصحية الشاملة فرصة كبيرة لسد الثغرة الجندرية والوفاء بالاحتياجات الصحية غير الملباة للنساء والفتيات. ومن أجل الوفاء بوعد العالمية، ينبغي أن تكون سياسات التغطية الصحية الشاملة وتدخلاتها تراعي المنظور الجندري في نطاقها، وتصميمها، وإعداد الموازنة، والرصد، وعدد الموظفين، وتقديم الخدمات.

- *ما هو الدور الذي يمكن للنساء تأديته في حوكمة التغطية الصحية الشاملة، وتصميمها، ورصدها؟*
- *ما هي الممارسات الجيدة القائمة التي تؤمن الوصول الفعال إلى الخدمات الصحية الجنسية والإنجابية الملائمة وعالية الجودة لجميع النساء والمراهقات، بما فيها التدابير التعليمية والوقائية الملائمة؟*

- *ما هي الممارسات الجيدة القائمة التي تضمن أن الأنظمة الصحية تلبي، بشكل ملائم، الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات الناجيات من العنف، مثل الاعتداء الجنسي، والعنف المنزلي، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث؟*

- *كيف يمكن للبرلمانات وضع آليات للمساءلة، بأفضل طريقة، لتحقيق المساواة بين الجنسين في الحصول على الخدمات الصحية، من خلال التغطية الصحية الشاملة؟*

**المجموعة الثانية – *إزالة الحواجز القانونية والاجتماعية والاقتصادية والمالية التي تعيق حصول النساء والفتيات على خدمات الرعاية الصحية***

غالباً ما يعيق وصول النساء والفتيات إلى الخدمة الصحية عدم المساواة بين الجنسين، مثل الوصول المحدود للنساء إلى الموارد، والتمييز القانوني والفعلي ضمن عائلاتهن، ومجتمعاتهن، وتقييد حركة التنقل، والخوف من الانتقام في حال كن يلجئن إلى الانتصاف من العنف الذي تعرضن له.

وإذا كان الغرض من السياسات الصحية عدم إغفال أحد، يجب عليها أن تكون مشتركة بين القطاعات، وتأخذ في الاعتبار الحواجز الجندرية القائمة والبحث عن سبل لإزالتها. وعلى السياسات الصحية الاعتراف ودعم عمل مقدمي الخدمات الصحية المجتمعية، الذين يتشكل معظمهم من النساء، من أجل أن يوفروا بشكل فعال الخدمات الصحية الأساسية لجميع النساء والفتيات.

- *ما هي الممارسات الجيدة القائمة التي تضمن أن التغطية الصحية الشاملة تتصدى للحواجز القانونية، والاجتماعية، والاقتصادية التي تقف بوجه وصول النساء والفتيات إلى الخدمة الصحية؟*

- *كيف يمكن للسياسات الصحية أن تؤمن أنه لن يتم منع أي امرأة أو فتاة من الوصول إلى الخدمات الصحية بسبب العوامل المالية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالصحة الجنسية والإنجابية؟ كيف يمكن للبرلمانات تعزيز هذه السياسات؟*

- *كيف يمكن للعاملين في مجال الصحة، لا سيما مقدمي الخدمات الصحية المجتمعية، أن يكون مجهزين على أكمل وجه، من أجل التصدي للحواجز الاجتماعية والثقافية التي تحول دون حصول النساء والفتيات على الخدمات الصحية، بما في ذلك في مجال الوقاية؟*

- *كيف يمكن تعزيز دور النساء العاملات في مجال الصحة من أجل تلبية الاحتياجات الصحية للنساء والفتيات؟*

**5 ) البند 6 من جدول الأعمال:**

## حلقة نقاش

## القضاء على التمييز في القانون

**الأحد، 13 تشرين الأول/أكتوبر 2019 ، من الساعة 14:30 حتى الساعة 16:30**

***المدرج (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا***

يصادف هذا العام، 2019، الذكرى السنوية الأربعين لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). تمثل فرصة للاحتفال بالإنجازات العديدة للنساء والفتيات، في جميع أنحاء العالم، لا سيما في مجالات التعليم والصحة.

لكن، لا يزال هناك العديد من العوائق، بما فيها في القانون، ولا يمكن لأي بلد أن يدعي أنه حقق المساواة الجندرية على نطاق واسع. لا تزال أكثر من 2.5 مليار امرأة وفتاة، حول العالم، متأثرات بالقوانين التي تنطوي على التمييز الجندري، في عدة مجالات. وبحسب البنك الدولي، لا تزال 104 دولة لديها قوانين تمنع النساء من العمل في وظائف محددة، ولا يزال يمكن للأزواج، في 18 دولة، أن يمنعوا، قانونياً، زوجاتهم من العمل. وينتشر العنف ضد المرأة في المجالين العام والخاص. إلا أن هناك 45 دولة ليس لديها قوانين عن العنف المنزلي، ولا يوجد، في 59 دولة، قوانين عن الاعتداء الجنسي، في مكان العمل.

وتُعتبر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) واحدة من المعاهدات الدولية المصدق عليها على أوسع نطاق. فمن خلال التصديق عليها، التزمت الدول بإلغاء القوانين التمييزية القائمة واعتماد قوانين جديدة لتعزيز المساواة الجندرية في جميع مجالات الحياة – من الحياة السياسية وحياة العائلة إلى صنع القرار السياسي وإمكانية اللجوء إلى العدالة.

كيف نسد الفجوة؟ كيف نجعل المساواة بين الرجال والنساء واقعاً في قوانيننا لتصبح واقعاً في حياة النساء والفتيات؟

وستركز حلقة النقاش على دور البرلمانات في رفع الحواجز القانونية إلى تمتع جميع النساء والفتيات بحقوق الإنسان. وستحتفل بالذكرى السنوية الأربعين لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) ، بينما تُعد للاستعراض المقبل لمرور 25 عاماً على إعلان ومنهاج عمل بكين في العام 2020. وينبغي

أن تكون بمثابة مساهمة برلمانية للجهود الوطنية والعالمية المبذولة في هذا المجال وبناء الزخم اللازم لاستخدام القانون من أجل ترجمة الالتزامات المتعلقة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) إلى واقع.

وستبدأ حلقة النقاش هذه بعروض عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وحال تنفيذها، وكذلك عن الوسائل لتسريع وتيرة التقدم في تنفيذها، مثل مبادرة *المساواة في القانون للنساء والفتيات بحلول العام 2030: استراتيجية متعددة الأطراف لتسريع العمل*، أطلقتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالشراكة مع الاتحاد البرلماني الدولي وجهات معنية أخرى. وسيتم تقديم مجالات اهتمام محددة وأمثلة عن الإجراءات البرلمانية المتخذة لتسريع وتيرة التقدم، وسيليها نقاش بين المشاركين.

وسيتم دعوة المشاركين إلى تسليط الضوء على مجال محدد واحد بحيث سيسعون إلى إحداث تغيير من خلال تمتعهم بسلطة سن القوانين، في الأشهر المقبلة، من أجل النهوض بتنفيذ سيداو.

ويمكن للمشاركين، بصفتهم برلمانيين فرديين، الالتزام، من بين أمور أخرى، بما يلي:

- طرح سؤال على الحكومة يدعو إلى مراجعة أو إلغاء تشريعات محددة تقيد حقوق المرأة
- المطالبة بمناقشة برلمانية أو جلسة استماع عن التشريعات التمييزية، بناءً على توصيات[1] اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) المقدمة سابقاً
- الحث على وضع مشروع قانون جديد من أجل تحسين حماية النساء والفتيات من العنف، والتحرش، والتمييز
- مطالبة الحكومة بإشراك البرلمان في عملية إعداد تقرير اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، بما يتماشى مع توصيات[2] لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)
- توعية الناخبين أو الإعلام عن القوانين التي القوانين التي تميز ضد المرأة والحاجة إلى إلغائها.

[1] الملاحظات الختامية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) التي اعتمدت بعد استعراض التقارير القطرية التي يمكن الاطلاع عليها على الموقع الإلكتروني التالي:
https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/TreatyBodyExternal/Countries.aspx

[2] اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، بيان عن علاقة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة مع البرلمانيين، المتوفر على الموقع الإلكتروني التالي:
https://ohchr.org/documents/HRBodies/CEDAW/Statements/Parliamentarians.pdf

وبعد حلقة النقاش، سيجمع الاتحاد البرلماني الدولي الالتزامات والمساهمات المقدمة وسيدعو المشاركين إلى تقديم تقارير عن الجهود التي بذلوها بين الجمعيتين العامتين للاتحاد البرلماني الدولي الـ 141 والـ 142.

## 6) أسماء أعضاء المكتب:

وفيما يلي أسماء أعضاء المكتب ومناصبهم وتاريخ انتهاء مدة عضويتهم:

**أ – المكتب (2018–2020):**

| | الاسم | البلد | تاريخ بدء المدة | تاريخ انتهاء المدة | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|
| **الرئيس** | السيدة س. واكاراورا كييكا | كينيا | | آذار/ مارس 2020 | |
| **النائب الأول للرئيس** | السيدة عفراء البسطي | دولة الإمارات العربية المتحدة | | آذار/ مارس 2020 | |
| **النائب الثاني للرئيس** | السيدة أ. تولي | نيوزيلندا | | آذار/ مارس 2020 | |

**ب – الممثلات الإقليميات:**

| | الاسم | البلد | تاريخ بدء المدة | تاريخ انتهاء المدة | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|
| **المجموعة الإفريقية** | السيدة ك. بوكار أبا ابراهيم | نيجيريا | | آذار/ مارس 2020 | |
| | السيدة ج. أ. غاكوبا | رواندا | | آذار/ مارس 2020 | |
| | السيدة س. واكاراورا كيبكا | كينيا | | آذار/ مارس 2022 | |
| | السيدة م. درام | مالي | | آذار/ مارس 2022 | |
| **المجموعة العربية** | الدكتورة هدى عبد الرحمن صالح الحليسي | المملكة العربية السعودية | | آذار/ مارس 2020 | |
| | السيدة مارجريت عازر عبد الملك | جمهورية مصر العربية | | آذار/ مارس 2020 | |
| | السيدة إيناس الملوحي | الجمهورية العربية السورية | | آذار/ مارس 2022 | |
| | السيدة عفراء البسطي | الإمارات العربية المتحدة | | آذار/ مارس 2022 | |
| **مجموعة آسيا والمحيط الهادئ** | السيدة س. سيريفجشابن | تايلاند | | آذار/ مارس 2020 | |
| | السيدة ر. و. كارراثنا | سريلانكا | | آذار/ مارس 2020 | |
| | السيدة ب. معدم | الهند | | آذار/ مارس 2022 | |
| | السيدة ف. حسيني | الجمهورية الإسلامية الإيرانية | | آذار/ مارس 2022 | |
| **مجموعة أوراسيا** | شاغر | | | | |
| | السيدة ل. غوميروفا | روسيا الاتحادية | | آذار/ مارس 2020 | |
| | السيدة ز. جريشني | جمهورية مولدوفا | | آذار/ مارس 2022 | |
| | السيدة إ. فتيورينا | روسيا الاتحادية | | آذار/ مارس 2022 | |
| **مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي** | السيدة إ. ميندوزا فيرنانديز | بوليفيا | | آذار/ مارس 2020 | |
| | السيدة ك. بيتيتا روين | بيرو | | آذار/ مارس 2020 | |
| | السيدة ج. ألفاريز فيرا | تشيلي | | آذار/ مارس 2022 | |
| | السيدة ن. سوسا دو روداس | السلفادور | | آذار/ مارس 2022 | |
| **مجموعة 12+** | السيدة س. أتلجان | كندا | | آذار/ مارس 2020 | |
| | السيدة س. كوترا – كوكوما | قبرص | | آذار/ مارس 2020 | |
| | السيدة أ. توللي | نيوزيلندا | | آذار/ مارس 2022 | |
| | السيدة و. سوتنيك | أوكرانيا | | آذار/ مارس 2022 | |

**ج – أعضاء اللجنة التنفيذية:**

| الاسم | البلد | تاريخ بدء المدة | تاريخ انتهاء المدة | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| السيدة م. ي. دي أوليفيرا فالنتي | أنغولا | | تشـــرين الأول / أكتوبر 2019 | |
| السيدة م. واي. فيرير غوميز | كوبا | | تشـــرين الأول / أكتوبر 2020 | |
| السيدة هـ. هاوكلاند ليادال | النرويج | | تشـــرين الأول / أكتوبر 2019 | |
| السيدة أ. دي ميرغان | السينغال | | نيسان/أبريل 2023 | |
| السيدة م. كينير نيلين | سويسرا | | تشـــرين الأول / أكتوبر 2021 | |

**د – رؤساء دورات منتدى النساء البرلمانيات:**

| الاسم | البلد | تاريخ بدء المدة | تاريخ انتهاء المدة | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| السيدة. غ. كاريلوفا | روسيا الاتحادية | | تشرين الأول/ أكتوبر 2019 | |
| السيدة ريم المنصوري | دولة قطر | | نيسان/أبريل 2021 | |

*****

**4 –منتدى البرلمانيين الشباب:**

**1) المشاركة:**

تم تحديد سـن البرلمانيين الشـباب من البرلمانيين، بمن هم دون سـن الخامسـة والأربعين. ويمكن لأعضـاء الوفود المشـاركين في اجتماعات جنيف من هم دون 45 عاماً، المشـاركة في المؤتمر كأعضـاء، والأعضاء الآخرون فوق 45 سنة يشاركون كمراقبين.

**أ – اجتماع منتدى البرلمانيين الشباب:**

تنعقد جلسة منتدى البرلمانيين الشباب يوم الإثنين 14 تشرين الأول/أكتوبر 2019، من الساعة 14:30، وحتى الساعة 18:30

**ب – اجتماع مجلس منتدى البرلمانيين الشباب:**

تنعقد جلسة لمجلس منتدى البرلمانيين الشباب يوم الإثنين 14 تشرين الأول/أكتوبر 2019، من الساعة 09:00، وحتى الساعة 10:00

**3 )مشروع جدول الأعمال:**

يناقش الاجتماع جدول أعمال يتضمن البنود الآتية:

1. **إقرار جدول الأعمال**

2. **انتخاب عضو مجلس واحد من مجموعة آسيا والمحيط الهادئ**

سينتخب المنتدى عضو مجلس من مجموعة آسيا والمحيط الهادئ (امرأة) لملء شاغر المجموعة الجيوسياسية، الذي لم يتم ملؤه في الجمعية العامة الـ140 للاتحاد البرلماني الدولي.

3. **تحديثات قطرية بشأن مشاركة الشباب:**

سَيُناقش المنتدى التطورات الأخيرة حول مشاركة الشباب على الصعيدين العالمي والقطري. وسوف يتم مناقشة التقدم المحرز حتى الآن، والتحديات الراهنة، واستخلاص النتائج وتقديم التوصيات.

4. **المساهمة في أعمال الجمعية العامة الـ141:**

سيتبادل أعضاء المنتدى وجهات النظر من منظور الشباب حول موضوع المناقشة العامة في الجمعية العامة الـ141.

وسيتم إبلاغهم عن دور لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي، التابعة للاتحاد البرلماني الدولي، من قبل رئيستها، السيدة أ. فاداي (المجر).

كما سيتبادل المشاركون وجهات النظر من منظور الشباب بشأن مشروع القرار قيد النظر في الجمعية العامة الـ141بعنوان تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة.

5. **تحديث ومناقشة خطة عمل المنتدى وأنشطته (2019–2020)**

سيناقش المنتدى ما قام به الاتحاد البرلماني الدولي منذ نيسان/أبريل 2019 لدعم مشاركة الشباب والنظر في الأنشطة المخطط لها.

وسيتم إطلاع المشاركين خاصة على نتائج المؤتمر العالمي السادس للبرلمانيين الشباب، بما في ذلك نتائج مركز التدريب الأول والبرنامج الإرشادي للبرلمانيين الشباب، اللذين انعقدا خلال المؤتمر. سيتم دعوتهم إلى تقديم مقترحات بشأن المواضيع الممكنة لجلسات التدريب المقبلة للبرلمانيين الشباب.

## 6. الأعمال التحضيرية للجمعية العامة الـ142 (نيسان/أبريل 2020)

يستعد المنتدى للجمعية العامة الـ142 من خلال مناقشة البنود المدرجة على جدول أعمال اللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي: الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن، لمواجهة التهديدات والنزاعات الناتجة عن الكوارث المتعلقة بالمناخ ، لتنظر فيها اللجنة الدائمة لسلم والأمن الدوليين؛ تطبيق نظم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لاسيما تلك المسؤولة عن الاستهلاك والإنتاج ، لتنظر فيه اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة. وفقاً للقاعدة 6 الفقرة 1، من قواعد المنتدى وأساليب عمله، يعين المنتدى مقررين لإعداد تقارير شاملة للشباب حول البنود الأساسية المذكورة أعلاه.

## 7. مناقشة حول سياسات الشباب

ينظم مجلس المستقبل العالمي جائزة كل عام للاحتفال بالسياسات المثالية للأجيال القادمة. هذا العام، تسلط جائزة السياسة المستقبلية الضوء على السياسات التي تعمل على تمكين الشباب من خلال توفير الوظائف اللائقة والمستدامة، وكذلك المشاركة المدنية والسياسية من أجل التنمية المستدامة والسلام. يعمل الاتحاد البرلماني الدولي، إلى جانب مجلس المستقبل العالمي، الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات، معاً لتحديد السياسات الأكثر تأثيراً في تمكين الشباب وتكريمها. وسيُحتفل بالفائزين يوم الأربعاء، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019، عند الساعة 15:00، خلال جزء خاص من الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي، التي ستنعقد في بلغراد.

وسيناقش المشاركون الممارسات الجيدة في صنع سياسات الشباب. وسيتيح النقاش أيضاً فرصة لجمع آراء البرلمانيين الشباب حول ما الذي يجعل سياسة الشباب جيدة وماذا يمكن للبرلمانات القيام به لتعزيز السياسات وإصدار القوانين التي تنهض بتمكين الشباب.

## 8. ما يستجد من أعمال

## 4) أسماء أعضاء المكتب:

فيما يلي أسماء أعضاء منتدى البرلمانيين الشباب ومناصبهم وتاريخ انتهاء مدة عضويتهم:

| | الاسم | البلد | تاريخ بدء المدة | تاريخ انتهاء المدة | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|
| **الرئيس** | السيد م.بوفا | سورينام | | | |
| **المجموعة الإفريقية** | السيدة م. تيبندريبيوجو | بوركينا فاسو | | نيسان/أبريل 2021 | |
| | السيد ف.فوتي | غابون | | نيسان/أبريل 2021 | |
| **المجموعة العربية** | السيدة ريا المنذري | سلطنة عمان | | نيسان/أبريل 2021 | |
| | السيد عمر عبد المحسن الطبطبائي | دولة الكويت | | نيسان/أبريل 2021 | |
| **مجموعة آسيا والمحيط الهادئ** | السيدة س.دوراني | باكستان | | نيسان/أبريل 2021 | |
| | شاغر | | | | |
| **مجموعة أوراسيا** | السيدة إ. أفاناسيفا | روسيا الاتحادية | | نيسان/أبريل 2021 | |
| | السيد ب. مكن | كازاخستان | | نيسان/أبريل 2021 | |
| **مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي** | السيدة لوبيز كاسترو | المكسيك | | نيسان/أبريل 2021 | |
| | السيد م. بوفا | سورينام | | نيسان/أبريل 2021 | |
| **مجموعة 12+** | السيد أ. ليشتي | ألمانيا | | نيسان/أبريل 2021 | |
| | السيدة م. غراندي | إيطاليا | | نيسان/أبريل 2021 | |

******

**5. اجتماعات الهيئات واللجان الخاصة الأخرى:**

تنعقد في إطار الجمعية العامة الـ141 أيضاً اجتماعات الهيئات واللجان الخاصة التالية:

**1. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين :**

**1)الجلسات: تنعقد على النحو التالي:**

**الجلسة الأولى** يوم السبت 12 تشرين الأول/أكتوبر 2019 من الساعة 9:30، وحتى الساعة 13:00، ومن الساعة 14:30، وحتى الساعة 18:00.

**الجلسة الثانية** يوم الأحد 13 تشرين الأول/أكتوبر 2019 من الساعة 14:30 وحتى الساعة 18:00.

**الجلسة الثالثة** يوم الإثنين 14 تشرين الأول/أكتوبر 2019 من الساعة 14:30، وحتى الساعة 18:00.

**الجلسة الرابعة** يوم الثلاثاء 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019، من الساعة 9:30، وحتى الساعة 13:00.

**الجلسة الخامسة** يوم الأربعاء 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019، من الساعة 14:30، وحتى الساعة 18:00.

**2 )مشروع جدول الأعمال:**

يناقش الاجتماع جدول أعمال يتضمن البنود الآتية:

1. إقرار جدول الأعمال
2. نقاش حول أساليب عمل اللجنة
3. مواصلة البحث في القضايا الجارية والنظر في الشكاوى الجديدة الواردة
4. اعتماد قرارات اللجنة
5. ما يستجد من أعمال

**3)حلقة نقاش:**

## جلسة افتتاحية للجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي

حلقة نقاش

***إعطاء الأولوية للإنسانية: اتفاقيات جنيف– حماية الأشخاص في النزاعات المسلحة لمدة 70 عاماً***

*الأربعاء، 16 تشرين الأول/أكتوبر، 11:30 – 13:00*

*القاعة 1/3 (الطابق الأول)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا*

### مذكرة توضيحية

في العام 1949، كان العالم يتعافى من ويلات الحرب العالمية الثانية. ولقد جلبت الإنسانية إلى حافة الهاوية، وتسببت في دمار لا يمكن تصوره وألقت الضوء على النقص الكبير في الحماية القانونية للمدنيين. لقد ولدت اتفاقيات جنيف من عزم الدول القوي على ألا ترى هذا الدمار مرة أخرى، ومن اتفاقها على أنه حتى أثناء النزاع المسلح، بقيت هناك حدود لما يمكن أن تلحقه الدول والمجتمعات والرجال والنساء ببعضهم البعض.

وتحمي اتفاقيات جنيف الشعب؛ يبقى إنقاذ الأرواح، وتخفيف المعاناة وتلبية احتياجات الشعب القوة الدافعة وراء ذلك. وهي من بين الاتفاقيات الدولية القليلة التي تم التصديق عليها عالمياً، وتعكس ليس القانون فحسب بل أيضاً القيم العالمية للسلوك الأخلاقي. ومن المتوقع أن يتم تطبيقها في أسوأ الأوقات، إذ إن اتفاقيات جنيف تحافظ على أساس الإنسانية المشتركة.

ومنذ اعتمادها، ساعدت اتفاقيات جنيف في إنقاذ عدداً لا يُحصى من الأرواح وتقليل المعاناة في مئات النزاعات المسلحة. فهي في صميم القانون الإنساني الدولي – مجموعة من القوانين التي لا تصدر أي حكم على دافع قتال. وينص القانون الإنساني الدولي على أن كل شخص لا يشارك أو لم يعد يشارك بنشاط بأعمال القتال يحق له بالحماية ويجب معاملته بإنسانية. يجب أن ينظر إلى كل شخص، حتى العدو، على أنه إنسان وأن يكون محمياً. وهذا يعني أن:

- لا يجب أن يتعرض أحد للتعذيب أو لأي شكل من أشكال سوء المعاملة؛
- يُمنع الاغتصاب أو أي شكل من أشكال العنف الجنسي؛
- يجب إعطاء الرعاية الطبية للجرحى والمرضى؛
- يجب عدم التعرض للعاملين في المستشفيات وفي المجال الطبي؛

- يجب معاملة المعتقلين بإنسانية؛
- يجب على أفراد العائلة معرفة مصير أقاربهم؛
- يجب التعامل مع الموت بكرامة؛

وتشكل الذكرى الـ 70 لاتفاقيات جنيف فرصة لتحليل قوة الحماية للقانون مع تسليط الضوء على الحاجة الملحة لأخذ الإجراءات عندما لا يتم احترامه. إن الجهات الفاعلة في المجال الإنساني مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر تشهد يومياً على إنجازات القانون الإنساني الدولي: السماح للشخص المصاب بالمرور عبر نقطة التفتيش، إعطاء الطعام اللازم لطفل، السماح للمعتقلين بإرسال رسالة إلى أهلهم، وغيرها من الأمثلة التي قد لا تكون دائماً ظاهرة للجمهور. وفي هذه الحالات، من الواضح أن احترام القانون الإنساني الدولي معقول وأن تنفيذه يشكل فرقاً ملحوظاً.
ولكن، عند الاعتراف بإنجازات القانون الإنساني الدولي، يجب علينا أيضاً أن نواصل الإعراب عن مخاوف قوية بشأن عدم تطبيقه. ويجب أن نستمر في تسليط الضوء والتحدث علناً عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي التي تستمر، خاصة فيما يتعلق بالعنف القائم على التمييز الجندري. إن الحالات التي تُعطى فيها النساء والفتيات كمكافآت في الحرب ويتم اختطاف الأبناء واغتصابهم؛ واستعباد النساء الشابات الفارين من الكوارث والنزاع؛ وتُمارس الفظائع الجنسية كوسيلة للتعذيب ضد المعتقلين، لا تزال شائعة جداً ويجب التعامل معها بحزم.

ويجب علينا أيضاً أن نشارك بقوة أكبر في المحادثات الصعبة حول كيفية تطبيق القانون في الحروب المعقدة الحالية، حيث تزداد النزاعات لفترة طويلة، وتقاتل في المناطق الحضرية المكتظة بالسكان؛ عندما تكون المعارك غير متماثلة، حيث يصعب التمييز بين المدنيين والمقاتلين؛ ولكن حيث يكون المدنيون أكثر ضحية من أي وقت مضى، والوصمات موجودة في كل مكان.
إن الحفاظ على الكرامة الإنسانية حتى في خضم الحرب هو أمر لا يقل أهمية عما كان عليه في العام 1949. وهذا يتطلب اتخاذ إجراء سياسي قوي. وستكون حلقة النقاش بمثابة فرصة لتسليط الضوء على أهمية اتفاقيات جنيف وضرورتها، بعد مرور 70 عاماً على اعتمادها؛ لمناقشة التحديات في تنفيذها واحترامها، في ضوء عالمنا المتغير باستمرار؛ ولتحديد الإجراءات والاستراتيجيات الرئيسية التي يمكن للبرلمانات وأعضائها اتخاذها نحو احترام القانون الإنساني الدولي.

**4)أسماء الأعضاء ومناصبهم:**

فيما يلي أسماء الأعضاء ومناصبهم وتاريخ انتهاء مدة عضويتهم:

| | الاسم | البلد | تاريخ بدء المدة | تاريخ انتهاء المدة | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|
| **الرئيس** | السيدة أ. جيكوف | صربيا | | تشرين الأول /أكتوبر 2022 | |
| **نائـــب الرئيس** | السيدة د. سولورزانو | فنزويلا | | آذار/ مارس 2021 | |
| | السيد ف. بينيدو | الأرجنتين | | تشرين الأول /أكتوبر 2021 | |
| | السيد علي عبدالله العرادي | مملكة البحرين | | نيسان/ أبريل 2020 | |
| | السيد د. كارتر | نيوزيلندا | | نيسان/ أبريل 2023 | |
| | السيد ج.كيم | جمهورية كوريا | | نيسان/ أبريل 2024 | |
| | السيد ن. باكو – أريفاري | بنن | | تشرين الأول /أكتوبر 2022 | |
| | السيدة ل. ديومونت | فرنسا | | نيسان / أبريل 2022 | |
| | السيد أ. كاروني | سويسرا | | تشرين الأول /أكتوبر 2022 | |
| | السيدة ج. موكودا زابوي | أوغندا | | تشرين الأول /أكتوبر 2022 | |

2.**لجنة شؤون الشرق الأوسط :**

**1)الجلسات: تنعقد على النحو التالي:**

**الجلسة الأولى** يوم الثلاثاء 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019، من الساعة 14:30، وحتى الساعة 16:00.

**الجلسة الثانية** يوم الأربعاء 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019، من الساعة 14:30، وحتى الساعة 17:30.

## 2) أسماء الأعضاء ومناصبهم:

فيما يلي أسماء الأعضاء ومناصبهم وتاريخ انتهاء مدة عضويتهم:

| | الاسم | البلد | تاريخ بدء المدة | تاريخ انتهاء المدة | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|
| **الرئيس** | السيدة س. أتلجان | كندا | | نيسان/ أبريل 2021 | |
| **الأعضاء** | السيد عزام الأحمد | دولة فلسطين | | بحكم منصبه | |
| | السيد محمد المحريزي | دولة الإمارات العربية المتحدة | | آذار / مارس 2020 | |
| | السيد هـ. جوليان لافيرير | فرنسا | | تشرين الأول / أكتوبر 2021 | |
| | شاغر | | | | |
| | السيدة أ.ب بوتينغ | غانا | | نيسان/ أبريل 2023 | |
| | السيد ل. ويرلي | سويسرا | | تشرين الأول /أكتوبر 2022 | |
| | السيد ن. شاي | إسرائيل | | بحكم منصبه | |
| | السيدة د. رانيا علواني | جمهورية مصر العربية | | نيسان / أبريل 2021 | |
| | السيدة ن. اكتر | بنغلادش | | نيسان / أبريل 2021 | |
| | السيدة م. موكيتمي | ليسوتو | | نيسان / أبريل 2023 | |
| | السيد ر. دو رون | هولندا | | تشرين الأول /أكتوبر 2022 | |
| | السيد عبد الله أحمد جامع | جمهورية الصومال الفيدرالية | | تشرين الأول /أكتوبر 2022 | |
| | السيد ج.غ كوريا | جمهورية فنزويلا البوليفارية | | تشرين الأول /أكتوبر 2022 | |

## 3.لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني:

### 1)الجلسات: تنعقد على النحو التالي:

**جلسة** يوم الإثنين 14 تشرين الأول/أكتوبر 2019، من الساعة 11:00 حتى الساعة 13:00.

**جلسة مفتوحة** يوم الأربعاء 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019، من الساعة 11:30 حتى الساعة 13:00.

### 2) أسماء الأعضاء ومناصبهم:

سيتم ملء الشواغر، وفيما يلي أسماء الأعضاء ومناصبهم وتاريخ انتهاء مدة عضويتهم:

| | الاسم | البلد | تاريخ بدء المدة | تاريخ انتهاء المدة | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|
| **الرئيس** | السيدة أ. فيداي | المجر | | نيسان/أبريل 2020 | |
| **المجموعة الإفريقية** | شاغر | | | | |
| | السيدة ر.مويوا | زامبيا | | تشرين الأول /أكتوبر 2022 | |
| **المجموعة العربية** | شاغر | | | | |
| | السيد الدكتور صالح بن محمد الخثلان | المملكة العربية السعودية | | نيسان / أبريل 2021 | |
| **مجموعة آسيا والمحيط الهادئ** | السيدة ف.حسيني | الجمهورية الإسلامية الإيرانية | | نيسان / أبريل 2023 | |
| | السيدة ج. ويلسون | أستراليا | | تشرين الأول /أكتوبر 2022 | |
| **مجموعة أوراسيا** | السيدة إ.فتوريجينا | روسيا الاتحادية | | تشرين الأول /أكتوبر 2021 | |
| | السيد هـ. هوفانيسيان | أرمينيا | | نيسان / أبريل 2023 | |
| **مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي** | السيدة ج. س بانيولوس | المكسيك | | تشرين الأول /أكتوبر 2022 | |
| | السيد أ. سينماليزا | الإكوادور | | آذار/ مارس 2022 | |
| **مجموعة 12+** | الرئيس الحالي | | | | |
| | شاغر | | | | |

**4.الفريق الاستشاري المعني بالصحة:**

**1)الجلسات: تنعقد على النحو التالي:**

**جلسة** يوم الثلاثاء 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019، من الساعة 11:00حتى الساعة 14:00

**2) أسماء الأعضاء ومناصبهم:**

تتألف هذه المجموعة من الأعضاء التالية أسماؤهم أدناه، المعينين من قبل اللجنة التنفيذية:

| | الاسم | البلد | تاريخ بدء المدة | تاريخ انتهاء المدة | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|
| **الرئيس:** | السيد هـ. ميلاط | بنغلادش | | تشرين الأول/أكتوبر 2019 | |
| **نائب الرئيس:** | السيدة ب. باير | النمسا | | شباط/ فبراير 2021 | |
| **الأعضاء:** | السيدة إي. س. لونا مورالیس | كوبا | | تموز/يوليو 2023 | |
| | السيد س. جايسوال | الهند | | حزيران/يونيو 2022 | |
| | السيدة س. نونييز سيرون | المكسيك | | حزيران/يونيو 2023 | |
| | السيد س. سيبوهورو | رواندا | | تشرين الأول/ أكتوبر 2019 | |
| | السيدة هدى عبد الرحمن صالح الحليسي | المملكة العربية السعودية | | حزيران/يونيو 2023 | |
| | السيدة و. أتانيا زوفا | أوزبكستان | | تشرين الأول/ أكتوبر 2022 | |
| | السيدة ج. كاتوتا مويلوا | زامبيا | | حزيران/يونيو 2023 | |
| **المستشاران الخاصان:** | السيدة ب. لي | الولايات المتحدة الأمريكية | | | |
| | السيدة ا.كارلسون | السويد | | | |

**5.مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء( الجندرية):**

**1) الجلسات: تنعقد على النحو التالي:**

**جلسة يوم** السبت 12 تشرين الأول/أكتوبر 2019، من الساعة 09:00، وحتى الساعة 10:00.

**جلسة يوم** الأربعاء 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019، من الساعة 09:00، وحتى الساعة 10:00.

**2) أسماء الأعضاء ومناصبهم:**

تتألف هذه المجموعة من الأعضاء الأربعة التالية أسماؤهم أدناه، المعينين من قبل اللجنة التنفيذية:

| | الاسم | البلد | تاريخ بدء المدة | تاريخ انتهاء المدة | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|
| **الرئيس** | السيدة هـ. هاوكلاند لياندال | النرويج | | | |
| **الأعضاء** | السيد ك. كوساشيف | روسيا الاتحادية | | | |
| | السيد ك.م. لوساكا | كينيا | | | |
| | السيدة عفراء البسطي | دولة الإمارات العربية المتحدة | | | |

*****

**6.الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف:**

**1) الجلسات: تنعقد على النحو التالي:**

**جلسة يوم** الأحد 13 تشرين الأول/أكتوبر 2019، من الساعة 09:30، وحتى الساعة 12:30.

**جلسة يوم** الأحد 13 تشرين الأول/أكتوبر 2019، من الساعة 15:00، وحتى الساعة 18:30.

**2) أسماء الأعضاء ومناصبهم:**

| | الاسم | البلد | تاريخ بدء المدة | تاريخ انتهاء المدة | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|
| **المجموعة الإفريقية** | السيد أ. توياغا | بوروندي | | نيسان / أبريل 2023 | |
| | السيدة ج. أوديول | كينيا | | نيسان / أبريل 2023 | |
| | السيدة م.ن منساه ويليامز | ناميبيا | | نيسان / أبريل 2023 | |
| | السيد و. تيني | نيجيريا | | نيسان / أبريل 2023 | |
| | شاغر | | | نيسان / أبريل 2023 | |
| **المجموعة العربية** | الدكتور علي عبد العال | جمهورية مصر العربية | | نيسان / أبريل 2023 | |
| | معالي الدكتورة أمل عبدالله القبيسي | دولة الإمارات العربية المتحدة | | نيسان / أبريل 2023 | الرئيس |
| **مجموعة آسيا والمحيط الهادئ** | السيد س. فول | الصين | | نيسان / أبريل 2023 | |
| | السيد ك. جلالي | الجمهورية الإسلامية الإيرانية | | نيسان / أبريل 2023 | |
| | السيدة أ. حسين | ماليزيا | | نيسان / أبريل 2023 | |
| | السيدة س.جنات ماري | باكستان | | نيسان / أبريل 2023 | |
| **مجموعة أوراسيا** | شاغر | | | نيسان / أبريل 2023 | |
| | شاغر | | | | |

| | الاسم | البلد | تاريخ بدء المدة | تاريخ انتهاء المدة | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|
| **مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي** | السيد ف.ف سواريز دياز | الجمهورية الدومينيكية | | نيسان / أبريل 2023 | |
| | السيد ج.ف ميرينو | السلفادور | | نيسان / أبريل 2023 | |
| | السيدة إ. باسادا | أوروغواي | | نيسان / أبريل 2023 | |
| **مجموعة 12+** | السيد ر. لوباتكا | النمسا | | نيسان / أبريل 2023 | |
| | السيد ر. ديل بيشيا | فرنسا | | نيسان / أبريل 2023 | |
| | السيد ج. مغليور | إيطاليا | | نيسان / أبريل 2023 | |
| | السيدة م. كينير نيلين | سويسرا | | نيسان / أبريل 2023 | نائب الرئيس |
| | شاغر | | | نيسان / أبريل 2023 | |
| **أعضاء بحكم منصبهم رئيسة منتدى النساء البرلمانيات** | السيدة س. واكارورا كيهيكا | كينيا | | | |
| **رئيس منتدى البرلمانيين الشباب** | السيد م. بوفا | سورينام | | | |

******

**7.مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص:**

**1) الجلسات: تنعقد على النحو التالي:**

**جلسة يوم** الأحد 13 تشرين الأول/أكتوبر 2019، من الساعة 11:00، وحتى الساعة 13:00.

**2) أسماء الأعضاء ومناصبهم:**

تتكون مجموعة المسهلين من الأعضاء الثلاثة التالية:

| | الاسم | البلد | تاريخ بدء المدة | تاريخ انتهاء المدة | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|
| **الأعضاء** | شاغر | | | | |
| | السيدة ل.كارتبالي | إيطاليا | | | |
| | السيد ج. دي ماتوس روزا | البرتغال | | | |

******

## 8. الاجتماعات الأخرى:

### 1- اجتماع مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية:

سيعقد، يوم السبت 13 تشرين الأول/أكتوبر، من الساعة 11:00 حتى الساعة 13:00، اجتماع لرؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة مع رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام. إن الأمناء العامين للمجموعات الجيوسياسية واللجان الدائمة مدعوون أيضاً إلى حضور الاجتماع.

## مشروع جدول الأعمال
## الاجتماع مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة

*الأحد، 13 تشرين الأول/أكتوبر 2019، 11:00-13:00*

*قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا*

1. مقدمة من رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي: تنفيذ رؤية الرئيسة.

2. عرض من رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة عن الأنشطة منذ انعقاد الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي (بما في ذلك الابتكارات الأخيرة والممارسات الجيدة في أساليب عملهم)

3. أنشطة بمناسبة الذكرى الـ 130 للاتحاد البرلماني الدولي

4. التقارير المقدمة من الأعضاء حول متابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي والقرارات الأخرى. (CL/205/12-R.1)

5. بناء دعم المشاريع السياسية للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة (EX/282/4/(b)-R.1)

6. أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي المقبلة:
   (أ) الفعاليات التي تتطلب برلماناً مضيفاً؛
   (ب) المؤتمر العالمي لرؤساء البرلمانات.

7. ما يستجد من أعمال.

*****

# الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي

## بلغراد (صربيا)

## 13–17 تشرين الأول/أكتوبر 2019

المجلس الحاكم
البند 12

CL/205/12-R.1

29 آب/أغسطس 2019

# الإبلاغ من قبل الأعضاء عن الأنشطة المتعلقة بالاتحاد البرلماني الدولي

**الإبلاغ عن الأنشطة السنوية من قبل الأعضاء**

**الإبلاغ من قبل أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي عن الإجراءات المتخذة لمتابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي، والجمعيات العامّة وغيرها من المبادرات**

*وفقاً للنظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي، يتعيّن على جميع الأعضاء والأعضاء المنتسبين في الاتحاد البرلماني الدولي إرسال تقرير سنوي عن الإجراءات المتخذة لمتابعة قرارات ومقررات الاتحاد البرلماني الدولي (المادة 6).*

*ومن واجب أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي أن يعرضوا قرارات الاتحاد داخل برلمانهم، في أنسب شكل؛ وإبلاغها إلى الحكومة؛ وحثّها على تنفيذها، وإبلاغ أمانة الاتحاد بذلك، بصورة منتظمة وكاملة بقدر الإمكان، لا سيما في تقاريرها السنوية، بما تم اتخاذه في هذا الشأن، وما تحقق من نتائج)، لائحة الجمعية، (القاعدة 39 الفقرة 2). وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي على جميع رؤساء الوفود المشاركة في جمعيات الاتحاد أن يقدموا، وفقا لقوانينهم الوطنية، تقريراً إلى برلماناتهم الوطنية مع إرسال نسخة من هذا التقرير إلى الأمين العام للاتحاد في أقرب وقت ممكن بعد اختتام الجمعية. (القاعدة 7).*

*ومنذ العام 2017، قرر المجلس الحاكم اتباع أسلوب جديد يستند إلى دورة منتظمة، وتناوبية، ومتوقّعة. يوجد عدد محدود من البرلمانات من كل مجموعة جيوسياسية مخصصة للإبلاغ كل سنة، من المتوقع أن يقّدم كل عضو تقريراً كل أربع سنوات. سيتيح له هذا الأمر الوقت الكافي لإعداد التقرير وتخفيف عبء تقديم التقارير سنوياً.*



ترجمة الأمانة العامّة للاتحاد البرلماني العربي

بالنسبة لطبعة 2019 من عملية إعداد التقارير الدورية، طُلب من 45 عضواً من الاتحاد البرلماني الدولي ملء استبيان بشأن الإجراءات البرلمانية المتعلقة بقرارات الاتحاد البرلماني الدولي وقرارات أخرى. ودُعي جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي إلى المشاركة طوعياً.

وكما كان الحال في العام 2018، يهدف الاستبيان هذه السنة إلى جمع بيانات مقارنة وأمثلة ملموسة للمتابعة البرلمانية فيما يتعلق بقرار أو عدة قرارات ومقررات اعتمدها الاتحاد البرلماني الدولي في السنوات الأخيرة. إن معظم الأسئلة الموجودة في الاستبيان المؤلف من صفحتين مع إجابات متعددة الخيارات وخانات لوضع أمثلة.

ومن بين البرلمانات الـ 45 المختارة، تلقت أمانة الاتحاد البرلماني الدولي 31 رداً، ممثلة 69 % من نسبة الردود. على الرغم من أن هذا يعد تحسناً طفيفاً عن العام 2018 (67 %)، إلا أنه لا يزال أقل بكثير من النتيجة المتوقعة. تم تلقي الردود من جميع المجموعات الجيوسياسية.

إن البرلمانات التي دعيت إلى تقديم تقاريرها عن العام 2019، هي التالية (يشار بالخط العريض إلى الدول التي ردت):

المجموعة الإفريقية

بوروندي، **جمهورية جيبوتي، غينيا الاستوائية**، إثيوبيا، **غابون**، غامبيا، غانا، **غينيا**، غينيا بيساو، **كينيا، ليسوتو**.

المجموعة العربية

**الجمهورية اللبنانية**، دولة ليبيا، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، **المملكة المغربية، سلطنة عمان**

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

**فيجي، الهند، إندونيسيا**، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، **اليابان**، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، **ماليزيا، جزر المالديف**، جزر مارشال.

مجموعة أوراسيا

**كازاخستان، قيرغيزستان**

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (GRULAC)

**كوبا، السلفادور، غواتيمالا، غيانا، هايتي**، هندوراس.

مجموعة 12+

**فنلندا**، جورجيا، **ألمانيا**، **اليونان**، **هنغاريا**، **أيسلندا**، إيرلندا، **إسرائيل**، إيطاليا، **لاتفيا**، **ليختنشتاين**، **ليتوانيا**.

بالإضافة إلى ذلك مراقب واحد (**مجلس المستشارين في المملكة المغربية**) أرسل 17 عضواً رداً طوعياً (اثنين أكثر من العام 2018)

- المجموعة الإفريقية: **السنغال وسيشيل وزيمبابوي**.
- المجموعة العربية: **المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الإمارات العربية المتحدة**
- آسيا والمحيط الهادئ: **أفغانستان، أستراليا، بوتان، ميانمار، باكستان**.
- مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي: **تشيلي، كوستا ريكا**
- مجموعة 12+: **جمهورية التشيك، فرنسا، مونتينيغرو، أوكرانيا، المملكة المتحدة**.

**مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي**

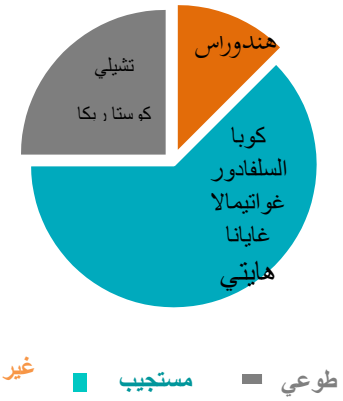


**مجموعة 12+**

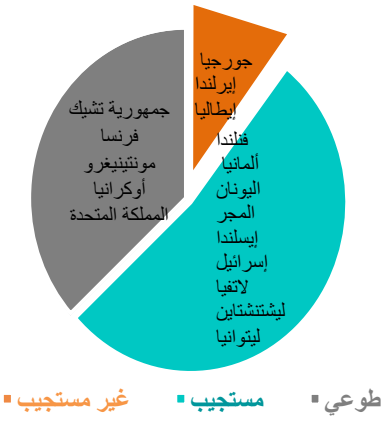

## مجموعة أوراسيا

## مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

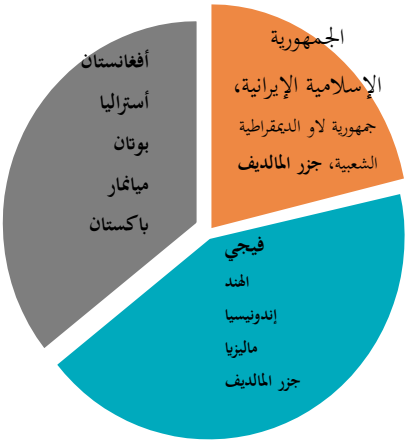


## المجموعة العربية

## المجموعة الإفريقية

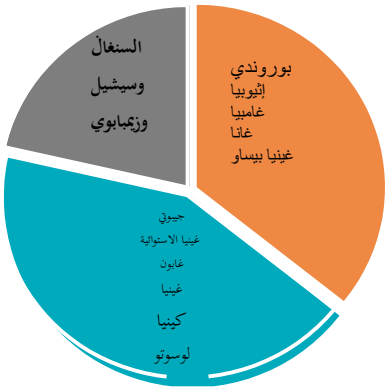


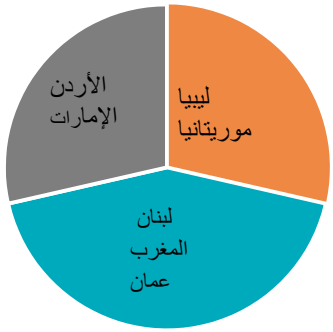


ووُجه شكر خاص إلى **ميانمار** للإسهام في عملية الإبلاغ على أساس طوعي للسنة الثالثة على التوالي، وإلى **أستراليا ودولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة، وزمبابوي** لإرسالها تقريرين طوعيين في السنوات الثلاث الأخيرة. يجب أن نثني أيضاً على عمل الأمانة العامة لكل من المجموعة الإفريقية ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي على تشجيع أعضائهم على المشاركة.

**نتائج الاستبيان**

وفّرت الردود الواردة معلومات هامة وقيمة عن نوع المتابعة التي تتلقاها قرارات الجمعيات العامّة للاتحاد البرلماني الدولي ومقرّرات ومبادرات الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى داخل البرلمانات الوطنية.

وكما كان الحال في العامين الماضيين، تشير الردود المرسلة هذه السنة إلى أنّه بصفة عامة، يتم إبلاغ البرلمانات بنتائج اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي من خلال التقارير السنوية أو تقارير ما بعد الجمعية العامّة.

فيما يتعلق بنتائج الجمعية العامّة للاتحاد البرلماني الدولي الـ 139 (جنيف، تشرين الأول/ أكتوبر 2018)، أشار 75 % من المستجيبين إلى أنّهم قدموا القرارات والنتائج الأخرى إلى برلماناتهم؛ أبلغ 73 % منهم اللجان البرلمانية المعنية

بالقرارات؛ أبلغ 58 % منهم الحكومة؛ وقدم 77 % منهم تقريراً إلى البرلمان حول مشاركة الوفد البرلماني في الجمعية العامة. وكما جرى في السنوات الماضية، أفاد 44 % فقط من البرلمانات أنهم أجروا مناقشات بشأن نتائج الجمعية العامّة.

### نتائج الجمعية العامّة للاتحاد البرلماني الدولي الـ 139

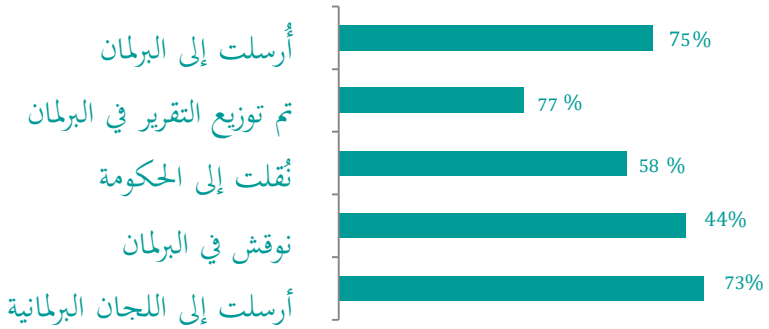


فيما يتعلق بتأثير الاتحاد البرلماني الدولي على عمل البرلمان، تُظهر الردود أن أكثر من نصف البرلمانات المعنية عقدت مناقشة واحدة على الأقل في العامين الماضيين تتعلق بمشاركتها في عمل الاتحاد البرلماني الدولي، في حين قدّم 40 % أسئلة برلمانية نتيجة المشاركة في أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي. وحضر 77 % من البرلمانات التي استجابت للدراسة نشاط واحد على الأقل للاتحاد البرلماني الدولي (ندوة وورشة عمل وجلسة استماع وما إلى ذلك) بالإضافة إلى الجمعيات النظامية؛ اتخذ57 % منهم إجراءات محدّدة في متابعة القرارات والتوصيات الناجمة عن هذه الأنشطة.

كما تظهر نتائج المسح أنّ مقرّرات الاتحاد البرلماني الدولي وغيرها من القرارات قد ألهمت لاتخاذ إجراءات ملموسة في البرلمانات، بما في ذلك المبادرات الرامية إلى إنشاء و/ أو تعديل التشريعات. وفي هذا الصدد، أقرّ 31% من البرلمانات المجيبة، بأن التشريع الجديد والقرارات البرلمانية، قد تأثرت بعمل الاتحاد البرلماني الدولي في العامين الماضيين.

### العمل البرلماني الذي تأثر بالاتحاد البرلماني الدولي في العامين الماضيين

مناقشات برلمانية

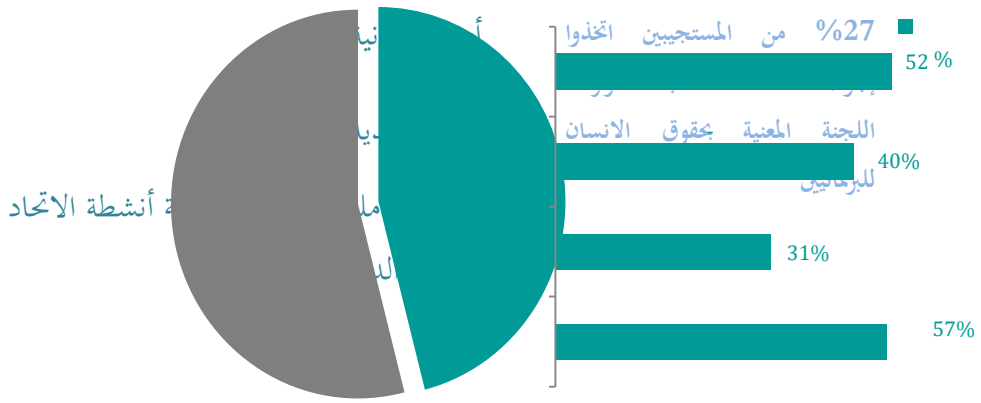


بالإضافة إلى ذلك، أفاد 47 % من البرلمانات التي أجابت على أنها اتخذت إجراءات محددة لمتابعة قرارات لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين (CHRP).

ومن الأمثلة الجديرة بالذكر حول الممارسة البرلمانية الجيدة فيما يتعلق بعمل لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، أنه بعد كل جمعية عامة، يقوم رئيس الوفد الفرنسي بإبلاغ مجموعات الصداقة البرلمانية ذات الصلة بقرارات حقوق الإنسان التي اتخذها المجلس الحاكم فيما يتعلق بالبرلمانات التي تعمل معها مجموعات الصداقة. لذلك، يمكن للمجموعات أن تدرج في جداول أعمالها توصيات تتعلق بعمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن حقوق الإنسان للبرلمانيين، وضمان المتابعة ودعوة زملائهم من البلدان المعنية لدعم النواب الذين انتُهكت حقوقهم الإنسانية.

**تأثير دعم بناء القدرات المقدّم من الاتحاد البرلماني الدولي في العامين الماضيين**

أكّدت 25 % من البرلمانات المستجيبة أنها حصلت على دعم بناء القدرات من الاتحاد البرلماني الدولي. يتضمن المثال على النتائج المباشرة لهذا الدعم ما يلي:

- اعتمد برلمان فيجي على النتائج التي توصل إليها التقييم الذاتي المدعوم من الاتحاد البرلماني الدولي لتقييم المراعاة الجندرية للبرلمان من خلال إنشاء مجموعة برلمانية تركز على النوع الاجتماعي وتطوير مجموعة أدوات وطنية للنوع الاجتماعي. كنتيجة مباشرة لعملية التقييم الذاتي للبرلمانات وأهداف التنمية المستدامة، وضع برلمان فيجي أيضًا خطة عمل وطنية ومذكرة توجيهية بشأن دمج أهداف التنمية المستدامة في عمل لجانه البرلمانية. دعم الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتقييم الذاتي لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية.

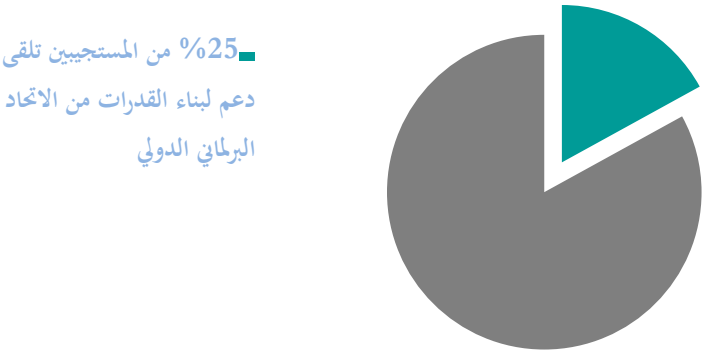


ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات والأمثلة على أنشطة بناء القدرات الأخيرة ونتائجها في التقرير المرحلي للأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي عن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي منذ الدورة 204 للمجلس الحاكم.

كانت هناك زيادة مطردة في عدد البرلمانات (148 حتى الآن) التي أقرت *المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات*. يدل هذا المستوى العالي من المشاركة على أن البرلمانات تدرك أهمية دراسة جميع العوامل التي يجب مراعاتها في تصميم وإدارة الدعم البرلماني الفعال. كما تؤكد أن البرلمانات تتقاسم رؤية الاتحاد البرلماني الدولي: يجب أن تكون في موقع القيادة لأنشطة بناء القدرات.

**التعاون البرلماني مع الأمم المتحدة في العامين الماضيين**

أشار أكثر من نصف المجيبين (56 في المائة) أنهم تعاونوا مع الأمم المتحدة وعملوا بالاشتراك مع الفرق القطرية للأمم المتحدة. ينبغي قراءة هذا القسم بالتزامن مع نتائج الدراسة الاستقصائية الأخيرة التي أجراها الاتحاد البرلماني الدولي بشأن مشاركة البرلمانات مع الأمم المتحدة (CL/205/11-R.2). كان معدل الاستجابة لهذه الدراسة الاستقصائية، الذي أجري في الفترة ما بين 1 آذار/مارس و30 حزيران/يونيو 2019، منخفضًا جدًا (27.9 %). من بين أمور أخرى، كشفت نتائجها عن وجود ثغرات كثيرة في طريقة مشاركة البرلمانات على الصعيدين الوطني والعالمي مع الأمم المتحدة. كانت هناك بعض المؤشرات على حيوية العلاقات، ولكن هناك أيضًا العديد من علامات البرلمانات التي لا تستخدم الإمكانيات الكاملة لإشرافها على الأمم المتحدة أو مساهمتها في عمليات الأمم المتحدة. لا تزال غالبية البرلمانات غير معتادة على مفاوضات الأمم المتحدة الرئيسية وعمليات الإصلاح، والعلاقة بين البرلمانات ومنظومة الأمم المتحدة في الميدان ضعيفة عموماً.

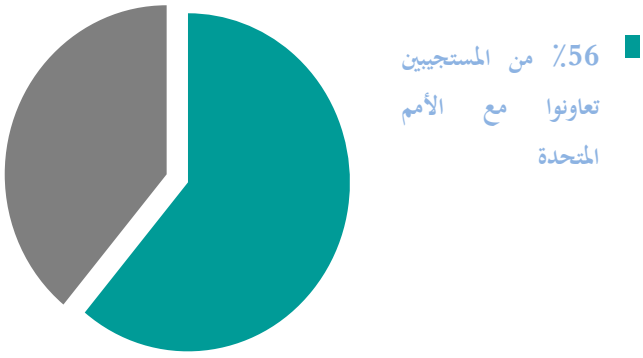

تتضمن بعض الممارسات الجيدة التي أبلغ عنها الأعضاء ما يلي:

- في بوتان، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البرلمان في دمج أهداف التنمية المستدامة في الخطة الخمسية الثانية عشرة للبلاد، والتي تهدف إلى ضمان الرفاهية والسعادة لشعب بوتان.
- بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، وخاصة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يقوم برلمان قيرغيزستان بتنفيذ مشروع: ديمقراطية برلمانية قوية وشاملة.
- في كينيا، استضاف المؤتمر البرلماني المعني بأهداف التنمية المستدامة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين، يومًا مفتوحًا في البرلمان في 20 حزيران/يونيو 2019. افتتح الاجتماع رسميًا من قبل رئيس مجلس الشيوخ وكان يهدف إلى توعية النواب لأهداف التنمية المستدامة وكذلك لتوزيع مواد القراءة عنها.

تتوفر أمثلة أخرى للتعاون البرلماني مع الأمم المتحدة في تقرير مخصص.

**النتائج**

يبدو أن هيكل التقارير الجديد يساعد الأعضاء على الوفاء بالتزاماتهم القانونية لتنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي والإبلاغ عن الإجراءات المتخذة والنتائج التي تم الحصول عليها. ويرجع ذلك إلى إمكانية التنبؤ بالهيكل (يعرف الأعضاء مقدمًا متى سيتم استدعاءهم للإبلاغ) واستبيان سهل الاستخدام. ومع ذلك، للعام الثالث على التوالي، في حين أن معدل الاستجابة آخذ في الارتفاع بلطف وأكثر البرلمانات تقرير على أساس طوعي، لا يزال معدل الاستجابة دون التوقعات. باستثناء حالات قليلة، لا تقدم البرلمانات أمثلة ملموسة على الإجراءات المتخذة على المستوى الوطني.

هناك حاجة إلى مزيد من التفكير لإيجاد طرق لتحسين هذا التمرين ومساعدة أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي على فهم قيمته، مع السماح لهم أيضًا بعرض الجهود الوطنية بفعالية أكبر لمتابعة عمل الاتحاد البرلماني الدولي. من شأن التوصيات الملموسة المقدمة من البرلمانات أن تساعد الأمانة على دعمها بشكل أفضل في هذا المسعى الهام.

يمكن للنواب المساهمة فردياً بنشاط في تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي وقراراته بعد حضور الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي. على سبيل المثال، يمكنهم التأكد من امتثال برلماناتهم لالتزامات الإبلاغ.

**ما الذي تستطيع القيام به؟**

- ✓ تأكد من أن وفدك يعمل بفعالية لتقديم تقرير إلى البرلمان بعد الجمعيات العامة. أخذ زمام المبادرة للمساهمة في صياغة التقرير أو تقديم مداخلات موضوعية فيه.
- ✓ شارك نسخ من القرارات المتخذة خلال الجمعية مع زملائك البرلمانيين.
- ✓ تأكد من حصول حكومتك ووكالاتك الحكومية ذات الصلة على نسخ من قرارات الاتحاد البرلماني الدولي ودعوتهم لاتخاذ الإجراءات اللازمة عند الاقتضاء.
- ✓ اطرح أسئلة على حكومتك حول المواضيع التي تمت مناقشتها والقرارات التي تم تبنيها في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي.
- ✓ تعزيز المناقشات العامة أو مناقشات اللجان حول الموضوعات التي تمت مناقشتها في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي.
- ✓ تقديم مشروع التشريعات أو التعديلات على مشروع التشريع بما يتماشى مع قرارات وتوصيات الاتحاد البرلماني الدولي.
- ✓ اقتبس قرارات الاتحاد البرلماني الدولي في أنشطة التوعية الإعلامية الخاصة بك، بما في ذلك المؤتمرات الصحفية ووسائل التواصل الاجتماعي والمقابلات.
- ✓ أرسل نسخًا من قرارات الاتحاد البرلماني الدولي وروابط إلكترونية ذات الصلة إلى الوحدة ذات الصلة في البرلمان بحيث يمكن ترجمتها، إذا لزم الأمر، ونشرها على موقع البرلمان الخاص بك.
- ✓ استخدم صلاحياتك البرلمانية، بما في ذلك سلطة الميزانية والرقابة، لضمان تنفيذ توصيات الاتحاد البرلماني الدولي بفعالية.
- ✓ استفد من منشورات الاتحاد البرلماني الدولي التي تتضمن قوائم مرجعية للبرلمانيين بأمثلة ملموسة عن كيفية متابعة توصيات الاتحاد البرلماني الدولي.

- ✓ تأكد من استجابة البرلمان الخاص بك لعملية إعداد التقارير عند دعوتك إليها وأنه يرسل تقارير طوعية حول كيفية متابعته لعمل الاتحاد البرلماني الدولي. شجع زملائك البرلمانيين على فعل الشيء نفسه.
- ✓ عرّف نفسك بالممارسات البرلمانية الجيدة الحالية في متابعة مقررات الاتحاد البرلماني الدولي وقراراته. مرفق بهذا التقرير مجموعة من الأمثلة (انظر الملحق) ومتاحة أيضًا على الإنترنت.

## أمثلة على الإجراءات التي اتخذتها البرلمانات في العامين الماضيين لمتابعة عمل الاتحاد البرلماني الدولي

| العضو | قرار الاتحاد البرلماني الدولي/ قرار/ منشور/ نشاط | متابعة من قبل البرلمان |
|---|---|---|
| أستراليا | تمكين البرلمانات لتمكين المرأة؛ جعل الاقتصاد يعمل لصالح النساء<br>فعالية الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة حول المرأة في الدورة الحادية والستين للجنة وضع المرأة (مدينة نيويورك آذار/مارس 2017) | تم تقديم تقرير عن الفعالية في مجلس الشيوخ وعرضه من قبل السيناتور الذي شارك، قدم بيانات وطالب بالعمل على المستوى الوطني.<br>%query=Id:؛parlinfo.aph.gov.au/parlInfo/search/display/display.w3p<br>22chamber/hansards/400f55e1-096e-458f-b2cf-<br>22%844d38b7a7b0/0128 |
| | نتائج الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي<br>الدبلوماسية البرلمانية | يقدم الوفد الأسترالي إلى الاتحاد البرلماني الدولي تقارير منتظمة إلى مجلس الشيوخ عن نتائج جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي وعن مشاركة الوفد. لقد وصف الاتحاد البرلماني الدولي بأنه "منتدى يناقش فيه البرلمانيون ويناقشون القضايا التي تؤثر علينا جميعًا داخل دولنا ذات السيادة، والأهم من ذلك، القضايا التي تؤثر علينا في شكل تحديات عالمية". لمزيد من المعلومات، راجع.https://parlinfo.aph.gov.au |

| | | |
|---|---|---|
| | | اغتنمت المجموعة الأسترالية فرصة انعقاد الدورة التاسعة والثلاثين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي "لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك مع وفود من المملكة المتحدة وكندا والبرلمان العربي وإسرائيل ومجموعة من دول جزر المحيط الهادئ بما في ذلك فيجي وتونغا وساموا وتيمور الشرقية وولايات ميكرونيزيا الموحدة". في الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي، عقد أعضاء البرلمان الأسترالي اجتماعات ثنائية مع نظرائهم من أوكرانيا وكندا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا وإسرائيل. علاوة على ذلك، لوحظ أنه "أصبح من المعتاد أن يعقد وفدا أستراليا ونيوزيلندا اجتماعًا للبرلمانيين من دول جزر المحيط الهادئ." |
| | استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي 2017-2021، الهدف رقم 8 : سد الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية | بعد اكتساب الوعي في الجمعية البرلمانية الـ139 ، استجوب رئيس لجنة التشريعات القانونية والدستورية بمجلس الشيوخ لجنة حقوق الإنسان الأسترالية حول تفاعلها مع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.<br>أثناء اجتماع اللجنة الدائمة المشتركة المعنية بالمعاهدات التي ركزت على الاتفاق الشامل والتقدمي للشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP-11) ، أعلن أحد أعضاء مجلس الشيوخ أن أعضاء البرلمان الأسترالي قد التقوا مع نظرائهم من جميع بلدان TPP-11 ضمن السياق الاتحاد البرلماني الدولي. |
| تشيلي | مركز الابتكار في البرلمان | تؤدي تشيلي دورًا رائدًا في استضافة المركز الإقليمي لأمريكا اللاتينية التابع لمركز الابتكار في البرلمان وتعمل على وضع اللمسات الأخيرة على منصة التبادل عبر الإنترنت للمركز. |

ملحق

| | | |
|---|---|---|
| **كولومبيا** | مجمل أعمال الاتحاد البرلماني الدولي | أنشأت الهيئة التشريعية في الكونغرس لجنة مخصصة مسؤولة عن علاقات الاتحاد البرلماني الدولي (القرار رقم 003 ، 20 شباط/فبراير 2019). |
| | خطة العمل للبرلمانات المراعية للمنظور الجندري<br>اعتمد بالإجماع من قبل الاتحاد البرلماني الدولي الـ 127 (مدينة كيبك، 2012) | بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ، أطلق المؤتمر الوطني مبادرة "Congreso en Igualdad" لتنفيذ خطة عمل الاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانات المراعية للمنظور الجندري. |
| **كوستا ريكا** | *نتائج الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي*<br>*(جنيف، تشرين الأول/أكتوبر 2018)* | تم إبلاغ القرارات التي تم تبنيها في الجمعية العامة الـ139 إلى ثلاث وزارات: العلوم والتكنولوجيا، الشؤون الخارجية والبيئة. يتم توزيع قرارات وتوصيات الاتحاد البرلماني الدولي بشكل منهجي على رؤساء اللجان ذات الصلة |
| | المؤتمر العالمي الخامس للبرلمانيين الشباب. تعزيز الاستدامة وحماية مصالح الأجيال المقبلة<br>(باكو ، كانون الأول/ ديسمبر 2018) | قدم نائب شاب من كوستاريكا شارك في المؤتمر العالمي الخامس للبرلمانيين الشباب تقرير بعثة يشدد على أهمية الاتحاد البرلماني الدولي كمنصة لتمكين التبادل الدولي، ومقارنة الخبرات واكتساب معرفة قيمة حول تنفيذ القوانين الجديدة. |
| **كرواتيا** | القانون الدولي الإنساني – دليل البرلمانيين<br><br>منشور الاتحاد البرلماني الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر (2016، تم تحديثه في 2018) | نظمت لجنة التعاون البرلماني الدولي للبرلمان الكرواتي الحدث "القانون الإنساني الدولي: الذكرى السبعون لاتفاقيات جنيف وعرض كتيب القانون الدولي الإنساني للبرلمانيين". تم ذلك في 25 أيلول/ سبتمبر 2019 في البرلمان الكرواتي في زغرب. في هذه الفعالية، تم تقديم منشور الاتحاد البرلماني الدولي – اللجنة الدولية للصليب الأحمر القانون الدولي الإنساني – كتيب للبرلمانيين. كما قامت اللجنة الدولية في سراييفو |

| | | |
|---|---|---|
| | | بترجمة الكتيب إلى اللغة الكرواتية وطباعته. حضر الحفل أعضاء اللجان الأخرى وممثلو عدة وزارات. |
| الجمهوريـــة التشيكية | *نتائج الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي (جنيف، تشرين الأول/أكتوبر 2018)*<br><br>وثيقة نتائج المناقشة العامة، والقيادة البرلمانية في تعزيز السلام والتنمية في عصر الابتكار والتغير التكنولوجي | لقد تم تعميم التقارير في البرلمان، وأدت قرارات الاتحاد البرلماني الدولي إلى أنشطة ومبادرات محددة لوضع وتعديل التشريعات. قُدمت أسئلة برلمانية حول عمل الاتحاد البرلماني الدولي في عام 2019.<br>بدأ مجلس النواب في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة. لقد تم تحسين الوصول إلى المعلومات عبر الإنترنت، دون استخدام الورق، وزيادة كفاءة سير العمل الرقمي. العمل مستمر لإدخال التشريعات الإلكترونية ومجموعة القوانين الإلكترونية لتحقيق وضوح أكبر مع تقليل عدد الأخطاء في العملية التشريعية. أتاح مجلس النواب ومجلس الشيوخ جلسات برلمانية عبر الفيديو يمكن مشاهدتها على مواقعهما الإلكترونية.<br>تدرس اللجان ذات الصلة مشروع قانون الحق في الخدمات الرقمية، المعروف أيضًا باسم الدستور الرقمي. إذا تم تبنيه من قبل البرلمان ، سيضمن القانون للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين إمكانية التواصل بشكل إلكتروني بحت مع سلطات الدولة. |
| جيبوتي | تعزيز التعاون بين البرلمانات حول الهجرة وإدارة الهجرة في ضوء اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة<br>القرار الذي اعتمدته الجمعية *العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني* | اعتماد القرار رقم. AN/19/8th/40 حول شروط الدخول والإقامة للأجانب في جمهورية جيبوتي (2019/01/21)<br>www.presidence.dj/texte.php?ID=40&ID2=2019-01-21&ID3=Loi&ID4=2&ID5=2019-01-31&ID6=n |

ملحق

| | | |
|---|---|---|
| | *الدولي* | |
| **فيجي** | تقييم البرلمانات المراعية للمنظور الجندري<br><br>منشور الاتحاد البرلمان الجولي(2016) | بناءً على مجموعة أدوات التقييم الذاتي التي أُجريت في عام 2016 لتقييم مدى حساسيتها للنوع الاجتماعي ، أنشأ برلمان فيجي مجموعة برلمانية معنية بالتركيز على النوع الاجتماعي ووضع مجموعة أدوات وطنية حول الجندر. |
| | البرلمانات وأهداف التنمية المستدامة – مجموعة أدوات التقييم الذاتي<br>منشور الاتحاد البرلماني الدولي (2016)<br>(مجموعة أدوات التقييم الذاتي للاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن أهداف التنمية المستدامة) | بعد إجراء عملية التقييم الذاتي، أعد البرلمان تقريرًا بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تمت مشاركة التقرير مع جميع أعضاء البرلمان في آذار/ مارس 2018. وتضمن النتائج الرئيسية لعملية التقييم الذاتي والتوصيات وخطة العمل. التقرير متاح على الرابط التالي: www.parliament.gov.fj/wp-content/uploads/2018/04/SDGs-Self- Assessment-Report-Draft_FINAL.pdf<br>في أيار/مايو 2019 ، أصدر برلمان فيجي مذكرة إرشادية حول دمج أهداف التنمية المستدامة في عمل جميع لجانه البرلمانية. وأيد المذكرة الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. يتوفر المزيد من المعلومات على الرابط التالي: www.pacific.undp.org/content/pacific/en/home/library/eg/guidance-note-fiji-parliament-standing-committee.html |

ملحق

| | | |
|---|---|---|
| **فرنسا** | *نتائج الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي (جنيف، تشرين الأول/أكتوبر 2018)* | تم نشر تقرير مفصل حول المواقف التي اتخذها أعضاء المجموعة الفرنسية خلال الجمعية البرلمانية الـ139 على موقعي مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية.<br>www.senat.fr/fileadmin/Fichiers/Images/relations_internationales/UIP/Doha_139e_Assemblee_CR_photo_.pdf<br>www2.assemblee-nationale.fr/europe-et-international/activites-parlementaires-internationales/les-assemblees-parlementaires-internationales/union-interparlementaire/activites-recentes/139e-assemblee-de-l-uip-geneve-14-18-octobre-2018 |
| **غواتيمالا** | *نتائج الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي (جنيف، تشرين الأول/أكتوبر 2018)* | بموجب القواعد البرلمانية الداخلية، قدم أعضاء المجموعة الغواتيمالية تقريراً عن الجمعية الـ 139 إلى الهيئة التشريعية في كونغرس الجمهورية. ونتيجة لذلك، تم تحديد أولويات مشاريع القوانين المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. |
| **غينيا** | الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي وعمل الاتحاد البرلماني الدولي | بعد كل جمعية عامة للاتحاد البرلماني الدولي يحضرها وفد غينيا الوطني، يتم تقديم تقرير عن المهمة إلى البرلمان. في كل عام، يخصص البرلمان يومًا لمناقشة المهام في الاتحاد البرلماني الدولي في الجلسة العامة. يحتفل البرلمان أيضًا باليوم العالمي للبرلمانيين وينظم مرتين كل عام برنامجاً إذاعياً برلمانياً لتعريف المستمعين بجمعيات الاتحاد البرلماني الدولي وعمل الاتحاد. |

| | | |
|---|---|---|
| | | |
| | *خطة عمل الاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانات المراعية للمنظور الجندري*<br>الدورة 127 للجمعية البرلمانية الدولية (مدينة كيبيك، تشرين الأول/أكتوبر 2012)<br>الاتحاد البرلماني الدولي يعمل على قضايا المساواة بين الجنسين | في 2 أيار/مايو، تم اعتماد قانون التكافؤ بالإجماع. تنص المادة 2 من القانون على ما يلي: "تنطبق المساواة على أي قائمة من المرشحين للانتخابات الوطنية والمحلية ، وكذلك على شغل المناصب الانتخابية في المؤسسات العامة".<br>www.unwomen.org/en/news/stories/2019/5/news-guinea-adopts-law-on-parity |
| المجر | *نتائج الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي*<br>*(جنيف، تشرين الأول/أكتوبر 2018)* | لقد تمت ترجمة قرار بند الطارئ، تغير المناخ – دعونا لا نعبر الخط إلى الهنغارية. تم إرسال تقرير للجمعية 139 للاتحاد البرلماني الدولي إلى جانب قراراته والنسخة المجرية لقرار بند الطارئ إلى القيادة الرفيعة المستوى للجمعية الوطنية الهنغارية، إلى وزارتين (الشؤون الخارجية والتجارة؛ والابتكار والتكنولوجيا) وإلى مديرية الاستدامة البيئية التابعة لمكتب الرئيس (أنشأها رئيس الدولة). قدم رئيس اللجنة البرلمانية للتنمية المستدامة تقريراً عن قرار بند الطارئ في اللجنة وفي الجلسة العامة. |
| | *خطة العمل البرلمانية بشأن تغير المناخ*<br>*منشور الاتحاد البرلماني الدولي (2016)* | في عام 2017، نشرت الجمعية الوطنية الهنغارية طبعة باللغة الهنغارية من خطة العمل البرلمانية بشأن تغير المناخ. تم توزيعه على جميع النواب. |

| | | |
|---|---|---|
| | | |
| إيسلندا | *نتائج الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي (جنيف، تشرين الأول/أكتوبر 2018)* | قدم رئيس الوفد الأيسلندي إلى الاتحاد البرلماني الدولي وناقش في الجلسة العامة التقرير السنوي للوفد الآيسلندي لعام 2018. تم نشر التقرير على الموقع البرلماني ويعرض نتائج الجمعية البرلمانية الـ 139 وقراراتها. تم إخطار لجنة الشؤون الخارجية على وجه التحديد بنتائج الجمعية العامة. |
| | التحيز الجنسي، والتحرش والعنف ضد المرأة في البرلمانات في أوروبا<br>الدراسة الإقليمية بين الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (2018) | ساهمت دراسة بين الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا الإقليمية، حول "التحيز الجنسي، التحرش والعنف ضد المرأة في البرلمانات الاوروبية"، في قرار البرلمان الأيسلندي بتنظيم حلقة دراسية حول حركة Me Too (18 آذار/مارس 2019 ، أيسلندا). تمت دعوة الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي لتقديم الدراسة الإقليمية. |
| الهند | *نتائج الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي (جنيف، تشرين الأول/أكتوبر 2018)* | تم تقديم تقرير عن المشاركة في الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي، إلى جانب نتائجها، في مجلسي البرلمان وتم إتاحته على الموقع الإلكتروني الخاص تحت عنوان: Lok Sabha (مجلس الشعب). تم مشاركة نتائج الجمعية العامة الـ 139 مع الحكومة، مع طلب لتنفيذ القرارات. غالبًا ما تنعكس قرارات وتوصيات الاتحاد البرلماني الدولي في المسائل البرلمانية في غرفتي البرلمان. |
| إندونيسيا | *نتائج الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي* | في عام 2018، تبنت فرقة العمل المعنية بأهداف التنمية المستدامة التابعة للبرلمان |

| | | |
|---|---|---|
| إندونيسيا | *(جنيف، تشرين الأول/أكتوبر 2018)* | الإندونيسي توصية تؤكد الحاجة إلى تسخير التكنولوجيا بالكامل لأغراض التنمية والسلام من خلال التعليم الذي يؤكد على الاستدامة والابتكار. في عام 2019 ، ركزت فرقة العمل على عدم المساواة. |
| | *قرارات* لجنة الاتحاد البرلماني الدولي لحقوق الإنسان للبرلمانيين | أرسلت لجنة التعاون بين البرلمانات استفسارات إلى الوزارات المعنية وإدارة التحقيقات الجنائية التابعة للشرطة (بريسكريم) واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من أجل متابعة قرارات لجنة الاتحاد البرلماني الدولي لحقوق الإنسان للبرلمانيين في القضايا الإندونيسية . |
| اليابان | الاتحاد البرلماني الدولي بيانات عن المرأة في السياسة<br>الاتحاد البرلماني الدولي يعمل على قضايا المساواة بين الجنسين | تأثرت بالبيانات المقارنة لـ "المرأة في السياسة" التي جمعها الاتحاد البرلماني الدولي، تم إنشاء مجموعة برلمانية لتعزيز مشاركة المرأة وتمكينها في السياسة في عام 2015. وقد أدت دورًا رئيسيًا في إدخال قانون تعزيز المساواة بين الجنسين في السياسة التي سُنَّت أخيرًا في عام 2018. ويلزم القانون كل حزب سياسي ببذل جهود لتحقيق التوازن بين عدد المرشحين من الذكور والإناث. أصدرت لجنة مجلس الوزراء في مجلس المستشارين قرارًا إضافيًا بهذا القانون يحث الحكومة على اتخاذ التدابير المناسبة مثل إجراء البحوث الجوهرية ، وجمع وتوفير البيانات حول المشاركة السياسية للمرأة. |
| المملكة الأردنية | *نتائج الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي*<br>*(جنيف، تشرين الأول/أكتوبر 2018)* | أُبلغت اللجان البرلمانية المعنية والحكومة (وزارة الخارجية ووزارة الشؤون السياسية والبرلمانية) بنتائج الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي. تم عقد اجتماع خاص لمناقشة وثيقة الإعلان: الذكرى السبعون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. |

ملحق

| | | |
|---|---|---|
| الهاشمية | عمل الاتحاد البرلماني الدولي حول أهداف التنمية المستدامة | وأنشئت لجنة برلمانية لمتابعة أهداف التنمية المستدامة. |
| | عمل الاتحاد البرلماني الدولي حول مشاركة الشباب في السياسة | ترأس رئيس مجلس النواب جلسة عامة لمناقشة إشراك الشباب في السياسة والأحزاب السياسية. |
| كينيا | جلسة الاستماع البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة (مدينة نيويورك ، شباط/فبراير 2018) | تم تقديم تقرير عن جلسة الاستماع البرلمانية السنوية لعام 2018 في الأمم المتحدة في مجلس الشيوخ في 16 أيار/مايو 2018. ناقش مجلس الشيوخ التقرير وأقره في 7 حزيران/يونيو 2018. بعد ذلك، تم نقل قرار مجلس الشيوخ بشأن التقرير إلى الهيئة الحكومية ذات الصلة (وزارة الشؤون الخارجية) للتنفيذ وإلى اللجنة الدائمة ذات الصلة (الأمن القومي والدفاع والعلاقات الخارجية) لمتابعة التنفيذ، تماشياً مع الممارسة المعتادة. كما يتم تقديم تقارير عن نتائج جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي بانتظام في مجلس الشيوخ ويتم إرسالها إلى الوزارات ذات الصلة. |
| | القانون الإنساني الدولي – دليل البرلمانيين<br>منشور الاتحاد البرلماني الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر (2016 ، تم تحديثه في 2018) | تم تقديم دليل البرلمانيين حول القانون الدولي الإنساني ومناقشته في مجلس الشيوخ في 16 شباط/فبراير 2017. |
| | تعزيز المساواة بين الجنسين في كينيا<br>الندوة البرلمانية للاتحاد البرلماني الدولي في كينيا (تشرين | اشتركت الجمعية الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي في تنظيم ندوة وطنية بشأن النهوض بالمساواة بين الجنسين في كينيا. تم تحديد الثغرات في القانون الكيني، وتم تقديم العديد |

| | | |
|---|---|---|
| | الثاني/نوفمبر 2018)<br>الاتحاد البرلماني الدولي يعمل على قضايا المساواة بين الجنسين | من المقترحات التشريعية لمعالجتها، بما في ذلك مشروع قانون (تعديل) قانون العمل وقانون رعاية الصحة الإنجابية. ينص مشروع القانون الأول على أن الأمهات بالتبني والأمهات اللائي يعانين من الإجهاض يستحققن إجازة أمومة مدفوعة الأجر. ينص مشروع القانون الثاني على الحق في الرعاية الصحية الإنجابية من خلال تحديد معايير الصحة الإنجابية وضمان الحق في اتخاذ القرارات المتعلقة بالصحة الإنجابية. |
| لاتفيا | نتائج الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي | يلتقي نواب مجموعة لاتفيا في الاتحاد البرلماني الدولي في مناقشة السياسة الخارجية الوطنية مع وزير الخارجية. يدير المناقشة رئيس البرلمان ورؤساء وفود لاتفيا في المنظمات البرلمانية الدولية. يعكس التنظيم الموضوعي لعمل اللجنة البرلمانية أولويات الاتحاد البرلماني الدولي. |
| | عمل الاتحاد البرلماني الدولي حول قضايا الشباب | في آذار/مارس 2019، شكل برلمان لاتفيا فريق جديد من النواب الذين تقل أعمارهم عن 40 عامًا. وينظم البرلمان اجتماعاً برلمانياً سنوياً للشباب، حيث يتم منح الشباب الفرصة للتعبير عن أفكارهم والدفاع عنها، والتعرف على الحياة اليومية للنواب. يتم انتخاب مائة شاب ممن تعتبر أفكارهم الأكثر شعبية وذلك من خلال التصويت الإلكتروني في برلمان الشباب. في حزيران/يونيو 2019، استضافت اللجنة البرلمانية للتربية والثقافة والعلوم ورشة عمل حول سياسة الشباب – أين نحن وإلى أين نحن ذاهبون. تم تقييم الإنجازات في هذا المجال واستمع إلى الشباب من أجل تحديد التغييرات المعيارية اللازمة لتعزيز رفاههم. |

| | | |
|---|---|---|
| | تعزيز التعاون البرلماني المشترك حول الهجرة وإدارة الهجرة في ضوء اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة قرار اعتمدته الجمعية العامة الـ139 للاتحاد البرلماني الدولي (جنيف ،تشرين الأول/ أكتوبر 2018) | في عام 2019، عدل برلمان لاتفيا قانون الهجرة. تم تخفيف الحد الأدنى من المتطلبات للمهاجرين المؤسسين للمبتدئين حتى يكونوا مؤهلين لتمديد تصريح الإقامة. في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، اعتمد البرلمان قانون الشتات. إنه يحسن سياسة دعم الدولة للمغتربين في لاتفيا من خلال تشجيع الهجرة والعلاقات مع الثقافة واللغة والاقتصاد والعلوم في لاتفيا. كما تم إنشاء مجلس استشاري للمغتربين بموجب القانون. تراقب لجنة المواطنة والهجرة والتماسك الاجتماعي البرلمانية عمل السلطات الحكومية التي تركز على الهجرة. لقد ناقشنا مؤخرًا قضايا وحقوق المغتربين كل شهر، كما أننا نجتمع بانتظام مع ممثلي منظمات المغتربين. في 19 شباط/فبراير 2019 ، نظمت لجنة حقوق الإنسان اجتماعًا لمناقشة تقرير صادر عن وزارة الداخلية عن نتائج 2018 للجهود المبذولة لمنع الاتجار بالأشخاص في لاتفيا. |
| لاتفيا | عمل الاتحاد البرلماني الدولي على أهداف التنمية المستدامة | لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بنجاح، أنشأ البرلمان شراكات بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. في 10 حزيران/ يونيو 2019، نظم المنتدى السنوي الثاني عشر للمنظمات غير الحكومية، والذي ركز على الحلول المستدامة لتنمية البلاد. تؤخذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي في الاعتبار عند اختيار مواضيع المنتدى السنوية.<br>في أيار/مايو 2018، استضافت لجنة التنمية المستدامة البرلمانية حلقة دراسية دولية حول تأثير تغير المناخ في لاتفيا. حضر خبراء رفيعو المستوى من الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وشملت المناقشات الحلول الممكنة وسياسة المناخ في لاتفيا |

ملحق

| | | |
|---|---|---|
| | | للحد من الانبعاثات وبناء القدرة على التكيف مع المناخ. |
| الجمهورية اللبنانية | تعزيز التعاون بين البرلمانات حول الهجرة وإدارة الهجرة في ضوء اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة. قرار اعتمدته الجمعية العامة الـ139 للاتحاد البرلماني الدولي (جنيف ،تشرين الأول/ أكتوبر 2018) | ناقشت لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية القرار في عدة مناسبات. |
| ليسوتو | عمل الاتحاد البرلماني الدولي على أهداف التنمية المستدامة | تم إنشاء لجنة برلمانية معنية بأهداف التنمية المستدامة |
| ليختنشتاين | اجتماعات الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، المجلس الحاكم ومجموعة 12+ | أعد وفد ليختنشتاين تقريرًا سنويًا لعام 2018 حول الاتحاد البرلماني الدولي تم تقديمه إلى البرلمان.<br>www.landtag.li/files/attachments/2018_IPU_Jahresbericht_inkl__Beilagen.pdf<br>www.landtag.li/files/attachments/Einladung_April-LT_19.pdf |
| منغوليا | البرلمانات وأهداف التنمية المستدامة – مجموعة أدوات التقييم الذاتي<br>منشور الاتحاد البرلماني الدولي (2016) | أطلق البرلمان المنغولي ترجمة محلية لمجموعة أدوات التقييم الذاتي للاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل أهداف التنمية المستدامة. كان هذا جزءًا من الأعمال التحضيرية للندوة الإقليمية الثانية لبرلمانات منطقة آسيا والمحيط الهادئ حول |

| | | |
|---|---|---|
| | | تحقيق أهداف التنمية المستدامة. نظم الندوة بالاشتراك بين الاتحاد البرلماني الدولي وهورال الدولة الكبرى في منغوليا (أولان باتور ، 27 و 28 أيار/مايو 2019). |
| المملكة المغربية | وثيقة نتائج النقاش العام، والقيادة البرلمانية في تعزيز السلام والتنمية في عصر الابتكار والتغير التكنولوجي. الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي (جنيف ،تشرين الأول/ أكتوبر 2018) | نظم البرلمان اجتماعًا بعنوان "الشباب في المنطقة الأورو-متوسطية: مشكلة الالتزام المجتمعي والتفاعلات في المجال الافتراضي" (1 شباط/فبراير 2019، مجلس النواب). كانت مستوحاة من استنتاجات وتوصيات وثيقة النتائج. ونتيجة لذلك ، تم اعتماد توصية تعكس موقف الاتحاد البرلماني الدولي بشأن هذا الموضوع وتوافق عليه. |
| | تعزيز التعاون بين البرلمانات حول الهجرة وإدارة الهجرة في ضوء اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة. الجمعية العامة الـ139 للاتحاد البرلماني الدولي (جنيف تشرين الأول/ أكتوبر 2018) الإعلان: الذكرى السبعون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان | عمل البرلمان المغربي على وضع خطة عمل برلمانية للهجرة. سيتم إطلاقه بحلول نهاية عام 2019 لتنفيذ قرار الاتحاد البرلماني الدولي. في تشرين الأول/أكتوبر 2018، استضاف البرلمان ندوة دولية، دور المجالس الاقتصادية والاجتماعية ، والمؤسسات المماثلة والبرلمانات الأفريقية في مواجهة تحديات الهجرة الجديدة. www.chambredesrepresentants.ma/en/news/opening-remarks-mr-habib-el-malki-speaker-house-representatives-international-symposium- |

| | | |
|---|---|---|
| | | role?sref=item1165-64601<br>للاحتفال بالذكرى السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، تم تنظيم يوم دراسي حول حقوق تكوين الجمعيات والتجمع بالشراكة مع المجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان في مبنى البرلمان (15 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 ، الرباط). |
| المملكـــــة المغربية | خطة العمل البرلمانية بشأن تغير المناخ<br>منشور الاتحاد البرلماني الدولي (2016) | ينبعث من المملكة المغربية مستوى منخفض من ثاني أكسيد الكربون. لقد تم إجراء سلسلة من الإصلاحات القانونية لحماية البيئة وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة. شملت الإصلاحات جعل التنمية المستدامة حقًا دستوريًا. كما قام المغرب بتجربة استخدام الطاقات البديلة والنظيفة، بالإضافة إلى تشجيع الاقتصاد الأخضر واستراتيجيات كفاءة استخدام الطاقة. بعد شهرين من الاجتماع 22 لمؤتمر الأطراف، نظم البرلمان المغربي مؤتمراً برلمانياً يوفق بين القوانين الوطنية واتفاق باريس.<br>www.maroc.ma/fr/actualites/tenue-rabat-dune-conference-parlementaire-sur-lharmonisation-des-legislations-nationales |
| | عمل الاتحاد البرلماني الدولي | طرح البرلمانيون من المجموعات المختلفة (الأغلبية والمعارضة) أسئلة شفهية على الحكومة بهدف تنفيذ القرارات التي اعتمدها الاتحاد البرلماني الدولي. |

ملحق

| | | |
|---|---|---|
| **ميانمار** | تعزيز التعاون بين البرلمانات حول الهجرة وإدارة الهجرة في ضوء اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة. القرار الذي اعتمد بالإجماع من قبل الجمعية العامة الـ139 للاتحاد البرلماني الدولي (جنيف، تشرين الأول/ أكتوبر 2018). | لتنفيذ هذا القرار، شرعت حكومة ميانمار في عملية إعادة المهاجرين إلى الوطن وإصدار بطاقات تعريف وطنية، وبناء منازل مؤقتة لهم وتقديم المساعدات الطبية والغذائية، بغض النظر عن العرق أو الدين. |
| **هولندا** | قرار البند الطارئ، دعوة لاتخاذ إجراءات دولية عاجلة لدعم موزامبيق وملاوي وزيمبابوي التي ضربها إعصار إيداي<br>القرار الذي اعتمد بتوافق الآراء من قبل الجمعية العامة الـ140 للاتحاد البرلماني الدولي (الدوحة، نيسان/أبريل 2019) | أبلغ وفد هولندا لدى الاتحاد البرلماني الدولي وزير التجارة الخارجية والتعاون الإنمائي بأن القرار قد تم اعتماده. تمت الإشارة إلى القرار في نقاش برلماني في أيار/مايو 2019. قدمت الحكومة الهولندية دعماً مالياً كبيراً من المساعدات للإغاثة، سواء بشكل غير مباشر من خلال صندوق الأمم المتحدة المركزي للإغاثة في حالات الطوارئ، أو بشكل مباشر عبر التحالف الهولندي للإغاثة والصليب الأحمر. تم إرسال ثمانية خبراء هولنديين إلى المنطقة من خلال آلية الحماية المدنية للاتحاد الأوروبي ، وتقييم الكوارث والتنسيق التابع للأمم المتحدة ، والدعم الاحتياطي الهولندي (DSS Water). |
| | خطة العمل البرلمانية بشأن تغير المناخ<br>منشور الاتحاد البرلماني الدولي (2016) | في أيار/مايو 2019، اعتمد مجلس الشيوخ قانون المناخ لهولندا الذي بدأه مجلس النواب. يُلزم القانون البلاد بتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 49 % بحلول عام 2030 و 95 % بحلول عام 2050. |

ملحق

| | | |
|---|---|---|
| **نيوزيلندا** | يدعو الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي والسيد كايلاش ساتيارثي الحائز على جائزة نوبل للسلام لعام 2014، الأعضاء للانضمام إلى حملة الـ100 مليون. | في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، انضم برلمان نيوزيلندا إلى حملة الـ100 مليون لحقوق الطفل وتميز بالحدث من خلال عرض الفيلم الوثائقي The Price of Free. |
| **سلطنة عمان** | الدبلوماسية البرلمانية | تعقد الشعبة البرلمانية لسلطنة عمان اجتماعات ثنائية مع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي خلال انعقاد الجمعيات العامة. |
| **باكستان** | الجمعية العامة الـ139 للاتحاد البرلماني الدولي (جنيف، تشرين الأول/ أكتوبر 2018) | أقرت لجنة مجلس الشيوخ لحقوق الإنسان إعلان الاتحاد البرلماني الدولي، وهو الذكرى السبعون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأحيل إلى الوزارة المختصة. تم إرسال قرار البند الطارئ، تغير المناخ – دعونا لا نتجاوز الخط، إلى لجنة مجلس الشيوخ بشأن تغير المناخ لإرساله إلى الوزارة. أدرجت الوثيقة الختامية للجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي في جدول الأعمال للمناقشة من قبل البرلمان. |
| | عمل الاتحاد البرلماني الدولي حول قضايا الشباب | تم وضع برامج تدريب داخلي من قِبل مجلس الشيوخ الباكستاني |
| | عمل الاتحاد البرلماني الدولي حول بناء برلمانات قوية وفعالة | أنشأ مجلس الشيوخ الباكستاني وحدة صياغة تشريعية في ضوء توصيات الاتحاد البرلماني الدولي بشأن هذه المسألة. |
| **الباراغواي** | تقرير البرلمان الإلكتروني للعام 2018 | تحدد خطة عمل البرلمان المفتوح 2018-2020 آليات جديدة لتحسين الرصد التشريعي، بما في ذلك دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين الشفافية والأخلاقيات ومشاركة |

| | | |
|---|---|---|
| | | المواطنين في العملية التشريعية والمساواة بين الجنسين وضمان وصول أوسع إلى المعلومات العامة (المزيد من المعلومات متاح في: silpy.congreso.gov.py (parlamentoabierto.senado.gov.py |
| سيشيل | نتائج الجمعية العامة الـ139 للاتحاد البرلماني الدولي (جنيف، تشرين الأول/ أكتوبر 2018)<br><br>قرار بند الطارئ ، تغير المناخ – دعونا لا نتجاوز الخط | قدم وفد سيشيل تقريراً عن الجمعية العامة الـ139 للاتحاد البرلماني الدولي إلى البرلمان في تشرين الأول/أكتوبر 2018. وقُدِّم التقرير أيضًا إلى لجنة الشؤون الدولية لمواصلة مناقشة التوصيات.<br>في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2018، أجرى رئيس البرلمان دعوة مجاملة مع رئيس الجمهورية لمناقشة القرارات المتخذة في الجمعية، ولا سيما قرار بند الطارئ – تغير المناخ – دعونا لا نتجاوز هذا الخط. بناءً على توصيات هذا القرار، اضطلع برلمان سيشيل بالعديد من مشاريع الاستدامة البيئية المتعلقة بجملة أمور، منها تكرير المياه وحظر الزجاجات البلاستيكية، واستخدام أنظمة الطاقة الشمسية الضوئية وتحويل النفايات إلى سماد. |
| | عمل الاتحاد البرلماني الدولي على أهداف التنمية المستدامة | في العام 2018، نظم برلمان السيشل بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورشة عمل ليوم واحد، للبرلمانيين، حول أهداف التنمية المستدامة ودور البرلمان، تماشياً مع أنشطة اللجنة |

ملحق

| | | |
|---|---|---|
| | | الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة في الاتحاد البرلماني الدولي. |
| تايلاند | قرار البند الطارئ، *دعوة لاتخاذ إجراءات دولية عاجلة لدعم موزمبيق وملاوي وزيمبابوي التي ضربها إعصار إيداي*، الذي اعتمدته، بالإجماع، الجمعية العامة الـ140 للاتحاد البرلماني الدولي (الدوحة، نيسان/أبريل 2019) | أبلغ برلمان تايلاند عن تبرع من الحكومة بقيمة 100.000 دولار أمريكي و1.000 طن من الأرز إلى موزمبيق. |
| تيمور-لستي | الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية (القاهرة، أيلول/سبتمبر 1997) | في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2018، تمت الموافقة في الجلسة العامة للبرلمان الوطني، في تيمور-لستي، على قرار، لإعادة التأكيد على المبادئ والقيم المنصوص عليها في الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية.<br>tinyurl.com/y5suhhae |
| أوكرانيا | عمل الاتحاد البرلماني الدولي حول أهداف التنمية المستدامة | في 25 شباط/فبراير 2019، استضاف برلمان أوكرانيا مائدة مستديرة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعنوان: «*دور البرلمانات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ما هي الآليات التي يمكن أن يستخدمها البرلمان الأوكراني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟*» |
| دولة الإمارات العربية المتحدة | نتائج الجمعية العامة الـ139 للاتحاد البرلماني الدولي (جنيف، تشرين الأول/أكتوبر 2018) | توزع بانتظام تقارير عن الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي على كل من المجلس الوطني الاتحادي (اللجان ذات الصلة) والجهات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة. في إطار متابعة الوثيقة الختامية للمناقشة العامة للجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي، أنشأ المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة لجنة مستقبلية. تهدف إلى استكشاف مستقبل سياسات الدولة، واستراتيجياتها وخططها، وتعزيز الدور التشريعي والرقابي للبرلمان في ضوء رؤية الدولة، الذكرى المئوية لدولة الإمارات العربية المتحدة 2071. |

ملحق

| | | |
|---|---|---|
| المملكة المتحدة | نتائج الجمعية العامة الـ139 للاتحاد البرلماني الدولي (جنيف، تشرين الأول/أكتوبر 2018) | تم الإبلاغ عن قرار البند الطارئ بشأن تغير المناخ إلى وزير المملكة المتحدة ذي الصلة وتم إبلاغه إلى اللجان ذات الصلة في مجلس العموم. تم عرض القرار الخاص بالهجرة على اللجان ذات الصلة في مجلس العموم ومجلس اللوردات. أدى رئيس المجموعة البرلمانية لحقوق الإنسان التابعة لجميع الأحزاب دوراً فعالاً في الاحتفال بالذكرى السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المملكة المتحدة. |
| | الدبلوماسية البرلمانية | تمت الإشارة إلى الاجتماعات الثنائية التي انعقدت في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي في أسئلة رئيس الوزراء. |
| | قرارات لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، التابعة للاتحاد البرلماني الدولي | تم طرح أسئلة برلمانية حول محنة نظرائهم الفنزويليين، بالإشارة إلى لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، التابعة للاتحاد البرلماني الدولي. |
| | عمل الاتحاد البرلماني الدولي على البرلمانات التي تراعي المنظور الجندري | نُشرت مراجعة تاريخية لبرلمان المملكة المتحدة عن مراعاة المنظور الجندري في كانون الأول/ديسمبر 2018.<br>www.parliament.uk/documents/lords-information-office/UK%20Parliament_%20Gender%20Sensitive%20Parliament%20Audit_Report_DIGITAL.pdf |
| زامبيا | *تقييم البرلمان: مجموعة أدوات التقييم الذاتي للبرلمانات* منشور الاتحاد البرلماني الدولي (2008)، مشروع مجموعة أدوات لتقييم مهام مراقبة البرلمان | في ضوء عملية التقييم الذاتي (20-25 شباط/فبراير 2019) التي سُهّلت من قِبل الاتحاد البرلماني الدولي واستناداً إلى أداتين من مجموعة الأدوات، أنشأ برلمان زامبيا أدواته التقنية للتقييم الذاتي. وغير الأوامر الدائمة للسماح للبرلمان بإعداد التقارير البرلمانية، ومناقشتها في الجلسات العامة، بعد كل جمعية عامة للاتحاد البرلماني الدولي. |
| زيمبابوي | عمل الاتحاد البرلماني الدولي حول أهداف التنمية المستدامة | أنشأ برلمان زيمبابوي لجنة موسعة لأهداف التنمية المستدامة، تضم جميع رؤساء اللجان |

ملحق

| | | |
|---|---|---|
| | | الاستثمارية واللجان المواضيعية. تأخذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2019-2023 للبرلمان أهداف التنمية المستدامة كأولوية، وعقدت ورش عمل لبناء القدرات حول أهداف التنمية المستدامة.<br>قامت لجنة البرلمان المختصة المعنية بالزراعة، والأراضي، والمياه، والمناخ، وإعادة التوطين الريفي بتحليل بروتوكول كيغالي مونتريال وإرساله إلى البرلمان للموافقة عليه. تعمل اللجنة أيضاً على تشجيع اعتماد قانون لتغير المناخ. |

141st IPU Assembly
Belgrade (Serbia)
13 - 17 October 2019

الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي
بلغراد (صربيا)
13–17 تشرين الأول/أكتوبر 2019

Inter-Parliamentary Union
1889
130 years of empowering parliamentarians

EX/282/4(b)-R.1
9 أيلول/سبتمبر 2019

اللجنة التنفيذية
البند 4

# التقرير المرحلي للأمين العام عن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي منذ الدورة الـ204 للمجلس الحاكم

## (ب) (b) سيقدم الأمين العام لمحة عامة عن وضع الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة

***المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة***

**مذكرة من الأمين العام**

*تقدم هذه المذكرة لمحة عامة وتناقش الحاجة إلى تقييم متعمق عن رؤية الاتحاد البرلماني الدولي للمشاركة البرلمانية مع الأمم المتحدة، بغية سد الفجوة الديمقراطية وتعزيز دور البرلمانات في الحوكمة العالمية. ويجب أن تُقرأ بالاقتران مع التقرير، الدراسة الاستقصائية التي أجريت مؤخراً حول المشاركة البرلمانية مع الأمم المتحدة، والتي ستعرض أيضاً على اللجنة التنفيذية في جلستها خلال الجمعية العامة الـ141 (EX/282/8-R.1).*

*وسيقدم التقييم، الذي سيجريه خبير مستقل إلى اللجنة التنفيذية للنظر فيه، خلال اجتماع مخصص في الجزء الأول من العام 2020. وسيساعد في توجيه مداولات المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات، وكذلك استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي الجديدة، للفترة 2022–2026.*



ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

**الفجوة الديمقراطية في الحوكمة العالمية**

في الجزء الثاني من التسعينيات، شرع الاتحاد البرلماني الدولي ببناء علاقة وثيقة مع الأمم المتحدة. وبعد توقيع اتفاقية التعاون الأساسية الأولى في العام 1996، بدأت العلاقة تتبلور مع انعقاد المؤتمر العالمي الأول لرؤساء البرلمانات، قبل انعقاد مؤتمر قمة الألفية التاريخي – اللذين انعقدا في مقر الأمم المتحدة، في أيلول/سبتمبر 2000.

ومن خلال الإعلان العالمي الأول من نوعه، بعنوان *الرؤية البرلمانية للتعاون الدولي في فجر الألفية الثالثة*، تعهد رؤساء البرلمانات "بالمساهمة بشكل جوهري في التعاون الدولي وجعل صوت الناس مسموعاً ضمن الأمم المتحدة". واعترف إعلان قمة الألفية، بدوره، بدور البرلمانات في مساعدتها للنهوض بالرؤية الجديدة للألفية، مطالبةً الحكومات، ضمن جملة من الأمور، "بزيادة تعزيز التعاون الدولي بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية من خلال منظمتهم العالمية الاتحاد البرلماني الدولي، في مجالات عدة، بما فيها السلم والأمن، والتطور الاقتصادي، والاجتماعي، والقانون الدولي، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، والمسائل الجندرية."

وعملياً، إن هذه الرؤية المتمثلة *بالبعد البرلماني لعمل الأمم المتحدة*، اعتمدت في الأساس على أربعة أهداف أساسية:

1. جعل آراء البرلمانات والبرلمانيين تؤثر على عمليات صنع القرار في الأمم المتحدة، أو إضافة عناصر مهمة، أو التحقق من صحة القرارات التي تم اتخاذها؛

2. مساءلة الحكومات عن التزاماتها تجاه الأمم المتحدة، كما في حالة المعاهدات، والاتفاقيات الدولية، وقرارات وإعلانات مختلف هيئات الأمم المتحدة (الجمعية العامة، مجلس الأمن، إلخ...)؛

3. تعريف البرلمانات بالأمم المتحدة وبناء الدعم السياسي لها، باعتبارها مؤسسة الحوكمة العالمية الرائدة؛

4. تسهيل تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة، من خلال التشريعات التمكينية ومخصصات الموازنة.

ومع ذلك، فمنذ البداية، لم تطبق هذه الأهداف بالتساوي على كل منظمة: فاستثمار الاتحاد البرلماني الدولي في العلاقة مع الأمم المتحدة، كان يتحقق بصورة رئيسية – ولكن ليس على سبيل الحصر– بالهدفين 1 و2؛ أما بالنسبة إلى الأمم المتحدة، فقد كان التركيز على التفاعل مع الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات على الهدفين 3 و4، بشكل أساسي.

وبالنسبة إلى الاتحاد البرلماني الدولي، كان البعد البرلماني للأمم المتحدة، في المقام الأول، مشروعاً سياسياً يهدف إلى تعزيز الديمقراطية على الصعيدين الوطني والعالمي – كما لوحظ في نتائج إعلان المؤتمر العالمي الثاني لرؤساء البرلمان (2005) – يتمثل بسد الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية وتشكيل دور أقوى للبرلمانات في الحوكمة العالمية. لم يضع هذا المشروع الاتحاد البرلماني الدولي، كبرلمان عالمي ولا يهدف إلى إنشاء جمعية برلمانية تشرف على الأمم المتحدة. فبدلاً من ذلك، سعى إلى احترام الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية، فضلاً عن دعوة العمل البرلماني وحشده بشأن القضايا العالمية، من قبل البرلمانيين الأعضاء الذين يتعاملون مع القضايا ذات الصلة في برلماناتهم الوطنية.

ومن الناحية الاستراتيجية، يتعين اتباع هدف الاتحاد البرلماني الدولي، من خلال مسارين متوازنين، واحد على الصعيد الوطني، والآخر على الصعيد العالمي:[1]

(أ) تمكين البرلمانات الوطنية من تزويد المدخلات إلى مواقف سياسات الحكومات في الأمم المتحدة، ومراقبة استجابة الحكومات لاتفاقيات الأمم المتحدة (أي المعاهدات، والاتفاقيات، والقرارات، والإعلانات السياسية).

(ب) تقديم مدخلات، *كمنظمة عالمية للبرلمانات الوطنية*، مباشرة إلى عمليات صنع القرار بالأمم المتحدة، مستمدة من القرارات، والإعلانات الرسمية للاتحاد البرلماني الدولي، وكذلك توصيات الاجتماعات مثل جلسة الاستماع البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة.

وتماشياً مع الهدفين 3، و4، طور الاتحاد البرلماني الدولي، ووكالات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة العمل الدولية، إلخ...) تعاوناً وثيقاً، على *المستوى التنفيذي*، عبر العمل على مشاريع مشتركة مثل الكتيبات، وورش العمل، والسعي إلى إضفاء الطابع المؤسسي على علاقة العمل بين البرلمانات والمكاتب القطرية للأمم المتحدة في المجال.

[1] تم تحديد المسارين الوطني والعالمي بوضوح في الإعلان الصادر عن المؤتمر العالمي الأول لرؤساء البرلمانات، في العام 2000، والذي ينص، ضمن جملة أمور، على أنه " يجب أن توفر البرلمانات نفسها البعد البرلماني أولاً وقبل كل شيء على الصعيد الوطني، عبر أربعة أنواع متميزة لكن بطرق مترابطة "، الأول منه هو" التأثير على سياسة بلدانها بشأن المسائل التي تتناولها الأمم المتحدة وغيرها من منتديات التفاوض الدولية. " على الصعيد العالمي، يدعو إعلان الاتحاد البرلماني الدولي "إلى توحيده كمنظمة عالمية للتعاون بين البرلمانات ونقل رؤية أعضائه وإرادتهم إلى المنظمات الحكومية الدولية."

**الركائز الأساسية للعلاقة المؤسسية بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة**

عند مناقشة العلاقة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة، يجب التمييز بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومختلف وكالاتها، تحت قيادة الأمين العام ومديري الوكالات، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي تمثل القوة السياسية الحقيقية للمنظمة. يرتكز المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي، في الأمم المتحدة بشكل رئيسي، على طرح المنظور البرلماني في العمليات التداولية للهيئات السياسية للأمم المتحدة، مثل الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الأمن، وأجهزتها الفرعية.

ولتعزيز الأهداف السياسية للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة، حصل الاتحاد البرلماني الدولي في العام 2002 على صفة مراقب في الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية، مما أتاح تنفيذ جميع عمليات صنع القرار الرئيسية. من الناحية الرسمية، لم تعترف الأمم المتحدة بالاتحاد البرلماني الدولي كمنظمة دولية، (وفقاً لتعريف كلاسيكي/تقليدي يستلزم أن يكون حكومياً دولياً)، لكنها اعترفت بالاتحاد البرلماني الدولي كمنظمة فريدة *بين الدول*. خلال العقدين الأخيرين، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة سلسلة من القرارات التي تحكم العلاقة بين الأمم المتحدة، والبرلمانات والأمم المتحدة، وانعقدت اجتماعات مشتركة منتظمة، (مثل جلسة الاستماع البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة، والاجتماع البرلماني في لجنة وضع المرأة)، لتقديم مدخلات في عمليات الأمم المتحدة الرئيسية، حيث شارك عدد أكبر من البرلمانيين في اجتماعات الأمم المتحدة كجزء من الوفود الوطنية، وأنشئت اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة في الاتحاد البرلماني الدولي، للنظر في الإصلاحات المؤسسية وإجراءات الأمم المتحدة، (مثل متابعة أهداف التنمية المستدامة)، وتقديم التوصيات ذات الصلة.

وفيما يتعلق بعلاقات الاتحاد البرلماني الدولي، مع الأمانة العامة للأمم المتحدة ومختلف وكالات منظومة الأمم المتحدة، تفاوض الاتحاد البرلماني الدولي مع الأمم المتحدة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة، على عدد من اتفاقات التعاون، ومذكرات التفاهم التي تحدد طرق المشاركة وتحدد، في بعض الحالات، مجالات العمل المحددة حيث يمكن إجراء أنشطة مشتركة. يصدر الأمين العام للأمم المتحدة تقارير منتظمة تستعرض العمل المنجز بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي، في الآونة الأخيرة، تم إنشاء اجتماع مشترك للقيادات العليا من أجل المساعدة في تعميم الأنشطة المشتركة، وإقامة علاقات عمل أوثق بين البرلمانات والمكاتب الميدانية للأمم المتحدة.

وعلى مر السنين، أصبح عمل المكتب الصغير للمراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي، لدى الأمم المتحدة مكملاً بشكل متزايد لعمل الزملاء الموجودين في جنيف. واليوم، يمكن القول إن معظم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، تشارك في العمليات السياسية والأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة إلى حد ما أو غيره. أنشأ مقر الاتحاد

البرلماني الدولي في جنيف، علاقة عمل مع مكتب الأمم المتحدة والعديد من الوكالات التي يقع مقرها في جنيف (مثل منظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة العمل الدولية)، ويشارك الآن بنشاط في متابعة عمل هيئات الأمم المتحدة، مثل مجلس حقوق الإنسان، ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، وضمان المدخلات البرلمانية في مداولاتها. كما أنشأ مقر الاتحاد البرلماني الدولي علاقة وثيقة مع الأمانة العامة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي يقع في فيينا، وكذلك مع وكالات نزع السلاح، مثل منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

**تأثير الاتحاد البرلماني الدولي على العمليات السياسية للأمم المتحدة اليوم**

بالرغم من الروابط المؤسسية العديدة التي أقيمت مع الأمم المتحدة، وقصص النجاح العديدة المتعلقة بالمشاركة البرلمانية، التي حصلت على مر السنين، فإن المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي، في الأمم المتحدة لا يزال في طور التنفيذ. تقف القدرات المحدودة والقيود المؤسسية في طريق اتخاذ الاتحاد البرلماني الدولي، إجراءات فعالة أكثر، خصوصاً فيما يتعلق بالمسارات الوطنية والعالمية، على حد سواء، لمشاركته مع الأمم المتحدة.

فيما يتعلق بالمسار الوطني (أ):

- بسبب العدد المحدود للموظفين، والموازنة المحدودة، يستطيع الاتحاد البرلماني الدولي أن يتبع فقط مجموعة من العمليات السياسية للأمم المتحدة، مع تغطية محدودة جداً للجمعية العامة، وهيئاتها الفرعية، ومع عدم تغطية الكثير من الهيئات والعمليات الأخرى، بما فيها اجتماعات مجلس الأمن.
- إن تقديم التقارير إلى البرلمانات حول مختلف المسائل المدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة متفرق ومحدود (معظمها متعلق بالتنمية)، ولا تُعطى المسائل الأخرى (مثل حقوق الشعوب الأصليين، والأشخاص ذوي الإعاقة) سوى انتباه محدود.
- لا يملك الاتحاد البرلماني الدولي القدرة أو الموارد للتواصل مع البرلمانات بلغات إضافية حول مشاورات الأمم المتحدة ومداولاتها في الوقت المناسب، من أجل أن تتخذ إجراءات فعالة للرقابة إزاء حكوماتها.
- تُعتبر مشاركة البرلمانيين في اجتماعات الأمم المتحدة، كجزء من الوفود الوطنية، عشوائية ومتباينة، ولا توجد قواعد معينة فيما يتعلق بالتمثيل السياسي وقد ترك اختيار أعضاء البرلمان المشاركين إلى حكومات اليوم.

- تحد ممارسات الاتحاد البرلماني الدولي من قدرته على المشاركة المباشرة مع أكثر من 45000 برلماني عالمي في مختلف إجراءات الأمم المتحدة، ومعظم المجموعات الوطنية للاتحاد البرلماني الدولي غير مجهزة لتبادل المعلومات حول إجراءات الأمم المتحدة مع البرلمانيين الأعضاء الآخرين في برلماناتهم التي تتناول المسائل المطروحة.

فيما يتعلق بالمسار العالمي (ب):

- كانت مناصب الاتحاد البرلماني الدولي ستتسم بالمزيد من الفعالية في عمليات الأمم المتحدة، لو تمت صياغتها بشكل أوضح في القرارات، والإعلانات وكانت أكثر استعداداً في إضافة عناصر جديدة لعمليات الأمم المتحدة الجارية[2].
- لا تعتبر الأمم المتحدة أن الاتحاد البرلماني الدولي هو نظيرها البرلماني الوحيد، لأنها تشارك في الوقت نفسه مع عدد من الشبكات البرلمانية والهيئات الإقليمية.
- تظل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عموماً حذرة من "التدخل" البرلماني المتصور، بحيث عندما يتعلق الأمر بالاعتراف بمساهمة "المعنيين" الآخرين أو "الشركاء" في عمليات الأمم المتحدة، فإنها تركز أساساً على المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- بصفته مراقباً في الجمعية العامة وأجهزتها الفرعية، لا يتمتع الاتحاد البرلماني الدولي بأي امتيازات خاصة نيابة عن المجتمع البرلماني العالمي، مثل الحق التلقائي في المشاركة في مفاوضات اتفاقات الأمم المتحدة الرئيسية (باستثناء المدخلات العرضية التي قد يسمح "ميسيرها" بذلك، حسب تقديرها)، أو تعميم وثائق الاتحاد البرلماني الدولي في الجمعية العامة، باعتبارها وثائق رسمية للأمم المتحدة[3]. وبطريقة أخرى،

---

[2] تميل قرارات وإعلانات الاتحاد البرلماني الدولي إلى معالجة المسائل على نطاق واسع جداً، غالباً بسبب الممارسة المتنامية المتمثلة في دمج المقترحات المختلفة في اقتراح واحد. نظراً لاعتمادها بتوافق الآراء (على عكس تصويت الأغلبية)، تبحث هذه النصوص عن القاسم المشترك بين الوفود البرلمانية، مخلفة المسائل الحرجة من دون معالجة. لكي يقدم الاتحاد البرلماني الدولي مواقف واضحة وقابلة للتنفيذ من خلال هذه القرارات على المستوى العالمي، ستحتاج العملية إلى التغيير. قد ترغب اللجنة التنفيذية واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي في مناقشة هذه المسألة في اجتماع مقبل.

[3] في القرار 47/57 (كانون الثاني/يناير 2003)، الجمعية العامة "قررت السماح بتوزيع الوثائق الرسمية التي اعتمدها الاتحاد البرلماني الدولي في الجمعية العامة، على ألا تترتب نتائج مالية من جراء ذلك على الأمم المتحدة... "وفي مناقشات المتابعة مع مكتب الشؤون القانونية بالأمم المتحدة، تم الاتفاق على عملية تفصيلية يتم بموجبها تعميم وثائق الاتحاد البرلماني الدولي (القرارات والإعلانات وغيرها) على الجمعية العامة بجميع لغات الأمم المتحدة الست تحت شعار الاتحاد البرلماني الدولي فقط. سيتم نشر وثائق الاتحاد البرلماني الدولي في مجلة الأمم المتحدة بشكل منفصل عن وثائق الأمم المتحدة الرسمية وبدون شعار الأمم المتحدة المعتاد. أثبتت هذه العملية أنها مرهقة وغير فعالة، وكذلك مكلفة للغاية بسبب الترجمة. بسبب المسار المنفصل الذي تم وضعه في مكانه، لم يتم تعميم وثائق الاتحاد البرلماني الدولي في اجتماعات الأمم المتحدة ذات الصلة ولا يمكن البحث فيها حسب الموضوع أو الرمز مثل وثائق الأمم المتحدة الأخرى. تم وقف هذه الممارسة في نهاية المطاف. لبعض الوقت، تمكن الاتحاد البرلماني الدولي من توزيع وثائقه بموجب رسالة تغطية من قبل

تعتبر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات عموماً كواحدة من العديد من الفئات المعنية للأمم المتحدة تقريباً على قدم المساواة مع المجتمع المدني ومن دون أي رأي خاص في المفاوضات الحكومية الدولية.

وعلى الصعيد التنفيذي، أحرز التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي ومختلف وكالات منظومة الأمم المتحدة تقدماً مطرداً على مر السنين، مع عدد متزايد من الفعاليات المشتركة (بما في ذلك بناء القدرات للبرلمانات)، والمنشورات، والمبادرات. ومع ذلك، فإن القدرة على تحقيق هذا التعاون على نطاق واسع وتوزيعه تختلف اختلافاً كبيراً بين المنظمتين. تضم الأمم المتحدة مجموعة من آلاف الموظفين ومئات المكاتب حول العالم. في المقابل، يقتصر الاتحاد البرلماني الدولي على مكتبين، وليس له وجود ميداني حقيقي، ولا يمكنه الاعتماد على أكثر من عشرة من المهنيين أو نحو ذلك لوضع الأنشطة المشتركة وتنفيذها.

**نحو تقييم شامل لمشروع الاتحاد البرلماني الدولي السياسي في الأمم المتحدة**

بالرغم من بذل بعض الجهود على مر السنين لتقييم كيفية مشاركة البرلمانات مع الأمم المتحدة (لا سيما من خلال دراسة استقصائية/دراسة أجريت في العام 2010)، لم يجر قط مراجعة شاملة لمدى قدرة الاتحاد البرلماني الدولي، *بصفته مؤسسة*، للمضي قدماً في الرؤية الأصلية لسد الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية. علاوة على ذلك، يقول منتقدو الاتحاد البرلماني الدولي – وخاصة أولئك الذين يقومون بحملات من أجل إنشاء جمعية برلمانية للأمم المتحدة – أن تأثير تدخلات الاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة ضئيل للغاية.

ويتم تحديث الهيئات التشريعية للاتحاد البرلماني الدولي (اللجنة التنفيذية والمجلس الحاكم) حول عمل الاتحاد البرلماني الدولي مع الأمم المتحدة من خلال قائمة مراجعة للأنشطة، تقام مرة كل سنتين. ومع ذلك، فإن قائمة المراجعة هذه تتضمن فقط العمل المنجز أو الجاري، وهي غير مصممة لتوفير تقييم شامل للتأثير أو للفرص الضائعة. وبالمثل، فإن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي هو في الغالب جرد للعمل، ولا يسعى إلى تقديم تقييم شامل قائم على النتائج للعلاقة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة. إن الدراسة الاستقصائية الجديدة حول العلاقة بين البرلمانات والأمم المتحدة (النظر في الأساس إلى أدوات المساءلة والعمليات) في العام 2019 توفر فقط بعض البيانات الإرشادية وخط الأساس الأول لقياس مدى مشاركة البرلمانات في عمليات الأمم المتحدة.

---

الدولة العضو التي تتولى رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي ولكن توقفت هذه الممارسة أيضاً في النهاية بسبب القواعد الجديدة للاقتصاد في استخدام الورق في الأمم المتحدة للحد من كمية الوثائق المتداولة.

توصية

منذ ما يقرب من عشرين عاماً، منذ إنشاء أسس العلاقة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة، حان الوقت لإجراء تقييم أكثر تعمقاً، وشمولاً للمشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة. ينبغي تقديم نتائج التقييم إلى اللجنة التنفيذية لمواصلة النظر فيها والتوصيات الممكنة بشأن كيفية إعادة توجيه العلاقة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة وتعزيزها بفعالية. يمكن لتوصيات اللجنة التنفيذية أن تبلغ اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات في العام 2020، والتأملات الأولية في استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي الجديدة للفترة 2022-2026.

وينبغي أن يتم إجراء التقييم على أكثر من مستوى، بما في ذلك:

- تقييم شامل للمشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي، في الأمم المتحدة، في ضوء الموارد الجديدة الحالية والمحتملة، وقدرات البرلمانات الخاصة على الاستيعاب، وعمل مجموعات الاتحاد البرلماني الدولي، والجوانب المؤسسية الأخرى؛
- تقييم قائم على النتائج لدعوة الاتحاد البرلماني الدولي، في الأمم المتحدة، بحيث يأخذ في الاعتبار القيمة المضافة الفعلية لمساهمة الاتحاد البرلماني الدولي في عمليات الأمم المتحدة ومدى تأثير هذه المدخلات على النتيجة النهائية؛
- استعراض أساليب عمل الاتحاد البرلماني الدولي (الطرق والأدوات) لإشراك البرلمانات في العمليات التداولية للأمم المتحدة وما إذا كانت أساليب العمل هذه مناسبة للغرض؛
- تقييم لاستثمار الاتحاد البرلماني الدولي، في تيارات العمل السياسية والتنفيذية مع الأمم المتحدة، بهدف إجراء مقايضات ممكنة وإعادة التوازن بين المسارين؛
- تقييم المسارين (الوطني والعالمي)، للمشاركة البرلمانية مع الأمم المتحدة ومدى إمكانية تحقيقهما في الوقت عينه؛
- مراجعة لعمل الاتحاد البرلماني الدولي، مع منظومة وكالات الأمم المتحدة وبرامجها لتقييم تكاليف الفرص المحتملة وتحسين استخدام الموارد المتوفرة.

**2- اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية:**

# جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية
# دورة خريف 2019 – بلغراد

**تنعقد الجلسات على النحو التالي:**

**الجلسة الأولى** يوم الإثنين 14 تشرين الأول/أكتوبر 2019 من الساعة 11:00، وحتى الساعة 12:30، ومن الساعة 14:30 وحتى الساعة 17:30.

**الجلسة الثانية** يوم الثلاثاء 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019 من الساعة 10:30، وحتى الساعة 12:30، ومن الساعة 14:30 وحتى الساعة 17:30 .

**الجلسة الثالثة** يوم الأربعاء 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019، من الساعة 10:30، وحتى الساعة 12:30، ومن الساعة 14:30 وحتى الساعة 17:30 .

# جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

UNION INTERPARLEMENTAIRE، INTER-PARLIAMENTARY UNION


## جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

**الأمانة العامة الفرنسية:**

بيرين بريفوت

الجمعية الوطنية

126، شارع الجامعة

75355 باريس SP 07، فرنسا

رقم الهاتف: 65 66 63 40 1 (33)

بريد الكتروني: ppreuvot@assemblee-nationale.fr

www.asgp.co/fr

**الأمانة العامة البريطانية:**

ريانون هوليس، مجلس العموم

دانيال مولر c/o

لجنة التدقيق الأوروبية

مجلس العموم، قصر وستمنستر

لندن، SW1A 0AA، المملكة المتحدة

رقم الهاتف: 3292 7219 20 (44)

بريد إلكتروني: hollisr@parliament.uk

www.asgp.co


برن، سويسرا، 31 تموز/يوليو 2019

حضرة الأمين العام،

يسرني أن أدعوكم إلى الاجتماع المقبل لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية.

وستجتمع الجمعية في بلغراد (صربيا) من يوم الأحد 13 تشرين الأول/أكتوبر حتى الأربعاء 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019، تزامناً مع انعقاد الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي. وسيتضمن اليوم الأول، الأحد 13 تشرين الأول/أكتوبر، برنامجاً ثقافياً تنظمه الجهة المضيفة، وأنتم مدعوون للمشاركة. وسيعقد الاجتماع المشترك مع الاتحاد البرلماني الدولي، حول موضوع التقرير البرلماني العالمي المقبل، صباح يوم الخميس 17 تشرين الأول/أكتوبر.

وتجدون مرفقاً مشروع جدول الأعمال لاجتماعاتنا في بلغراد. وسيتم الاتفاق على جدول الأعمال النهائي خلال الجلسة العامة الأولى، التي ستبدأ عند الساعة 11:00 صباحاً، يوم الإثنين 14 تشرين الأول/أكتوبر.

وآمل أن تشاركوا في المناقشتين العامتين اللتين تم اقتراحهما:

- *إنفاذ القانون: وسائل الرقابة للبرلمانات*

- *إتاحة العمل البرلماني للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة: الممارسة الأفضل.*

وتم تجميع المداخلات من البرلمانات بحسب المواضيع، تحت عنوان *البرلمان المفتوح، والمسؤولون، والبرلمانيون: التوقعات وسبل الحماية*. ويمكن اقتراح المداخلات، المتضمنة هذا الموضوع أو غيره، حتى تاريخ 13 أيلول/سبتمبر.
وللحصول على جميع المعلومات العملية، يرجى الاطلاع على الرسالة الواردة من الأمناء العامين المشتركين.
وأتطلع لرؤيتكم في بلغراد. مع أطيب التمنيات،

فيليب شواب

رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

*****

UNION INTERPARLEMENTAIRE

INTER-PARLIAMENTARY UNION

# جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

**الأمانة العامة الفرنسية:**

بيرين بريفوت

الجمعية الوطنية

الجامعة شارع ,126

75355 فرنسا SP، باريس،

بريد الكتروني: ppreuvot@assemblee-nationale.fr

www.asgp.co/fr

**الأمانة العامة البريطانية:**

ريانون هوليس، مجلس العموم

دانيال مولر c/o

لجنة التدقيق الأوروبية

مجلس العموم، قصر وستمنستر

لندن SW1A 0AA المملكة المتحدة

رقم الهاتف: (44) 20 7219 3292

بريد إلكتروني: hollisr@parliament.uk

www.asgp.co

لندن، 31 تموز/يوليو، 2019

حضرة الأمين العام،

يسرني أن أدعوكم إلى الاجتماع المقبل لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية. وستجتمع الجمعية في بلغراد (صربيا) من يوم الأحد 13 تشرين الأول/أكتوبر حتى الأربعاء 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019، تزامناً مع انعقاد الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي. وسيتضمن اليوم الأول، الأحد 13 تشرين الأول/أكتوبر، برنامجاً ثقافياً تنظمه الجهة المضيفة، وأنتم مدعوون للمشاركة فيه. وسيعقد الاجتماع المشترك مع الاتحاد البرلماني الدولي، حول موضوع التقرير البرلماني العالمي المقبل، صباح يوم الخميس 17 تشرين الأول/أكتوبر.

**المكان**

سَتُعقد الاجتماعات في مركز المؤتمرات سافا، بلغراد، وستعقد الجلسات العامة في القاعة 0/2 في الطابق الأرضي، في المبنى أ (A). وينبغي على المشاركين التسجيل مسبقاً لدى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي لكي يظهر اسمهم في قائمة المشاركين، الأمر الذي سيمكنهم من الحصول على تصريح يسمح لهم بالوصول إلى المكان.

**الاجتماعات**

ستبدأ الجلسة العامة الأولى يوم **الإثنين 14 تشرين الأول/أكتوبر، الساعة 11:00 صباحاً**. وستبدأ جلسات بعد الظهر عند الساعة 14:30. وستبدأ الجلسات الصباحية يومي الثلاثاء والأربعاء عند الساعة 10:30 صباحاً وستجتمع اللجنة التنفيذية كل صباح من يوم الإثنين حتى الأربعاء عند الساعة 9:30 صباحاً.

إن الموعد النهائي لاستلام مقترحات المداخلات هو **الجمعة 13 أيلول/سبتمبر، 2019**. وتحتفظ اللجنة التنفيذية بحق عدم قبول المقترحات التي تصل بعد انقضاء الموعد النهائي.

وسأكون ممتنة لو تفضلتم بإرسال نصوص جميع المداخلات والمساهمات في المناقشات العامة، **باللغتين الفرنسية والإنجليزية**، في صيغة متوافقة مع ملف وورد في أقرب وقت ممكن، وذلك حال قبل يوم **الجمعة 20 أيلول/سبتمبر**، من أجل أن تكون متوفرة على موقعنا. وألفت انتباهكم إلى قرار اللجنة التنفيذية، الذي تم اتخاذه خلال دورة عام 2016 في جنيف، بأن أي نص مقدم بعد انقضاء الموعد النهائي، يتم تأجيله على الأرجح إلى دورة لاحقة، أو يتم نشره على الإنترنت من دون تقديم أي عرض تقديمي.
وسيتم تنظيم اجتماعاً مشتركاً بين جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي يوم الخميس 17 تشرين الأول/أكتوبر، من الساعة 11:00 حتى الساعة 13:00، حول موضوع التقرير البرلماني العالمي المقبل.

وخلال الدورة، **يطلب منكم مراجعة نصوص المداخلات والمساهمات عبر الموقع الإلكتروني على جهازكم اللوحي أو الحاسب**. وتماشياً مع القرارات التي اتخذها الاتحاد البرلماني الدولي لأسباب بيئية وأسباب تتعلق بالتكاليف، **لن يتم إصدار نسخ ورقية**.

ووفقاً للمبادئ التوجيهية التي وضعتها اللجنة التنفيذية، يُطلب من الأعضاء الذين يقومون بتقديم مداخلة ما، أن يسجلوا ملاحظاتهم المنطوقة لمدة أقصاها عشر دقائق من أجل إتاحة الوقت الكافي للأسئلة. وتقتصر المداخلات في المناقشة العامة على خمس دقائق، وقد لا يتم استدعاء أي عضو يعتزم ببساطة قراءة نص المساهمة المنشورة إذا كان الوقت قصيراً.

**الترجمة الفورية**

ستقدم الترجمة الفورية باللغتين الإنجليزية والفرنسية، وبفضل دعم جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية، ستقدم باللغة العربية أيضاً.

ينبغي على أي عضو يريد دفع رسوم الترجمة الفورية للغة إضافية، بصورة منفصلة، أن يتأكد قبل عدة أسابيع من موعد انعقاد الجلسة، أنه يمكن حجز كبينة إضافية للمترجم الفوري. وفي حال أردتم ذلك، يرجى إعلامي، وسأجعلكم تتواصلون مع الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي الذي يمكنه حجز الكبينة، في حال توفرها. وتقع مسؤولية دفع الحجوزات على عاتق البرلمان العضو.

وتجدر الإشارة إلى أن أي مترجم فوري يتم توظيفه من قبل الأعضاء، عليه أن يكون مدرباً ومحترفاً، من ذوي المؤهلات الملائمة. ويجب على أي مترجم فوري والتعريف عن أنفسهم في بلغراد، والأمانة العامة لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، قبل بدء الدورة بنصف ساعة كحد أقصى، من أجل ضمان سلاسة عمل الترجمة الفورية.

وسنكون ممتنين، أنا وزملائي، في مساعدة أعضاء جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية في احترام هذه المبادئ، من أجل ضمان خدمة ترجمة فورية سلسة وذات نوعية عالية لجميع المناقشات.

**الحضور**

سأكون ممتنة جداً إذا تكرمتم بالسماح للسيد دانيال مويلر، أن يطلع قبل الجلسة على أي تغييرات تودون إظهارها في قائمة الأعضاء. ويطلب من الأمناء العامين الجدد ملء استمارة العضوية المرفقة. يمكن التواصل مع السيد دانيال من خلال البريد الإلكتروني: moellerd@parliament.uk

إذا كنتم ترغبون في أن يتم تمثيلكم من قبل أحد زملائكم في الدورة، تماشياً مع قواعد الجمعية، يرجى إعلامنا مسبقاً عن طريق رسالة موجهة إلى السيد فيليب شواب، رئيس جمعية الأمناء العامّين للبرلمانات الوطنية. ويجب أن تتضمن الرسالة اسم الشخص الذي سوف يحل محلكم. ويمكن إرسال الرسالة إما عبر الفاكس أو عبر البريد الإلكتروني.

**كتيب أعضاء جمعية الأمناء العامّين للبرلمانات الوطنية**

قدم مجلس الأمة لدولة الكويت، إلى جميع الأعضاء في دورة الدوحة لجمعية الأمناء العامّين للبرلمانات الوطنية الطبعة الثانية من الكتيب الذي أعده. ويتضمن تفاصيل وصور فوتوغرافية لجميع أعضاء جمعية الأمناء العامّين للبرلمانات الوطنية. وإنه من مسؤولية كل عضو في جمعية الأمناء العامّين للبرلمانات الوطنية التأكد أن التفاصيل الواردة عنه في الدليل صحيحة ومحدثة. وإذا كنتم ترغبون بتصحيح أي أمر أو الإضافة إلى المعلومات الواردة في الدليل حولكم، يرجى التواصل مع الأمانة العامة لمجلس الأمة لدولة الكويت، في اللغة الإنجليزية، على البريد الإلكتروني التالي:ipu-grp@kna.kw .

**الموقع الإلكتروني للجمعية**

تم تحديث موقعنا على الإنترنت (www.asgp.co)، مع السير الذاتية للأعضاء وصورهم. إذا لم تكن صفحتكم الشخصية محدّثة، يرجى إرسال المعلومات غير الموجودة إلى البريد الإلكتروني: asgp@parliament.uk

ويرجى عدم التردد في الاستفسار في حال وجود أي أسئلة أخرى حول الدورة القادمة، أو حول جمعية الأمناء العامّين للبرلمانات الوطنية بشكل عام.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

ريانون هوليس

الأمين العام المشترك لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

*****

# جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

## مؤتمر بلغراد

## 13–17 تشرين الأول/أكتوبر 2019

*إذا كنت ترغب في تقديم مداخلة في المؤتمر، يرجى ملء هذه الاستمارة. ويرجى أخذ العلم أنه سيتم وضع المداخلات المختارة على جدول الأعمال المقرر أن توافق عليه اللجنة التنفيذية يوم الإثنين 14 تشرين الأول/أكتوبر 2019. ويجب تقديم نسخة عن كل مداخلة باللغتين الإنجليزية والفرنسية.*

(تعاد إلى ريانون هوليس، الأمين العام المشترك، **في موعد أقصاه 13 أيلول/سبتمبر 2019**)
hollisr@parliament.uk

---

أود أن أقدم مداخلة في مؤتمر جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية في بلغراد بشأن الموضوع التالي:

.....

.....

.....

.....

---

**الاسم:**

البلد:

.....

المجلس:

*وامتثالاً لقرار اتخذته اللجنة التنفيذية، ينبغي ألا تتجاوز مدة مداخلتكم عشر دقائق.*

*****

# جمعية الأمناء العامّين للبرلمانات الوطنية

**الأمانة العامة الفرنسية**

بيرين بريوفوت، الجمعية الوطنية

126، شارع الجامعة، 75355 باريس 07، فرنسا

رقم الهاتف: 65 66 63 40 1 (33)

رقم الفاكس: 40 52 63 40 1 (33)

البريد إلإكتروني: ppreuvot@assemblee-nationale.fr

**الأمانة العامة البريطانية**

ريانون هوليس، مجلس العموم

c/o دانيال مويلر، لجنة التدقيق الأوروبية

مجلس العموم ، لندن، SW1A 0AA، المملكة المتحدة

رقم الهاتف: 3266 7219 20 (44)

البريد الإلكتروني: hollisr@parliament.uk

## استمارة طلب عضوية في جمعية الأمناء العامّين للبرلمانات الوطنية

| | |
|---|---|
| الشهرة | |
| الاسم | |
| تاريخ الميلاد | |
| الجنسية | |
| عنوان المكتب | |
| رقم الهاتف (المكتب) | |
| الفاكس | |
| البريد الإلكتروني | |
| الموقع الإلكتروني | |
| اسم الدولة | |
| الوظيفة | |
| هل برلمانكم هو برلمان دولة ذات سيادة؟ | |
| هل بلدكم عضو في الأمم المتحدة؟ (إن لم يكن، لم لا؟) | |
| هل برلمانكم عضو في الاتحاد البرلماني الدولي؟ (إن لم يكن، لم لا؟) | |
| اسم الجمعية أو البرلمان الذي أنتم حالياً أمينها/ أمينه العام | |
| من هي السلطة التي قامت بتعيينكم؟ | |
| تحت أي سلطة تقومون بمسؤولياتكم؟ | |
| كم يبلغ عدد الموظفين الذين يعملون تحت إشرافكم؟ | |
| هل أنتم عضواً مُنتخباً في الجمعية؟ | |

| **يرجى إرفاق مخطط تنظيمي لإدارة خدمات الجمعية / البرلمان** | |
|---|---|
| السجل الوظيفي[1]<br>نوع الوظيفة<br>عدد الموظفين الذين تشرف عليهم<br>سبب ترك الوظيفة<br>اسم الموظف | وصف واجباتك ومسؤولياتك |
| السجل الوظيفي<br>نوع الوظيفة<br>عدد الموظفين الذين تشرف عليهم<br>سبب ترك الوظيفة<br>اسم الموظف | وصف واجباتك ومسؤولياتك |
| السجل الوظيفي<br>نوع الوظيفة<br>عدد الموظفين الذين تشرف عليهم<br>سبب ترك الوظيفة<br>اسم الموظف | وصف واجباتك ومسؤولياتك |
| يرجى إرفاق **سيرة ذاتية (C.V) موجزة وصورة** في صيغة JPG، JPEG، أوGIF (يرجى إرسالها عبر البريد الإلكتروني: asgp@parliament.uk) | |
| أقرّ بأن البيانات الواردة في إجابتي عن الأسئلة السابقة صحيحة.<br>التوقيع | |

*****

[1] بدءاً من آخر موقع وظيفي، قم بوصف مهامك بالترتيب الزمني العكسي.

*آخر تحديث: 19.09.2019*

# جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية
## دورة خريف 2019 – بلغراد

### مشروع جدول أعمال المؤتمر

*تم إعداد مشروع جدول الأعمال هذا من قبل رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، استناداً إلى المقترحات المقدمة في الاجتماع الأخير في الدوحة والمقترحات للمداخلات الواردة منذ ذلك الحين. ولم يتم النظر فيه من قبل اللجنة التنفيذية ولم يتم إقراره من قبل الجمعية ولذلك هو قابل للتغيير.*

**الأحد 13 تشرين الأول/أكتوبر (طوال اليوم)**

***برنامج ثقافي***

نظمت الجهات المضيفة من صربيا برنامجاً ثقافياً ليوم واحد.

**الساعة 09:00** الذهاب في النزهة (مركز المؤامرات سافا، المدخل ب (B))

دير كروسيدول
سريمسكي كرلوفسكي (مع كنيسة السلام)
زيارة إلى مصنع النبيذ تتضمن التذوق ووجبات خفيفة
نوفي ساد (مشاهدة المعالم السياحية)
**الساعة 16:00**(تقريباً) العودة إلى بلغراد

**ملاحظة:** ينبغي على الأعضاء الذين يرغبون في المشاركة بالتسجيل مسبقاً. تتوفر استمارة تسجيل على الموقع الإلكتروني جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

**الإثنين 14 تشرين الأول/أكتوبر (صباحاً)**

**الساعة 09:30**

- اجتماع اللجنة التنفيذية

***

**الساعة 11:00**

- افتتاح الدورة
- جدول أعمال الدورة
- الأعضاء الجدد

***

- كلمة الترحيب وعرض حول النظام البرلماني في صربيا من قبل السيد سردجان سميلجانيك، الأمين العام للجمعية الوطنية في جمهورية صربيا.

**الموضوع: في الأخبار**

- مداخلة من السيد كريستوف باليز، أمين عام مكتب المراقب المالي في الجمعية الوطنية في فرنسا: تقليص مدة المناقشات في الجلسات العامة – الإصلاح الجديد لقواعد الجمعية الوطنية في فرنسا

**الإثنين 14 تشرين الأول/أكتوبر (بعد الظهر)**

**الساعة 14:30**

- كلمة يلقيها السيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي

***الموضوع: المسؤولون والبرلمانيون: التوقعات وسبل الحماية***

- مداخلة من السيد تشارلز روبرت، كاتب في مجلس العموم، كندا: حصانة البرلمانيين: ما هي الحدود الملائمة في عصر الشفافية والمساءلة؟
- مداخلة من السيد غيفي ميكانادزيه، الأمين العام لبرلمان جورجيا: أهمية التدريب في تعزيز قدرة برلمان جورجيا.
- مداخلة من السيد خوسيه إيمانويل أروخو، نائب أمين عام مجلس جمهورية البرتغال: تعيين الموظفين البرلمانيين
- مداخلة من سعادة الشيخ علي بن ناصر بن حمد المحروقي، أمين عام مجلس الشورى في سلطنة عمان: دور الموارد البشرية في بناء قدرات الأعضاء والموظفين في مجلس الشورى

**الثلاثاء 15 تشرين الأول/أكتوبر (صباحاً)**

**الساعة 09:30**

- اجتماع اللجنة التنفيذية

***

**الساعة 10:30**

**المناقشة العامة: تنفيذ القوانين: وسائل المراقبة للبرلمانات**

عندما لا يتم نشر نصوص القوانين، يشكل ذلك مشكلة في تنفيذها. إن عدم نشر مراسيم التنفيذ، أو التأخر في ذلك، له العديد من الآثار السلبية: على الأمن القضائي، وعلى احترام القانون، وصورة مؤسسات الدولة والثقة التي يضعها المواطنون في البرلمان. ستبحث هذه المناقشة العامة في حلول لمواجهة هذه المشكلة. قد تشمل الحلول، على سبيل المثال، إرفاق مشاريع القوانين بمشاريع المراسيم؛ تحديد المواعيد النهائية التي يجب أن يتم فيها اعتماد نصوص التطبيق؛ وتعزيز الرقابة البرلمانية على تطبيق القانون، على سبيل المثال عن طريق التدقيق في اللجنة.

- مدير الجلسة (المناقشة): السيد نجيب الخدي، الكاتب العام لمجلس النواب في المملكة المغربية

**الثلاثاء 15 تشرين الأول/أكتوبر (بعد الظهر)**

**الساعة 14:30**

**الموضوع: البرلمان المفتوح**

- مداخلة من السيدة بينيلوب نوليزو توايا، الأمين العام لبرلمان جنوب إفريقيا: "تقييم التوعية العامة حول عمل البرلمان: نتائج أربع سنوات من دراسة مكلفة مستقلة لبرلمان جنوب إفريقيا"

**المناقشة العامة: إتاحة العمل البرلماني للأشخاص ذوي الإعاقة: الممارسة الأفضل.**

- مدير الجلسة (المناقشة): السيد كريستوف باليز، أمين عام مكتب المراقب المالي في الجمعية الوطنية في فرنسا

تحتاج البرلمانات بصورة متزايدة إلى الاستجابة للتوقعات المشروعة لذوي الإعاقة؛ على وجه الخصوص، للتأكد من أنه يجوز لهم، وفقاً لحقوقهم الأساسية، المشاركة في العمل البرلماني وحضور الجلسات ومعرفة ما تفعله البرلمانات. تعتبر هذه المسألة ذات أهمية بالنسبة للبرلمانيين، الذين يعملون معهم وللموظفين البرلمانيين، والأهم من ذلك كله للجمهور الذي يأتي إلى البرلمان أو الذين يتبعون إجراءاته. إنه تحد كبير أمام البرلمانات للاستجابة بفعالية لهذه المجموعة من المعنيين، ومجموعة متنوعة من الإعاقات التي قد تكون ذات صلة (بما في ذلك ضعف الحركة، وضعف الحواس وصعوبات التعلم). من تخطيط مباني البرلمان إلى تخطيط موقع الإنترنت، فإن هذه التحديات كثيرة وملموسة.

ستهدف هذه المناقشة العامة إلى جمع أفضل الممارسات وتبادلها لجعل العمل متاح لذوي الإعاقة.

- مداخلة من السيدة كارين كاسماير، مجلس الشيوخ الاتحادي للبرازيل: إمكانية الوصول إلى مجلس الشيوخ الاتحادي للبرازيل– أفضل الممارسات:

عرض حول إدارة إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة والخطة التابعة لها في مجلس الشيوخ الاتحادي للبرازيل

**الأربعاء 16 تشرين الأول/أكتوبر (صباحاً)**

**الساعة 09:30**

- اجتماع اللجنة التنفيذية

***

**الساعة 10:30**

**الموضوع: الثقافة البرلمانية**

- مداخلة من سعادة السيد سعيد مقدم، الأمين العام لمجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي: وضع المعارضة البرلمانية في دساتير المغرب
- مداخلة من سعادة المستشار راشد محمد بو نجمة، الأمين العام لمجلس النواب في مملكة البحرين: تجربة مجلس النواب في مملكة البحرين في تعزيز الثقافة البرلمانية
- مداخلة من السيد راوول جوزمان أوريبي ، الأمين العام لمجلس الشيوخ في تشيلي: "عملية ترقية مجلس الشيوخ التشيلي: الأهداف الرئيسية".

**الأربعاء 16 تشرين الأول/أكتوبر (بعد الظهر)**

**الساعة 14:30**

- عرض حول التطورات الأخيرة في الاتحاد البرلماني الدولي
- مسائل إدارية
- مشروع جدول الأعمال للاجتماع المقبل في جنيف(سويسرا)، نيسان/أبريل 2020

**الموضوع: مثول رؤساء الدول وشخصيات أخرى قبل الجمعيات البرلمانية**

**الساعة 17:30:** زيارة الجمعية الوطنية في صربيا، يليها حفل كوكتيل، يستضيفه الأمين العام، السيد سميلجانيك

| **الخميس 17 تشرين الأول/أكتوبر (صباحاً)** |
| --- |
| الساعة 11:00 – 13:00: المؤتمر بالشراكة ما بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية:<br>البرلمان في عالم متغير: استشارة أولية حول التقرير البرلماني العالمي للعام 2021 |

UNION INTERPARLEMENTAIRE

الاتحاد البرلماني الدولي

**جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية**

**مداخلة من**

**سعادة السيد نجيب الخدي**

**الكاتب العام في مجلس النواب – المملكة المغربية**

**حول**

# تنفيذ القوانين : أية وسائل للمراقبة من طرف البرلمان

**دورة بلغراد**

**تشرين الأول/أكتوبر 2019**

# تنفيذ القوانين :
# أية وسائل للمراقبة من طرف البرلمان

نجيب الخدي
كاتب عام مجلس النواب
المملكة المغربية

## I. أهمية القواعد القانونية

ما من شك أن القواعد القانونية شرعت لتنظيم العلاقة بين مختلف الأشخاص الذاتيين أو المعنويين في علاقتهم ببعضهم البعض أو اتجاه الغير.

وما يعطي بعدا أكثر دلالة وأهمية لهذه القواعد القانونية ويجعلها اكثر قوة وإلزاما وتأثيرا وفاعلية هو مدى تطبيقها وإخراجها إلى حيز الوجود، والعمل على جعل المجتمع بمختلف مكوناته خاضعاً لأثارها ومقتضياتها وملتزما بمضامينها.

## II. إشكالية تأخر أو عدم اصدار المراسيم التطبيقية

اذا كان لعدم تنفيذ القوانين عدد من المظاهر والصور، فإن عدم إصدار المراسيم التطبيقية يعد أحد الإشكاليات الحقيقية لتنفيذ القوانين، ومدى تحقيق الأهداف المرجوة منها سواء تلك التي تم اعدادها لأول مرة أو التي تم تعديلها أو تتميمها أو تغييرها.

وفي هذا الإطار، فإن التأخر أو عدم اصدار المراسيم التطبيقية له عدد من العواقب والاثار السلبية نذكر منها ما يلي :

- الأثر على صورة مؤسسات الدولة ولاسيما المؤسسة التشريعية، كما يؤثر على بناء دولة الحق والقانون والمؤسسات،
- الأثر على ثقة المواطنين في المنظومة التشريعية الوطنية ،
- الأثر على الامن القانوني والقضائي،
- إمكانية التأثير السلبي على ممارسة الحقوق والحريات،
- التأثير على المعاملات التجارية والاقتصادية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي..الخ.

وتبعا لذلك، فإن عدم تنفيذ القوانين يدفع الى التساؤل حول الجدوى من دراسة ومناقشة القوانين داخل البرلمان بكل تفاصيلها ومساطرها وما يواكبها من مجهودات تقنية ومالية وسياسية إن لم ترفق بمراسيم تطبيقية.

## III. الحلول الممكنة :

عملا على تفادي هذه الإشكالات التي حظيت في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد، تم الاهتداء الى طرح مجموعة من التصورات والمقترحات في هذا الشأن، فبالإضافة إلى الآلية المتعلقة بتتبع إصدار المراسيم التطبيقية، يمكن اقتراح الإجراءات التالية :

- ضرورة ارفاق مشاريع القوانين المحالة على المؤسسة البرلمانية بالمراسيم التطبيقية المنصوص عليها في تلك المشاريع.
- ضرورة التنصيص على اجال معينة لإصدار المراسيم التطبيقية بالنسبة للمقتضيات القانونية التي تحيل على المراسيم التطبيقية.
- استثمار الاليات الرقابية المخولة للبرلمان لتتبع ومسائلة الحكومة حول وضعية تنفيذ القوانين وتتبع إصدار النصوص التطبيقية.
- تفعيل دور المهام الاستطلاعية للجان على شروط وظروف تطبيق نص تشريعي معين.
- عقد جلسات عمل بصفة منتظمة مع الحكومة، وذلك بصفتها المسؤول الأول حول إصدار المراسيم التطبيقية، وضمان تنفيذ القوانين تحت سلطة رئيسها، وذلك لمناقشة الوضعية الاجمالية لإصدار المراسيم التطبيقية والافاق المستقبلية.

*****

UNION INTERPARLEMENTAIRE

الاتحاد البرلماني الدولي

Inter-Parliamentary Union

**جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية**

**مداخلة من**

**السيد غيفي ميكانادزيه**

**الأمين العام لبرلمان جورجيا**

**حول**

**"أهمية التدريب في تعزيز قدرة برلمان جورجيا"**

**دورة بلغراد**

**تشرين الأول/أكتوبر 2019**

يُعتبر التدريب نشاطاً منظماً يهدف إلى نقل المعلومات لتحسين أداء المجموعة المستهدفة والمساعدة على تحقيق المستوى المطلوب من المعرفة والمهارات. تصوغ عملية التدريب طريقة تفكير الموظفين ما يؤدي إلى تقديم أداء جيد. لذلك، يُعتبر التدريب جزءاً مهماً جداً في أي عمل، بما في ذلك البرلمان.

وعلى الرغم من العوائق المحتملة، يوفر التدريب مزايا تجعل التكلفة والوقت يستحقان الاستثمار للفرد والمؤسسة ككل. يخدم التدريب كأداة مفيدة لتنفيذ إصلاحات جديدة وتحسين جودة الأنشطة. من بين أمور أخرى، يمكن سرد الفوائد الأبرز لأنشطة التدريب على النحو التالي:

(أ) تحسين أداء الموظفين وزيادة إنتاجيتهم؛

(ب) تحسين رضا الموظفين؛

(ج) معالجة نقاط الضعف؛

(د) اتباع مهارات الموظفين؛

(هـ) تحقيق سعادة أكبر لدى الزبائن.

ويولي برلمان جورجيا، وكذلك العديد من الهيئات التشريعية في جميع أنحاء العالم، أهمية كبيرة لأنشطة التدريب المنتظمة للنواب والموظفين. ولكن، على عكس غالبية البرلمانات، أنشأت جورجيا مركز تدريب برلماني خاص بها (PTC) بدلاً من الاستعانة بمصادر خارجية من أنشطة التدريب المعلومات.

وتأسس مركز التدريب البرلماني (PTC) في جورجيا في العام 1996. في البداية، وحتى العام 2005، كان قسم تابع لإدارة التكنولوجيا التي تقدم دورات أساسية فقط لمحو الأمية المعلوماتية. في وقت لاحق، عندما أصبح مركز التدريب البرلماني (PTC) وحدة هيكلية في إدارة الموارد البشرية، نظمت دورات في اللغة الإنجليزية للنواب وموظفي إدارة البرلمان وبدأت التعاون مع الجهات المانحة والمنظمات الشريكة لعقد دورات تدريبية حول مواضيع مختلفة. تجدر الإشارة إلى أنه حتى العام 2018 كانت أنشطة مركز التدريب البرلماني (PTC) تعتمد في الغالب على دعم المانحين.

ويوفر مركز التدريب البرلماني (PTC) مهمة واضحة، على النحو التالي:

(أ) وضع خطة دراسية وبرامج تدريبية هادفة وفقاً لخطط التطوير الفردية للبرلمان لموظفي الخدمة المدنية واحتياجات التطوير / التدريب المهني المحددة بناءً على طلب الوحدات الهيكلية لإدارة البرلمان؛

(ب) تنظيم وتنسيق ومراقبة تنفيذ برامج التدريب المستهدفة وتقييم نتائج التدريب؛

(ج) تنظيم برامج التدريب الداخلي في الوحدات الهيكلية لإدارة البرلمان.

وإن مهمة مركز التدريب البرلماني (PTC) هي تحديد نظام فعال للفئات المستهدفة وتطويره. بناءً على مهمته، يقوم المركز بإجراء تحليل لاحتياجات البرامج التعليمية، من أجل تقديم المزيد من برامج التدريب وأنواع المنتجات التعليمية الأخرى (بما في ذلك الدورات الإلكترونية) إلى المجموعات المستهدفة بشكل منتظم.

ويعتمد توفير أنشطة التدريب بشكل كبير على تطوير فريق المدربين الداخليين، وهو ما لم يكن كذلك في برلمان جورجيا حتى العام 2018. في العام 2018، بتعاون ومساعدة وثيقين من المعهد الديمقراطي الوطني وUKaid، المدربين الداخليين تم إنشاء برنامج التنمية. وفقاً لمتطلبات التأهيل المحددة للمدربين الداخليين، تم اختيار 35 من بين 94 متقدماً بنجاح. واستناداً إلى ستة أشهر من التدريب المنتظم وأنشطة التدريب والتظليل، نجح 13 من أصل 35 مرشحاً في إكمال البرنامج وتشكيل فريق من المدربين الداخليين في PTC. في نيسان/أبريل 2019، تم إطلاق مرحلة جديدة من البرنامج طويل الأجل المماثل، بمشاركة 15 من موظفي إدارة البرلمان. لقد أتم جميع الأشخاص الخمسة عشر البرنامج بنجاح وانضموا إلى فريق المدربين الداخليين. وفقاً لذلك، يضم مركز التدريب البرلماني (PTC) الآن 28 مدرباً داخلياً (19 مدربة و9 مدربين).

ويتولى المدربون الداخليون مسؤولية القيام بأنشطة تدريب مختلفة كما في مباني مركز التدريب البرلماني (PTC)، وكذلك في المكاتب الإقليمية للبرلمان. هناك 95 مكتباً في جميع أنحاء البلاد تضم ما يصل إلى 350 من الموظفين، الذين يخدمون 73 نائباً منتخبون في الدوائر الانتخابية ذات الأغلبية. وترتبط المواضيع الرئيسية من الدورات التدريبية التي أجريت في المناطق من قبل المدربين الداخليين إلى القواعد الإجرائية الجديدة للبرلمان، ومشتريات الدولة، والإبلاغ المالي، وإدارة الحالات والمهارات المتعلقة بالتفاعل مع المواطنين. كان لهذه التدريبات تأثير كبير على تحسين جودة التقارير الفصلية من قبل المكاتب الإقليمية ، وكذلك على إجراءات الشراء المناسبة التي تحتفظ بها.

وشكل العام 2018 عاماً انتقالياً لمركز التدريب البرلماني (PTC) استجابةً للطلبات المتزايدة من برلمان جورجيا. بالتزامن مع إنشاء فريق المدربين الداخليين، تم تصميم واعتماد نماذج البرامج التدريبية والمناهج الدراسية. تم تطوير وتنفيذ 7 برامج تدريبية في العام 2019.

وفي كانون الثاني/يناير 2019، تم تطوير التقويم السنوي الأول لأنشطة التدريب، بما في ذلك برامج التدريب الإلزامية والاختيارية. كانت معظم البرامج التدريبية الإلزامية مرتبطة بنتائج التقييم الذي أجرته إدارة الموارد البشرية بين موظفي الإدارة. فيما يتعلق بالبرامج التدريبية الاختيارية للنواب والموظفين، تم تقديم التدريبات التالية للجمهور المستهدف:

(أ) التواصل الفعال؛

(ب) العرض الفعال؛

(ج) إدارة الوقت؛

(د) السيطرة على الإجهاد.

ومن المهم أن نذكر أن أول تدريبات على لغة الإشارة تم تنظيمها للموظفين. وشاركت مجموعتان، كل واحدة من 13 موظفاً من مختلف الوحدات الهيكلية لإدارة البرلمان، في برنامج التدريب الأساسي الذي استمر لثلاثة أشهر وتخرجوا بنجاح. يتسم هذا المكون بأهمية كبيرة نظراً للمفهوم الراسخ والمطوّر المتمثل في جعل برلمان جورجيا مؤسسة حكومية رائدة يمكن الوصول إليها بشكل أكبر، وقادر على توفير الوصول والخدمات ذات الصلة لجميع الأشخاص الذين يعانون من أشكال مختلفة من الإعاقات.

وتم تطوير برنامج تدريبي مدته خمسة أسابيع للمتدربين الداخليين وبرنامج تدريبي مدته أسبوعين لموظفي البرلمان المعينين حديثاً وتجريبهم وتحديثه ووضعه موضع التطبيق المعتاد. يجري البرلمان مرتين في السنة برنامج تدريب لمدة 6 أشهر في تواريخ محددة (1 كانون الثاني/يناير – 30 حزيران/يونيو و1 تموز/يوليو – 31 كانون الأول/ديسمبر). تبدأ كل دورة ببرنامج تدريبي مدته 5 أسابيع، يتبعه تدريب لمدة 20 أسبوعاً في الوحدات ذات الصلة في البرلمان، تحت إشراف يومي للموجهين. تم إطلاق برنامج التوجيه في برلمان جورجيا في العام 2019، مما جعل برنامج التدريب الداخلي أكثر توجهاً نحو النتائج، مما يوفر نتائج ملموسة. يعمل 27 مدرباً في البرلمان، تم ترشيحهم من قبل وحدات هيكلية مختلفة في البرلمان وفقاً للمؤهلات ذات الصلة. نتيجة للتدريب الناجح، توظف 8 متدربين من الذين برهنوا على أفضل أداء في الوحدات الهيكلية المختلفة في البرلمان خلال الفترة من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليو 2019.

وبالنظر إلى زيادة الطلب على أنشطة التدريب من قبل الموظفين، وكذلك المستمدة من نتائج التقييم السنوي للموظفين، فقد اتخذت إدارة البرلمان قرار إدخال التعليم المختلط. يقوم قسم تكنولوجيا المعلومات بتطوير منصة للتعلم الإلكتروني تعتمد على Chamilo خلال النصف الأول من العام 2019؛ في موازاة ذلك، يعمل مركز التدريب البرلماني (PTC) على مواد لاستخدامها في الأنشطة التعليمية غير المتصلة بالإنترنت. في هذا الصدد، بدعم من مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / الاتحاد الأوروبي، تم تسجيل 11 فيلما تعليمياً حول مواضيع مختلفة من النظام الداخلي للبرلمان. قام المدربون الداخليون بتطوير المواد عبر الإنترنت والاختبارات ذات الصلة على الإنترنت لمكون التعلم عن بعد في إطار مركز التدريب البرلماني (PTC). تم إطلاق أول أنشطة تعليمية مختلطة في برلمان جورجيا في أيلول/سبتمبر 2019 بمشاركة الموظفين العاملين في قصر البرلمان والذين يعملون في مختلف البلديات والمدن في جورجيا. تمت تغطية 50 مكتباً من أصل خمسة وتسعين مكتباً إقليمياً في المرحلة الأولية من خلال أنشطة التعلم عن بعد. من المخطط أنه بحلول نهاية العام 2020، سيتم تزويد جميع المكاتب الإقليمية بإمكانية تسجيل التعلم الإلكتروني.

ومن المزمع توسيع أنشطة التعليم الإلكتروني في العام 2020 وتطوير وحدات تدريبية جديدة ليس فقط للموظفين وأعضاء البرلمان، ولكن توفير تدريبات خاصة بشأن البرلمان ووظائفه للجمهور، بما في ذلك تلاميذ المدارس والطلاب ووسائل الإعلام والمجتمع المدني وغيرها. وسيتوفر لهذه النماذج، التي تركز على عامة الناس، ترجمة لغة الإشارة

والترجمات، وكذلك ستكون متاحة في عدد من اللغات الأجنبية، والتي ستزيد التوعية حول برلمان جورجيا في جميع أنحاء العالم.

وجنباً إلى جنب مع الأنشطة التعليمية الجارية، فقد طور مركز التدريب البرلماني (PTC) شراكة مع عدد من المؤسسات المهنية والثالثية. في أيار/مايو–حزيران/يونيو 2018، تم توقيع مذكرات التفاهم الخاصة بالشراكة والتعاون مع 22 مركزاً للتدريب الأكاديمي وأكاديميات تعمل في إطار مختلف الوكالات الحكومية. في غضون عام واحد، وبعد التوقيع على مذكرات التفاهم المذكورة أعلاه، أُجريت 14 دورة تدريبية من قبل 7 مؤسسات للتدريب المهني للنواب وموظفي البرلمان. يوفر هذا التعاون منافع متبادلة – من جانب واحد، يتم تقديم النواب والمجانين البرلمانيين تدريبات مجانية من قبل خبراء من مجالات معينة ليس لديهم المعرفة النظرية فحسب، بل وأيضاً المعرفة العملية بالموضوع؛ من جانب آخر، هذه العملية مفيدة للوكالات الحكومية الشريكة، حيث أن مدربيهم لديهم إمكانية لتسليط الضوء على اهتمام النواب والموظفين وتركيزهم على القضايا الإشكالية والصعبة التي يواجهونها في الممارسة العملية والمستمدة من التشريع بالنيابة. من منظور طويل المدى، يضع الأسس لفهم أكبر لمشاريع القوانين التي بادرت بها الحكومة والمزيد من الفرص لدعم البرلمان واعتماده.

وإذا قارنا أنشطة مركز التدريب البرلماني (PTC) قبل العام 2019 مع بيانات الأشهر الستة الأولى من العام 2019، فسوف يوضح مدى نشاط المركز. بعد إنشاء فريق المدربين الداخليين وبدء التعاون مع مؤسسات التدريب الأخرى. تم تدريب 592 نائباً وموظفاً (من بينهم 371 امرأة (63 ٪) و220 من الذكور (37 ٪) في المجموع، في الفترة ما بين 2017–2018، بينما أُجريت، من 1 كانوني الثاني/يناير إلى 30 تموز/يونيو 2019، 40 دورة تدريبية بمشاركة 383 من الموظفين (من بينهم أجريت 240 الإناث (63 ٪) و143 من الذكور (37 ٪).

وفي نهاية العام 2018، تم تطوير استراتيجية مركز التدريب البرلماني (PTC) للفترة ما بين 2019–2024 وخطة عمل لمدة عامين (2019–2020). تحدد الوثيقة الأهداف الاستراتيجية لمركز التدريب البرلماني (PTC) وإدارة البرلمان لتحقيق هذه الأهداف. يراقب الأمين العام شخصياً تنفيذ الاستراتيجية وإدارة البرلمان على أساس فصلي.

وتبرز الوثيقة سبعة أهداف استراتيجية رئيسية:

(1) التطوير المهني للموارد البشرية لمركز التدريب البرلماني (PTC) وتعزيز أنشطته

(2) تقييم الاحتياجات للمشاريع التعليمية (البرامج، الدورات، فصول الماجستير، الاجتماعات، المحاضرات العامة، برامج التدريب وغيرها)، تطوير برامج تدريبية جديدة وضمانات الجودة

(3) تقديم / تنفيذ التقنيات المبتكرة في عملية التعلم

(4) إنشاء وتطوير مجموعة من المدربين والموجهين الداخليين

(5) تطوير البنية التحتية والدعم المالي

(6) توسيع التعاون الاستراتيجي مع المنظمات الشريكة

(7) تطوير برنامج التدريب

وأظهرت نتائج دراسة تنفيذ إدارة البرلماني النصف الأول من العام 2019، أن 90٪ من الأنشطة المخططة قد تم تنفيذها بالكامل (33 نشاطاً من أصل 37 مخططاً و5٪ جزئياً (قيد التنفيذ) و5٪ لديها لم تنفذ بعد.

وكوحدة هيكلية لإدارة البرلمان، لم يكن لدى مركز التدريب البرلماني (PTC) موازنة لتوظيف مدربين خارجيين واعتمدت معظمها على دعم الجهات المانحة والمنظمات الدولية. في تموز/يونيو 2019 وافق برلمان جورجيا على موازنة البرلمان لعام 2020، وحددت لأول مرة على الإطلاق موازنة خاصة لشركة مركز التدريب البرلماني (PTC) تبلغ 30.000 دولار أمريكي لتوظيف مدربين خارجيين عند الطلب والحاجة.

وأخيراً وليس آخراً، تجدر الإشارة إلى أن التدريب لا يتعلق بتعليم النواب والموظفين كيفية القيام بعملهم، بل يتعلق بتعليمهم كيفية الأداء الأفضل وبالتالي الاستفادة من الأنشطة العامة للبرلمان.

وبالنظر إلى الشراكات الجديدة مع المؤسسات المهنية والتعليم العالي، وإنشاء فريق مدربين داخليين، وإدخال تكنولوجيات جديدة في العملية التعليمية (التعلم المختلط)، والحصول على دعم مستدام من المانحين وتخصيص ميزانية لتوظيف مدربين خارجيين، فإنه يتيح لي إمكانية زيادة التوقعات من مركز التدريب البرلماني (PTC). ويُعتبر هذا الأخير مع مهمته وحدة مركزية في البرلمان، تتعلق بجميع الإصلاحات والتحسينات، التي ستجري وسيتم التخطيط لها في المستقبل في الهيئة التشريعية الرئيسية لجورجيا. لذلك، سيكون لتعزيز قدرة اللجنة الفنية للاتصالات تأثيراً مباشراً على أنشطة البرلمان، وحاولت اليوم تقديم نتائج واضحة، تحققت في فترة قصيرة من الزمن، كمبرر لهذا البيان.

وشكراً لكم على حسن انتباهكم وسيسرني أن أجيب على أسئلتكم.

*****

UNION INTERPARLEMENTAIRE

الاتحاد البرلماني الدولي

Inter-Parliamentary Union

**جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية**

**مداخلة**

**من**

**السيدة كارين كاسماير**

**منسقة مركز الأعمال الاجتماعية والبيئية**

**مجلس الشيوخ الاتحادي للبرازيل**

**حول**

# إمكانية الوصول إلى مجلس الشيوخ الاتحادي للبرازيل– أفضل الممارسات: عرض حول إدارة إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة والخطة التابعة لها في مجلس الشيوخ الاتحادي للبرازيل

**دورة بلغراد**

**تشرين الأول/أكتوبر 2019**

يملك الكونغرس الوطني البرازيلي السلطات التشريعية الاتحادية في البرازيل. ويتألف من مجلسين: مجلس النواب ومجلس الشيوخ الاتحادي. لذلك، إنه نظام ذي غرفتين.

ويمارس أعضاء مجلس الشيوخ الاتحادي، المنتخبين بحسب مبدأ الأغلبية لتمثيل ولاية ومقاطعة اتحادية، مهام مجلس الشيوخ الاتحادي. تنتخب كل ولاية ومقاطعة اتحادية ثلاثة أعضاء في مجلس الشيوخ الاتحادي لكل منهما، لولاية ثماني سنوات. ويتجدد التمثيل كل أربع سنوات، بالتناوب. يُنتحب كل سيناتور مع بديلين. لذلك، يتألف مجلس الشيوخ من 81 عضواً. إن المهام النموذجية للقسم التشريعي هو الرقابة وصياغة التشريعات.

ويتماشى الهيكل الإداري لمجلس الشيوخ الاتحادي مع الأعمال الإدارية للمجلس، التي تتبع التخطيط الاستراتيجي، مع المبادئ التوجيهية الاستراتيجية التي وافقت عليها اللجنة التوجيهية، مما أدى إلى التصديق على مواصلة خطة لتيسير إمكانية الوصول. يؤكد ميثاق التزامات مجلس الشيوخ الاتحادي على الالتزام بتوفير فرص الوصول. إنه يعطي الأولوية إلى استقلالية جميع الموظفين والمواطنين وكرامتهم.

ولذلك، بما أن مجلس الشيوخ الاتحادي مدعوم من القيم التي تعتنقها الإدارة العليا للمجلس، يضع المجلس إجراءات فرص الوصول، عبر استخدام أداة إدارية، تُسمى بـ"خطة خطة لتيسير إمكانية الوصول". وتهدف إلى تعزيز فرص وصول الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي القدرة المحدودة على التنقل.

وكان المجلس فعالاً منذ العام 2005، عندما وضع برنامج إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم. وقام المجلس بعدة أعمال، مثل توظيف مترجمي لغة الإشارة في البرازيل، وتنظيم أسابيع لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، وتنفيذ أعمال التكيف الهيكلي.

وحددت سياسات الوصول، التي ينص عليها الإجراء رقم 15 للعام 2013 المتخذ من اللجنة التوجيهية، المبادئ، والتوجيهات، والأهداف من أجل ضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أو ذوي القدرة المحدودة على التنقل في مجلس الشيوخ الاتحادي. وأصبح مركز تنسيق الأعمال الاجتماعية والبيئية (NCAS اختصار في اللغة البرتغالية) مسؤولاً عن إجراءات إمكانية الوصول منذ إنشائه في العام 2014.

وأعد NCAS خطة لتيسير إمكانية الوصول، في صيغته الحالية. واعتمدها مجلس الشيوخ الاتحادي في العام 2016، وهي حالياً في نسختها الثالثة. قدمت النسخة الأولى الإجراءات المصممة بطريقة مشتركة مع مختلف دوائر المجلس وموظفيه ذوي الإعاقة. وتم إعداد نسخة العام 2018 لخطة لتيسير إمكانية الوصول، بالنظر إلى النتائج التي تحققت خلال الاثني عشر شهراً لتوافر الوثيقة.

ولخطة تيسير إمكانية الوصول، للعام 2019-2020، المقدمة في هذه الوثيقة، ستة محاور: البنية التحتية؛ الحصول إلى المعلومات؛ إمكانية التنقل؛ إدارة الموارد البشرية؛ التعليم من أجل تيسير إمكانية الوصول؛ إدارة إمكانية الوصول. ويتضمن محور البنية التحتية إجراءات متعلقة بإزالة الحواجز الهندسية والحضرية، التي نبرز من خلالها مقترحاً لمشروع معماري لتيسير إمكانية الوصول في مناطق المرور الواسعة في مجلس الشيوخ الاتحادي. وعند إنجاز هذا المشروع، سيحدد الصعوبات والحلول الممكنة لتعزيز إمكانية الوصول إلى الأماكن المادية.

وفيما يتعلق بالحصول إلى المعلومات، تتوفر الإجراءات لتعزيز تيسير الاتصال في مختلف الأماكن حيث يوجد التفاعل الشخصي أو الافتراضي. وتتضمن هذه الدخول إلى المباني، وقنات مجلس الشيوخ التلفزيونية، وشبكة الإنترنت ومواقع الشبكة الداخلية، ووسائل التواصل الاجتماعي، وبرامج الجولات المؤسسية المصحوبة بالمرشدين. ويشمل محور التنقل الإجراءات لتمكين حرية تنقل الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي القدرة المحدودة على التنقل. وفيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية، يتم النظر في المبادرات الموجهة إلى الموظفين ذوي الإعاقة. وأخيراً، يتضمن التعليم من أجل تيسير إمكانية الوصول الإجراءات لتدريب الموظفين وتوعيتهم. إن الإجراءات التي نُفذت من دوائر المجلس أُدرجت في محور إدارة إمكانية الوصول من أجل رصد العمليات.

وبهذه المبادرة الإدارية، التي تتطلب الرصد، وكذلك مشاركة المتضررين، وتتطلب الشفافية، يقدم مجلس الشيوخ الاتحادي الممارسات الجيدة لإمكانية الوصول.

*****

UNION INTERPARLEMENTAIRE

الاتحاد البرلماني الدولي

**جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية**

**مداخلة من**

**السيد خوسيه إيمانويل أروخو**
**نائب أمين عام الجمعية الوطنية في البرتغال**

**حول**

**تعيين الموظفين البرلمانيين**

**دورة بلغراد**
**تشرين الأول/أكتوبر 2019**

## 1. المقدمة

في عالم يتطور باستمرار، من المهم زيادة الاستجابة للتحديات الجديدة في مجموعة واسعة من الأطر المهنية. لذلك، ثمة حاجة إلى تركيز خاص على التوظيف من أجل ضمان نوعية خدمات البرلمانات.

وتشكل البرلمانات الحجر الأساس للسلطة التشريعية والرقابة السياسية في دولة تستند إلى سيادة القانون، وهي مسؤولة عن مواكبة التطور، فضلاً عن استباقه. لذلك، من المهم وضع إجراءات تهدف إلى ضمان إدماج واستمرارية تمكين الموظفين، المجهزين بمعرفة حديثة ومتخصصة، ما يسمح لهم بالاستجابة إلى مختلف التغيرات في المنظور الاجتماعي.

وبالإضافة إلى التدريب الذي يتوفر غالباً لموظفي البرلمان، بمثابة وسيلة لتحديث المهارات المهنية، إن إجراءات التوظيف للموظفين الجدد أساسية في تجديد نشاط الأفرقة، وزيادة قدرة العمل، وإدخال مفاهيم مبتكرة، ومنهجيات، وموارد.

لكن، نحن بحاجة إلى أن نكون على دراية بأن التوظيف وحده لا يكفي. ينبغي أن تشمل القواعد الرئيسية للتوظيف دراسة دقيقة ومحايدة للمرشحين الذين أثبتوا أنه لديهم أنسب المهارات التقنية، والنفسية، والعلاقات المترابطة للمهن والوظائف المعنية. ويجب أن تكون الموارد البشرية الجديدة قادرة على جمع هذه العوامل من أجل أن تتكيف لأداء مهام في عدد من خدمات البرلمان.

## 2. نظام توظيف خاص في جمعية جمهورية البرتغال

بما أن إجراءات الاختيار تحمي جودة الخدمات المقدمة، يتم تحديدها في جمعية جمهورية البرتغال في مجموعة من القواعد المحددة، وضعت خصيصاً للمهن البرلمانية.

وتنص الوثيقتان الأساسيتان على هذه القواعد:

أ) القانون المنظم لموظفي البرلمان (2011)

ب) القواعد المنظمة لإجراءات المنافسة للمهن البرلمانية، التي وافق عليها رئيس جمعية الجمهورية (2019)

- **فتح باب المنافسة**

إن فتح باب المنافسة في جمعية الجمهورية من أجل ملء المناصب لتأدية الأنشطة البرلمانية، يتطلب إذناً من الأمين العام، ورأياً صادراً عن مجلس الإدارة. يجب أن ينص مخطط الموظفين، المعتمد في موازنة جمعية الجمهورية، على هذه المناصب.

ويجب أن تتضمن أذون فتح إجراء للمنافسة المعلومات التالية:

أ) تشكيل مجلس التعيين المسؤول عن تفاصيل الإجراء (رئيس واحد، وعضوان، ومناوبان)؛

ب) تحديد المهنة ومجال المنصب المراد ملئه؛

ج) عدد المناصب الشاغرة؛

د) الشروط العامة والخاصة للقبول.

بالإضافة إلى ذلك، إن الأمين العام مسؤول عن السماح بالاستخدام التدريجي لأساليب الاختيار عندما يتخطى عدد المرشحين المقدمين الـ100 (مئة).

ولا يجوز أن يكون أعضاء لجنة التعيين في الإجراء في مهنة أدنى من الوظيفة الشاغرة المعنية بالإجراء، باستثناء كبار المسؤولين.

ويجب أن تتخذ جميع قرارات مجلس التعيين، بغض النظر عن مرحلة إجراء التوظيف، بأغلبية الأصوات، دائماً بنداء الأسماء، ويجب أن تسجل خطياً، وإدراج الأسباب الكامنة وراء هذا الخيار. ولأسباب تتعلق بالشفافية الإجرائية، يمكن للمندوبين، الذين يطلبون ذلك، الحصول على/التوفير لهم جميع القرارات، وكذلك الوثائق المتعلقة بالإجراء، بما فيها لأغراض تقديم طلب استئناف، شرط ألا تكون ذات طابع سري، وألا يكون هذا العمل انتهاكاً لقواعد حماية البيانات.

وتبدأ إجراءات المنافسة عند نشر إعلان أولي في الجريدة الرسمية للبرتغال ***(Diário da República)***، يتضمن جميع القواعد ذات الصلة، والمراحل، وتفاصيل الإجراء. وفي الوقت عينه، ستتوفر على الموقع الإلكتروني لجمعية الجمهورية علامة تبويب لكل منافسة، تحتوي على نسخة من الإعلان المذكور أعلاه واستمارة تقديم طلب. إن علامة التبويب محدثة على الدوام بجميع المعلومات ذات الصلة فيما يتعلق بالتعيين المشار إليه (خاصة قائمة المرشحين الناجحين/المستبعدين؛ والإشعار بالاجتماعات؛ وقواعد إجراء الاختبارات). من المفضل إجراء التواصل بين مجلس التعيين والمرشحين عبر الوسائل الإلكترونية، إما عبر استخدام علامة التبويب المذكورة أعلاه، إما عبر إرسال/تلقي رسائل البريد الإلكتروني، وهي عادة الوسيلة التي يتم من خلالها إشعار المرشحين.

- **الاختبارات في المنافسة**

وفقاً للنظام الأساسي والأنظمة، يجب أن يخضع المرشحون إلى خمسة أساليب اختيار إلزامية:

- اختبار خطي للمعرفة؛
- تقييم نفسي؛
- اختبار خطي وشفهي في اللغة الإنجليزية أو لغة أخرى إذا اقتضى الأمر؛
- اختبار عن الإلمام بتكنولوجيا المعلومات؛
- مقابلة لتقييم المهارات المطلوبة.

وحيثما يتعلق الأمر بإجراءات تعيين محددة (مثل المصمم)، بالإضافة إلى هذه الاختبارات، يمكن إدراج إجراءات أخرى ذات طابع اختياري أو تكميلي.

وإن جميع أساليب الاختيار الاستبعادية، وفي الترتيب الذي يتم تنفيذها، ونسبتها في صيغة التحديد النهائية، ودرجة تعقيدها، والطبيعة المحددة للمواضيع/المفاهيم التي تم تقييمها، وملف تعريف المرشح المطلوب منصوص عليها مسبقاً ونشرت في الإعلان الأولي لفتح باب المنافسة، بحسب المهنة والمجال المعني.

ولأسباب تتعلق بالدقة التقنية، ومن أجل ضمان إمكانية التقييم الكاملة، يجب أن تُنفذ أساليب الاختيار "للتقييم النفسي" و"الاختبار الخطي والشفهي في اللغة الإنجليزية أو لغة أخرى إذا اقتضى الأمر" من هيئات خارجية معتمدة.

وفي أي حال، وعند الاقتضاء، يجوز للجنة التعيين استخدام خدمات الهيئات الخارجية، بغية المساعدة في أساليب التعيين الأخرى أو القيام بها.

- **إنهاء الإجراء**

بعد الانتهاء من أساليب الاختيار، ستضع لجنة التعيين المسودة النهائية للقائمة، التي تصنف المرشحين، الذين أكملوا بنجاح جميع أساليب الاختيار في الإجراء، التي يوافق عليها الأمين العام، بعد المرحلة الخاصة بالجمهور مع الأطراف المعنية. يتم الإبلاغ عن الترتيب النهائي الموافق عليه عن طريق البريد الإلكتروني لجميع المرشحين، بما في ذلك أولئك الذين تم استبعادهم في سياق أساليب الاختيار، ونشرت على الموقع الإلكتروني لجمعية الجمهورية، وكذلك في الجريدة الرسمية للبرتغال ***(Diário da República)***.

وعملاً بالنظام، يجوز لجمعية الجمهورية الاستفادة من مجموعة التوظيف، خلال 24 شهراً من نشر الترتيب النهائي المعتمد، وبالتالي يجوز لها، خلال تلك الفترة والالتزام بالترتيب، أن يطلب المرشحين الذين نجحوا في جميع أساليب الاختيار.

وأخيراً، يتم الاتصال بالمرشحين الناجحين من أجل إبرام عقد عمل برلماني في جمعية الجمهورية، على النحو المنصوص عليه في النظام الأساسي، في إطار نظام التدريب الداخلي التجريبي، والغرض منه هو استخدام صيغة الفترة التجريبية لإثبات ما إذا كان يمتلك المتدرب الكفاءات والملف الشخصي المطلوب للمنصب الذي سيشغله.

- **فترة التدريب**

عند الانتهاء من إجراء المنافسة، يبرم المرشحون الناجحون عقد عمل، في إطار نظام التدريب الداخلي التجريبي. ويهدف التدريب إلى:

أ) إثبات ما إذا كان المتدرب يمتلك الكفاءات والمهارات المطلوبة للمنصب الذي سيشغله؛

ب) إعداد المدرب وتزويده بالتدريب النظري والعملي لمتابعة مهامه بشكل فعال ومستمر، بصفته موظفاً برلمانياً؛

ج) تقييم مدى ملاءمته وقدرته للتكييف خدمته في جمعية الجمهورية.

القواعد الحاكمة لفترة التدريب:

أ) فترة 18 شهراً (مرحلة نظرية وعملية لمدة 6 أشهر، وتدريب عملي لمدة 12 شهراً)، بتبرير الطبيعة الخاصة للمهنة؛

ب) خلال المرحلة النظرية والعملية، ثمة دورة تدريبية خاصة وتقييم نهائي؛

ج) يشرف على المتدرب مشرف يُعيّن لهذا الغرض؛

د) يقوم المشرف ورئيس القسم أو الخدمة التي عين فيها المتدرب بتقييم التدريب، ويكون نتيجة لمتوسط التقييم المرجح في اختبار التدريب المحدد، وتقييم المشرف للتقرير النهائي الذي قدمه المتدرب، وتقييم الأداء الذي أعده رئيس القسم أو الخدمة. ويجب أن يأخذ التقييم بالاعتبار التقرير النهائي للمتدرب، واجتهاده وتقيده بالمواعيد، ونتائج أعمال التدريب، والمعلومات التي يعطيها رؤساء الأقسام أو الخدمات التي عمل فيها المتدرب؛

وتعتبر فترة التدريب متممة بنجاح عندما يحصل الموظف البرلماني على درجة لا تقل عن خمسة عشر نقطة.

### 3. قواعد جديدة نُفذت في جمعية جمهورية البرتغال في العام 2019

في الآونة الأخيرة، شهدت جمعية الجمهورية تطورات ملموسة في تنفيذ وإعادة النظر في الترتيبات، والتدابير، والإجراءات للاعتراف بالموارد البشرية.

وفي ضوء التطورات الأخيرة في هذا المجال، نود أن نسلط الضوء على دخول النظام الجديد حيز التنفيذ في العام 2019 الذي يحكم إجراءات المنافسة للوظائف البرلمانية، فضلاً عن النظام الذي يحكم التدريب المنهجي، واللامنهجي، والمهني.

ويعد النظام الذي يحكم إجراءات المنافسة في المهن البرلمانية، والذي دخل حيز التنفيذ في كانون الثاني/يناير من هذا العام، أحد الأمثلة الرئيسية لهذا التكيف والبحث عن حلول تستجيب بشكل أفضل للخصائص والاحتياجات البرلمانية.

وبالرغم من أن هذا النظام جديد، إلا أنه تم تنفيذه بالكامل في منافستين، ويسلط الضوء على تطورين رئيسيين مقارنة بالنظام السابق:

أ) **السرعة –** أصبحت عملية التوظيف بأكملها الآن أكثر سرعة، ويتم بالفعل تحقيق تخفيض كبير في متوسط مدة الإجراءات السابقة ذات الطبيعة والطول المتماثلين (أكثر من ستة أشهر). ويوفر النظام الحالي، على

سبيل المثال، تكثيف أساليب الاختيار المختلفة في الفترة عينها، مع إخطار نتائجها فقط بعد تنفيذها، مما يسمح بتزامن المواعيد النهائية لتقديم الطلبات لمراجعة الاختبارات مع الاستئنافات الهرمية، وبالتالي تقليل عدد مراحل التحدي من خلال عملية المنافسة بأكملها.

ب) **إزالة الطابع المادي –** في الوقت الحالي، يتم تنفيذ عملية التوظيف بأكملها عبر الوسائل الإلكترونية، من نشر فتح باب إجراء المنافسة إلى نشر الترتيب النهائي المعتمد. فمن المفضل أن تجرى جميع الإعلانات، والإشعارات بالاجتماع، والمراسلات، وطلبات التوضيح، والإجابات عبر البريد الإلكتروني الذي تم إعداده لكل إجراء، وكذلك عبر الصفحة الإلكترونية لجمعية الجمهورية، من خلال علامة تبويب محددة لكل مسابقة. لا تتيح آلية إزالة الطابع المادي هذه توفير الوقت في الإجراءات المختلفة المرتبطة بأي اتصال فقط، بل إنها توفر أيضاً استجابة إيجابية للغاية لسياسة الاستدامة البيئية التي نعتزم تنفيذها في برلماننا.

## 4. الخاتمة

يعتبر التوظيف، وهو أحد العوامل التي تساهم في نجاح المؤسسة، عنصراً أساسياً في السماح لنا بتعيين موظفين برلمانيين يخدمون البرلمانيين بطريقة كفؤة، ومعفية، ومسؤولة اجتماعياً.

ففي الواقع، بالإضافة إلى الكفاءة والمعرفة، فضلاً عن تنوع المهارات الوظيفية والتعددية، يجب على الموظفين أن يكونوا قادرين على الانخراط في علاقة وثيقة ولكن متساوية مع البرلمانيين، وهي الطريقة الوحيدة لكسب احترام أعضاء الهيئة التي تمارس السلطة السيادية، أي البرلمان.

ولذلك، بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه، يجب على عملية التوظيف أن تعين أفضل المرشحين، لضمان أنه في حياة الموظف المهنية، سيتحلون بالدافع الصحيح والتدريب الملائم لضمان جودة الخدمات.

*****

## برنامج الرحلة

## دير كروسيدول، سريمسكي كارلوفسي ونوفي ساد

**09:00** مغادرة بلغراد والتوجه إلى دير كروسيدول

**10:45 – 10:15** زيارة دير كروسيدول، أحد الأديرة الـ16 في فروسكا غور. بنته عائلة برانكوفيك في القرن الـ16. كان مرة مقر مقاطعة سريم، وهو اليوم دير للنساء. ولجدار الأيقونات وتشكيل المقام أهمية كبيرة. ويُعتبر الدير ضريحاً حيث يرقد فيه العديد من الشخصيات الكبيرة.

**11:00 – 10:45** التوجه إلى سريمسكي كارلوفسي

**13:30 – 11:00** تشهد العديد من المباني الشهيرة على دلالة سريمسكي كارلوفسي التاريخية والثقافية: القصر البطريركي، والكنيسة الكاتدرائية، ولاهوت كارلوفسي، والحاكم، والكنيسة الكاثوليكية الرومانية، وأقدم جيمنازيوم صربي. وكذلك، إن كارلوفسي معروف بالتقليد القديم لزراعة العنب وإنتاج النبيذ، وستتخلل الجولة زيارة إلى مخزن النبيذ، وتذوق النبيذ المحلي. وسيتم تقديم غداء خفيف في مصنع النبيذ.

**14:00 – 13:30** التوجه إلى نوفي ساد

**14:30 – 14:00** جولة في الباص لمشاهدة معالم المدينة

**16:00 – 14:30** التوجه إلى بلغراد

**يتضمن البرنامج:**

- التنقل بمركبات مكيّفة
- خدمات مرشد سياحي مرخص في اللغتين الإنجليزية والفرنسية
- المساهمة في دير كريستول
- تذوق النبيذ وتناول الغداء في سريمسكي كارلوفسي (مصنع النبيذ في زيفانوفيتش)
- تنظيم الجولة

**استمارة الحجز**

**رحلة جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، خارج بلغراد، إلى فروسكا غورا، وسريمسكي كارلوفسي، ونوفي ساد، 13 تشرين الأول/أكتوبر 2019**

يمكن الحجز من خلال الموقع الإلكتروني الرسمي، على الرابط التالي: **http://serbia141ipu.rs**

أو يمكن إرسال استمارة الطلب إلى البريد الإلكتروني التالي: **office@serbiaexcursions.com**

**إن الموعد النهائي لتقديم الطلب هو 1 تشرين الأول/أكتوبر 2019**

**الوفد:**_____

**الاسم:**_____

**يرافقه:**_____

**اللغة:**

**الإنجليزية** ☐ **الفرنسية** ☐

**طلب خاص (غذائي، طبي، إلخ...):**_____

**للحصول على معلومات، يرجى الاتصال بالبريد الإلكتروني التالي:**

**office@serbiaexcursions.com** أو بالرقم التالي: **+381 11 328 1918**

*****

UNION
INTERPARLEMENTAIRE

الاتحاد البرلماني الدولي

**الإتحاد البرلماني الدولي**

**L'UIP**

**Association Des Secrétaires Généraux De Parlements**

**جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الدولية**

**دورة الخريف 2019**

**مداخلة**

**سعادة الدكتور سعيد مقدم الأمين العام لمجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي**

**بلغراد/ 13–16 أكتوبر 2019**

**بعنوان**

# المركز القانوني للمعارضة البرلمانية في الأقطار المغاربية

***توطئة:***

*ساهم* الاتحاد البرلماني الدولي بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية في رسم وإشعاع معالم المنظومة القانونية الناظمة لمشاركة المعارضة البرلمانية بفعالية في الحياة الوطنية للعديد من البلدان، وذلك من خلال تنظيم سلسلة من الملتقيات البرلمانية الجهوية والدولية حول: أحزاب المعارضة والأقلية ، كملتقى ليبروفيل– الغابون –أيام 17-19 ماي 1999 وقبله اجتماع لوزاكا في شهر جوان 1995 واجتماع واقادوقو في شهر مارس1996، وصولا إلى انعقاد مجلس الاتحاد البرلماني الدولي بمدينة برلين الألمانية أيام 10-16 أكتوبر 1999 التي كانت في مجملها شاهداً على الرغبة في القطيعة مع الأفكار التي تعتمد في الوصول إلى السلطة على مختلف الوسائل غير الشرعية، وعلى التأكيد على الدور الفاعل والضروري للمعارضة في الأنظمة الديمقراطية، في أفق العمل على إزالة إزالة الحذر والنفور والقضاء على التشنج والإزدراء الذي كثيراً ما طبع العلاقات بين أحزاب السلطة وأحزاب المعارضة ومنها المعارضة البرلمانية، الأمر الذي رافع في صالح تمييزها بمركز قانوني يحدد حقوقها وواجباتها وصلاحياتها وفق مستندات ومرجعيات دولية، منها ما يلي:

## I/ المرجعيات الأساسية لحقوق وواجبات المعارضة

يمكن لنا في سياق الإحاطة بمرجعيات حقوق وواجبات المعارضة السياسية والبرلمانية الإشارة إلى ما يلي:

**أولاً**: المبادئ العامة للديمقراطية وحقوق الإنسان والممارسة والتجربة الوطنية للبلدان، المكرسة في المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ([2]).

**ثانياً**: العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية (الأمم المتحدة 1966).

**ثالثا**: الإعلان حول المعايير التي تنظم على ضوئها انتخابات حرة (الاتحاد البرلماني الدولي 1997).

وهي المرجعيات التي استندت إليها العديد من البلدان المعاصرة ومنها المغاربية وفق واقعها المحلي، سواء في دسترة حقوق وواجبات المعارضة البرلمانية ([3])أو في ضبط كيفيات تطبيقها في الأنظمة الداخلية لبرلماناتها؛ الأمر الذي ساعد على منحها مركزاً قانونيا يحدد دورها **كضامن** لحسن سير العملية الديمقراطية، أو **موّفر** للضمانات الأساسية

---

[2] ) الأمم المتحدة 1948/12/10. وهي(المادة 19) التي تنص صراحة على ما يلي:

1/ لكل إنسان الحق في اعتناق آراء دون مضايقة.

2/ لكل إنسان الحق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقينها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

3/ تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية لأمرين أثنين:

أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم.

ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

[3] ) المؤسس الجزائري المادة 114 من دستور عام 2016.والمغربي في الفصل 60 من دستور سنة 2011. والتونسي في الفصل 60 من دستور 2014.

لممارسة حقوقها بكل حرية، في إطار التعامل مع الأغلبية البرلمانية في كنف الاحترام والتعاون دون الإخلال بمبدأ ولاية الأغلبية البرلمانية ونسبة التمثيل المحددة من خلال عدد المقاعد المحصل عليها .

**وهو المركز القانوني الذي يعرف اليوم طريقه إلى العولمة** كما أشار إلى ذلك، القرار التأكيدي لمجلس حقوق الإنسان التابع لهيئة الأمم المتحدة المنعقد بجنيف في شهر أفريل 2012 ، فلقد أصبحت المعارضة البرلمانية قائمة في الكثير من الأنظمة السياسية، وهي تختلف من حيث شكلها وآلياتها باختلاف طبيعة الأنظمة([4])، وبالمركز القانوني الممنوح لها ونسبة تمثيلها، كما تختلف من حيث تسميتها.([5])

**إن الديمقراطية لا تعني اليوم حكم الأغلبية للأغلبية فحسب، ولكن حكم الأغلبية للأغلبية مع احترام وضمان رأي المعارضة ومنها البرلمانية.**

فالبرلمان هو بامتياز المؤسسة التي تجّسد المجتمع في تنوعه ومكوناته وأرائه، باعتباره همزة وصل بين هذا التنوع في المسار السياسي؛ فهو يقوم شأنه شأن كافة المؤسسات الديمقراطية بدور" الوسيط " في تخفيف حدة التوتر والحفاظ على التوازن بين التنوع والتوحد، وبين الفردي والجماعي، تعزيزا لأواصر الترابط والتضامن بين أفراد المجتمع على الصعيد الاجتماعي([6])

وفي هذا الإطار تبرز أهمية الحقوق المدنية والسياسية، ولاسيما الحق في التصويت والانتخاب والحق في حرية التعبير والتجمع والحصول على المعلومات والحق في تنظيم الأحزاب وأنشطتها وشؤونها المالية وتمويلها والمبادئ الأخلاقية لنظم سديدة ومحايدة لضمان سلامة الديمقراطية ونزاهتها.([7])

إن احترام حرية الرأي والتعبير والحق في الحصول على الإعلام، من مقتضيات عمل البرلمانيين ككل والمعارضة على الخصوص، بهدف تمكينها من الاضطلاع بمسؤوليتها طيلة العهدة البرلمانية ؛ فأعضاؤها مطالبون بالتنديد الحر

---

[4] ) ففي الأنظمة البرلمانية غالبا ما تتجسد من حيث الممارسة في الأحزاب السياسية ذات الأقلية من حيث نسبة التمثيل، كما هو الشأن في الأنظمة البرلمانية أو وفق المصالح والمسائل موضوع المناقشة والمصادقة في الأنظمة الرئاسية، اين يكون لجماعات الضغط وحتى فعاليات المجتمع المدني دوراً معتبرا في ذلك.

[5] ) فمن الدساتير من تنص عليها بتعبير: المعارضة البرلمانية أو الأقلية البرلمانية كما هو الشأن في فرنسا منذ صدور قرار المجلس الدستوري رقم 2003-470 بتاريخ 2003/4/9، أين تحدثت عن أحقية المعارضة البرلمانية وعن عدم التأثير على حقوقها في حال لجوء الأغلبية إلى التصويت بالرفض على أي سؤال تتقدم به المعارضة.

غير أن المجلس الدستوري عدل عن قراره هذا بقرار صادر بتاريخ 2006/6/22 تحت رقم 06-537 معتبرا أن المادة 4 من الدستور الفرنسي لعام 1958 المعدل والمتمم ولاسيما المادتان1/51 و48 لا تميزان بين المجموعات والكتل البرلمانية في مجال ممارسة حقوق باقي البرلمانيين، وبتاريخ 2008/7/23 لجأ المؤسس الفرنسي تحت تأثير عولمة حقوق المعارضة إلى تعديل المادة 4 من دستور 1958 بالمادة 1/51 التي نصت صراحة على الإحالة على النظام الداخلي لغرفتي البرلمان بخصوص تحديد حقوق الكتل البرلمانية والحقوق الخاصة بالمعارضة البرلمانية والأقلية البرلمانية كما تم تعديل المادة 48 من الدستور التي توسعت في حقوق المعارضة والأقلية البرلمانية ، بمنحها بشكل حصري: حق اختيار جدول أعمال البرلمان مرة واحدة في الشهر/ أنظر مقالة ا. بومصباح كوسيلة. مكانة المعارضة البرلمانية في الدساتير المغاربية. مجلة العلوم القانونية والسياسية. العدد 13 جانفي2009 المجلد 3.. المركز الديمقراطي. ألمانيا- برلين.ص.277.

[6]) الفقرة 10 من مقومات الديمقراطية ووسائل ممارستها. الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية. أقره مجلس الاتحاد البرلماني الدولي.القاهرة.16 /1997/9.

[7] ) الفقرة 12 من الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية. مرجع سابق.

في أشغالهم البرلمانية وأمام الرأي العام، حول كافة التعسفات التي يعاينوها أو التي ترفع إليهم من قبل ناخبيهم والعمل على إزالتها؛ وفي المقابل وجب تمكينهم شأنهم في ذلك شأن الأغلبية، من الاستفادة ووفق نفس الشروط، من وسائل الاتصال البرلمانية في حال وجودها أو تلك التابعة للدولة عموماً بغرض تبليغ أرائها وانتقاد عمل الحكومة واقتراح حلول بديلة لها.

فالمعارضة البرلمانية بإمكانها ***في الواقع*** الاضطلاع بدور هام لا سيما في مجال ترقية والدفاع عن حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، والمساهمة عندئذ في ضمان السير الجيد للديمقراطية، ومن ثمة فهي مطالبة، كمعارضة وقوة اقتراح، **بتقديم بديل ذو مصداقية للأغلبية القائمة** وتحميلها مسؤولية مآلها من جهة، وبالاستعداد الجيد لممارسة دائمة للمسؤوليات التي تطمح في توليها من جهة أخرى ، وبعبارة أخرى فهي مطالبة بأن تحوز **على مشروع مجتمعي حداثي**.

فبالديمقراطية تثرى الحياة السياسية، من خلال **حرية المنافسة** بين المشاريع السياسية الحقيقية وأن التباعد عنها يفقرها ويفقد أصحابها المصداقية في نظر الرأي العام.

## ***II/ قيم و مقتضيات عمل المعارضة البرلمانية***

نظير ما تتمتع به المعارضة البرلمانية من حقوق تسمح لها بانجاز رسالتها التمثيلية، فهي مطالبة في الممارسة.

1/ بالتحلي بالمسؤولية والقدرة على العمل لفائدة المصالح العليا للأمة.

2/ بممارسة معارضة بناءة ومسؤولة،

3/ بتقديم مقترحات بديلة مضادة في عملها، والحرص على عدم عرقلة العمل الحكومي بدون فائدة أكثر، والسهر على دفعها نحو تحسينه خدمة للمصلحة العامة.

وبغض النظر عن طابعها، فان واجبات المعارضة لا تدخل في مجال التحديد القانوني المنصوص عليه في الأحكام الدستورية أو الأنظمة القانونية البرلمانية السارية المفعول فحسب، بل تتعداه لتشمل التزام كافة البرلمانيين بممارسة مسؤولياتهم وفق قواعد سياسية وسلوكية أخلاقية، كالالتزام بعدم استعمال العنف كنهج للتعبير السياسي، وتجنب أي تصرف غير دستوري أو مخل بالنظام الداخلي لسير البرلمان، فعمل المعارضة البرلمانية ينبغي أن يتسم بروح التسامح المتبادل والبحث عن الحوار والمنافسة البنّاءة والمسؤولة.

***وهي جملة*** من القّيم والمقتضيات الأساسية للديمقراطية الحرة، التي تشارك المعارضة البرلمانية في تجسيدها على أرض الواقع كسلطة مضادة، فهي عندما تفصح عن انشغالاتها والتعبير عنها ليس نيابة عن ناخبيها فحسب، ولكن أيضا وفق الاحتياجات الفعلية للمجتمع كله.

إذ أن الديمقراطية على حد قول الأستاذ إيان شابيرو في مؤلفه: الأسس الأخلاقية في السياسة، هي على حد سواء إيديولوجية المعارضة وإيديولوجية الحكومة. ([8])

) La démocratie est à la fois une idéologie d'opposition et une idéologie de gouvernement. Ian Shapiro, auteur [8] du livre. The moral foundations of politics. Cite par, Geert Jan A. Hamilton. Greffier de la première chambre des

**وفي سياق ترسيم وتقنين حقوق المعارضة البرلمانية والتزاماتها، عملت الدساتير المغاربية على تخصيص مركز قانوني للمعارضة البرلمانية في دساتيرها والأنظمة الداخلية لبرلماناتها**، نتعرض لها تباعاً فيما يلي:

**أولا: المركز القانوني للمعارضة البرلمانية في الجزائر.**

لم تعرف الجزائر منظومة لحقوق وواجبات المعارضة البرلمانية لا من حيث المبدأ أو الممارسة الآ في وقت متأخر يعود إلى التعديل الدستوري لعام 2016؛ ولعل مرد ذلك يعود إلى تبنيها غداة الاستقلال عام 1962 لمبدأ الأحادية الحزبية والنقابية المكرس في كل من دستور عام 1963 المتمم والمعدل عام 1976، قبل أن يعترف الدستور الجديد لعام 1989 في المادة 40 **صراحة**، تحت تأثير أزمة خطيرة عرفتها البلاد عام 1988 **بمبدأ التعددية الحزبية والنقابية**، ومن ثمة **ضمنا** بالمعارضة البرلمانية بحكم وصول أعضاء إلى البرلمان بألوان سياسية وحزبية متنوعة، يمارسون صلاحياتهم المقررة في الدستور كأعضاء برلمانيين أي كنواب عن الشعب، من بينها مثلا:

* الحق في المشاركة في الصناعة الدستورية من خلال التصويت على مشاريع النصوص القانونية بمناسبة إعدادها وتقديمها سواء في اللجان أو الجلسات العامة أو بممارسة الحق بالمبادرة بالقوانين من قبل 20 نائبا([9]) أو الحق في اقتراح إدخال التعديلات على مشاريع النصوص القانونية أو المبادرة بها من قبل 10 نواب من الغرفة الأولى([10]) وكذا الحق في مناقشة مشاريع النصوص القانونية والتصويت عليها أو كذلك في مجال ممارسة حق الرقابة على أعمال الحكومة عبر توجيه الأسئلة الشفوية والكتابية لأعضاء الحكومة والحق في استجواب الحكومة من قبل 30 برلمانياً في إنشاء لجان التحقيق من قبل 20 عضوا في كل من غرفتي البرلمان والحق في مناقشة برنامج الحكومة والتصويت عليه عند عرضه على المجلس للمصادقة والمشاركة في مناقشة بيان السياسة العامة الذي تقدمه الحكومة سنويا أمام البرلمان بغرفتيه والتصويت على ملتمس الرقابة، علاوة على تمكين أحزاب الأقلية من تشكيل مجموعات برلمانية لكل 10 نواب.([11])

وبالرغم من ممارسة النواب لهذه الحقوق المرتبطة بصفتهم وعهدتهم البرلمانية، فإنها ظلت تتسم بالعمومية، ولم ترق إلى الحقوق الخاصة بالمعارضة البرلمانية إلا بمجيء التعديل الدستوري بتاريخ 06 مارس 2016 الذي كرسّ صراحة في المادة 114 منه على أهم الحقوق الأساسية للمعارضة البرلمانية المتمثلة في 08 حقوق مرتبة كما يلي:

- ✓ حرية التعبير والرأي والاجتماع

---

Etats généraux. Le Senat des Pays-Bas. Les pouvoirs et les compétences des partis gouvernementaux et des partis de l'opposition dans un parlement multipartite. Communication. ASGP. Union inter parlementaire Session : HANOI .Mars 2015.

[9] ) الذي انتقل إلى أعضاء الغرفة الثانية( مجلس الأمة) في المسائل المتعلقة بالتنظيم المحلي والتهيئة العقارية كما تنص علي ذلك المادة 137 من الدستور الجديد لعام 2016.

[10] ) وهو الحق الذي حرم منه عضو مجلس الأمة طبقا لأحكام الدستور الجديد لعام 2016.

[11]) بما يمكنها من حق المشاركة في تسيير هياكل كلا المجلسين من خلال تمثيلهما في مكتب المجلسين وفي اللجان وكذا المشاركة في الدبلوماسية البرلمانية. أنظر بهذا الصدد مداخلة أ.د. مسعود شيهوب. المعارضة البرلمانية في الدستور الجزائري. مجلة الوسيط العدد 13 لعام 2016. وزارة العلاقات مع البرلمان. الجزائر.

- ✓ حق الاستفادة من الإعانات المالية الممنوحة للمنتخبين في البرلمان
- ✓ المشاركة الفعلية في الأشغال التشريعية
- ✓ المشاركة الفعلية في مراقبة أعمال الحكومة
- ✓ تمثيل مناسب فيّ أجهزة غرفتي البرلمان.
- ✓ إخطار المجلس الدستوري طبقا لأحكام المادة 2.3/187 من الدستور بخصوص القوانين المصوت عليها في البرلمان.
- ✓ المشاركة في الدبلوماسية البرلمانية.
- ✓ تخصيص كل غرفة من غرفتي البرلمان جلسة شهرية لمناقشة جدول أعمال تقدمه مجموعة أو مجموعات برلمانية من المعارضة.

***وفي المقابل*** فإن المعارضة السياسية شأنها شأن المعارضة البرلمانية مطالبة بواجب الالتزام بالولاء للوطن وصون سيادته وسلامة ترابه ووحدة شعبه وجميع رموز الدولة وأداء الواجبات بإخلاص تجاه المجموعة الوطنية([12])، وبأن تظل وفية لثقة الشعب والتحسس لتطلعاته، ومن ثم وجب على النائب عموما التفرغ كلية لممارسة عهدته.([13])

وتفاديا للغموض والتأويلات المختلفة أحالت المادة 114 توضيح كيفية ممارسة هذه الحقوق على النظامين الداخليين لكل غرفة من غرفتي البرلمان.

وبناء على ذلك أصبحت المعارضة البرلمانية في الجزائر منذ عام 2016 تتمتع بمركز قانوني دستوري، يحدد حقوقها وواجباتها، وهي لا شك خطوة متقدمة في المنظومة القانونية الجزائرية؛ ولعلّ ما حدث مؤخرا ولأول مرة في الحياة السياسية والبرلمانية في الجزائر من تمكين التيار الإسلامي (المعتدل) من قيادة المؤسسة التشريعية (الغرفة الأولى) بتاريخ 2019/7/10 لخير دليل، كإجراء لتهدئة الحراك الشعبي الثائر منذ شهر فيفري من السنة الجارية.

**ثانيا: *في المغرب*.**

عرفت المملكة المغربية حركية سياسية معتبرة لاسيما ابتداء من عام 1998 في سياق إرساء الاستقرار السياسي للدولة وضمان الانتقال السلمي والشرعي للسلطتين، التنفيذية والتشريعية عن طريق تعدد الأحزاب ووجود معارضة فعالة، أفضت إلى انفتاح سياسي تدريجي على المعارضة السياسية والحزبية، بدء برفع التجميد على المؤسسات ومنها البرلمانية وذلك من خلال ضمان مشاركتها في الانتخابات والمؤسسات المنتخبة وتمكينها من حرية المناقشة حول القضايا المطروحة.(♣)

---

[12]) المادتان 75-76 من التعديل الدستوري الجزائري الجديد.

[13]) المادة 116 (جديدة) من التعديل الدستوري.

♣) وفي هذا السياق، نشير إلى تمكين حزب الاتحاد الاشتراكي المعارض من الوصول إلى السلطة، من خلال قيادة حكومة التناوب بعد الصراع مع القصر، تلاه حزب العدالة والتنمية سنة 2011 بعدما كان يقود معارضة ضد الحكومات المتعاقبة.

وبالرغم من ذلك، فإن المملكة لم تعرف أي دسترة لمصطلح " المعارضة البرلمانية " إلا بصدور التعديل الدستوري الأخير لعام2011([14]) الذي أقّر مبدأ حمايتها ودسترتها وتنظيمها في الأنظمة الداخلية لغرفتي البرلمان، من ذلك ما ورد في مضامين الفصول 10 و60 و69 و82 من دستور 2011 وكذا مقتضيات النظامين الداخليين لغرفتي البرلمان(مجلس النواب ومجلس المستشارين)([15]) التي أوضحت وبصراحة حقوق المعارضة البرلمانية وصلاحياتها التشريعية والرقابية.

وبالرجوع إلى النظام الداخلي لمجلس النواب لعام 2017([16]) نجد أن كل رئيس فريق أو مجموعة نيابية وكل نائبة أو نائب غير منتسب اختار المعارضة، أن يقوم بإشعار رئاسة مجلس النواب بذلك كتابة ويتم الإعلان عنه في الجلسة العمومية الموالية لهذا الإشعار، وهو شرط ضروري لتمكين المعارضة من الاستفادة من الحقوق المنصوص عليها في الفصل 10 من الدستور.

ومن الحقوق المخولة للفرق والمجموعات النيابية والنواب غير المنتسبين المنتمين للمعارضة المعترف لهم بهذه الصفة نذكر ممارسة الحقوق التالية:

- التشريع، المراقبة، العضوية في المحكمة الدستورية، رئاسة لجنتين على الأقل من اللجان الدائمة للمجلس، المشاركة في الدبلوماسية البرلمانية، العضوية في مكتب المجلس.

**ثالثا: تونس:**

أقرت المادة 60 من دستور 2014 صراحة مركزا قانونيا للمعارضة باعتبارها مكوناً أساسياً في مجلس نواب الشعب، تتمتع بحقوق تمّكنها من النهوض بمهامها في العمل النيابي وتضمن لها تمثيلية مناسبة وفاعلة في كل هياكل المجلس وأنشطته الداخلية والخارجية، وتسند لها وجوباً رئاسة اللجنة المكلفة بالمالية وخطة مقرر باللجة المكلفة بالعلاقات الخارجية، كما لها الحق في تكوين لجنة تحقيق كل سنة وترؤسها.

وفي المقابل، تشترط عليها كواجب من واجباتها الدستورية، الإسهام النشيط والبناء في العمل النيابي.([17])

**رابعا: موريتانيا:**

عانت المعارضة في موريتانيا ومنها البرلمانية، من الممارسات السياسية للسلط المتعاقبة، ولذلك لم تنص الدساتير الموريتانية المتعاقبة صراحة على المركز القانوني للمعارضة البرلمانية، فقد أكتفت في سياق مسلسل التحول الديمقراطي، بفتح الباب أمام التعددية السياسية والإعلامية من خلال إنشاء برلمان من هيئتين تشريعيتين( جمعية

---

[14] ) المنشور في الجريدة الرسمية المغربية العدد5964 مكرر الصادر بتاريخ 30يوليو2011.

[15] ) فالفصل 10 مثلا من الدستور ينطوي في إطار الحكام العامة، أما الفصلين 60و82 فيندرجان في إطار الباب الرابع المخصص للسلطة التشريعية ( تنظيم البرلمان وممارسة السلطة التشريعية والتمتع بحقوق خاصة، منه مثلا: تمكين المعارضة من تولي مناصب محددة في بعض اللجان الرقابية كالاختيار مابين الاضطلاع بمنصب رئيس أو مقرر اللجنة النيابية بتقصي الحقائق ومنصب رئيس أو مقرر مهمة استطلاعية، وكذا رئيس أو مقرر لجنة مراقبة صرف الميزانية، كما يمكن للمعارضة ترأس لجنتين على الأقل من بينها وجوبا: اللجنة المكلفة بالتشريع في مجلس النواب، علاوة على تخصيص منصبين للمعارضة منها: منصب محاسب و/أو منصب أمين بالمجلس.
مع الملاحظة أن هذه الحقوق المقررة للمعارضة البرلمانية تم إدراجها ضمن النظام الداخلي لمجلس البرلمان، ولم يخصها المؤسس بنص قانوني خاص، وذلك بالرغم من أن الدستور لايمانع من ذلك.

[16] ) الصادر بعد قرار المحكمة الدستورية رقم 65/17 بتاريخ 2017/10/30.

[17] ) الدستور التونسي الصادر بتاريخ 27جانفي 2014. المنشور بجريدة الرائد الرسمي للجمهورية. عدد خاص بتاريخ2014/02/10.

وطنية ومجلس الشيوخ) وهيئات دستورية أخرى([18])، فقد أعطى أول تعديل لدستور 2006 عام 1991 الحق للبرلمان في الاعتراض على قرارات الحكومة أو سحب الثقة منها، كما شملت هذه التعديلات إحداث مؤسسة للمعارضة الديمقراطية([19]) يرأسها الحزب السياسي المعارض الأكثر تمثيلا في الجمعية الوطنية( مجلس النواب) كما تعديلات عام 2012 إقرار نظام التصويت بالنسبية ومنع الترحال السياسي([20])، وصولا إلى تعديلات 2017 التي تضمنت إلغاء مجلس الشيوخ ( الغرفة الأولى من البرلمان) واستخلافه بمجالس جهوية، تقوم بمتابعة تنفيذ المشروعات التنموية للسكان في الولايات والمحافظات.([21])

ومن ثمة فان المعارضة البرلمانية في الجمعية الموريتانية تمارس شأنها في ذلك شأن أعضائها باختلاف انتماءاتهم الحزبية أو عدم الانتماء الحزبي نفس الحقوق والواجبات المقررة لأعضاء البرلمان.

**الخلاصة**

إن إيلاء المعارضة البرلمانية مركزا قانونيا مستقلا في الدساتير والأنظمة الداخلية للمجالس البرلمانية في الدول المغاربية حديث النشأة، وقد تجسدّ ذلك من خلال تحديد مجالات تدخل المعارضة البرلمانية بدقة ووضوح في قائمة واسعة، غايتها تمكينها من المشاركة الفعلية في الصناعة التشريعية وفي الحياة السياسية ككل، وبذلك فهي دساتير متقدمة مقارنة مع دول أخرى في عالمنا المعاصر.

لقد رأينا أن الدستور المغربي مثلا، نص في 04 أربعة مواد ولاسيما المادة 10 المخصصة لقائمة الحقوق الخاصة بالمعارضة البرلمانية التي تحتوي على 12 بند. أوردها المؤسس في الباب الخاص بالأحكام العامة {خلافا للمؤسس الجزائري الذي أوردها في باب السلطة التشريعية}.

أما المؤسس التونسي وبشكل أقل بروزا من الدستور المغربي، فقد كرس المركز القانوني للمعارضة في المادة 59، وصنف المعارضة البرلمانية في المادة 10 في باب السلطة التشريعية، ووصفها كالمؤسس المغربي ب " بالتشكيلة الأساسية " التي تسند لها رئاسة اللجنة المالية وتتولى منصب مقرر لجنة الشؤون الخارجية، ولها الحق في إنشاء لجنة تحقيق برلمانية وترأسها.

---

[18] ) كان أول تعديل لدستور 1991 في عام 2006 الموافق عليه بأغلبية كبيرة في استفتاء 2006/06/25، تلاه تعديل عام 2012 وصولا إلى التعديلات الأخيرة التي جرت في العام 2017 وأثارت رفضا واسعاً ولغطا كبيرا في الساحة السياسية نتيجة رفض أغلب قوى المعارضة لها وإسقاطها من قبل مجلس الشيوخ عند عرضها عليه.

[19] ) المنظمة بالقانون رقم2008-019 الصادر بتاريخ 8 مايو2008 المعدل بالقانون رقم 2012-047 المؤرخ في 2012/7/22 والغاية منها طبقا لأحكام المادة1 من هذا القانون: دعم وتوطيد الديمقراطية التعددية وتشجيع جميع القوى السياسية في عملية البناء الوطني وظبط الحوار السياسي ضمن حدود الشرعية والأخير المتبادل وضمان تناوب سلمي وهادئ على السلطة، وقد عرفت المعارضة الديمقراطية وفقا لنص المادة 5 من القانون، بوصفها تشكيلة أو مجموعة من التشكيلات السياسية المعترف بها بصورة قانونية والتي تعلن عن معارضتها للحكومة وتسعى بعملها إلى تحقيق تناوب ديموقراطي معها ويمكن أن تكون برلمانية أو خارج إطار البرلمان.

[20] ) وذلك بإبقاء المقعد النيابي للحزب وليس للشخص، إذا قرّر الأخير الالتحاق بحزب آخر، وإقرار طابع التعددية الثقافية.

[21] ) وهي التعديلات التي أثارت العديد من الخلافات، بعد رفض قوى المعارضة لها وإسقاطها من قبل مجلس الشيوخ عند عرضها عليه.

أما في الجزائر فإن المؤسس لم يشر إلى إسناد هذه المناصب إلى المعارضة البرلمانية، ولكن بتطبيق **قاعدة النسبية** على أساس المقاعد البرلمانية، تستطيع المعارضة البرلمانية أن تحصل على رئاسة أكثر من لجنة واحدة وأكثر من مقرر واحد.

كما أن المؤسس الجزائري لم يشر بوضوح إلى مقابل الحقوق الممنوحة للمعارضة البرلمانية، أي إلى الواجبات، كما هو الأمر في أي مركز قانوني، مسايرة في ذلك للمؤسس التونسي في المادة 10 مثلا عندما ألزم المعارضة بواجب تقديم مساهمة فعالة وبناءة في العمل البرلماني، وفي المغرب بواجب الوفاء بالتزاماتها، ومعنى ذلك أن تكون المعارضة " بنّاءة " أي أن لا تكون منغلقة على النقد وفقط.([22])

إن الغاية من تكريس حقوق المعارضة البرلمانية في الدساتير المغاربية تُعّدُ نقلة نوعية في طريق تكريس فضائل الديمقراطية التشاركية وتسيير الشأن العمومي، وأن الأمر يظل مرهونا بالتطبيق السليم لهذه الغايات وحسن تفسير نصوصها من قبل المشرع من خلال الأنظمة الداخلية للمجالس البرلمانية ومن قبل المجلس المجالس الدستورية أو ما ماثلها بصفتها حامية للحقوق والحريات بما فيها حقوق المعارضة البرلمانية.

*****

[22] ) أ.د. مسعود شيهوب. المرجع السابق. ص54 وما يليها.

كلمة

سعادة المستشار/ راشد محمد بونجمة

أمين عام مجلس النواب لمملكة البحرين

حول

"تجربة برلمان مملكة البحرين في تعزيز الثقافة البرلمانية"

التي نفذتها الأمانة العامة لمجلس النواب

خلال صيف 2019

أمام

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات بالاتحاد البرلماني الدولي

والتي تعقد اجتماعاتها

على هامش اجتماعات الدورة 141 لجمعيات الاتحاد البرلماني الدولي

في (بلجراد، صربيا، 13 -17 أكتوبر2019 م)

16 أكتوبر 2019

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وعلى آله أجمعين**

**السيد فيليب شواب رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات،،،**

**السيدات والسادة الأمناء العامين أعضاء الجمعية،،،**

**السيدات والسادة الحضور الكريم،،،**

**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...وبعد،،،**

في البداية أود أن أتوجه إلى الأصدقاء الأعزاء في الجمعية الوطنية لصربيا بوافر الشكر وعميق الامتنان على استضافة هذه الدورة لجمعية الاتحاد البرلماني وتوفير كافة التسهيلات التي ساعدت على خروجها بالشكل اللائق، وأنه يشرفني ويسعدني أن أكون حاضراً بينكم اليوم للمرة الأولى كأمين عام لمجلس النواب البحريني بعد أن شرفني قرارٌ ملكيٌ سامٍ لسيدي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسي آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه بتعييني في هذا المنصب المرموق؛ حيث أسأل الله التوفيق والسداد خدمة لمجلس النواب ولمملكة البحرين الغالية في ظل العهد الزاهر لجلالته، والمشروع الإصلاحي الذي يتبناه.

**الحضور الكريم،،،**

سوف أخصص كلمتي هذه لاستعراض ملامح تجربة فريدة ومتميزة قام بها مجلس النواب لمملكة البحرين خلال صيف هذا العام، سعياً من أجل نشر الثقافة البرلمانية والتوعية بها، وتعزيز الشراكة المجتمعية، في إطار الخطة الوطنية لتعزيز الانتماء والولاء الوطني، وترسيخ قيم المواطنة، حيث أطلق المجلس بالاشتراك مع مجلس الشورى بمملكة البحرين برنامجاً رائداً غير مسبوق خليجياً، وربماً إقليمياً، "للثقافة البرلمانية"، وذلك بتوجيهات كريمة من معالي السيدة فوزية بنت عبدالله زينل رئيسة مجلس النواب ومعالي السيد علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى، استكمالاً لحزمة البرامج والمشاريع التي تنتهجها الأمانتان العامتان للمجلسين

ضمن خطتهما التثقيفية التي تستهدف مختلف فئات المجتمع، والتي تشكل واحدة من أهم محاور الخطط الاستراتيجية للأمانتين العامتين لمجلسي الشورى والنواب للفترة 2018-2022، إيماناً بأهمية رفع مستوى الوعي والمعرفة لدى المواطنين بالمفاهيم والأسس المرتبطة بعمل السلطة التشريعية. والبرنامج يُعد خطوة رائدة وطموحة ولبنة أساس داعمة للنهوض بالمسيرة الطلابية والشبابية والتطوعية، واشراك مختلف الفئات المستهدفة بالتجربة البرلمانية والتشريعية في مملكة البحرين، وانخراطهم وتعريفهم عن كثب على العمل النيابي والبرلماني والمهام المنوطة بالسلطة التشريعية، ولترسيخ وفهم الواجبات والمسؤوليات الوطنية، وإكساب المشاركين مهارات النقاش العام، من خلال التواصل المباشر مع أصحاب السعادة السادة النواب.

**الأخوات والأخوة،،،**

لقد انقسم برنامج الثقافة البرلمانية إلى ثلاث مراحل، بدأت المرحلة الأولى في التاسع والعشرين من يوليو، واستهدفت فئة الناشئة من عمر 12 ولغاية عمر 18 سنة، وشارك فيها أكثر من 100 طالب وطالبة على مدار ثلاثة أيام، أما المرحلة الثانية فبدأت في 19 أغسطس 2019 ولمدة ثلاثة أيام، واستهدفت فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 20- 35 عاماً، وذلك بمشاركة نحو 290 شابًا وشابة. أما المرحلة الثالثة، فبدأت يوم الثاني من سبتمبر 2019، واستمرت يومين، واستهدفت فئة العموم من سن 36 فما فوق، وشارك فيها 150 مواطناً ومواطنة. وبهذا يبلغ إجمالي عدد المشاركين في البرنامج ما يقرب من 550 مشاركاً، وهذا رقم ممتاز بالنظر إلى تعداد سكان مملكة البحرين.

**الأصدقاء الأعزاء،،،**

تم تصميم البرنامج بمشاركة خبراء متخصصين، بحيث قدم وجبة تثقيفية غنية للمشاركين غطت موضوعات متعددة أهمها: المشروع الإصلاحي لجلالة الملك حمد بن عيسي آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه الذي يتم تدريسه حالياً بالفعل في المقررات التعليمية لوزارة التربية والتعليم في مراحل التعليم المختلفة كأداة من أدوات التثقيف السياسي والبرلماني للطلاب، وكذلك يستعرض برنامج الثقافة البرلمانية ميثاق

العمل الوطني، والمفاهيم الدستورية، ويقدم شرحاً للاختصاصات الأساسية لمجلسي النواب والشورى في مجالات عمل المجلسين الرئيسية في التشريع والرقابة على أعمال الحكومة وإقرار الموازنة العامة للدولة، إلى جانب تنظيم جلسات نقاشية مع أعضاء اللجان البرلمانية تم التعرف فيها على مهام واختصاصات اللجان المختلفة وتشكيلها وعضويتها وآليات عملها، ومحاضرات توعوية قدمها مستشارون وباحثون قانونيون حول اختصاصات السلطة التشريعية بغرفتيها النواب والشورى، والدور الذي يضطلعان به في تحديث وتطوير التشريعات والقوانين في مملكة البحرين، وذلك من خلال الصلاحيات والأدوات التي حددها دستور مملكة البحرين. كما استعرض البرنامج أيضاً آليات وإجراءات عمل الأمانتين العامتين للمجلسين، والأدوار المنوطة بهما، والهيكل الإداري والتنظيمي الخاص بكل منهما، وكذلك دورهما في تعزيز أداء المؤسسة التشريعية ومساعدتها على حسن الاضطلاع بالمهام الدستورية المنوطة بها. وشمل البرنامج أيضاً لقاءات مع أعضاء من مجلسي الشورى والنواب، وزيارة لقاعة المجلسين، حيث تم عمل نموذج محاكاة لعمل الجلسة تعرف خلالها المشاركون من مختلف الفئات على كيفية إدارة جلسات المجلسين.

**الجمع الكريم،،،**

من ناحية أخرى، حرص البرنامج أيضاً على طرح المفاهيم المتعلقة بالمواطنة، والدور المهم والمسؤولية الوطنية التي يتحملها كل مواطن في عملية البناء والتقدم التي أرسى دعائمها المشروع الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، إلى جانب ميثاق العمل الوطني الذي أجمع عليه شعب البحرين بأكمله والذي شكل خارطةَ طريقٍ لمسيرة تنموية شاملة. كما رمي البرنامج إلى تعزيز العمل البرلماني بكافة مجالاته بما يتوافق مع الاولويات الوطنية والمشروع الاصلاحي لجلالة الملك المفدى، وتفعيل المشاركة العامة والفاعلة من قبل المواطنين بثقافة العمل البرلماني ضمن الخطة الوطنية لتعزيز الانتماء والولاء الوطني وترسيخ قيم المواطنة...كل ذلك في إطار برامج تدريبية وتوعوية مصممة لرفع مستوى الوعي بثقافة العمل البرلماني واختصاصات مجلس النواب والشورى لدى فئات المجتمع المختلفة، إلى جانب المساهمة في تعزيز التواصل وتفعيل الشراكة المجتمعية، و تطوير التعاون والتنسيق مع كافة الشرائح

والفئات الشبابية، والسعي للتعرف على رؤى أبناء المجتمع وملاحظاتهم ومقترحاتهم، وتعريفهم عن كثب على العمل النيابي والبرلماني والمهام المنوط بمجلسي النواب والشورى.

**الحضور الأعزاء،،،،**

خلاصة ما سبق، أن برنامج الثقافة البرلمانية الذي نفذه مجلس النواب خلال صيف هذا العام بالاشتراك مع مجلس الشورى جاء في إطار جهود المجلسين لإعداد جيل لديه ثقافة برلمانية وفهم وإدراك عميق بإجراءات وآليات عمل المؤسسات الدستورية، وكذلك بهدف تعزيز المشاركة العامة والفاعلة من قبل الشعب البحريني بالعمل البرلماني، كما أنه عبر عن توجه المجلسين أيضاً إلى تصميم برامج تدريب مجتمعية مصممة خصيصاً لأفراد المجتمع البحريني، فضلاً عن المساهمة في تعزيز التواصل المجتمعي وتفعيل الشراكة الشعبية، بهدف تطوير التعاون والتنسيق مع كافة الشرائح والفئات الناشئة والشبابية والعموم، والسعي لبحث احتياجاتها ومتطلباتها، والتعرف على مرئياتها وملاحظاتها ومقترحاتها، وتعريفهم عن كثب بالعمل النيابي والبرلماني والمهام المنوطة بمجلس النواب.

**وختاماً، فإنني إذ أضع جوانب هذه التجربة الفريدة والمتميزة التي شهدتها أروقة مجلس نواب مملكة البحرين خلال صيف هذا العام بين أيديكم ورهن إشارتكم جميعاً، للنظر في كيفية الاستفادة بها في برلماناتكم الوطنية، لا يسعني إلا أن أتقدم إليكم بجزيل الشكر وعميق والامتنان على حسن الاستماع، متمنياً لكم كل التوفيق في أعمال هذه الدورة من أعمال جمعية الأمناء العامين للبرلمانات.**

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.**

## ثامناً – فعاليات أخرى

### 1- مناقشة متكافئة الفرص

### #ليس في برلماني: استراتيجيات وطنية وإقليمية

*الأربعاء، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019، 10:00*

*المدرج (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا*

**مذكرة توضيحية**

بما أن البرلمانات تشكل قلب الديمقراطية، فهي مكان للعمل أيضاً. وبناءً على ذلك، يجب أن تجسد أعلى المعايير المتوقعة في مكان العمل في القرن الواحد والعشرين.

ومع ذلك، لقد أظهرت دراستان– واحدة عالمية أجراها الاتحاد البرلماني الدولي وأخرى أوروبية أجراها الاتحاد البرلماني الدولي بالشراكة مع الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي (PACE)– أن التحيز ضد المرأة، والتحرش والعنف ضد النساء البرلمانيات منتشرة على نطاق واسع، فهي موجودة على عدة مستويات في كل منطقة في العالم[1]. عالمياً، **82 %** من الأعضاء النساء في البرلمانات واللواتي هن جزءاً من هذه الدراسة، أشارت إلى أنهن تعرضن للعنف النفسي خلال فترة ولايتهن. بينما قالت **35%** من النساء إنه وُجه إليهن ملاحظات متحيزة ضد المرأة، وفي معظم الحالات في مبنى البرلمان من قبل زملائهم الرجال – سواء أكانوا من حزبهم أو من الأحزاب المعارضة. بالإضافة إلى ذلك، قالت **25%** من المشاركات إنهن تعرضن لعنف جسدي، وقالت **20%** إنهن تعرضن للتحرش الجنسي.

وتم تأكيد هذه الحقيقة المقلقة من خلال الدراسة التي أجريت على نطاق أوروبا. فبحسب هذه الدراسة، قالت **85 %** من النساء البرلمانيات المشاركات إنهن عانين عنفاً نفسياً خلال فترة ولايتهن، و**25 %** منهن تعرضن

---

[1] الاتحاد البرلماني الدولي (2016). *التحيز ضد المرأة، والتحرش، والعنف ضد النساء البرلمانيات.*
https://www.ipu.org/resources/publications/reports/2016-10/sexism-harassment-and-violence-against-women-parliamentarians

الاتحاد البرلماني الدولي– الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي (2018). *التحيز ضد المرأة، والتحرش، والعنف ضد النساء في البرلمانات في أوروبا.*
https://www.ipu.org/resources/publications/reports/2018-10/sexism-harassment-and-violence-against-women-in-parliaments-in-europe

للتحرش الجنسي. وفي **75%** من تلك الحالات، كان مرتكبو التحرش الجنسي من زملائهم البرلمانيين، وفي **34 %** من الحالات، جرى التحرش في مبنى البرلمان.

وقدمت الدراسة الأوروبية أيضاً نتائج مقلقة توصلت إليها حول التحرش الجنسي الذي تعاني منه الموظفات في البرلمان في أوروبا. وصرحت **40%** من المشاركات إنهن تعرضن للعنف الجنسي أثناء عملهن. وفي 69% من الحالات، كان مرتكبو التحرش الجنسي من أعضاء البرلمان الرجال.

وكشفت الدراستان أيضاً عن ضعف الآلية في البرلمان في التعامل مع حالات التحيز ضد المرأة، والتحرش والعنف ضد النساء ونقض الدعم للواتي تعرضن لذلك.

**لقد حان الوقت للإعلان، بصوت عالٍ، "ليس في برلماني" وترجمة الأقوال إلى أفعال!**

بعد مرور سبع سنوات على اعتماد الاتحاد البرلماني الدولي خطة العمل حول البرلمانات المراعية للمنظور الجندري، التي دعت البرلمانات إلى اتخاذ خطوات في سبيل "تعزيز ثقافة عمل خالية من التمييز والتحرش"، وفي ضوء اتفاقية منظمة العمل الدولية، للعام 2019، حول القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل[2]، التي تضع معايير دولية جديدة، بما فيها التصدي للعنف القائم على الجندر والتحرش ضد النساء في العمل، ستستعرض المناقشة المتكافئة الفرص هذه السياسات والممارسات التي تم تنفيذها في البرلمانات من أجل لفت الانتباه إلى الطبيعة المحظورة للتحيز ضد المرأة، والتحرش الجنسي، والعنف، ومن أجل منع هذه الأعمال أو إيقافها. وستستعرض المناقشة أيضاً التحديات التي يواجهها البرلمان في هذه المهمة والبحث في الاستراتيجيات الأكثر فعالية، على الصعيدين الإقليمي والوطني.

وستبدأ المناقشة بعرض حول التوصيات الرئيسية الواردة في *المبادئ التوجيهية للاتحاد البرلماني الدولي حول القضاء على التحيز، والتحرش، والعنف ضد المرأة في البرلمانات*، التي تستند إلى المبادرات التي تم اتخاذها في البرلمانات حول العالم. كما ستتضمن عرضاً حول عمل الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، بما فيها مبادرتها #ليس في برلماني، لحشد البرلمانات على اتخاذ الإجراءات الفورية للقضاء على التحيز ضد المرأة والعنف، وقراراها رقم 2274 (2019)، *تعزيز برلمانات خالية من التحيز ضد المرأة والتحرش الجنسي.*

وبعد ذلك، سينتقل النقاش إلى تسليط الضوء على الحالات التي عززت فيها البرلمانات مدونات قواعد السلوك والمبادئ التوجيهية السلوكية حول التحيز ضد المرأة، والتحرش الجنسي، والعنف، والحالات التي وفرت فيها آليات دعم للأشخاص المتضررين؛ والتدابير الوقائية لتوفير المعلومات وزيادة التوعية؛ والنظم العادلة والسرية للإبلاغ عن الشكاوى والتحقيق فيها.

إن المشاركين – بمن فيهم الرجال والنساء، أعضاء الوفود الحاضرين في الجمعية العامة الـ141، والأمناء العامين، والموظفين في البرلمانات، وممثلي الجمعيات البرلمانية الإقليمية – مدعوون إلى مناقشة المسائل الرئيسية التالية:

[2] https://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:12100:0::NO::P12100_INSTRUMENT_ID:3999810

- ما هي الخطوات التي اتخذها برلمانكم من أجل منع والتصدي للتحيز ضد المرأة، والتحرش الجنسي، والعنف، في مجالات العمل؟
- ما هي التحديات التي تمت مواجهتها، بالنظر إلى الطبيعة السياسية للبرلمانات؟
- كيف يمكن حماية كل من يعمل في البرلمان بالرغم من تنوع الحالات التعاقدية؟
- كيف يمكن للجمعيات البرلمانية الإقليمية المساهمة في وضع استراتيجيات شاملة وطنية وإقليمية وعالمية لمواجهة التحيز ضد المرأة، والتحرش الجنسي، والعنف في البرلمانات؟

**الأسلوب**

مناقشة حرة. لن يكون هناك قائمة رسمية بالمتحدثين؛ يمكن للمشاركين الإعراب عن رغبتهم في التحدث من خلال رفع الأيدي. وضماناً لإجراء مناقشة تحاورية، يفضل عدم إعداد الكلمات. وتماشياً مع مبدأ المناقشة المتكافئة الفرص، سيكون تشكيل فريق المناقشة متوازناً بين الجنسين، وكذلك ترتيب المتحدثين المدعوين لأخذ الكلمة.

يتمثل الهدف العام للمناقشة المتكافئة الفرص بتعزيز الحوار بين النساء والرجال في الاتحاد البرلماني الدولي لتشجيعهم على مناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك. وبما أنه سيتحدث عدد متساوي من الرجال والنساء في المناقشة، سيتم إبراز الآراء والخبرات المختلفة لكن المتكاملة، للنساء والرجال، الأمر الذي يضمن أن منظور المساواة بين الجنسين سيدرج في النقاش. لذلك، إن الوفود مدعوة إلى أن يتم تمثيلها في هذه المناقشة، من قبل مشاركين رجال ونساء.

**الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي**

**بلغراد (صربيا)**

**13–17 تشرين الأول/أكتوبر 2019**

## 2- حوار رؤساء البرلمانات المشاركين حول الحوكمة

الثلاثاء، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019، 14:30-17:30

القاعتان 1/3 و1/15 (الطابق الأول)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا

**مذكرة توضيحية**

يأتي حوار رؤساء البرلمانات المشاركين في الجمعية العامة الـ 141 كمتابعة للحوار الأول الذي أجري في الدوحة، خلال نيسان/أبريل، في هذه السنة. إن هذا الحوار هو منبر للتبادل السياسي رفيع المستوى. عبر التركيز على السبل العملية لتعزيز الحوكمة ودور البرلمانات، سيؤمن مساهمة مهمة للمؤتمر العالمي لرؤساء البرلمانات في العام 2020.

وفي عالم سريع التغير، تواجه البرلمانات تحديات متزايدة لسلطتها وقدرتها على التصرف بالنيابة عن الشعب. وتسعى البرلمانات إلى إيجاد سبل لتحديث المؤسسة بهدف البقاء على اتصال وثيق بالمجتمع.

وفي المقابل، تتزايد مطالب المواطنين للحوكمة الرشيدة. إن الشعب قلق من الطريقة التي تعمل بها الحوكمة- وقد كشفت دراسة عالمية أنه في العام 2018، شعر 58% من المشاركين بأن حكوماتهم لا تعمل لصالحهم.[3] إن الشعب يريد أن يتم سماع صوته ومطالبه ويطالب بأن تتصدر مشاكله جدول أعمال الحكومة المعنية. وتشمل هذه قضايا أخرى كالفقر والحوكمة والسلام والأمن والاقتصاد والبطالة وحقوق الإنسان وغيرها الكثير من تلك المحددة في خطة التنمية المستدامة للعام 2030، التي كما يدل اسمها، يجب تنفيذها بحلول العام 2030.

وخلال المجموعة الأولى من النقاشات، سيواجه رؤساء البرلمانات بيانات صعبة وسيُطلب منهم تقديم إجابات على الأسئلة التالية: ما هي التحديات التي تواجه الديمقراطية اليوم؟ وما هي التوقعات الاقتصادية للعام 2020 وما

[3] المصدر: "مؤشر قياس الديمقراطية 2018" الذي أجرته داليا للأبحاث بالتعاون مع تحالف الديمقراطيات وراسموسن جلوبال. شمل البحث الذي أجري في حزيران/يونيو 2018 125000 مشاركاً من 50 دولة.
https://www.allianceofdemocracies.org/wp-content/uploads/2018/06/Democracy-Perception-Index-2018-1.pdf

الذي ينتظر الجيل القادم؟ يجب أن تأخذ الإجابات في الاعتبار التغيرات التكنولوجية وتأثيرها على السياسة والاقتصاد العالمي والوطني. وبعد مقدمة للجلسة العامة، سينقسم المتحدثون إلى مجموعات لإجراء نقاشات تفاعلية ومشاركة أفضل الممارسات واقتراح حلول مبتكرة للقضايا الرئيسية التالية:

**(أ) التنمية والاقتصاد**

وفقاً للأمم المتحدة، فإن أهداف التنمية المستدامة هي مخطط نموذجي لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع. ومن خلال التصدي للتحديات العالمية التي نواجهها، بما في ذلك تلك المتعلقة بالفقر وعدم المساواة والمناخ والتدهور البيئي، من بين أمور أخرى، فإن الغاية من الأهداف هو تحقيق السلام والعدالة للجميع. إن أهداف التنمية المستدامة مترابطة ومن أجل عدم إغفال أي شخص، من المهم أن نحققهم مع مقاصدهم بحلول العام 2030.

كيف يمكن للبرلمانات إحداث تغيير في الكوكب في غضون عشر سنوات فقط؟ وما هي السبل الجديدة التي يمكن للبرلمانات اتخاذها لتنفيذ خطة التنمية؟ وكيف يمكن للالتزامات في مخصصات الموازنة والتمويل من أجل التنمية أن تساعد في النهوض في هذا المجال؟ وكيف يمكننا استخدام مسؤوليتنا في التمثيل من أجل إشراك ناخبينا؟

سلطت الأزمة المالية في العام 2008 الضوء على أوجه التفاوت في القواعد اللازمة لتحقيق اقتصاد عالمي متين ومزدهر. وبعد فترة طويلة من الركود، يشهد الاقتصاد العالمي، أخيراً، تعزيزاً لكنه يواجه حتماً المزيد من الاضطرابات الجديدة. ويجب على واضعي السياسات توسيع قاعدتهم الاقتصادية لمعالجة المسائل العامة التي ما زالت تعيق التقدم في خطة التنمية المستدامة، للتكيف مع الاتجاه المتزايد نحو الأتمتة، ولمواجهة الحروب التجارية وفرض التعريفات الراهنة.

فما هي السبل لتوفير فرص عمل ورواتب أفضل في سياق الثورة الصناعية؟ وكيف تستخدم التكنولوجيات الجديدة لتحسين اقتصاداتنا وأدائنا بصفتنا برلمانيين؟

**(ب) الأمن وحقوق الإنسان**

تحمي سيادة القانون القوية حقوق الإنسان وتعززها وتساعد في الحد من الجرائم العنيفة من خلال توفير وسائل وتدابير شرعية من أجل تسوية الشكاوى. ويتطلب تحقيق خطة التنمية المستدامة احترام حقوق الإنسان، ويمنع احترام حقوق الإنسان نشوب النزاعات ويعزز بيئة للجميع.

ولا توجد مقايضة بين الأمن وحقوق الإنسان لذلك كيف يمكننا التوفيق قدر الإمكان بين تعزيز حقوق الإنسان واحترامها المطلق، في ظل عدم اليقين والأخطار التي تهدد سلامة الناس؟ وما هي التحديات الأمنية الجديدة؟ وكيف

يمكننا تغيير قوانيننا لجعل مجتمعاتنا آمنة ومراعية لحقوق الإنسان؟ وكيف يمكننا مواجهة التحديات التي تشكلها الجريمة المنظمة والإرهاب؟

***

وبعدها، ستتبادل كل مجموعة استنتاجاتها ونقاط العمل الرئيسية في جلسة عامة ختامية. كما سيصدر الحوار الثاني لرؤساء البرلمانات المشاركين توصيات ملموسة حول كيفية ترجمة النقاشات إلى مقترحات ملموسة متعلقة بالتشريع، والموازنة، والسياسات العامة.

*****

## 3- استشارة أولية حول التقرير البرلماني العالمي للعام 2021:

## *البرلمان في عالم متغير*

*نُظمت بالشراكة ما بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية*

*الخميس، 17 تشرين الأول/أكتوبر (من الساعة 11:00 حتى الساعة 13:00)*

*القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا*

### مذكرة توضيحية

**ما هي أهم التحديات وأكثرها إلحاحاً حول عمل برلماناتكم وأدائها في عالم سريع التغير؟**

**كيف يمكن للاتحاد البرلماني الدولي أن يساعد في معالجتها؟**

يهدف الاجتماع إلى إثارة النقاش حول موضوع النسخة الثالثة المقبلة للتقرير البرلماني العالمي. من خلال استشارة البرلمانات، يريد الاتحاد البرلماني الدولي ضمان أن يلبي التقرير المقبل احتياجات البرلمانات الأعضاء. في تبادل تفاعلي للحوار للآراء سينظر الممثلون البرلمانيون في المجالات ذات الأولوية والقضايا ذات الأهمية التي يمكن من خلالها أن يستفيدوا من الدراسة الاستقصائية العالمية، ومن أمثلة عن الممارسات الجيدة من البرلمانات الأخرى والتوصيات من أجل إحداث تغيير.

وإن الغاية من التقرير البرلماني العالمي هو المساهمة في تحقيق رؤية برلمانات أفضل وديمقراطيات أقوى. يقدم التقرير نتائج تستند إلى بحث شامل، بالإضافة إلى توصيات مستمدة من التجربة البرلمانية والممارسة الجيدة، التي قد تحفز النقاش والعمل في البرلمانات في المجال المحدد.

**توقعات الشعب**

اليوم، تتيح تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة للمواطنين أن يكونوا أكثر اطلاعًا من أي وقت مضى. ويطالب المواطنون بأن يتم سماعهم واحترامهم ولن يقبلوا من الآن فصاعداً دورهم في عصر "ما قبل الرقمي" – الذي يكمن في دعوتهم للتصويت مرة واحدة كل أربع أو خمس سنوات. إنهم لا يريدون انتظار الانتخابات البرلمانية القادمة لتكون لديهم فرصة ليقولوا مرة أخرى ما يفكرون فيه ويحتاجونه. يسأل الناس الآن عن إجابات فورية ويرغبون في المشاركة في صنع القرار العام.

وتؤثر التقنيات الجديدة والطلب المتزايد على المشاركة العامة على طريقة عمل البرلمانات. إن المهام البرلمانية الرئيسية – المتمثلة بسن القوانين والرقابة والتمثيل – تشهد تحولات في جهود المشرعين لتكون أكثر فاعلية وتلبي احتياجات المواطنين بشكل أفضل.

وفي مختلف المجالات، تواجه البرلمانات تحدياً لإيجاد الاستجابات المناسبة واستعادة ثقة الجمهور.لا يثق غالبية الناس في جميع أنحاء العالم كثيراً بأن حكومتهم تتشكل "من خلال الشعب" وتعمل "لصالح الناس": 51 % يشعرون بأنهم ليس لهم صوت في السياسة، و58 % يشعرون أن حكوماتهم لا تعمل في مصلحتهم[4].

ومن المتوقع أن يعتمد البرلمان الجدير بالثقة قوانين لرفاهية الناس ولتمكينهم من المشاركة، للإشراف على تنفيذ هذه القوانين، للسيطرة على السياسات الحكومية، والعمل والإنفاق، ليكون لها دور قوي في بلوغ أهداف التنمية المستدامة، ولتكون مسؤولة وشفافة وممثلة شاملة ومتجاوبة ومبتكرة ...

ويساعد الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات في بناء قدراتها المؤسسية وتعزيز وظائفها الرئيسية من خلال وضع معايير للبرلمانات الديمقراطية وتقديم الدعم الفني. وتُعتبر التقارير البرلمانية العالمية المتعلقة بالمواضيع ذات الصلة وسيلة من بين الوسائل التي توفر مثل هذا الدعم للبرلمانات.

## فيما يتعلق بالتقرير البرلماني العالمي

إن التقرير البرلماني العالمي هو منشور رئيسي للاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يساهم في تحقيق رؤية برلمانات أفضل وديمقراطيات أقوى. ويقدم التقرير نتائج وتوصيات تستند إلى الخبرات البرلمانية والممارسات الجيدة. لقد ساهم أكثر من 150 برلماناً في إعداد التقرير حتى الآن، مما أعطاه منظوراً عالمياً فريداً وسلطة كبيرة.

إن الجمهور المستهدف في التقرير البرلماني العالمي هو أولاً وقبل كل شيء المجتمع البرلماني. وهذا يشمل أعضاء وموظفي البرلمانات وكذلك الأشخاص والمنظمات العاملة على تعزيز الأداء الفعال للبرلمانات، مثل ممارسي التعزيز البرلماني والباحثين ومنظمات المجتمع المدني. إن الجماهير الثانوية هي مجموعة أوسع من صانعي السياسات مع مصلحة في البرلمان ووسائل الإعلام.

ويتم اختيار مواضيع التقارير عبر إجراءات استشارية تأخذ بالاعتبار أولويات البرلمانات وغيرها من المعنيين. تركزت النسخة الأولى التي صدرت في العام 2012، على "طبيعة التمثيل البرلماني المتغيرة" https://www.ipu.org/resources/publications/reports/2016-07/global-parliamentary-report-2012-changing-nature-parliamentary-representation

أما النسخة الثانية منه التي صدرت في العام 2017، تحت عنوان "الرقابة البرلمانية: قدرة البرلمان على مساءلة الحكومة"

https://www.ipu.org/resources/publications/reports/2017-10/global-parliamentary-report-2017-parliamentary-account oversight-parliaments-power-hold-government- (المرفق رقم 1 )

فقد سلطت الضوء على مهام برلمانية أساسية أخرى. شكل النهج الشامل شكل قيمة مضافة لنوعية التقرير.

[4] المصدر: "مؤشر قياس مفهوم الديمقراطية 2018" أجرتها شركة داليا للأبحاث بالتعاون مع تحالف الديمقراطيات وراسموسن جلوبال. شمل البحث، الذي أجري في الفترة من 6 إلى 18 حزيران/يونيو 2018، 125,000 شخص من 50 دولة.

ويتم إعداد هذه الاستشارة عبر الإنترنت لتحديد قائمة موجزة حول المواضيع المفضلة للنسخة الثالثة من التقرير. إن هذه الاستشارة مفتوحة لجميع الجهات المعنية مع التركيز بشكل خاص على الأعضاء وعلى موظفي البرلمان.

وفي الجلسة المشتركة للاتحاد البرلماني الدولي – جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية في 17 تشرين الأول/أكتوبر، سيناقش المشاركون مزايا المواضيع الثلاثة المدرجة في القائمة المختصرة والتي نشأت عن المشاورة عبر الإنترنت. إن المشاركين مدعوون للإعراب عن خياراتهم في القائمة المفصلة المؤلفة من سبع مواضيع محتملة للنسخة الثالثة عبر استمارة يتم ملؤها عبر الإنترنت، بموعد أقصاه 20 أيلول/سبتمبر 2019.

https://www.surveygizmo.eu/s3/90162259/Consultation-GPR-theme (مرفق رقم 2)

ووفقاً للموضوع الذي سيتم اختياره، يهدف التقرير العالمي الثالث إلى توفير:

- البحث والتحليل المتعمق حول الوضع الحالي في المنطقة المحددة، مع التحديات والآراء الرئيسية.
- بيانات وأمثلة للممارسات الجيدة تم الحصول عليها من خلال مساهمات البرلمانات والمجتمع البرلماني
- نتائج تستند إلى خبرة برلمانية واسعة، إلى جانب معرفة المؤلفين الخبراء.
- توصيات حول كيفية التغلب على التحديات والأفكار المحددة حول الإجراءات التي قد يتخذها البرلمان لتعزيز أدائه في مجال معين.

وتبعاً لاختيار الموضوع للتقرير البرلماني العالمي الثالث، ستليه دراسة موسعة خلال العام 2020. من المقرر أن يتم نشر التقرير البرلماني العالمي في العام 2021، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما كان الوضع من النسختين السابقتين.

وفي حال وجود أي أسئلة، يرجى الاتصال بـ: standards@ipu.org

141st IPU Assembly
Belgrade (Serbia)
13 - 17 October 2019

Inter-Parliamentary Union
1889
130 years of empowering parliamentarians

**اجتماعات الجمعية العامة الـ 141، والدورة 205، للمجلس الحاكم**
**واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي**
**بلغراد (صربيا)، 13 – 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019**

# المرفق رقم 1

# للمذكرة التوضيحية حول التقرير البرلماني العالمي للعام 2021: البرلمان في عالم متغير

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

# التقرير البرلماني العالمي لعام ٢٠١٧

## الرقابة البرلمانية:
## قدرة البرلمان على مساءلة الحكومة

يمكن تحميل التقرير الكامل على الموقعين التاليين: **www.ipu.org/oversight** و**http://www.undp.org/content/undp/en/home/library/**

© حقوق الطبع والنشر الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٧

يجوز نسخ هذا المصنف كلياً أو جزئياً لأغراض الاستخدام الشخصي وغير التجاري شريطة نسخ بيانات حقوق الطبع والنشر والمصدر دون تغيير. ويرجى إبلاغ الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي باستخدام محتويات المصنف. ويعدّ هذا المنشور نتاج شراكة بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والآراء الواردة فيه لا يجب بالضرورة إسنادها إلى الأمم المتحدة أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو الاتحاد البرلماني الدولي.

Back cover: © Adobe Stock/EtiAmmos

978-92-9142-714-7

التصميم والقالب: Simplecom

طُبع في فرنسا، مطبعة Courand et Associés

# قائمة المحتويات


تصدير ٨

مقدمة ١٠

الفصل الأول: الرقابة البرلمانية ١٣

١-١ تعريف الرقابة البرلمانية ١٣

١-٢ أثر الرقابة الفعالة ١٤

١-٣ إقامة الصلة بين الرقابة والوظائف الأساسية الأخرى للبرلمان ١٦

١-٤ إقامة الصلة بين الرقابة وأولويات السياسات الشاملة ١٨

١-٥ سياسة الرقابة ٢٠

١-٦ التحديات التي تواجه الرقابة ٢٥

١-٧ الاستنتاجات ٢٨

الفصل الثاني: جعل الرقابة فعالة ٢٩

٢-١ ولاية الرقابة وصلاحياتها ٢٩

٢-٢ القدرة البرلمانية ٣٢

٢-٣ مشاركون مستعدون وملتزمون ٣٧

٢-٤ إنشاء ثقافة الرقابة ٣٩

٢-٥ مساءلة البرلمان نفسه ٤٤

٢-٦ الاستنتاجات ٤٧

الفصل الثالث: أدوات وعمليات الرقابة البرلمانية ٤٨

٣-١ فرص للمعارضة ٤٨

٣-٢ الرقابة في اللجان ٤٨

٣-٣ الرقابة في الجلسة العامة ٥٩

٣-٤ الرقابة على الميزانية ٦٤

٣-٥ الاستنتاجات ٧١

الفصل الرابع: حالات محددة للرقابة ٧٢

٤-١ القطاع الأمني ٧٢

٤-٢ الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان ٧٣

٤-٣ أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠ ٧٧

٤-٤ الاستنتاجات ٨١

الفصل الخامس: شبكة العلاقات الرقابية ٨٢

٥-١ الأساليب الرقابية الرسمية والأساليب غير الرسمية ٨٢

٥-٢ المؤسسات الرقابية الخارجية ٨٣

٥-٣ إقامة علاقات مع أصحاب المصلحة الآخرين ٨٨

٥-٤ التجمعات البرلمانية وغيرها من أساليب المراقبة غير الرسمية ٩٣

٥-٥ الاستنتاجات ٩٦

الفصل السادس: الرقابة وعضو البرلمان ٩٧

٦-١ حوافز للمشاركة في الرقابة ٩٧

٦-٢ جعل الحكومة تأخذ البرلمان على محمل الجد ٩٩

٦-٣ حشد الدعم الشعبي ١٠١

٦-٤ إلى البرلمانيين الراغبين، لم القرار بالمشاركة؟ ١٠٣

٦-٥ الاستنتاجات ١٠٤

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات الرئيسية ١٠٥

المرفقات ١١٤

# الإطارات


الإطار ١: الديمقراطية دون رقابة؟ ١٦

الإطار ٢: ترقية الدور الرئيسي للبرلمانات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠

الإطار ٣: الرقابة البرلمانية في الديمقراطية الانتقالية في تونس ٢٢

الإطار ٤: الثقة في الديمقراطية ٢٤

الإطار ٥: بناء ثقة الشعب في البرلمان في صربيا ٢٤

الإطار ٦: حق البرلمان في تلقي المعلومات في فنلندا ٢٩

الإطار ٧: القدرة على الرقابة في جمهورية مولدوفا ٣٤

الإطار ٨: القدرة على التحليل الجنساني ٣٦

الإطار ٩: انفتاح أعمال البرلمان للسكان في شيلي ٣٧

الإطار ١٠: العمل المشترك بين الأحزاب بشأن التغيرات المناخية في المغرب ٤٠

الإطار ١١: أمثلة عن الإصلاح البرلماني لتعزيز الرقابة ٤٠

الإطار ١٢: تطوير ثقافة الرقابة في ميانمار ٤١

الإطار ١٣: نموذج الرقابة والمساءلة في جنوب أفريقيا ٤٤

الإطار ١٤: أسئلة التقييم الذاتي لقدرات الرقابة ٤٤

الإطار ١٥: عمل منظمات المجتمع المدني لزيادة الشفافية والمساءلة البرلمانية في الأرجنتين والمكسيك ٤٥

الإطار ١٦: إطار تقييم أثر التدقيق البرلماني ٤٦

الإطار ١٧: رصد قانون مكافحة العنف الجنساني في إسبانيا ٥٥

الإطار ١٨: اللجنة البرلمانية المشتركة الكينية المعنية بالمسائل المتصلة باللجنة المستقلة المعنية بالانتخابات والحدود ٥٨

الإطار ١٩: اللجان المعنية بضمانات الحكومة في غانا والهند ٥٨

الإطار ٢٠: وقت الأسئلة الشفوية في الجمعية التشريعية لتونغا ٦١

الإطار ٢١: الأسئلة والاستجوابات في الأردن والكويت ٦٤

الإطار ٢٢: الرقابة البرلمانية على الميزانية في جنوب أفريقيا ٦٦

الإطار ٢٣: عوامل فعالية لجان الحسابات العامة ٦٨

الإطار ٢٤: سلامة البيانات ٦٩

الإطار ٢٥: تحليل الأثر الجنساني في مشروع الميزانية في السويد ٧٠

الإطار ٢٦: إدارة القطاع الأمني ٧٢

الإطار ٢٧: اللجنة البرلمانية النرويجية المعنية بمراقبة الاستخبارات ٧٢

الإطار ٢٨: حدود تقديم التقارير في مجال الأمن والاستخبارات في المملكة المتحدة ٧٣

الإطار ٢٩: هيئات حقوق الإنسان التسع الأساسية القائمة على معاهدات ٧٤

الإطار ٣٠: مشاركة البرلمان المكسيكي (كونغرس الاتحاد) في عملية الاستعراض الدوري الشامل ٧٥

الإطار ٣١: تعميم أهداف التنمية المستدامة في برلمان فيجي ٧٨

الإطار ٣٢: الدروس المستفادة من مشاركة البرلمان في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية ٧٨

الإطار ٣٣: أسئلة لتقييم مشاركة البرلمان في إنجاز أهداف التنمية المستدامة ٧٩

الإطار ٣٤: الغايات المندرجة في إطار أهداف التنمية المستدامة المتعلقة مباشرة بمؤسسة البرلمان ٨٠

الإطار ٣٥: أمثلة على مشاركة البرلمانات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٨٠

الإطار ٣٦: التفاعلات الرسمية وغير الرسمية في شبكة الجهات الفاعلة الرقابية ٨٢

الإطار ٣٧: التعاون بين البرلمان والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في البلدان الناطقة بالبرتغالية ٨٤

الإطار ٣٨: علاقة الإبلاغ بين البرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ٨٥

الإطار ٣٩: التعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمان في جمهورية كوريا وفي كوستاريكا ٨٦

الإطار ٤٠: استخدام الضغط عبر الأحزاب لتعزيز سياسة الطاقة المستدامة في بنغلاديش ٩٤

الإطار ٤١: خمسة مناظير لتقييم أداء الحكومة ٩٧

الإطار ٤٢: المبادئ الأساسية للرقابة البرلمانية ١٠٥

# الرسوم البيانية


الرسم البياني ١: انتهاكات حقوق الإنسان للبرلمانيين - ٢٠١٦ ٢٦
الرسم البياني ٢: تصورات النواب حول تحديات الرقابة ٢٦
الرسم البياني ٣: تصورات النواب حول مشاركة الحكومة في الرقابة البرلمانية ٢٨
الرسم البياني ٤: مصادر ولاية الرقابة البرلمانية ٢٩
الرسم البياني ٥: تصورات النواب بشأن الصلاحيات الدستورية أو القانونية للرقابة ٢٩
الرسم البياني ٦: تصورات أعضاء البرلمان بشأن موارد الرقابة ٣٢
الرسم البياني ٧: السيطرة على ميزانية البرلمان ٣٣
الرسم البياني ٨: التحكم في توظيف الموظفين البرلمانيين ٣٣
الرسم البياني ٩: التقارير السنوية التي تُقدَّم للبرلمانات ٣٥
الرسم البياني ١٠: خدمات المعلومات والبحث التي يقدمها البرلمان ٣٥
الرسم البياني ١١: "الرقابة مسؤولية جميع النواب" ٣٧
الرسم البياني ١٢: "نواب المعارضة هم الذين يقومون بالرقابة أساسا" ٣٨
الرسم البياني ١٣: الرصد البرلماني لأداء الرقابة ٤٤
الرسم البياني ١٤: من الذي يعين رئيس اللجنة؟ ٤٩
الرسم البياني ١٥: اللجان التي ترأسها نساء ٥٠
الرسم البياني ١٦: من الذي يعين أعضاء اللجان؟ ٥١
الرسم البياني ١٧: من يشارك في جلسات استماع اللجان؟ ٥٤
الرسم البياني ١٨: هل يوجد لدى البرلمان نظام لتتبع توصيات اللجان والاتزامات؟ ٥٦
الرسم البياني ١٩: عدد الأسئلة الخطية في عام ٢٠١٥ ٦٢
الرسم البياني ٢٠: عدد الأسئلة الخطية المطروحة في عام ٢٠١٥، عينة إقليمية للبرلمانات ٦٢
الرسم البياني ٢١: عدد الأسئلة الخطية المطروحة في عام ٢٠١٥، أعلى عشرة بلدان ٦٢
الرسم البياني ٢٢: هل يُحدَّد موعدٌ نهائي للحكومة للرد على الأسئلة الخطية؟ ٦٢
الرسم البياني ٢٣: الفرص المتاحة للبرلمان للمشاركة في الرقابة على الميزانية ٦٦
الرسم البياني ٢٤: هل يملك البرلمان نظاماً للامتثال مع الالتزامات التالية؟ ٧٤
الرسم البياني ٢٥: دور البرلمان في تحقيق الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة: الصحة الجيدة والرفاه ٧٧

الرسم البياني ٢٦: تعامل البرلمان مع المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات ٨٣
الرسم البياني ٢٧: عدد التقارير الواردة من المؤسسات الرقابية العليا في عام ٢٠١٥ ٨٤
الرسم البياني ٢٨: تعامل البرلمان مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ٨٦
الرسم البياني ٢٩: تعامل البرلمانات مع أمناء المظالم ٨٧
الرسم البياني ٣٠: التماس آراء منظمات المجتمع المدني ٨٩

# نصائح لأعضاء البرلمان


نصائح لأعضاء البرلمان: تعميم المساواة بين الجنسين في أنشطة الرقابة ١٩

نصائح لأعضاء البرلمان: المشاركة في اللجان ٥٣

نصائح لأعضاء البرلمان: جلسات استماع اللجان ٥٤

نصائح لأعضاء البرلمان: التقرير عن نتائج اللجان ٥٧

نصائح لأعضاء البرلمان: المناقشات ٦٠

نصائح لأعضاء البرلمان: الأسئلة ٦٣

نصائح لأعضاء البرلمان: الرقابة على الميزانية ٦٥

نصائح لأعضاء البرلمان: مراقبة معايير ونواميس حقوق الإنسان الدولية ٧٦

نصائح لأعضاء البرلمان: إشراك المواطنين ٩٠

نصائح لأعضاء البرلمان: استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض الرقابة ٩٢

نصائح لأعضاء البرلمان: التجمعات النسوية للأحزاب المتعددة ٩٥

# تصدير

## الاتحاد البرلماني الدولي

الرقابة البرلمانية هي إحدى الوظائف الأساسية الثلاث للبرلمانات. هدفها يتمثل في مساءلة الحكومة نيابة عن الشعب. وهي جزء حيوي من نظام الضوابط والتوازنات الذي يمنع أي أحد من ممارس السلطة المطلقة في نظام ديمقراطي.

يقدم هذا التقرير البرلماني العالمي الثاني، الذي يشترك في نشره الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بحثا وتحليلا متعمقين عن حالة الرقابة البرلمانية الراهنة وسبل تعزيزها في وقت أصبحت فيه الديمقراطية كأسلوب للحكم والبرلمان كمؤسسة رئيسية لها موضع شك. وهو أحدث إصدار من مجموعة مؤلفات للاتحاد البرلماني الدولي تسهم في وضع معايير دولية للبرلمانات الديمقراطية. وقد ساهم أكثر من ١٥٠ برلمانا في هذه الطبعة، مؤكدين على الأهمية التي يولونها لمهامهم الرقابية.

وكما يبين التقرير، قد تشكل الرقابة تحديا عمليا. فالعوامل السياسية، والوصول إلى المعلومات، والموارد البشرية والمالية، والحوافز المتنوعة التي يحظى بها أعضاء البرلمان، تتضافر جميعها لتهيئة بيئة مواتية نوعا ما للرقابة والمساءلة. ومع ذلك، كما يتضح من أمثلة عديدة في شتى أجزاء التقرير، تتصدى البرلمانات ويتصدى البرلمانيون لهذه التحديات. ويدركون بشكل متزايد أن الرقابة مهمة لتحقيق الأهداف الشخصية فضلا عن الفوائد الجماعية للمجتمع.

يقدم التقرير جملة من التوصيات للهيئات التشريعية وأعضاء البرلمان بغية تعزيز الرقابة البرلمانية، ولهذه التوصيات أهمية مماثلة بالنسبة إلى الأحزاب السياسية، سواء أكانت في الحكومة أو في المعارضة، وكذلك منظمات المجتمع المدني. إنني أدعو جميع الأطراف المعنية إلى دراسة التوصيات الواردة في هذا التقرير بعناية واتخاذ الإجراءات اللازمة في سياقها. وسيواصل الاتحاد البرلماني الدولي القيام بدوره من خلال عمله مع البرلمانات والشركاء لوضع المعايير وبناء القدرات.

ومن الملائم أن يُنشر هذا التقرير الثاني بمناسبة الذكرى العشرين لاعتماد الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية من قبل الاتحاد البرلماني الدولي في عام ١٩٩٧. يحدد الإعلان العالمي المبادئ والعناصر الجوهرية للديمقراطية، باعتبارها مثلا أعلى وأسلوبا للحكم. ومنذ ذلك الحين، استرشدنا في عملنا بسؤال بسيط: كيف نستطيع أن نساعد على وضع هذه المبادئ موضع التنفيذ، حتى يتسنى للجميع المشاركة في القرارات التي تؤثر عليهم؟

فكل من يؤمن بالديمقراطية ينبغي عليه المشاركة في الجهود الرامية إلى ترسيخ ثقافة الرقابة والمساءلة. فالرقابة الفعالة تعزز أهمية البرلمان في العالم الحديث ومساهمته الشاملة في رفاه الشعوب. إن تعزيز نظام الرقابة يقوي المؤسسة البرلمانية، ويجعلها بالتالي تحظى بقدر أكبر من الشرعية.

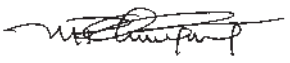

مارتن تشونغونغ
الأمين العام
الاتحاد البرلماني الدولي

## برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

في سبتمبر ٢٠١٥، اجتمع قادة العالم في الأمم المتحدة في نيويورك لاعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. تُقر خطة عام ٢٠٣٠ "بالدور الأساسي للبرلمانات الوطنية من خلال سن التشريعات واعتماد الميزانيات ودورها في ضمان المساءلة عن التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة".

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو أكبر جهة تنفيذية لبرامج تعزيز البرلمانات في العالم، إذ يساعد البرلمانات في جميع أنحاء العالم على بناء قدراتها للمساعدة في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبالتالي المساهمة في بناء مجتمعات سلمية وشاملة من أجل التنمية المستدامة. بصفته المنظمة العالمية للبرلمانيين، كان الاتحاد البرلماني الدولي ولا يزال شريكًا رئيسيًا في هذا العمل.

في عام ٢٠١٢، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد البرلماني الدولي معا على إصدار التقرير البرلماني العالمي الأول، الذي ركز على الطبيعة المتغيرة للتمثيل البرلماني. وقد أعدّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد البرلماني الدولي هذا العام التقرير البرلماني العالمي الثاني، الذي يركز على الرقابة البرلمانية وسلطة البرلمان لمحاسبة الحكومة. ويسرّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه قد أسهم في الموارد والخبرات والدروس المستفادة من برامج الدعم البرلمانية عبر شبكته العالمية المتألفة من المكاتب القطرية، وذلك في كل من التقريرين. كما أنه استفاد من مراكز السياسات العالمية ومراكزها ومكاتبها الإقليمية فضلا عن مكتب السياسات الكائن في مقره.

إن الرقابة الحكومية وظيفة أساسية للبرلمان. ومن الضروري بناء مؤسسات فعالة، وقابلة للمساءلة وشاملة، على النحو الذي تم تحديده في هدف التنمية المستدامة السادس عشر (السلام والعدل والمؤسسات القوية). إن مهمة الرقابة البرلمانية أمر بالغ الأهمية لضمان حصول الناس على الخدمات الأساسية، ومن ثم فهي حاسمة لبناء المساءلة. فإن البرلمان، من خلال ولايته التمثيلية، هو الكيان المناسب الذي ينبغي من خلاله قيادة عملية الرقابة.

يعرب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن امتنانه للدعم السخي الذي قدمه شركاؤنا في التنمية للمساعدة على بناء وإدامة البنية التحتية التي يحتاجها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل إعداد هذا التقرير مع الاتحاد البرلماني الدولي، بالإضافة إلى منتجات المعرفة العالمية الرئيسية الأخرى. ولم يكن من الممكن إعداد هذا التقرير دون التزام البرلمانيين وموظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عبر العالم الذين يعملون على دفع التنمية البشرية المستدامة إلى الأمام، بما في ذلك من خلال تحسين الحوكمة.

وأنا على ثقة من أن هذا التقرير سيسهم إسهاما كبيرا في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، على النحو المتوخى في خطة عام ٢٠٣٠، وأرجو أن تبحث البرلمانات في جميع أنحاء العالم بجدية نتائج التقرير وتوصياته.

آخيم شتاينر
مدير
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

# مقدمة

يتناول *التقرير البرلماني العالمي الثاني* موضوع دور البرلمان في الرقابة على الحكومة، وقدرة البرلمان على مساءلة الحكومة عن أفعالها وقراراتها.

الرقابة البرلمانية غير مفهومة بشكل جيد كمجال محدد للنشاط مقارنة بالمهام "الأساسية" الأخرى للبرلمان في مجال صنع القوانين والتمثيل. ولكنها مهمة جدا وتستحق مزيدا من التركيز من البرلمان والحكومة والمواطنين والمجتمع الدولي.

تُحسّن الرقابة البرلمانية نوعية الحكومة. إذ أنها تساعد على مراقبة السلطة التنفيذية، وبالتالي تسهم في تعزيز الديمقراطية. وعلى الصعيد العالمي، من المتوقع أن تدعم الرقابة البرلمانية التقدم الذي تحرزه البلدان نحو تحقيق الأهداف المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ولذلك، حان الوقت للتطرق إلى جزء متزايد الأهمية من المشهد البرلماني باستخدام نهج منظم وقائم على البحوث.

وقد استندت التحاليل والاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير إلى عملية بحث واسعة النطاق شملت البرلمانات والبرلمانيين وممارسي التنمية البرلمانية والعديد من المنظمات ذات الصلة والأفراد من جميع أنحاء العالم. ولذلك فإن التقرير يستند إلى الممارسة البرلمانية والخبرة.

يصف هذا التقرير كيفية إجراء الرقابة بالفعل في البرلمانات، حيث أنه يستند في هذا الوصف إلى بيانات من استبيانات أجريت في ١٠٣ غرفة برلمانية في ٨٥ بلدا، وهي دراسة استقصائية لتصورات الرقابة لدى أكثر من ٣٥٠ عضو برلماني في ١٢٨ برلمان ودراسات حالات قُطرية ومقابلات مع أكثر من ٨٠ برلمانيا من مختلف أنحاء العالم. ويحلل هذا التقرير العوامل التي تدعم أو تعرقل الرقابة ويقترح سبل تحسين فعالية الرقابة البرلمانية، من أجل تعزيز البرلمانات وتحسين الحوكمة.

ويريد الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يكون هذا التقرير عمليا ومفيدا. ولهذا السبب، يتضمن التقرير العديد من الأمثلة عن كيفية قيام البرلمانات وأعضاء البرلمان بالرقابة في بلدانهم، بالإضافة إلى نصائح لأعضاء البرلمان حول منهج الرقابة. ونأمل أن يحفز هذا التقرير العمل على تعزيز الدور الرقابي للبرلمان. ويتوقف التطور الإيجابي المستقبلي للبرلمانات، إلى حد كبير، على ما يمكن أن توفره الرقابة للشعوب التي تخدمها هذه البرلمانات.

## هيكل التقرير

يحدد *الفصل الأول* المشهد بتعريف الرقابة البرلمانية وتقديم بعض أدوات الرقابة الرئيسية المتاحة للبرلمانات والبرلمانيين. ثم يقدم تحليلا للصلة بين الرقابة والتمثيل، وصنع القوانين، والمهام المالية وغيرها من مهام البرلمان، فضلا عن الطابع السياسي للرقابة. ويتم الكشف عن التحديات التي تجعل الرقابة صعبة كما يعبر عن ذلك أعضاء البرلمان أنفسهم. ويشكل تحليل هذه التحديات وكيفية التغلب عليها العمود الفقري لهذا التقرير.

يركز *الفصل الثاني* على أسس الرقابة الفعالة. العنصر الأساسي يتمثل في الولاية البرلمانية القوية التي تضمن كون الرقابة متأصلة بشكل آمن في الهياكل الأساسية للدولة والدستور والقوانين والقواعد الإجرائية للبرلمان. يجب أن تكون أدوار البرلمانيين المشاركين في الرقابة - كرئيس البرلمان، والمعارضة، وأعضاء البرلمان - واضحة لهم وللفاعلين الخارجيين الرئيسيين، على سبيل المثال، الحكومة، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام. فالتعاون الحكومي ضروري لعمل الرقابة. ويجب أن يكون لدى البرلمان موارد مالية وبشرية كافية للرقابة، وأن يمارس السيطرة المستقلة على هذه الموارد التي تمنحها الحكومة. ونظرا لأهمية الرقابة، من الملائم أن يتمكن البرلمان من فرض عقوبات لضمان أداء السلطات العامة بمسؤولياتها.

يتناول *الفصل الثالث* ممارسة الرقابة حسب تقارير البرلمانات والبرلمانيون. تتم هذه الممارسة في البرلمان أساسا عن طريق عمل اللجان وأنشطتها في الجلسات العامة، ولكن المجال المخصص للرقابة داخل البرلمان والفرص المتاحة للمعارضة للمشاركة بشكل هادف هي شروط مسبقة هامة وتشمل كلا المجالين. يركز البرلمانيون على العمل في *اللجان* بشكل رئيسي ويجرى هذا العمل في طائفة واسعة من المجالات القطاعية والشاملة التي تنخرط فيها الحكومة. تتم مناقشة التركيبة والصلاحيات والموارد اللازمة والمتاحة للجان حتى تقوم بعملها بنجاح، وكذلك العلاقة بين عمل اللجان والبرلمان نفسه. وفي *نطاق الجلسة العامة* تتم الرقابة من خلال مجموعة من الإجراءات، ولا سيما الاقتراحات والأسئلة والاستجوابات، والرقابة المالية بما في ذلك الرقابة على الميزانية السنوية. يعتبر التدقيق في ميزانية الدولة أولوية قصوى بالنسبة إلى البرلمانات، وتتم مناقشة إمكانية تدخل البرلمان في المراحل المختلفة، مثل الصياغة والفحص والتعديل والتنفيذ. بإمكان الرقابة البرلمانية أن تؤدي دور المحرك في دفع التحسينات النوعية على الميزانيات، مثل تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وللبرلمان أيضا مسؤولية هامة في ضمان صحة البيانات الرئيسية التي تستند إليها افتراضات الميزانية الحكومية.

يفحص *الفصل الرابع* بدقة عمليات الرقابة البرلمانية في ثلاثة مجالات ذات أهمية خاصة، ألا وهي الرقابة على قطاع الأمن، التي تطرح تحديات خاصة من حيث الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالأمن القومي؛ والرقابة على الالتزامات التي تتعهد بها الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان؛ والرقابة على الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي قررتها الأمم المتحدة.

يعرض *الفصل الخامس* الطرق التي تعمل بها البرلمانات ضمن بيئتها الأوسع نطاقا، بما في ذلك علاقاتها مع هيئات الرقابة الأخرى، مثل المكاتب

الوطنية لمراجعة الحسابات ومؤسسات حقوق الإنسان وأمناء المظالم. غالبا ما تتوقف قدرة البرلمان على القيام برقابة هادفة على تقديم مقترحات الحكومة للعالم الأوسع، ممّا يجعل طبيعة علاقة البرلمان مع مجموعة من الفاعلين الخارجيين ذات أهمية قصوى. ويحتاج البرلمان إلى رؤى هذه الهيئات الخارجية وخبرتها لاستكمال وإثراء أنشطتها الرقابية واستنتاجاتها.

والآليات الداخلية مهمة أيضا. تتم مناقشة المجموعات الحزبية والمجموعات المشتركة بين الأحزاب مثل التكتلات النسائية كأدوات يمكن أن تساعد الهدف الشامل المتمثل في تطوير ثقافة برلمانية بناءة سعيا لإنجاز الرقابة. ويعتمد النواب أيضا على مبادرتهم الخاصة لجمع المعلومات من المصادر ذات الصلة، بما فيها الحكومة، وخاصة عندما يفتقر البرلمان إلى الموارد؛ كما يمكنهم أيضا النظر في نشر القضايا عبر وسائل الإعلام. وعندما لا تسمح الإجراءات الرسمية للبرلمان بالقيام بتدقيق ملائم، يأخذ النواب أنفسهم زمام المبادرة ويلجأون إلى الطرق غير الرسمية التي تمكنهم من أداء مهمتهم.

يركز *الفصل السادس* على أعضاء البرلمان (وهو بالفعل موجه لهم مباشرة)، مع مناقشة الدوافع العديدة للبرلمانيين المنخرطين في الرقابة. وتتراوح هذه الدوافع من مساعدة الناخبين، إلى تحقيق أهداف السياسة العامة أو المزيد من الحوافز الشخصية للتنمية المهنية والتقدم. يتم تحديد المعايير التي يستند إليها النواب لتقييم أداء الحكومة، ويتم أيضا تحديد وتحليل صلاحيات البرلمان لإحداث تأثير على الحكومة في سياق الرقابة، بما في ذلك العقوبات. ويتم التأكيد على أهمية العلاقة المباشرة للبرلمان مع الجمهور في اكتساب النفوذ من أجل الرقابة الناجحة، والأهمية المركزية للتصرف البرلماني الأخلاقي والسمعة لضمان قبول الجمهور لنتائج الرقابة. ويلفت التقرير الانتباه إلى الطريقة التي يتم بها الإبلاغ عن التوصيات والاستنتاجات الناتجة عن التحقيقات المتعلقة بالرقابة. ويختتم الفصل بسيناريو للتغيير يعرض حوافز متعددة من شأنها أن تشجع النواب على القيام بالرقابة، ويقدم مجموعة من المبادئ التوجيهية لمساعدة النواب الذين يقبلون القيام بمهمة الرقابة.

## النتائج الرئيسية

تلخص خاتمة التقرير المبادئ الأساسية للرقابة. فالمبدأ الأول، الذي يرتكز عليه كل شيء آخر، هو أن الرقابة البرلمانية الفعالة عبارة عن عملية صارمة وبناءة، قائمة على الأدلة، تهدف إلى تحسين جميع جوانب المجتمع والحكم الوطني.

وتتلخص النتائج الرئيسية للتقرير فيما يلي:

- تعدّ الرقابة البرلمانية نشاطاً سياسياً وستظل كذلك. لا يوجد حيز سياسي للرقابة في كل مكان. من الأهمية بمكان أن تتمكن المعارضة أو أحزاب الأقليات في البرلمان من المشاركة الكاملة في الرقابة على الحكومة.
- يظل نظام الرقابة الفعال طُموحا لكثير من البرلمانات. تتطلب الرقابة الفعالة الجمع بين ولاية قوية، وموارد برلمانية كافية، ومشاركين راغبين وملتزمين. يؤكد أعضاء البرلمان أن قلة الموارد هي أكبر عائق أمام الرقابة الفعالة.
- يعرب النواب عن التزامهم بالرقابة ويعترفون بأنها تمثل جزءا مهما من عملهم. لكن في الممارسة العملية، كثيرا ما تشكل مسائل الأولويات والقدرات عائقا، فضلا عن الاعتبارات السياسية، لمشاركتهم في أنشطة الرقابة. تتطلب الرقابة الفعالة أكثر من مجرد قواعد ونظم؛ فإنها تعتمد على مشاركين نشطين وراغبين ومستعدين لمنح أنشطة الرقابة مستوى عال من الأولوية والالتزام على مدى فترة طويلة من الزمن. يشير هذا التقرير إلى أن أنشطة الرقابة أساسية لمساعدة النواب على خدمة ناخبيهم وتحقيق أهدافهم السياسية وإعطاء دفعة لمسارهم السياسي.
- الرقابة مؤشر رئيسي لأهمية البرلمان في القرن الحادي والعشرين. تساعد الرقابة البرلمانية على تحقيق العديد من النتائج التي يقدرها المواطنون بدرجة عالية، مثل النزاهة في الحياة العامة، والتوزيع العادل للموارد الوطنية، والقيمة مقابل المال في الإنفاق العام، والمساواة بين الجنسين، وفرص متكافئة للتنمية البشرية. ومن خلال محاسبة الحكومة، وتحديد المشاكل، والسعي إلى اتخاذ تدابير تصحيحية في التشريعات ومخصصات الميزانية والسياسات والإدارة، يقدم البرلمان خدمة حيوية للمجتمع.
- تتضمن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مجموعة من الأهداف الهامة لجميع البلدان. تمثل خطة عام ٢٠٣٠ تحديا وفرصة للبرلمانات لتطوير دورها في العمل مع الحكومات لتحسين رفاهية جميع الناس.

يختم التقرير بتقديم توصيات بشأن الإجراءات العملية التي يتعين على البرلمانات والأحزاب السياسية والنواب اتخاذها لتعزيز الرقابة البرلمانية. كما أن التوصيات تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة إلى الحكومات والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى التي لها مصلحة في الرقابة الفعالة.

# ملخص التوصيات

## إنشاء الرقابة كأولوية عليا للبرلمان

١- الإشارة إلى أن البرلمان ملتزم بوظيفته الرقابية.

٢- الجمع بين جميع أصحاب المصلحة لتحديد عملية الرقابة البناءة والالتزام بها.

٣- تقييم نقاط قوة البرلمان وضعفه فيما يتعلق بوظيفته الرقابية.

٤- الالتزام بإجراء استعراض منتظم لكيفية أداء البرلمان لدوره الرقابي والإبلاغ عنه.

## تعزيز ولاية الرقابة وقدرتها

٥- التأكد من أن السلطات الرسمية للرقابة على الحكومة منصوص عليها بوضوح في القانون والقواعد البرلمانية.

٦- ضمان الاستقلالية المالية والإدارية للبرلمان وضمان وجود موظفين محترفين ومتخصصين.

٧- تخصيص الوقت في الجلسات العامة للرقابة.

٨- التأكد من أن قواعد اللجان وممارساتها تدعم الرقابة.

٩- ضمان وجود ولاية واضحة للرقابة على الميزانية وكذا إجراءات وقدرة.

١٠- تعميم مراعاة المنظور الجنساني وحقوق الإنسان في جميع أنشطة الرقابة.

١١- تطوير قدرات بحث محددة لدعم الرقابة.

١٢- بناء مهارات للرقابة والحد من تأثير تجديد النواب إثر الانتخابات.

١٣- التماس المساعدة الخارجية.

## القيام بالرقابة مع الشركاء

١٤- الاعتراف بأن الرقابة البرلمانية الفعالة مستمدة من جهود أعضاء البرلمان والمجتمع المدني ومؤسسات الرقابة الأخرى، بدعم من عامة الجمهور.

١٥- أخذ الأدلة في اللجان من مجموعة واسعة من المصادر.

١٦- تعزيز العلاقات مع المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات ومؤسسات الرقابة الأخرى.

## الاستفادة من صلاحيات الرقابة التي يتمتع بها البرلمان

١٧- جعل الرقابة ذات أهمية من خلال المتابعة.

١٨- النظر في سبل تحقيق امتثال الحكومة لمتطلبات الرقابة.

## بناء الدعم الشعبي للرقابة

١٩- اعتماد قواعد وممارسات أخلاقية لتعزيز الشرعية البرلمانية.

٢٠- وضع استراتيجيات للاتصال لترويج أعمال الرقابة في البرلمان.

٢١- النظر في أفضل السبل لاستخدام وسائط الإعلام في أنشطة الرقابة.

٢٢- إتاحة السجلات البرلمانية للجمهور.

٢٣- تعيين البرلمان كرائد في إطار أهداف التنمية المستدامة.

## اغتنام الفرص المتاحة أمام النواب لتشكيل بيئة الرقابة

٢٤- تحسين الاستفادة من الفرص المتاحة.

٢٥- الاستفادة من الفرص.

٢٦- إنشاء التحالفات الإصلاحية والانضمام إليها.

٢٧- المشاركة في الفرق العاملة الشاملة للأحزاب.

٢٨- انتخاب قادة البرلمان الذين يؤيدون الرقابة ودعمهم.

# الفصل الأول: الرقابة البرلمانية

تشكل الرقابة على الحكومة، أي محاسبة السلطة التنفيذية، إحدى المهام الأساسية الثلاث للبرلمان، إلى جانب اعتماد القوانين (لا سيما الميزانية السنوية) وتمثيل الناخبين. وهذه الوظائف الأساسية مترابطة. بينما يتمتع البرلمان والحكومة بصلاحيات مختلفة، فإن الرقابة البرلمانية سمة أساسية لنظام الضوابط والتوازنات في الديمقراطية.

تتمثل الأهداف الأساسية للرقابة البرلمانية في تعزيز الحريات والرفاهية بين الناس وتحسين الحوكمة. تقوم عمليات الرقابة بتقييم أثر الإجراءات الحكومية على المجتمع، والتأكد من توفير الموارد المناسبة لتنفيذ البرامج الحكومية، وتحديد الآثار غير المقصودة أو السلبية لسياسة الحكومة وعملها، ومراقبة تنفيذ الالتزامات الوطنية والدولية.

ولتحقيق هذه الأهداف الصعبة، يجب على البرلمانات الحديثة أن تحاول أن تصبح مؤسسات أكثر تمثيلا وشفافية ومتاحة وخاضعة للمساءلة وفعالة،[1] وأن تصبح أماكن حيث تكون آراء طائفة واسعة من أصحاب المصلحة ليس فقط مرحب بها وإنما أيضا ضرورية.

ومع استمرار تطور البرلمانات ووظائفها الأساسية، تساعد الرقابة البرلمانات على إظهار أهميتها في النقاشات الحيوية للسياسة الوطنية والحكومة. ومن خلال الرقابة، تزيد البرلمانات من قدرتها على الإسهام في تحقيق تقدم اجتماعي واقتصادي مستدام.

تتمتع جميع البرلمانات بقدر معين من السلطة لمساءلة الحكومة. وتختلف الطرق التي تتبعها البرلمانات للقيام بالرقابة بشكل كبير، وتختلف أيضا الأدوات والإجراءات التي يستخدمها كل برلمان، وكذلك مدى التدقيق المطبق. بيد أن الرقابة الصارمة والبناءة القائمة على الأدلة ليست واحدة في كل مكان. وفي بعض السياقات، قد لا يكون هناك مجال سياسي للرقابة. بعض البرلمانات لها الإرادة اللازمة للقيام برقابة أكبر وأفضل، ولكنها تفتقر إلى الموارد البشرية والمالية لتحقيق ذلك. وقد تقتصر الرقابة في بعض الحالات على استجواب متواضع ومناقشة عرضية، أو مجرد أداة حزبية لإلقاء اللوم.

ومع ذلك، أصبحت الرقابة جزءا بارزا من عمل البرلمانات وتسعى لجعلها ذات صلة بعالم اليوم.

## ١-١ تعريف الرقابة البرلمانية

للبرلمان وظيفة رقابية *دستورية* فريدة. وهو الفاعل الوحيد الذي يتمتع بولاية سياسية منحها له الشعب لمراقبة إدارة الدولة من قبل الحكومة.

الرقابة البرلمانية هي الوسيلة التي يقوم من خلالها البرلمان والبرلمانيون، نيابة عن الشعب، بمساءلة الحكومة في الفترة ما بين الانتخابات. المساءلة هي "عملية المحادثة"[2] التي تقوم الهيئة الخاضعة للرقابة من خلالها بتبرير خياراتها وأعمالها وقراراتها.[3] تعتبر الرقابة والمساءلة من العناصر الرئيسية للولايات الديمقراطية التكميلية التي تمنح للحكومة والبرلمان.

ينبغي فهم الأدوار المتميزة والمستقلة للبرلمان والحكومة فهما جيدا. تقدم الحكومة الخدمات للمواطنين؛ ويحاسب البرلمان الحكومة من خلال الاستجواب ومراجعة الإجراءات والسياسات الحكومية وتقديم التوصيات من أجل التغيير.

يمكن القول إن الرقابة والمساءلة تشمل ثلاثة التزامات أساسية متشابكة، ألا وهي:

- التزام السلطات العامة، وبالدرجة الأولى الحكومة، بتقديم معلومات عن قراراتها وأعمالها وتبريرها أمام البرلمان والشعب
- التزام البرلمان بمراجعة قرارات وأعمال الحكومة أو السلطات العامة الأخرى وتقديم توصيات بناءة وملائمة
- التزام المسؤولين بالإجابة بشكل مناسب عن استنتاجات البرلمان حول المسألة قيد التدقيق.

الرقابة البرلمانية هي خلاصة مجموعة واسعة من المصالح. البرلمان ليس هيئة موحدة ومتماسكة، ولذا فإن رقابة البرلمان على الحكومة ليست عملية جامدة. تتأثر الرقابة بالتنافس بين الأحزاب والنواب، وكيفية نظر الجمهور العام إليها وتفاعله معها.[4]

### سلطات الرقابة

تنطوي "السلطة" على معان كثيرة في السياق البرلماني: أولا، السلطة بصفتها القدرة، أي امتلاك الولاية القانونية ذات الصلة والموارد المالية والبشرية والتنظيمية للاضطلاع بالمهام الضرورية. ثانيا، السلطة المتمثلة في الاستقلالية: أي، وجود استقلالية كافية إزاء الحكومة لأداء الرقابة عليها بصفة فعالية، وبالتالي الحفاظ على الضوابط والتوازنات الدستورية.

وبهذا الصدد، تكتسي قضايا السلطة العلائقية أهمية واضحة. لا يتعلق ذلك فقط بمسألة السلطات النسبية للبرلمان والحكومة، بل يتعلق أيضا بمسألة توازن القوى بين مختلف الأطراف وداخلها. وبالفعل، فإن تشكيل السلطة الحزبية هو الذي غالبا ما يحدد العلاقة بين البرلمان والحكومة.

لايزال المقتطف التالي من دليل الاتحاد البرلماني الدولي لعام ٢٠٠٦ المعنون *"البرلمان والديمقراطية في القرن الحادي والعشرين"* صحيحا:[5]

١ Beetham, 2006: 10.

٢ Kinyondo, Pelizzo and Umar, 2015.

٣ لقد كان تعريف الرقابة البرلمانية موضوعا للنقاش منذ فترة طويلة، وهناك العديد من التعريفات المختلفة. انظر، على سبيل المثال: (Rockman (1985).

٤ Beetham, 2006: 128.

٥ Beetham, 2006: 115.

"بطبيعة الحال، يجب على البرلمانات تحقيق التوازن بين التعاون مع السلطة التنفيذية المنتخبة والرقابة عليها؛ لأن العرقلة المحضة نادرا ما تخدم الجمهور. لكن الخطر الأكثر احتمالا في الفترة المعاصرة هو هيمنة السلطة التنفيذية التي لا مبرر لها، سواء من خلال الافتقار إلى القدرة البرلمانية أو عدم رغبة البرلمانات في ممارسة الصلاحيات التي تتمتع بها".

### أدوات الرقابة وعملياتها

تعكس البنى السياسية والإجرائية داخل البرلمانات وتعزز الهدف الرئيسي المتمثل في محاسبة الحكومة. تتم الرقابة باستخدام إجراءات مثل استجواب الوزراء شفويا وخطيا؛ وبحث المسائل المتصلة بالسياسات والمالية داخل اللجان (بما في ذلك الميزانية) وتقديم توصيات من أجل التغيير؛ والنظر في العرائض التي يقدمها المواطنون؛ وتقييم الأثر الذي تحدثه القوانين على أرض الوقع. يتضمن الفصل الثالث مناقشة مفصلة لوسائل التمحيص الأساسية هذه، وتعرض الأمثلة في كامل أجزاء هذا التقرير.

### الدور الرقابي لأعضاء البرلمان

تتألف البرلمانات من أعضاء، وتتوقف الرقابة البرلمانية الفعالة بشكل حاسم على الاستخدام البناء من قبل هؤلاء الأفراد لأدوات التدقيق المتاحة لهم.

إن الالتزام بالمشاركة البناءة في الرقابة هو جزء لا يتجزأ من الولاية الدستورية لتمثيل مختلف مصالح المجتمع. وهو جزء من "عقد الثقة" بين النواب والمواطنين. ولذلك تقع مسؤولية الرقابة على عاتق جميع أعضاء البرلمان، سواء أكانوا أعضاء في الحزب السياسي الحاكم أم لا.

إن العضو الفعال في البرلمان هو الذي يناقش الحكومة وغيرها باستمرار ويدقق في عملها. وكما يقول أحد السياسيين:

"النائب الذي لا يحب الاطلاع فهو نائب غريب حقا".

*ميشال أندريه، عضو مجلس الشيوخ، فرنسا*

### نطاق الرقابة البرلمانية

يمكن اعتبار نطاق الرقابة البرلمانية على أنه: "مراجعة ومراقبة والإشراف على الهيئات الحكومية والهيئات العامة، بما في ذلك تنفيذ السياسات والتشريعات والميزانيات".[٦] وبعبارة أخرى، المواضيع التي يحق إخضاعها للرقابة البرلمانية ليست فقط السياسات والبرامج وإنفاق الإدارات الحكومية، بل أيضا تلك المتعلقة بالوكالات الأخرى المسؤولة عن تقديم الخدمات اليومية للمواطنين. وعلاوة على ذلك، من الشائع في بعض البلدان أن تطلب اللجان البرلمانية الأدلة خلال إجراء الرقابة من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وهيئات القطاع الخاص وغيرها. يدرس البرلمانيون على نحو متزايد أثناء قيامهم بالرقابة البرلمانية أثر التشريعات على المجتمع. وبالتالي فإن النطاق الشرعي للرقابة البرلمانية يتسع باتساع حدود المجتمع. ولا ينبغي استبعاد أي قطاع من الرقابة، حيث أنه على البرلمان ممارسة الرقابة في جميع الأوقات، بما في ذلك في حالات الطوارئ الوطنية.

### الجهات الرقابية الأخرى

البرلمان ليس الرقيب الوحيد على عمل الحكومة. تعمل البرلمانات في بيئة مكتظة تحوي هيئات أخرى ذات مصالح وقدرات مختلفة. وكثير من هذه الهيئات لديها الموارد التي تحتاجها البرلمانات لإجراء رقابة فعالة. من مصلحة البرلمان ببناء شراكات مفيدة مع الجهات الرقابية الأخرى.

ويتمثل أحد التحديات التي تواجه البرلمان في كيفية ملاءمة دوره مع دور المدققين الآخرين. ففي بعض الأحيان، قد يبدو أن البرلمان يتنافس مع مجموعة من أمناء المظالم المستقلين وشبه المستقلين والمفوضين والمنظمين وهيئات مراجعة التدقيق الذين غالبا ما يكون مجال تركيزهم ضيقا وخاصا بقطاع محدد وتشمل اختصاصاتهم معظم القطاعات التي تغطيها مسؤولية البرلمان. كما يتعين عليه أن يتعامل مع مجموعة متنوعة من المعلقين المستقلين والخاصين، وخاصة المجتمع المدني ووسائل الإعلام. يتناول الفصل الخامس مناقشة العلاقة مع هؤلاء الفاعلين الخارجيين وتأثيرهم على الرقابة البرلمانية.

#### بإيجاز: تعريف الرقابة البرلمانية

تقتضي الرقابة والمساءلة بعض الالتزامات المتشابكة من جانب البرلمان (المراقب) والحكومة (الكيان الخاضع للمساءلة).

يحتاج البرلمان إلى ولاية قانونية للقيام بالرقابة حتى يحق له مساءلة الحكومة، فضلا عن القدرة والاستقلالية لممارسة الرقابة. الرقابة مسؤولية أساسية تقع على عاتق جميع أعضاء البرلمان. ومع ذلك، فهم لا يتحملون هذه المسؤولية وحدهم: فالبرلمان واحد من عدة جهات رقابية في المجتمع (وإن كان له دور دستوري فريد). تتطلب الرقابة الفعالة من البرلمان العمل بشكل وثيق مع هذه الهيئات الأخرى، التي تشمل مؤسسات التدقيق، والهيئات الوطنية لحقوق الإنسان وأمناء المظالم، فضلا عن منظمات المجتمع المدني.

## ١-٢ أثر الرقابة الفعالة

إذن، لماذا نسعى جاهدين وراء الرقابة الفعالة؟ بالنظر إلى جميع متطلباتها وشروطها المسبقة، ما الفائدة من الرقابة البرلمانية الفعالة؟ وأيضا، كيف يمكننا أن نبلغ الأثر الإيجابي للرقابة إلى أفراد الجمهور وغيرهم من أصحاب المصلحة؟

في غياب الرقابة الفعالة، قد تحدث إشكاليتين: تصبح الدول قوية بشكل مفرط، أو تصبح ضعيفة جدا. الأدبيات المتعلقة بقوة الدولة متنوعة،[٧]

٦ Yamamoto, 2007: 9.

٧ انظر مثلا: Francis Fukuyama, 2004, *State-building: Governance and World Order in the 21st Century,* Ithaca, NY: Cornell University Press; Barry Buzan, 1991 (second edition), *People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era,* Hemel Hempstead, UK: Harvester Wheatsheaf.

ولكنها أساسا تصف الدول القوية بشكل مفرط على أنها تحكم دون ضوابط. في هذا النوع من الدول، تُتخذ القرارات بصورة سلطوية دون اللجوء إلى الشعب وهي ‹قمعية›. وفي الدول الضعيفة جدا، لا تستطيع المؤسسات بناء توافق سياسي، وتكون عرضة لأشكال مختلفة من البحث عن الريع حيث تسعى النخب الفاسدة إلى الحصول على أكبر قدر من المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة. ففي كلتا الحالتين، تكون الهوة كبيرة بين النخب والشعب، ويتسم صنع القرار بالرداءة.

ومن ناحية أخرى، فإن للرقابة الفعالة نتيجتان إيجابيتان وهما: تحسين العمليات وتحسين السياسات. هناك صلة مباشرة بين الرقابة الفعالة والعملية الديمقراطية: فالرقابة الفعالة تجلب المزيد من الناس إلى صنع القرار وفي هذه الحالة تعكس القرارات مصالح المجتمع ككل على نحو أفضل؛ وتحسن المساءلة والشفافية وتقلل من الفساد؛ وتعزز شرعية البرلمان كمؤسسة جامعة وتمثيلية. وهناك أيضا صلة قوية بين الرقابة الفعالة والتنمية الاقتصادية والبشرية: تصبح السياسات والتشريعات معززة وتصبح الحوكمة أكثر فعالية نتيجة للمراجعة والتعديل.

طُلب من البرلمانيين التعليق على مجموعة من المؤشرات التي تقيس التحسينات في العملية الديمقراطية، وفي نتائج السياسة العامة، نتيجة للرقابة. ويرد تفصيلها أدناه.

## تحسين العملية الديمقراطية

يمكن قياس التحسين في العملية الديمقراطية نتيجة للرقابة الفعالة، على سبيل المثال:

- التوصيات التي تقدمها اللجان أو الهيئات البرلمانية الأخرى التي يجري تقييمها على أساس مزاياها، وتقبلها الحكومة أو ترفضها على أساس ردود عقلانية ومعلنة.
- إتاحة معلومات أفضل للبرلمانات تمكّن من المساهمة في المناقشات البرلمانية وإجراء مزيد من التحقيق في مسائل السياسات والتشريعات.
- التقليل من الفساد وسوء الإدارة بين الموظفين العموميين.
- اتخاذ إجراءات تأديبية ضد أعضاء البرلمان الذين يخالفون قواعد السلوك أو المعايير الوزارية.
- تحسين صورة البرلمان لدى الجمهور.

شجعت الرقابة الحكومات على المزيد من شفافية.

”المثير للاهتمام هو أنه، على سبيل المثال، في منشور [الرقابة]، يتم نشر التقرير الصادر عن اللجنة السياسية، ولكن أيضا في كثير من الحالات، التقارير العلمية والتقارير التي تصدرها الهيئات المتخصصة. تنشر الاستنتاجات السياسية والتحاليل الأساسية“.

ستيفان روسيني، عضو الجمعية الوطنية، سويسرا

تضمن الرقابة أيضا مراجعة السياسات والبرامج الحكومية بغية تحسينها. ففي النمسا، تم تعزيز المساواة بين الجنسين بفضل تحسين عملية الرقابة.

”على مدى السنوات الخمس الماضية، طُلب من كل وزير تقديم تقرير سنوي عن القانون، وكيف أثر تنفيذه على وضع المرأة. عندما يناقش الوزراء ميزانيتهم المقبلة مع وزارة المالية، يطلب منهم تقديم هذا التقرير. وعليهم أن يثبتوا ما قاموا به لتعزيز وضع المرأة. تلك هي سياستنا الجنسانية“.

*رينهولد لوباتكا، عضو الجمعية الوطنية، النمسا*

التطبيق العالمي لأهداف التنمية المستدامة يعني أيضا أن البرلمانات في جميع أنحاء العالم تنظر في دورها لضمان تحقيق هذه الأهداف من قبل دولها.

”يتعين على كل وزارة أن تتأكد من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبصفتي رئيسة للجمعية، أتيح الفرصة لكل وزارة للقدوم إلى البرلمان وشرح استراتيجياتها لتحقيق هذه الأهداف. ثم يصبح الأمر موضوعا للنقاش، فيطرح النواب المزيد من الأسئلة، ويمكنهم المساهمة في استكمال الاستراتيجيات. هناك وقت للإدلاء ببيان وبإمكانهم استغلال ذلك الوقت للتقدم بأفكار جديدة“.

*مايا هانومانجي، رئيسة الجمعية الوطنية، موريشيوس*

كثيرا ما تعتمد الحكومات على البرلمان لتعزيز مصداقيتها وبقائها، ويجب على الوزراء تقديم ما هو مقبول للبرلمان وإلا تعرضوا للسقوط. في الغالب، التهديد بمثل هذا الإجراء وإمكانية اللجوء إليه في أي وقت هو الذي يأتي بالنتائج.

”أنا لا أوافق على الافتراض بأن البرلمانات لا تستطيع أن تعمل بفعالية إذا كانت الحكومة لا تدعم أنشطتها. بالطبع يمكن للبرلمان أن يتصرف. فالسؤال هو ما إذا كان يريد القيام بذلك وفي أي ظرف من الظروف سيقوم بذلك. فقد العديد من الوزراء مناصبهم قبل نهاية الفترة التشريعية لأنهم لم يتصرفوا بشكل صحيح خلال عمليات الرقابة البرلمانية. لذلك أدت الرقابة البرلمانية إلى قيام المستشار بإجراء تغييرات على مجلس الوزراء لأن العمليات البرلمانية كشفت تصرفات الوزير“.

*نوربرت لاميرت، رئيس البوندستاغ، ألمانيا*

في نهاية المطاف، البرلمان القوي يجبر الحكومة على أداء أفضل من الذي كانت قد تأديه لو لم يمكن بالإمكان مساءلتها أو مراجعتها أو معاقبتها.

”إذا كان البرلمان قويا والمعارضة قوية ستكون الحكومة أفضل ولا تتجرأ الحكومة على الغطرسة وتقول:“ لقد فزنا في الانتخابات، فسنفعل ما نريد“.

*ديفيد كارتر، رئيس مجلس النواب، نيوزيلندا*

### تحسين نتائج السياسات

لعل أكثر مظاهر الرقابة الفعالة وضوحا تلك التي تتجلى في السياسة أو التشريع الخاضعين للمراجعة. فقد ذكر النواب عددا من الأمثلة على فعالية الرقابة في التأثير على مخصصات الميزانية وضمان "القيمة مقابل المال".

"عارضت اللجنة مشروع القانون الذي قدمه الوزير بشأن مدخرات التقاعد وقدمت توصيات لتغييره. كانت تلك الحالة الأولى من نوعها، حيث تم إجراء تغييرات على مشروع قانون مالي - لم يحدث ذلك من قبل، لكننا فعلنا ذلك مع [الحزب الحاكم]".

*روبرت ألفريد ليس، عضو الجمعية الوطنية، جنوب أفريقيا*

"قامت لجنة الميزانية مؤخرا بزيارة هيئة الإيرادات لتقييم أدائها في تحصيل الإيرادات. لقد ثبت لنا أن هناك مصادر للفساد في بلدنا. وأحد القطاعات الهامة هو قطاع الإيرادات. عند جمع الإيرادات من المواطنين يحدث هناك أيضا الفساد. لذلك في هذا الصدد قمنا بتقييم الهيئة مؤخرا ولاحظنا بعض الجوانب الإيجابية والسلبية في الأداء. هناك بعض الممتلكات التي تضررت، لم يتم ترتيبها بشكل صحيح، وتضررت من المطر والشمس ... فقمنا بالفحص واتخذنا بعض التدابير التصحيحية."

*وركو آينيو، عضو مجلس الاتحاد، إثيوبي*

أظهرت المقابلات مع البرلمانيين أمثلة إيجابية عن توصيات مفيدة قدمت إثر أعمال الرقابة، وتم قبولها من جانب الحكومة في وقت لاحق.

"من الأمثلة الجيدة على ذلك لجنة الطاقة. بفضل مهامها الرقابية، تمكنت من التحقيق فيما اعتبرته زيادات غير معقولة في أسعار الطاقة. وأجرت تحقيقا فعالا في المرافق العامة المعنية بإنتاج الطاقة ونقلها وتوليدها. اضطر [مزودو الكهرباء] إلى النظر في توصيات اللجنة لخفض الأسعار".

*جورجيدي أغاباو، نائب رئيس مجلس النواب، الفلبين*

في اليابان، تم تحديد مسألة تتعلق بالخصوصية أثناء المراجعة.

"لقد اكتشفنا مؤخرا أنه بسبب خطأ بشري بسيط، تسربت معلومات المعاش التقاعدي لشخص في اليابان. حاولت مع زملائي في البرلمان النظر في سبب هذه المشكلة، وتحديد الشخص المسؤول، والبحث عن حل".

*شينامي نيشيمورا، عضو مجلس النواب، اليابان*

تقدم هذه الأمثلة القليلة المختارة إلى النواب صورة عن فوائد الرقابة على العملية الديمقراطية ونتائج السياسات في المجتمع.

### الإطار ١ : الديمقراطية دون رقابة؟

ماذا سيحدث لو لم تكن الرقابة موجودة؟ تخيل وضعا افتراضيا حيث لا يستطيع النواب استجواب الوزراء، ولا تستطيع اللجان التحقيق في السياسات الحكومية، ولا يستطيع البرلمان مواجهة الحكومة. هذا ما قد يحدث.

ستكون الحكومة قادرة على اتخاذ القرارات دون أن تخشى الاحتجاج. ولن تحتاج إلى مراعاة مصالح المجتمع المختلفة، لأنها لن تواجه أي تحد. ولن تكون هناك حاجة لإجراء نقاش عام؛ سيضحى التشاور مجرد ممارسة سطحية، إن وجد على الإطلاق.

ستختفي المعلومات الراجعة. ولن يكون للحكومة أي وسيلة لفهم الحقائق على أرض الواقع، أو أثر أعمالها على المواطنين. وستكون النتيجة سياسات غير فعالة وعمليات أقل شفافية وأقل خضوعا للمساءلة. سيزدهر الفساد في غياب الرقابة. ستحظى القلة بالسلطة على حساب الكثرة.

إذا علم المرء أنه قد يُسأل وقد يجبر على تبرير أعماله فذلك يحدث عقلية مختلفة في أوساط الحكومة وإداراتها. فهذه إحدى أكبر مساهمات الرقابة في الديمقراطية. ليس من قبيل الصدفة أن الإجراء الأول الذي يُتخذ عقب انقلاب غالبا ما يكون حل البرلمان أو تعلقه.

### بإيجاز: تأثير الرقابة الفعالة

الرقابة الفعالة تضع الشعب واحتياجاته، ومصالحه وتجاربه في لب السياسة. إنها تحسن الأداء الحكومي في جميع مجالات السياسات. هناك أمثلة كثيرة على تغيير السياسات كنتيجة لرقابة يقظة. تساعد الرقابة البرلمانية أيضا على دعم التنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان.

الرقابة تعزز العملية الديمقراطية. تشمل فوائد الرقابة زيادة المعرفة وفهم السياسات الحكومية؛ وزيادة إمكانية الحصول على المعلومات والبيانات؛ وزيادة التدقيق في السياسات والميزانيات لضمان "القيمة مقابل المال"؛ ومشاركة أكثر شمولا من قبل مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة وبالأخص أفراد الشعب.

## ١-٣ إقامة الصلة بين الرقابة والوظائف الأساسية الأخرى للبرلمان

قد يبدو من المناسب فصل الوظائف البرلمانية الأساسية: التمثيل، وسن القوانين والرقابة، فضلا عن دور البرلمان فيما يتعلق بالميزانية. ولكن، هناك تفاعلا كبيرا بين هذه الوظائف في الممارسة العملية.

## التمثيل

يقتضي التمثيل الفعال انخراط النواب في حوار مستمر مع المواطنين لفهم آرائهم ووجهات نظرهم، والاستجابة لانشغالاتهم وشكاويهم، والاستفادة من معرفتهم الوثيقة بالمواضيع المحلية، والتأكد من أن عمل البرلمان يعكس سياق حياة الشعوب وواقعها.[٨]

الضغط للاستجابة للانشغالات المحلية يعطي حافزا قويا لكثير من النواب للانخراط بقوة في الرقابة على النشاط الحكومي. على سبيل المثال، قد يطرحون الأسئلة البرلمانية ويتأكدون من أن التحقيقات التي تجريها اللجان البرلمانية تهم دوائرهم الانتخابية بصفه خاصة. وينطبق هذا بوجه خاص حينما تكون لمشكلة محلية تداعيات وطنية أوسع نطاقا. وكما لاحظ *التقرير البرلماني العالمي* الأول، بشأن الطبيعة المتغيرة للتمثيل البرلماني:

> "آليات الرقابة هي الأنسب لمعالجة القضايا النظامية. إن التمييز بين المشكلة الفردية التي يمكن حلها والمشكلة التي تتعلق بقضايا أوسع نطاقا أمر مهم. وقد تشمل هذه القضايا الأوسع نطاقا سوء تقديم خدمة ما أو سوء تنفيذ سياسة حكومية أو قانون غير فعال أو خاطئ".

يستخدم النواب إجراءات رسمية وغير رسمية لجمع المعلومات من الناخبين بشأن كفاءة وفعالية السياسات والبرامج الحكومية، في إطار تقييمهم الخاص.

> "يمكن تعريف الرقابة الفعالة بأنها القدرة على التأكد من صحة ما تقوله الحكومة. وتعدُّ مشاركة المواطنين في الإشارة إلى المجالات التي تنطوي على مشاكل أمر بالغ الأهمية. بإمكان أعضاء البرلمان، كلما رأوا أو سمعوا شيئا غير سوي، أن يسألوا الحكومة، "ماذا يحدث؟" ماذا تفعلون لحل هذه المشكلة؟ أو "كيف تستخدمون المال العام؟"
>
> *أورفيلينا ليسيلوث أرياس، عضو مجلس النواب، الجمهورية الدومينيكية*

من وجهة نظر المواطن، تتيح التحقيقات الرقابية البرلمانية سبيلا للتعبير عن وجهات النظر حول إدارة الحكومة للشؤون العامة. وهذه الشهادة المباشرة للمواطنين وسيلة قيمة لإضفاء الطابع الإنساني على الحكم الوطني.

تقدم التقارير الصادرة عن اللجان البرلمانية في ختام التحقيقات إلى الجمهور مصادر موثوقة للمعلومات واستنتاجات متوازنة حول ما تقوم به الحكومة في القطاع المعني وفي كثير من الأحيان أيضا الأثر المحتمل للإجراءات الحكومية محليا (حسب الموضوع).

غالبا ما ترصد اللجان البرلمانية اليقظة التطورات التي حدثت منذ التحقيقات السابقة للتحقق من وفاء الحكومة بالتزاماتها. ويسمح هذا بسير مهمة التمثيل والرقابة إلى الأمام حسب الاقتضاء.

> "خدمة الدوائر الانتخابية تمنح النواب الإرادة السياسية لإجراء الرقابة. يتلقى النواب في موزامبيق طلبات ومطالب من الناخبين بشأن تقديم الخدمات وذلك ما يوفر لهم الحافز السياسي للتحقق من تنفيذ الحكومة للسياسات والميزانية. يضطلع النواب بالرقابة لأن الرقابة تؤدي إلى تمثيل أفضل لمصالح ناخبيهم. وعندما لا يكون البرلمان في جلسة، يزور النواب الموزامبيقيون دوائرهم ويتحدثون مع الناخبين. (في المجموع، يخصص ٣٥ يوما مدفوع الأجر سنويا للقيام بالزيارات إلى الدوائر الانتخابية)، ثم يسأل النواب الحكومة ما هي الخدمات التي ستوفرها ومتى وأين ستقوم بذلك ويبلغوا هذه المعلومات لناخبيهم".
>
> *د/ كارلوس شينغا، مدير مركز البحوث بشأن الحكم والتنمية، موزامبيق*

قد تشمل الرقابة البرلمانية مواضيع في الشؤون الوطنية والدولية تبدو بعيدة كل البعد عن نشاط التمثيل المحلي للأعضاء. ومع ذلك، وكما لوحظ من قبل، يتعين على الأعضاء إبقاء دوائرهم الانتخابية في الاعتبار باستمرار. يقوي النواب البرلمانيون الروابط بين البرلمان والمواطنين الذين يمثلونهم من خلال ترسيخ أنشطة الرقابة في الحياة اليومية للمواطنين وانشغالاتهم.

## التشريع

لا يزال التشريع من اختصاصات البرلمان حصرياً في جميع أنحاء العالم تقريبا. هناك عدة نقاط من التداخل بين أنشطة سن القوانين في البرلمان والمهام الرقابية للبرلمان. وكثيرا ما تكشف عملية التحقيق الرقابي التي تقوم بها اللجان عن ثغرات محتملة أو عيوب قد تتطلب اتخاذ إجراءات تشريعية. تتلقى اللجان الأدلة من مجموعة واسعة الخبراء والمؤسسات ويدركون هذه المتطلبات التشريعية تمام الإدراك.

> "عندما كنت رئيسة لجنة، دعونا منظمات غير حكومية للحضور والتحدث. واقترحت العديد من التشريعات على أساس مقترحات هذه المنظمات أثناء الاجتماعات. مثلا، إدخال تغييرات على قانون العقوبات، والعديد من المواد المتعلقة بحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وحقوق الطفل. وما كنتُ قادرة على القيام بكل هذه الأشياء دون مساهماتها".
>
> *رولا الفرا، عضو مجلس النواب، الأردن*

تشكل مراقبة تنفيذ التشريعات جزءا من عدة أعمال تقوم بها البرلمانات. من خلال التحقق من غرض القانون ونتائجه بإمكان البرلمانات أن تحدد ما إذا كانت النتائج المرجوة قد تحققت، ومعرفة المجالات التي تتطلب إجراءات تصحيحية.

> "إننا نحتاج حقا إلى رقابة برلمانية، لأننا لا نستطيع وضع تشريعات فعالة وضمان تنفيذها بصفة فعالة إلا إذا كانت لدينا آليات رقابية".
>
> *آسيا تالبور، عضو الجمعية الوطنية، باكستان"*

٨ الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحد الإنمائي، ٢٠١٢.

وفي الوقت نفسه، قد تكون الإجراءات المستخدمة في الرقابة (إجراء التحقيق، والحصول على الأدلة، وما إلى ذلك) مماثلة للإجراءات المتبعة في بعض البرلمانات عند التدقيق في مشاريع القوانين. إن قدرة البرلمان على التشاور بنجاح ومراعاة آراء مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة أمر مهم للرقابة البرلمانية والوظيفة التشريعية.

### الميزانية

إن أحد الأسباب التاريخية لتأسيس البرلمانات هو توفير الموارد المالية للسلطة التنفيذية. وفي المقابل، يتعين على الحكومة أن تقدم تقريرا إلى البرلمان بشأن استخدام هذه الأموال. وقد أدى ذلك إلى تطوير مهمة الرقابة في البرلمان. لا يزال البرلمان يشارك عن كثب في المسائل المالية بما في ذلك الميزانية الوطنية السنوية، والسياسة النقدية والمالية، والنشاط المصرفي، والضرائب، وتحديد القيمة مقابل المال في الإنفاق العام.

بالنسبة للعديد من البرلمانات، الميزانية هي أهم بند في الجدول الزمني المالي. وتعد الميزانية من أهم وثائق السياسة العامة والإنفاق الحكومية، إذ إنها تحدد الوسائل التي تعتزم من خلالها جمع الموارد وتخصيصها عبر مجموعة من الخدمات والبرامج العامة. الميزانيات الموثوقة ضرورية للحكومة الموثوقة. تسهم الرقابة البرلمانية الفعالة والمستنيرة على مقترحات الميزانية في جانب أساسي من جوانب السياسة: وهو تخصيص الموارد المالية الشحيحة بدقة. إن عملية إعداد قانون المالية والتصويت عليه ورصد تنفيذه تتيح للبرلمانيين فرص للمشاركة بقوة في تحديد الأولويات الوطنية.

وفي كثير من البلدان يتمثل الدور البرلماني التقليدي في إقرار قانون المالية ثم تقييم النفقات مقابل الميزانية. ولكن عدد متزايد من البرلمانات يتخذ خطوات للمشاركة في وضع الميزانية في أقرب وقت ممكن. ينبغي أن تكون الميزانية وثيقة حية ومقياسا لرقابة البرلمان على الأداء الاقتصادي للحكومة على مدار العام.

"تنتظر كل هذه اللجان أن تتقدم الحكومة نفسها لشرح كيفية استخدام الميزانية المخصصة لها. الآن، ومن خلال لجان التحقيق، نستطيع أن نرى كيفية إنفاق الميزانية. ومع ذلك، أود أن أشير إلى أن المبدأ هو أن تخضع الميزانية للتدقيق المستمر على أساس يومي، وأعتقد أن هذا صحيح".

*شريف مومينا سي، رئيس المجلس الوطني الانتقالي، بوركينا فاسو*

**بإيجاز: إقامة الصلة بين الرقابة والوظائف الأساسية الأخرى للبرلمان**

ينبغي أن تكون وظيفة الرقابة مندمجة تماما في إطار البرلمان الحديث، وأن تتفاعل مع جميع الوظائف الأساسية الأخرى للبرلمان، كالتمثيل، وسن القوانين، والمشاركة في وضع الميزانية.

## ١-٤ إقامة الصلة بين الرقابة وأولويات السياسات الشاملة

كما هو مبين بمزيد من التفصيل في الفصل الرابع، الرقابة البرلمانية ضرورية لتحقيق الأولويات الشاملة للسياسة العامة، مثل التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين.

### التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة

تتمثل الأعمال الرئيسية لجميع البرلمانات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للأمة. وهي أساسية لنوعية المجتمع ورفاهية الشعب. الرقابة البرلمانية هي إحدى الوسائل للتأكد من أن السياسات الحكومية تمس جميع قطاعات المجتمع - الرجال والنساء، والمناطق الحضرية والريفية، والشباب والكبار، والفئات الضعيفة والمهمشة - وأن لها آثار مفيدة على حياة الناس.[٩] تكشف الرقابة أوجه القصور وتشجع الحكومة على اتخاذ إجراءات تصحيحية.

اعتمد قادة العالم في سبتمبر ٢٠١٥ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إدراكا منهم للتفاوتات الهائلة التي لا تزال قائمة في العالم، وتصميما منهم على اتخاذ إجراءات متضافرة للتصدي لها. يتضمن جدول الأعمال مجموعة من الأهداف والمقاصد ("أهداف التنمية المستدامة") التي تتشاطرها جميع البلدان، بدءا من القضاء على الفقر المطلق إلى عكس اتجاه التغيرات المناخية، ومرورا بتحقيق المساواة بين الجنسين، وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج. وقد وُضعت بحزم في إطار حقوق الإنسان الدولي القائم وتحمل التزاما قويا بضمان "عدم ترك أي أحد خلف الركب." إن احترام جميع حقوق الإنسان هو المحك لاختبار السياسة السليمة على جميع المستويات.

والأهم من ذلك، أن أهداف التنمية المستدامة تعني أن السلام والعدالة والمؤسسات القوية والمساواة بين الجنسين هي عوامل تمكين رئيسية إذا ما أريد تحقيق جميع الأهداف. ويوضح الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، المعروف أيضا باسم "هدف الحكم"، أن الديمقراطية والتنمية المستدامة تسيران جنبا إلى جنب. ويشير الهدف ١٦ إلى العديد من العناصر الرئيسية للديمقراطية، بما في ذلك: تعزيز سيادة القانون والوصول إلى العدالة للجميع (المقصد ٣)؛ وتطوير مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة (المقصد ٦)؛ وضمان اتخاذ القرارات المستجيبة والشاملة والتشاركية والتمثيلية (المقصد ٧)؛ وضمان وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية (المقصد ١٠).

لا تحل أهداف التنمية المستدامة محل العمل الذي تقوم به البرلمانات بالفعل دعما للتنمية الوطنية. وإنما توفر إطارا ودافعا متجددا لتركيز الجهود على الصعيدين الوطني والدولي على تحقيق الازدهار والرفاهية للشعوب. يدعى كل بلد إلى إدماج أهداف التنمية المستدامة في التخطيط الإنمائي الخاص به. يؤكد هذا المفهوم على أهمية الملكية المحلية التي

٩ انظر مثلا، الاتحاد البرلماني الدولي، والأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ٢٠١٤.

## نصائح لأعضاء البرلمان: تعميم المساواة بين الجنسين في أنشطة الرقابة

### لماذا يجب أن أشارك؟

يقتضي تعميم مراعاة المنظور الجنساني تقييم السياسات والقوانين والبرامج من حيث تأثيرها التفاضلي على الرجال والنساء والفتيان والفتيات. ومن المهم مراعاة ذلك في جميع أعمال الرقابة لتعزيز المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي. ومن شأن النظر في القوانين والسياسات القائمة لتحديد ما إذا كانت تمييزية وتحديد مظاهر التمييز أن يسمح للبرلمانيين وضع توصيات لمعالجة تلك المشاكل.

### ما الذي أحتاجه؟

- منظار جنساني - يجب دائما مراقبة احتمال وجود التمييز بين الجنسين عند التحقيق في أي قضية سياسية.
- بيانات عن جميع مجالات السياسات، مصنفة حسب نوع الجنس (وغيرها من المتغيرات المتعلقة بالإدماج الاجتماعي مثل السن والعرق والإعاقة والهوية الجنسانية والتوجه الجنسي).
- البحوث وإسهام منظمات المجتمع المدني والوحدات المتخصصة المعنية بالمسائل الجنسانية والجامعات والمراكز الفكرية ومنظمات القطاع الخاص والشركات والرابطات التجارية ووسائط الإعلام.

### كيف يمكنني المساهمة بفعالية؟

- إجراء تقييم ذاتي لقدرة البرلمان على تعميم مراعاة المنظور الجنساني.
- وضع قائمة مرجعية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني واستخدامها بصورة منتظمة:
  - من المستهدف من سياسة أو برنامج أو مشروع مقترح؟ من سيستفيد؟ من الخاسر؟
  - من يتخذ القرارات؟ هل شارك الرجال والنساء في وضع حل لمعالجة هذه المسألة؟
  - كيف يتم توزيع الموارد؟ من الذي يوفر الموارد؟ من يستخدم الموارد؟ كيف يتم الحصول على الموارد؟
  - هل يحافظ التدخل على العلاقات الجنسانية القائمة أو يتحداها؟
- طرح الأسئلة التالية في جلسات اللجان، أو أثناء المناقشات العامة:
  - هل تم التشاور مع المدافعين عن المساواة بين الجنسين أثناء عملية وضع السياسة؟
  - هل تم إجراء تقييم للأثر الجنساني للسياسة (التي تمت مراجعتها أو تم اقتراحها)؟
  - هل تم تصنيف البيانات المستخدمة في تحليل السياسة حسب نوع الجنس؟
  - ما هي التكاليف الاجتماعية والاقتصادية على الرجال والنساء للسياسة أو القانون قيد الاستعراض؟
  - هل التوصيات المقدمة بشأن السياسة أو القانون تراعي نوع الجنس وهل هي محايدة جنسانيا أو لا تفرق بين الرجل والمرأة؟
- الإعلان عن أي حالة تمييز جنساني تم اكتشافها:
  - تحدث مع الوزير المسؤول.
  - العمل على إحداث التغيير داخل حزبك الخاص.
  - اتصل على الشبكات مع أعضاء جميع المجموعات.
  - اطرح القضية على وسائل الإعلام.

### موارد مفيدة

*الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١١. البرلمانات المراعية للمنظور الجنساني: استعراض عالمي للممارسات الجيدة* (http://www.ipu.org/pdf/publications/gsp11-e.pdf)

الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١٢. *خطة عمل للبرلمانات المراعية للمنظور الجنساني* (http://www.ipu.org/pdf/publications/action-gender-e.pdf)

الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١٦. *تقييم الحساسية الجنسانية في البرلمانات: مجموعة أدوات التقييم الذاتي* (http://www.ipu.org/pdf/publications/gender-toolkit-e.pdf)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج العمل العالمي، ٢٠١٧، *النهوض بحقوق الإنسان وإدماج المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين: دليل للبرلمانيين* (http://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/democratic-governance/parliamentary_development/advancing-the-human-rights-and-inclusion-of-lgbti-people--a-hand.html)

تضع على عاتق كل بلد مسؤولية ربط تخطيطه الإنمائي الوطني بالإطار الدولي.[١٠]

دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول / سبتمبر ٢٠١٥ صراحة إلى الاضطلاع بدور برلماني نشط في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك ضمان المساءلة عن التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة.

### الإطار ٢: ترقية الدور الرئيسي للبرلمانات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

"نعترف أيضا بالدور الأساسي الذي تقوم به البرلمانات الوطنية من خلال سن التشريعات واعتماد الميزانيات ودورها في ضمان المساءلة عن التنفيذ الفعال لالتزاماتنا. كما ستعمل الحكومات والمؤسسات العامة عن كثب على التنفيذ مع السلطات الإقليمية والمحلية والمؤسسات دون الإقليمية والمؤسسات الدولية والأوساط الجامعية والمنظمات الخيرية ومجموعات المتطوعين وغيرهم". (الفقرة ٤٥)

*المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، ٢٠١٥. تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠*

تمثل "فترة" أهداف التنمية المستدامة فرصة أخرى للبرلمانات لإثبات أهميتها في حياة المواطنين من خلال المساعدة على تسخير خطة عام ٢٠٣٠ لمتطلبات التنمية الوطنية لشعوبها. وبوصفها المؤسسات الأكثر تمثيلا للحكومة، تتحمل البرلمانات مسؤولية خاصة في ضمان عدم تخلف أحد عن الركب. بدأت البرلمانات إدماج أهداف التنمية المستدامة في أنشطتها الرقابية وأنشطة سن القوانين، مع مراعاة خصوصيات عملية أهداف التنمية المستدامة. يتناول الفصل الرابع بعض المبادرات التي تتخذها البرلمانات في هذا الصدد.

## المساواة بين الجنسين

يستند البرلمان الديمقراطي إلى حق الاقتراع المتساوي، ومن ثم فإنه يتضمن في جوهره شرط المساواة بين الجنسين (وغيرها من أنواع المساواة)، التي تشكل جزءا من مجموعة أوسع من حقوق الإنسان العالمية، التي يقوم البرلمان، بوصفه المؤسسة الأكثر تمثيلا، بدور رئيسي في حمايتها وتعزيزها.[١١]

تعزز البرلمانات المساواة بين الجنسين من خلال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع العمليات البرلمانية، بما في ذلك الرقابة على الحكومة. وينطوي تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرلمانات على طرح أسئلة عن تأثير سياسات الحكومة وبرامجها ومخصصات ميزانيتها ونفقاتها على النساء والفتيات وكذلك على الرجال والفتيان. وتحدد ما إذا كانت قد وُضعت افتراضات لا تفرق بين الرجل والمرأة أو متحيزة جنسانيا بشأن المستفيدين من عملية أو سياسة، ومن هم المستهدفون بالعملية أو السياسة، وما إذا كانت جميع المجموعات ستستفيد على نحو منصف.

وبهذه الطريقة، يعتبر تعميم مراعاة المنظور الجنساني أداة رئيسية ليس فقط للنهوض بالمساواة بين الجنسين بل أيضا من أجل رقابة فعالة يتحمل كل من البرلمانيين والبرلمانيات المسؤولية عنها.

تشمل الرقابة التي تراعي الفوارق بين الجنسين النظر إلى من يقوم بعملية ما أو سياسة ما، وكيفية تنفيذها ولأي غرض، وأخيرا، التأكد من أن جميع هذه الجوانب تعزز المساواة بين الجنسين. وهذا النهج ملائم للرقابة على جميع مجالات السياسة العامة، دون استثناء. بإمكان تعميم مراعاة المنظور الجنساني المساعدة في تحديد المجالات التي تتطلب اتخاذ إجراءات إيجابية أو تدابير أخرى لتصحيح الآثار المستمرة للتمييز القائم على نوع الجنس الذي حدث في الماضي والحاضر.

وفي حين أن مسؤولية الرقابة التي تراعي الفوارق بين الجنسين تقع على عاتق جميع أعضاء البرلمان - رجالا ونساء - فمن المهم أن تكون المرأة، بوصفها الجنس الأقل تمثيلا، قادرة على المشاركة في عمليات الاستعراض هذه، من حيث الأعداد ومناصب السلطة. يكمن هذا الهدف في صميم الاستراتيجيات الرامية إلى زيادة نسبة النساء المنتخبة في البرلمان ونسبة النساء اللواتي يشغلن مناصب قيادية برلمانية (مثل رئيس برلمان ورئيس لجنة ورئيس مجموعة برلمانية). لا يزال التكافؤ بين الجنسين في البرلمان بعيد المنال، إذ إن نسبة النساء في البرلمانات في العالم بلغت ٢٣,٣ في المائة في يونيو ٢٠١٧,[١٢] يمكن تنفيذ الرقابة المراعية للاعتبارات الجنسانية الآن بدلا من انتظار معالجة هذا العجز. مشاركة المرأة في السياسية أداة يمكن بفضلها زيادة المساواة بين الجنسين في العملية السياسية وفي المجتمع بشكل عام.

### بإيجاز: الربط بين الرقابة وأولويات السياسات الشاملة

تمكن الرقابة البرلمانات من رصد الأولويات الشاملة للسياسة العامة مثل التنمية المستدامة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين.

## ١-٥ سياسة الرقابة

'السياسة' مصطلح يفهم بطرق مختلفة من قبل أشخاص مختلفين. بينما يرى البعض أن السياسة دعوة نبيلة أو مشرفة، فإن المصطلح غالبا ما يحمل معان سلبية مرتبطة بالتلاعب أو حتى الخداع. وفي الأوساط الأكاديمية، "السياسة" هي أيضا مصطلح متنازع عليه، فهناك على الأقل نهجين مختلفين لتعريفه، أحدهما ينظر إلى السياسة باعتبارها ميدان والآخر يرى السياسة باعتبارها عملية. وبمعنى واسع، يمكن فهم السياسة على أنها "النشاط الذي يقوم الناس من خلاله بوضع القواعد التي يعيشون وفقها ويحافظون عليها ويعدلونها".[١٣]

١٠ الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٧: ٩.

١١ لمزيد من المعلومات حول دور البرلمان في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، انظر الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لعام ٢٠١٧.

١٢ الاتحاد البرلماني الدولي، المرأة في البرلمانات الوطنية . تم الاطلاع عليه في ٢١ يونيو ٢٠١٧ (http://www.ipu.org/wmn-e/world.htm).

١٣ Heywood, 2013: 2.

تنطوي الرقابة، باعتبارها نشاط سياسي، على التذبذب المستمر بين الاتفاق والاختلاف والتعاون والصراع. و يمكن رؤية هذا التوازن في التفاوض المستمر على السلطة بين البرلمان والحكومة؛ ومعاملة أحزاب المعارضة في الاضطلاع بالرقابة؛ والتحديات الناشئة عن الدور المزدوج للبرلمانيين كبرلمانيين وساسة أحزاب؛ والتوترات الأساسية بين البرلمان والحكومة الناشئة عن أدوارها الدستورية المتناقضة. إن تنوع الآراء الراسخة والمصالح بين الأحزاب والنواب يُعد سمة جوهرية للبرلمان والرقابة البرلمانية.

يتم إنشاء "الفضاء السياسي" للرقابة من خلال التصميم المؤسسي للنظم السياسية والانتخابية والحزبية، من بين أمور أخرى. ويشغل هذا الفضاء ويشكله كل من يشارك في الحكم: الأحزاب السياسية والحكومة والوزارات والوكالات المستقلة وشبه الحكومية وكثير من المجموعات الخارجية، بما فيها منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والناخبين وعامة الجمهور. وفي الرقابة، كما هي الحال في مسائل أخرى، تشكل ميول وموارد وتفضيلات كل هذه المجموعات ما تقوم به البرلمانات والبرلمانيون من أعمال - وفرص نجاحها.

## التصميم المؤسسي

تضع الدساتير والقوانين الإطار الأساسي للنظم السياسية. وبما أن الرقابة البرلمانية تركز على النشاط الحكومي، فإن الكيفية التي يحدد بها الدستور العلاقة بين البرلمان والحكومة تأثر على كيفية القيام بالرقابة. وعند النظر في التغيير الدستوري أو الانتخابي، ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب بالتأثير على الرقابة.

تختلف النظم السياسية اختلافا كبيرا، ويؤثر هذا بشكل مباشر على درجة وطبيعة الرقابة البرلمانية. يؤثر تصميم النظام السياسي تأثيرا كبيرا على العلاقات بين البرلمان والحكومة. ففي النظام البرلماني للحكم (مثل "نظام وستمنستر")، البرلمان هو الساحة التي تتم فيها مساءلة الحكومة والوزراء من قبل النواب نيابة عن الشعب. وتتم فيه معاقبة الحكومة على أدائها، وفيه أيضا تفوز المقترحات بالشرعية النهائية. وفي النظام الرئاسي حيث لا تجلس السلطة التنفيذية في البرلمان، قد يتمتع البرلمان أيضا بسلطات رقابة كبيرة جدا.

> "في النظام الرئاسي، في الحالات التي تكون فيها الهيئة التشريعية تحت سيطرة حزب غير حزب الرئيس، تكون الرقابة البرلمانية صارمة عادة وقد تتحول المنافسة الحزبية بسهولة إلى عرقلة واختناق. في النظام البرلماني، وفي النظام الرئاسي حيث يسيطر الحزب نفسه على كلتا السلطتين، هناك اتجاه معاكس: قد تضعف الرقابة بسبب الطريقة التي تمارس بها السلطة داخل الحزب الحاكم أو الائتلاف، أو لأن المنافسة بين الأحزاب تثبط المعارضة الداخلية عن ابداء الرأي المخالف".[١٤]

تتطلب الرقابة قدرا من الاستقلال المؤسسي للبرلمان ونصيبا من السلطات الرسمية. في معظم النظم، بما فيها النظم البرلمانية، للحكومة بعض السلطات التشريعية (على سبيل المثال، صياغة التشريعات وممارسة سلطات النقض)، في حين أن البرلمان غالبا ما يتمتع ببعض السيطرة على كيفية إدارة الحكومة (على سبيل المثال، التصديق على التعيينات التنفيذية والنظر في إقالة الموظفين العموميين والبت فيها). إن الترسيم الدقيق للحدود بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية لا يعتمد فقط على تفسير القانون، ولكنه غالبا ما يتحول إلى اختبار للإرادة السياسية بين المؤسسات. وعندما يحدث مثل هذا الاختبار للإرادة، قد تصبح كيفية ممارسة صلاحيات الرقابة مبعثا كبيرا على الخلاف.

تحدد الأنظمة الانتخابية كيفية انتخاب الدوائر الانتخابية وكيفية حصول النواب على مقاعدهم. إن حجم الدوائر الانتخابية، وكيفية اختيار المرشحين وكيفية تحديد الفائزين عوامل لها أثر على التمثيل والرقابة. ولئن كان هناك تباين كبير بين البلدان، فقد ظهر نمطان شائعان، يستخدمان في عدد متساو تقريبا من البلدان.[١٥]

النمط الأول فيه دوائر انتخابية جغرافية كبيرة وذات تنوع أكبر، ففي هذا النمط تُوزع المقاعد التشريعية المتعددة على أساس التمثيل النسبي. يقدم كل حزب قائمة مرتبة من المرشحين لكل دائرة انتخابية، والترتيب فيها يحدد من قبل قيادة الحزب. والمرشحون يفوزون حسب ترتيبهم في القائمة بالمقاعد التي يحصل عليها الحزب وفقا لحصة التصويت. عندما يحدد قادة الأحزاب المرشحين وترتيبهم في القائمة، يمكنهم استخدام هذه السيطرة لفرض تفضيلاتهم وانضباط أعضائهم. هذا النوع من النظام قد يثني أعضاء حزب الأغلبية عن ممارسة الرقابة على الحكومة، ولكن يشجع أعضاء المعارضة على القيام بذلك.

> "تظهر المقابلات أن النواب لا يعملون ولا يتخذون القرارات بشكل مستقل، ولكن كقاعدة عامة، تتشكل آرائهم على أساس قرارات وسياسات الحزب. والسبب الرئيسي في ذلك هو أن اختيارهم يعتمد على الحزب. يتم اختيار أعضاء البرلمان من قوائم الحزب وتقرر الأجهزة الحزبية مرتبتهم على القائمة وبالتالي فرصهم في انتخابهم للبرلمان".
>
> *مركز البحوث والشفافية والمساءلة، صربيا*

النمط الثاني تكون فيه الدوائر الانتخابية أصغر حجما جغرافيا يمثلها عضو واحد وتكون أكثر تميزا. يُنتخب الممثلون إما بأغلبية بسيطة (نظام الفائز الأول) أو عن طريق جولة ثانية بين كبار المرشحين. تتسم نظم بعض الدوائر ذات العضو الواحد بسمة أخرى وهي الانتخابات الأولية لتحديد من سيكون مرشحا لكل حزب. ويمكن هذا النوع من النظم توزيع النفوذ على نطاق أوسع ويعطي النواب والطامحين مجالا أكبر للاختلاف مع قيادة الحزب.

في السنوات الأخيرة، غيرت بعض البلدان دستورها أو نظامها الانتخابي. فعلى سبيل المثال، انتقلت كينيا من نظام رئاسي برلماني مختلط إلى نظام

١٤ Beetham, 2006: 127.

١٥ قاعدة بيانات الاتحاد البرلماني الدولي على الإنترنت بشأن البرلمانات الوطنية. هناك مجموعة أخرى من حوالي ٣٥ بلدا تستخدم نظاما مختلطا يجمع بين عناصر التمثيل النسبي ونظام الفائز الأول (www.ipu.org/parline).

يقترب من النموذج الرئاسي. ومن ناحية أخرى، جربت العديد من البلدان، لا سيما البلدان الواقعة في مناطق ما بعد الصراع، نظم تشتيت السلطة (من خلال النظام الفيدرالي أو اللامركزية أو نقل السلطة) أو إنشاء غرفة ثانية. أنشأت بوليفيا نوعا جديدا من الدوائر الانتخابية لتكميل نظام التمثيل النسبي التقليدي بهدف تحسين تمثيل المصالح المحلية. وإذا كانت هذه التغييرات تستند إلى مجموعة من العوامل، فإنها تؤثر بالضرورة على نظام الضوابط والتوازنات المؤسسي.

### الإطار ٣: الرقابة البرلمانية في الديمقراطية الانتقالية في تونس

يمر النظام السياسي التونسي بمرحلة انتقالية منذ عام ٢٠١١ عندما أزاحت انتفاضة شعبية الحكومة السابقة من السلطة. ولا تزال حدود السلطة بين مختلف السلطات تتغير حيث تتصارع جميع الهيئات السياسية لتنفيذ الدستور الجديد الذي اعتمد عام ٢٠١٤.

يمنح الدستور البرلمان ولاية واضحة للرقابة على الحكومة. لكن يُجمع البرلمانيون من جميع المجموعات الحزبية على أن البرلمان إلى حد الآن لا يقوم بدوره الرقابي بفعالية. ينبغي أن يؤدي القانون الأساسي للميزانية - الذي ما زال قيد النظر في البرلمان - إلى تحسين المعلومات عن أهداف السياسة العامة ومؤشرات أفضل لقياس الأداء الحكومي.

بعض التحديات خاصة بتونس في حالتها الانتقالية الحالية: عدم وجود تقاليد ممارسة الرقابة، واختلاف الرأي حول هذا المفهوم، والغموض بشأن تفويض اللجان البرلمانية للقيام بالرقابة. وهناك تحديات أخرى كما هو شائع بين العديد من البرلمانات: مقاومة الإدارة، وصعوبة الحصول على معلومات محددة من الحكومة في الوقت المناسب، ومحدودية قدرة الإدارة البرلمانية على دعم الرقابة.

أشار المشاركون في مجموعة التركيز التابعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى رغبتهم في أن يكون للبرلمان تفويضا أقوى لمراقبة تطبيق القوانين التي سنها والمراسيم التنظيمية الصادرة عن السلطة التنفيذية لمرافقتها. وأعرب البرلمانيون عن اعتقادهم القوي بأن التشريع والرقابة لا يختلفان نوعا ما؛ فلا بد أن يكون هناك انسجاما بين التشريع والرقابة.

"من الحكمة التوقف عن التمييز بين التشريع والرقابة. يجب أن تمتد الرقابة لتشمل تطبيق القانون. وإلا، فمن الذي يضمن التطبيق السليم للقانون؟ وما الذي يجب فعله في حال فشل القانون بسبب عدم تطبيقه بشكل جيد؟"

*نذير بن عمو، نائب حزب النهضة*

وافق المشاركون في مجموعة التركيز على ١٠ توصيات لتعزيز الرقابة. على سبيل المثال، من شأن ضمان الاستقلال المالي والإداري توسيع الحيز السياسي للرقابة؛ ومن شأن مطالبة الحكومة بأن ترفق مشاريع القوانين بوصف مفصل لرؤيتها وأهدافها تيسير المداولات البرلمانية وإعانة البرلمان على تقييم مدى تحقيق القانون لأهدافه.

*المصدر: مجموعة التركيز التي يسرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تونس، ٢٠١٦. انظر: الرابط إلى تقرير مجموعة التركيز.*

## الأحزاب السياسية

الأحزاب السياسية ضرورية للديمقراطية. فهي مؤسسات تجمع التفضيلات الشعبية وتعبئ الجمهور وتبسط خيارات التصويت وتوحد الحكومة وتوفر وسيلة لإسناد المسؤولية الجماعية. في كثير من الأحيان، تشترك الأحزاب التي تفوز بالمقاعد البرلمانية في خصائص إضافية: فهي تريد الاحتفاظ بالحكم أو الوصول إليه، وتشكيل السياسة الحكومية وتعبئة أعضائها من خلال ممارسة قدر معين من الانضباط الحزبي. التنافس بين الأحزاب السياسية جزء من البيئة البرلمانية. فهو يوفر عناصر المسابقة السياسية التي عادة ما تكون السمة المميزة للديمقراطية الحديثة.

تختلف الأحزاب فيما بينها على نطاق واسع من حيث أصلها وتوجهها ومصالحها الأساسية. ويساعد نوع الحزب المتواجد في السلطة على تحديد قدرة البرلمان على الاضطلاع بأعماله الأساسية. على سبيل المثال، غالبا ما تحتاج الحركات الثورية إلى السرية وتتطلب الوحدة للنجاح. إن الانتقال من حركة ثورية إلى حزب سياسي لا يحدث غالبا بسلاسة، لا سيما في الحالات التي كان فيها الحزب الحاكم يقود في السابق النضال من أجل الاستقلال أو الثورة، فإن انتقاده ينظر إليه أحيانا على أنه شكل من أشكال الفشل الشديد للدولة نفسها.

كثيرا ما توفر الأحزاب لأعضاء البرلمان فرصا لمسارهم السياسي فتعمل كـ "حارسة"، حيث أنها تحدد من يصل إلى السلطة ومن لا يصل إليها. وبمنع وصول مجموعات معينة، كالنساء والشباب والأقليات، أو تيسير وصولها، على سبيل المثال، تؤثر الأحزاب على مدى ممارسة الرقابة نيابة عن تلك المجموعات.

في بعض الأحيان، يجد البرلمانيون أنفسهم مضطرين للاختيار بين الولاء للبرلمان والولاء لحزبهم السياسي. وهذا الاختيار ليس بالسهل، لا سيما عندما ينتمي هؤلاء الأعضاء إلى الحزب الحاكم.

## الرقابة والحكومة

يتمتّع كلٌّ من الحكومة والبرلمان عادة بسلطات تكميلية. تنشأ الرقابة في سياق التفاعل بين هاتين السلطتين والمسؤوليتين، وهي تعبير عن ذلك. ويساعد إدراك ذلك على تعزيز التفاهم المتبادل ووحدة الهدف بين الحكومة والبرلمان، حتى في ساحة المعارك السياسية.

فالحكومات التي تفوز في الانتخابات تتمتع بتفويض ديمقراطي للحكم، ولكن بمراعاة الأحكام الدستورية المحددة للبرلمان وسيادة القانون. وفي نهاية المطاف، تشكل الحكومة والبرلمان جزءا من كيان حكم واحد يتقاسم عددا من السلطات.

قد تساعد الرقابة جميع الجهات المعنية في العملية: النائب، وحزب الأغلبية والمجتمع ككل. ومع أن الرقابة غالبا ما تكون غير مريحة للحكومة، فهناك مصلحة دستورية واضحة في المشاركة البناءة بين الحكومة والبرلمان. من المهم أن تتعاون الحكومة مع الرقابة البرلمانية، وذلك مثلا بتوفير المعلومات والنظر في التوصيات البرلمانية على أساس

موضوعيتها. لو اعتبرت الأسئلة والتحديات من البرلمان مجرد "نيران عدو" ستفقد الفرصة لتحسين الأداء الحكومي. ومن المرجح أن تحظى فوائد الرقابة من حيث تحسين السياسات والنتائج باستحسان الناخبين حين يصل موعد الانتخابات.

تساعد الرقابة البرلمانية على إبقاء الوزراء يقظين. وحتى قبل إجراء الرقابة في البرلمان، فإن احتمال القيام بها أو التهديد بها يدفع الوزراء إلى التأكد من أن إداراتهم تعمل بشكل صحيح، لكيلا يضطروا إلى شرح الأخطاء أمام اللجنة البرلمانية.

"المهم هو وضع الحكومة تحت الضغط. حتى وإن كان حزبك هو الحزب الحاكم".

*البارونة غلوريا هوبر، عضو مجلس اللوردات، المملكة المتحدة*

وفي حالة إخفاق الحكومة في التعاون بشكل مناسب في الرقابة البرلمانية، يجب على البرلمان السعي إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية بسرعة، لا سيما، في الحالات القصوى، إمكانية فرض عقوبات (انظر الفصل الثاني).

ولأعضاء الحزب أو الأحزاب التي تتواجد في السلطة مصلحة مشتركة وقوية في البقاء في الحكم. بالنسبة لنواب حزب الأغلبية، غالبا ما تثير عملية الرقابة تضاربا بين كونهم ينتمون إلى الحزب الحاكم وأداء دورهم المستقل كممثلين للشعب.

وكما يفعل الناس عموما عندما يواجهون مقتضيات متضاربة، فإن أغلبية الأعضاء يسعون في كثير من الأحيان إلى تحقيق التوازن. في العديد من النظم، يكون الوزراء أيضا ممثلين منتخبين وزملاء برلمانيين. وبالتالي فإن الرغبة في الحفاظ على العلاقات وتطويرها أو رضا الأقوياء قد تثنيهم على طرح الأسئلة الصعبة أو القيام بأشكال أخرى من الرقابة. فليس من المستغرب أن تؤدي هذه الحالة إلى ثقافة الرقابة الذاتية بين أعضاء الحزب الحاكم.

مع الاعتراف بحقيقة العمل في بيئة سياسية، بوسع أعضاء الحزب الحاكم استعمال طرق متعددة للاضطلاع بدورهم الرقابي. بإمكانهم مثلا انتهاج أسلوب أقل حدة أو أقل عدوانية من الأسلوب الذي يستعمله نواب المعارضة في استجواب الوزراء، ومع ذلك يستطيعون إثارة قضايا بناءة ومستندة إلى الأدلة. قد يرى النواب البسطاء الذين ينتمون إلى الحكومة أن التأثير غير الرسمي على الوزراء بديل أكثر حذرا من الإجراءات التي قد تسببها الرقابة الرسمية. وقد يتخذ هذا النهج أشكالا مختلفة، بما في ذلك كتابة رسالة، أو طلب عقد لقاء، أو طرح سؤال في لجنة.

## الرقابة والمعارضة

تتجلى الطبيعة السياسية للرقابة في الفرص المتاحة (أو غير المتاحة) للمعارضة أو لأحزاب الأقلية لاستخدام أدوات الرقابة. في الغالب، لدى نواب المعارضة اهتمام خاص باستخدام الرقابة للفت الانتباه إلى أوجه القصور في الحكومة واقتراح حلول بديلة، ويشعرون بالمسؤولية عن هذه المهمة. تقوم المعارضة البرلمانية المنظمة بهذا الدور الخاص لأنها غالبا ما تعتبر نفسها الحكومة القادمة.

تتطلب المعارضة المنظمة بعض الحماية إذا ما أريد لها أن تقوم بعملها بفعالية في البرلمان. يمكن فرض هذه الحماية في الأنظمة أو الاتفاق عليها ضمنيا أو كلتا الحالتين. وعلى أية حال، يجب على جميع النواب أن يفهموا أن للمعارضة حق في الحصول على فرص في الجدول البرلماني والهياكل البرلمانية للقيام بدور رقابي.

كثيرا ما يُعترض على تخصيص الوقت ضمن الجدول الزمني للبرلمان، وتحرص الحكومات بشدة على سيطرتها الفعلية عليه. ومع ذلك، يجب أن تتاح للمعارضة الفرصة لطرح الأسئلة والتحدي والسعي إلى تعديل البرنامج الحكومي. تتباين الترتيبات تباينا كبيرا. ففي بعض البلدان، تتاح للمعارضة فرصة كبيرة للإدلاء بآرائها ضمن العملية التشريعية.

ومع ذلك، قد يتقلص التعاون بشدة إذا رفضت الحكومة السماح للمعارضة بالتأثير على صنع القرار بالقدر الكافي. وفي بعض البلدان، فإن الجمود والمواجهة شائعان. وقد تجد المعارضة، إذا كانت قيادتها أو مواردها ضعيفة، أنه من السهل مواجهة سياسات الحكومة بالرفض الشامل بدلا من العمل بشكل بناء من خلال الميزانيات والتشريعات واقتراح التعديلات. وإذا اختارت المعارضة استخدام الفرص المتاحة لها في البرلمان لمقاومة البرنامج الحكومي بأي ثمن، فقد يسبب ذلك مشاكل حادة لعمل البرلمان والحكومة.

"في العديد من البلدان، هناك الكثير من المناورات السياسية الرخيصة. يُنتخب الأشخاص، ويقضون فترة ولايتهم مدة خمس سنوات في المناورات السياسة، والجدال، دون تقديم أي حلول. تعرض الميزانية، ويسمح للمعارضة بتقديم الحلول، فما تسمع منها إلا أن كل شيء لا يصلح".

*غريفورد موند، عضو الجمعية الوطنية، زامبيا*

وقد تفضي العلاقات بين الحكومة والمعارضة إلى مزيد من التدهور. ففي بعض الظروف، قد تخرج المعارضة ببساطة من البرلمان عندما تشعر بأنها غير قادرة أن تحصل على قدر من التعاون من الحكومة من خلال المشاركة البرلمانية العادية. وبالفعل، فأن الأحزاب الحاكمة قد تدفع المعارضة ضمنيا في بعض الأحيان على مقاطعة البرلمان عن طريق العرقلة المتعمدة.

"في الجلسة العامة، تطرح المعارضة أسئلة، فإن لم توافق على مسألة، انتهجت سياسة الكرسي الفارغ".

*نائب من بوروندي*

إن مقاطعة البرلمان لها تاريخ طويل وكثيرا ما استخدمت لغرض رمزي للفت الانتباه إلى مشكلة معينة. ومع ذلك، عندما يغيب النواب عن البرلمان لفترات طويلة، فإنهم يفقدون القدرة على المشاركة في الأعمال البرلمانية. واعتمادا على قواعد النصاب القانوني، قد يمكن ذلك الحكومة من استخدام البرلمان كختم مطاطي بدون منازع. كما يمكن أن يساعد في تشويه سمعة المؤسسة لدى الجمهور.

يجب على جميع الجهات الفاعلة السياسية أن تضمن بأن يعمل البرلمان على النحو الصحيح، لا سيما من خلال المشاركة النشطة للمعارضة. ويتعين

على جميع الأطراف أن تقارن بين فوائد الحوكمة وديمقراطية المقاطعة وبين الأضرار التي تلحق بالنظام بسبب عدم القيام بالمهام البرلمانية، بما في ذلك التدقيق التشريعي والرقابة.

## ثقة الجمهور

تمكن السلطات الرقابية الكبيرة البرلمانات من المساعدة في تطوير المجتمع وتحسين حياة الأفراد والحكم الوطني. ومع ذلك، كل هذه الصلاحيات لها ثمن. فالبرلمانات والبرلمانيون أنفسهم يخضعون للتمحيص كما لم يحدث من قبل من مجموعة من الهيئات خاصة وسائل الإعلام الاجتماعية والمجتمع المدني. ينظر الناس إلى برلماناتهم لتبرير أنفسهم من خلال متابعة السلوك الأخلاقي في السياسة باستمرار وبنشاط ومن خلال أداء أدوارهم الدستورية بفعالية.

تتمثل الرسالة المركزية لمذهب الحكومة التمثيلية في أن جميع سلطات الحكومة مستمدة من الشعب، وتنتمي إليه في نهاية المطاف، ولا يجوز ممارستها إلا نيابة عن الشعب. ويترتب على ذلك أن الوظيفة العامة هي "أمانة عامة" وأن الموظفين العموميين "أمناء".[١٦] وهذا بالفعل "عقد ثقة" بين البرلمان والشعب. ولتنفيذ واجباتهم الخاصة بالولاء للشعب، يجب على أعضاء البرلمان أداء وظائفهم بنزاهة مثالية.

ومع ذلك، فإن ثقة الجمهور في المؤسسات السياسية، لا سيما البرلمانات، تضررت في العقود الأخيرة بفعل فضائح بارزة، وادعاءات بالفساد، وغيرها من الانتهاكات السلوكية من قبل المسؤولين المنتخبين في جميع أنحاء العالم. تؤثر مستويات الثقة المنخفضة تأثيرا سلبيا على قدرة البرلمان على تمثيل الشعب ومساءلة الحكومة نيابة عن الشعب.

### الإطار ٤ : الثقة في الديمقراطية

في السنوات الأخيرة، دلت المؤشرات والدراسات الاستقصائية العالمية، فضلا عن الاستفسارات العلمية، إلى انخفاض ثقة الناس عموما بالديمقراطية ومؤسساتها:[١]

- *يدل مؤشر وحدة الاستخبارات الاقتصادية لعام* ٢٠١٦ إلى أن الديمقراطية قد ركدت أو تراجعت بين ٢٠٠٦ و٢٠١٦. وسجلت ما يقرب من نصف البلدان الـ ١٧٦ التي تناولها مؤشر الديمقراطية انخفاضا عاما؛
- *أكد تقرير فريدوم هاوس (Freedom House) حول الحرية في العالم لعام* ٢٠١٧ أن الحرية عبر العالم تراجعت للعام الحادي عشر على التوالي في ٢٠١٦؛
- *سجل مقياس الثقة إديلمان (Edelman) لعام* ٢٠١٧ أن الثقة في مؤسسات الأعمال والإعلام والحكومة والمجتمع المدني قد انخفضت على الصعيد العالمي. ويعتقد ٥٣ في المائة من المسجيين أن النظام لا يعمل لصالحهم، وأن القادة لن يحلوا المشاكل.

- باستخدام بيانات من المسح العالمي للقيم، وجد هولمبرغ (Holmberg) وليندبرج (Lindberg) وسفانسون (Svensson) مستوى أدنى من الثقة في البرلمان في الديمقراطيات الجديدة والراسخة على حد سواء مما كان يتوقعه تفسير حدسي للنظرية المعيارية.

هناك فروق دقيقة هامة في هذه الصورة. فعلى سبيل المثال، أشار دليل إبراهيم لشؤون الحكم في أفريقيا إلى تحسن طفيف من متوسط ٥٠,٠ في عام ٢٠٠٥ إلى ٥١,٠ في عام ٢٠١٦. وفي الوقت نفسه، يذهب البعض إلى أن معظم البحوث التجريبية بشأن الثقة السياسية والثقة تميل إلى التغاضي عن أهمية التشكيك واستعداد الناس والمؤسسات لمساءلة الحكومة.

ولذلك، من المهم أن تتخذ البرلمانات خطوات لإعادة بناء مستويات عالية من ثقة الجمهور فيها والحفاظ على هذه الثقة. كيف يمكن القيام بذلك؟ تشمل النُّهج المثمرة مراجعة الممارسات البرلمانية وقواعد الإجراءات بشكل منتظم لضمان الحفاظ على أهميتها لتعجيل العمل البرلماني الأساسي، ومن ضمنه الرقابة؛ وتعزيز المشاركة المدنية الكبيرة مع جميع قطاعات المجتمع وخاصة الشباب - بما في ذلك من خلال التقييم المستمر واعتماد التكنولوجيات الجديدة المناسبة – وممارسة الرقابة البناءة والمبدعة في مجالات الحياة التي من شأنها أن تعود بفائدة أكبر على الناخبين.

### الإطار ٥ : بناء ثقة الشعب في البرلمان في صربيا

صربيا ديمقراطية فتية، لا تزال في مرحلة انتقالية. تقوم البلاد منذ عشرين سنة بإصلاح مؤسساتها السياسية بينما تسعى في الوقت نفسه إلى تعزيز المشاركة العامة وبناء ثقة الجمهور في البيئة السياسية الجديدة والمتطورة.

ولتطوير الرقابة البرلمانية، احتاجت صربيا أولا إلى تحقيق الشفافية والمساءلة في البرلمان نفسه، وقد برز هذا الهدف بإصدار القانون الأول للبرلمان والقواعد الإجرائية الجديدة في عام ٢٠١١. وبحلول عام ٢٠١٢، اتضح أن الجمعية الوطنية قد حققت مستوى عال من الشفافية والمشاركة مع المجتمع المدني.

ويطالب البرلمانيون الآن بنفس الشفافية والمساءلة من جانب السلطة التنفيذية. فمنذ عام ٢٠١١، كثرت المجموعات المشتركة بين الأحزاب وجلسات استماع اللجان العامة. تسمح القواعد الإجرائية الجديدة بتنظيم جلسات استماع علنية من أجل الحصول على معلومات أو آراء الخبراء بشأن التشريعات المقترحة أو الموافق عليها، ولجان رصد تنفيذ التشريعات وإنفاذها.

وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يقوم البرلمان الصربي أيضا بتجريب جلسات اللجنة المتنقلة، ما يمكن ممارسة أعمال الرقابة البرلمانية في جميع أنحاء البلد. وقد ساعد ذلك على إقامة اتصالات

١٦ Lusty, 2014: 337–8.

وتوسيع العلاقات بين البرلمانيين والجمهور، وأسفر عن معالجة القضايا المحلية والوطنية بفعالية أكبر. وساعدت هذه الابتكارات القائمة على المشاركة العامة على زيادة مستوى الدعم للبرلمان الذي تجلى في استطلاعات الرأي العام.

يتمثل أبرز إنجاز لتعزيز الرقابة في تطوير بوابة رصد نفقات الميزانية العامة، مما أدى إلى تحول نموذجي في الرقابة المالية العامة في صربيا. تنشر البوابة معلومات عن نفقات الميزانية من إدارة الخزانة بوزارة المالية كل شهر، وعن إنفاق الأموال المتاحة للنواب. ومع أنها موجهة أساسا إلى أعضاء لجنة المالية وميزانية الدولة ومراقبة الإنفاق العام، فإنها تفيد أيضا جميع البرلمانيين. ويخطط البرلمان أيضا لجعل البوابة متاحة لعامة الناس.

*المصدر: مجموعة التركيز التي يسرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صربيا، ٢٠١٦. انظر: الرابط إلى تقرير مجموعة التركيز.*

### بإيجاز: سياسة الرقابة

تعرف العلاقة الدستورية بين البرلمان والحكومة على أنها "الفضاء السياسي" المتاح للرقابة. وبغض النظر عن النظام السياسي، فإن الأحزاب السياسية ضرورية للديمقراطية ولها دور حاسم في ضمان فعالية الرقابة البرلماني. يجب على النواب، خاصة الذين ينتمون إلى الحزب الحاكم، تحقيق التوازن بين ولاءهم الحزبي والهدف المشترك المتمثل في الرقابة. للمعارضة دور خاص. وينبغي أن تنص القواعد البرلمانية بوضوح على حماية حقوق المعارضة. إن التعصب الحزبي المفرط يعرقل الرقابة القائمة على الأدلة. وفي سياق انخفاض ثقة الجمهور في المؤسسات السياسية بشكل يثير القلق حول العالم، فإن الرقابة البرلمانية قد تساعد على استعادة ثقة الجمهور في البرلمان والحكومة، وهو أمر ضروري لمدى سلامة الديمقراطية.

## ١-٦ التحديات التي تواجه الرقابة

تواجه الرقابة تحديات مختلفة. قد يكون الفضاء السياسي الذي يحتاج إليه النواب للقيام بالرقابة محدودا أو غير موجود أصلا. إن مسألة الفضاء السياسي للرقابة تتعلق هنا بحرية أعضاء البرلمان في التعبير. ما هي التحديات الرئيسية التي يواجهها النواب عند القيام بالرقابة في نظرهم؟ هل هناك اختلاف بين وجهات نظر النواب في الحكومة والمعارضة، أو بين النواب والنائبات؟

### حرية التعبير

إن قدرة النواب على التحدث بحرية لدى القيام بواجباتهم من العناصر الحاسمة في المجال السياسي للرقابة، وقد تمثل تحديا خاصا في بعض السياقات، ذلك أن حماية حرية البرلمانيين في التعبير عامل أساسي يمكنهم من القيام بأنشطة الرقابة.

"لا يستطيع البرلمان أداء دوره إلا إذا تمتع أعضاؤه بالحق في حرية التعبير حتى يتمكنوا من التحدث باسم الشعب الذي يمثلونه. يجب أن يكون أعضاء البرلمان أحرارا في التماس المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها دون خوف من الانتقام. وبالتالي فإنهم يتمتعون عادة بوضع خاص يمنحهم الاستقلال المطلوب: فهم يتمتعون بالامتيازات البرلمانية أو الحصانة البرلمانية فيما يتعلق بحرية التعبير أثناء العمل في البرلمان".[١٧]

ليس من النادر أن يتعرض أعضاء البرلمان الصريحين لانتهاكات حقوق الإنسان تتراوح بين الاعتقال التعسفي والإجراءات القانونية ذات الدوافع السياسية، التي تصل في الحالات القصوى إلى القتل. في بعض الحالات، مُنع برلمانيون، وأحيانا مُنعت المعارضة بأكملها، من ممارسة صلاحياتهم. تشمل الأساليب المستخدمة التعليق غير المبرر للولاية البرلمانية، وإجراءات الإفلاس ذات الدوافع السياسية، وإلغاء جنسية عضو البرلمان.

من أجل حماية البرلمانيين من التجاوزات والدفاع عن المؤسسة البرلمانية، أنشأ الاتحاد البرلماني الدولي في ١٩٧٦ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين، التي درست منذ ذلك الحين قضايا في أكثر من ١٠٠ بلد، وساعدت في كثير من الحالات على توفير الحماية أو التعويض للبرلمانيين المعرضين للخطر. وفي عام ٢٠١٦، درست اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي ٤٥٩ قضية تخص البرلمانيين في ٤٢ بلدا. وتعلقت أغلبية كبيرة من هذه القضايا ببرلمانيين من المعارضة، مما يشير إلى التحديات التي تواجه قدرة المعارضة على المشاركة بحرية في أنشطة الرقابة.

### تصورات النواب حول تحديات الرقابة

في إطار الدراسة الاستقصائية بشأن البرلمانيين التي أجريت من أجل هذا التقرير، دعي النواب إلى تحديد ثلاثة تحديات رئيسية تواجهها الرقابة الفعالة، باستخدام كلماتهم الخاصة. حدد ثلاثمائة وخمسون نائبا (٣٥٠) من أكثر من مائة وعشرين (١٢٠) برلمانا خمسمائة وسبعة وخمسين (٥٥٧) تحديا. وقد تم تقسيم التحديات إلى أربع فئات: البيئة السياسية، وسلطة البرلمان في القيام بالرقابة، وموارده للقيام بذلك، والإرادة السياسية لتنفيذ الرقابة. من المهم ملاحظة أن فئات التحديات غالبا ما تكون مترابطة. وحيثما تكون الموارد البرلمانية منخفضة، فللبرلمان أقل سلطة على إجبار الحكومة على اتخاذ إجراءات بشأن التوصيات البرلمانية. وعندما تكون البيئة السياسية العامة غير داعمة، فمن غير المرجح أن تكون الرغبة للرقابة على الحكومة مرتفعة.

تبين أن القضايا المتعلقة بموارد البرلمانات للقيام بالرقابة أكبر أنواع التحديات التي أعرب عنها النواب. تصنف الرسوم البيانية التالية التحديات (ملاحظة: على أساس المستجيبين الذين حددوا جنسهم وانتمائهم السياسي).

١٧ الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ٢٠١٧.

## الرسم البياني ١ : انتهاكات حقوق الإنسان للبرلمانيين - ٢٠١٦

عدد الحالات التي نظرت فيها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي

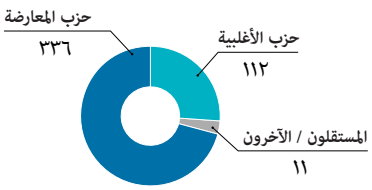


لجنة الاتحاد المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين مصدر فريد لحماية وإنصاف النواب المقتولين أو المهاجمين أو المهددين أو المسجونين بسبب آرائهم أو اختلافهم السياسي.

وإذا لم يتمكن النواب من أداء عملهم بأمن وسلام ومن دون خوف. فلا يمكن ضمان أداء البرلمان دوره في حماية حقوق الإنسان والحريات السياسية للمجتمع ككل.

ولا ديمقراطية من دون احترام حقوق الإنسان الأساسية مثل حرية الفكر والتعبير. والحق في الحياة والحرية والمساواة والمشاركة في الحكومة.

ويتعاون الاتحاد الدولي مع البرلمانات لضمان وفائها بمسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان.

www.ipu.org
http://ipu.org/iss-e/hr-law.htm
postbox@ipu.org

*المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١٧. انتهاكات حقوق الإنسان للبرلمانيين - ٢٠١٦.*

## الرسم البياني ٢ : تصورات النواب حول تحديات الرقابة

### حسب الانتماء إلى الحكومة / إلى المعارضة

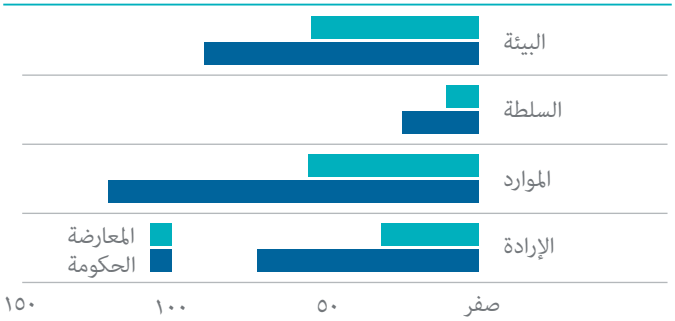


### حسب الجنس

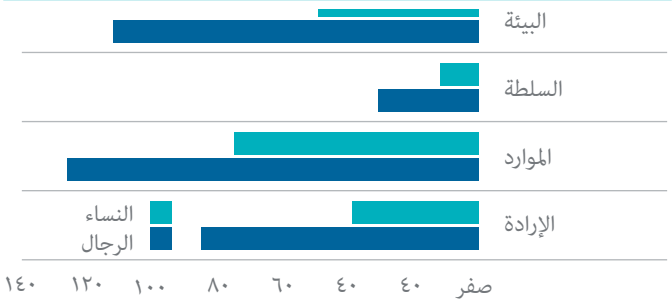


*المصدر: دراسة استقصائية بشأن البرلمانيين، أجراها الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السؤال ٦، ٢٠١٦ (أساس السؤال: ٣١٠ تحديا حدده النواب من الأحزاب في الحكومة، ١٥٤ تحديا حدده أعضاء المعارضة؛ ٣٥٤ تحديا حدده ٢١٥ من البرلمانيين الذكور، ١٧٥ تحديا حددته ١٣٥ برلمانيات)*

الملامح العامة للتحديات المتصورة مشابهة لدى جميع أعضاء البرلمان الذين شاركوا في الدراسة الاستقصائية لهذا التقرير. يميل النواب إلى تحديد التحديات بطريقة مماثلة، بغض النظر عن جنسهم أو عضويتهم في الحكومة أو في المعارضة.

من الجدير بالذكر أن أعضاء البرلمان الذين ينتمون إلى الأحزاب الحاكمة لا يجدون صعوبة في تحديد التحديات التي تواجه الرقابة.

تقدم التحديات التي يعرب عنها النواب عرضا متماسكا لأسباب صعوبة الرقابة على البرلمانيين. وتشير الأمثلة أيضا إلى أن أعضاء البرلمان قد يواجهون تحديات مماثلة في جميع البرلمانات، ولكن السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي لكل بلد يجعل المشاكل مختلفة اختلافا كبيرا من سياق إلى آخر.

وفي بعض الحالات، تكون البيئة السياسية العامة معادية لأي محاولة لإخضاع الحكومة للمساءلة. من المرجح أن يعبر نواب المعارضة عن أحكام تتسم بأكثر قساوة من أقرانهم في الأحزاب الحاكمة:

"ثقافة قديمة لنظام الحزب الواحد تخلد سمة البرلمان الشكلي" (نائب من المعارضة في كمبوديا)

"حكومة غير متعاونة لا تتسامح مع المعارضة" (نائبة من المعارضة في غينيا)

"تأثير السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية" (نائب من المعارضة في هايتي)

بطبيعة الحال، السياسة الحزبية لها تأثير كبير على بيئة الرقابة. يواجه أعضاء الحزب الحاكم، إذا كانوا برلمانيين، تحديات خاصة:

"يتعين على الأغلبية السياسية دعم الحكومة بأي ثمن، لذا فإن الرقابة البرلمانية محدودة بسبب قاعدة الأغلبية" (نائب من الحزب الحاكم في بلجيكا)

"الخوف من إحراج الحكومة" (نائب من الحزب الحاكم في موريشيوس)

"دعم الحكومة = لا يمكنك أن تكون عضوا في الحزب الحاكم وتنتقد، وتراقب دون عقاب" (نائب من الحزب الحاكم في تشاد)

التحديات المتعلقة بالموارد كانت أكثر فئة ذُكرت على نطاق واسع، ولا سيما بين البرلمانيين الأفارقة. لكن النواب من كل مكان يشعرون أنه لا يوجد ما يكفي من المال للرقابة، حتى وإن كانت هذه المشكلة بدرجات مختلفة في سياقات مختلفة. هناك شعور بالقيود المالية على مستوى البرلمان والنائب:

"لا يوجد ما يكفي من المال لتشغيل البرلمان" (نائب من الحزب الحاكم في بوروندي)

"نقص التمويل للجان" (نائب من المعارض في آيرلندا)

"قدرة البرلمان المحدودة على إجراء البحوث" (نائب من الحزب الحاكم في سورينام)

"موارد النواب - من الصعب العمل بدون ميزانية" (نائب من الحزب الحاكم في كرواتيا)

وبالنظر إلى الضغوط المتعددة على الوقت المتاح للنواب في كل مكان، السؤال المطروح هو كم من الوقت يجب تخصيصه للرقابة؟ خاصة عندما يتوقع الناخبون أن يركز ممثلوهم على القضايا المحلية، أو أنهم غير ملمين بالرقابة:

"قضايا الناخبين مقابل القضايا الوطنية. في كثير من الأحيان، لا تحظى قضايا الناخبين بالأسبقية على القضايا الوطنية" (نائب من بوتان)

"ليس للمواطنين وعي كبير حول مسألة الرقابة البرلمانية، حيث أن الجزء الأكبر من العمل البرلماني يتمثل في وضع القوانين" (نائب من فرنسا)

"في بعض الأحيان، تفتقر إلى الوقت الكافي لأن أنشطتنا التشريعية تأخذ الجزء الأكبر من الوقت" (نائب من الحزب الحاكم في جورجيا)

على النواب أيضا أن يظهروا الإرادة والالتزام للاستعداد لطرح الأسئلة وتحدي الحكومة، حتى وإن كان ذلك تحديا سياسيا. هناك حاجة إلى:

"التزام النواب بتنفيذ الرقابة من الأعلى إلى الأسفل إلى غاية التنفيذ وظهور الأثر في مجتمعنا" (نائب من المعارضة في إندونيسيا)

"حرية وشجاعة البرلمانيين" (نائب من المعارضة في بلجيكا)

على الرغم من أن البرلمان قد يتمتع بسلطات رسمية لمحاسبة الحكومة، إلا أن تنفيذ هذه السلطات نادرا ما يكون واضحا. يأتي هذا التحدي في صلب حوافز النواب لتنفيذ الرقابة، ويرتبط ارتباطا وثيقا بمسائل الموارد والمهارات والإرادة:

"الطابع غير الملزم وغير المنهجي للتوصيات" (نائب من الحزب الحاكم في بنن)

"عدم تنفيذ الحكومة لتوصيات اللجان الدائمة" (نائب من الحزب الحاكم في باكستان)

"القوة المضادة لمواجهة الحكومة غير كافية" (نائب من المعارضة في هولندا)

تأثر كل هذه العوامل تأثيرا جماعيا على رغبة النواب في المشاركة في الرقابة. هذه علاقة دينامية: إذا كانت للنواب إرادة، يمكنهم العمل بشكل جماعي لتشكيل بيئة سياسية نشطة، وبناء القدرة على الرقابة، وزيادة سلطة البرلمان لمساءلة الحكومة. وعلى العكس من ذلك، إذا كانت هناك مقاومة نظامية للدور الرقابي للبرلمان، فإن جهود البرلمانيين لبناء البرلمان وصقل عمليات الرقابة لا تحدث أثرا كبيرا:

تلك هي المواضيع – البيئة السياسية، والقدرة على ممارسة الرقابة، وقدرة البرلمان على الرقابة، والإرادة لتنفيذ الرقابة – التي سيتم بحثها في هذا التقرير. في نهاية المطاف، نائب من أوروغواي يلخص بيت القصيد: "احترام البرلمان".

## تصورات النواب حول مشاركة الحكومة في الرقابة البرلمانية

عندما سئل أعضاء المعارضة بالتحديد عن رأيهم في تعاون الحكومة بشأن الرقابة البرلمانية، بشكل غير مفاجئ، انتقدوا التعاون والمعلومات التي قدمها وزراء الحكومة لغرض الرقابة، كما انتقدوا استجابة الحكومة للرقابة (انظر الرسم البياني ٣) وما يثير الاهتمام أن حوالي ٤٠ في المائة من أعضاء الحكومة إما أعربوا عن عدم رضاهم عن تعاون الحكومة مع الرقابة أو ظلوا محايدين، مما يشير إلى أن الشواغل المتعلقة بعمل الرقابة مشتركة بين النواب في جميع أطراف البرلمان.

**الرسم البياني ٣: تصورات النواب حول مشاركة الحكومة في الرقابة البرلمانية**

"وزراء الحكومة يتعاونون بما فيه الكفاية"

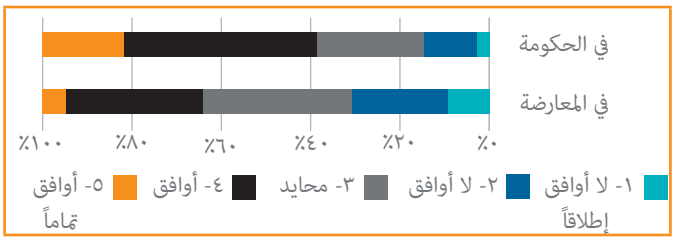


"توفر الحكومة معلومات كافية"

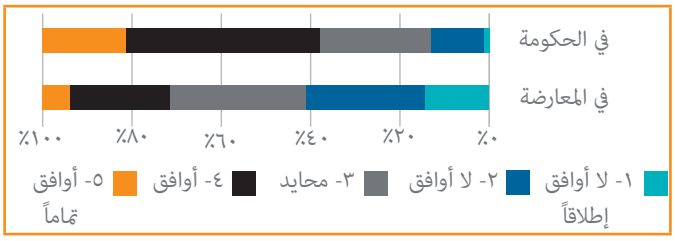


"تستجيب الحكومة لنتائج الرقابة"

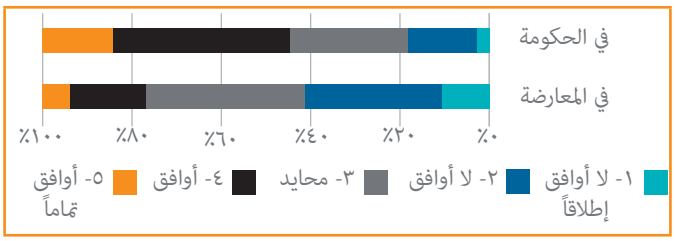


*المصدر: دراسة استقصائية بشأن البرلمانيين، أجراها الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السؤال ٢، ٢٠١٦ (الأساس: ٢٨٠ نائبا - ١٨٥ في الحكومة، ٩٥ في المعارضة)*

**بإيجاز: التحديات التي تواجه الرقابة**

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تعرقل الرقابة. وتختلف هذه العوامل من برلمان إلى آخر ومن نائب إلى آخر. وتتراوح من مقاومة الحكومة للرقابة ومحدودية حرية أعضاء البرلمان في التعبير إلى شعور أعضاء البرلمان بأنهم يفتقرون إلى الموارد اللازمة لأداء هذا الدور بفعالية.

## ١-٧ الاستنتاجات

إن الرقابة البرلمانية ضرورية للحكم الرشيد ولضمان تلبية عمل الحكومة لاحتياجات الشعب. توضح الرقابة طريقة تعامل الحكومة مع شواغل الجمهور، وتمكن أفراد الجمهور من تقييم حكمة صانعي القرار السياسي وأمانتهم ونزاهتهم. وتوفر فرصة لتصحيح السياسة التي لا تؤدي إلى نتائج. وبهذه الطرق، تعيد الرقابة بناء ثقة الناس في البرلمان والبرلمانيين، فضلا عن تعزيز قدرة البرلمان على التغيير وتعزيز مؤهلاته القيادية. ومن ناحية أخرى، إذا غابت ثقافة الرقابة القوية، سيفقد البرلمان جزءا كبيرا من غرضه الأساسي.

# الفصل الثاني: جعل الرقابة فعالة

يكمن أساس الرقابة البرلمانية الفعالة في قدرة البرلمان على الحصول على صلاحيات واسعة للوصول إلى المعلومات والناس والدفاع عنها بقوة، بالإضافة إلى رغبة النواب في استخدام هذه الصلاحيات في الممارسة العملية سعيا وراء أداء ولايتهم الرقابية.

استنادا إلى الأدبيات المتعلقة بالرقابة، بالإضافة إلى بيانات استقصائية من النواب والبرلمانات، يركز هذا الفصل على التحديات الرئيسية التي تواجه الرقابة المحددة في الفصل الأول، ويعرض عددا من الشروط الهامة للمراقبة الفعالة.

## ٢-١ ولاية الرقابة وصلاحياتها

تستطيع البرلمانات إجراء الرقابة الفعالة عندما تتوفر القوانين والقواعد التي تقوم عليها الرقابة لتحقيق ذلك. الولاية، أو السلطة القانونية، لنشاط الرقابة البرلمانية مستمدة غالبا من الدستور. وتضع مصادر تشريعية أخرى، مثل القواعد الإجرائية أو الممارسة البرلمانية، آليات ممارسة الولاية.

بالنسبة إلى البرلمانات التي شملتها الدراسة الاستقصائية، كان الدستور والقواعد الإجرائية المصدران الأكثر شيوعا (انظر الرسم البياني ٤). ينطبق هذا بصفة خاصة على البرلمانات في أوروبا وأفريقيا والأمريكتين. ذكرت أيضا التشريعات الصادرة عن البرلمان والتقاليد والممارسات، ولكن بنسبة أقل.

### الرسم البياني ٤: مصادر ولاية الرقابة البرلمانية

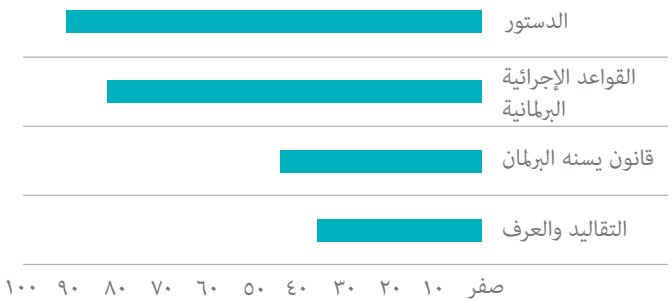


*المصدر: استبيان البرلمانات الذي أعده الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السؤال ١، ٢٠١٦ (أساس السؤال: ١٠٣ غرفة برلمانية)*

أفاد النواب من الجنسين بأنهم راضون عن مستوى سلطات الرقابة في برلمانهم (انظر الرسم البياني ٥ ).

### الرسم البياني ٥: تصورات النواب بشأن الصلاحيات الدستورية أو القانونية للرقابة

"للبرلمان صلاحيات دستورية أو قانونية كافية للرقابة"

حسب الجنس والعضوية في الحكومة / في المعارضة في الحكومة (النساء، الرجال)

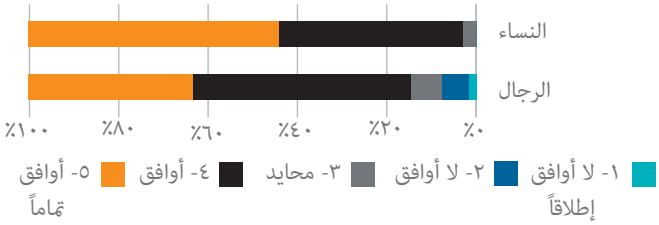


في المعارضة (النساء، الرجال)

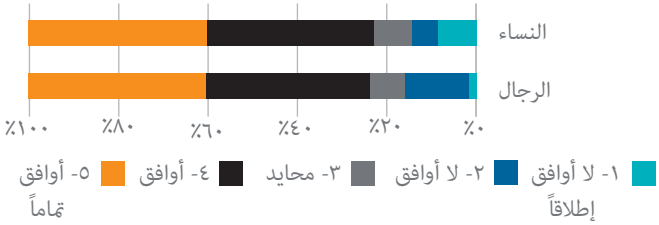


*المصدر: دراسة استقصائية بشأن البرلمانيين، أجراها الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السؤال ٢، ٢٠١٦ ( الأساس: ٢٨٣ نائبا، منهم ١٨٥ عضوا في الحكومة- ١١٧ رجلا و٦٨ امرأة؛ و٩٨ عضوا في المعارضة - ٦٣ رجلا و٣٥ امرأة)*

### كيف يمكن للولاية أن تجعل الرقابة فعالة؟

تحدد الولاية، سواء أكانت مكتوبة أو تم تطويرها من خلال الممارسة، صلاحيات البرلمان وكيفية استخدامها. وهي تحدد نطاق الرقابة البرلمانية في سياق العلاقات بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. على سبيل المثال، ينص هذا المقتطف من دستور فنلندا المعدل لعام ١٩٩٩ على حق البرلمان في الحصول على معلومات من الحكومة (انظر الإطار ٦).

### الإطار ٦: حق البرلمان في تلقي المعلومات في فنلندا

يحق للبرلمان أن يتلقى من الحكومة المعلومات التي يحتاجها للنظر في المسائل. يكفل الوزير المختص أن تتلقى اللجان وغيرها من الأجهزة البرلمانية دون إبطاء الوثائق اللازمة وغيرها من المعلومات الموجودة في حوزة السلطات.

وللجنة الحق في تلقي معلومات من الحكومة أو الوزارة المختصة بشأن مسألة تدخل في نطاق اختصاصها. ويجوز للجنة إصدار بيان إلى الحكومة أو الوزارة بناء على المعلومات.

> وللممثل الحق في المعلومات التي في حوزة السلطات والتي تعتبر ضرورية لأداء واجبات الممثل، شريطة ألا تكون المعلومات سرية أو تتعلق باقتراح ميزانية الدولة قيد الإعداد.
>
> بالإضافة إلى ذلك، فإن حق البرلمان في الحصول على معلومات عن الشؤون الدولية تحكمه الأحكام الواردة في مكان آخر من هذا الدستور.
>
> *المصدر: دستور فنلندا، ١١ يونيو ١٩٩٩ (المادة ٤٧ - حق البرلمان في تلقي المعلومات).*

كما تحدد الولاية دور المعارضة في الرقابة. وقد يكون ذلك مكرسا في الدستور أو، في أغلب الأحيان، في القواعد الإجرائية. على سبيل المثال، في بعض لجان الرقابة أو كلها، يجوز تخصيص منصب الرئيس لأعضاء المعارضة. ويمكن أن تنص القواعد والممارسات أن البرلمان هو أول هيئة تطلع على أي إعلان حكومي هام، وأن يطلع المتحدث باسم المعارضة المعني على نص بيان وزاري قبل عرضه في الجلسة العامة. ويتعين على البرلمان، غالبا من خلال رئيسه، ضمان تنفيذ القواعد.

> "أكثر السبل فعالية هي وجود إطار تنظيمي معياري واضح ودقيق ومحدد. ينبغي أن تكون للجمعيات التشريعية قواعد إجرائية. ينبغي الاعتراف بحقوق المعارضة والأغلبية في الجمعيات التشريعية، بما في ذلك فرص التعبير".
>
> *فيليب ماهوكس، عضو مجلس الشيوخ، بلجيكا*

تحدد الولاية الفرص المتاحة للرقابة. فعلى سبيل المثال، في هولندا ثالث يوم الأربعاء من شهر مايو هو يوم المساءلة، حيث يجب على جميع الوزراء تقديم تقرير مفصل إلى البرلمان حول كيفية إدارة مخصصاتهم من ميزانية العامين السابقين. ويمكن للسلطة القانونية أيضا أن تنص على إنشاء نظام لجان برلمانية بهدف إجراء الرقابة.

وأخيرا، توفر الولاية القدرة على مبادرة اقتراح قوانين وقواعد وأحكام جديدة وإصدارها لزيادة الرقابة. على سبيل المثال، سمح قانون الميزانية الذي أصدره البرلمان الأوغندي لعام ٢٠٠١ للبرلمانيين الوصول إلى المعلومات التي استخدمتها الحكومة لصياغة الميزانية الرسمية. ففي السابق، كانت الحكومة تبقي هذه المعلومات سرية. وفي تركيا، منح قانون الإدارة المالية العامة البرلمانيين أدوارا واضحة المعالم في تخطيط الميزانية الوطنية.

## تفسير الولاية واتخاذ القرارات

في كثير من البلدان، الولاية القانونية للرقابة البرلمانية قائمة منذ أمد طويل، ونطاقها محدد عموما ويقبلها الجميع. ومع ذلك، فقد يكون مدى صلاحيات البرلمان والحكومة محل أسئلة، كما بين ذلك قرار المحكمة العليا في المملكة المتحدة الصادر في يناير ٢٠١٧ بشأن ضرورة قيام الحكومة بالتشاور مع البرلمان قبل بدء الإجراءات الرسمية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وقد يكون نطاق ولاية الرقابة البرلمانية أقل وضوحا إذا كان البرلمان مؤسسة حديثة نسبيا، أو إذا كانت الترتيبات الدستورية محل نزاع، على سبيل المثال في البلدان الخارجة من الصراع. ففي مثل هذه الحالات، قد تكون الثقافة السياسية غير مؤاتية للرقابة البرلمانية حسب الفكرة القائلة إن الحزب أو الشخص الذي فاز في الانتخابات له الحق أن يفعل ما يريد دون عائق.

وقد يكون الدور الصحيح للبرلمان مسألة نقاش جاري، كما يلاحظ في حالة تونس (انظر الإطار ٣). وفي بعض الحالات، تُعرض النزاعات بين البرلمان والحكومة أمام المحاكم للفصل فيها، أو يحسمها البرلمان نفسه بتحديد اختصاصاته.

وعادة تُحدَّد تفاصيل عمليات الرقابة في القواعد الإجرائية البرلمانية وفي الممارسة العملية. في الغلب، يوجه رئيس البرلمان كيفية فهم القواعد التي تحكم سير أشغال البرلمان على أساس يومي.

> "القواعد الإجرائية البرلمانية مهمة. وبما أن الإجراءات القضائية مهمة لتصنيف المسائل وتجنب الوقوع في قانون الغاب، فإن الإجراءات البرلمانية تحدد حقوق الجميع والتزاماتهم في النقاش البرلماني بالمعنى الواسع".
>
> *كريستين ديفريني، رئيسة مجلس الشيوخ، بلجيكا*

كثيرا ما يلاحظ البرلمانيون أن دور رئيس البرلمان يؤثر تأثيرا كبيرا على النهج المؤسسي للبرلمان في الرقابة، إذ أن لهم سلطة تفسير وتطبيق القواعد البرلمانية. وباختصار، فإن الأشخاص الذين يفسرون قواعد الرقابة الهامة لا تقل أهميتهم عن القواعد نفسها.

## القدرة على ضمان الامتثال

مثل أي قانون، تتطلب الولاية عقوبة ما لعدم الامتثال للرقابة البرلمانية. وأقصى عقوبة تأتي يوم الانتخابات عندما تتاح للناخبين فرصة تغيير الحزب الحاكم (أو الأحزاب الحاكمة). ومع ذلك، لدى أعضاء البرلمان وسائل أقرب لدفع الوزراء أو الحكومات نحو الامتثال أو الضغط عليهم. على سبيل المثال، قد يسعون إلى كشف نقائص الحكومة، أو تمرير تشريعات تصحيحية، أو التأثير على مخصصات الميزانية، أو إصدار عقوبة رسمية تتراوح بين اللوم الرسمي وإجراءات الإقالة أو التصويت على عدم الثقة.

مع أن العديد من الحكومات تولي اهتماما وثيقا بتقارير لجان الرقابة ونتائج المناقشات العامة، وتسعى بنشاط إلى الحصول على آراء البرلمانات، لا ينطبق هدا في كل مكان.

### الكشف

قد تكون القدرة على الكشف هي المتاحة بأكثر سهولة لأعضاء البرلمان واللجان. عندما تكشف الرقابة أوجه القصور الخطيرة في الأداء الحكومي، فإنها تستطيع جلب الدعاية السلبية للحكومة. إن إمكانية الكشف العلني وحدها تعطي الحكومة حافزا قويا لإيلاء الاهتمام لنتائج الرقابة. عندما يتم تضخيمه في وسائل الإعلام والمجتمع المدني، قد يكون الكشف فعالا جدا في زيادة ضغط الرأي العام على الحكومة حتى تستجيب.

يشكل الكشف أداة أكثر حدة في أيدي أعضاء اللجان، الذين يمكنهم متابعة التحقيقات بطريقة منهجية، مدعومة بأدلة واقعية. توفر جلسات الاستماع التي تعقدها اللجان منتدى عاما، وتكون تقارير اللجان بمثابة منافذ رسمية لاستنتاجات وتوصيات التحقيق.

ومع ذلك، بإمكان النائب استخدام الكشف لإحداث أثر جيد. وخلافا لمعظم العقوبات الرسمية، ففي كثير من الأحيان، لا يتطلب أغلبية أو مجموعة كبيرة لإثارته، ولا يمكن صده بسهولة من قبل الأغلبية السياسية التي تدعم الحكومة.

## التشريع

إن أقصر طريق لتغيير سلوك الحكومة وأجهزتها هي من خلال القانون الذي ينظم هذا السلوك. بإمكان الرقابة البرلمانية أن تؤثر على طريقة تنفيذ القانون. تحد صياغة القوانين بدقة من نطاق السلطة التنفيذية لإعادة تفسير ما تمرره الهيئة التشريعية. وبعد ذلك، يمكن للبرلمان عقد جلسات لمراقبة مدى دقة تنفيذ الحكومة للقوانين. وفي نهاية المطاف، فبإمكانه تغيير القانون لمواجهة أي نقص تكشفه الرقابة.

توفر كل خطوة من هذه الخطوات فرصا للبرلمانيين. فبإمكانهم تركيز اهتمام الجمهور على ضرورة جعل القوانين أدوات أفضل لتشكيل السلوك الحكومي والحكم عليه؛ ويمكنهم المشاركة في جلسات المراقبة والإعراب عن تفضيلاتهم؛ ويمكنهم العمل على بناء أغلبية لدعم التشريعات.

ومع ذلك، عندما تريد سن التشريعات بمزيد من الدقة والوضوح، تواجه البرلمانات مشاكل عديدة. فالبرلمان الذي له معلومات وخبرة محدودة لا يكون متيقنا بما يمكنه وينبغي عليه إجبار الحكومة على القيام به، وسيحتاج إلى جمع الأغلبية، على الرغم من أن البرلمانيين غالبا ما ينقسمون حول التفاصيل.[1]

إن عقد جلسات الرقابة واقتراح التعديلات على القانون يوفر مسارا أكثر عملية. هذه أداة محتملة وقوية لجعل الحكومة تولي اهتماما، ولكن هذا المسار صعب أيضا لأنه يتطلب القدرة والإرادة السياسية والسلطة. أولا، لا بد من أغلبية لتعديل القوانين، والحكومة والحزب الحاكم قد يدافعان عن مقدار السلطة التنفيذية الحالية. ثانيا، يجب أن يكون لدى السلطة التشريعية القدرة - الخبرة، والقدرة على الصياغة، وغير ذلك من أشكال الدعم - على التشريع بمزيد من الدقة. ثالثا، تنفذ الحكومة تغييرات في القانون، لذلك يجب أن يكون لدى السلطة التشريعية الوسائل اللازمة لمراقبة امتثال الحكومة وإنفاذ نواياها وفرض عقوبات في حالة عدم الامتثال. لذا، فإن درجة الامتثال التي تم التوصل إليها قد تكون اختبارا للقوة بين البرلمان والحكومة.

## التأثير على الميزانية

لمعظم البرلمانات كلمتها في الميزانية الوطنية. تتراوح سلطتها بين الموافقة الرمزية على القرارات المتخذة في أماكن أخرى، وتعبئة الأغلبية من أجل التصويت بنعم، وامتلاك القدرة واستخدامها على صياغة الميزانية والموافقة عليها.

لا تملك كل البرلمانات سيطرة واسعة النطاق على الميزانية بموجب القانون أو في الواقع السياسي. وفي بعض الأحيان، يقيد القانون التغييرات التي يمكن للبرلمان أن يقوم بها، وكثيرا ما يمكن للبرلمان أن يخفض أو يعيد التخصيص ولكنه لا يستطيع إضافة نفقات جديدة. بالإضافة إلى ذلك، توجد قيود سياسية حقيقية في الأنظمة البرلمانية: ففي بعض البلدان، الفشل في تمرير الميزانية يسقط الحكومة، وبالتالي فإن حزب الأغلبية يضمن مرور الميزانية.

وعندما يكون للبرلمان تأثير على الميزانية، فإن لديه أداة محتملة لجعل الحكومة تولي اهتماما لشواغلها. وقد يشعر الوزراء بالتهديد من احتمال تخفيض ميزانيتهم وبالتالي قد يولون اهتماما لما تركز عليه اللجان. وعلى العكس من ذلك، قد تزيد السلطة التشريعية التمويل إن لاحظت، من خلال الرقابة، أن مبالغ الأموال أو السيطرة المخصصة غير كافية.

ما مدى السلطة التي يملكها البرلمان فعلا على الموارد المالية؟ وكيف يمكنه استخدامها كعقوبة؟ الفرق الكبير في سلطات الرقابة التي تملكها البرلمانات يكمن فيما إذا كانت لها سلطة سلبية فقط – أي، الحق في رفض الميزانية فقط (كما في جمهورية سيشيل) – أو إذا كانت تستطيع أن تؤثر بشكل إيجابي في كيفية إنفاق المال. ذكر العديد من الذين أجريت معهم مقابلات أن برلمانهم يستطيع أن يقدم مقترحات لتغيير السياسات وكيفية إنفاق الأموال (على سبيل المثال في سويسرا وألمانيا وأوغندا).

في الحالات التي يتمتع فيها البرلمان بسلطة على الميزانية وحرية حقيقية للتصرف، يمكنه استخدامها لزيادة وضوح وفعالية نتائج الرقابة. في البوسنة والهرسك، حيث تندمج وظائف لجنة الميزانية في مجلس النواب مع وظائف لجنة الحسابات العامة، استخدمت اللجنة السلطة على الميزانية لإرسال رسالة هادئة وإن كانت فعالة. كشفت مراجعة حسابات الوزارات أن عددا كبيرا منها لم يلتزم بالمعايير الدولية التي وضعتها المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في إدارتها للنفقات.[2] خفضت لجنة الميزانية والمالية المتعددة الأحزاب ميزانيات الوزارات المخالفة بمبالغ رمزية صغيرة (في مجالات مثل السفر). ولكن تم الإبلاغ عن النتائج أيضا في الجرائد، وتم تضخيمها من قبل دعاة المجتمع المدني من أجل الشفافية. فأدى ذلك إلى تحسينات في السنوات اللاحقة في أداء مراجعة الحسابات للوزارات الأصغر حجما والأكثر ضعفا من الناحية السياسية.

في كينيا، حيث حول دستور عام ٢٠١٠ البلد من نظام برلماني إلى نظام رئاسي - تشريعي، تم نقل سلطة صياغة الميزانية النهائية واعتمادها إلى السلطة التشريعية. والآن إذا رأى البرلمان شيئا ضروريا ووافق عليه، فإنه يملك القدرة على الاعتراف به من خلال زيادة الاعتمادات.

## الجزاءات

وأخيرا، قد يمتلك البرلمان سلطة جزاء الحكومة بطرق مختلفة.

خلال حلقة نقاش في الجمعية ١٣٣ للاتحاد البرلماني الدولي، ميز الأمين العام لمجلس الشيوخ الكندي بين آليات الرقابة التي لها عواقب سياسية على

١ Nakamura and Smallwood, 1980.

٢ المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات www.intosai.org.

الحكومة والآليات التي لا تترتب عليها عواقب.[٣] في كندا، تشمل آليات الرقابة التي لها عواقب سياسية على الحكومة النقاش الذي يلي خطاب العرش المحدد لبرنامج الحكومة، ومناقشة الميزانية والاقتراحات بعدم الثقة. إن صوّت البرلمان ضد الحكومة في أي من هذه الحالات، فقد يسقط الحكومة.

بالنسبة لآليات الرقابة التي لا تترتب عليها عواقب سياسية مباشرة، وضعت البرلمانات مجموعة من العقوبات "الخفيفة"، التي لا يمكن أن تسقط الحكومة ولكنها تكتسي أهمية سياسية. يمكن تحديد هذه العقوبات في القواعد البرلمانية، وتشمل تدابير مثل إجبار وزراء الحكومة على المجيء للإجابة على سؤال في الغرفة إذا لم يجيبوا عليه بصورة مرضية، أو إصدار توبيخ، أو السماح بالأسئلة أو المناقشات العاجلة. في كثير من الحالات، رئيس الهيئة التشريعية هو الذي يحدد استخدام مثل هذه العقوبات.

وغالبا ما تمكن الدساتير والقوانين البرلمان من تحديد ما إذا كانت الحكومة تعمل بشكل سليم أم لا. فالقدرة على إقالة وزير، أو حجب الثقة عن وزير أو حكومة، تمنح البرلمان سلطات احتياطية كبيرة.

في إكوادور، تتمتع لجنة الرقابة والتحقق السياسي بسلطة إقالة الرئيس عن منصبه إذا لم يمتثل لولايته، الأمر الذي يؤدي إلى حل البرلمان وانتخابات جديدة. يتمثل أحد أسس إقالة الرئيس الأمريكي في عدم ضمان "تنفيذ القوانين بأمانة".

وفي بعض الأحيان قد تكون هذه الصلاحيات العقابية كبيرة جدا. إن قوة التصويت بحجب الثقة لإسقاط الحكومة هي أقرب إلى "خيار نووي"، لذلك فهيي مخيفة لدرجه أن الأغلبية البرلمانية عادة ما تحجم عن استخدامها. قلة من البرلمانيين مستعدون لإسقاط حكومة لمعاقبة وزير غير متعاون. وإذا كان البرلمان قادرا على إقالة الوزير، فإن الإفراط في استخدام هذه السلطة قد يجعل الحكم أكثر صعوبة بدلا من تحسين النتائج.

### بإيجاز: ولاية الرقابة وصلاحياتها

تستند الرقابة البرلمانية الفعالة إلى ولاية واضحة ومقررة قانونا توفر للبرلمان سلطة الرقابة على جميع مجالات الحكومة في جميع الأوقات. ولكن، مثل هذه الولاية، شأنها في ذلك شأن جميع مجموعات القواعد، تتطلب أيضا وجود محكمين قويين يدافعون عن حقوق جميع الأعضاء للاضطلاع بالرقابة. إن حياد رؤساء البرلمانات أمر أساسي، ومن شأن إجراءاتهم دعم حق البرلمان في مساءلة الحكومة.

وإذا أريد للرقابة البرلمانية أن تكون فعالة، يجب على الحكومة أن تولي اهتماما لها. الوضع المثالي هو أن تعمل الحكومة والبرلمان جنبا إلى جنب من أجل الصالح العام. ومع ذلك، حينما تقصر العلاقات عن ذلك، فللبرلمان مجموعة من الخيارات القوية لضمان إسماع صوته إلى الحكومة. تشمل هذه الوسائل التعريف بالقضية، والتشريع لتصحيح النقائص، والتأثير على الميزانية، وفي الظروف القصوى، الإقالة واقتراح حجب الثقة. يجب أن يكون البرلمان والنواب مستعدين لاستخدام هذه الصلاحيات عند الاقتضاء.

٣ IPU, 2015(i).

## ٢-٢ القدرة البرلمانية

حتى وإن دعمتها التدابير الرسمية لضمان الامتثال، فإن الولاية للرقابة تكون منعدمة المعنى ما لم يمتلك البرلمان أيضا الموارد اللازمة لتنفيذها. العناصر الرئيسية للقدرة البرلمانية هي مصدر تمويل مستقل بوضوح عن الحكومة، ودعم الأمانة المهنية والمحايدة والقادرة، فضلا عن الوصول غير المقيد وفي الوقت المناسب إلى المعلومات والتحليلات الجيدة. جل البرلمانات التي مارست الرقابة بشكل أكثر حزما في الآونة الأخيرة فعلت ذلك أساسا بتطوير قدرات أكبر للرقابة بدلا من زيادة سلطاتها الرسمية.

وفي حين أن النواب الذين شملهم الاستطلاع راضون عموما عن ولاية البرلمان للرقابة، إلا أنهم كانوا أقل اقتناعا بأن البرلمان يمتلك الموارد الكافية لتنفيذ هذا العمل.

### الرسم البياني ٦: تصورات أعضاء البرلمان بشأن موارد الرقابة

"للبرلمان موارد كافية (الموظفون والميزانية) لتحليل المعلومات التي يتلقاها من أجل الرقابة"

حسب الجنس والعضوية في الحكومة / في المعارضة في الحكومة (النساء، الرجال)

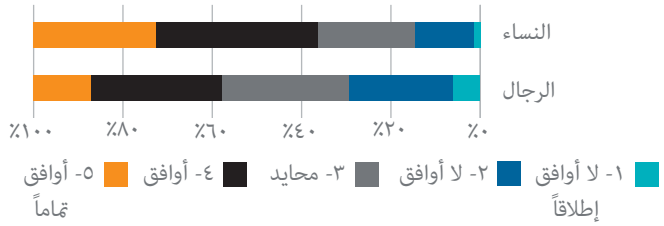


في المعارضة (النساء، الرجال)

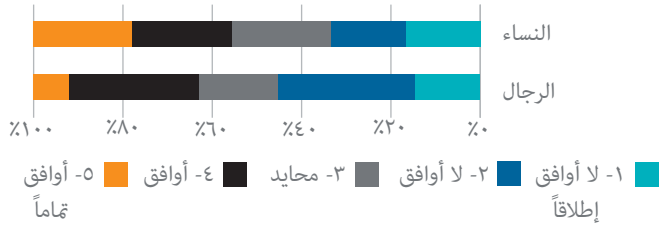


*المصدر: دراسة استقصائية بشأن البرلمانيين، أجراها الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السؤال ٢، ٢٠١٦ (الأساس: ٢٨٣ نائبا، منهم ١٨٥ عضوا في الحكومة - ١١٧ رجلا و٦٨ امرأة؛ و٩٨ عضوا في المعارضة - ٦٣ رجلا و٣٥ امرأة)*

### الاستقلال المالي عن الحكومة

تتطلب الرقابة أن يكون البرلمان قادرا على التصرف بشكل مستقل عن الحكومة، مما يعني أن تكون له ميزانية خاصة وموظفين ومقر. يمكن للحكومات أن تحبط الرقابة البرلمانية وغيرها من المهام الأساسية عن طريق حرمان البرلمانات من الموارد الأساسية.

على وجه الخصوص، لضمان الاستقلالية عن الحكومة، يجب أن تعمل اللجان بموارد مستقلة، بدلا من الاعتماد على ميزانية الوزارات المعنية.

"يجب أن تكون للبرلمان ميزانية للرقابة، ولكن في كثير من الأحيان لا يوجد ما يكفي من الأموال لجميع اللجان - لدينا الكثير من اللجان في البرلمان. لذلك، إذا رغب قادة اللجان في القيام بوظيفتهم الرقابية، عليهم أن يلتمسوا الدعم من أشخاص آخرين، أو دوائر أخرى، أو وزارات أخرى. على سبيل المثال، أنا نائب رئيس لجنة الرعاية الاجتماعية. لم نحصل قط على تمويل لمراقبة ما تقوم به الوزارة. فإذا أردنا القيام بالرقابة، لا بد أن نلتمس تمويلنا الخاص، ربما من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو هيئة الأمم المتحدة للمرأة. علينا أن نذهب إليهم ونطلب التمويل أو ربما الوزارة سوف تمولنا. لا يمكنك القيام بعملك بفعالية [بدون موارد]."

*أبي كالوكو وريجينا تيانج مرح، أعضاء البرلمان، سيراليون*

تشير البيانات إلى أن غالبية البرلمانات تتمتع بدرجة كبيرة من السيطرة على ميزانيتها: إعدادها وتخصيصها وحتى المبلغ الإجمالي. ومع ذلك، يتعين على ١٩ غرفة من الغرف البرلمانية التي شملتها الدراسة الاستقصائية لفائدة قاعدة بيانات بارلين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي أن تعمل بالاشتراك مع الحكومة لتقرر كيفية تخصيص ميزانيتها، وفي ١٠ حالات تُحَدَّد مخصصات الميزانية من قبل الحكومة فقط.

### الرسم البياني ٧: السيطرة على ميزانية البرلمان

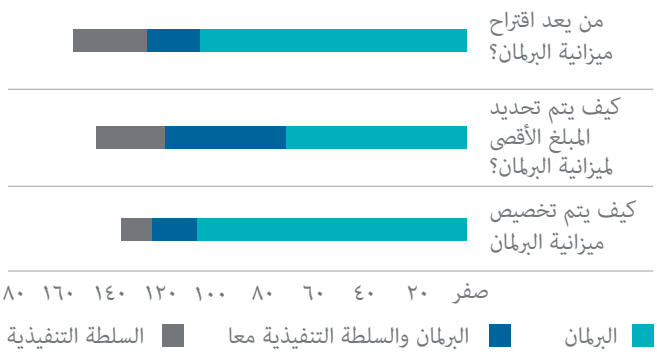


*المصدر: قاعدة بيانات الاتحاد البرلماني الدولي على الإنترنت الخاصة بالبرلمانات الوطنية (أساس السؤال: ١٥٧ غرفة برلمانية)*

عادة، الخطوة الحاسمة التي يجب على البرلمان أن يقوم بها لإقامة استقلاليته الضرورية لدعم الرقابة وغيرها من المهام هي السيطرة الرسمية على ميزانيته.

"لقد أسسنا صندوق الجمعية الوطنية. وقد خصصت الحكومة الأموال لهذا الصندوق. الآن لا نضطر للذهاب إلى الحكومة ونقول: "نريد أن نراقب[كم]، اعطونا المال". كانوا في السابق [يقررون]. والآن لجنة الخدمة البرلمانية هي التي تقرر كيفية إنفاق المال".

*آن ماكيندا، رئيسة الجمعية الوطنية، جمهورية تنزانيا المتحدة*

## موظفون برلمانيون محترفون ومستقلون

قد يكون الوصول إلى موظفين برلمانيين محترفين ومستقلين المورد الأكثر قيمة الذي يمكن أن يحصل عليه النائب. هؤلاء قادرون على تفسير قواعد الرقابة وتطبيقها، ومعالجة المعلومات الناتجة عن تحقيقات الرقابة وتحليلها، والمساعدة في صياغة التشريعات التصحيحية. ينبغي أن يكونوا موظفين في البرلمان، يُختارون لخبراتهم ومهاراتهم ويحصلون على أجور مناسبة. يساعد النظام الأساسي للموظفين البرلمانيين على ضمان الطابع المحايد وغير المتحيز للإدارة، وحماية الموظفين من الضغوط السياسية داخل البرلمان.

تشير *المبادئ المتعلقة بتوظيف الموظفين البرلمانيين وإدارتهم الوظيفية* التي اعتمدتها رابطة الأمناء العامين للبرلمانات في أكتوبر ٢٠١٣ إلى ما يلي[٤]

"السلطة التنفيذية كصاحب عمل لديها الكثير من القواسم المشتركة مع البرلمان، وغالبا ما تبحث عن موظفين ذوي صفات مماثلة. لكن ستكون هناك وجهات نظر ممثلة في البرلمان ولا تتقاسمها السلطة التنفيذية. كما أن للبرلمان والسلطة التنفيذية أدوارا دستورية مختلفة. هناك احتمال لتضارب المصالح بين السلطتين".

تؤكد الوثيقة أيضا مبدأ الرقابة البرلمانية على تعيين الموظفين:

"ينبغي أن يكون للبرلمان سيطرة على عمليات التوظيف والترقية، ولا ينبغي للسلطة التنفيذية على وجه الخصوص أن يكون لها أي تأثير على نتائج هذه العمليات. ومع ذلك، فإن نظام إدارة إعارة الموظفين بين البرلمان والسلطة التنفيذية قد يكون ذا قيمة، لأغراض إدارة الحياة الوظيفية".

تشير الغالبية العظمى من البرلمانات إلى أن لديها سيطرة على تعيين موظفيها، مع أن ذلك لا ينص عليه القانون دائما. غير أن عددا من البرلمانات يفتقر إلى هذا المورد الحيوي. فعلى سبيل المثال، يعين الموظفون في بعض البرلمانات مؤقتا من الخدمة المدنية العامة، وغالبا ما يكونون مدراء غير متخصصين. فليس من المستغرب أن يرى بعضهم مستقبلهم في السلطة التنفيذية، التي جاءوا منها والتي قد يعودون إليها.

### الرسم البياني ٨: التحكم في توظيف الموظفين البرلمانيين

"هل يتحكم البرلمان في توظيف الموظفين البرلمانيين؟"

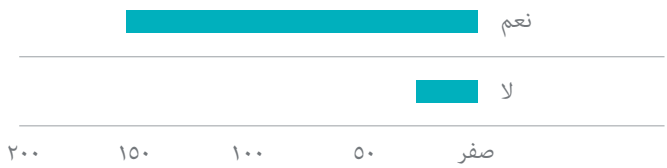


*المصدر: قاعدة بيانات الاتحاد البرلماني الدولي على الإنترنت الخاصة بالبرلمانات الوطنية (أساس السؤال: ١٨١ غرفة برلمانية)*

٤ رابطة الأمناء العامين للبرلمانات، ٢٠١٣.

تتطلب تنمية قدرات الموظفين القادرين على دعم الولاية الرقابة البرلمانية التمويل والتدريب. وتشمل المهارات الهامة التي يحتاجها موظفو اللجنة القدرة على تجميع وتقديم الأدلة، لا سيما من منظور جنساني، وصياغة توصيات اللجنة ومشاريع التقارير. ويحتاج الموظفون أيضا إلى معرفة كيفية التعامل مع أعضاء البرلمان وكيفية تطبيق الممارسة الإجرائية. إن أكثر الطرق فعالية لتطوير هذه المهارات لدى الموظفين الجدد تتمثل في التدريب بالممارسة تحت توجيه أحد أقدم الموظفين البارزين في الأمانة. كما يمكن للموظفين من جميع مستويات الأقدمية الاستفادة من زيارة البرلمانات في الخارج وحضور دورات متخصصة يمكن أن تثري ممارستهم اليومية من خلال التعرض لوجهات نظر ونهج جديدة.

### الإطار ٧: القدرة على الرقابة في جمهورية مولدوفا

تواجه جميع لجان البرلمان المولدوفي تحديات كبيرة في الوفاء بمسؤولياتها الرقابية. الموارد المتاحة لهذه المهمة محدودة ولا توجد ممارسة موحدة لتخصيص الموظفين والوقت والموارد لوظائف المراقبة. يشعر البرلمانيون والموظفون على حد سواء بالضغط.

اعترافا بأن البرلمان يفتقر إلى الموارد اللازمة لتوسيع نطاق الأمانة، فإن المشاركين في مجموعة التركيز يركزون بدلا من ذلك على تطوير تدريب متخصص لتحقيق أقصى استفادة من الموظفين الحاليين. وتشمل الاستراتيجيات الممكنة الأخرى لاستخدام الموارد من الموظفين بمزيد من الفعالية تعزيز التنسيق بين موظفي اللجنة وقسم البحوث في البرلمان، وإرساء ممارسات مهنية متسقة. ولتحسين الاستمرارية، من الأفضل أن يعين لكل لجنة موظف مختص له خبرة في وظيفة المراقبة التي تضطلع بها تلك اللجنة.

على سبيل المثال، ردا على المخاوف من أن قانون التعليم لعام ٢٠١٤ يهدد حقوق الأقليات اللغوية، عقدت لجنة حقوق الإنسان والعلاقات العرقية سلسلة من جلسات استماع مع وزير التعليم، وأمين المظالم، وممثلي الأقليات القومية، ومنظمات المجتمع المدني ومدراء المدارس. وأسفر تقرير اللجنة عن مراجعة كبيرة لقانون التعليم ووضع خطة وطنية لتحسين نوعية تعلم اللغات، ولا سيما تعليم لغات الأقليات. اقترح التقرير أيضا زيادة مشاركة الجمهور، وبالأخص مصالح الأقليات، في سياسة التعليم وتطوير المناهج الدراسية.

يمكن تحقيق الكثير باستخدام الموارد الموجودة وغير البرلمانية لتحسين القدرة ومن ثم مساعدة جميع اللجان على ممارسة مهامها الرقابية بفعالية.

*المصدر: مجموعة التركيز التي يسرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جمهورية مولدوفا، ٢٠١٦. انظر: الرابط إلى تقرير مجموعة التركيز.*

## الوصول إلى المعلومات

الانفتاح والشفافية هما النظيران الضروريان للمساءلة. يضطلع البرلمان بدور هام في وضع معايير الانفتاح في الحكومة، على سبيل المثال من خلال مطالبة الحكومة بنشر المعلومات التي تستند إليها لاتخاذ قرارات سياستها. وهذا يساعد على خلق بيئة يكون فيها الانفتاح هو القاعدة وتكون فيها المساءلة متوقعة.

باعتبارها المزود الرئيسي بالمعلومات الضرورية للرقابة البرلمانية، تؤدي الحكومة دورا حاسما في قدرة البرلمانيين على التدقيق في الحكومة. وعندما يتعذر على أعضاء البرلمان الوصول إلى هذه المعلومات، تتأثر الرقابة.

في بعض البرلمانات، يجد أعضاء أحزاب المعارضة صعوبة أكبر في الحصول على معلومات حكومية مما هو الأمر بالنسبة للمعلومات التي يقدمها الحزب الحاكم (أو الأحزاب الحاكمة). ويجوز لأعضاء الحزب الحاكم الاطلاع على البحوث والتحليلات التي تجريها الإدارات الحكومية إما بطلبها مباشرة أو من زملائهم الوزاريين. ومن جهة أخرى، في حين يستطيع أعضاء أحزاب المعارضة طرح أسئلة شفوية وخطية على وزير ما، لا يُسمح لهم دائما الوصول إلى الأدلة التي تستند إليها الحكومة لاتخاذ قراراتها. حتما، يحدث توترا حينما تقدم الحكومة معلومات غير كافية.

"من المغالطة الاعتقاد بأن المسؤولين الحكوميين أكثر ذكاء من البرلمانيين. كل ما في الأمر أن لهم [الحكومة] جيشا من الخبراء وليس لدينا شيئا من ذلك. نحن بحاجة إلى المزيد من الموارد ولكنها ليست متاحة بسهولة. نحن بحاجة إلى تعزيز قدرات البرلمان لجعله أكثر فعالية. والأهم من ذلك أن هناك حاجة إلى إجراء تغييرات دستورية لضمان تصرف الحكومة بطريقة معقولة في مجتمع ديمقراطي".

*باتريك هيرميني، رئيس الجمعية الوطنية، سيشيل*

إن سن التشريعات وسيلة لضمان وصول البرلمان إلى المعلومات الحكومية. لسويسرا وإسرائيل قواعد من هذا القبيل.

"لدي الحق في الحصول على أي معلومة من الحكومة تتعلق بعملي كنائب في البرلمان. وإذا لم يريدوا إعطائ هذه المعلومة، يجب عليهم شرح السبب".

*أندريا كاروني، عضو مجلس الولايات، سويسرا*

"يقتضي قانون البرلمان المعدل لعام ٢٠٠٨ من الهيئات الخاضعة للتدقيق، بما فيها الوزارات الحكومية، نقل المعلومات إلى مركز البحوث والإعلام في الكنيست "دون إبطاء". وهذا التعديل يمثل خطوة أخرى إلى الأمام لأعضاء البرلمان في تعزيز قدراتهم الرقابية".

*مستندات خطية، الكنيست، إسرائيل*

يمكن أيضا أن توفر التقارير الواردة من منظمات دولية موثوقة، مثل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة والإجراءات الخاصة، مصدرا قيما للمعلومات ومنظورا مقارنا يمكن أن يستفيد منه النواب.

وفي حين أن الحكومات قد تسهل الرقابة بإتاحة المعلومات على وجه السرعة وفي شكل سهل الاستعمال، فمن الممكن أيضا أن تعرقل العملية بتقديم معلومات ناقصة أو تأخر تسليمها. وقد تنشأ هذه العوائق عن تصور بين الوزراء والمسؤولين الحكوميين بأن عمليات الرقابة البرلمانية تعرقل تنفيذ سياسة الحكومة، ولكن قد تكون ناتجة عن عدم فعالية الحكومة أو نقص الموارد.

قد يجد البرلمانيون أنه من الأسهل الحصول على المعلومات التي يحتاجون إليها باستثمار الوقت في بناء العلاقات داخل الإدارة الحكومية التي تهمهم والسعي إلى فهم القضايا والتحديات الرئيسية التي تواجهها.

وفي الوقت نفسه، يجب أن يسمح التشريع وتسمح القواعد الإجرائية بالوصول إلى المعلومات وإجبار الوزراء على التعاون، بصرف النظر عن الدينامية بين البرلمان والحكومة. فعلى سبيل المثال، يعقد البرلمان السنغالي جلسة شهرية مدتها ساعتان، عنوانها "الأسئلة الحالية إلى الحكومة". وتقتضي القواعد الإجرائية حضور جميع أعضاء الحكومة من أجل الرد على أسئلة لا يطلعون عليها مسبقا.

### التقارير السنوية التي تقدمها الدوائر الحكومية للبرلمان

التقرير السنوي الذي تقدمه كل إدارة حكومية هو أحد مصادر المعلومات التي تقدمها الحكومة عادة للبرلمان. أشارت نحو ٦٥ في المائة من البرلمانات التي ردت على الاستبيان أنها تتلقى هذه التقارير. يميل التقرير السنوي إلى تقديم تقييم مالي وتقييم أداء الإدارة وأنشطتها. وفي بعض البرلمانات، يعد استعراض التقرير السنوي مصدرا رئيسيا للمعلومات يمكّن اللجنة من وضع جدول أعمالها والشروع في إجراء تحقيق. في هذه الحالات، يتم إحالة التقارير السنوية تلقائيا إلى اللجنة، ومن ثم تتمكن اللجنة من التحقيق في مجال عمل الإدارة.

أشارت ثلاثة أرباع البرلمانات التي ردت على هذا السؤال إلى أن هناك موعدا نهائيا لتقديم تقارير الإدارات. وأشارت نحو ٧٠ في المائة من البرلمانات التي تتلقى تقارير سنوية إلى وجود إجراء محدد بوضوح لاستعراض التقارير.

وأشارت البرلمانات إلى عدد من المشاكل التي تواجهها فيما يخص التقارير السنوية التي تقدمها الإدارات الحكومية. ولاحظ البعض أنه إذا كانت التقارير موجودة على الإطلاق، فإنها في الغالب تُقدم متأخرة بسنوات. وإذا قُدمت في الوقت المحدد، وكانت كاملة، فإنها في الغلب سطحية فيصعب محاسبة الإدارات على أساسها أو يكون ذلك مستحيلا. وتميل التقارير إلى كونها مطولة وتستعمل لغة مخصصة للغاية فلا تكون مفيدة حقا لأعضاء البرلمان. ومن شأن تفسير القضايا بلغة أكثر ملاءمة أن يسهل فهمها ليس فقط للنواب وإنما أيضا للمواطنين. ومن شأن توفير بيانات مفصلة حسب نوع الجنس أن يتيح للبرلمانيين تحديد أثر السياسة على الرجال والنساء. لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله بغية ضمان تقديم التقارير الحكومية في الوقت المناسب وجعلها ملائمة للغرض المنشود منها.

### الرسم البياني ٩: التقارير السنوية التي تُقدَّم للبرلمانات

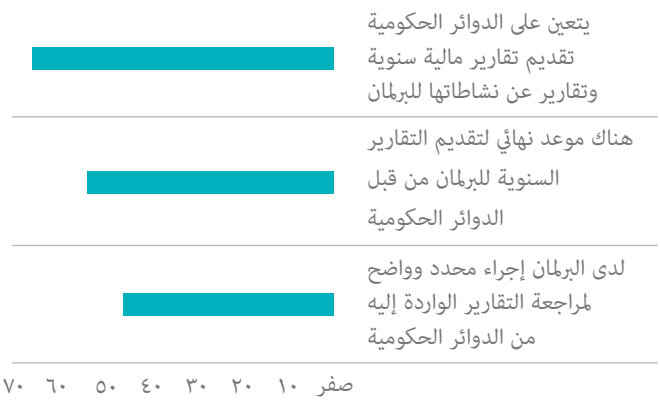


*المصدر: استبيان البرلمانات الذي أعده الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السؤال ١٣، ٢٠١٦ (أساس السؤال: ١٠٣ غرفة برلمانية)*

### خدمات البحوث لتزويد البرلمانيين بتحاليل مستقلة

تشكل خدمات البحوث ذات الموارد الجيدة عنصرا أساسيا من عناصر القدرة البرلمانية على الرقابة.[٥] ينبغي أن يكون البرلمان قادرا على تزويد النواب برؤية وتحاليل مستقلة ومحايدة وغير حزبية بدلا من الاعتماد حصرا على تحاليل الحكومة.

تبين الردود على استبيان البرلمانات أن جل البرلمانات توفر الخدمات المكتبية والمعلوماتية، ولدى الأغلبية أيضا موظفين قادرين على إجراء بحوث إجرائية وبحوث اللجان وتحليل الميزانية. عدد أقل من البرلمانات يوفر الموظفين الذين لديهم القدرة على تحليل التشريعات من منظور جنساني، وهي مهارة يتزايد الطلب عليها.

### الرسم البياني ١٠: خدمات المعلومات والبحث التي يقدمها البرلمان

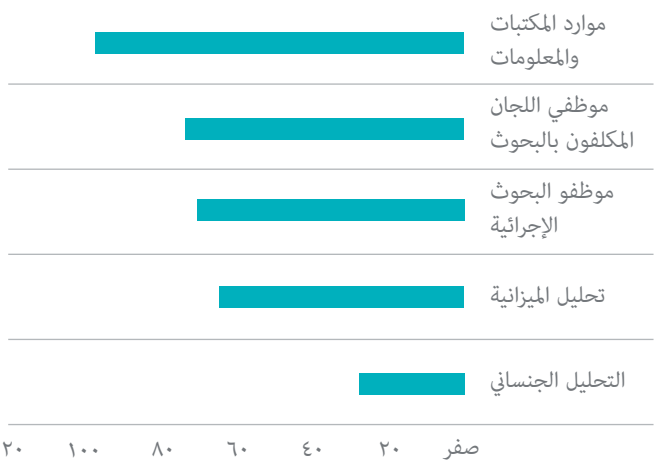


*استبيان البرلمانات الذي أعده الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السؤال ٣٤، ٢٠١٦ (أساس السؤال: ١٠٣ غرفة برلمانية)*

٥ الاتحاد البرلماني الدولي واتحاد جمعيات ومؤسسات المكتبات، ٢٠١٥.

### الإطار ٨: القدرة على التحليل الجنساني

يؤدي تحليل السياسات لضمان تلبية احتياجات النساء والرجال والفتيات والفتيان دون تمييز يؤدي إلى تعزيز عملية الرقابة البرلمانية. وينطوي ذلك عادة على معاينة البيانات البارزة المصنفة حسب نوع الجنس واستشارة خبراء المساواة بين الجنسين، ومنظمات المجتمع المدني المتخصصة والأساتذة الجامعيين. فعلى سبيل المثال، قد تقوم اللجنة التي تنظر في توفير السكن بتحليل عدد الأسر المعيشية التي يرأسها رجال ونساء (وعدد وأعمار المعالين في تلك الأسر)؛ ودخل رب الأسرة المعيشية ووضعه من حيث العمالة، موزعة حسب نوع الجنس. وقد تتعمق اللجنة أيضا في تجارب النساء اللواتي يترأسن أسرا معيشية، وتطلع على الدراسات التي يجريها الباحثون ومنظمات المجتمع المدني بشأن الأسر المعيشية التي ترأسها نساء.

لا شك في أن مساهمة خبراء المساواة بين الجنسين قيمة. ومع ذلك، لكي يكون التحليل الجنساني أكثر فعالية، يحتاج النواب أنفسهم وموظفو الدعم إلى تطوير خبراتهم الخاصة في هذا المجال. ففي كندا، قدمت اللجنة الدائمة المعنية بوضع المرأة تقريرا في البرلمان تعرض فيه الدورة التدريبية على الإنترنت "مقدمة في التحليل القائم على نوع الجنس +" (GBA+). وعلى نفس المنوال، طور برلمان فيجي، وهو أحد القلة القليلة التي تقتضي بالفعل من اللجان إدراج منظور جنساني في التحقيقات التي تجريها، مجموعة أدوات بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تدعى *"التدقيق في التشريعات من منظور جنساني"*.[٦]

## الانفتاح والشفافية في الحكومة

تعمل العديد من الحكومات بالفعل بموجب ما يسمى قوانين "الشمس المشرقة" والاجتماع المفتوح، التي تتطلب إجراء جزء من عملية صنع القرار الحكومية علنا. وهناك قوانين مماثلة مدرجة على جدول الأعمال التشريعي في البلدان التي تفتقر إليها، كما أن الجهود القانونية في العديد من الأماكن تسير إلى أبعد من ذلك.

خلال العقدين الماضيين، شجعت بعض المنظمات الدولية الاعتماد الإلزامي لنظم الإدارة المالية التي تنطوي على بعض المتطلبات، بما في ذلك التركيز بشكل أفضل على وضع أهداف السياسات القابلة للقياس وتحقيقها ونظم محاسبة مالية أكثر صرامة وشفافية ونظم الإبلاغ القائمة على البيانات. وكثير من هذه التدابير (بما في ذلك اشتراط إصدار معلومات عن العمليات الحكومية) يجري استخدامها بالفعل في البلدان الأكثر تقدما ويجري الترويج لها بنشاط في أماكن أخرى. وبمجرد تنفيذها، بإمكان هذه التدابير تقليل التباين في المعلومات بين الحكومة والبرلمان الذي لا يساعد على إجراء رقابة أكثر نشاطا في العديد من الأماكن.

تتعرض الحكومات لضغوط من أجل إنشاء وتشغيل نظم أكثر شفافية.[٧] وقد أبدت العديد من الحكومات في البلدان النامية تعاونها لأن اعتماد هذه النظم هو المفتاح لتحقيق أهداف أخرى. من شأن الامتثال لمتطلبات ورقة استراتيجية الحد من الفقر الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن يثير بعض الإعفاء من الديون والإفراج عن المساعدات الأخرى. اعتمدت ملاوي وزامبيا منذ عقد من الزمن قوانين، وتنظر الصومال حاليا في مشاريع قوانين (بشأن المراجعة العامة، والمالية العامة والمشتريات العامة) لكي يتم تصنيفها على أنها متوافقة مع صندوق النقد الدولي وفتح التمويل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. تتضمن آلية الأمم المتحدة للنهج المنسق للتحويلات النقدية لتحويل الأموال إلى الشركاء الوطنيين الحكوميين وغير الحكوميين تتضمن حافزا مشابها، حيث يتم الإفراج عن الأموال عند اعتمادها.[٨]

وفي بعض دول أوروبا، ينبع الحافز للتحرك نحو أنظمة أكثر شفافية من الرغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وقد استفادت جهود الاتحاد الأوروبي الرامية إلى تعزيز نظم الإدارة المالية العامة السليمة - التي كثيرا ما تقوم على إدماج أفضل للتخطيط، وميزنة البرامج، ورصد التنفيذ، ومراجعة الحسابات والرقابة - من إدراج هذه النظم في اتفاقات التنسيق الخاصة بوضع البلد المرشح للاتحاد الأوروبي. قامت تركيا وجمهورية مولدوفا، على سبيل المثال، بإدراج هذه النظم في تشريعاتها.

ومن النتائج الثانوية لهذه الجهود فرض التزامات حكومية بالإبلاغ عن الأنشطة ووضع هيكل مسؤول عن جمع ومعالجة البيانات اللازمة. ومع وجود مشاكل، في كثير من الأحيان، في تنفيذ هذه التدابير من الناحية العملية، فهي تشكل خطوة إيجابية لإثراء البيئة الإعلامية للرقابة البرلمانية على الحكومة.

عندما تعمل، تنتج هذه النظم معلومات مفيدة لممارسة الرقابة، على سبيل المثال كفاءة الحكومة وفعاليتها في تحقيق أهداف مثل الحد من الفقر والوفاء بالإجراءات المالية (إنشاء واستخدام هيئات مراجعة الحسابات) والنزاهة في مجال المشتريات وما إلى ذلك. وعندما لا تعمل، فقد تكون محور جلسات استماع الرقابة للوفاء بمتطلبات القانون.

## الانفتاح والشفافية في البرلمان

الانفتاح والشفافية هما أيضا قيمتان أساسيتان للبرلمانات الديمقراطية.[٩] البرلمانات تعرض نفسها للمساءلة عن طريق نشر قدر كبير من المعلومات عن عملها، التي تستخدم أساسا لتقييم أداء المؤسسة وأعضاء البرلمان. هناك اتجاه واضح نحو مزيد من الانفتاح والشفافية في العمليات والنواتج البرلمانية في السنوات الأخيرة، وهو ما يتجلى في الزيادات الكبيرة في نشر الوثائق البرلمانية، على النحو المبين في *التقرير العالمي للبرلمانات الإلكترونية*.[١٠]

٦ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٧.

٧ انظر، مثلا، شراكة الحكومات المنفتحة http://www.opengovpartnership.org.

٨ نهج الأمم المتحدة المنسق لإطار التحويلات النقدية https://undg.org/wp-content/uploads/2016/09/HACT-2014-UNDG-Framework-EN.pdf.

٩ Beetham, 2006.

١٠ IPU, 2016 (iii).

تتيح البرلمانات على نحو متزايد بيانات عن مشاركة أعضاء البرلمان – الخطب، والأسئلة، والمقترحات التشريعية، والمشاركة في الجلسات العامة واللجان، وسجلات التصويت – على الرغم من أن عددا قليلا فقط من البرلمانات ينشر هذه البيانات باستخدام معايير الوثائق المفتوحة التي تجعل من السهل على الأطراف الثالثة إعادة استخدامها وتحليلها.

### الإطار ٩: انفتاح أعمال البرلمان للسكان في شيلي

أصبح الكونغرس الوطني في شيلي أحد أول البرلمانات التي اعتمدت خطة عمل الانفتاح التشريعي في إطار شراكة الحكومات المنفتحة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تتضمن خطة العمل ١٠ التزامات مقسمة إلى ثلاثة مجالات وهي: تحسين الخدمات العامة (استخدام التكنولوجيا لإعلام المواطنين بأعمال الكونغرس)؛ وزيادة ثقة الجمهور (تعزيز مدونات السلوك لأعضاء الكونغرس)؛ وزيادة المسؤولية المؤسسية (وضع سياسات في مجالي الشفافية والنزاهة). علاوة على اعتماد الخطة، وافق الكونغرس على هيكل ومضمون جديدين لمواقعه المؤسسية، اعتمد بعد التشاور مع الجمهور، ومدونات سلوك جديدة لأعضائه، وأنشأ مكتبا مخصصا للأخلاقيات مكلفا بضمان الامتثال لهذه قواعد. كما كلف بإجراء دراسات بشأن عدة قضايا تتعلق بالحكومة المنفتحة، بما في ذلك آليات التشاور ومشاركة المواطنين في العملية التشريعية.

*المصدر:* UNDP Chile, 2015

### بإيجاز: القدرة البرلمانية

وإن كانت سلطات الرقابة الرسمية معتبرة فإنها لا تفيد شيئا إذا لم يكن للبرلمان أيضا القدرة على ممارستها. قبل كل شيء، يحتاج البرلمان إلى الاستقلالية من الحكومة. إذا كان للبرلمان مصدر تمويل مستقل ومستدام فسيتمكن من تحديد مساره الخاص دون تدخل من الحكومة.

وعلى نفس المنوال، فإن البرلمان الذي يتوفر على موظفين متخصصين ومهنيين قادرين على تحليل التشريعات والسياسات المقترحة من قبل الحكومة، لا سيما من منظور جنساني، لا يحتاج إلى الاعتماد فقط على تفسيرات الحكومة وتحليلاتها.

ويحتاج البرلمان أيضا إلى الحصول على المعلومات والبيانات من الحكومة في الوقت المناسب، كما ينبغي له أن ينظم عملية استعراض تلك المعلومات. وينبغي أن يكون وصول البرلمان إلى المعلومات منصوصا عليه بوضوح في القانون وفي القواعد البرلمانية. ومع ذلك، لا ينبغي للبرلمان أن يحتاج إلى الاعتماد على القواعد إذا استطاع أن يهيئ بيئة مبنية على الانفتاح والشفافية.

## ٢-٣ مشاركون مستعدون وملتزمون

لا يوجد أي "وصف وظيفي" للنواب كما هي الحال بالنسبة للعديد من المهن الأخرى، مما يعكس طبيعة دورهم الفريدة.[١١] يضع هذا الوضع مسؤولية كبيرة على عاتق النواب لتحديد كيفية ممارسة ولايتهم. كثيرا ما يكون هناك ضيق في الوقت الذي يخصصه النواب لأنشطة الرقابة مقارنة بالجوانب الأخرى لعملهم. أشار *التقرير البرلماني العالمي* الأول إلى تزايد توقعات المواطنين بأن يعطي النواب الأولوية لدورهم في الدوائر الانتخابية.[١٢]

غير أن الرقابة مسؤولية مشتركة. يجب أن ينظر أعضاء البرلمان إلى الرقابة على أنها نشاط مهم يتعين عليهم المشاركة فيه، ويجب على الأحزاب السياسية – بما فيها أحزاب الأغلبية / الحكومة – السماح لأعضائها بالمشاركة البناءة في الرقابة.

### تشجيع الشعور المشترك بالمسؤولية

تظهر بيانات الدراسة الاستقصائية أن غالبية النواب – سواء أكانوا ينتمون إلى الحكومة أو المعارضة – يعتقدون اعتقادا راسخا أن الرقابة مسؤولية جميع النواب.

كانت هناك اختلافات دقيقة بين أعضاء البرلمان من الرجال والنساء الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية، من الأحزاب الحاكمة ومن المعارضة (انظر الرسم البياني ١١). فالنساء، بغض النظر عن الانتماء الحزبي، يتفقن بشدة أكثر من زملائهن الذكور أن الرقابة مسؤولية جميع أعضاء البرلمان.

### الرسم البياني ١١: "الرقابة مسؤولية جميع النواب"

#### حسب الجنس والعضوية في الحكومة / في المعارضة

##### في الحكومة (النساء، الرجال)

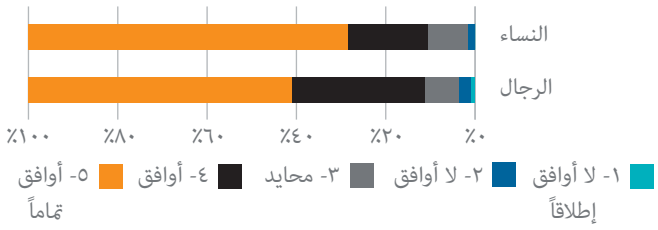


##### في المعارضة (النساء، الرجال)

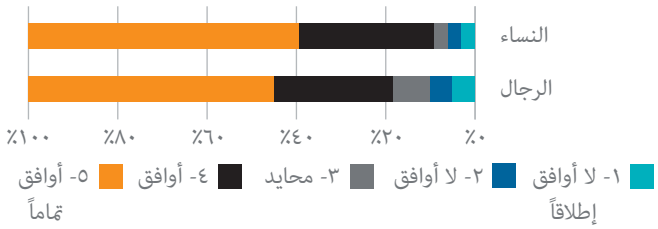


*المصدر: دراسة استقصائية بشأن البرلمانيين، أجراها الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٦*

١١ Rolef, 2015.

١٢ الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحد الإنمائي، ٢٠١٢.

ومع ذلك، إذا مررنا إلى مسألة من يقوم بالرقابة، انقسمت الإجابات وفق الخطوط الحزبية. عدد نواب الحكومة الذين لا يوافقون على أن الرقابة هي في الأساس مهمة أعضاء المعارضة (٥٦ في المائة) يوازي تقريبا عدد نواب المعارضة الذين يوافقون على هذه الفكرة (٥٩ في المائة).

### الرسم البياني ١٢: "نواب المعارضة هم الذين يقومون بالرقابة أساسا"

#### حسب الجنس والعضوية في الحكومة / في المعارضة

#### في الحكومة (النساء، الرجال)

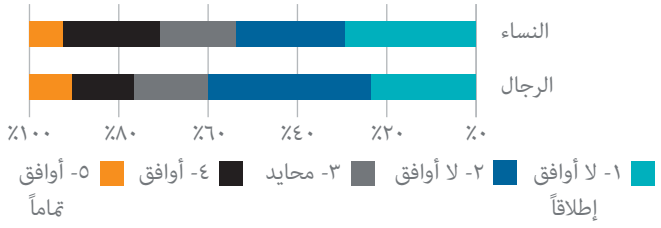


#### في المعارضة (النساء، الرجال)

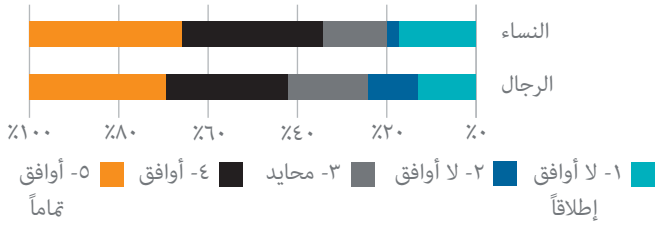


*المصدر: دراسة استقصائية بشأن البرلمانيين، أجراها الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٦*

ربما كان من المشجع أن نواب المعارضة ونواب الحكومة يختلفون بهذا القدر على مسألة من يقوم بمعظم أعمال الرقابة، حيث يظهر أن كل جانب يرى نفسه مفيدا.

وللقيام بدورهم الرقابي بفعالية، على النواب استخدام الأدوات الأكثر قيمة وهي المهارات التحليلية الجيدة والشبكات الجيدة للمعلومات، مثل خبراء المجتمع المدني. وهم في معظم الحالات عموميين يعملون في العديد من مجالات السياسة العامة؛ فليس دورهم تقديم نفس المعارف المتخصصة التي تملكها الإدارة العامة.

"الرقابة الفعالة تكمن في قيام النائب بدوره بشكل مستقل وبجرأة وشجاعة. يجب عليهم أن يقوموا بهذا الدور بذكاء ويعرفوا المصلحة العامة والوقت المناسب ومتى ينخرطون. إذا كانت هناك الكثير من القضايا قيد النظر في وقت ما، يمكن للنائب أن يؤجل قضية معينة حتى اليوم التالي. عليك أن تستثمر بشكل جيد في وسائل الإعلام، كي تكون المسألة التي تهمك جذابة أيضا للجمهور."

*كاباندو وا كاباندو، عضو الجمعية الوطنية، كينيا*

غالبا ما يكون عمل الرقابة غير برّاق ولا مرئي، وقد يكون من المرهق متابعة القضايا بالتفصيل على المدى الطويل. يتطلب ذلك قدرا كبيرا من الاهتمام بالتفاصيل والاستعداد للتحقيق على مدى فترة طويلة، وغالبا ما يكون ذلك خارج دائرة الإعلام. ومع ذلك، فإن الالتزام بالرقابة والجهود الرامية إلى تعزيز الاتصالات وفهم التعقيدات وتطوير الخبرات في مجال معين يجلب نتائج مع مرور الوقت سواء من حيث تحسين الحوكمة أو تعزيز السمعة الشخصية.

من خلال التزامهم الشخصي والسياسي، قد يقرر النواب أيضا الدفاع على قضايا محددة.

"لقد باشرت لعدة سنوات أعمال الرقابة على إدارة المحافظات، أي الإدارة العامة للدولة. كان ذلك مثيرا لأن العمل يغطي العديد من المستويات. لقد قمت بأعمال مكثفة في مجال القياسات الحيوية عندما كنا نضع جوازات السفر البيومترية. لقد اكتسبتُ خبرة في هذا المجال بسرعة كبيرة لأن عليك التحرك بسرعة على الأقل لمتابعة ما تقوله الشركات الكبيرة عن القياسات الحيوية، وتضمن أنك إذا ذهبت إلى المطار يمكنك أن ترى أن ما قيل لك يعمل بشكل جيد. عليك أن تولي اهتماما دقيقا جدا لجميع التفاصيل، وليس فقط الصورة الكبيرة. هذا هو ما يضمن الجودة (...). ستحظى بالاحترام بمجرد إجراء الرقابة بهدف تحسين كيفية أداء العمل. تحدد العوامل التي تمنع الأمور من العمل بسلاسة ثم يمكنك الذهاب إلى الوزير وتقول له إنه قد يكون من الأفضل لو كانت الأمور قد تمت بشكل مختلف قليلا. حينئذ يمكنك القول إن العمل قد تم بشكل جيد."

*ميشال أندريه، عضو مجلس الشيوخ، فرنسا*

### تطوير مهارات الرقابة

تتطلب أنشطة الرقابة مجموعة من المهارات التي يمكن تعلمها. يحتاج النواب إلى الوقت لاستيعاب القواعد وكيفية الاستفادة منها بفعالية. لكن الاستثمار ضروري وسوف يأتي بالثمار من حيث القدرة على تحقيق النتائج.

تثبت البيانات الواردة من ١٧٥ غرفة برلمانية أن متوسط تجديد النواب في الانتخابات تبلغ ٥١ في المائة.[١٣] وللتداول آثار إيجابية وسلبية على الرقابة البرلمانية. يأتي النواب الجدد بوجهات نظر وطاقة جديدة. ومع ذلك، لا محالة، فإن البرلمان يخسر الخبرة التي كان النواب المغادرون قد اكتسبوها، وهو أمر ينطوي على إشكالية خاصة عندما يكون هناك معدل تجديد مرتفع.

١٣ قاعدة بيانات الاتحاد البرلماني الدولي على الإنترنت الخاصة بالبرلمانات الوطنية: www.ipu.org/parline.

يمكن للبرلمانات أن تخفف من حدة هذه المخاطر باتخاذ تدابير مثل: وجود أمانة لجان ذات موارد جيدة لتوفير الاستمرارية؛ وحفظ سجلات إجراءات اللجان؛ وإحاطة أعضاء اللجان الجدد؛ والتأكد من أن القضايا المعلقة تعرض على اللجان عند المرور من هيئة تشريعية إلى أخرى. تستطيع اللجان ضمان استمرارية جيدة بين البرلمانات من خلال إعداد تقرير إرث يلخص العمل الذي قام به البرلمان لإبلاغ اللجنة البرلمانية المقبلة.

أكد عدد من رؤساء البرلمانات الحاجة إلى مساعدة النواب الجدد على اكتساب المهارات اللازمة لهذه المهمة:

> "في البرلمان الجديد، أول شيء [علينا القيام به] هو تدريب نوابنا. سيكون هناك العديد من البرلمانيين الجدد والشباب. يجب تدريبهم جميعا لأن لجان القطاعات تنظر أيضا في ميزانية وزاراتها قبل أن تقدم تقاريرها. تحدد لجان القطاعات القضايا المركزية التي ينبغي أن يوجَّه انتباه البرلمان بأسره إليها".
>
> *آن ماكيندا، رئيسة الجمعية الوطنية، جمهورية تنزانيا المتحدة*

الدورات التمهيدية الأولية للنواب الجدد مفيدة، ولكن لأسباب عملية ليست قادرة على تغطية المواضيع بعمق كبير. ومع ذلك، فإن التطوير المهني المستمر يسمح بفهم أعمق لخصائص عمل اللجان: كيفية التعامل مع الشهود؛ وكيفية قراءة واستخلاص الأدلة التي يتم تلقيها من خلال جلسة استماع؛ وكيفية التعامل مع سياسة قضية ما. وأحسن من يستطيع تلقين كثيرا من هذه المهارات على أفضل وجه هم البرلمانيون الأكثر خبرة، سواء أكانوا نوابا حاليين أو سابقين من الوطن أو من بلدان أخرى.

وتوفير التدريب الموسع في مجال الانضباط هو طريقة أخرى يمكن للبرلمانات من خلالها تشجيع البرلمانيين على الالتزام بالرقابة. ولكن من الصعوبة بمكان ضمان مشاركة النواب في الدورات التدريبية، بالنظر إلى الضغوط المتعددة على وقتهم. يلاحظ مجلس النواب البلجيكي ما يلي:

> "ينظم مجلس النواب جلسات إحاطة كلما فاز نواب جدد بمقاعد. قليل من النواب المنتخبين الجدد يحضرون هذه الإحاطات الإعلامية؛ في كثير من الأحيان، يحضر عوضهم الموظفون الذين يعملون معهم. علاوة على ذلك، تنظم المجموعات نفسها تدريبا لأعضائها".

الطريقة الأكثر فعالية والأكثر عملية للبرلمانيين الجدد لتعلم تقنيات الرقابة هي ‹أثناء العمل› - بالجلوس جنبا إلى جنب مع الزملاء من ذوي الخبرة في الجلسة العامة وخاصة في لجان الرقابة، ومراقبة التقنيات التي يستخدمها كبار الزملاء، وملاحظة توجيهات رئيس المجلس ورؤساء اللجان، وإجراء أكبر قدر ممكن من الرقابة "على المباشر". ينبغي للبرلمانات والأحزاب أن تكفل للأعضاء المنتخبين الجدد فرص بناء هذه التجربة بسرعة. يمكن بالطبع تتويج هذا النهج بتدريب وتطوير رفيعي المستوى يتم تقديمهما في البرلمان وفي أماكن أخرى من قبل هيئات خارجية بالاشتراك مع الأمانة.

### بإيجاز: مشاركون مستعدون وملتزمون

الرقابة مسؤولية جميع أعضاء البرلمان، بصرف النظر عن الحزب أو الجنس أو الأقدمية أو السن أو مدة الخدمة. وهي تستلزم الاستعداد والالتزام بإجراء رقابة فعالة، مما يستدعي اتباع نهج منتظم ومستمر قائم على الأدلة.

تستلزم الرقابة الفعالة مهارةً وخبرة. وتعدّ أفضل طريقة يتعلّم بها أعضاء البرلمان المهارات هي بالعمل. وفي المقام الأول، من خلال التوجيه والحديث مع برلمانيين لهم خبرة أكبر. تقع على عاتق البرلمانات مسؤولية ضمان قدرة موظفي اللجان على دعم الأعضاء من خلال الحفاظ على المعرفة المؤسسية مع مرور الدورات الانتخابية.

## ٢-٤ إنشاء ثقافة الرقابة

في هذا القسم، ندرس طبيعة ثقافة الرقابة البناءة التي يشعر فيها جميع المشاركين بحرية التعبير عن وجهات نظر مختلفة وننظر فيها. تعزز هذه الثقافة الأداء الحكومي، وتعطي شرعية إضافية للبرلمان والحكومة، وتعود بالفائدة على الجمهور.

### الاعتراف بفوائد الرقابة

لتعزيز ثقافة الرقابة، يجب على البرلمان أن يضمن أن جميع أصحاب المصلحة - السكان عموما، والحكومة، والمعارضة، وما إلى ذلك - يفهمون ويقبلون الغرض من الرقابة وفائدتها. يمكن للرقابة أن تزدهر عندما يعترف الجميع بأنها تحسن نوعية الحوكمة بالنسبة للمواطنين، وتتيح للحكومة خيارات يتم بحثها بشكل أكمل، وتتماشى بشكل وثيق مع المتطلبات، وتقدم قيمة أفضل مقابل المال مما لو لم يكن هناك مثل هذا التدقيق.

ونتيجة لعملية الرقابة، يستفيد جميع أصحاب المصلحة. وفي نهاية المطاف، تكون سياسة الحكومة أقوى من الناحية السياسية والتقنية. يضطلع البرلمان بواجبه الدستوري المتمثل في محاسبة الحكومة. ويكسب أعضاء البرلمان معرفة أفضل في طائفة من القطاعات. وفي نهاية المطاف، الهدف هو أن يلاحظ المواطنون أن المشاكل قد عولجت وأن ظروفهم قد تحسنت.

فالرقابة الفعالة توسع وتعمق دائرة أصحاب المصلحة الذين يساهمون في عمل الحكومة، مما يعطي نتائج السياسة العامة مزيدا من الشرعية الوطنية. والرقابة تزيد من الشفافية مما قد يؤدي أيضا إلى إحساس أقوى بالملكية العامة في البرلمان والحكومة والثقة فيهما، وهي نتائج مطلوبة بشكل عاجل.

وللبرلمان دور ومسؤولية في أن يكون شريكا فعالا للحكومة، وفي هذا الصدد، يجب أن يكون مستعدا لاتباع خط مستقل إذا استدعت الأدلة ذلك.

"نحن بحاجة إلى تذكير الحكومة بقوة بأن البرلمان منفصل عن الحكومة. انطباعي هو أن هناك عدم تفاهم بين الوزراء حول ما هو البرلمان. ... إذا لم تستطع من حين إلى آخر أن تقول 'لا' للحكومة، فالأحسن لك ترك كل شيء والمغادرة".

*البارونة فرانسيس دسوزا، رئيسة مجلس اللوردات، المملكة المتحدة*

## تعزيز التعاون

السلوك السياسي التنافسي جزء لا يتجزأ من البرلمان. لقد تمت الإشارة فيما مضى إلى أهمية المعارضة القوية. ومع ذلك، هناك بعض المجالات الموضوعية للسياسات – غالبا ما تتعلق بالاهتمام الوطني الأوسع المتفق عليه والمسائل التقنية المتعلقة بسير البرلمان – حيث يكون النهج الأكثر تعاونا مناسبا في كثير من الأحيان.

فالبرلمان الذي يقدّر أعضاؤه التعاون ويعززونه في الميادين المناسبة يكون أكثر قدرة على تطوير ثقافة الرقابة المستدامة. وتوفر هذه البيئة التمكينية حافزا لجميع الأعضاء للاضطلاع بدورهم الرقابي. وتشجعهم على طرح الأسئلة لفائدة الصالح العام؛ وتقيد الدافع نحو السلوكيات الحزبية.

"أترأس اللجنة الدائمة المشتركة المعنية بالهجرة، ونحن ندرس الآن برنامج العمال الموسميين. وهذا تحقيق حول الأشخاص الذين يأتون من المحيط الهادئ للعمل في الزراعة والبستنة في منطقتنا. إنها لجنة مشتركة تضم أعضاء من مجلس الشيوخ ومجلس النواب ومن جميع الأطراف السياسية. وهكذا، فإننا نطرح سويا أسئلة حول هذه السياسة بالذات. هل هي تعمل؟ هل هناك تحديات؟ كيف يمكننا تحسينها؟ وكيف يمكننا أن نجعل وصول المرأة إليها أكثر سهولة، على سبيل المثال؟ ... نحن من كل الأحزاب نعمل بشكل جيد معا. أنا أنتمي إلى هذه اللجنة منذ ١١ عاما وأعمل مع نائب الرئيس، الذي كان هو الرئيس عندما كان جانبه السياسي في الحكومة، ونحاول التوصل إلى توافق في الآراء حيثما كان ذلك ممكنا. في بعض الأحيان نختلف، ولكن هناك طرق للتعامل مع ذلك".

*لويز ماركوس، عضو مجلس النواب، أستراليا*

التجمع بين الأحزاب يشكل هيكلا آخرا يجمع الأعضاء حسب الخطوط الحزبية للتعاون بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك (انظر الفصل الخامس).

ومن شأن النهج متعدد الأحزاب إزاء الرقابة أن يمنح فوائد واضحة. أولا، يمكن أن يقلل من احتمال الهجمات الحزبية البحتة على الحكومة التي قد يتمكن النقاد رفضها بسهولة أكبر. ثانيا، إذا كان فعالا، فإنه قد يعطي حوافز للانخراط في إجراءات علاجية مشتركة، وبالتالي يزيد من فرص اعتماد هذه التدابير في الجلسة العامة. ثالثا، قد يكون للمسعى متعدد الأحزاب فرصة أفضل لاعتباره عادلا، وبالتالي ستُأخذ نتائجه على محمل الجد من قبل الجمهور والقيادة.

### الإطار ١٠: العمل المشترك بين الأحزاب بشأن التغيرات المناخية في المغرب

يملك المغرب موارد هيدروكربونية محدودة ويتمتع بإشعاع شمسي عال لذا فإنه من رواد السباق في مجال الطاقة المتجددة. وقد حدد البلد هدفا يتمثل في توليد ٤٢ في المائة من طاقته من مصادر متجددة بحلول عام ٢٠٢٠، ووضع إطارا قانونيا وسياسيا قويا يفضي إلى استثمارات القطاع الخاص. وقد تم إدخال هذه المبادرات في استراتيجية الطاقة الوطنية لعام ٢٠٠٩.

وبما أن مكافحة التغيرات المناخية أصبحت أولوية سياسية بارزة على نحو متزايد في المغرب منذ ما يقرب من عقد من الزمن، نظمت مجموعة متعددة الأحزاب تضم أعضاء من البرلمان جلسة استماع مع خبراء لمناقشة سياسة الحكومة بشأن الطاقة المتجددة. واتفق هذا الاجتماع على أهداف معينة، مثلا زيادة التمويل الحكومي لمصادر الطاقة المتجددة وتخفيض رسوم الاستيراد على معدات الطاقة الشمسية الضوئية.

ولتحقيق هذه الأهداف، قام أعضاء البرلمان بصياغة ٢٥ سؤالا برلمانيا قدمها ١٣ عضوا برلمانيا في جلسات عامة للجمعية الوطنية وفي جلسات اللجان. وركزت الأسئلة على عدة مجالات – وبالخصوص قدرة الحكومة المغربية على تحقيق هدفها المتمثل في نسبة ٤٢ في المائة من مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة بحلول عام ٢٠٢٠. وشملت المواضيع الأخرى تحقيق التقدم في إنجاز محطة الطاقة الشمسية المركزة في ورزازات (مرفق الطاقة المتجددة المغربي الرائد)، ومخصصات الميزانية المستقبلية للطاقة المتجددة، والجهود المبذولة لجعل الوكالة المغربية للطاقة المتجددة أكثر استباقية. وقد أجاب وزير الطاقة والمناجم والمياه والبيئة على بعض الأسئلة مباشرة خلال الجلسات العامة.

*المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرلمان المناخ، ٢٠١٤. دليل إرشاد: الطاقة المتجددة للبرلمانيين* (http://agora-parl.org/resources/library/renewable-energy-parliamentarians-how-guide-o)

## إصلاح القواعد والإجراءات البرلمانية

تبحث جميع الديمقراطيات، سواء أكانت متقدمة أو نامية، عن سبل تحسين الرقابة عن طريق إصلاح القواعد والإجراءات البرلمانية.

### الإطار ١١: أمثلة عن الإصلاح البرلماني لتعزيز الرقابة

"في الوقت الحالي، يقترح برلماننا، في مشروع اقتراح إصلاح دستوري قدمناه للحكومة، تعديل توازن القوى. وفي حين أن نظامنا ليس نظاما برلمانيا من حيث عقيدته، فإننا نقترح أن يكون للبرلمان رقابة على جميع الأنشطة الحكومية. على سبيل المثال، لا يمكن لرئيس الحكومة أو الشخص الذي سيصبح رئيسا للحكومة أو الرئيس تعيين وزراء

دون موافقة الجمعية؛ خلافا لما يجري حاليا. لا يمكن لأي شخص أو أشخاص معينين لأداء مهام رئيسية داخل مؤسسات الدولة أن يفعلوا ذلك دون موافقة الجمعية العامة".

*شريف مومينا سي، رئيس المجلس الوطني الانتقالي، بوركينا فاسو*

"في الآونة الأخيرة غيّر البرلمان النمساوي قواعده الإجرائية للسماح بإقامة لجنة تحقيق من قبل [المعارضة والأحزاب الصغيرة]. لطالما كان ذلك مطلبا لجماعات المعارضة لكن الحكومة رفضته. وبعد سلسلة من الفضائح والضغوط من خارج البرلمان عن طريق جمع التوقيعات والأحزاب الجديدة، تم تغيير القواعد. كانت إحدى الحجج المؤيدة للتغيير أن السلطة التنفيذية لا ينبغي أن تكون في وضع يسمح لها بمنع إجراء تحقيق في عملها لأنها لن تكون راغبة في التعرض لكشف المخالفات المالية. عدد التحقيقات التي يمكن إجراؤها في وقت واحد محدود لمنع التعسفات من قبل المعارضة أو مجموعة أقلية".

*ميلاني سولي، مديرة، جو-جوفرنانس (Go-Governance)، النمسا*

"كان التعديل الدستوري لعام ٢٠١١ نقطة تحول في تاريخ الإجراءات البرلمانية. هل تعلم أن دستور ٢٠١١ يحتوي على فصل كامل عن حقوق المعارضة؟ المعارضة مكرسة الآن في الدستور. ... الابتكار فيما يتعلق بالرقابة البرلمانية هو أن يقدّم رئيس الحكومة إلى البرلمان تقريرا مرحليا عن النشاط البرلماني. يمكن تقديم التقرير المرحلي بمبادرة من رئيس الحكومة أو ثلث أعضاء مجلس النواب أو أغلبية أعضاء مجلس المستشارين".

*شفيق رشادي، نائب رئيس مجلس النواب، المغرب*

"لقد تم قبول توصية للتو مفادها أن خلال فترة الأسئلة يُسمح للنواب طرح الأسئلة نيابة عن ناخبيهم. على مدى السنوات القليلة الماضية لم يكن الأمر كذلك؛ إذ كانت الحكومة والمعارضة تقرران أي أسئلة ستطرح فيما بينهما. الآن سيُخصص وقت للنواب لطرح الأسئلة، وأعتقد أن هذا سيعزز الرقابة الجيدة في أستراليا. أعتقد أن هذا شيء مهم.

*لويز ماركوس، عضو مجلس النواب، أستراليا*

يحقق البرلمان عموما إصلاحا دائما عن طريق تغيير أوامره الدائمة، ولكن من الممكن أيضا إدخال تغييرات تحت عنوان "العرف والممارسة" (اتفاقية). وهذا مفيد، على سبيل المثال، عند تجريب إصلاح تتم مراجعته لاحقا من قبل لجنة الإجراءات، أو عندما لا يكون الجو السياسي مواتيا لتحقيق توافق في الآراء حول تغييرات رسمية هامة في الأوامر الدائمة.

يوضح التحليل التالي لكيفية تعامل جمعية الاتحاد في ميانمار مع بناء ثقافة الرقابة (انظر الإطار ١٢) في إطار الانتقال من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي العديد من القضايا التي أثيرت في هذا التقرير. مثلا:

- فهم ماهية الرقابة البرلمانية والظروف التي من المرجح أن تزدهر فيها
- تعامل الحكومة مع البرلمان كشريك حقيقي في الحوكمة
- يتحمل النواب مسؤولية جعل الرقابة جانبا أساسيا من الحياة البرلمانية
- استيعاب الرقابة في الجدول الزمني البرلماني من خلال الإجراءات المناسبة في الأوامر الدائمة، أو بموجب اتفاقية
- فرض وتيرة مستدامة للتغيير تحترم الظروف الوطنية (على النحو المنصوص عليه في *المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات*)[١٤]
- الاعتراف باللجان البرلمانية باعتبارها أداة الرقابة الأكثر مرونة.

### الإطار ١٢: تطوير ثقافة الرقابة في ميانمار

#### الخلفية

بقيت ميانمار بدون برلمان يعمل بحرية منذ استيلاء الجيش على الحكومة في عام ١٩٦٢. وبوضع الأسس لمستقبل ديمقراطي، أنشأ دستور عام ٢٠٠٨ برلمانا وطنيا جديدا يسمى جمعية الاتحاد يتألف من غرفتين: مجلس النواب ومجلس القوميات.

أنشأت الهيئة التشريعية الأولى (٢٠١١ - ٢٠١٦) لجنتين من لجان القوانين، كان لهما حجم عمل ثقيل، وكان هناك قدر من التدقيق في الميزانية. ولكن في مجالات السياسة العامة والإدارة كانت الرقابة ضئيلة جدا. وكما أشار أحد النواب في نهاية فترة الهيئة التشريعية الأولى:

*"اللجان غير فعالة، لقد حضرتُ فقط ثلاث اجتماعات للجنة حتى الآن."*

ومع ذلك، خلال فترة الهيئة التشريعية الثانية (التي بدأت في فبراير ٢٠١٦)، كان هناك وعي أكبر بالدور الرقابي للجان. وفي تدريب تعريفي للأعضاء المنتخبين الجدد، أكد رئيس البرلمان، ماهن وين خينغ ثان، ما يلي:

*"الرقابة مسؤولية يجب على النائب القيام بها بشكل جيد كجزء من وظائف الجمعية".*

ومع وجود تحديات عملية وإجرائية يتعين التغلب عليها، فإن هذا التقدم السريع يمثل إنجازا رائعا بالنسبة للبرلمان الحديث العهد.

#### الخطوات المتخذة لتحسين ثقافة الرقابة

*تعزيز التفاهم*

أثناء فترة الهيئة التشريعية الأولى، اعترف عدد من الأعضاء المنتخبين وموظفي البرلمان بأنهم لا يفهمون جيدا الكيفية التي يمكن أن تساهم بها الهيئات التشريعية على أفضل وجه في نظام حكم فعال. ولكن من خلال الجمع بين التعلم أثناء العمل وبرامج التدريب

١٤ الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١٤.
١٥ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٦.

والتعرض للممارسة البرلمانية الدولية، ارتفعت مستويات المعرفة والمهارات في أمانة لجان الجمعية بشكل كبير. قدم برنامج الدعم البرلماني المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد البرلماني الدولي مساعدة تقنية ومالية قيمة بدعم إضافي من حكومات أستراليا والدانمرك وفنلندا والسويد والمملكة المتحدة.كان التقدم المحرز واضحا بصفة خاصة في البرنامج التعريفي الذي قُدّم للأعضاء الجدد في بداية فترة الهيئة التشريعية الثانية.

ومع ذلك، فمن الواضح أن فهم الحكومة للرقابة متأخر. بدأ الوزراء يشاركون بفعالية أكبر في الجلسات العامة للجمعية، مع أن تفاعلهم مع اللجان لا يزال محدودا. غالبا ما يشكو أعضاء اللجان من صعوبة الحصول على معلومات من الوزارات أو إقناع الوزراء المعنيين بحضور جلسات الاستماع. وكثيرا ما يكون المسؤولون الذين يستجيبون لدعوات اللجان ليسوا من المجالات البرنامجية ذات الصلة أو رتبتهم لا تسمح لهم بالإجابة على الأسئلة بشكل كامل.

هناك أدلة كثيرة على أن النظم الحكومية لم تتكيف بعد مع الواقع الدستوري لسلطة تشريعية مستقلة مسؤولة عن التحقق من الإجراءات التنفيذية وموازنتها. مثلا:

- ترفع تقارير الهيئة العليا لمراجعة الحسابات إلى رئيس السلطة التنفيذية، بدلا من السلطة التشريعية، ولا يتم نشرها.
- لا ينشر الوزراء بشكل روتيني (أو يقدمون إلى الهيئة التشريعية) بيانات يشرحون فيها الأساس المنطقي للسياسات التي تتخذها الحكومة.
- لا تقدم الوزارات تقارير سنوية عن الإنفاق العام الإدارة إلى الهيئة التشريعية.
- أنظمة التعامل مع المراسلات والاستجابة لها من اللجان غير شفافة وغير فعالة.

هناك حاجة إلى مزيد من العمل للوصول إلى فهم آمن ومتبادل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بشأن توقعات المساءلة والالتزامات إذا كان لهذا العنصر الحاسم في نظام الحكم في ميانمار أن يعمل بفعالية.

*تعزيز الإجراءات*

تحد القواعد والممارسات الحالية من قدرة اللجان على تحقيق قدراتها. خاصه:

- تُفسَّر بعض القواعد على أنها تعني أن اللجان لا يمكن أن تعمل إلا في جلسات خاصة، بدلا من أن تعمل بشكل علني وشفاف.
- لا يُسمح للجان الجمعية الوصول إلى عدد من سلطات التحقيق التي تستطيع عادة لجان البرلمانات الوطنية الأخرى الوصول إليها.

ومع ذلك، فإن بعض اللجان في الجمعية الأولى أدخلت بصفة تجريبية ممارسات جديدة لاختبار مدى سلطتها. شملت هذه الممارسات ما يلي:

- إجراء زيارات ميدانية وتفتيش
- جمع المعلومات من أصحاب المصلحة غير الحكوميين (بما فيهم ممثلي المجتمع المدني) في الاجتماعات، مع دعوة ممثلي وسائل الإعلام إلى مراقبة افتتاح المشاورات.

وكإشارة إلى التقدم المحرز، يناقش أعضاء اللجان وموظفوها الآن عددا من الإصلاحات الإجرائية الممكنة، بما في ذلك:

- السماح للجان بالاجتماع متى وأين تريد، في الأماكن العامة والخاصة
- إجبار الناس على احترام الدعوات إلى اجتماعات اللجان وطلب تقديم الأوراق والسجلات
- الإذن بنشر المعلومات التي يتم جمعها في الجلسات العامة
- التأكد من أن واجبات وسلطات كل اللجان معبر عنها بشكل متسق.

من شأن هذه التغييرات أن تعزز اتساع ونوعية المعلومات المتاحة للجان بصفة معتبرة، وزيادة وعي المجتمعات المحلية بأعمال اللجان والوصول إليها، وتحسين قدرة اللجان على الإسهام بفعالية في أعمال الجمعية.

*توفير موظفي الدعم المؤهلين*

يشكل ضمان حصول موظفي اللجان على المعارف والمهارات اللازمة لتقديم دعم رفيع المستوى لأعضاء اللجان تحديا مستمرا في جميع الإدارات البرلمانية.

في أول فترة للهيئة التشريعية، بدأ كبار المسؤولين تطوير ثقافة الخدمة البرلمانية بين مسؤولي الجمعية، الذين عيّنوا في مهامهم من مختلف الوكالات الحكومية والجيش. وعلى الرغم من أن هذا المشروع طموح، وسيستغرق سنوات عديدة لكي يتحقق بالكامل، وقد تم إحراز التقدم بالفعل. وصفت الخطة الاستراتيجية الأولية رؤية الخدمة البرلمانية، وحدد بيان خدمات دعم اللجان أولويات الخدمة. وقد تم تحقيق إحدى الأولويات في عام ٢٠١٥ مع افتتاح مركز الجمعية للتعلم، الذي يدرب الموظفين على مجموعة واسعة من المواضيع.

وأصبح موظفو اللجان الآن أكثر إدراكا لأفضل الممارسات البرلمانية الدولية وبدأوا يكتسبون المزيد من الثقة في تقديم الخدمات الإجرائية والبحثية والتحريرية والاستشارية بدلا من مجرد خدمات الدعم الإداري.

وعلى الرغم من أن الجمعية قد أحرزت تقدما كبيرا في هذا المجال، فإنها ستحتاج أيضا إلى توفير مستويات مناسبة من الموارد المالية والرقابة على اللجان. في الوقت الراهن، تمويل اللجان نادر ويخصص وفقا لتقدير رئيس الجمعية.

*تكييف الرقابة لتلائم الثقافة المحلية*

في الوقت الذي تتخذ فيه الجمعية خطوات نحو زيادة الرقابة على عمل السلطة التنفيذية، بدأ كبار المسؤولين في المؤسسة النظر في كيفية تكييف أفضل الممارسات الدولية لتلائم الظروف الثقافية والديمقراطية في ميانمار. قد لا يكون من المناسب في ميانمار انتهاج أسلوب المناقشة الخصومية، على غرار المناقشات في معظم البرلمانات الدولية، حيث أن الثقافة الوطنية تميل إلى السعي نحو توافق الآراء واحترام وتجنب الإحراج العام.

وفي هذا السياق، أكدت داو أونغ سان سو كي، زعيمة حزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، خلال حصة تدريبية للنواب الجدد ما يلي:

*"يجب على النائب أن يبحث عن مصلحة الشعب عند القيام بالرقابة على السلطة التنفيذية".*

علاوة على ذلك، فإن الدور الدستوري الذي يضطلع به جيش ميانمار في القيادة السياسية للبلد يتطلب مفاوضات دقيقة وشاملة بين جميع الأطراف السياسية الفاعلة.

وهناك أيضا شعور بأن الخطوات نحو المزيد من الرقابة ينبغي أن تسير بوتيرة تتسق مع الانتقال الشامل لميانمار إلى الديمقراطية، مع قدرة السلطة التنفيذية على المشاركة والاستجابة، ومع الخبرة السياسية والبرلمانية لأعضاء الجمعية.

## أمثلة على سير الرقابة

أنشأ مجلسي الجمعية لجان تدقيق الضمانات والالتزامات والتعهدات الحكومية المكلفة دستوريا. تجتمع هذه اللجان بانتظام مع مسؤولي الوزارات لرصد تنفيذ التزامات المشاريع. وفي الغالب، تقوم اللجان بالتحقيق في إدارة وتنفيذ مشاريع معينة على مستوى المجتمع المحلي. وعلى غرار جميع اللجان، يتعين عليها تقديم تقارير عن أنشطتها إلى رئيس الجمعية، على الرغم من أنها لم تصدر بعد تقارير تستند إلى الأدلة وتوصيات إلى الحكومة. وهذا يقيد قدرة الجلسة العامة على تقييم عملياتها ويحد بشدة من الفائدة التي يمكن أن يستمدها النواب والسلطة التنفيذية من عملها.

تقوم هذه اللجان بأعمال كثيرة، ولأنها مغمورة في التفاصيل، يصعب عليها التفكير على نحو أكثر شمولية في فعالية سياسة الحكومة وإدارتها أو في أداء الوكالات. ومع ذلك، فإن اللجان تقوم ببعض الرقابة على مستوى المشاريع، ويقدر النواب الذين يعملون في هذه اللجان الفرص المتاحة لهم للتحقق من التعهدات التي تقدمها الحكومة.

## توصيات

يتطلب التغلب على التحديات التي تواجه الرقابة الفعالة مزيجا من الاستجابات: بعضها يتعلق بالمؤسسات وبعضها يتعلق بالعلاقات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

تشمل الاستجابات المؤسسية ما يلي:

- مواصلة تطوير قدرات وثقة موظفي الجمعية لتوفير كامل الخدمات المتوقعة من الأمانة البرلمانية
- إنشاء آليات يقودها النواب لإصلاح قواعد وممارسات اللجان
- اختبار عدد صغير من أنشطة الرقابة التي تضطلع بها اللجان، من أجل إظهار عملية الرقابة وقيمتها
- ضمان حصول اللجان على الموارد المالية لتطوير أساليب عمل مفتوحة وشاملة.

تشمل ردود العلاقات التشريعية والتنفيذية ما يلي:

- العمل مع كبار القادة السياسيين والرسميين في السلطة التنفيذية لتوفير المعلومات والمشورة لمسؤولي الوزارات حول كيفية العمل مع السلطة التشريعية - تسليط الضوء على المنفعة المتبادلة وإمكانات التحسينات على مستوى الحكومة بأكملها.

يشعر بعض المراقبين بالقلق من أن المناهج المتبعة في الرقابة التي انتهجت حتى الآن قد تحد من تطور الجمعية. ولكن الخطوات الإيجابية التي يتخذها كبار المسؤولين في الجمعية ينبغي أن تعطي الثقة بأن التقدم سيستمر. وكما أشار رئيس جمعية الاتحاد، يو وين مينت، في فبراير ٢٠١٦ خلال البرنامج التعريفي:

*"يجب على الجمعية أن تراقب الحكومة، حتى يمكن تسميتها بالديمقراطية الحقيقية".*

ومن الجدير بالذكر أيضا أن نظم وعمليات الرقابة في جميع البرلمانات قد تطورت على مدى سنوات عديدة، وأن التقدم كان أحيانا بطيئا ولا يحظى بالقبول السياسي، وأنه يجري تنقيح الممارسات باستمرار لتعكس الظروف المحلية والفرص الناشئة.

*المصدر: فريق التركيز الذي يسيره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ميانمار، ٢٠١٦.*

### بإيجاز: إنشاء ثقافة الرقابة

بإمكان البرلمان تطوير ثقافة رقابة بناءة أولا بالفهم الجيد للفوائد التي تعود على المجتمع ككل من الرقابة الجيدة. وثانيا، فإنه يستطيع تهيئة بيئة تعاونية تعمل فيها الآليات المشتركة بين الأحزاب مثل اللجان والتكتلات على نحو فعال. وأخيرا، ينبغي للبرلمان أن يبحث باستمرار عن سبل تحسين ثقافة الرقابة عن طريق إجراء إصلاحات في قواعده الإجرائية.

## ٢-٥ مساءلة البرلمان نفسه

البرلمان وأعضاء البرلمان مسؤولون مباشرة أمام المواطنين الذين يمثلونهم عن الطريقة التي يؤدون بها دورهم الرقابي. ومن المهم أن تفي عمليات مراقبة ومساءلة البرلمان وأعضاء البرلمان بنفس المعايير التي يتبعها البرلمان في مراقبة الحكومة. فهذه العمليات ينبغي أن تكون مستمرة وبناءة وصارمة ومستندة إلى الأدلة.

### جهود البرلمان لرصد أدائه الرقابي

ربما كان من المستغرب أن عددا قليلا نسبيا من البرلمانات ترصد الطريقة التي تؤدي بها الرقابة. في الاستبيان الخاص بالبرلمانات، ما يقرب من ٦٠ في المائة من البرلمانات التي ردت على الأسئلة ذات الصلة ذكرت أنها تعتزم زيادة قدرتها الرقابية في السنوات المقبلة. وعلى النقيض من ذلك، أفاد أقل من ٤٠ في المائة من البرلمانات التي شملتها الدراسة بأن لديها نظاما لرصد فعالية الرقابة عليها (انظر الرسم البياني ١٣). وأفاد ٤١ في المائة فقط بأنها استعرضت أداءها الرقابي في السنوات الخمس الماضية.

### الرسم البياني ١٣ : الرصد البرلماني لأداء الرقابة

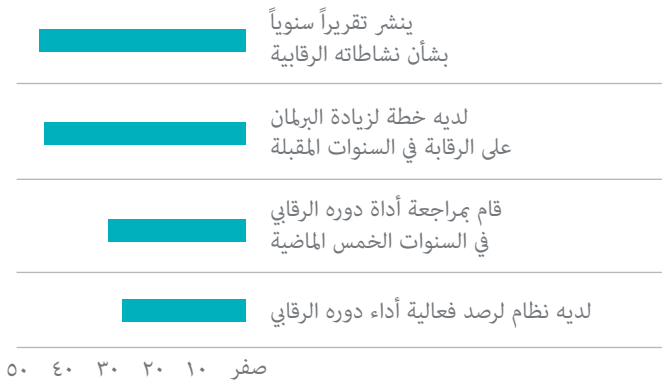


المصدر: *استبيان البرلمانات الذي أعده الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السؤال ٢، ٢٠١٦ (أساس السؤال: ١٠٣ غرفة برلمانية)*

وقد اضطلع عدد من البرلمانات بتمارين هامة لتحديد كيفية قيامها بالرقابة. وتتيح هذه الطريقة المنهجية للبرلمان تحديد مجالات الإشكال وأولويات الإصلاح. وقد وضع برلمان جنوب أفريقيا إطارا متقدما بشكل خاص يسمى نموذج الرقابة والمساءلة (انظر الإطار ١٣)، الذي يحدد مهام وإجراءات الرقابة ويحدد كيفية أداء البرلمان لوظيفته الرقابية. وفي إطار العملية المؤدية إلى اعتماد هذا النموذج، وضع البرلمان سلسلة من التوصيات لتعزيز الرقابة.

### الإطار ١٣ : نموذج الرقابة والمساءلة في جنوب أفريقيا

ثمة عاملان حاسمان لضمان نجاح هذا النموذج وهما: أولا، الحاجة إلى دمج وظيفة المشاركة العامة للبرلمان في إطار آليته الرقابية الشاملة، وثانيا، توفير القدرات المناسبة، لا سيما الموارد البشرية، للجان والأعضاء لتنفيذها. من الضروري أن تصبح جميع عمليات المشاركة العامة مدخلا في عمل اللجان المناسبة.

ونظرا للطبيعة المعقدة لأنشطة البرلمان والبيئة الدينامية التي يعمل فيها، ينبغي للبرلمان أن يعتمد سياسة تتطلب من كل برلمان جديد أن يقيّم ويستعرض قدراته الرقابية، بما في ذلك نموذجه الرقابي، مرة واحدة على الأقل خلال فترته التي تدوم خمس سنوات.

ومن أجل تنفيذ النموذج المقترح، لا بد من اتخاذ قرارات بشأن الجوانب التالية:

- الحاجة الفورية إلى زيادة قدرات اللجان في مجال البحث (والتخصص في مجال المحتوى)، وهي حاليا قيد التنفيذ
- تنفيذ نظم التقاط المعلومات وإدارتها داخل اللجان
- وضع نموذج للمشاركة العامة لضمان توجيه المدخلات الواردة من خلال أنشطة المشاركة العامة إلى اللجان المناسبة
- تغيير السياسات / القواعد البرلمانية لاستيعاب إنشاء قسم استشاري للرقابة يتمتع بالاختصاصات الموصى بها
- التطوير المستمر لأعضاء البرلمان وموظفي دعم اللجان في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وممارسات الميزنة والمهارات الأخرى المطلوبة لتعزيز قدراتهم الرقابية (...)
- اعتماد إجراءات الامتثال التنفيذي
- [توفير] غرف مخصصة للجان ... عندما يوسع البرلمان بنيته التحتية.

يمكن للبرلمان أن ينظر في مرحلة لاحقة في وضع المزيد من التشريعات المتعلقة بالرقابة، التي تشمل لجان أخرى تنظمها حاليا القواعد المتعلقة بالرقابة كما هي الحال بالنسبة إلى اللجنة الدائمة المشتركة المعنية بالاستخبارات واللجنة الدائمة المشتركة المعنية بالدفاع.

*المصدر: برلمان جمهورية جنوب أفريقيا، ٢٠٠٩. نموذج الرقابة والمساءلة*

في الوقت الحاضر هناك مجموعة من الأدوات لمساعدة البرلمانات على تقييم أدائها أو قياسه، على أساس التقييم الذاتي الطوعي.[١٦] يتألف المثال التالي (انظر الإطار ١٤) من سلسلة من الأسئلة ينبغي أن ينظر فيها أعضاء البرلمان والموظفون الدائمون جماعيا من أجل تحديد نقاط القوة والضعف وأولويات الإصلاح.

### الإطار ١٤ : أسئلة التقييم الذاتي لقدرات الرقابة

ثمة عاملان حاسمان لضمان نجاح هذا النموذج وهما: أولا، الحاجة إلى دمج وظيفة المشاركة العامة للبرلمان في إطار آليته الرقابية الشاملة، وثانيا، توفير القدرات المناسبة، لا سيما الموارد البشرية، للجان والأعضاء لتنفيذها. من الضروري أن تصبح جميع عمليات المشاركة العامة مدخلا في عمل اللجان المناسبة.

١- ما هي الإجراءات الصارمة والمنهجية التي تمكن النواب من مساءلة السلطة التنفيذية والحصول على المعلومات الكافية منها؟

١٦ انظر مثلا، O'Brien, Stapenhurst and von Trapp (eds.), 2016.

٢- ما مدى فعالية اللجان المتخصصة في القيام بوظيفتها الرقابية؟

٣- ما مدى قدرة البرلمان على التأثير في الميزانية الوطنية وتمحيصها، في جميع مراحلها؟

٤- ما مدى قدرة البرلمان على التدقيق في التعيينات في المناصب التنفيذية، وإخضاع شاغليها للمساءلة؟

٥- ما مدى قدرة البرلمان على محاسبة الهيئات العامة غير المنتخبة؟

٦- ما مدى استقلالية البرلمان من الناحية العملية عن السلطة التنفيذية، على سبيل المثال، من خلال السيطرة على ميزانيتها الخاصة، وجدول أعمالها، والجدول الزمني، والموظفين، وما إلى ذلك؟

٧- ما مدى كفاية أعداد وخبرة الموظفين الفنيين لدعم للنواب، فرديا وجماعيا، في أداء واجباتهم بفعالية؟

٨- ما مدى كفاية البحوث والمعلومات والمرافق الأخرى المتاحة لجميع النواب ومجموعاتهم؟

*المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠٠٨. تقييم البرلمان: مجموعة أدوات للتقييم الذاتي للبرلمانات.*

## دور المجتمع المدني

تقوم العديد من منظمات المجتمع المدني - المعروفة أيضا بمنظمات الرصد البرلماني - برصد الأداء البرلماني عن كثب والإبلاغ عنه، مما يمكن من توجيه الانتباه إلى التحديات ويساعد على إحداث زخم لتعزيز البرلمان. يحتوي موقع openingparliament.org على عدد من دراسات الحالة التي تتناول عمل منظمات الرصد البرلماني في بلدان مختلفة، ويشمل العديد منها رصد أداء الرقابة البرلمانية.[١٧]

تختلف العلاقات بين البرلمانات ومنظمات الرصد البرلماني من حيث القرب والتعاون. في دراسة استقصائية أجريت في عام ٢٠١٦ شملت ٣٣ منظمة للرصد البرلماني، أفاد ٤٢ في المائة منها بأن لها علاقة رسمية مع البرلمان، وأن ٤٩ في المائة منها أن لها علاقة غير رسمية مع البرلمان. "يشير هذا إلى أن كلا الطرفين يستفيد من العمل معا، وتبادل البيانات، وتعزيز الشفافية والوعي وتشجيع مشاركة المواطنين في عمل البرلمانات".[١٨] تصف ثلثا منظمات الرصد البرلماني مستوى تعاونها مع البرلمان على أنه كاف أو أفضل، وهو ما يمثل نتيجة إيجابية. وقد بدأت تظهر أمثلة ملموسة للتعاون بين البرلمان ومنظمات الرصد البرلماني، مثل اعتماد الكونغرس الغواتيمالي في يناير ٢٠١٧ خطة عمل برلمانية مفتوحة، وضعت في إطار عملية تشاركية مع منظمات المجتمع المدني الغواتيمالية.[١٩]

أحد التحديات التي تواجهها منظمات الرصد البرلماني التي ترغب في الرقابة على البرلمان هو كيفية تطوير مؤشرات أداء النواب ذات معنى. والمؤشرات التي تركز على بعض الإجراءات القابلة للقياس – على سبيل المثال عدد الأسئلة المطروحة – قد تحظى باهتمام كبير من جانب وسائل الإعلام، ولكنها غالبا ما تفشل في التعرف على الجوانب المختلفة للدور البرلماني. وقد تحرف النتائج بتحفيز النواب على طرح عدد كبير من الأسئلة لمجرد تحسين ترتيبهم في التقارير العامة. ومن شأن هذا النهج أن يولد إحباطا ويعزز التصورات العامة السلبية.

من المستحسن اتباع نهج يتسم بأكثر مرونة لرصد أداء البرلمان، وهو ما يجري تطويره من قبل العديد من المنظمات مثل سمارة في كندا. يؤكد تقرير "الديمقراطية ٣٦٠" لعام ٢٠١٧ (360 Democracy) على أهمية تمكين النواب من العمل كممثلين، لا سيما في أعمالهم الرقابية في اللجان: "إن تحقيق التوازن السليم للسلطة بين الأحزاب وقادة الأحزاب والنواب هو في صميم البرلمان الهادف والفعال. يحتاج النواب إلى الوقت والاستقلالية لدراسة التشريعات ومساءلة الحكومة، وينبغي تمكين اللجان المشتركة بين الأحزاب واحترامها".[٢٠]

كثيرا ما تحث منظمات المجتمع المدني البرلمانات على أن تكون أكثر انفتاحا وشفافية وخضوعا للمساءلة. وفي حين أن بعض البرلمانات لديها مواقع واضحة جدا وسهلة الاستخدام تسهل العثور على معلومات محدثة عن جداول الأعمال وتفاصيل خطط العمل ونتائج الاجتماعات وما إلى ذلك، وفي برلمانات أخرى قد يصعب العثور على معلومات أساسية، مثل متى وأين وما سيتم مناقشته في الاجتماعات البرلمانية. إن نشر سجلات كاملة في الوقت المناسب في أشكال يسهل الوصول إليها جزء هام من شفافية البرلمان ومساءلته.

### الإطار ١٥: عمل منظمات المجتمع المدني لزيادة الشفافية والمساءلة البرلمانية في الأرجنتين والمكسيك

#### الأرجنتين

في عام ٢٠١٤، قدمت ثلاث منظمات من منظمات المجتمع المدني الأرجنتينية شكوى ضد الكونغرس الوطني لعدم استجابته لطلبات المواطنين للحصول على معلومات عامة لم تنشر على موقعه على الإنترنت.

واستمر البت في الشكوى لمدة سنتين، قدم خلالها الكونغرس القضية أمام عدد من السلطات القضائية المختلفة بأن المعلومات المطلوبة لا ينبغي الإعلان عنها. وتمثلت الحجج الرئيسية في أن المعلومات المعنية تتضمن بيانات شخصية ينبغي حمايتها، وأن المسألة ليست قابلة للمقاضاة.

غير أن المحكمة قررت أن رفض إتاحة المعلومات يشكل عملا تعسفيا وغير ديمقراطي يعيق بدرجة خطيرة حقوق أصحاب الشكوى. وأمرت الكونغرس ليس فقط بتقديم المعلومات على النحو المطلوب، ولكن أيضا نشرها بشكل استباقي على موقعه.

١٧ Openingparliament.org (https://openingparliament.org/casestudies/).

١٨ الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١٦ (٣): ٧٦.

١٩ انظر http://blog.openingparliament.org/post/158475605370/guatemalan-congress-passes-open-parliament-action.

٢٠ Samara Canada, 2017.

### المكسيك

كانت حملة ‹٣ من أصل ٣›، التي أطلقت في المكسيك في عام ٢٠١٥ من قبل مجموعة من منظمات المجتمع المدني رد فعل شعبي على ما لوحظ من فساد بين الموظفين العموميين في البلاد. ويشير الشعار "٣ من أصل ٣" إلى طموح الحملة بأن ينشر المسؤولون ثلاثة إعلانات منفصلة مشفوعة بالقسم: أصولهم وشؤونهم الضريبية وتضارب المصالح المحتمل.

في غضون أشهر، جمعت الحملة أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ توقيع. وردا على هذا الاستعراض الواضح للرأي العام، نشر ٤٢ من أصحاب المناصب الذين وصلوا إلى السلطة إثر انتخابات عام ٢٠١٦ و٧٤٣ مسؤولا وأشخاصا من ذوي المصلحة العامة طوعا الإعلانات الثلاثة اعتبارا من ٢١ أكتوبر ٢٠١٦.

تحمسا لهذا الاهتمام الشعبي الضخم بحملتهم، قرر المنظمون المضي قدما، وقدموا اقتراح قانون "٣ من أصل ٣" الطي يجبر جميع الموظفين العموميين على نشر الإعلانات الثلاثة. وفي وقت كتابة هذا التقرير، مشروع القانون في طريقه إلى الاعتماد من قبل البرلمان، بعد أن أقره مجلس الشيوخ ومجلس النواب بتعديلات.

*المصدر:* Directorio Legislativo, 2016

## قياس أثر الرقابة

إن ضمان أداء إجراءات الرقابة بطريقة مثلى يشكل جانبا هاما من جوانب رصد أداء الرقابة. والجانب الهام الآخر هو تقييم أثر الرقابة البرلمانية. لكن كيف يمكن قياس ذلك؟

من المؤكد أن تحديد الإسهام الدقيق للرقابة البرلمانية في قرارات السياسة العامة ليس بالمهمة السهلة. غير أن معهد الحكومة (Institute of Government) في المملكة المتحدة وضع إطارا نوعيا مفيدا (انظر الإطار ١٦) لتقييم أثر الرقابة البرلمانية (أو "التدقيق"، كما هو معروف في المملكة المتحدة). يوفر الإطار مجموعة مفيدة من الأسئلة التي يمكن للبرلمانات الأخرى تكيفها مع سياقها. وكما هي الحال مع مثال التقييم الذاتي السابق، يقتضي الأمر عملية شاملة واستشارة الوقت من قبل أعضاء البرلمان والموظفين للحصول على أكبر فائدة من مثل هذه العملية.

### الإطار ١٦: إطار تقييم أثر التدقيق البرلماني

| الأثر | أسئلة من أجل التقييم النوعي |
|---|---|
| الأدلة | هل التدقيق ... |
| | • يستلهم من أي بحث أصلي؟ |
| | • ساهم في الأدلة التي استندت إليها السياسة الحكومية (على سبيل المثال من خلال سماع أصوات جديدة ذات صلة)؟ |
| | • دفع الحكومة إلى جمع أدلة مختلفة / أكثر حداثة؟ |
| التحليل | هل التدقيق ... |
| | • سلط الضوء على اتجاهات غير معترف بها سابقا للأدلة؟ |
| | • أبرز أهمية قضايا معينة؟ |
| | • سلط الضوء على ثقل الرأي على الأدلة، الذي لم تكن الحكومة على دراية به؟ |
| | • غير وجهة نظر صناع القرار الرئيسيين في الحكومة بشأن قضية ما؟ |
| الانفتاح | هل التدقيق ... |
| | • حسن جودة المعلومات التي تقدمها الحكومة؟ |
| | • زاد كمية / اتساع المعلومات التي تقدمها الحكومة؟ |
| التعلم | هل التدقيق ... |
| | • جعل الحكومة تراجع أفعالها أو سياساتها أو تعيد النظر فيها؟ |
| | • بيّن الدروس التي يمكن أن تساعد في تحسين السياسات وكيفية تنفيذها؟ |
| | • هيّأ بيئة إيجابية تمكن من تعلم الدروس؟ |
| العمليات | هل التدقيق ... |
| | • غيّر نهج الحكومة في صنع السياسات أو التخطيط لتنفيذ السياسات؟ |
| | • غيّر قدرة الحكومة على تحمل المخاطر؟ |
| | • جعل الحكومة أكثر انفتاحا على نحو استباقي؟ |
| | • جعل الوزراء والموظفين يعطون الأولوية لفعالياتهم؟ |
| السياق | هل التدقيق ... |
| | • جعل الجهات الفاعلة الأخرى على بينة من قضية كانت غير معترف بها في السابق؟ |
| | • غيّر تقييم الجهات الفاعلة الأخرى للمسألة؟ |
| | • ساعد في بناء علاقات أو تحالفات لدعم وجهات نظر معينة بشأن قضية ما؟ |
| | • أثّر على الثقة في الحكومة؟ |
| الديمقراطية | هل التدقيق ... |
| | • أثّر على مستويات الثقة العامة في النظام السياسي؟ |
| **الأدلة النوعية المحتملة** | يمكن استخدام تحليل المصادر الوثائقية أو مجموعات التركيز أو ورش العمل أو المقابلات للتعرف على آراء: |
| | • أولئك الذين يخضعون للتدقيق |
| | • أولئك الذين يقومون بالتدقيق |
| | • أطراف ثالثة في عملية التدقيق. |

| | |
|---|---|
| **الأدلة الكمية الممكنة** | تعديلات على مشاريع القوانين أو التغييرات التنظيمية التي يتم إجراؤها بناء على التوصيات الواردة في التقرير |
| | • عدد / نسبة توصيات التقرير المقبولة |
| | • أدلّة على إجراء بحوث جديدة |
| | • وفورات مالية قابلة للقياس الكمي ناتجة عن التوصيات |
| | • فوائد أو اتجاهات غير مالية قابلة للقياس الكمي، مثل التخفيضات في عدد الأسئلة البرلمانية أو طلبات بموجب حرية تداول المعلومات |
| | • عدد المراجع إلى التدقيق البرلماني في الوثائق الحكومية، ووسائل الإعلام، والإجراءات البرلمانية، والإجراءات القضائية، وتقارير فرق التفكير، وما إلى ذلك. |
| | • تقييمات مستقلة للأثر، على سبيل المثال، استطلاعات الرأي حول كفاية الإجابات على الأسئلة البرلمانية (TheyWorkForYou polls) |
| | • المسوحات الكمية للأطراف المعنية |
| *المصدر: Hannah White, 2009. التدقيق البرلماني حول الحكومة، معهد الحكومة* | |

### بإيجاز: مساءلة البرلمان نفسه

مثلما يرصد البرلمان الأداء الحكومي لتحديد أوجه القصور ومجالات التحسين، فعليه أيضا أن يرصد أدائه في ممارسة الرقابة. ولكن عدد قليل نسبيا من البرلمانات يفعل ذلك. يتخذ التقييم الذاتي شكلين رئيسيين: تقييم القدرة على الرقابة وقياس أثر الرقابة. تقييم القدرة على الرقابة أسهل من قياس أثر الرقابة، ولكن هناك أدوات تساعد على تنفيذ كل ذلك. تضطلع منظمات المجتمع المدني بدور نشط في رصد الأداء البرلماني، وقد بدأت تظهر بعض الأمثلة على التعاون البناء.

## ٦-٢ الاستنتاجات

تستند الرقابة الفعالة إلى ولاية تحدد بصورة قانونية المسؤوليات الحكومية والسلطات البرلمانية على السواء. وبمجرد حصول البرلمان على ولاية للرقابة، يحتاج بعد ذلك إلى الموارد اللازمة لتنفيذها: أي، ميزانية مستقلة ومستدامة؛ وموظفي دعم مدربين تدريبا جيدا، فضلا عن الوصول غير المقيد وفي الوقت المناسب إلى المعلومات والتحليلات الجيدة. يحتاج البرلمان إلى إرساء ثقافة إيجابية للرقابة تعترف بقيمة الرقابة بالنسبة إلى المجتمع والحكومة. يجب أن ينظر أعضاء البرلمان إلى الرقابة على أنها نشاط مهم يتعين عليهم المشاركة فيه، ويجب على الأحزاب السياسية السماح لأعضائها بالمشاركة البناءة في الرقابة. إذا وضع البرلمان هذه العناصر في مكانها، فمن الناحية النظرية يمكنه توفير رقابة فعالة، ولكنه لا يستطيع التأكد من ذلك ما لم يرصد أدائه الرقابي.

# الفصل الثالث: أدوات وعمليات الرقابة البرلمانية

يعالج هذا الفصل الممارسة الفعلية للرقابة في البرلمان واستخدام الأدوات والعمليات الرسمية للرقابة. وقد أثبتت البحوث السابقة أن البرلمانيين لديهم في المتوسط ما بين ست وثماني أدوات رسمية للرقابة تحت تصرفهم، ووصفت توزيعها بشيء من التفصيل.[١] ومن بين أهم الأدوات الرسمية اللجان والنقاشات والأسئلة البرلمانية. ولكل من أدوات الرقابة الرئيسية هذه غرض مميز، وتتم مناقشتها بالتفصيل في هذا الفصل، الذي يلفت الانتباه أيضا إلى بعض القضايا الحاسمة في تصميم الأدوات والعمليات ويقدم نصائح عملية لاستخدامها الفعال من قبل أعضاء البرلمان. يناقش الفصل الخامس تفاعلات البرلمان مع مؤسسات الرقابة الخارجية فضلا عن بعض ممارسات الرقابة غير الرسمية التي يستخدمها النواب.

## ٣-١ فرص للمعارضة

من المهم بالنسبة للعملية الديمقراطية أن يتمتع أعضاء المعارضة بإمكانية الوصول الكامل إلى هذه الأدوات المركزية للرقابة. وقد أنشأت العديد من البرلمانات آليات تسمح للمعارضة بالقيام بدور نشط.

طُلب من السلطات البرلمانية تحديد الفرص المتاحة للمعارضة لإجراء الرقابة. فأشارت عدة برلمانات إلى مجموعة كاملة من عمليات الرقابة البرلمانية، بما في ذلك المشاركة في تحقيقات اللجان؛ واقتراح حجب الثقة أو النقض؛ والتحدث في المناقشات؛ والدعوة إلى التصويت؛ وطرح أسئلة مكتوبة وشفوية. غير أن هناك فرصا محددة متاحة للمعارضة، تشمل ما يلي:

- ترأس لجنة تجري تحقيقا في إطار الرقابة
- إرفاق تقرير أقلية أو تقرير مخالف بتقرير اللجنة
- جدولة "مناقشات المعارضة" الخاصة في جدول الأعمال العام
- استخدام "حق الرد" في مناقشة الميزانية أو بيان وزاري آخر.

قد تدعو الحالة السياسية أيضا إلى اتخاذ تدابير خاصة لضمان وجود معارضة فعالة، كما حدث أثناء الائتلاف الكبير في ألمانيا:

> "في بداية ولاية هذه الهيئة التشريعية، أنشئ الائتلاف الكبير بحوالي ٨٠ في المائة من المقاعد. اتفقنا على أنه ينبغي تطبيق حقوق الأقليات المكرسة في قواعدنا – حيث يجب أن تشكل الأقليات ٢٥ في المائة من جميع الهيئات البرلمانية – حتى عندما لا يشكل الحزبان الأصغرين مجتمعان ٢٥ في المائة. وهذا يعني أننا نحترم فكرة حماية الأقليات، على الرغم من أن الأرقام لا تبلغ ٢٥ في المائة".
>
> *نوربيرت لامرت، رئيس البوندستاغ، ألمانيا*

إن مجموعة الأدوات الرسمية المتاحة للمعارضة معتبرة وتمتد على مستوى الجلسات العامة واللجان. وكما سيتبين في هذا الفصل، يواجه أعضاء المعارضة تحديات في استخدام هذه الأدوات بفعالية. ولعله من المهم أن نلاحظ أن التقرير السنوي "تنوعات الديمقراطية" (V-Dem) لعام ٢٠١٧ عن حالة الديمقراطية يحدد اتجاه سلبي في قدرة المعارضة على إجراء الرقابة على الحكومة:

> "يسجل المؤشر الذي يقيس ما إذا كانت أحزاب المعارضة في السلطة التشريعية قادرة على ممارسة مهام الرقابة والتحقيق ضد رغبة الحزب الحاكم أو الائتلاف، انخفاضا كبيرا في ما يقرب من ٢٠ بلدا وتقدما في أقل من ١٥ بلد".[٢]

### بإيجاز: فرص للمعارضة

ينبغي أن تكون فرص الرقابة متاحة بالتساوي لجميع أعضاء البرلمان، ولكن الأمر ليس كذلك دائما في الممارسة العملية. من المهم احترام حق أحزاب المعارضة في الوصول إلى مجموعة كاملة من أدوات الرقابة.

## ٣-٢ الرقابة في اللجان

في شكلها المعاصر، ربما تكون اللجنة الأداة الأكثر وضوحا والأكثر مرونة في الرقابة البرلمانية. وفي كثير من الأحيان، قد تكون اللجنة التي تدار بشكل جيد وسيلة فعالة للغاية لمساءلة الحكومة؛ فهي غالبا ما تكون قادرة على التركيز على إدارة حكومية معينة (حيثما تسمح الموارد بذلك)، ولها صلاحيات واسعة جدا للتحقيق في سياسة إدارية والأمور المالية والإدارية. وهي تجتمع بانتظام، وعادة ما تكون عضويتها مستقرة على طول الفترة التشريعية، وتتعامل مع طائفة واسعة من الهيئات الحكومية والخارجية والمجتمع المدني والجمهور، ويخدمها كادر دائم من الموظفين المتخصصين في الإجراءات والمواضيع. كل هذه الميزات ضرورية لفعالية اللجنة.

وهناك عدة أنواع مختلفة من اللجان البرلمانية. يركز هذا الفصل حصريا على اللجان التي تكون الرقابة على الحكومة جزءا من صلاحياتها أو مجملها. لا يعالج هذا الفصل اللجان الداخلية، مثل لجان الأعمال والإدارة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذه الأخيرة قد تكون مهمة لتيسير الرقابة، مثلا من خلال تخصيص الوقت للمعارضة أو النواب البسطاء الذين ينتمون إلى الحكومة من أجل إجراء مناقشات رقابية.

الهدف العام من الرقابة البرلمانية في اللجان هو تعزيز نوعية الحكومة من خلال الأدلة التي يتم الحصول عليها من التحقيقات التي يتم استخلاص الاستنتاجات والتوصيات المناسبة منها وعرضها على البرلمان وعلى الحكومة والجمهور.

١ Pelizzo and Stapenhurst, 2012; Yamamoto, 2007.

٢ V-Dem, 2017.

لذلك فإن نشاط الرقابة البرلمانية يعتمد إلى حد كبير على الشراكة مع الحكومة. لكن ليس هذا دائما ما يشعر به النواب والموظفين الموجودون في "الصف الأمامي" للجان البرلمانية، حيث غالبا ما تكون هناك حالة من التوتر المبدع والخاضع للسيطرة بين التفويض الديمقراطية للحكم الذي يمنح للحكومة وحق اللجنة وواجبها في التحدي.

وقد يظهر هذا التوتر، على سبيل المثال، في تحديات الاستماع إلى الأدلة علنا حيث قد تكون قضايا الأمن والسرية التجارية والسمعة كبيرة؛ أو صعوبة الإبلاغ بطريقة تجعل تقرير اللجنة النهائي مفهوما ومقنعا وجدير بالاهتمام عند التعامل مع الأدلة بشكل حساس؛ أو مسؤولية أعضاء اللجان عن المراعاة الكاملة لموضوع ما واعتماد مواقف مرنة قائمة على الأدلة دون أن تكون مقيدة بشكل غير معقول بمواقف حزبية صارمة. وبطبيعة الحال، فإن تلك الحدود موضع نقاش مستمر، وخلاف أحيانا بين الحكومة واللجان.

تكمن قيمة اللجان كأداة للرقابة على الحكومة في حجمها وإمكانية الوصول إليها: فاللجان تسمح لمجموعة صغيرة من الأعضاء بدراسة مجموعة من المسائل المعقدة بالتفصيل وطوال مدة من الزمن. تسمح اللجان لأعضاء الجمهور ومنظمات المجتمع المدني والخبراء والأكاديميين والقطاع الخاص بتبليغ آرائهم إلى النواب بشأن الموضوعات ذات الاهتمام الوطني وإدراج هذه البيانات في السجل العام.

تكتسي اللجان أهمية كبيرة بالنسبة إلى النواب: فهي تعطيهم الوسائل التي تمكنهم من التحقيق في تفاصيل السياسات والبرامج الحكومية، والحصول على قدر من الخبرة في مجال معين، ويؤمل أن تأثر على السياسة العامة من خلال نشر محاضر الإجراءات والتقارير النهائية.كما يوفر عمل لجان الرقابة المستمر للنواب المشاركين فرصة اكتساب الخبرة في المجالات التي تقع ضمن اختصاص اللجان، وأن يصبحوا مهرة في الإجراءات والتقنيات ذات الصلة بالرقابة.

ويشكل عمل لجان الرقابة مصدرا حيويا للمعلومات التي يستخدمها النواب الذين يتخذون في كثير من الأحيان قرارات صعبة ومعقدة في الجلسة العامة. قد يشكل سير لجان الرقابة الحديثة ونتائجها "علامة امتياز" يمكن أن تعزز سمعة البرلمان وأهميته في نظر الجمهور.

يركز هذا القسم على عدد من قضايا التصميم الحاسمة التي تؤثر على فعالية الرقابة التي تجريها اللجان. في معظم الأحيان، ترد هذه القضايا في القواعد الإجرائية التي ينبغي تحديثها من قبل البرلمان لتحسين الفعالية وتلبية الاحتياجات الجديدة.

## قيادة اللجان وعضويتها

### اختيار الرئيس

دور رئيس اللجنة هام جدا لتحديد اتساع وعمق النشاط الرقابي للجنة. أشارت ٥٠ في المائة من البرلمانات التي شملتها الدراسة الاستقصائية أن للرئيس دور في تقرير جدول أعمال اللجنة. يؤثر الرئيس أيضا على طريقة تفاعل أعضاء اللجنة مع بعضهم البعض. وبإمكانه أن يقود اللجنة نحو الإجماع ويسعى إلى حماية اللجنة من السلوك الحزبي الخصومي، أو، على العكس، قد يسمح بتكرار الديناميات السياسية الحزبية (وتعزيزها) في منتدى اللجان. والنواب الذين يعينون في هذا المنصب يمكنهم ممارسة نفوذ كبير.

في حوالي ٧٥ في المائة من البرلمانات التي شملتها الدراسة الاستقصائية يرأس اللجان أعضاء من حزب الأغلبية.[٣] تشير الإجابات الصادرة عن مجلس النواب الأسترالي، وبرلمانات بوروندي وشيلي واليونان وليتوانيا إلى أن جميع رؤساء اللجان البرلمانية ينتمون إلى الحزب الحاكم. في جمهورية مولدوفا وفي الدانمرك، تُسند رئاسة اللجان تناسبيا بين المجموعات السياسية، على الرغم من أن هذا التطور حديث نسبيا في الدانمرك.

"اعتبارا من ٢٠١٥-٢٠١٦ تُسند رئاسة اللجان بالتناسب بين المجموعات البرلمانية وفقا لتغيير أجري في النظام الدائم للبرلمان في عام ٢٠١٥.

*معلومات مقدمة من برلمان الدانمرك*

إدراكا منهم بأن للرئيس تأثير محتمل، فإن قادة الأحزاب قد يتوقون إلى منع أعمال الرقابة من خلال تعيين رؤساء مطاوعين.

"قد تستمر قيادة اللجنة في تأخير أو عرقلة استكمال قضية معينة لمدة سنة أو سنتين مع أنها تتطلب أقل من شهر. كما يمكن إفساد عضوية اللجان. المصالح قد لا ترحم، وقد تكون متقلبة جدا، وقد تحوّل الانتباه بسهولة. لذا يمكن أن تصبح هذه أيضا مشكلة".

*كاباندو وا كاباندو، عضو الجمعية الوطنية، كينيا*

استخلص استبيان البرلمانات الذي تم إجراؤه في إطار هذا التقرير أن رئيس اللجنة يختار في الغالب من قبل أعضاء اللجنة، وفي حالات أخرى يختار البرلمان ككل رؤساء اللجان.

**الرسم البياني ١٤ : من الذي يعين رئيس اللجنة؟**

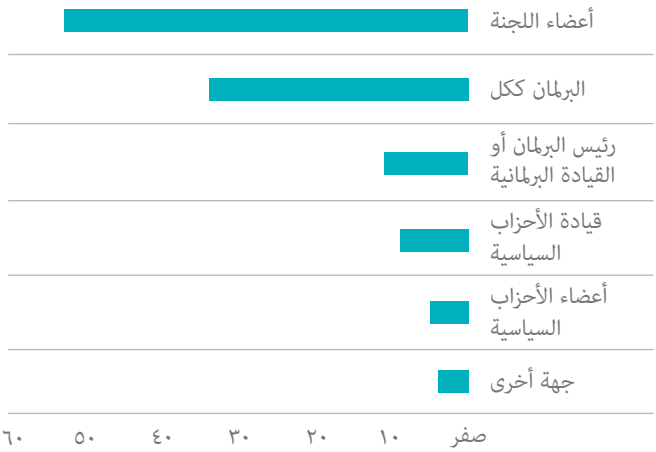


*المصدر: استبيان البرلمانات الذي أعده الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السؤال ١٦، ٢٠١٦ (أساس السؤال: ١٠٢ غرفة برلمانية)*

٣ استبيان البرلمانات الذي أعده الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السؤال ١٥، ٢٠١٦.

قد لا تعكس هذه البيانات بشكل كامل الديناميات غير الرسمية التي قد تعطي قيادة الحزب دورا في تعيين رؤساء اللجان. في كثير من الحالات، المجموعات الحزبية هي التي تتحكم عمليا في اختيار قيادة اللجان، وإن كان القرار الرسمي يعود للبرلمان أو أعضاء اللجان.

"ينتخب رئيس كل لجنة دائمة في كل مجلس من بين أعضاء اللجنة (قانون البرلمان، المادة ٢٥). في الممارسة العملية، تُسند رئاسة اللجان إلى المجموعات السياسية التي تضم عددا معينا من الأعضاء، وترشح المجموعات السياسية رؤساءها. يعين رئيس المجلس الرؤساء حسب تعيينات المجموعات السياسية".

*معلومات مقدمة من مجلس النواب في اليابان*

يشير برلمان نيوزيلندا إلى أن رؤساء اللجان "يتم الاتفاق عليهم بشكل عام في تجمع الحزب ويتم انتخابهم من قبل أعضاء اللجان في اجتماعها الأول أو الاجتماع الأول بعد شغور منصب" بينما يذكر مجلس النواب الهولندي أنه "بالطبع هناك تفاوض بين (قيادات) الأحزاب السياسية (الفصائل) وراء الستائر حول تقسيم رئاسات اللجان".

غير أن هذا الوضع قابل للتغيير. في المملكة المتحدة، في عام ٢٠٠٩، أوصت لجنة إصلاح مجلس العموم، من بين تغييرات أخرى في إجراءات مجلس النواب، بانتخاب رؤساء اللجان المختارة بالاقتراع السري للمجلس. وافق مجلس العموم على ذلك في مارس ٢٠١٠، وقد أدى ذلك إلى إعطاء مزيد من السلطة والشرعية والاستقلال لرؤساء اللجان.

"إن تشكيلة اللجان مهمة لأنه يجب أن تكون متوازنة ... وكان اختيار الرئيس، حتى وقت قريب، في مجلس العموم، عن طريق التعيين، وذلك بقرار من رؤساء مختلف الأحزاب. ولكن الآن، أصبح التعيين عن طريق الانتخاب، ومن المثير جدا ملاحظة النتائج ... أعتقد أن هذا يعطي مجالا لتطوير عملية الرقابة".

*البارونة غلوريا هوبر، عضو مجلس اللوردات، المملكة المتحدة*

## أعضاء المعارضة كرؤساء اللجان

تقتضي القواعد البرلمانية أحيانا تعيين أو انتخاب رؤساء اللجان من المعارضة، وفي حالات أخرى قد تكون تلك ممارسة راسخة. أشارت البرلمانات في ردودها على الاستبيان أن أغلبية رؤساء اللجان من المعارضة في كل من الكونغو، وهولندا، والنرويج، وباكستان (مجلس الشيوخ)، وبيرو، والبرتغال، وترينيداد وتوباغو. في كندا، عادة ما يترأس عضو في المعارضة اللجان المعنية بوضع المرأة؛ والوصول إلى المعلومات والخصوصية والأخلاقيات؛ والعمليات والتقديرات الحكومية. في تونس، يمنح الدستور المعارضة الحق في رئاسة لجان معينة، مثل لجنة المالية.

ومن المعترف به عموما - ومن الممارسات الجيدة المقبولة - أن رؤساء لجان الحسابات العامة، إن وجدت، ينبغي أن يعينون من صفوف المعارضة. أوضحت المقابلات التي أجريت مع النواب أن وجود عضو معارضة كرئيس للجنة برلمانية يمكن أن يؤثر على فعالية عمل اللجنة الرقابي.

"لجنة الحسابات العامة قوية جدا وفعالة، ويرأسها زعيم المعارضة. قام البرلمان السابق بتعديل القواعد الإجرائية، حيث أصبح الآن زعيم المعارضة يرأس لجنة الحسابات العامة. أعتقد أن ذلك مهم جدا، لأن ذلك هو شرط وجود رصد فعال ورقابة".

*عصية ناصر، عضو الجمعية الوطنية، باكستان*

*التنوع في أعضاء اللجان ورؤسائها*

ينبغي أن ينعكس التشكيل المتنوع للبرلمان في قيادته، لضمان وجود مجموعة من الأصوات مسموعة في عملية صنع القرار. وهذا التنوع في الأصوات مهم أيضا للرقابة الفعالة لأنه يكشف عن وجهات نظر مختلفة في استعراض ورصد السياسات والتشريعات.

"أنا شابة ولكن هذا لا يعني أنني لا أستطيع المشاركة. لقد اتخذ حزبنا السياسي قرارا بإدراج الشباب في قوائم الحزب. نحن نؤسس لاتجاه جديد في تاريخنا السياسي حيث يكون للشباب صوت ... وإذا كانت هناك مشكلة، فأنا لا أرى تلك المشكلة فقط: أتوجه مباشرة نحو الحل. [الناخبين] لا يتوقعون الشيء نفسه [مني كما يتوقعون من رجل] لأنني امرأة، ويتوقعون أن أتحدث عن النساء - وعلى الأقل الشابات – والأمهات والأطفال".

*سيلفانا أفونسووا، عضو الجمعية الوطنية، سورينام*

لقد تبين من الدراسة الاستقصائية التي أجراها الاتحاد البرلماني الدولي حول السلطات البرلمانية في عام ٢٠١١ أن النساء يشكلن نحو ٢١ في المائة من رؤساء اللجان في البرلمانات التي شاركت في الدراسة الاستقصائية، وهي نسبة أعلى بقليل من النسبة المئوية للنساء في البرلمان في ذلك الوقت. وقد شغلت النساء عددا أكبر قليلا من مناصب نائب الرئيس (٢٣ في المائة) ومناصب المقرر أيضا. كما أكدت الردود على الدراسة الاستقصائية أن النساء يشغلن بوجه أعم رئاسة اللجان المعنية بقضايا المرأة / القضايا الجنسانية أو السياسة الاجتماعية (انظر الرسم البياني ١٥).[٤] إن "عزل" المرأة في مجالات وسياسات معينة في اللجان، وليس غيرها يعني أن مساهمتها ستكون غير متناسبة. ينبغي أن تتاح للمرأة نفس الفرص للانخراط في مجموعة كاملة من مناصب اللجان مثل الرجال.

### الرسم البياني ١٥ : اللجان التي ترأسها نساء

| | |
|---|---|
| الشؤون الاجتماعية / الأسرة / الثقافة | ٤٢ |
| التشريع / العدل / حقوق الإنسان | ٢٩ |
| المرأة / المساواة بين الجنسين | ٢٨ |
| الاقتصاد / المالية / الميزانية / الحسابات العامة | ٢٠ |
| التعليم | ٢٠ |
| الشؤون الخارجية / الدفاع | ١٨ |
| الصحة | ١٨ |
| البيئة | ١٥ |
| الشؤون الزراعية / مصايد الأسماك / الغابات / الشؤون الريفية | ١٤ |

٤ الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١١: ١٩-٢١.

| | |
|---|---|
| الشؤون الداخلية | ٨ |
| الحكومة والإدارة | ٧ |
| التجارة / الصناعة | ٧ |

*المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١١. برلمانات حساسة للنوع الاجتماعي: الاستعراض العالمي للممارسات الجيدة (أساس السؤال: ٨٩ برلمانا)*

عدّلت بعض البرلمانات قواعدها لضمان تمثيل المرأة بأعداد أكبر، وعلى نطاق أوسع من المناصب القيادية.

> "عندما أصبحت رئيسة مجلس النواب، رشحت الأحزاب الستة [الرجال] لرئاسة اللجان. سألت: "ماذا عن النساء؟" أمرت قائدي الأحزاب للعودة بأسماء جديدة. فعادوا بنفس الأسماء بالضبط، لذلك أعطيتهم أسبوعا آخر ومرة أخرى عادوا بنفس الأسماء. وبالتالي ذهبت إلى لجنة القواعد وقلت هذا لا ينبغي أن يكون مسألة اختيار. والآن لدينا بند ينص على أن ٤٠ في المائة من المقاعد يجب أن تخصص للنساء".
>
> *ريبيكا كاداجا، رئيسة البرلمان، أوغندا*

## اختيار أعضاء اللجان

تؤثر تشكيلة اللجان حتما على العمل الذي تقوم به هذه اللجان. وتعكس التشكيلة السياسية للجان في كثير من الأحيان القوة النسبية للأحزاب في البرلمان. إن ضمان وجود الرجال والنساء في عضوية اللجان من شأنه أن يكون مفيدا أيضا، على الرغم من أن ذلك قد يكون صعبا عندما يوجد عدد قليل من النائبات في البرلمان، وعندما يقترن ذلك بمتطلبات أخرى مثل التمثيل المتناسب للأحزاب.

تختلف البرلمانات في النهج الذي تتبعه في اختيار أعضاء اللجان: أشارت ٤٢ في المائة من الهيئات التشريعية التي ردت على الاستبيان أن البرلمان ككل هو الذي يختار أعضاء اللجان؛ و١٨ في المائة أن رئيس البرلمان أو زعماء البرلمان هم الذين يختارونهم؛ و١٣ في المائة أن قادة الأحزاب هم الذين يختارون أعضاء اللجان؛ و١٢ في المائة أن أعضاء الأحزاب هم الذين يختارونهم (انظر الرسم البياني ١٦).

### الرسم البياني ١٦: من الذي يعين أعضاء اللجان؟

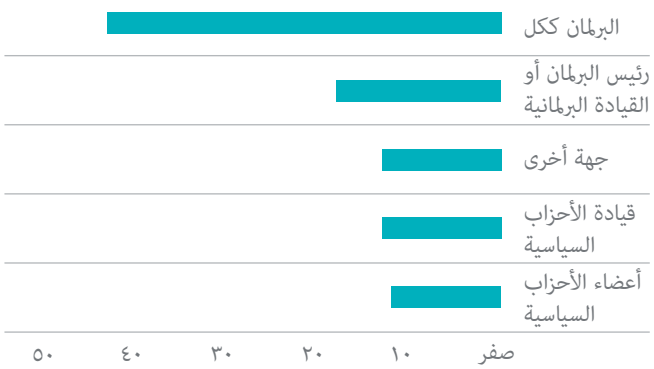


*المصدر: استبيان البرلمانات الذي أعده الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السؤال ١٦، ٢٠١٦ (أساس السؤال: ١٠٢ غرفة برلمانية)*

قد يكون مدى قدرة النواب على طلب تعيينهم في لجنة محددة وتحقيق ذلك مؤشرا على الحرية النسبية التي يتمتع بها أعضاء البرلمان، بل الحرية التي تتمتع بها اللجنة نفسها. ومن الناحية العملية، من الأرجح أن يكون أعضاء البرلمان الذين يعملون لفترة طويلة (معظمهم من الرجال) أكثر قدرة على اختيار لجنتهم من أعضاء البرلمان الجدد.

وكثيرا ما يكون للبرلمان ككل دور رسمي في تحديد عضوية اللجان. الأحزاب السياسية – والفصائل داخلها – لديها وسائل عديدة للتأثير على تلك القرارات. تحظى الأحزاب بدور شرعي في عملية الاختيار، حيث أن تشكيلة اللجان تعتمد عادة على عدد المقاعد التي اكتسبها كل حزب في صندوق الاقتراع.

ومع ذلك، إن الأمر ينطوي على مخاطرة يشعر النواب بأنهم مدينون بمكانهم في اللجنة لحزبهم، وعلى وجه الخصوص لقيادة الحزب، فقد يحد ذلك من استقلالية اللجان في تسيير شؤونها، بما في ذلك الرقابة. يتوقف مدى تطبيق هذا القيد إلى حد ما على همة الأفراد.

> "هناك حالات لا تتمكن فيها الأحزاب من فرض إرادتها؛ هناك العديد من الحالات حيث نتخذ مواقف مستقلة عن الحزب. وهذا أمر جيد لرعاية الديمقراطية. كما أنه من المهم جدا في الديمقراطيات الناشئة أن يكون هنالك أفراد يبرزون ويتخذون بكل جرءة مواقف لا تتفق مع مصالح القادة في مستويات السلطة، لأن هؤلاء القادة ليسوا دائما في اتصال مع المصلحة العامة. لذا يجب السعي لإيجاد التوازن بعناية، بحيث لا تصبح رهينة أو أسير لآلات الحزب".
>
> *كاباندو وا كاباندو، عضو الجمعية الوطنية، كينيا*

وبالتالي، فإن سيطرة الحزب المعقولة وغير المفرطة على عضوية اللجان قد تعني المزيد من الاستقلال الفردي للأعضاء، والمزيد من الفرص للتخصص، والمزيد من الحوافز للاستثمار في التفكير الإبداعي في أعمال الرقابة على اللجان. وعلى النقيض من ذلك، قد يكون أعضاء اللجان الذين يشعرون بأنهم مقيّدون بحزبهم بصفة وثيقة أقل احتمالا للتعاون حسب الخطوط الحزبية للتحقيق في كفاءة سياسة أو برنامج معين. تعالج هذه النقطة بمزيد من التفاصيل في الفصل السادس.

وبطبيعة الحال، لا تمثّل الأحزاب العامل الوحيد المحدد لديناميات اللجان وفعالية أعمالها الرقابية. إن قدرة الرئيس على تأكيد اتجاه واضح، وتواتر الفرص المتاحة لأعضاء اللجان للعمل معا بشكل وثيق، ودرجة التزام الأعضاء بالمجموعة وتحقيقاتها تؤدي أدوارا بالغة الأهمية في الممارسة العملية.

## أعضاء اللجان من خارج البرلمان

بدأت بعض البرلمانات تخوض تجربة أشكالا من المشاركة المدنية مع اللجان البرلمانية. يوجد مثال مبتكر في صربيا، حيث تستضيف لجنة البيئة ممثلا يشغل "مقعدا خاصا" من المجتمع المدني على أساس التناوب. بإمكان هذا الممثل أن يشارك بنشاط في عمل اللجنة، وطرح الأسئلة والمشاركة في

جلسات متنقلة وجلسات استماع، وبالتالي توضيح المصالح وإعلام أعضاء البرلمان بشكل أفضل.

في كرواتيا، تضم لجنة البرلمان المعنية بحقوق الإنسان وحقوق الأقليات الوطنية خمسة أعضاء من الكنيسة الكاثوليكية الرومانية، ورابطات حقوق الإنسان، وجماعات المصالح المعنية بقضايا المرأة والشباب.

ومع أن لجنة المعايير في مجلس العموم البريطاني ليست لجنة "رقابة على الحكومة"، فإنها تضم ممثلين "غير رسميين". وصف الأعضاء غير البرلمانيون دورهم بأنه "يتمثل في تقاسم أمثلة لما قد يحدث فيما يتعلق بالمعايير أو القضايا الأخلاقية خارج وستمنستر"، و"ضمان التزام جميع أعضاء البرلمان بقواعد السلوك، ومن خلال ذلك الحفاظ على المعايير التي يتوقعها الجمهور ... من ممثليه".[٥]

يبدو أن هذه المبادرات محدودة حاليا، على الرغم من أنها قد تشير إلى التطورات المحتملة في المستقبل. فهي تثير تساؤلات حول المبادئ الديمقراطية والتمثيل التي يستدعي المزيد من الاستكشاف.

### مشاركة الوزراء في اللجان

أشار اثنا عشر برلمانا (في جميع البلدان ذات نظام الحكم البرلماني) في الردود على الاستبيان أن الوزراء قد يكونوا أعضاء في اللجنة التي تراقب وزارتهم، شريطة أن يكون هؤلاء الوزراء أيضا نوابا. تسمح بعض البرلمانات لوكلاء الوزرات بالجلوس في اللجان ولكن تمنع الوزراء من ذلك. ومع ذلك، فإن تعيين الوزراء في اللجان قد يقوض استقلالية البرلمان عن الحكومة، ويشوه الأدوار التي يتخذها البرلمانيون عند إجراء الرقابة. لن يستطيع الوزراء أن يشككوا في عمل إدارتهم، وإذا وجدوا أنفسهم في موقف يؤدون دورا في لجنة التدقيق سيواجهون تضاربا في المصالح.

عادة يكون الوزراء أعضاء في اللجان في البرلمانات الصغيرة جدا بحيث لا يكفي عدد نواب الأحزاب لتغطية جميع الوزارات أو عندما تلعب نسبة كبيرة من البرلمانيين دورا في الحكومة. وفقا لقاعدة بيانات الاتحاد البرلماني الدولي على الإنترنت، هناك ٢١ مجلسا برلمانيا يضم أكثر من ٢٥ في المائة من أعضاء البرلمان الذين هم أيضا أعضاء في الحكومة. وكثير منها، وإن لم يكن كلها، موجود في الدول الجزرية الصغيرة النامية. تواجه هذه البرلمانات تحديا خاصا في موازنة موارد البرلمانيين المتاحة مع الأعمال البرلمانية الأساسية، وسيقتضي الأمر تحديد الأولويات بعناية لضمان تغطية الأولويات الرئيسية مع الأعضاء غير الحكوميين المتاحين بغية تجنب تضارب المصالح.

## تحديد جدول الأعمال

تعرف القواعد الإجرائية كيفية تحديد اللجنة لبرنامج عملها. وفيما يقرب من ٦٠ في المائة من البرلمانات التي شملتها الدراسة الاستقصائية، تحتاج اللجان إلى إذن من البرلمان لإجراء دراسات أو وضع تقارير أو القيام بتحقيقات. وهذا يعني عمليا أن اللجان تحتاج إلى دعم الأغلبية البرلمانية (أو الحكومة) لإجراء التحقيقات، مما يحد من إمكانية سيطرة اللجان على جدول أعمالها، وقدرة المعارضة على تقديم مسائل قد لا تحظى بدعم حكومي لطرحها أمام اللجان.

يمكن إشراك مجموعة من الجهات الفاعلة في وضع جدول أعمال اللجنة، بما في ذلك البرلمان ككل، ورئيس البرلمان أو قادة البرلمان، وقادة الأحزاب السياسية، ورئيس و/ أو أعضاء اللجنة. وفي حالات كثيرة جدا، تتمتع القيادة – قيادة البرلمان أو اللجنة – بسلطة كبيرة في تحديد جدول أعمال اللجنة، سواء من خلال البت في البنود التي يجب إدراجها في جدول الأعمال، أو ما ينبغي عدم إدراجه.

ومن الممارسة السليمة أن تقوم اللجان الرقابية البرلمانية، مع كونها حرة للموافقة على النظر في المواضيع التي تقترحها الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين، بتحديد جداول أعمالها بحرية سواء في جلسة سرية أو علنية كما في المثال التالي.

يصف فيما يلي البرلمان الهولندي إجراء شاملا وشفافا بشكل خاص لوضع جدول الأعمال:

> "تعقد اللجان اجتماعات إجرائية كل أسبوعين. وهذه الاجتماعات علنية. جميع البنود التي قدمها الوزير المسؤول إلى البرلمان مدرجة في جدول الأعمال لمناقشة كيفية معالجتها. كما تدرج جميع الرسائل الواردة من المنظمات ومن الجمهور في جدول الأعمال. تتخذ اللجان بعد ذلك قرارات حول جلسات الاستماع، واجتماعات المائدة المستديرة، والمشورة التي تحتاجها اللجان، واجتماعات اللجان مع الوزير لأسباب تتعلق بالرقابة".
>
> *معلومات مقدمة من مجلس النواب في هولندا*

يتضح من المقابلات التي أجريت مع النواب في إطار هذه الدراسة أن العمل في اللجان القادرة على وضع جدول أعمالها الخاص يمكن أن يحقق ارتياحا كبيرا.

> "إذا كانت هناك مشكلة في منطقة معينة تؤثر بشكل أو بآخر على البلد ككل، يمكن لأي شخص أن يقدم اقتراحا بمناقشة هذه المسألة في لجنة معينة. ثم يقرر رئيس اللجنة ما إذا كان سيتم عقد جلسة استماع حول هذا الموضوع. بإمكان الناخبين أو المواطنين أو الجمعيات طرح اقتراح للنقاش فقط؛ ويفسرون سبب أهمية المشكلة ويقدمون الوثائق الداعمة. ومن ثم يتم مناقشتها داخل لجنة معينة ... لقد قدم المواطنون اقتراحا لمناقشة اقتراح تشريعي لم يتم تمريره، وناقشنا الموضوع لما يقرب من خمس ساعات".
>
> *جاسنا مورجل، عضو الجمعية الوطنية، سلوفينيا*

يؤدي هذا النوع من الاستقلالية إلى مشاركة أكثر التزاما، وشعورا أكبر بملكية عمل اللجنة.

٥ https://www.parliament.uk/business/committees/committees-a-z/commons-select/standards/lay-members.

## نصائح لأعضاء البرلمان: المشاركة في اللجان

### لماذا يجب أن أشارك؟

تعتبر تحقيقات اللجان من أكثر أشكال الرقابة شيوعا بين النواب، فإنها تتيح فرصة للنظر في القضايا بعمق وبعيدا عن صخب الجلسات العامة. يمكن تحقيق توافق الآراء، ومن الأرجح أن تؤخذه الحكومة على محمل الجد أكثر من التدخلات الحزبية. وعلى وجه الخصوص، قد يكون للتحقيقات أثر كبير على سياسة الحكومة.

### ما الذي أحتاجه؟

- البحث الفعال والمشورة من المتخصصين والخبراء
- فهم خطة عمل اللجنة السنوية
- اهتمام بموضوع مجال اللجنة
- أحدث المعارف بمجال اللجنة
- المعلومات ذات الصلة بالقضايا التي تؤثر على الناخبين

### كيف أكون فعالا في وضع جدول أعمال اللجنة؟

- التأكد من أنك مستعدا بشكل كاف لجميع الاجتماعات. عمل اللجان مفصل ويستغرق وقتا طويلا جدا وقد يتطلب قراءة قدر كبير من المواد قبل الاجتماعات.
- مواكبة القضايا في مجالك الخاص من خلال المطالعة والبحث الإضافي.
- السعي للعمل كفريق مع جميع أعضاء اللجان لتحقيق توافق في الآراء كلما أمكن ذلك.
- كن مستعدا للمساهمة في المناقشات حول اختيار مواضيع التحقيقات. قد تشمل المواضيع المناسبة: موضوعا يقع حاليا في دائرة الضوء الإعلامية؛ مجالا يتعلق بالقانون أو السياسة العامة حيث تم تحديد مشاكل معينة؛ مسألة تثير قلق الرئيس أو أعضاء اللجنة؛ وقضية تتيح فرصة للتأثير على سياسة الحكومة.
- تحدد الاختصاصات المجالات التي يتناولها العمل وستوافق عليها اللجنة. اطلب التوضيح إن كنت غير واثقٍ من نطاق التحقيق، وإن لزم الأمر اقترح إضافات أو تعديلات.

"حريتنا مهمة جدا في فرنسا. يمكننا مراقبة جميع القطاعات كما نريد. لدينا صيغة في لجنة المالية نحبها كثيرا، وبموجبها نستطيع القيام بعمليات التحقق الوثائقية والموقعية. وهذا يعني أنه بإمكاننا طلب أي شيء عندما نكون في مكان ما، ويمكننا الذهاب إلى أي مكان للتحقق من شيء ما. وإذا تعلق كان الأمر بمخصصات وزارة الخارجية، يمكننا الذهاب إلى أي سفارة وإلى التحالفات. يمكننا الذهاب إلى جميع المحافظات وجميع المستشفيات. في الواقع، لا شيء خارج الحدود. وربما يكون القيد الوحيد هو الوقت الذي يحتاجه الإنسان للقيام بكل ذلك".

*ميشال أندريه، عضو مجلس الشيوخ، فرنسا*

## اللّجان الدائمة المعنية بالمراقبة

تساهم اللجان الدائمة في وضع إطار للرقابة النظامية بفضل ثبات تركيزها على السياسات، وقدرتها على احتلال مكانة متخصصة في الرأي العام ووسائل الإعلام، والعمل كمجال تدريب للأعضاء من حيث مواضيع اختصاص اللجنة ومن حيث الإجراءات.[٦] أشارت ما يقرب من ٨٠ في المائة من الهيئات البرلمانية التي شملتها الدراسة الاستقصائية أن لها لجان برلمانية أنشئت بهدف الرقابة خصيصا.

في الغالب، تتمتع اللجان الدائمة بعضوية مستقرة طوال مدة الفترة التشريعية. وإذا كانت تحظى بقيادة جيدة ولها موارد مناسبة وموظفين جيدين قادرين على المساهمة في التخطيط السليم، فمن المرجح أن تقدم نواتج عالية الجودة – منظمة تنظيما جيدا وذات صلة وعميقة النظر ومستنيرة. وهذا يعني أن استنتاجات وتوصيات التقارير الناشئة عن هذا العمل من المرجح أن تحظى باحترام واسع وستكون مساهمة مفيدة وجوهرية في تحسين الحكومة في مجال عمل اللجنة.

كثيرا ما تقترن اللجان الدائمة مع الإدارات الحكومية، وهي مكلفة بدراسة كامل نطاق عمل إدارة ما، على الرغم من أن بعض اللجان تدقق في مجالات شاملة تغطي عدة قطاعات. ومن أهم هذه اللجان

٦ وغالبا ما تعرف باسم "اللجان الدائمة".

## نصائح لأعضاء البرلمان: جلسات استماع اللجان

### كيف أكون فعالا في جلسات اللجان؟

- يجب دعوة مجموعة واسعة من الناس لتقديم آرائهم إلى اللجنة كتابة. ويستدعى البعض إلى تقديم الأدلة شخصيا. من المهم الاستماع إلى الأشخاص العاديين الذين يتلقون الخدمات وكذلك الخبراء ومقدمي الخدمات. بصفتك عضوا في اللجنة، كن مستعدا لاقتراح استدعاء أشخاص أو منظمات.
- تأكد من مراعاة مختلف تجارب الأشخاص خلال عملية التحقيق - على سبيل المثال، تجارب الرجال والنساء والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.
- قبل الجلسة، نسّق مع أعضاء اللجنة الآخرين بحيث تغطي أسئلة كل عضو مجالات مختلفة ولا تتكرر الأسئلة نفسها.

لجنة الحسابات العامة (أو ما يعادلها) التي تتحقق من القيمة مقابل المال في الإنفاق الحكومي.[٧] تحقق اللجنة ذلك بعدة طرق، على سبيل المثال باستعراض الأسلوب الذي تحصل به الإدارة الخدمات التي تحتاجها أو كيفية مراقبة المشاريع لضمان احترام المواعيد النهائية والتقيد بالميزانيات.

تشمل مجالات الحوكمة الأخرى (بعضها شامل) التي قد تخضع لتدقيق محدد من جانب اللجان: قوات الأمن والضمانات الحكومية وجهود مكافحة الفساد واحترام حقوق الإنسان (انظر التفاصيل في الفصل الرابع).

### جلسات لجان علنية

تقع في صميم المهمة الرقابية للجنة قدرتها على التماس الأدلة من مجموعة واسعة من الأفراد والمنظمات بشأن الموضوع قيد التحقيق. تتيح جلسات الاستماع المشاركة الواسعة ومدخلات الخبراء، مما يؤدي إلى التقييم السليم القائم على الأدلة والتوصيات ذات الصلة. يجب أن تعقد جلسات البرلمان واللجان علنا، لأن ذلك أساسي لطابعها التشاركي والشامل، ما لم تكن هناك ظروف استثنائية.

من بين البرلمانات التي ردت على الاستبيان المتعلق بهذا التقرير، أشار أكثر من ٨٠ في المائة منها إلى أن جلسات اللجان مفتوحة عادة للجمهور، وأشار أكثر من ثلاثة أرباعها إلى أن بعض جلسات الاستماع قد يجري بعيدا عن المبنى البرلماني.

سئلت البرلمانات عمن يشارك في جلسات اللجان. وكما هو مبين في الرسم البياني ١٧، أغلب من يمثل أمام اللجان هم موظفو الوزارات والوزراء، يليهم ممثلون عن جماعات المصالح والأكاديميون أو المتخصصين. وأقل من يشارك، وفقا للمستجيبين، هم أعضاء الجمهور والمنظمات النسائية.

**الرسم البياني ١٧ : من يشارك في جلسات استماع اللجان؟**

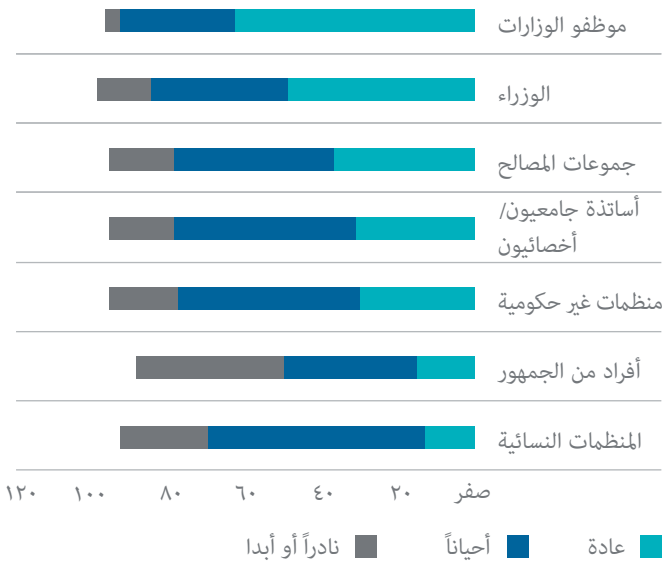


*المصدر: استبيان البرلمانات الذي أعده الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السؤال ٢٠، ٢٠١٦ (أساس السؤال: ٩٩ غرفة برلمانية)*

يشير ذلك إلى ضرورة التفكير في إقامة حوار بين اللجان البرلمانية والجمهور والمنظمات النسائية وتعزيز هذا الحوار، للأخذ بآراءهم وتجاربهم في عملية صنع السياسات.

تعتبر جلسات الاستماع العامة من بين أقوى الأدوات المتاحة للجان في جهودها الرامية إلى جمع الآراء والمعلومات ذات الصلة. لذلك، يجب على أعضاء اللجان الاستعداد لها بصفة كاملة.

كما أن جلسات الاستماع العلنية مهمة أيضا في إعطاء المواطنين الذين يحضرون أو يستمعون أو يشاهدون فهما أوضح لما تقوم به اللجان فعلا. وهذا يساعد البرلمان ككل على إثبات أهميته وشرعيته لعامة الناس. في الواقع، قد يتحمس بعض أعضاء البرلمان للانضمام إلى لجنة ما لأنها توفر وسيلة للوصول إلى الناخبين والجمهور بشكل عام.

٧ توجد لجان الحسابات العامة عادة في البرلمانات التي تتبع نظام وستمنستر، ومع ذلك في أنظمة أخرى تقوم لجان أخرى بأدوار مماثلة، على غرار لجان الميزانية والمالية.

"الأسلوب الناجح الآن هو قيام اللجان بزيارة الشعب، والاستماع مباشرة منهم. في نهاية كل أسبوع تقريبا تتنقل اللجنة الدائمة خارج المدينة إلى العديد من الأماكن التي نهتم بها، أو تتوجه إلى المجتمعات التي تدعونا لزيارتها. نحن سعداء جدا بالاستماع مباشرة من [هذه المجتمعات]. لذلك، يمكن للناس الوقوف والتحدث إلينا والشكوى من [أي شيء]".

*الجنرال نيبات ثونغليك، عضو الجمعية التشريعية الوطنية، تايلند*

كما تمت مناقشته في *التقرير البرلماني العالمي* الأول، تقوم البرلمانات أيضا بتجريب تكنولوجيات جديدة لتحسين الاتصال مع ناخبيها لضمان تمكن الناس من المشاركة في جلسات اللجان وغيرها من إجراءات الرقابة. فعلى سبيل المثال، أجرت لجنة الشؤون الداخلية في برلمان المملكة المتحدة مشاورة عبر الإنترنت تُمكن ضحايا العنف القائم على نوع الجنس والزواج القسري من تبادل الخبرات دون الكشف عن هويتهم.

يتطلب الحوار مع الجمهور على تنوعه جهودا متضافرة وتحسين الاتصال. وقد أصدرت بعض البرلمانات أدلة للجمهور بشأن كيفية تقديم الأدلة إلى اللجان. فعلى سبيل المثال، ينشر مكتب أمين عام مجلس النواب النيوزيلندي عددا من الأدلة على الإنترنت بشأن عمليات اللجان، ولا سيما *كيفية تقديم طلب إلى لجنة برلمانية مختارة*؛ وينشر البرلمان الأسترالي على موقعه على الإنترنت: *دليل حول المثول كشاهد* وكذلك *تقديم الطلبات إلى اللجان البرلمانية: دليل تقديم الطلبات*؛ ولمجلس العموم في المملكة المتحدة منشور مماثل، وهو *دليل تقديم الشهادة الخطية أو الشفوية أمام لجنة مختارة لمجلس العموم*، وفيديو: *كيف تعمل اللجان المختارة؟* لدى عدد متزايد من اللجان مواقع على الإنترنت ووجود في وسائل الإعلام الاجتماعية من خلال تويتر، والفيسبوك و/ أو إينستاجرام. تسهل هذه القنوات على اللجان نشر أعمالها وتسهل أيضا على أفراد الجمهور إرسال تعليقاتهم واقتراحاتهم.

## رصد تنفيذ التشريعات

كثيرا ما تشمل ولايات اللجان الرقابة على تنفيذ السياسات والتشريعات. وقد يؤدي الرصد إلى تقييم مدى كفاية التشريعات، وما إذا كانت المنافع المقصودة قد تحققت، وما إذا كان يلزم إجراء إصلاح قانوني، وما إذا كانت هناك حاجة إلى موارد إضافية.

إن رصد تنفيذ القوانين مجال من مجالات النشاط البرلماني الذي يبدو أنه أصبح أكثر أهمية ويستخدم على نطاق واسع. تشير أكثر من نصف البرلمانات (٥٤ في المائة) التي شملتها الدراسة الاستقصائية إلى أن لديها نظاما لرصد تنفيذ القوانين. غير أن حوالي ١٠ في المائة فقط من البرلمانات تتطلب دائما أو أحيانا من الحكومة أن تبلغها عن تنفيذ التشريعات أو استعراض التنفيذ بعد فترة معينة.

منذ عام ٢٠١٠، حكومة المملكة المتحدة ملزَمة بتقديم تقرير إلى البرلمان بشأن تنفيذ القوانين ثلاث إلى خمس سنوات بعد إقرارها، لتنظر فيه اللجنة المختارة ذات الصلة (أو لجنة مشتركة بين المجلسين).[٨] في الوقت نفسه، أنشأ مجلس النواب الإيطالي إدارة الرقابة البرلمانية، التي ترصد تنفيذ القوانين على أساس البيانات المقدمة من الحكومة وغيرها من المؤسسات ذات الصلة.[٩]

من الأمثلة الإيجابية على ذلك استعراض قانون إسبانيا لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس الذي أجرته لجنة فرعية تابعة للجنة البرلمانية المعنية بالمساواة (انظر الإطار ١٧).

### الإطار ١٧ : رصد قانون مكافحة العنف الجنساني في إسبانيا

"تعمل اللجنة الفرعية، التي أنشئت في أكتوبر ٢٠٠٨، منذ عام تقريبا. في معظم هذه الفترة، كان عملها يتمثل في الاستماع إلى الآراء والاقتراحات من عشرات الأطراف ذات الصلة: من محامين؛ وممثلي الجامعات، والرابطات النسائية، والإدارات، ونقابات العمال. كما استمعت إلى خبراء آخرين قدمتهم مجموعات برلمانية مختلفة، فعرضوا بيانات كمية ونوعية عن وجهات نظر مختلفة بشأن تطبيق القانون المتكامل لإسبانيا. كما أبدوا رأيهم بشأن هذا الموضوع، وتبادلوا خبراتهم ومعرفتهم واقترحوا تدابير يمكن اتخاذها لتحسين فعالية القانون.

واستنادا إلى المعلومات والوثائق المقدمة من الأطراف، فضلا عن المعلومات التي قدمتها مديرية التوثيق للأمين العام للمؤتمر، أعدت اللجنة الفرعية منذ ذلك الحين تقريرا، نوقش وأقر بالإجماع في لجنة المساواة؛ كما قُدمت بعض الاستنتاجات والتوصيات. هذا التقرير هو دراسة، وليس تفويض للحكومة للمضي قدما وتنفيذ جميع التوصيات التي يحتوي عليها.

ولذلك فهي وثيقة حية تهدف إلى تقديم المدخلات ومساعدة كل مجموعة برلمانية لتحديد المبادرات التي تعتبرها مفيدة لضمان أن الاستنتاجات، أو البعض منها، توفر فعلا تفويضا للحكومة لتنفيذ سياسات محددة وربط أو تعديل النصوص القانونية ذات الصلة.

وأخيرا، أود أن أشير إلى أن عمل اللجنة الفرعية كان مثمرا. على الرغم من أن العمل لم يكن يخلو من الجدال وبرزت اختلافات في الآراء في بعض المجالات، وافقت المجموعات البرلمانية بالإجماع على التقرير لأنها شعرت أنه سيرسل رسالة تضامن ثابت للمجتمع وأن جميع القوى السياسية كانت على نفس الرأي من حيث التصدي للعنف الجنساني، وأن هناك تصميما واضحا على وضع حد لهذه الآفة الاجتماعية".

*مقتطف من خطاب أدلى به ميرسي بيجم، عضو البرلمان، إسبانيا، ٢٠١٠*

٨ طلب كتابي لهذا التقرير، برلمان المملكة المتحدة.

٩ طلب كتابي لهذا التقرير، مجلس النواب، إيطاليا.

## التقارير والتوصيات

عادة ما تقوم اللجان بالتواصل مع الجلسة العامة من خلال تقرير شفوي أو خطيّ يشرح الاستنتاجات التي تم التوصل إليها إثر عملية التحقيق، وتوصي بطرق تحسين الوضع.

لاحظت نحو ٨٠ في المائة من البرلمانات التي ردت على الاستبيان أن تقارير اللجان تُعتمد عادة بتوافق الآراء. وكان الدافع الذي أعرب عنه البرلمانيون من أحزاب الحكم والمعارضة في سيراليون الرغبة في تقديم جبهة موحدة أمام الحكومة والجمهور:

"نحن نعمل معا كأعضاء في اللجنة. وإن لم نعمل معا، سيعتبرنا الناس غير جديين – خاصة أولئك الذين نسعى لمراقبتهم.

حتى وإن كان هناك أي خلاف، لا نُظهر ذلك علنا. في هذه الحالة، نلاحظ ذلك ثم نناقش بيننا بعد الاجتماع. لا نبين خلافنا صراحة للوزارات والإدارات التي نجتمع معها.

أعتقد أننا في البرلمان نتكلم بصوت واحد، سواء كنا من المعارضة أو من الحكومة. عندما يتعلق الأمر بقضايا هامة، لا بد أن نتكلم بصراحة. لا يمكنك أن تقول لأن هذه حكومتي لا أستطيع التحقيق مع وزراء الحكومة – لا، لا بد أن يرى الناس أنك تقوم بالعمل. لذلك، عليك أن تعمل مع الآخرين كفريق واحد حتى تُدار شؤون البلاد بسلاسة".

*أبي كالوكو وريجينا تيانج مرح، أعضاء البرلمان، سيراليون*

ومع ذلك، في بيئة سياسية قد لا يكون الإجماع ممكنا دائما، أو حتى مرغوبا فيه. اتخذت بعض البرلمانات إجراءات لإضفاء الطابع المؤسسي على قدرة الأعضاء على سماع آراء غير آراء الأغلبية، على سبيل المثال من خلال السماح للجان بتقديم تقرير أقلية، حيث يمكن لأعضاء اللجان المخالفين أيضا التعبير عن آرائهم.

"إن تقديم تقرير الأقلية ليس مقبولا تماما. ولحسن الحظ، لدينا قواعد تسمح [بتضمين تقرير الأقلية] في التقرير الرئيسي. ... هذا الأمر مدوّن في القواعد منذ بداية ديمقراطيتنا الحكومية الجديدة ولكن لم يستخدم كثيرا. في العام الماضي فقط، وفي [لجنة المالية] على وجه الخصوص، بدأنا نقول: "على رسلكم، يجب أن نتجاوز مجرد كونها رجال طيبين ومحاولة لإيجاد توافق في كل وقت." في الحقيقة، لم نحرز تقدما كبيرا، ويجب علينا الآن أن نكون أكثر قوة ونستخدم هذه القاعدة."

*روبرت ألفريد ليس، عضو الجمعية الوطنية، جنوب أفريقيا*

### تتبع توصيات اللجان

تقدم اللجان تقريبا دائما توصيات بشأن ما ينبغي أن تقوم به الحكومة من إجراءات. وفي حين أنه لا يوجد عموما التزام على الحكومة بتنفيذ هذه التوصيات، فإنها جزء حيوي من عملية الرقابة التي ينبغي للحكومة النظر فيها والاستجابة لها رسميا وفي الوقت المناسب. حوالي ثلثي (٦٢ في المائة) البرلمانات التي شملتها الدراسة الاستقصائية لديها هذا الشرط الرسمي. ومع ذلك، فإن ٤٠ في المائة فقط من البرلمانات التي شملتها الدراسة الاستقصائية لديها نظام قائم لتتبع التوصيات التي تقدمها إلى الحكومة. وتتبع نسبة مماثلة (٣٩ في المائة) ردود الحكومات على التوصيات البرلمانية، و٣٦ في المائة تتبع الضمانات والوعود والالتزامات التي تعهد بها الوزراء إلى البرلمان.

### الرسم البياني ١٨: هل يوجد لدى البرلمان نظام لتتبع توصيات اللجان والالتزامات؟

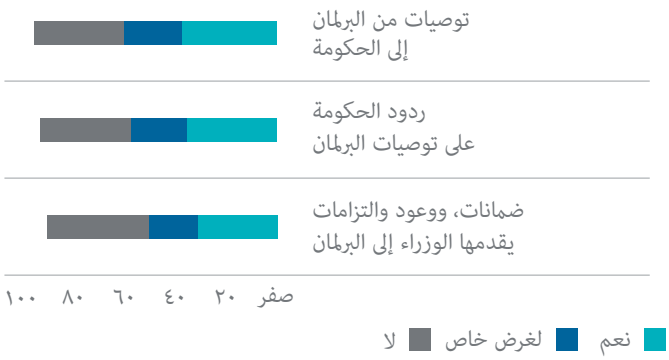


*المصدر: استبيان البرلمانات الذي أعده الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السؤال ٣٩، ٢٠١٦ (أساس السؤال: ٩٥ غرفة برلمانية).*

يساعد تتبع التوصيات التي يقدمها البرلمان، والردود الواردة من الحكومة، على الإشارة إلى أهميتها ويركز على إجراءات المتابعة. ستشعر الحكومة بالتزام أكبر بالاستجابة للتوصيات البرلمانية إذا كانت تدرك أن عدم الاستجابة سيتم الإعلان عنه. وحيثما تترك المتابعة لمبادرة أعضاء اللجان، فهناك احتمال بأن تطغى المسائل الملحة على الاهتمام.

في دولة الإمارات العربية المتحدة، إذا لم ترد الحكومة على التوصيات البرلمانية في غضون ثلاثة أشهر، يرسل المجلس الوطني الاتحادي رسالة رسمية إلى الحكومة لمتابعة ردها.[١٠] في الهند، "لدى اللجان البرلمانية نظام راسخ لتتبع توصياتها عن طريق طلب "الردّ بشأن اتخاذ إجراء" من الحكومة في غضون ثلاثة أشهر يليه عرض "الردّ بشأن اتخاذ إجراء" في هذا الشأن ثم عرض "البيان النهائي بشأن اتخاذ إجراء" في هذا الشأن أمام البرلمان".[١١] وفي إسبانيا، تنشر الردود الحكومية على التوصيات البرلمانية في الجريدة الرسمية، ويتم تسجيلها في قاعدة بيانات متاحة لجميع البرلمانيين".[١٢]

تتبع ربع البرلمانات تقريبا (٢٤ في المائة) التوصيات والردود على أساس مخصص. ولدى البعض هيئات تساعد اللجان على تتبع تعهدات الحكومة.

١٠ مستندات خطية لهذا التقرير، المجلس الوطني الاتحادي، الإمارات العربية المتحدة.
١١ مستندات خطية لهذا التقرير، برلمان الهند.
١٢ مستندات خطية لهذا التقرير، مجلس النواب، إسبانيا.

## نصائح لأعضاء البرلمان: التقرير عن نتائج اللجان

### كيف أكون فعالا في صياغة نتائج اللجان وتنفيذها؟

- اقرأ مشروع التقرير عن تحقيق والنظر فيما إذا كنت ترغب في اقتراح أي تعديلات.
- كن مستعدا للتوصل إلى حل وسط بشأن تقرير نهائي من أجل التوصل إلى توافق في الآراء.
- شارك في الترويج للتقرير النهائي من خلال الحضور في أي مؤتمر صحفي ومن خلال استخدامك وسائل الاعلام الاجتماعية.
- انظر في أي رد حكومي على توصيات اللجان.
- كن مستعدا للعودة إلى الموضوع في المستقبل للتحقق من التقدم.

ففي السويد، على سبيل المثال، تتابع وحدة التقييم والبحوث البرلمانية تنفيذ قرارات البرلمان. يلاحظ البرلمان ما يلي:

"يمكن استخدام أدوات مختلفة للرقابة البرلمانية (مثلا، الاستجوابات والأسئلة) لمساءلة الحكومة عن عدم الرد – أو على الطريقة التي استجابت بها – بشأن التوصيات التي قدمها البرلمان أو الضمانات والوعود وما إلى ذلك المقدمة إلى البرلمان من قبل الوزراء. بإمكان البرلمان، من خلال إعلان للحكومة، أن يطلب منها اتخاذ قرار معين / تدابير معينة. هذه الإعلانات غير ملزمة قانونيا، ولكن وفقا للممارسة الدستورية، فإن الحكومة ملزمة بشرح أسبابها للبرلمان إذا لم تكن تنوي الاستجابة للإعلان. وفي رسالة خطية سنوية إلى البرلمان، تقدم الحكومة تقارير عن القرارات / التدابير المتخذة استجابة لإعلانات البرلمان. وتحال الرسالة الخطية إلى لجنة الدستور للإعداد، وتنظر الغرفة في تقرير اللجنة اللاحق".

*مستندات خطية، البرلمان، السويد*

كما تلعب وسائل الإعلام دورا هاما في متابعة النتائج التي تتوصل إليها اللجان. ومن خلال التعريف بكيفية استجابة الحكومة لتوصيات اللجان، تضغط وسائل الإعلام على الحكومة لكي تستجيب بشكل إيجابي (انظر أيضا الفصل الخامس).

تجدر الإشارة إلى أن الاقتراح يمكن أن يظل مؤثرا حتى وإن لم يعتمد فعلا. قد لا تريد الحكومة أن ينظر إليها على أنها تقبل توصية من المعارضة، ولكن قد تحتفظ بالفكرة وتدرجها في مرحلة لاحقة.[١٣]

ينبغي للبرلمانات أيضا أن تنظر في كيفية متابعة اللجان للتوصيات التي قدمت خلال هيئة تشريعية سابقة. وفي حين أن الانتخابات قد تسفر على تغيير في الأغلبية السياسية، فمن المرجح أن تظل بعض القضايا التي بحثتها اللجان ذات أهمية في الهيئة التشريعية الجديدة. ومن المستحسن اتباع نهج بناء للنظر في أعمال الرقابة التي اضطلعت بها الهيئات التشريعية السابقة.

### لجان التحقيق الخاصة

وعلى عكس اللجان الدائمة التي تراقب إدارات محددة، يمكن إنشاء لجان تحقيق خاصة أثناء فترة تشريعية أو جلسة برلمانية للتحقيق في مسألة محددة. وعادة ما يكون لديها صلاحيات للتحقيق لا تستطيع استخدامها إلا فيما يتعلق بالمسائل الفورية التي تتعلق بالتحقيق. وبمجرد انتهائها من التحقيق وتقديم تقريرها النهائي إلى البرلمان، يتم حل اللجنة الخاصة.

أفادت ما يزيد قليلا عن ٩٠ في المائة من البرلمانات التي ردت على الاستبيان الخاص بالبرلمانات أن بإمكانها إنشاء لجان تحقيق خاصة. وبالنظر إلى النتائج على مر الزمن، أفادت البرلمانات المستجيبة عن إنشاء ٨١ لجنة خاصة فيما بينها في عام ٢٠١٣، و٨٤ لجنة في عام ٢٠١٤، و١٠١ لجنة في عام ٢٠١٥، وعقدت مئات الجلسات واستلمت آلاف التقارير. تشمل مواضيع التحقيق طائفة واسعة من المسائل ذات الأهمية الوطنية، مثل التصنت على قاض (رومانيا)، ونقص الموجة العريضة للألياف البصرية (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، والعنف ضد نساء الشعوب الأصلية (شيلي).

يتطلب قرار إنشاء لجنة تحقيق خاصة عادة دعم عدد معين من البرلمانيين، وأحيانا الأغلبية. وقد يتسبب هذا في الحد من إمكانية قيام المعارضة ببدء تحقيقات خاصة. وضعت بعض البرلمانات أحكاما خاصة لضمان قدرة أحزاب الأقليات على بدء التحقيقات.

"لأحزاب الأقلية الحق في إنشاء لجنة تحقيق. وإذا أنشئت لجنة التحقيق هذه، يحق لحزب الأقلية أن يقرر من يمكنه الحضور إلى اللجنة، ومن يمكنه التحدث ومن يمكنه تقديم المعلومات. ... يمكن لكل عضو من أعضاء اللجنة تقديم اقتراح، ومن ثم بالطبع، فإن اللجنة تتخذ قرارها بالأغلبية، ولكن في بعض الأحيان يحق لأقلية تتألف من ٢٥ في المائة من الأعضاء إنشاء لجنة تحقيق".

*رينهولد لوباتكا، عضو الجمعية الوطنية، النمسا*

أحيانا، قد يفضل حزب ذو أغلبية برلمانية إجراء تحقيقات خاصة في أنشطة حكومة سابقة إذا كانت من حزب مختلف، ويكون أقل حرصا على إجراء تحقيقات في أعمال الحكومة الحالية.

١٣ Russell and Benton, 2012.

وقد تثير عملية تحقيق تقوم بها لجنة تحقيق خاصة، وكذلك التوصيات التي تنتج عنها، اهتماما كبيرا لدى الجمهور وزخما سياسيا، كما يظهر المثال التالي من كينيا (انظر الإطار ١٨).

### الإطار ١٨ : اللجنة البرلمانية المشتركة الكينية المعنية بالمسائل المتصلة باللجنة المستقلة المعنية بالانتخابات والحدود

مع مر الزمن، منذ الانتخابات العامة في كينيا عام ٢٠١٣، أثارت سلسلة من الادعاءات بعدم المصداقية والحياد والنزاهة والاستقلالية ضد اللجنة المستقلة المعنية بالانتخابات والحدود نقاشا عاما هائلا، توجت بسلسلة من الاحتجاجات التي قادها زعماء المعارضة. ونتيجة لذلك، تم التفاق في عام ٢٠١٦ على إنشاء لجنة برلمانية مختارة تتألف من الحزبين لبحث سلوك اللجنة المستقلة المعنية بالانتخابات والحدود فيما يتعلق بتلك الادعاءات الخطيرة، وتقديم توصياتها في غضون ٣٠ يوما.

استمعت اللجنة إلى تصريحات مختلف الأطراف المعنية وقدمت طائفة واسعة من التوصيات، بما في ذلك إبعاد المفوضين الحاليين من مناصبهم وإعادة تشكيل اللجنة. وحظيت توصية أخرى باهتمام الرأي العام وكانت محل إجراءات قانونية في الفترة السابقة للانتخابات العامة لعام ٢٠١٧: مفادها أن نتائج الانتخابات الرئاسية المعلنة على مستوى الدوائر الانتخابية يجب أن تكون نهائية، وبالتالي لا يمكن تغييرها من قبل اللجنة أو قيادتها. وكان لذلك تداعيات واسعة النطاق، خاصة بالنظر إلى القضاء على المخالفات الانتخابية، حيث أنها أزالت إمكانية تغيير نتائج الانتخابات الرئاسية بعد انتقالها من مركز فرز الأصوات بالدوائر الانتخابية، أو عند الإعلان عن النتائج. وعند النظر في الطعن الذي قدمته اللجنة، حكمت محكمة الاستئناف أن أي قانون يهدف إلى منح اللجنة أو رئيسها سلطات لإجراء أي تغييرات في نتائج الانتخابات الرئاسية يتناقض مع أحكام الشفافية والدقة.

وقد نشأ هذا الإجراء الحاسم عن يقظة المواطنين، والرقابة الحزبية على اللجنة، التي سعت إلى توضيح نقل نتائج الانتخابات الرئاسية وفرزها.

*المصدر: برلمان كينيا، ٢٠١٦. تقرير اللجنة البرلمانية المشتركة المعنية بالمسائل المتعلقة باللجنة المستقلة للانتخابات والحدود.*

## مراقبة التزامات الحكومة

يقدم الوزراء التزامات للبرلمان، وبالتالي، للشعب بأكمله. ومع ذلك، لا توجد أمثلة كثيرة عن آليات لرصد الوفاء بهذه الاتزامات. ولمحاولة سد هذه الفجوة تم إنشاء لجان برلمانية معنية بضمانات الحكومة. توجد هذه اللجان في أوغندا وسيشيل وغانا وزامبيا والهند وميانمار وغيرها.

### الإطار ١٩ : اللجان المعنية بضمانات الحكومة في غانا والهند

#### غانا

أنشأ البرلمان الغاني لجنة معنية بضمانات الحكومة كلجنة دائمة في عام ١٩٩٨. فريدا بريمبه، العضو الحالي في اللجنة المعنية بضمانات الحكومة، هي واحدة من العديد من النواب الذين شككوا في فعالية اللجنة، وذكرت الهند كقدوة للجنة المعنية بضمانات الحكومة (انظر أدناه). يكمن جزء من المشكلة في أن الأوامر الدائمة تتطلب أن اللجنة يرأسها عضو من الحزب الحاكم. وقد أحدث هذا وضعا لا تخضع فيه بعض الضمانات للتدقيق الشديد، خوفا من عداء الحزب الحاكم. وتشمل التحديات الأخرى محدودية الموارد والتصور بأن اللجنة لا تُسمع صوتها أكثر من اللجان الأخرى الأكبر تأثيرا، مثل لجنة الحسابات العامة.

ومع ذلك، ففي السنوات الأخيرة تحسنت سمعة اللجنة. وتمكن بوابة إلكترونية جديدة، تستعمل وسائل الإعلام الاجتماعية والرسائل القصيرة، أفراد الجمهور من تقديم معلومات عن تنفيذ ضمانات محددة. وهناك آمال في أن تتغير الأوامر الدائمة لتشترط أن يرأس اللجنة أحد أعضاء المعارضة، الأمر الذي سيعطي اللجنة مزيدا من المصداقية.

#### الهند

أنشأ مجلس النواب في البرلمان الهندي (الذي يتكون من غرفتين) لجنة معنية بضمانات الحكومة منذ عام ١٩٥٣، وحذا مجلس الشيوخ حذوه في عام ١٩٧٢. تتولى هاتان اللجنتان متابعة التقدم المحرز في الضمانات الحكومية بعد ثلاثة أشهر من إصدارها.

تقدم الوزارات بشكل فردي تقارير التنفيذ إلى وزارة الشؤون البرلمانية، التي تعرض على البرلمان بيانات دورية عن ذلك. وبمساعدة الأمانة البرلمانية، تدرس هاتان اللجنتان البيانات لتحديد مدى تنفيذ كل ضمان.

يحتفظ مجلس النواب بإحصاءات مفصلة عن تنفيذ الضمانات الحكومية، وهي متاحة للجمهور من خلال موقع البرلمان. واعتبارا من ٢١ نوفمبر ٢٠١٦، سجل مجلس النواب تنفيذ ١٢٦٤ ضمانا حكوميا تنفيذا تاما خلال الفترة التشريعية السادسة عشرة لمجلس النواب (٢٠١٤ إلى الوقت الحاضر)، في حين أن ٣٥٥ ضمانا حكوميا آخر لا يزال قيد الانتظار. وأثناء الفترة التشريعية السابقة (٢٠٠٩ - ٢٠١٤)، تم تنفيذ ٤٥٨٨ ضمانا حكوميا بالكامل، في حين أن ٩٢٢ ضمانا لم يتم الوفاء به.

وكما توضح هاتان الدراستان الإفراديتان، فإن مجرد إصدار ضمان حكومي لا يضمن في حد ذاته المساءلة الفعالة. فالبيئة السياسية وقدرة الموظفين على دعم اللجنة واستخدام النواب لهذه الآلية عوامل تتضافر للتأثير على فعاليته التي يمكن أن تكون كبيرة كما تبين.

*المصدر:* Tom Mboya, 2016

### بإيجاز: الرقابة على الحكومة في اللجان

بإمكان اللجان أن تكون أدوات قوية للتدقيق. وتؤثر طرق اختيار أعضاء اللجان على درجة الاستقلال عن الحكومة وعن قيادة الحزب. تتقلص الفعالية عندما يكون الوزراء في عضوية اللجنة. يجب أن تكون الولاية الرقابية *لجميع* اللجان واضحة، ومن المستحسن أن يتم تحديدها في إطار قانوني. إن تمكين اللجان من وضع القضايا على جداول أعمالها وبدء تحقيقاتها الخاصة يساعد على تعزيز الاستقلالية وثقافة اللجنة.

بإمكان البرلمانات أن تنشئ لجان رقابية محددة (على سبيل المثال، بشأن الحسابات العامة، وحقوق الإنسان، ومكافحة الفساد، والضمانات الحكومية)، وأن تعطي اللجان الدائمة المعنية برقابة الحكومية ولاية للقيام بتحقيقات رقابية تتعلق بمجال عملها، أو إنشاء لجان تحقيق خاصة للتحقيق في القضايا الملحة ذات الاهتمام العام.

تؤثر أساليب عمل اللجنة على قدرتها على إجراء رقابة فعالة. وبغض النظر عن المسألة قيد النظر، فإن اللجان التي تقوم بالرقابة تحتاج إلى إشراك مجموعة واسعة من الشهود في مداولاتها – وهذا لا يعزز عملية جمع الأدلة ويحسن عمليات اللجان فحسب، بل إن المشاركة العامة تساعد على شفافية العمليات البرلمانية وتزيد من ثقة الجمهور. ينبغي أن تتابع اللجان بشكل منهجي التوصيات التي تصدرها واستجابة الحكومة لهذه التوصيات.

## ٣-٣ الرقابة في الجلسة العامة

الجلسة العامة هي الساحة العامة للمنافسة السياسية والمناقشة. فليس من المستغرب أن تكون المناقشات والتبادلات في هذا المحفل ساخنة وخصومية. ومن وجهة نظر الرقابة، يمتلك الأعضاء عددا من الأدوات التي يمكنهم استخدامها هناك لرفع مستوى الوعي العام بأفعال الحكومة ونتائج السياسات، بما في ذلك الاقتراحات والأسئلة.

في الديموقراطية، لا بد من وجود مجال للتنافس العام حول الأفكار السياسية. عادة، ليست الجلسة العامة أفضل مكان للنظر في القضايا بالتفصيل، لكنها تلعب دورا قيما في القيام بالرقابة ومخاطبة الجمهور – وبالطبع، معاقبة الحكومة إذا تبين أنها "عاطلة".

من المهم أن تجرى هذه المناقشة أمام الملأ. تساعد التغطية الإعلامية إقامة الصلة بين البرلمان والجمهور، وهي جزء ضروري من الانفتاح البرلماني. أما الجانب السلبي لاهتمام وسائل الإعلام هو أنه قد يشجع السعي وراء إعجاب الآخرين وتسجيل النقاط.

### الاقتراحات والمناقشات

تتيح الاقتراحات والمناقشات وقتا ثمينا يسمح لأعضاء البرلمان بالتكلم علنا وتعطيهم فرصة جيدة لإجراء رقابة مفصلة. وحتى المناقشة القصيرة قد تشكل تحديا لوزير يتعرض للضغط لتبرير موقف سياسة، كما تتيح للبرلمانيين فرصا للرقابة. عادة ما يكون وضع سياسة حكومية رئيسية وتطويرها مسألة تقرر في إطار خاص بعيدا عن البرلمان، ولكن في نهاية المطاف هذه السياسة تصمد أو تسقط إثر الاختبار الشديد للنقاش البرلماني المفتوح.

تتميز الاقتراحات عن التحقيقات الرقابية في اللجان، على سبيل المثال، بسبب لهجتها الأكثر ‹إلحاحا›. تلاحظ ألمانيا أن للأعضاء الحق في المطالبة بمناقشة المسائل ذات الأهمية الموضوعية، وأن:

> "الرئيس ملزم باستدعاء البرلمان إذا طلب ثلث أعضائه ذلك. وبالنسبة لفترة الانتخابات الأخيرة، تم تخفيض النصاب من أجل تعزيز الأقلية التي لا تحتل ثلث المقاعد".

*مستندات خطية، البوندستاغ، ألمانيا*

وعلى نفس المنوال، في اليابان، تتيح المناقشات حول الأحداث الجارية فرصة لمساءلة الحكومة.

> "يتم تقديم تقرير وأسئلة بمناسبة وقوع حادث هام – على سبيل المثال، بعد كارثة كبرى، أو حوادث خطيرة، أو زيارة رئيس الوزراء إلى دول أجنبية، أو مشاركة الوزراء في مؤتمرات دولية، وما إلى ذلك".

*مستندات خطية، قانون البرلمان، اليابان*

إن المناقشات حول اقتراح حجب عن الحكومة من قبل البرلمان، أو محاولته توجيه اللوم إلى الحكومة أو إلى وزير ما، هي مناورات متعمدة لفرض عقوبات سياسية – عادة، الإقالة – استجابة لحالة خاصة.

تشير البيانات إلى أن نسبة ضئيلة فقط من الاقتراحات بحجب الثقة واللوم تُعتمد بالفعل. في عام ٢٠١٤، في ٧٦ غرفة برلمانية، تم التصويت بحجب الثقة ٣٧ مرة في المجموع، لكن نجحت ٦ محاولات منها فقط. وفي عام ٢٠١٤، تم تقديم ١٣٧ اقتراحا بحجب الثقة، فلم يمر سوى ٨ منها.

وفي حين أنه من غير المرجح أن تُقبل اقتراحات حجب الثقة عندما تحظى الحكومة بدعم الأغلبية البرلمانية، إلا أنها قد تنجح في لفت انتباه الجمهور إلى أوجه القصور التي تعاني منها الحكومة. والواقع أن القصد من هذه الاقتراحات ليس بالضرورة إسقاط الحكومة بل الإعراب عن قلق كبير أمام الجمهور. ولأغراض الرقابة، فإن مجرد إجراء المناقشة يجبر الحكومة على تبرير إجراءاتها وسياساتها لصالح البرلمان والجمهور. تبقى هذه الاقتراحات أداة مفيدة متاحة للنواب، بغض النظر عن نجاحها أو فشلها.

الاقتراحات العاجلة أو الاقتراحات لمناقشة مسألة ذات أهمية عامة لها أكثر احتمالا للنجاح. وكما يوضح البرلمانيون في كندا وسلوفينيا:

> "بموجب الأمر الدائم رقم ٥٢، يجوز للنائب أن يطلب من مجلس النواب مناقشة مسألة يلزم النظر فيها عاجلا من خلال مناقشة

## نصائح لأعضاء البرلمان: المناقشات

### لماذا يجب أن أشارك؟

تسمح المناقشات للنواب بالتحدث عن القضايا بعمق. وتتيح فرصة ممتازة لمساءلة الحكومة في الحيز العام الذي تمثله الجلسة العامة.

### ما الذي أحتاجه؟

- فهم العمليات المستخدمة لتحديد مواضيع المناقشة وما إذا كنت قادرا على التأثير عليها

### كيف يمكنني المساهمة بفعالية؟

- إذا أمكن، قدم طلبا لنقاش موضوع من اختيارك.
- عندما يتم نشر الأعمال المستقبلية، راجع البرنامج بانتظام لتكون جاهزا للمشاركة في النقاشات.
- إذا لم يتم تقديم أي إخطار يذكر للمناقشات، قم بصياغة خطاب حول قضية تهمك وكن لإلقائه في وقت قصير.
- قم ببحوث للتأكد من أن الخطاب يستند إلى معلومات جيدة، وذلك باستخدام خدمة البحوث البرلمانية، والأجوبة على الأسئلة الشفوية والخطية، والمناقشات السابقة وتقارير اللجان.
- تأكد من أن خطابك يركز على عدد قليل من القضايا الرئيسية مع مراعاة أي حد زمني.
- حدد المخاوف باستخدام تقارير وإحصاءات عن تجارب الناخبين؛ اضغط على الحكومة للحصول على معلومات وقدم مطالب واضحة.
- مارس التحدث، تعوّد على الغرفة البرلمانية، تأكد من أن يكون لديك الوقت لتقديم مطالبك.
- في بعض البرلمانات يمكن للبرلمانيين التدخل لتحدي أو دعم النواب الآخرين الذين يتحدثون. احصل على معلومات مفصلة جاهزة خلال المناقشة لاستخدام هذه الفرص لتسجيل النقاط.

اقتراح تأجيل جلسة مجلس النواب، وإذا تم قبول الاقتراح، تجري المناقشة في أقرب فرصة. تم عقد خمس مناقشات طارئة خلال عام ٢٠١٤. بموجب الأمر الدائم رقم ٥٣,١، يجوز لمجلس النواب عقد مناقشات حول مسائل عاجلة أو ذات أهمية عامة، التي تسمح للأعضاء بالتعبير عن آرائهم بشأن قضية، دون اشتراط اتخاذ قرار. فهذه المناقشات تتيح الفرصة للأعضاء بالمشاركة في وضع سياسة الحكومة، والتعريف بوجهات نظرهم قبل أن تتخذ الحكومة موقفا ما".

*مستندات خطية، مجلس العموم، كندا*

"إن أداة الرقابة الأكثر استخداما في الممارسة هي طلب عقد دورة استثنائية للجمعية الوطنية أو عقد اجتماع عاجل لهيئة عاملة. وفقا للمادة ٥٨ من القواعد الإجرائية، يجوز عقد دورة استثنائية بناء على طلب ربع النواب على الأقل؛ وفي هذه الحالة، يجب على رئيس الجمعية الوطنية أن يستدعي الدورة في موعد أقصاه ١٥ يوما من تاريخ تقديم الطلب. هذه أداة تستخدم على نطاق واسع، ولا سيما من جانب نواب المعارضة. وعند تقديم الطلب، يجب على النواب أن يصفوا القضية التي تستدعي المناقشة في الجمعية الوطنية، وتتطلب الردود والتوضيحات من قبل الحكومة والوزراء المختصين. يجب أن يصف الطلب أيضا الإجراءات المحددة التي يقترحها النواب على الحكومة؛ وتناقش الجمعية الوطنية المقترحات وتتخذ قرارا بشأنها. كما تسمح القواعد الإجرائية، بالدعوة إلى عقد اجتماع عاجل لهيئة عاملة، يمكن أن يطلبه ثلث أعضاء هذه الهيئة أو كتلة نيابية. يجب استدعاء الاجتماع ١٤ يوما قبل تاريخ انعقاده. ويجب أن يكون طلب عقد اجتماع عاجل مصحوبا بالمواد ذات الصلة والقرارات المقترحة".

*مستندات خطية، الجمعية الوطنية، سلوفينيا*

## الأسئلة

يشكل الاستجواب في البرلمان الحديث أداة أساسية للرقابة البرلمانية.

إن الأسئلة الخطية هي في الممارسة العملية تبادلات مباشرة بين عضو ووزير في العلن. وتمكن الأسئلة الخطية النائب من جمع المعلومات من الحكومة التي لا تتوفر عادة في أماكن أخرى، والتي يمكن استخدامها، على سبيل المثال، لإقامة حجة قوية مبنية على المعلومات للتحدي أو تغيير سياسة الحكومة.

وعلى النقيض من ذلك، فإن استجواب الوزراء في الغرفة استجوابا شفويا عاديا يتيح للبرلمان الفرصة لإثبات وثاقته بالموضوع، واستخلاص الأجوبة

من الوزراء، ومواكبة تدفق الأخبار بطرق تثبت أهميته للجمهور. وباستخدام الأسئلة الشفوية، يستطيع أعضاء البرلمان تسجيل نقاط سياسية والاستفادة من الاستجابة الفورية. إن الابتكارات مثل الأسئلة العاجلة، التي عادة ما يتم الرد عليها شفويا من قبل الوزير في اليوم الذي تطرح فيه، تزيد من خفة الإجراء وأهميته.

إن إمكانية قيام أعضاء البرلمان بطرح الأسئلة على الحكومة، وإلزام الحكومة على الرد في غضون مهلة معينة كما هي الحال في العديد من البلدان، هي إحدى السمات التي تجعل الرقابة البرلمانية مختلفة عن التدقيق الذي تقوم به الهيئات الأخرى. وفي حين أن الحكومة قد تشعر بالضغوط السياسية للرد على الأسئلة المثارة في وسائل الإعلام، فإنه لا يوجد التزام رسمي عليها للقيام بذلك. يختلف الوضع في البرلمان، حيث يمكن معاقبة الحكومة إذا لم تستوف الإلزام القانوني على الرد.

### الأسئلة الشفوية

تخصص العديد من البرلمانات وقتا محددا في الجلسة العامة للبرلمانيين لطرح أسئلة على الحكومة وعلى الوزراء. وفي بعض البرلمانات، تسمح القواعد الإجرائية أيضا للنواب بإتباع سؤالهم الشفوي بسؤال آخر أكثر تفصيلا، يطلق عليه عادة "التكميلي". وقد يتبع ذلك نقاش (أو فترة استجواب).

وبصفة خاصة حينما تُبث الجلسات العامة مباشرة إلى عامة الناس، قد تكتسي الأسئلة الشفوية طابع المواجهة وتكون مثيرة للجدل. تصرح المعارضة عادة أن الحكومة لم تجب على الأسئلة المطروحة، وتدعي الحكومة أن المعارضة تطرح أسئلة ذات دوافع سياسية في محاولة لإسقاط الحكومة. وفي هذا السياق الحار، لا تحظى الإجابات دائما برضا النواب.

"علينا أن نطرح أسئلتنا الشفوية خطيا قبل أسابيع، ثم يأتي الوزير ويجيب في البرلمان. بعض الإجابات يقدمها الرئيس نفسه – ليس فقط وزراؤه – ولكن بدون جدوى لأن الرد قد لا تكون له صلة بالسؤال. من المفترض أن تكون الأسئلة شكلا رئيسيا من أشكال الرقابة، ولكن يتم التعامل معها بازدراء. إذا كان من المفترض أن تكون هذه الإجابات مصادرا للمعلومات، فالحقيقة أنها مضيعة للوقت".

*روبرت ألفريد ليس، عضو الجمعية الوطنية، جنوب أفريقيا*

أشار بعض النواب الذين تم استجوابهم من أجل هذا التقرير إلى أهمية الأسئلة الشفوية في إذكاء الوعي بقضية معينة. على سبيل المثال، أشارت نائبة من المملكة المتحدة إلى سؤال طرحته بشأن قابلية تطبيق أهداف التنمية المستدامة على المملكة المتحدة:

"أعتقد أن مجرد طرح السؤال والحصول على إجابة قد يجعل الناس أكثر وعيا [بالمسألة]. وفي المرة الأخيرة التي طرحت فيها سؤالا عن ذلك خلال المناقشة حول اليوم العالمي للمرأة، كان الجواب أشمل بكثير من الذي حصلت عليه قبل شهرين. من الواضح أنهم لم يفكروا [آنذاك] في المسألة بعمق".

*البارونة ليندزي نورثوفر، عضو مجلس اللوردات، المملكة المتحدة*

يضطلع رؤساء البرلمانات بدور جوهري في طريقة إدارة الأسئلة الشفوية في الجلسة العامة، وبالفعل، في إقامة حوار بناء بين الحكومة والمعارضة، كما يبين ذلك رئيسا برلماني لاتفيا وجورجيا. إن خلق حيز لهذا الحوار يعود بالفائدة على العملية الديمقراطية.

"الوزير ملزم بالإجابة على الأسئلة (شفويا وخطيا). وإذا لم ترض المعارضة، بإمكانها طرح السؤال مرة ثانية وحينئذ ينبغي الإجابة على السؤال في جلسة برلمانية خاصة. بصفتي رئيس البرلمان، أحاول أن أضمن مجيء كل الوزراء ليجيبوا على الأسئلة".

*إينارا مورنييس، رئيسة البرلمان، لاتفيا*

"في جورجيا، لا يزال هناك [تصور] أنه إذا طرحت الأغلبية أسئلة فإنها تقوض الحكومة. أقول لزملائي: إذا انتقدنا الحكومة مرة واحدة، سيبدو الأمر وكأننا نريد إسقاط الحكومة. ولكن إذا مارسنا ذلك بانتظام، كل أسبوع، سنؤسس لفهم جديد مفاده أن طرح الأسئلة الصعبة لا يهدف إسقاط الحكومة. الهدف هو مراعاة مقتضيات الدستور. يجب التغلب على هذه الحواجز، والتجربة هي الأداة الأكثر فعالية للتغيير. عندما يسافر البرلمانيون ويروا كيف يتم ذلك في البرلمانات الأخرى، يصبحون أكثر قدرة على إحداث التغيير".

*ديفيد أوسوباشفيلي، رئيس البرلمان، جورجيا*

### الإطار ٢٠: وقت الأسئلة الشفوية في الجمعية التشريعية لتونغا

في عام ٢٠١٦، دعا مكتب الجمعية التشريعية في تونغا فريق التطوير البرلماني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منطقة المحيط الهادئ إلى تقديم إحاطة شاملة عن "نظام وستمنستر" للأسئلة البرلمانية. وأدى ذلك إلى إجراء مناقشة ميسرة بشأن كيفية تحسين الحالة الراهنة. وقد حددت المناقشة سمة بارزة لنظام وستمنستر: الحرية الممنوحة لرئيس مجلس النواب في تطوير وتعزيز نظام الاستجواب، الذي يُبقي عملية الاستجواب محيّنة.

وبعد ذلك بفترة وجيزة، عقدت الجمعية التشريعية جلسة للأسئلة الشفوية، الأولى من نوعها منذ عدة سنوات.

المصدر: أمانة الجمعية التشريعية في تونغا، ٢٠١٦

### الأسئلة الخطية

الأسئلة الخطية واحدة من أكثر أشكال التدقيق البرلماني انتشارا: أشار أكثر من ٧٠ في المائة من النواب الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية إلى أنهم قدموا أسئلة خطية. فلها دينامية مختلفة عن الأسئلة الشفوية. عادة، تتم الإجابة على الأسئلة الخطية بأكثر تفاصيل من الأسئلة الشفوية (رغم أن ذلك ليس صحيحا دائما). قد يقوم أعضاء البرلمان "باستخدام تدريجي" للأسئلة الخطية. أي أنهم قد يطرحون مجموعة من الأسئلة حول الموضوع نفسه للحصول

على صورة أوضح للمسألة التي يهتمون بها. ومن خلال الاستمرار في طرح الأسئلة ذات الصلة بموضوع معين، يستطيع النائب جمع كمية كبيرة من المعلومات، شريطة أن يعترف البرلمان بأن الأسئلة ‹في محلها›.

يتفاوت عدد الأسئلة الخطية التي تُطرح كل سنة تفاوتا كبيرا من برلمان إلى آخر. وتشير بيانات الاستبيان إلى أن الأسئلة الخطية نشاط برلماني أساسي في عدد من البلدان، ولكن في بعض البرلمانات الأخرى لا تستخدم كثيرا أو لا تستخدم على الإطلاق.

### الرسم البياني ١٩: عدد الأسئلة الخطية في عام ٢٠١٥

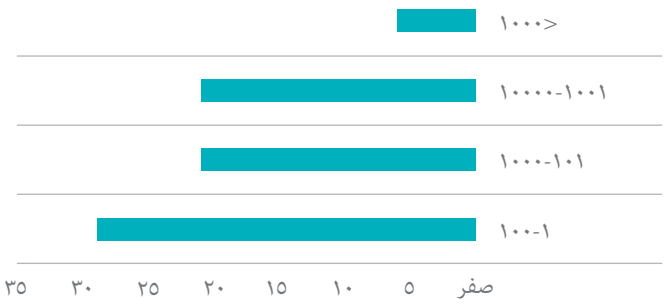


*المصدر: استبيان البرلمانات الذي أعده الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السؤال ١٢، ٢٠١٦ (أساس السؤال: ٨٢ غرفة برلماني)*

إن العديد من البرلمانات التي طُرح فيها أقل من ١٠٠ سؤال خطي سنويا هي من الدول الجزرية الصغيرة النامية (حيث يمكن استخدام وسائل أخرى لجمع معلومات الرقابية) لكن ليس كلها. وفي الوقت نفسه، أعلنت تونس أنه تم طرح سبعة أسئلة خطية فقط في عام ٢٠١٥ (تم الرد على ستة منها).

يظهر تباين كبير في عدد الأسئلة الخطية داخل كل منطقة. يقدم الجدول التالي إشارة على مدى هذا التنوع.

### الرسم البياني ٢٠: عدد الأسئلة الخطية المطروحة في عام ٢٠١٥، عينة إقليمية للبرلمانات

| | | |
|---|---|---|
| أفريقيا | سيراليون | ٥ |
| أفريقيا | كينيا | ١٣٣ |
| أفريقيا | زامبيا | ٨٤٧ |
| آسيا | اليابان | ٤٦٤ |
| آسيا | ماليزيا | ٦٠٧٥ |
| آسيا | الهند | ١٣٥١٢ |
| أوروبا | كرواتيا | ٣١٦ |
| أوروبا | النرويج | ١٤٨٦ |
| أوروبا | الدانمرك | ١٤٦١٠ |
| أمريكا اللاتينية | سورينام | ٦ |
| أمريكا اللاتينية | أوروغواي | ٤٥٠ |
| أمريكا اللاتينية | شيلي | ٨٦٣٧ |

*المصدر: استبيان البرلمانات الذي أعده الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السؤال ١٢، ٢٠١٦.*

يبين الجدول التالي الغرف العشر حيث طُرح أكبر عدد من الأسئلة الخطية، حسب ردود الاستبيان. يتطلب طرح عدد كبير من الأسئلة الخطية من الحكومة تكريس موارد كبيرة للرد على الأسئلة.

### الرسم البياني ٢١: عدد الأسئلة الخطية المطروحة في عام ٢٠١٥، أعلى عشرة بلدان

| | | |
|---|---|---|
| أوروبا | المملكة المتحدة | ٣٠٧٨٢ |
| أوروبا | فرنسا | ٢٤١٨٠ |
| أوقيانوسيا | نيوزيلندا | ١٦١٨٠ |
| أوروبا | إسبانيا | ١٥٣٤٢ |
| أوروبا | الدانمرك | ١٤٦١٠ |
| آسيا | الهند | ١٣٥١٢ |
| أمريكا اللاتينية | شيلي | ٨٦٣٧ |
| آسيا | باكستان | ٦٦٥٧ |
| أوروبا | بولندا | ٦٣٧٠ |
| أوروبا | اليونان | ٦٣٤٥ |

*المصدر: استبيان البرلمانات الذي أعده الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السؤال ١٢، ٢٠١٦.*

التحدي المشترك المرتبط بالأسئلة الخطية هو التوقيت المناسب. الأسئلة الشفوية تتطلب وتتلقى استجابة فورية (وإن لم تكن دائما مرضية)، بينما لا يتم الرد على الأسئلة الخطية غالبا إلا بعد التأخير، كل ذلك على الرغم من أن معظم البرلمانات تحدد موعدا نهائيا للحكومات للرد على الأسئلة الخطية. كشف استبيان البرلمانات أن ٨٣ في المائة من الغرف البرلمانية المستجيبة تحدد موعدا نهائيا.

### الرسم البياني ٢٢: هل يُحدَّد موعدٌ نهائي للحكومة للرد على الأسئلة الخطية؟

*المصدر: استبيان البرلمانات الذي أعده الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السؤال ١١، ٢٠١٦ (أساس السؤال: ١٠١ غرفة برلماني)*

لم تكشف البيانات التي تم جمعها من الاستبيان صورة شاملة عن نسبة الأسئلة التي تم الرد عليها في الوقت. وفي حين أفادت برلمانات كثيرة بأن جميع الأسئلة قد تمت الإجابة عليها في الوقت المناسب، لاحظت برلمانات أخرى أن هناك تباينا كبيرا. فقد أفادت الجمعية الوطنية الباكستانية، على سبيل المثال، بأنه تم الرد على ٦٦٥٧ سؤالا خطيا في عام ٢٠١٥، ولكن لم يتم الرد إلا على ١٩٨٧ (٣٠ في المائة) سؤالا في غضون المهلة المحددة. وفي الوقت نفسه، أفاد البرلمان اليوناني أنه تم الرد على ٦٥٤٢ سؤالا خطيا في عام ٢٠١٥، منها ٤٦٤٢ (٧١ في المائة) سؤالا تمت الإجابة عليه في غضون الموعد النهائي.

عندما تتجاهل الحكومة هذه المواعيد النهائية، فإنها تقوض سلطة البرلمان وفعاليته الرقابية. ولذلك، قامت بعض البرلمانات بإصلاح قواعدها الإجرائية بشأن التأخير في الرد على الأسئلة الخطية. على سبيل المثال، في كندا يمكن إحالة رد الوزير أو عدم رده إلى لجنة دائمة، وفي هولندا يمكن تحديد الرد على أنه مسألة ذات أولوية. ويمكن للأعضاء أيضا أن يقدموا إشعارا للتحدث عن موضوع السؤال في وقت لاحق (مثل الوقت المخصص في نهاية يوم الجلسة).

وفي عدد من البرلمانات، تتم برمجة مناقشة عندما لا يقتنع النواب برد الوزير على سؤال خطي (أو توقيته المناسب). يعرف هذا الإجراء عادة باسم الاستجواب.

"يمكنني أن أطرح أسئلة خطية على الحكومة ويتعين عليها تقديم الإجابة. إذا لم أكن راضيا عن الإجابة، أضع علامة "ليست راضيا"، ثم ينظم نقاش حول الاستجواب في الجلسة العامة".

*أندريا كاروني، عضو مجلس الولايات، سويسرا*

## نصائح لأعضاء البرلمان: الأسئلة

### لماذا يجب أن أشارك؟

الأسئلة هي إحدى أكثر أشكال الرقابة استخداما من قبل أعضاء البرلمان. الأسئلة والأجوبة تخبر الجمهور عن العمل في البرلمان وتضع المعلومات في المجال العام. يمكن استخدامها لتسليط الضوء على الإخفاقات أو النجاحات الحكومية والضغط على الحكومة لبذل المزيد من الجهد. تساعد الرقابة الناجحة على بناء صورة لأعضاء البرلمان والأحزاب السياسية. يجب على جميع أعضاء البرلمان أن يثبتوا أنهم يبذلون جهودا حثيثة من أجل ناخبيهم.

- الأسئلة الشفوية وسيلة فعالة لرفع قضايا الدوائر الانتخابية، وكسب النقاط السياسية، والسعي للحصول على المعلومات، والضغط من أجل العمل الحكومي، وتسليط الضوء على الحملات أو السعي إلى لقاء مع وزير.
- الأسئلة الخطية مفيدة للحصول على معلومات مفصلة عن العمل الحكومى والخطط والآراء. وبإمكان سؤال خطي مكتوب جيدا تحديد المجالات التي فشلت فيها الحكومة في اتخاذ أي إجراء.
- يمكن لعدد من النواب الذين يتصرفون معا، سواء بشكل رسمي من خلال الأحزاب أو الكتل أو بشكل غير رسمي، استخدام سلسلة من الأسئلة لإنشاء خطاب سياسي أو تسليط الضوء على قضية ما. ويمكن القيام بذلك بمرور الوقت أو من خلال تركيز عدد كبير من الأسئلة في جلسة عامة بشأن مسألة واحدة.

### ما الذي أحتاجه؟

- القواعد البرلمانية لطرح الأسئلة
- البحوث ذات الصلة حول موضوع السؤال، بما في ذلك معلومات عن السياسات الحكومية والإجراءات والإحصاءات، مصنفة حسب نوع الجنس
- دراسات حالة تتعلق بالناخبين (عند إثارة قضايا الدوائر الانتخابية)

### كيف يمكنني المساهمة بفعالية؟

- كن واضحا حول غرض السؤال.
- تجنب طرح الأسئلة التي سبق طرحها.
- قم بالبحوث.
- بالنسبة للأسئلة الشفوية، استخدم الوقت الذي يتاح لك بحكمة. سؤال مركز واحد أكثر فعالية من خطاب مطول. إن طرح أكثر من سؤال في مرة واحدة يسمح للوزير باختيار السؤال الأكثر وضوحا للرد عليه وتجنب السؤال الأكثر صعوبة أو إحراجا.
- حضّر الأسئلة التكميلية بعناية لمساعدتك في تحقيق هدفك من طرح السؤال.
- بالنسبة للأسئلة الخطية، كن دقيقا حول المعلومات أو الإجراءات المطلوبة.
- استخدم عبارات في السؤال تتطلب من الوزير تقديم إجابة هامة ومحددة. مثلا: "ما هي المناقشات التي أجراها الوزير ..."؛ "كم عدد ..."؛ "ما هي الخطط التي أعدها الوزير ..."؛ "ما هو التقييم الذي قام به الوزير ..."؛ "ما هي التقديرات التي قام بها الوزير ..."؛ "ما هي سياسة الوزير فيما يخص ...".

### الإطار ٢١: الأسئلة والاستجوابات في الأردن والكويت

توضح دراسات الحالة التالية كيف يستخدم برلماني الأردن والكويت الاستجوابات لمساءلة الحكومة.

#### الأردن

في الأردن، إذا لم يكن النائب راض عن الإجابة على سؤال خطي، بإمكانه طرحه مرة أخرى على الوزير في الجلسة العامة. وإذا لم يقتنع النائب مرة أخرى، بإمكانه تحويل السؤال إلى استجواب. إذا لم يرد الوزير على نحو مرض في غضون شهر، يمكن أن يعقب الاستجواب تصويت لحجب الثقة عن الوزير. خلال جلسة عامة واحدة، في ١٥ ديسمبر ٢٠١٥، حوّل خمسة نواب أسئلتهم إلى استجوابات بعد أن تلقوا إجابات اعتبروها غير كافية.

خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٦، سأل أعضاء مجلس النواب ٣٢١٩٤ سؤالا وأقاموا ٧٧ استجوابا وقدموا ٣٥ طلبا للمناقشات العامة. يعتقد أن الاستجواب، كوسيلة لممارسة الضغط المستمر على الحكومة، قد لعب دورا هاما في إعطاء دفعة لعدد من الإصلاحات، بما فيها خطة الاستراتيجية الوطنية للطاقة.

"لدينا طريقتان لمساءلة الحكومة. الطريقة الأولى أقل شدة. أولا تخبر الحكومة بأنك لست راض عن أدائها وتطلب إجابة. وبالفعل، نحصل على إجابات. تلزم القواعد الإجرائية للبرلمان والدستور الحكومة على الإجابة. ولكن معظم الوقت، لا تكون الإجابات قريبة من الحقيقة. والطريقة الثانية أكثر شدة، ولقد استخدمتها ٣٥ مرة، [وهي الاستجواب]. وبهذه الوسيلة، أستطيع القول إنني غير مقتنع بالإجابات وأدعو إلى حجب الثقة. وقد حدث ذلك قبل شهرين حول قضية رفع أسعار الماء، لأنه تم في سرية دون إخبار الجمهور، ولم يكن تفسيره صادقا".

*رولا الفرا، عضو مجلس النواب، الأردن*

#### الكويت

في الكويت، يمكن للجمعية الوطنية أن تستخدم الاستجواب للدعوة إلى التصويت بعدم الثقة في الحكومة أو حجب الثقة عن وزير ما، وقد يؤدي ذلك بدوره إلى الاستقالة. وهذا يعزز قدرة النواب على الحصول على المعلومات من الوزراء ومساءلة الحكومة.

وكثيرا ما يتوصل الوزراء الذين يواجهون استجوابا إلى اتفاق مع الجمعية الوطنية لتفادي التصويت على الثقة. وقد حدث هذا في ٨ مارس ٢٠١٦ عندما قبل وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ١١ توصية من البرلمان تتعلق بمسائل مثل رعاية الأيتام.

وفي حالات أخرى، يستقيل الوزير قبل إجراء الاستجواب، كما حدث بالنسبة لوزير التجارة والصناعة الذي استقال في ٢٣ مارس ٢٠١٥. ومنذ عام ٢٠١٣، أدت ١٩ جلسة استجواب إلى استقالة ستة وزراء وتصويت لتجديد الثقة في وزير واحد. وفي العديد من الحالات الأخرى، قبل الوزراء توصيات النواب.

*المصدر: أحمد جزولي، ٢٠١٦*

### بإيجاز: الرقابة في الجلسة العامة

كمجال عام، تمكن الجلسة العامة النواب من تسليط الضوء على القضايا. وقد تكون دينامية الرقابة في الجلسة العامة مختلفة تماما عن الرقابة في اللجان وقد يكون لها أثر سياسي أكثر إلحاحا. ففي حالات نادرة، تستخدم الاقتراحات في محاولة لإقالة حكومة أو أحد وزرائها. غالبا، يتم استخدام الاقتراحات (وإن لم يتم قبولها) لتسليط الضوء على القضايا ذات الأهمية العاجلة والوطنية. إن الأسئلة الخطية والشفوية للوزراء لها أغراض مختلفة، بما في ذلك الحصول على معلومات مفصلة عن السياسات والبرامج الحكومية. لدى بعض البرلمانات آليات مثل الاستجواب الذي يجريه النواب لتدارك الأمور عندما لا يقتنعون بالإجابات التي يتلقونها على أسئلتهم. وكما هي الحال مع اللجان، يجب على البرلمانات أن تمنح الفرصة للمعارضة لإجراء الرقابة في الجلسة العامة.

## ٣-٤ الرقابة على الميزانية

إن القدرة على جمع الأموال عن طريق فرض الضرائب دور أساسي قامت به العديد من البرلمانات عبر التاريخ ولا تزال تقوم به إلى اليوم. وللبرلمان أيضا مجموعة من الوظائف الأخرى المتعلقة بالتمويل العام والإنفاق.

في معظم البلدان، تضطلع الحكومة بمسؤولية اقتراح الميزانية على البرلمان. الميزانية الوطنية هي بيان الحكومة عن النوايا المالية والسياسية. كيف تخطط الحكومة لجمع الإيرادات وإنفاقها؟ ما هي أولويات إنفاقها؟ كيف تنوي تلبية مطالب الجمهور من الناحية المالية؟ من جوانب عديدة، تعكس الخيارات المالية المبينة في ميزانية الحكومة رؤيتها إزاء المجتمع. ومن ثم، فإن الميزانية الجيدة تتسم بالشمولية والشفافية، وتمكن من التنبؤ.

التدقيق في الميزانية مصدر هام للسلطة البرلمانية. وفي الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى التباين الكبير في دور البرلمانات في عملية وضع الميزانية.[١٤]

إن مشاركة البرلمان في الإدارة المالية العامة والدورة الميزانية موضوع يستلزم تحقيقا أعمق. ينظر هذا القسم في مشاركة البرلمان في الرقابة على الميزانية والفرص الحاسمة للبرلمان للقيام بدور بناء وبعض التحديات. ثم ينظر في سبل تعزيز المشاركة البرلمانية في عملية الميزانية.

### فرص مراقبة الميزانية

تضع المشاركة البرلمانية الفعالة في عملية وضع الميزانية ضوابط وتوازنات لها أهمية حاسمة للحكومة الشفافة والمسؤولة وتضمن تقديم الخدمات العامة بكفاءة. ومع ذلك، لا تشارك جميع البرلمانات في الدورة الكاملة للميزانية – بدءا من التشاور ووضع تدابير الميزانية إلى التقييم ومراجعة الحسابات. يقدم الرسم البياني ٢٣ نظرة عامة على مختلف الطرق التي

١٤ Pelizzo, Stapenhurst and Olson (eds.), 2005.

## نصائح لأعضاء البرلمان: الرقابة على الميزانية

### لماذا يجب أن أشارك؟

تحدد الحكومة نوايا سياستها وكيف تعتزم توفير الموارد لها من خلال الميزانية السنوية. إن هذه من أهم الوثائق التي تنتجها الحكومة.كما أن الرقابة البرلمانية لها نفس القدر من الأهمية. قلة فقط من البرلمانات تتمتع بسلطة وضع الميزانية، ولكن الكثير منها قادرة على تعديل الميزانية أو رفضها، في حين أن بعض البرلمانات لا تملك أي سلطة على الإطلاق على الميزانية.

بإمكان اللجان المواضيعية أيضا مراقبة ميزانية وإنفاق الوزارة المعنية، مما يجلب معارف وخبرات كبيرة للخدمات الخاصة.

### ما الذي أحتاجه؟

- فهم عملية وضع الميزانية، بما في ذلك الجداول الزمنية والتواريخ الرئيسية
- فهم المفاهيم الرئيسية:
  - الدخل – كيف تجمع الحكومة الأموال
  - الإنفاق – كيف تنفق الحكومة الأموال
  - الفرق بين الإيرادات والنفقات الرأسمالية
  - الفروق بين الميزانيات والنفقات الفعلية
  - العجز – الفرق بين النفقات والدخل
  - الديون
  - الاقتراض
  - إدارة النقد
- مشورة وتحاليل الخبراء، حيثما كانت متاحة، بما في ذلك التحليل الجنساني؛ توفر بعض البرلمانات مكاتب للبحث في الميازنية

### كيف يمكنني المساهمة بفعالية؟

- النظر في القضايا التي تواجهها الحكومة في السنوات المالية المقبلة والمستقبلية:
  - هل هناك مسائل حرجة محددة تحتاج إلى تمويل، مثل التدخل العسكري، أو حالة طوارئ وطنية، أو ديون أو عجز يجب تسديدها؟
  - هل تلتزم الحكومة بمستويات معينة من الإنفاق في إطار التزام دولي، مثل العضوية في هيئة إقليمية؟
  - ما هي السياسات الجديدة التي يتم إدراجها؟ هل يمكن تمويلها؟ هل تعتزم الحكومة خفض إنفاق آخر لتمويل السياسة الجديدة؟ هل هذا مبرر؟
  - ما مدى فعالية الإنفاق حتى الآن؟ ما هي النتائج المتوقعة من النفقات المقترحة؟ هل تم تحقيق القيمة مقابل المال؟
- هناك بعض الأسئلة الأخرى التي يجب بحثها:
  - الدخل – كيف ستقوم الحكومة بجمع المال؛ ما هي الضرائب الموجودة؟
  - هل ضريبة الدخل تدريجية؟ أي، هل الذين يكسبون أكثر يدفعون أكثر؟
  - النظر في الميازنية من منظور جنساني – على سبيل المثال، كيف تؤثر الضرائب على الرجال مقارنة بالنساء؟

### موارد مفيدة

الاتحاد البرلماني الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، معهد البنك الدولي، ٢٠٠٤. البرلمان، الميزانية ونوع الجنس (http://www.ipu.org/PDF/publications/budget_en.pdf)

الشركاء العالميون الحوكمة، ٢٠١٤. أرني المال: تحسين الرقابة المالية

(http://www.gpgovernance.net/publication/paper-4-show-me-the-money/)

تستخدمها البرلمانات التي شملتها الدراسة الاستقصائية التي قام به الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإجراء الرقابة على الميزانية (أو عدم الرقابة عليها).

### الرسم البياني ٢٣ : الفرص المتاحة للبرلمان للمشاركة في الرقابة على الميزانية

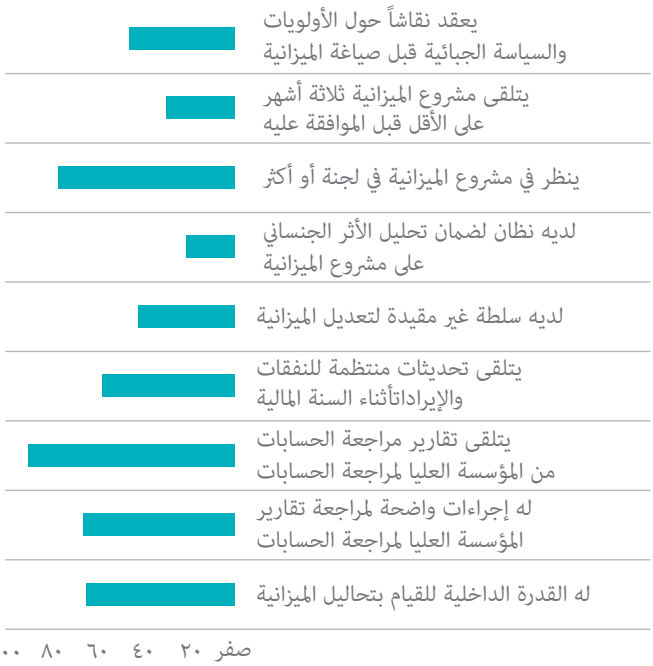


*المصدر: استبيان البرلمانات الذي أعده الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السؤال ٢٧، ٢٠١٦ (أساس السؤال: ١٠٠ برلمانا)*

تتمتع بعض البرلمانات بسلطة راسخة لإجراء الرقابة على الميزانية، في حين يضطر البعض الآخر إلى الكفاح من أجل تأكيد سلطته. كان على برلمان جنوب أفريقيا أن ينتظر أكثر من عشرية بعد إقرار الدستور الحالي قبل أن يتمكن من إضفاء الطابع الرسمي على إجراءاته الرقابية (انظر الإطار ٢٢).

### الإطار ٢٢ : الرقابة البرلمانية على الميزانية في جنوب أفريقيا

ينص دستور جنوب أفريقيا لعام ١٩٩٦ على أن البرلمان يجب أن يسن قانونا يضع إجراء لتعديل مشاريع القوانين المالية أمام البرلمان، إلا أن التشريع اللازم لم يصدر إلا بعد ١٢ عاما. يعزى هذا التأخير جزئيا إلى الاختلافات في الآراء السياسية بشأن ما إذا كان ينبغي للبرلمان أن يؤدي دورا في تعديل الميزانية ومدى صلاحياته. شكك البعض في امتلاك البرلمان للخبرة الفنية للمشاركة في الإدارة المالية. وأخيرا، وبعد جهود التعبئة الاجتماعية التي قامت بها حملة الميزانية الشعبية (وهي مجموعة من المنظمات غير الحكومية والنقابات)، تم إقرار قانون إجراءات تعديل القانون المالي والمسائل ذات الصلة في عام ٢٠٠٩.

يعزز هذا القانون بشكل كبير سلطات الرقابة المالية التي يتمتع بها البرلمان من خلال تنفيذ إجراء لفحص دقيق لميزانيات الإدارات الحكومية. وتقوم اللجان في الجمعية الوطنية الآن بإعداد تقارير سنوية عن استعراض الميزانية وتوصياتها بشأن الوزارات المعنية. تسلط هذه التقارير الضوء على المجالات التي تنطوي على مشاكل في استخدام الوزارة للموارد وتقديم توصيات للتحسين. كما أنها تقارن ما تم وضعه في الخطة الاستراتيجية للإدارة مع ما يجري تحقيقه، وتنظر في التناقضات بين الأهداف والأداء. على سبيل المثال، عندما أعلنت وزارة العدل والتطور الدستوري عن إنشاء محاكم مخصصة للجرائم الجنسية ولكنها لم تخصص ميزانية للمدعين العامين الإضافيين اللازمين، تمت الإشارة عن ذلك في تقرير استعراض الميزانية والتوصيات بهدف اتخاذ إجراءات.

يتعين على وزير المالية أن يقدم تقريرا إلى البرلمان بشأن كيفية معالجة مشروع قانون شعبة الإيرادات والميزانية الوطنية للتوصيات الواردة في تقارير استعراض الميزانية والتوصيات. وإذا لم يتم اتخاذ التوصيات في الحسبان، يجب على الوزير أن يشرح السبب.

يتيح القانون أيضا للبرلمان إبداء الرأي حول الإطار المالي العام للحكومة. يجب على وزير المالية أن يقدم بيان سياسة الميزانية متوسطة الأجل قبل ثلاثة أشهر على الأقل من عرض الميزانية في البرلمان. وبالإضافة إلى مراجعة الإنفاق الحكومي الحالي، فإن البيان يعرض أولويات الإنفاق للسنوات الثلاث القادمة، ويتضمن إطارا ماليا منقحا متعدد السنوات. يحال بيان سياسة الميزانية متوسطة الأجل إلى اللجان المعنية بالتمويل والاعتمادات لكي تنظر في آثاره على إمكانيات نمو الاقتصاد في الأجل الطويل وتكفل التوازن المناسب بين الإيرادات والنفقات والاقتراض. وبعد عملية التدقيق هذه، بإمكان البرلمان أن يوصي بتعديل الإطار المالي عند تقديمه مع الميزانية الوطنية.

وبوجه عام، فقد منح القانون للبرلمان القدرة على مراقبة الميزانية. كما فتح المجال أمام المشاركة المدنية من خلال السماح للجان باستشارة الهيئات العامة ذات الصلة أثناء عملية التدقيق. والأهم من ذلك أن التشريع يهدف إلى تحديد مكان الرقابة على الميزانية في سياق الحالة الاقتصادية لجنوب أفريقيا كمجتمع غير متساو بشكل لا يمكن التسامح معه. والآن، بإمكان البرلمان أن يراقب الميزانية بطريقة تيسر الشمولية وتشجع التحول الاجتماعي واسع القاعدة.

*المصدر:* Joy Watson, 2016

## المساهمة في صياغة الميزانية

يمكن للبرلمانات أن تشارك في عملية وضع الميزانية قبل عرض مشروع الميزانية على الغرفة البرلمانية للنظر فيها رسميا. وتفيد نسبة كبيرة (٤٧ في المائة) من البرلمانات التي شملتها الدراسة الاستقصائية بأنها تجري مناقشة بشأن الأولويات والسياسات المالية قبل صياغة الميزانية. وتقوم بعض البرلمانات بإجراء مشاورات قبل وضع الميزانية من خلال لجانها المالية. ويمكن لهذه الجلسات العامة أن تحدد أولويات الجمهور وأن

تقترح بنودا للإيرادات والنفقات. ويضطلع المزيد من البرلمانات بدور في مرحلة الصياغة. على سبيل المثال، تستطيع اللجان التدقيق في ميزانيات وخطط الوزارات المعنية ومراجعة تقديراتها الرئيسية. التقديرات الرئيسية هي ما تتوقعه الحكومة من إنفاق في السنة المالية المقبلة، وهي موزعة حسب الإدارات والبرامج. قد يكون استعراض التقديرات راسخا في الخطة السنوية لعمل اللجنة وقد يشمل التدقيق في تخطيط البرامج. مثلا:

- ما هو تأثير البرنامج؟
- ما هو تحليل التكلفة / المنفعة للبرنامج؟
- كيف سيتم رصد الأداء؟
- ما هي الآثار الجنسانية المترتبة على كل من أثر البرنامج والنفقات ذات الصلة؟

تجري بعض البرلمانات مناقشة قبل إعداد الميزانية ستة أشهر قبل السنة المالية الجديدة. تتركز المناقشات عادة حول بيان حكومي للبرلمان عن نوايا سياستها المالية وأهدافها وسقوف الإنفاق للعام المقبل.

## دراسة الميزانية المقترحة

حالما تُقديم مشاريع الميزانية، ينتظر من البرلمان التدقيق فيها. وكما يبين الرسم البياني ٢٣، أكدت ٧٧ في المائة من البرلمانات في الردود على الدراسة الاستقصائية بأن مشاريع القوانين ترسل عادة إلى "لجنة أو أكثر" للمراجعة. هناك طرق مختلفة تستخدمها اللجان للرقابة على الميزانية. تطلب بعض البرلمانات من جميع اللجان الدائمة أن تستعرض جوانب الميزانية ذات الصلة وأن تقدم تقاريرها إلى لجنة مركزية للميزانية، في حين أنشأت لجان أخرى لجان مخصصة لاستعراض الميزانية.

"لقد شكلنا لجنة الميزانية التي تبحث في كيفية إنفاق الحكومة في السنوات الأخيرة وما تطلبه للعام القادم. هذه هي ميزانيتنا الثالثة. لجنة الميزانية لها سلطة تعديل مبالغ الإنفاق على بنود معينة. كما أن لديها القدرة على نقل الموارد من مجال إلى آخر، وهي اللجنة الوحيدة التي لديها تلك السلطة. ومن الأمور الجيدة في عملية لجنة الميزانية هذه أنها تشاركية. في بعض الأحيان، لا نتفق فنلجأ إلى خبراء استشاريين خارجيين يقدمون مشورتهم. وحتى فيما يخص الضرائب، ندعو الناس إلى إخبارنا عن التأثير".

*آن ماكيندا، رئيسة الجمعية الوطنية، جمهورية تنزانيا المتحدة*

تشمل الشفافية المالية منح الوقت الكافي للبرلمان للتدقيق في مشروع الميزانية.[١٥]

إن الفترة الزمنية المخصصة لاستعراض الميزانية قد تكون محددة إلى حد كبير في الدستور (الدانمرك، فنلندا، فرنسا، إسبانيا، جمهورية كوريا)، أو في التشريعات (الولايات المتحدة، ألمانيا، اليابان، السويد)، أو في القواعد الإجرائية للبرلمان (نيوزيلندا)، أو في الممارسة والعرف (كندا، المملكة المتحدة)، أو في بعض أو كل مصادر القانون هذه. وفي معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تعرض الميزانية قبل شهرين أو أربعة أشهر من بداية السنة المالية الجديدة. وفي بعض البلدان، يقتضي القانون اعتماد الميزانية السنوية قبل بداية السنة المالية الجديدة.[١٦]

أفادت ٣٠ في المائة من البرلمانات التي شملتها الدراسة الاستقصائية بأن مشروع الميزانية يقدم إلى البرلمان ثلاثة أشهر على الأقل قبل الموعد النهائي للموافقة. ومع ذلك، في بعض البلدان تأخر الحكومة عرض الميزانية على البرلمان أو يفشل البرلمان في تخصيص وقت كاف لتحليله. وهذا يحد من مقدار الوقت المتاح لجلسات الاستماع العامة والمدخلات المقدمة من منظمات المجتمع المدني المتخصصة والاقتصاديين وغيرهم من الخبراء.

## تعديل الميزانية

أشارت أقلية كبيرة (٤٢ في المائة) من البرلمانات التي شملتها الدراسة الاستقصائية إلى أن لديها "سلطة غير مقيدة لتعديل الميزانية"، ومع ذلك لو أُخذت عينة كاملة من البرلمانات فقد يتقلص هذا العدد، وعندما لا تكون الخبرة ذات الصلة متاحة للبرلمان فإن هذه السلطة قد تكون حبرا على ورق. يمكن للبرلمانات التي لا تتمتع بسلطة مباشرة للتعديل أن تستخدم سلطتها في الموافقة على الميزانية لتشجيع التعديلات بطريقة غير مباشرة، ولا سيما عندما لا تفي الميزانيات بالأهداف التي حددتها أصلا.

"لقد حددنا الصحة كقضية رئيسية، [وخاصة] وفيات الأمهات. اتخذنا قرارا في تقاريرنا بأن يستهدف هذا القطاع كل ثلاث أو أربع سنوات زيادة الرواتب وتعيين الأطباء وما إلى ذلك. وفي الجلسة الثانية، قلنا إننا لن نوافق على الميزانية حتى يتم التطرق إلى هذه المسألة. كان رئيس اللجنة من الحزب الحاكم، لذلك كان من المزعج جدا للحكومة أن عضوا من حزبها يطالب بهذا التعديل. وفي نهاية المطاف، أذعنت الحكومة".

*ريبيكا كاداجا، رئيسة البرلمان، أوغندا*

## الرقابة على الحسابات العامة

إن الموافقة على قانون الميزانية لا ينهي عمل البرلمان في الإنفاق العام. على العكس من ذلك، فإنها تفتح فصلا جديدا من المسؤوليات عندما يتولى البرلمان زمام المبادرة في رصد الإنفاق الحكومي على مدار العام.

غير أن أقلية كبيرة من البرلمانات التي شملتها الدراسة الاستقصائية (٤٢ في المائة) تدعي أنها لا تتلقى تحديثات منتظمة عن النفقات والإيرادات خلال السنة المالية، مما يصعب إجراء تدقيق مستمر وطرح الأسئلة بشأن الإنفاق وفقا للأهداف المحددة.

١٥ صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٧.

١٦ Lienert, 2010.

"من الصعب جدا إجراء الرقابة على التسوية الفعلية للحسابات السنوية، لأن لدينا نفقات سنوية كحكومة ثم يتم إغلاق السجلات. وبالتالي، عندما تخرج الحسابات، يكون الوقت قد مر. لذا، من الصعب جدا إجراء الرقابة على ذلك. والرقابة على الحسابات تخضع لمراقبة الميزانية، مما يزيد من الصعوبة. ولأننا الآن في حزب المعارضة، ليس لدينا الحق في إجراء أي تغيير في الميزانية؛ هذا من صلاحيات الحزب الحاكم. فهذه صعوبة أخرى".

*شينامي نيشيمورا، عضو مجلس النواب، اليابان*

عند التدقيق في الميزانية، من السهل أن ننسى أن الأرقام في بيان الميزانية تتعلق بالحياة الحقيقية. وكما يشير النواب من جيبوتي، فإن فحص حسابات المستشفى، في هذه الحالة، شيء، ولكن زيارة المستشفى نفسه قد تكون طريقة أفضل لتقييم مدى استخدام الأموال بفعالية:

"لما خططنا للذهاب إلى المستشفى، كان هدفنا تحديد ما إذا تم التقيد بالميزانية المخصصة للمستشفى أو تجاوزها. ... كان الغرض التأكد من تحقيق الهدف. فلاحظنا أنه قد تم التقيد بحدود الميزانية، ولكن الاحتياجات كانت أكبر من التوقعات. كانت عملية المراقبة فعالة لأننا ذهبنا إلى عين المكان. لو لم نفعل لما لاحظنا ذلك".

*ديكا أحمد إلمي، وحسن سعيد غومانه، عضوي الجمعية الوطنية، جيبوتي*

يتعين على البرلمان والنواب إيلاء اهتماما كبيرا للتركيز في المقام الأول على الآثار والتنفيذ على المستوى الوطني من خلال عملهم الرقابي، وأن يميزوا بعناية بين ذلك ووظائف التمثيل، فقد يكون مفيدا تخصيص بعض الوقت لفحص الآثار "على أرض الواقع".

وما يساعد البرلمان بصفة حيوية على التدقيق في المال العام هو الاتصال بالمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات، تقوم بهذه المهمة عادة لجنة الحسابات العامة أو ما يعادلها من لجان مراجعة الحسابات، (انظر الإطار ٢٣). العمل مع المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات بصفة وثيقة وسيلةٌ هام جدا، يمكن البرلمان من الاستفادة من الخبرة التقنية الحيوية ومنع سوء الإدارة والفساد (انظر الفصل الخامس). على سبيل المثال:

"يدقق المراجع العام للحسابات في ترينيداد وتوباغو في الحسابات العامة لترينيداد وتوباغو (بما في ذلك حسابات المحكمة) سنويا، فضلا عن الحسابات والميزانيات العمومية والبيانات المالية لجميع مؤسسات الدولة ويقدمها إلى البرلمان. ثم تحال تقارير المراجع العام إلى لجنة الحسابات العامة أو لجنة حسابات المؤسسات العامة. يعمل المراجع العام بشكل وثيق مع لجان الحسابات العامة لمساعدتها عند فحص البيانات المالية المراجعة للهيئات العامة".

*مستندات خطية، البرلمان، ترينيداد وتوباغو*

### الإطار ٢٣: عوامل فعالية لجان الحسابات العامة

تتخصص لجان الحسابات العامة في الرقابة المالية بعد الإنفاق للتأكد من أن الإدارات الحكومية تنفق الأموال العامة بطريقة نزيهة وقانونية. وغالبا ما تساعدها في هذه المهمة مؤسسات مراجعة الحسابات التي قد تكون مستقلة عن الحكومة وتقدم أعمالها مباشرة إلى لجنة الحسابات العامة. وللتأكيد على أن عملية المراجعة هذه مهمة برلمانية واضحة، ومستقلة تماما عن الحكومة، فإن لجنة الحسابات العامة يرأسها عادة نائب من أحزاب المعارضة.

تحدد الرابطة البرلمانية للكومنولث ومعهد البنك الدولي مجموعة من العوامل لتحسين فعالية لجان تقييم البرامج:

**الحجم:** يجب أن تكون لجنة الحسابات العامة صغيرة نسبيا.

**السياسة:** يجب أن يرأس اللجنة أحد أعضاء المعارضة.

**الخبرة:** يجب أن يكون رئيس اللجنة من كبار البرلمانيين.

**مدة الخدمة:** ينبغي تعيين اللجنة لولاية كاملة ومنحها موارد كافية.

**القواعد:** ينبغي أن تكون مهام اللجنة واختصاصاتها واضحة.

**التواتر:** يجب أن تجتمع اللجنة بشكل متكرر.

**الانفتاح:** يجب أن تكون جلسات لجنة الحسابات العامة مفتوحة للجمهور.

**العلاقة مع المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات:** ينبغي إحالة تقرير المراجع العام تلقائيا إلى لجنة الحسابات العامة، وينبغي أن يجتمع المراجع العام مع اللجنة لمراجعة النقاط الهامة للتقرير.

**إعداد التقارير:** ينبغي للجنة الحسابات العامة أن تصدر تقارير رسمية وموضوعية إلى البرلمان مرة في السنة الأقل.

**الاستدامة:** ينبغي للجنة الحسابات العامة أن تضع إجراء مع الحكومة لمتابعة نتائج تقاريرها.

*المصدر: الرابطة البرلمانية للكومنولث ومعهد البنك الدولي*، ٢٠٠٦. التدقيق المالي البرلماني: دور لجان الحسابات العامة

## الموارد اللازمة لتحليل الميزانية

يتطلب تحليل الميزانية مهارة متخصصة. ويحتاج النواب إلى إدراك المفاهيم والأساليب المعنية. ينبغي أن يكون الموظفون البرلمانيون قادرين على تقديم تحليل دقيق لميزانيات الإدارات، لا سيما من منظور المساواة بين الجنسين ومنظور الفئات المهمشة اجتماعيا.

وبمراعاة ذلك، من الأهمية بمكان أن يتلقى الموظفون وأعضاء البرلمان تدريبا مناسبا. لكن، في حين أفادت ٦٥ في المائة من البرلمانات بأن لها القدرة الداخلية على إجراء تحليل الميزانية، فإن أقل من ٥٠ في المائة منها

قدمت نوعا من التدريب في هذا الاختصاص (*الاستبيان بشأن البرلمانات الذي قام به الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السؤال ٣٦، ٢٠١٦*).

"عندما عرضوا الميزانية، كان كل واحد بإمكانه دراسة الميزانية وطرح الأسئلة، وقد فعلنا ذلك. ثم تلقينا بعض التدريب فتعلمنا كيفية التدقيق في الميزانية وكيفية طرح أسئلة جيدة، وهذا ما نقوم به الآن".

*فيكتورين شيكونغو، عضو المجلس الوطني، ناميبيا*

### الإطار ٢٤: سلامة البيانات

تتطلب مراقبة جودة الحسابات العامة بيانات ذات نوعية. من المسلم به أن تحديد المشاكل ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية يتطلبان بيانات ذات نوعية، لذا فإن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تتضمن مقصدا محددا لبناء القدرات الإحصائية الوطنية: "تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والعرق، والانتماء العرقي، والوضع كمهاجر، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، بحلول عام ٢٠٢٠" (المقصد ١٧,٨).

ولضمان سلامة البيانات، يجب على البرلمان مراقبة صحة البيانات التي يستخدمها والاتصال بالمكتب الإحصائي الوطني لضمان حصول اللجان على البيانات التي تلبي احتياجاتها. تشمل الأسئلة التي يجب وضعها في الاعتبار ما يلي:

- من الذي قدم البيانات؟ هل هو مصدر حسن السمعة وموثوق به؟
- كيف تم جمع البيانات؟ هل تم التحقق من المنهجية بصفة تجريبية من قبل هيئات أخرى (على سبيل المثال مكاتب إحصائية وطنية أخرى أو على مستويات أخرى من الحكومة)؟
- هل البيانات تمثل السكان؟ ما هي تقنيات أخذ العينات المستخدمة؟
- هل البيانات مصنفة حسب الجنس، والفئات العرقية والأقليات، والأشخاص ذوي الإعاقة، والعمر؟
- ما هي تكلفة إنتاج هذه البيانات؟ هل هناك تحديات وكيف يمكن تجاوزها؟

## مكاتب الميزانية البرلمانية

في أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، سعت بعض البرلمانات إلى زيادة قدرتها التحليلية بإنشاء مكتب الميزانية البرلماني أو وحدة بحث داخلية. تستطيع الوحدات المتخصصة الداخلية ومكاتب الميزانية البرلمانية المستقلة تيسر إجراء الرقابة على الميزانية عن طريق تبسيط المعلومات ذات التقنية العالية، وإنتاج تحليل متخصص ورصد امتثال الحكومة للوائح المالية الوطنية والدولية.

"أنشأت الجمعية الوطنية مكتب الميزانية البرلماني لجمهورية صربيا في ١٣ نوفمبر ٢٠١٣ لدعم رقابة البرلمان على الحكومة. يساعد المكتب أعضاء البرلمان أثناء إجراءات الميزانية (من حيث تقديم آراء الخبراء والتحليلات والدراسات الموجزة في مختلف المجالات)، وفي عملية إعداد التقارير عن تنفيذ الميزانية. ويتمثل الهدف في نهاية المطاف في إنشاء خدمة خبراء مستقلة في الجمعية الوطنية توفر تحليلات وتقدم دعم الخبراء بشأن قضايا الميزانية والرقابة المالية، وتقدم المشورة والمعلومات وأنواع أخرى من الدعم إلى النواب".

*سلوبودان فوكادينوفيتش، مدرس مساعد، كلية الحقوق، جامعة الاتحاد، صربيا*

أنشأ البرلمان الإيطالي مكتب الميزانية البرلماني في عام ٢٠١٤ لتحليل سياسة الاقتصاد الكلي التي تنتهجها الحكومة ورصدها وتوقعات المالية العامة ورصد الامتثال لقواعد الميزانية المحلية والأوروبية. يعمل المكتب على أساس برنامج عمل سنوي، ويقوم بإعداد التحليلات والتقارير بناء على طلب اللجان البرلمانية المسؤولة عن المالية العامة.[١٧]

بالإضافة إلى توفير مجموعة كاملة من تحاليل الميزانية، تستطيع مكاتب الميزانية البرلمانية أن توفر التطوير المهني الذي يحتاجه البرلمانيون للاضطلاع بدورهم الرقابي بفعالية. ولكن، قد تجد العديد من البرلمانات الأصغر حجما صعوبة في إنشاء مكتب متخصص بسبب نقص الموارد المالية والبشرية. وفي تلك الحالات، يصبح التعاون الملائم مع المنظمة الوطنية لمراجعة الحسابات هاما بصفة خاصة، وتبرز ضرورة الخبرة الخارجية، حيثما كان ذلك متاحا، لمساعدة البرلمان.

## الميزنة التي تراعي الفوارق الجنسانية

إن ضمان استجابة الميزانية لاحتياجات جميع الناس، بمن فيهم النساء والرجال، جانب هام من جوانب تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الرقابة البرلمانية. فلا جدوى من تبسيط الجوانب التقنية لعملية وضع الميزانية إذا كان توزيع الموارد الوطنية غير كاف أو غير عادل. والواقع أن الغرض الأساسي من مشاركة البرلمان في مقترحات ميزانية الحكومة هو التفاوض على تسوية عادلة على الصعيد الوطني. إن تحليل الميزانية من منظور النوع الاجتماعي جزء أساسي من ضمان الإنصاف، من خلال تحديد الاحتياجات والمساهمات التي يقدمها الأفراد للاقتصاد، ويقيس آثار سياسة الإنفاق الحكومي على الرجال والنساء، والفتيان والفتيات. وهذا يستدعي الحاجة إلى التدقيق في نتائج الميزانيات، ويسمح بتوزيع الإنفاق العام على نحو أفضل وأكثر كفاءة.[١٨]

١٧ مستندات خطية لهذا التقرير، مجلس النواب، إيطاليا.

١٨ Quinn, 2009.

وقد عرفت الميزنة المراعية للمنظور الجنساني بأنها: "نهج يهدف إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في رسم السياسات الاقتصادية ويسعى إلى تحويل عملية الميزنة برمتها. لا تشير الميزنة الجنسانية إلى النفقات المخصصة للمرأة فحسب، بل تشير أيضا إلى تحليل الميزانية بكاملها من منظور جنساني، بما في ذلك الأمن والصحة والتعليم والأشغال العامة وما إلى ذلك، لضمان استيفاء المخصصات والآثار المترتبة على ذلك لاحتياجات الرجال والنساء".[١٩]

نسبة تفوق ٢٠ في المائة بقليل من البرلمانات التي شملتها الدراسة الاستقصائية أفادت بوجود نظام لضمان تحليل الأثر الجنساني لمشروع الميزانية.

"لقد تم إدخال الميزانية المراعية للاعتبارات الجنسانية في ديسمبر. ومن أجل اعتماد أي قانون، علينا أن نقرأه ثلاث مرات. يتم توضيح بيان الأثر الجنساني أثناء القراءة الأولى. ثم ترسل الميزانية إلى جميع الوكالات الحكومية مع توصياتنا التي يتعين عليها تنفيذها قبل القراءة الثانية. فعلى سبيل المثال، أوصينا بدفع أجرة للنساء اللواتي لديهن أطفال معوقون. سيحصلن على راتب وسيحصلن على معاش".

*إينورو ألتيبايفا، عضو المجلس الأعلى، قيرغيزستان*

"في الآونة الأخيرة، شرعت الحكومة الإسرائيلية في إضافة تحليل جنساني إلى قانون الميزانية نصف السنوي. ويضيف مركز البحوث والإعلام [التابع للكنيست] تحليلا نقديا لهذه البيانات إلى الوثائق التي يعدها لأعضاء البرلمان حول تشريع الميزانية".

*مستندات خطية، الكنيست، إسرائيل*

ينبغي للبرلمانيين أن يضغطوا على الحكومات لوضع ميزانيات تراعي الفوارق بين الجنسين، وضمان انسجام مبدأ الميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية في جميع مراحل دورة الميزانية، بدءا من إعداد ميزانيات الإدارات إلى التقييم والاستعراض.

أدرجت بعض البرلمانات الميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية في إطارها القانوني. ففي النمسا، على سبيل المثال، يمنح الدستور الاتحادي للبرلمان ولاية قانونية للميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية، ويُلزم الحكومات الاتحادية والولائية والبلدية بمراعاة المساواة بين الجنسين في عملية الميزنة. بالإضافة إلى ذلك، أدخل قانون الميزانية الاتحادي لعام ٢٠١٣ تقييمات إلزامية للآثار الجنسانية في إطار عملية رئيسية لإصلاح عملية الميزنة.

بإمكان البرلمانات التي ليست لها ولاية رسمية لتطبيق الميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية أن تطبق مبادئها. ولكي يحدث ذلك، يجب الحصول على دعم قادة البرلمان، الذين قد يكونوا قدوة لإحداث تغيير عام في السلوك (انظر أيضا الفصل الخامس). ومع ذلك، قد تستغرق بعض الوقت.

"لقد طالبنا بوضع ميزانية تراعي الفوارق بين الجنسين في البرلمان حتى نتمكن من تقييم هذه البرامج والسياسات، لمعرفة ما إذا كان لها أثر في الواقع وتساعد على تمكين للمرأة. وما حصلنا عليه هو نصف صفحة في الميزانية تقول إن الإنفاق العام على النساء بلغ ٢٠ في المائة، دون أي تفاصيل عن مصدر هذه الأرقام. أريد أن أعرف ما إذا كانت الحكومة تتحدث عن النساء اللاتي يعملن في القطاع العام أو القطاع الخاص، على سبيل المثال؟ وما هو المبلغ الإجمالي الذي أنفق على المرأة [في كل قطاع]؟".

*رولا الفرا، عضو مجلس النواب، الأردن*

### الإطار ٢٥: تحليل الأثر الجنساني في مشروع الميزانية في السويد

ظهرت فكرة إدماج منظور المساواة بين الجنسين في الميزانية الوطنية (الميزنة الجنسانية) في أواخر الثمانينات في السويد، ولكن لم تنتقل من مرحلة المشروع لتصبح جزءا من العمل العادي حتى عام ٢٠٠٤ عندما اعتمد البرلمان خطة مدتها ست سنوات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في المكاتب الحكومية مع تركيز خاص على العمل المتعلق بالميزانية. وتشمل الميزنة الجنسانية ثلاثة مجالات مختلفة: الإدارة الاقتصادية والرقابة على الوكالات الحكومية، والمواد التي تستند إليها القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية، والإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس كأداة هامة في السعي لتحقيق المساواة بين الجنسين. في السنوات الأولى، تركز العمل أولا وقبل كل شيء على جعل منظور المساواة بين الجنسين مرئيا في الإدارة المالية للوكالات العامة، وهو ما ينطوي على زيادة الوعي – من منظور المساواة بين الجنسين – بالصلة بين أهداف العمليات الحكومية وتمويلها، ونتائجها. وتضمنت خطة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملية الميزنة عددا من المؤشرات الرئيسية التي ينبغي متابعتها سنويا؛ على سبيل المثال، مدى تصنيف الإحصاءات في مشروع الميزانية حسب نوع الجنس (منذ عام ٢٠٠٣، تتضمن ميزانية الدولة مرفقا للمساواة بين الجنسين، يصف على وجه التحديد تخصيص الموارد الاقتصادية بين النساء والرجال)، وكم هدف في سياسات المساواة بين الجنسين تم تحديده في مختلف مجالات السياسة العامة، وكم عدد التحليلات التي أجريت بشأن المساواة بين الجنسين.

*المصدر: مستندات خطية لهذا التقرير، برلمان السويد، ٢٠١٥.*

١٩ IPU, 2011.

### بإيجاز: الرقابة على الميزانية

إن اعتماد الميزانية أقدم وأقوى وظيفة برلمانية تشمل الرقابة. يحتاج البرلمان إلى تأكيد حقه في الرقابة على الإنفاق العام في جميع مراحل الدورة، بدءا من صياغة الميزانية، إلى الموافقة، والتنفيذ، والتقييم، والاستيفاء. كما أنه يحتاج إلى وقت كاف وخبرة للقيام باستفسارات مفصلة، وزيارات ميدانية، حيثما كان ذلك ملائما، الأمر الذي يمكنه من فهم الكيفية التي تؤثر بها الميزانيات على حياة الناس. ويمكن لمكاتب الميزانية البرلمانية، حيثما يكون ذلك عمليا، أن تساعد في توفير تحاليل متخصصة للميزانية وتدريب أعضاء البرلمان والموظفين. يطبق عدد متزايد من البرلمانات مبادئ الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، غير أن فوائدها والتقنيات المستخدمة في تنفيذها لا تزال بحاجة إلى مزيد من الدراسات الاستقصائية والرصد.

## ٣-٥ الاستنتاجات

في معظم البرلمانات، توجد آليات وممارسات رقابية عديدة يمكن اختيارها. من الناحية النظرية على الأقل، هذه الأدوات متاحة للجميع. ومن الناحية العملية، قد تتفاوت فرص أعضاء البرلمان للمشاركة في الرقابة وفقا للحزب أو الأقدمية أو الخبرة أو الجنس. يحتاج النواب إلى التعرف على الطرق المختلفة لتنفيذ الرقابة في سياقات مختلفة. وعلى الرغم من أن لهما ميزات مختلفة، فإن الرقابة في الجلسات العامة والرقابة في اللجان غالبا ما تكونان متكاملتان. عادة ما تكون مخرجات لجنة التحقيق متاحة للاستخدام في المناقشة العامة أو كإشارات للسؤال الشفوي أو الخطي. وعلى نفس المنوال، فإن التحقيق الذي تقوم به اللجنة غالبا ما يكون متأصلا في مواضيع المناقشات العامة أو البيانات الوزارية – أو يمكن إحالة مسألة مباشرة إلى لجنة عن طريق الجلسة العامة.

# الفصل الرابع: حالات محددة للرقابة

*يُلقي هذا الفصل نظرة مواضيعية على ثلاثة مجالات تشكل تحديات محددة وتتطلب أنهجا خاصة من البرلمان لتحقيق فعالية الرقابة. ويثير القطاع الأمني قضايا خاصة تنشأ عن الوصول إلى معلومات حساسة للغاية ومعالجتها بصورة آمنة. وتستدعي الرقابة على الالتزامات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان نهجاً شاملاً، حتى وإن كانت المسؤولية الرئيسة تقع في الغالب على لجنة واحدة ذات ولاية في مجال حقوق الإنسان. وتستدعي الرقابة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة نهجا للتعميم داخل البرلمان بوصفه إحدى الوسائل لمعالجة قلة الموارد لدى العديد من البرلمانات المتوسطة والصغيرة، ولا سيما عند دعوتها لرصد أهداف متنوعة ومعقدة.*

## ٤-١ القطاع الأمني

في العديد من مجالات السياسة الداخلية والخارجية، تتسم العلاقة بين الولاية الديموقراطية للحكومة وحق اللجنة الرقابية وواجبها في التحدي باستقرار نسبي، بيد أن بعض القطاعات متنازع عليها ;وتواجه صعوبات كبيرة في التعامل. ويبرز القطاع الأمني في الطرف الآخر من المعادلة تحديات عديدة تواجه الرقابة البرلمانية عموماً.

### الإطار ٢٦: إدارة القطاع الأمني

تعد إدارة القطاع الأمني نموذجاً جديداً نسبياً، إذ أنه حقق، منذ إنشائه في التسعينيات، تقدماً استثنائياً في الخطابين السياسي والأكاديمي. وقد عملت على توسيع نطاق العلاقات المدنية – العسكرية الضيّق ليشمل القطاع الأمني بأكمله، بما في ذلك القوات المسلحة، والشرطة، وأجهزة الاستخبارات، وأمن الحدود، والشركات الأمنية الخاصة، والميليشيات. وإلى جانب القطاع الأمني نفسه، فقد ازدادت الحاجة أيضاً للمساءلة الديمقراطية، والسيطرة المدنية على القطاع الأمني لتشمل في الوقت الراهن جميع المؤسسات الإدارية والرقابية، مثل السلطات التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، وأجهزة الرقابة المستقلة، والمجتمع المدني.

**قدرة البرلمان على إدارة القطاع الأمني:**

هناك تحديات معينة تواجه البرلمان بشأن الرقابة على القطاع الأمني. وتشمل هذه التحديات الحاجة للتعامل مع المعلومات المصنفة، والنقص المحتمل للخبرة الفنية في المسائل ذات الصلة بإدارة القطاع الأمني. يمكن تقييم قدرة البرلمان على إدارة القطاع الأمني من خلال المعايير الثلاثة التالية:

**السلطة:** هل يملك البرلمان سلطة قانونية ومجالاً لممارسة الرقابة على القطاع الأمني؟

**القدرة:** هل يملك البرلمان الموارد اللازمة، والموارد البشرية الكافية، وإمكانية الاطلاع على المعلومات المصنفة، والخبرة الفنية في مجال الأمن القومي؟

**الموقف:** هل لدى أعضاء البرلمان رغبة في مساءلة القطاع الأمني عن أعماله؟

*المصدر: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، ٢٠١٦*

إن الفرضية الأساسية في مجالْي الأمن والاستخبارات هي أن الإعلان عن عمل الوكالتين في سياق نشاط رقابي برلماني بتفاصيل مماثلة لتلك المتعلقة بوزارة متخصصة أو وكالة عامة سيعرّض الأمن القومي للخطر. بيد أن بعض البرلمانات، إدراكاً منها بخصوصية هذا المجال وأهميته، قد أدرجت هذه المسائل ضمن اختصاصها الرقابي الشامل، وشكّلت لجاناً مخصصة للاضطلاع بهذه المهمة.

### الإطار ٢٧: اللجنة البرلمانية النرويجية المعنية بمراقبة الاستخبارات

اللجنة البرلمانية النرويجية المعنية بمراقبة الاستخبارات لجنة دائمة تتألف من سبعة أعضاء ينتخبهم البرلمان لمدة خمس سنوات، وهي مسؤولة عن الرقابة على جهاز أمن الشرطة، وجهاز أمن الدفاع، والاستخبارات العسكرية. وتتولى اللجنة مسؤولية الرقابة المستمرة على عمل هذه الأجهزة، وتحقق في الشكاوى. كما تبادر بالبت في مسائلها الخاصة، حسب الاقتضاء. ويتمثل هدف اللجنة الرئيسي في حماية أمن المواطن.

تقدم اللجنة تقارير سنوية إلى البرلمان. ولا يحق لها إصدار أوامر للأجهزة لاتخاذ إجراء محدد بشأن مسألة ما، ولا أن تتخذ قرارات تكون الأجهزة ملزمة بالامتثال لها. ومع ذلك، يجوز لها أن تبدي رأيها بشأن المسائل أو الحالات التي تحقق فيها في إطار واجباتها الرقابية، وأن تقدم توصيات إلى الأجهزة. وعلى سبيل المثال، قد توصي اللجنة بحذف معلومات تتعلق بشخص ما من سجلات الأجهزة، أو أن يُعاد النظر في قضية ما، أو وقف ممارسة أو إجراء. وقد تؤكد اللجنة، في تقاريرها المقدمة إلى البرلمان النرويجي بشأن أنشطة الرقابة، على حالات أو مشاكل مختلفة مرتبطة بخدمات اللجنة البرلمانية النرويجية لمراقبة الاستخبارات تعتبرها ذات صلة أو تستدعي الاهتمام في الوقت الحاضر.

وتزوّد تقارير اللجنة البرلمان النرويجي بالمعلومات الذي يحتاجها ليقرر ما إذا كانت التعديلات على التشريعات الحالية، أو التغييرات في الممارسة الحالية ضرورية. وتتوفر أيضا تقارير خاصة للجنة باللغة الإنكليزية.

*المصدر: اللجنة البرلمانية النرويجية لمراقبة الاستخبارات، ٢٠١٦ (https://eos-utvalget.no/english_1/)*

ويخضع مدى قدرة هذه اللجان على الخوض في المسائل التشغيلية لقيود، ولكن يجوز لها أن تبدي آرائها، وقد يُسمح لها بتقديم تقارير إلى البرلمان. وبذلك، يكون عمل اللجان الاستخباراتية مشابهاً لعمل لجان التدقيق البرلماني الأخرى.

بيد أن درجة موثوقية هذه التقارير وفائدتها العامة للبرلمان، بوصفها "منتجاً رقابياً"، تعتمد على درجة نفاذ اللجنة إلى الوكالات المعنية، كما تعتمد، في حالة تعامل اللجنة مع مسائل حساسة، على توافق الآراء بين والحكومة واللجنة على مدى كشف المعلومات، وإن كان هذا الأمر صعبا للغاية. وإذا كانت الحدود المتفق عليها للوصول إلى المعلومات مقيدة بشكل مفرط، فإن التقارير التي ستعدها اللجان ستفتقر للمصداقية، ويُرجّح أن تهتز ثقة الجمهور في العملية الرقابية.

وقد وضع برلمان اليابان إجراءً خاصاً لمراقبة الحالات المحددة حيث تكون معلومة ما معينة بوصفها سراً من أسرار الدولة:

"لرصد إدارة الحكومة لنظام حماية الأسرار الخاصة بصفة مستمرة، تُنشأ في كلتا غرفتي البرلمان هيئة للرقابة والاستعراض للأسرار المعينة بصفة خاصة. وتحقق هتان الهيئتان في الظروف التي يتم فيها تصنيف المعلومات كأسرار معينة بصفة خاصة، أو إلغاء مثل هذا التصنيف، أو القيام بعمليات التصريح الأمني. كما تنظر الهيئتان في مدى ملاءمة القرارات التي يتخذها رؤساء الأجهزة الإدارية للاستجابة لطلبات البرلمان المتعلقة بالإفصاح عن الأسرار المعينة بصفة خاصة."

*مستندات خطية، البرلمان الياباني*

### الإطار ٢٨: حدود تقديم التقارير في مجال الأمن والاستخبارات في المملكة المتحدة

" تقدم اللجنة تقريراً سنوياً إلى البرلمان عن أداء مهامها. وقد تصدر اللجنة أيضاً تقارير عن تحقيقات محددة. وقبل أن تنشر اللجنة تقاريرها، تُحذف أية مواد حساسة قد تضر بالأمن القومي. ويشار إلى ذلك في النص بعلامة (***). وقد تطلب وكالات الاستخبارات والأمن حذف بعض المواد في التقرير إذا كان نشرها سيضر بعملها، مثلاً من خلال الكشف عن أهدافها أو أساليبها، أو مصادرها، أو قدراتها العملياتية. وتفحص اللجنة هذه الطلبات بدقة. ويتعين على الوكالات أن تبين بوضوح كيف يمكن لنشر هذه المواد المعنية أن يحدث ضرراً، قبل أن توافق اللجنة على حذفها. وتهدف اللجنة ضمان حذف أقل جزء ممكن من نص التقرير. وترى اللجنة أنه من المهم أن يكون البرلمان والجمهور قادرين على تحديد المواضع التي كان يجب حذف المعلومات منها. ويعني ذلك أن التقرير المنشور هو النسخة نفسها المصنفة التي أُرسلت إلى رئيس الوزراء (وإن تعرضت للحذف)."

*المصدر*: اللجنة البرلمانية للاستخبارات والأمن، المملكة المتحدة، التقرير السنوي ٢٠١٥ - ٢٠١٦

يتعين على الحكومة الحفاظ على سرية أنشطتها على أساس مسؤوليتها عن الدفاع. وبالمثل، فإن لديها دوافع قوية للتأكد من أن نفاذ اللجنة إلى المعلومات يكون معتبرا. وكما هي الحال في أي قطاع آخر، فإن عمل أي لجنة أمنية مسيرة بشكل جيد من شأنه أن يطمئن الجمهور بأن المصلحة العريضة يجري النظر فيها فيما يُعتقد أنه بالضرورة عالم مغلق إلى حد كبير. وكلما تضاءلت قدرة منظمات التحقيق الأخرى، مثل وسائل الإعلام، في الحصول على المعلومات المصرح بها، كلما ازدادت أهمية حقوق البرلمان في الحصول عليها.

إن النقاش حول فعالية الرقابة المعقولة على لهيئات الأمن والاستخبارات وطبيعتها نقاش مستمر، مع الأخذ في الحسبان وجهات نظر مختلفة بشأن جدواها. ففي أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر على الولايات المتحدة، عكفت اللجنة الوطنية المعنية بالهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة ("لجنة ٩/١١") على مسألة الرقابة على دائرة الاستخبارات الأمريكية. وخلصت إلى وجود استياء واسع بين المشرعين حول سلطة الرقابة التي يتمتع بها الكونغرس، وأن رقابة الكونغرس على وكالات الاستخبارات كانت "مختلة". ومع أن اللجنة أقرت بوجود صعوبات جمة في تعزيز الرقابة، فإنها اعتبرت أن الاضطلاع بذلك يُعدّ أمراً حيوياً.[1]

### بإيجاز: القطاع الأمني

تشكل الرقابة على القطاع الأمني تحدياً خاصاً يتعلق بإمكانية نفاذ البرلمان إلى المعلومات السرية التي يحتاجها لإجراء تدقيق فعال مع الحفاظ على السرية. وقد أقرّ عدد متزايد من البرلمانات بأن هذا يشكل تحدياً يتعين التصدي له، وتستخدم مجموعة أساليب لضمان اضطلاع البرلمانات بدورها. ويجب أن يكون للجان المكلفة بالرقابة إطلاع كاف بالمسائل الأمنية والاستخباراتية لكي يكون عملها ذا جدوى، ولا سيما أن تنال تقاريرها ثقة الجمهور.

## ٤-٢ الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان

يضطلع البرلمان بدور مهم في حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها، بما في ذلك من خلال وظيفته الرقابية. وفيما تتولى الحكومات مسؤولية ضمان تمتع جميع الأشخاص بالحقوق التي تكفلها الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، تكون البرلمانات مسؤولة عن الرقابة على الحكومات في الوفاء بهذه الالتزامات.

يوجد فرق بين أجهزة الرقابة التي أُنشئت بموجب معاهدات حقوق الإنسان الأساسية التسع (انظر الإطار ٢٩)، والهيئات الناشئة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، مثل مجلس حقوق الإنسان، والاستعراض الدوري الشامل. تتولى هيئات لخبراء مستقلين مرموقين متخصصين في تشريعات حقوق الإنسان رصد الالتزامات بموجب معاهدات حقوق الإنسان على الصعيد الدولي. كما ترصد الدول الأعضاء في مجلس حقوق الانسان التابع

١ *تقرير لجنة الحادي عشر من سبتمبر*، ٢٠٠٤، ٤١٩-٤٢٠.

للأمم المتحدة الالتزامات بموجب هذا المجلس. وتقدم الحكومات تقارير منتظمة وتمْثل أمام آليتي الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان لمناقشة التقدم المحرز. وتشير المبادئ التوجيهية للإبلاغ التي وضعتها الأمم المتحدة إلى ضرورة إدراج عمل البرلمان في تلك التقارير.[٢]

ويوفر *دليل البرلمانيين إلى حقوق الإنسان*[٣] إرشادات بشأن الكيفية التي تمكّن البرلمانيين من استخدام أدوات الرقابة لرصد التزام الحكومات بالقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ومن بين الإجراءات الأخرى، يمكن للبرلمانيين:

- ضمان إدراج أحكام حقوق الإنسان الدولية في القانون الوطني، وإن أمكن، منحها وضعاً دستورياً، وأن جميع القوانين الوطنية تمتثل لهذه الأحكام
- التحقق من أن الحكومات قد وضعت إجراءات مؤسسية، وخصصت ميزانيات كافية وقدرات تقنية ملائمة للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان
- متابعة استجابات الحكومة لاستنتاجات آليات حقوق الإنسان أو توصياتها
- التحقق من وضع التعاون بين بلدهم وآليات الرصد التابعة للأمم المتحدة من خلال طلب معلومات من حكومتهم (ربما عن طريق الأسئلة البرلمانية)
- ضمان إبقاء البرلمان على اطلاع بآخر المستجدات بشأن عمل آليات الرصد، وإتاحة المعلومات ذات الصلة بصورة منتظمة.

### الإطار ٢٩: هيئات حقوق الإنسان التسع الأساسية القائمة على معاهدات

| معاهدة حقوق الإنسان | سنة الاعتماد | سنة البروتوكول الاختياري | هيئة رصد المعاهدة |
|---|---|---|---|
| **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية** | ١٩٦٦ | ١٩٦٦ و١٩٨٩ | لجنة حقوق الإنسان |
| **العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية** | ١٩٦٦ | ٢٠٠٨ | اللجنة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية |
| **الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري** | ١٩٦٥ | | اللجنة الخاصة للقضاء على التمييز العنصري |
| **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة** | ١٩٧٩ | ١٩٩٩ | اللجنة الخاصة بالقضاء على التمييز ضد المرأة |
| **اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة** | ١٩٨٤ | ٢٠٠٢ | اللجنة الخاصة بالقضاء على التمييز ضد المرأة |
| **اتفاقية حقوق الطفل** | ١٩٨٩ | ٢٠٠٠ و٢٠١١ | اللجنة الخاصة بحقوق الطفل |
| **الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال والمهاجرين وأفراد أسرهم** | ١٩٩٠ | | اللجنة المعنية بالعمال المهاجرين |
| **اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة** | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٦ | اللجنة الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة |
| **الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري** | ٢٠٠٦ | | اللجنة الخاصة بالاختفاء القسري |

*المصدر: مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان*

توجد اللجان التي تتعامل صراحة مع حقوق الإنسان فيما لا يقل عن ١٠٨ برلمانا وطنيا.[٤] غير أن أقل من نصف الغرف البرلمانية الـ ١٠٣ التي قدمت بيانات من أجل هذا التقرير أشارت إلى وجود أي نوع من نظم رصد الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. ومن بين الغرف البرلمانية التي لها مثل هذا النظام، يوصف النظام بأنه "ظرفي" في نحو ثلث الحالات. وتشير هذه النتائج إلى أنه يمكن للبرلمانات أن تحقق أداء أفضل بكثير في رصد التزامات الحكومات في مجال حقوق الإنسان.

### الرسم البياني ٢٤: هل يملك البرلمان نظاماً للامتثال مع الالتزامات التالية؟

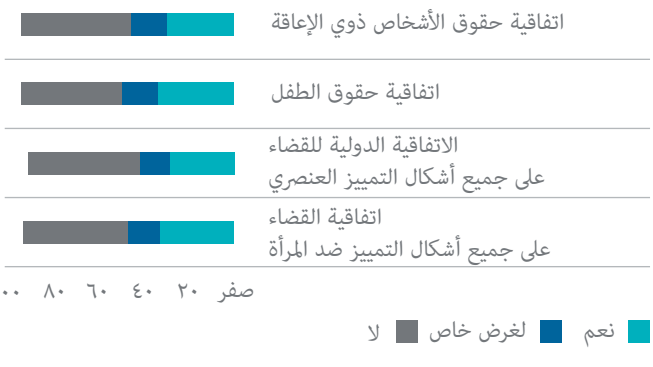


*المصدر: استبيان البرلمانات الذي أعده الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السؤال ٣٢، ٢٠١٦ (أساس السؤال: ٩٣ غرفة برلمانية)*

٢ الأمم المتحدة، ٢٠٠٩، فقرة ٤٣ (أ).

٣ الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب المؤسسات الديموقراطية وحقوق الإنسان، ٢٠١٧.

٤ قاعدة بيانات الاتحاد البرلماني الدولي بشأن البرلمان الوطنية (www.ipu.org/parline).

## المشاركة البرلمانية في الاستعراض الدوري الشامل الذي يقوم به مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

يضطلع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بموجب الاستعراض الدوري الشامل، بتقييم سجل حقوق الإنسان لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بهدف تحسين أوضاع حقوق الإنسان على أرض الواقع. ويقدم الاستعراض الدوري الشامل توصيات محددة لكل دولة قيد الاستعراض.

وبهذا المعنى، فإن الاستعراض الدوري الشامل شكلٌ من أشكال الرقابة على الصعيد الدولي. ويجري استعراض كل بلد كل أربع سنوات ونصف على أساس تقرير تقدمه الدولة قيد الاستعراض وتقريرين يشملان معلومات تقدمها المنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين واستنتاجات وتوصيات تقدمها آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وهيئاتها.

وفي عام ٢٠١٤، أكد مجلس حقوق الإنسان صراحة على أنه ينبغي للدول، وفقا لتشريعاتها الوطنية، أن "تعزز مشاركة البرلمانات في جميع مراحل عملية الاستعراض الدوري الشامل"، بما في ذلك تنفيذ التوصيات.[٥]

### الإطار ٣٠: مشاركة البرلمان المكسيكي (كونغرس الاتحاد) في عملية الاستعراض الدوري الشامل

خضعت المكسيك للاستعراض الدوري الشامل في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٣. وشارك البرلمان المكسيكي في كل مرحلة من مراحل العملية، لا سيما أثناء الاستعراض الثاني.

وخلال دورة الاستعراض الثانية، كان البرلمان جزءاً من الفريق العامل الذي أنشأته وزارة الخارجية لصياغة التقرير الوطني. وأعدت اللجان البرلمانية المعنية بحقوق الإنسان في مجلس الشيوخ المكسيكي ومجلس النواب تقريرا عن الإصلاحات التشريعية لحقوق الإنسان التي نُفّذت خلال السنوات الأربع السابقة، وطلب إليها تحديد التحديات الرئيسية والاحتياجات غير الملباة التي تحد من التمتع الكامل بحقوق الإنسان في المكسيك.

وكان البرلمانيون ضمن الوفد الوطني الرسمي الذي قدم التقرير لمجلس حقوق الإنسان في دورتي الاستعراض الدوري الشامل (ثلاثة أعضاء مجلس النواب في الدورة الأولى، وخمسة أعضاء مجلس النواب وستة أعضاء مجلس الشيوخ في الدورة الثانية). وتولت رئيسة لجنة حقوق الإنسان في مجلس الشيوخ، السيناتورة أنجيليكا دي لا بينيا، الرد على الأسئلة التي طرحها الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل بشأن المسائل التشريعية خلال الاستعراض الثاني.

وفي الدورتين، شارك البرلمان في المشاورات لتحديد موقف المكسيك بشأن توصيات الفريق العامل واستنتاجاته. أما الدورة الثانية، فقد جرت في إطار الفريق العامل الذي أنشئ في بادئ الأمر لإعداد التقرير الوطني، بتنسيق من أمانة الداخلية ووزارة الخارجية.

وحققت متابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل تقدماً كبيراً بشأن تشريعات حقوق الإنسان في المكسيك في السنوات الأخيرة، بما في ذلك اعتماد القانون العام بشأن حقوق الأطفال والمراهقين (ديسمبر ٢٠١٤) وإصلاح قانون القضاء العسكري (يونيو ٢٠١٤). وبالإضافة إلى ذلك، يناقش البرلمان قانوناً عاماً بشأن حالات الاختفاء القسري.

المصدر: *الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان*، ٢٠١٧، دليل البرلمانيين إلى حقوق الإنسان (http://www.ipu.org/PDF/publications/hrights-en.pdf)

## المشاركة البرلمانية في أعمال لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

تتيح اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إطاراً شاملاً للنهوض بحقوق الإنسان المكفولة للمرأة والمساواة بين الرجل والمرأة. لذلك فإن هذه الاتفاقية، التي صادق عليها ١٨٩ دولة، تُعدّ التزاماً عالمياً، وتُعنى بها البرلمانات الوطنية كافة.

وتنص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على آلية دورية للإبلاغ أمام هيئة رصد المعاهدات التابعة لها، وهي اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة التي تكفل رقابة دولية على أحكامها التي تُنفّذ على الصعيد الوطني. وتوفر آلية الإبلاغ أيضاً فرصة للبرلمان للرقابة على إجراءات الحكومة التي تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين.

وقد أدرجت اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، منذ ٢٠٠٨، فقرة خاصة في ملاحظاتها الختامية تدعو البرلمانات إلى متابعة توصياتها. كما شدّدت اللجنة بوجه خاص على "أهمية تعزيز الآلية الوطنية المعنية بالمساواة على مستوى البرلمان مثل اللجان المعنية بالمساواة بين الجنسين، والبعثات والمعلومات المتعلقة بالتحقيقات في قضايا العنف ضد المرأة، وتحسين التشريعات المتعلقة بالمساواة بين المرأة والرجل".[٦]

وتشرف البرلمانات في بعض البلدان على إعداد تقارير قُطرية بشأن الامتثال لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومتابعة استعراض التقارير القُطرية التي تقدمها لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وبذلك، يشارك البرلمان في وضع أولويات لتنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني والرصد المنتظم للخطوات التي تتخذها البلدان لتحقيق المساواة بين الجنسين. ومع ذلك، فإن نحو ثلث البرلمانات فقط تعلن أن لديها إجراءات منهجية لرصد الامتثال لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ومن الأمثلة عن فعالية أنشطة الرقابة التي يقوم بها، حلقةٌ دراسية عُقدت في مايو ٢٠١٦ بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

٥ UNHRC document A/HRC/26/L.21, 23 June 2014

٦ بيان حول العلاقة بين لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبرلمانيين، UN Doc E/CN.6/2010/CRP.2, Annex VI, para. 16.

وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل بشأن حقوق المرأة في ناميبيا، اشترك في تنظيمها الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الناميبي. وقد نظر المشاركون – الذين كان من بينهم أعضاء في البرلمان، ووزراء الشؤون الجنسانية والعدل، وممثلو المجتمع المدني ومكتب أمين المظالم – مجموعةً من التوصيات لمتابعة الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ووافقوا عليها. وأُدرجت توصيات الحلقة الدراسية البرلمانية لاحقاً في خطة العمل الوطنية بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (٢٠١٦-٢٠٢٠) التي وضعتها وزارة الشؤون الجنسانية. ويشارك كبار الموظفين في مجلسي البرلمان في اللجنة الفنية التي تشرف على تنفيذ برنامج العمل.

### بإيجاز: التزامات حقوق الإنسان الدولية

هناك العديد من الوسائل المتاحة للبرلمانات للمساهمة في رصد كيفية ترجمة آليات حقوق الإنسان الدولية إلى قوانين وممارسات وطنية، بما في ذلك من خلال الرقابة البرلمانية. فعلى سبيل المثال، توجد لدى العديد من البرلمانات لجان حقوق الإنسان، ولكن هذا لا يعني دائماً أنها تملك الإرادة والقدرة على رصد قيام الحكومة بتنفيذ التزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان رصدا منهجيا. وفي حالة عدم القيام بالرصد، من المهم أن يرتقي أعضاء البرلمان إلى مستوى التحدي المتمثل في الرقابة.

## نصائح لأعضاء البرلمان: مراقبة معايير ونواميس حقوق الإنسان الدولية

### لماذا يجب أن أشارك؟

وقّعت العديد من الدول على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وصدقت عليها. يستطيع أعضاء البرلمان التعرف على ما تقوم به الحكومة للوفاء بالتزاماتها بواسطة الأسئلة، وأعمال اللجان، ونتائج المناقشات. كما يمكن للبرلمانات أن تسائل الحكومات عن الملاحظات الختامية والتوصيات الصادرة عن كل هيئة من هيئات المعاهدات ومجلس حقوق الإنسان لضمان الوفاء بالالتزامات أو، على الأقل، استهدافها.

### ما الذي أحتاجه؟

- نسخ من معاهدات حقوق الإنسان الأساسية وبروتوكولاتها الاختيارية، فضلاً عن معلومات عن كل هيئة من هيئات المعاهدات، ومجلس حقوق الإنسان
- أحدث تقرير عن الامتثال الحكومي والتقارير ذات الصلة التي أعدت عن بلدكم
- معلومات تكميلية من منظمات حقوق الإنسان والجامعات ومنظمات المجتمع المدني

### كيف يمكنني المساهمة بفعالية؟

- التأكد من وجود عملية لمراقبة الامتثال للالتزامات الدولية في البرلمان الذي تنتمي إليه
  - هل هناك لجنة مخصصة (مثل لجنة حقوق الإنسان)؟
  - هل هناك وقت مخصص في الجلسة العامة لمناقشة كل عملية مصادقة محتملة على المعاهدات، بما في ذلك التحفظات المقترحة وامتثالها لموضوع المعاهدة والغرض منها؟
  - هل يتم رصد القوانين المقترحة للتأكد من امتثالها لكل معاهدة لحقوق الإنسان مصادق عليها (على سبيل المثال، من خلال تحليل الأثر؟)
- مواكبة الجدول الزمني لتقديم التقارير لكل معاهدة مصادق عليها وعملية الاستعراض الدوري الشامل للمجلس.
- السؤال عن خطط الحكومة لتقديم تقريرها التالي:
  - من الذي سيشارك في صياغة التقرير؟
  - من سيُستشار وما هي البيانات المستخدمة في تجميع التقرير؟
  - هل صدر التقرير في الوقت المناسب أم أنه تأخر (ولماذا)؟
  - هل تنوي الحكومة إشراك عضو أو أكثر من أعضاء البرلمان، ولا سيما من اللجان البرلمانية المعنية بحقوق الإنسان، للانضمام للوفد الوطني الذي سيقدم تقريراً شفوياً إلى أجهزة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة؟
- بعد مثول الحكومة أمام هيئة منشأة بموجب معاهدة، سل كيف تعتزم الحكومة الرد على الملاحظات الختامية ومعالجة أية توصيات.

### موارد مفيدة

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/Pages/TreatyBodies.aspx)

الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠٠٣. *اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري: كتيب البرلمانيين* (http://www.ipu.org/PDF/publications/cedaw_en.pdf)

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. والبرلمانات الوطنية *واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة* (http://ohchr.org/documents/HRBodies/CEDAW/Statements/Parliamentarians.pdf)

## ٣-٤ أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠

"إننا في رحلة، ستكون فيها السلطة التنفيذية هي القوة المحركة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لكن البرلمان أيضا ينضم إلى هذه الرحلة. لا نريد أخذ الأمور من السلطة التنفيذية، لكننا نريد فقط أن يتفاهم البرلمان والحكومة طوال الرحلة".

*فيليام روجوبيولو غافوكا، عضو البرلمان، فيجي*

تمثل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر لبرنامج عمل التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي اعتمده زعماء العالم في سبتمبر ٢٠١٥، التزاماً كبيراً قطعته بلدان العالم بالقضاء على الفقر.

تضطلع البرلمانات بدور مركزي في النهوض ببرنامج العمل هذا. ويمكنها أن تحدث تغييراً كبيراً نحو تحقيق التنمية المستدامة من خلال: ترجمة أهداف التنمية المستدامة إلى قوانين وطنية قابلة للإنفاذ تستجيب للأولويات الإنمائية القطرية وتتلاحم مع الأولويات الإنمائية لهذه الأقطار؛ ورصد تنفيذ هذه القوانين؛ والتأكد من أن الحكومة مسؤولة أمام الشعب عن التقدم الذي تحرزه البلاد نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

والنقطة الحاسمة هي أن يُنظر إلى أهداف التنمية المستدامة بوصفها إطاراً يضم مجموعة من الشواغل التي عملت عليها البرلمانات دائماً على الصعيد الوطني. وتتمثل الخطوة الأولى في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في إضفاء طابع محلي على الأهداف وإدماج الأهداف الوطنية في خطة التنمية الوطنية أو استراتيجية أهداف التنمية المستدامة. وتتيح أهداف التنمية المستدامة فرصة سانحة للبرلمانات للمساهمة في تحقيق نتائج إنمائية أفضل لمواطنيها؛ فهي على العكس تماماً من عملية دولية نائية لا علاقة لها بالأولويات، والسياسات الوطنية.

على سبيل المثال، عند النظر في طرق معالجة المقصد ٣,٢ من أهداف التنمية المستدامة – العمل على الحد من الوفيات التي يمكن تجنبها بين الأطفال دون سن الخامسة – يجب على البلدان الأعضاء أولاً أن يضمنوا إدراج هذا الهدف ضمن خطة التنمية الوطنية للبلاد. ثم ينبغي أن يتخذوا إجراءات منتظمة ومستمرة بشأن التشريعات، والميزانيات، والرقابة وجبهات التمثيل لترجمة هذا الهدف إلى واقع. وقد ينطوي ذلك على ما يلي: طلب بيانات من المكتب الوطني للإحصاء؛ والتشاور مع منظمات المجتمع المدني بشأن التشريعات أو التعديلات المناسبة؛ وتوفير التمويل اللازم؛ وإجراء رقابة منتظمة على الحكومة، ولا سيما عن طريق الأسئلة البرلمانية، والنقاش، والأعمال التفصيلية التي تضطلع بها اللجان للتدقيق في التقدم المحرز والتحديات. يبين الرسم البياني ٢٥ كيفية تفاعل هذه المهام المختلفة.

**الرسم البياني ٢٥: دور البرلمان في تحقيق الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة: الصحة الجيدة والرفاه**

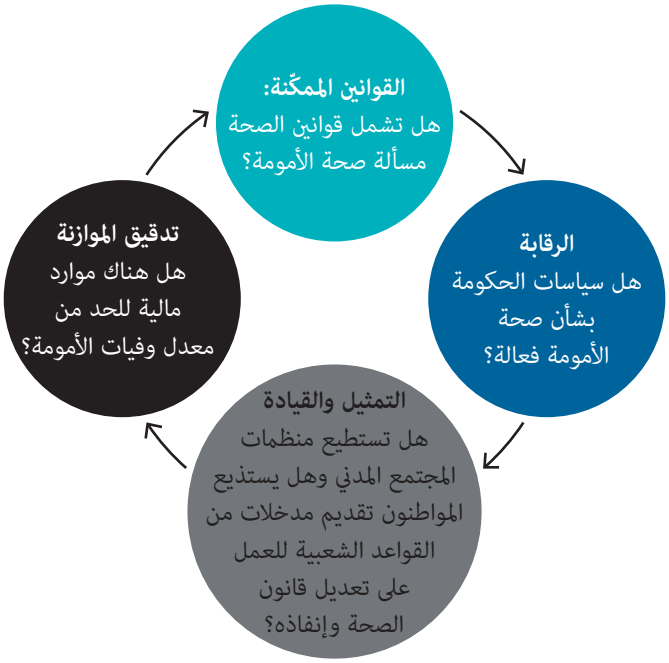


### تعميم أهداف التنمية المستدامة في البرلمان

تكمن قوة أهداف التنمية المستدامة في اعترافها بأن القضايا التي تؤثر على التنمية المستدامة مترابطة، ويجب النظر فيها على نحو شامل. ويشجع ذلك مختلف السلطات على العمل معاً لتحقيق الأهداف التي سيُتفق عليها من خلال عملية تشاورية شاملة على الصعيد الوطني، دون أن يتخلف أحد عن الركب.

وعليه، فمن المأمول أن تخفف أهداف التنمية المستدامة من مشكلة قديمة في عملية صنع السياسات، وهي أن الحكومات والبرلمانات تميل إلى العمل في عزلة. ونجد أن هناك وزارة أو لجنة برلمانية معنية بالاقتصاد، وأخرى بالبيئة، وثالثة بالتجارة، وهكذا، لكن التنسيق بينها ضئيل جدا. ومن الواضح للغاية أنه لن يكون مناسبا تخصيص كل هدف لوزارة ما أو للجنة برلمانية ما، لأن جميع الأهداف مترابطة بشكل أو بآخر. وعلى نفس المنوال، هناك حاجة مستمرة إلى تعزيز الاتساق في السياسات العامة بين مجالات السياسة التي تبدو أن لا علاقة بينها (التجارة، والمالية، والتعاون الإنمائي، والسياسة النقدية، وما إلى ذلك).

تسند بعض البلدان مهام التنسيق الروتينية للوزارات الرئيسة مثل وزارة المالية للعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية في جميع المجالات. وسيتعين على البرلمانات أن تترجم هذا الأسلوب التنسيقي في أي ترتيبات يجري وضعها. على سبيل المثال، سيكون من المهم أن تُشرك لجان الرقابة القطاعية في التدقيق في التقدم الذي تحرزه الحكومة، ولكن في الوقت نفسه، سيتعين على البرلمانات أن تضمن رصد جهود المراقبة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة ككل، وتسجيلها والإبلاغ بشأنها. ويمكن للاستراتيجيات البرلمانية أن تهيئ مثل هذا المنبر لهذه العملية.

قدم الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعماً للبرلمانات لتقييم الكيفية التي تُعمّم بها أهداف التنمية المستدامة ضمن هياكلها الحالية. ويقدم المقتطف التالي (انظر الإطار ٣١) من تقرير بعثة تقييم الاحتياجات إلى فيجي في يوليو ٢٠١٦ تحليلاً وتوصيات.

### الإطار ٣١: تعميم أهداف التنمية المستدامة في برلمان فيجي

#### النتائج

يوفر نظام لجان البرلمان النشط في فيجي إطاراً مثالياً يمكّن الرقابة على إجراءات الحكومة بشأن أهداف التنمية المستدامة. وبما أن وزارة الاقتصاد تتحمل المسؤولية الرئيسة عن تنسيق خطة التنمية الوطنية، ينبغي أن يكون للجنة الدائمة المعنية بالشؤون الاقتصادية دوراً رئيساً في البرلمان للتدقيق بشأن تنفيذ الخطة. ومن الضروري، في الوقت نفسه، أن تنظر جميع اللجان الدائمة في مقاصد أهداف التنمية المستدامة لتقييم أداء القطاعات الحكومية في مجال تخصصها.

#### التوصيات

ينبغي أن تتولى اللجنة الدائمة للشؤون الاقتصادية المسؤولية الرئيسة عن التدقيق البرلماني في خطة التنمية الوطنية وتنسيقها في سائر القطاعات الحكومية، على أن تعقد اللجنة جلسة استماع مفتوحة مدتها ستة أشهر مع وزارة الاقتصاد في إطار عملية الرقابة. وينبغي أن تنظر هذه الجلسة العامة في مدى تحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة.

وينبغي على كل لجنة دائمة إجراء مراجعة سنوية للنتائج التي تحققها الحكومات في سائر المجالات القطاعية، والنظر في الأداء مقارنة بأهداف التنمية المستدامة ومقاصدها.

كما ينبغي تشكيل مجموعة تتألف من رؤساء اللجان، ونواب الرؤساء لقيادة العمل البرلماني بشأن أهداف التنمية المستدامة وضمان اتباع أسلوب تنسيقي في البرلمان للرقابة على إجراءات الحكومة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. ومن الممكن أن يصبح هذا الفريق التنسيقي "مناصراً" برلمانياً لأهداف التنمية المستدامة في المجتمع ككل في إطار أنشطة التوعية البرلمانية.

*المصدر: تقرير بعثة الاتحاد البرلماني الدولي لتقييم الاحتياجات، ٢٠١٦*

## التعلم من الأهداف الإنمائية للألفية

إن الدروس التي استقتها البرلمانات التي شاركت في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٥ (انظر الإطار ٣٢) من شأنها أن تفيد العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتمثل أحد الدروس الرئيسة في أن إنشاء هياكل برلمانية جديدة، مثل لجنة مخصصة، قد يُثني لجان السياسات الأخرى عن المشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (أو الأهداف الإنمائية للألفية). ومن المهم أن تستخدم البرلمانات موارد كل اللجان ذات الصلة، لجنة الصحة، ولجنة التعليم، ولجنة البيئة، الخ. وفي الوقت نفسه، ستكون هناك حاجة لآلية تنسيق تعين البرلمان على رصد التقدم العام المحرز نحو تحقيق الأهداف الوطنية وتوفير القيادة والوجهة للأنشطة البرلمانية بشأن أهداف التنمية المستدامة.

### الإطار ٣٢: الدروس المستفادة من مشاركة البرلمان في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية

- ينبغي لكل برلمان أن ينظر ملياً في نظام لجانه وقواعدها، وينظر على أساس ظروفه (الوضع السياسي، ومستوى التنمية، والنظام الحزبي، والموارد البرلمانية) فيما إذا كانت هناك حاجة إلى إنشاء مجموعة أو لجنة أو هيئة أو آلية متخصصة تُعنى بالأهداف الإنمائية للألفية.
- يمكن أن تساعد مجموعة برلمانية معنية بالأهداف الإنمائية للألفية على زيادة الوعي بالأهداف الإنمائية للألفية بين أعضاء البرلمان.
- عقب الانتخابات، ينبغي للبرلمانات أن تضمن إلمام أعضاء البرلمان المنتخبين حديثاً بالأهداف الإنمائية للألفية.
- في جميع البلدان، حتى في البلدان التي يوجد فيها هيكل للأهداف الإنمائية للألفية، تضطلع اللجان القطاعية (على سبيل المثال، الصحة والتعليم والميزانية) بدور حاسم. يجب أن يشمل أي برنامج لتعزيز دور البرلمانات فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية هذه اللجان.
- في البلدان التي شملتها الدراسة، والتي تملك هياكل للأهداف الإنمائية للألفية، تكون هذه الهياكل مَدخلاً لمنظمات المجتمع المدني، والوكالات متعددة الأطراف الراغبة في العمل مع البرلمان بشأن الأهداف الإنمائية للألفية.
- يعتقد أعضاء البرلمان من أحزاب المعارضة أن وجود هيكل للأهداف الإنمائية للألفية يساعد على الحصول على المعلومات من السلطة التنفيذية، وذلك غالباً ما يكون مشكلة خاصة بالنسبة لهم.
- أعرب بعض أعضاء البرلمان عن مخاوفهم من أن تشكيل لجنة مخصصة للأهداف الإنمائية للألفية قد يؤدي إلى خلق "غيتو" أهداف إنمائية للألفية، بدلاً من اعتبار الأهداف الإنمائية للألفية قضية يجب أن يتصدى لها مجلس النواب بأكمله.
- تحتاج الهياكل البرلمانية إلى موارد كافية للاضطلاع بمهامها. وإذا رغب برلمان ما في إنشاء لجنة إضافية أو أكثر، يتعين عليه تقييم الموارد المتاحة لهذا الهيكل الجديد. وسيكون من الأهمية بالقدر نفسه تقييم الموارد المتاحة حالياً للجان مثل تلك المتعلقة بالتعليم، أو الصحة.

- لم تُقدم تقارير قُطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية في البرلمانات التي شملتها الدراسة، ولم تجر مناقشات في هذه البرلمانات بشأن الأهداف التي التزمت بها البلدان. وتُعدّ المساءلة الدولية المتبادلة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية بالتأكيد نقطة إضافية، ولكن فقط إذا كانت كل حكومة على حدة تحترم الحاجة إلى المساءلة الوطنية قبل اللجوء إلى الساحة الدولية.

*المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي*، ٢٠١٠. دراسة تحليلية للآليات البرلمانية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية (http://www.ipu.org/splz-e/mdg10/dr-study.pdf)

## تقييم مدى جاهزية البرلمان لأهداف التنمية المستدامة

يطرح ثراء إطار أهداف التنمية المستدامة مسألة كيفية تمكين البرلمانات من تعميم أهداف التنمية المستدامة عبر الهيكل الحالي للجان القطاعية، أو اللجان المواضيعية، بغية مساءلة الحكومة على نحو فعّال.

في الغالب، ليست البرلمانات معتادة على النهوض بهذا المستوى الرفيع من التكامل والاتساق. وسيحتاج كل برلمان إلى إجراء تقييم داخلي لجاهزيته للمضي قُدُماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومن هناك تحديد أفضل طريقة للسير للأمام. والمطلوب في المقام الأول هو استعراض هيكل اللجان، وجميع العمليات ذات الصلة، بغية تعميم الأهداف الجديدة بفعالية أكبر.

تتيح مجموعة أدوات التقييم الذاتي للاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والكتيب الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، أطراً لتقييم قدرة البرلمانات على التعامل مع أهداف التنمية المستدامة وتقديم رؤىً وأمثلة عن الكيفية التي يمكن بها للبرلمانات أداء دورها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتعميمها في عملياتها.[٧]

### الإطار ٣٣: أسئلة لتقييم مشاركة البرلمان في إنجاز أهداف التنمية المستدامة

#### الجزء ألف: تحديد خط الأساس

هل أعدت الدولة تقريراً وطنياً عن التقدم الذي أُحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟

هل شاركت الدولة في آليات استعراض المنتدى السياسي الرفيع المستوى وتلقت توصيات دولية بشأن اتخاذ مزيد من الإجراءات حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟

وخلال الاثني عشرة شهراً الماضية:

- كم عدد جلسات الاستماع كرّستها اللجان لأهداف التنمية المستدامة؟
- كم عدد الأسئلة البرلمانية التي تتضمن إشارة محددة إلى أهداف التنمية المستدامة؟
- كم عدد الاستفسارات التي تم إجراؤها فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة؟

#### الجزء باء: التفكير في أثر جهودكم

إلى أي مدى يضطلع البرلمان بمراجعة ومناقشة التقارير المرحلية أو غيرها من الوثائق ذات الصلة التي تصدرها الحكومة ويتخذ قرارات بشأنها حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة و/أو خطط التنمية المستدامة الوطنية؟

- هل شارك البرلمان في إعداد أي تقارير مرحلية؟
- هل أُحيلت هذه التقارير إلى لجنة برلمانية لمزيد من النقاش؟
- كيف تُدرج توصيات البرلمان بشأن أهداف التنمية المستدامة و/أو المسائل المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في إجراءات سياسات الحكومة؟

إلى أي مدى يستطيع البرلمان ضمان متابعة التوصيات المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن الهيئات العالمية، أي المنتدى السياسي الرفيع المستوى؟

- هل تُقدم التقارير إلى آليات الرصد الدولية وتُناقش في جلسات البرلمان العامة؟
- هل تُحال هذه التقارير إلى لجنة برلمانية (مثل لجنة الشؤون الخارجية، أو اللجان القطاعية ذات الصلة) للنظر فيها بشكل أكثر تفصيلا؟
- عندما تقدم الهيئات الدولية توصيات إلى الحكومة بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، هل تُقدم إلى البرلمان لاستعراضها ومناقشتها و/أو اتخاذ إجراء بشأنها؟

إلى أي مدى يمكن للبرلمان أن يشرع في إجراء تحقيقاته الخاصة في القضايا المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟

- هل تبادر السلطة بالتحقيقات المستخدمة فعلياً لفحص مسائل بشأن تنفيذ الحكومة لبرامج أو سياسات تتعلق بأهداف التنمية المستدامة؟
- هل تُجري هذه التحقيقات البرلمانية علناً مع الجمهور أو مع خبراء خارجيين للاستفادة من ملاحظاتهم بشأن مسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على أرض الواقع؟
- هل يتم إعداد تقارير رسمية بعد إتمام هذه التحقيقات؟ إن كان الأمر كذلك، هل هناك حاجة لأن تكون التقارير علنية؟ هل يتم الإعلان عن هذه التقارير في الواقع (على سبيل المثال، في المكتبة البرلمانية، أو على الموقع الالكتروني للبرلمان)؟

٧ الاتحاد البرلمان الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٧؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الإسلامي للتنمية والمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، ٢٠١٧.

- ما مدى فعالية البرلمان في الضغط على الحكومة و/ أو جهات التنسيق المعنية بأهداف التنمية المستدامة لمراعاة توصيات هذه التحقيقات؟

إما مدى فعالية الرصد البرلماني للسياسة الإنمائية للحكومة، سواء بوصفها جهات مانحة أو متلقية للمساعدة الإنمائية الخارجية؟

- هل تُقدم إلى البرلمان تقارير سنوية عن مصروفات أو عائدات المساعدة الإنمائية الخارجية للنظر فيها في جلسة عامة أو في اللجان؟

ما مدى فعالية الرصد البرلماني لتفاعلات الحكومة مع الشركاء الإنمائيين الدوليين (مثل المانحين على صعيد ثنائي، والهيئات الإقليمية، والمنظمات المتعددة الأطراف)؟

- هل يتعين على الحكومة تقديم معلومات للبرلمان عن البرامج والمشروعات والأنشطة التي يدعمها الشركاء الإنمائيون الدوليون؟
- هل يُدعَى الشركاء الإنمائيون الدوليون لإفادة البرلمان، أو لجانه، على المسائل ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة؟

*المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٧، البرلمانات وأهداف التنمية المستدامة: مجموعة أدوات التقييم الذاتي* (http://www.ipu.org/pdf/publications/sdg-toolkit-e.pdf)

كما تمت الإشارة إليه، إن إحدى الخطوات الرئيسة التي اتخذت نحو الأمام في إطار أهداف التنمية المستدامة هي الإقرار بضرورة وجود مؤسسات قوية لتحقيق الأهداف الإنمائية، بغض النظر عن مجالات السياسات العامة. تم تثبيت ذلك في المقصد ١٦,٦ والمقصد ١٦,٧ من أهداف التنمية المستدامة.

### الإطار ٣٤: الغايات المندرجة في إطار أهداف التنمية المستدامة المتعلقة مباشرة بمؤسسة البرلمان

الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

- الغاية ١٦,٦: إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.
- الغاية ١٦,٧: ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات

*المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، ٢٠١٥. تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.*

## الرقابة على التقارير المرحلية الوطنية بشأن أهداف التنمية المستدامة

يمكن أن تكون التقارير الطوعية، التي تُدعى البلدان لتقديمها إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى[٨] المعني بالتنمية المستدامة في الأمم المتحدة، مَدخلاً مهماً للبرلمانات لممارسة الرقابة على التقدم الذي تحرزه البلدان بشأن أهداف التنمية المستدامة. وكما هي الحال بالنسبة للاستعراض الدوري الشامل وعمليات الرصد الدولية الأخرى، فمن المهم أن تشارك البرلمانات في إعداد تقارير مرحلية، وأن تكون ضمن الوفد الذي يقدم التقرير إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى لاستجواب الحكومة بشأن الكيفية التي تعتزم الاستجابة بها لمعالجة أي قصور، ومتابعة التوصيات التي تقدم إثر الاستعراض. لا تشير الدلائل الأولية من التقارير التي قدمت إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى حتى الآن إلى مشاركة كبيرة للبرلمان في البلدان المعنية.

## أمثلة على مشاركة البرلمانات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

بينما لا تزال أهداف التنمية المستدامة حديثة نسبياً، فقد اتخذت العديد من البرلمانات إجراءات لاعتماد آليات للرقابة.

### الإطار ٣٥: أمثلة على مشاركة البرلمانات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

- **باكستان:** في فبراير ٢٠١٦، *أنشأ البرلمان أمانة* معنية بأهداف التنمية المستدامة لتقديم مساعدة فنية للبرلمانيين لتحقيق رقابة فعالة، ومعالجة الثغرات التشريعية، وضمان حقوق الناخبين.
- **سيراليون:** رُبطت أهداف التنمية المستدامة بالركائز الثمانية لخطة البلد من أجل الازدهار، وورقته استراتيجية الحد من الفقر، تماشياً مع كل فئة من فئات الإنفاق في الميزانية الوطنية لعام ٢٠١٦.
- **ترينيداد وتوباغو:** أنشأ البرلمان لجنة مشتركة جديدة تُعنى بالبيئة والتنمية المستدامة.
- **زامبيا:** شكّل أعضاء البرلمان مجموعة معنية بأهداف التنمية المستدامة.

*المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٦، حقائق سريعة: البرلمانات وأهداف التنمية المستدامة* (http://www.agora-parl.org/sites/default/files/june_2016._fast_facts_-_sdgs_and_parliaments.pdf)

على سبيل المثال، قدّم برلمان جورجيا، في عام ٢٠١٥، بدعم من الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أول برنامج عمل لاستراتيجية متعددة السنوات للجان البرلمانية. ومن خلال المشاركة النشطة لأعضاء اللجنة والموظفين وبالتشاور مع ممثلي الحكومة والمجتمع المدني، تيسّر

٨ الاستعراضات الوطنية الطوعية، المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (http://sustainabledevelopment.un.org/vnrs/).

خطط العمل نهجاً مهيكلا لعمل اللجان وتحسين فعالية أداء الرقابة على اللجان وكفاءتها. وقد وُسّع نطاق برامج عمل اللجان بحيث تأخذ في الحسبان أهداف التنمية المستدامة. وقد أدرجت اللجان المعنية بالرعاية الصحية والمسائل الاجتماعية، وحماية البيئة والموارد الطبيعية، والزراعة بنداً خاصاً في خطط عملها للدلالة على هدف التنمية المستدامة ذا الصلة في نطاق مسؤولياتها مع مقاصد ومؤشرات وطنية. ويساعد هذا الأسلوب على زيادة الوعي بأهداف التنمية المستدامة بين أعضاء اللجان وموظفيها، كما يضع روابط مع الأولويات الوطنية، ويعزز فهم دور أهداف التنمية المستدامة في دعم الإصلاحات على الصعيد الوطني.

من السابق لأوانه تحديد أي أسلوب – أو مجموعة من الأساليب – من شأنه أن يكون أكثر فعالية. ومع ذلك، يمكن طرح عدد من الملاحظات حتى في هذه المرحلة وبدرجة معقولة من الثقة. أولاً، بات دور البرلمانات في تحقيق الأهداف الإنمائية الآن معروفاً: إذ يقرّ المقصدان ١٦,٦ و١٦,٧ من أهداف التنمية المستدامة بالحاجة لمؤسسات فعالة، وخاضعة للمساءلة، وشفّافة لضمان اتخاذ قرارات مستجيبة وشاملة وتشاركية وتمثيلية. ثانياً، إن إدراج رصد التقدم المحرز نحو تحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة ضمن الرقابة البرلمانية من المرجح أن يؤدي إلى تحسين التنفيذ العام - لأنه أكثر شفافية، وخضوعاً للمساءلة. وأخيراً، فإن بزوغ أهداف التنمية المستدامة، والحاجة إلى الاضطلاع بدور فعّال في الشراكة من أجل تنفيذها يتيحان فرصة سانحة أخرى وهامة للبرلمانات في دورهما الإنمائي الراهن لمقارنة الممارسات العالمية الجيدة، وحيثما كان ذلك ضرورياً لتفعيل جميع إجراءاتها من خلال الاعتماد على هذه الممارسة.

### بإيجاز: أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠

تشمل أهداف التنمية المستدامة مقاصد تتصل تقريباً بكل إدارة حكومية. ويجعل هذا من الصعب على البرلمانات أن تراقب تنفيذها بطريقة متكاملة. وسيكون من الضروري رصد الأساليب التي تتخذها البرلمانات لمراقبة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لتحديد الأمثلة الناجحة وتبادلها. وتتناول مقاصد أهداف التنمية المستدامة البرلمانات نفسها في إطار الهدف ١٦ بشأن المؤسسات القوية، مما يتيح فرصة لاستعراض أداء البرلمان وتعزيزه.

## ٤-٤ الاستنتاجات

إن أهداف الرقابة وآلياتها مواضيع شاملة ومحددة تتطلب تفسيراً خاصاً للمبادئ العامة وتطبيقها. تكشف الحالات الثلاث التي يتناولها هذا الفصل عن تحديات متميزة. والأمر متروك للبرلمانات لإثبات براعتها في تكييف أدوات الرقابة الخاصة بها وتطويرها للتصدي لهذه التحديات.

# الفصل الخامس: شبكة العلاقات الرقابية

إن للبرلمان دورٌ رقابيٌّ فريد، ولكنه لا يقوم بمحاسبة الحكومة بمفرده. ويُعدّ بناء علاقات مع الهيئات الأخرى التي لها مصلحة في الرقابة على الحكومة أحد مفاتيح الرقابة البرلمانية الفاعلة. وتستند هذه العلاقات إلى مجموعة من التفاعلات الرسمية وغير الرسمية.

وتتفاوت الكيفية التي تتعامل بها البرلمانات ويتعامل بها البرلمانيون مع هذه الهيئات بشكل كبير. وعندما تكون الصلات ضعيفة و/أو عدائية، تتضاءل فرص الرقابة الفاعلة. وحيثما تكون العلاقات متينة ويعزز بعضها البعض، فإن شركاء الرقابة هؤلاء يقدمون الموارد والجهود التي يمكن أن تساعد على رفع العديد من التحديات التي ذُكرت في الفصول السابقة.

## ٥-١ الأساليب الرقابية الرسمية وغير الرسمية

من بين النتائج الرئيسة التي توصل إليها البحث الذي أجري في إطار هذا التقرير، اعتماد البرلمانيين، إلى حد كبير، على ممارسات الرقابة غير الرسمية من أجل "إنجاز الأمور". وتشمل الممارسات غير الرسمية طائفة واسعة من الأنشطة التي لا تشكل جزءاً من آليات الرقابة الرسمية المنصوص عليها في النظام الداخلي. والممارسات غير الرسمية لها أغراض مختلفة عديدة بالنسبة لأعضاء البرلمان والبرلمان ذاته، وفي حين أنها لا تركز بأي شكل من الأشكال على الرقابة، إلا أنها قد تتضمن بُعداً رقابياً.

تمكّن الممارسات غير الرسمية البرلمانيين (ولاسيما الذين ينتمون إلى الحزب أو الأحزاب الحاكمة) من إجراء الرقابة دون أن يظهروا للعلن أنهم منتقدين بشكل مفرط. كما أنها تسمح لأعضاء البرلمان بالعمل معاً عبر الخطوط السياسية في القضايا ذات الاهتمام المشترك. وتشير المقابلات التي أجريت في إطار البحث مع البرلمانيات إلى أنهن قد يلجأن إلى الرقابة غير الرسمية عندما يُحرمن من الأدوات الرسمية أو عندما لا يثقن في فعالية الممارسات الرسمية.

وفي بعض السياقات السياسية حيث تكون أدوات الرقابة الرسمية (مثل مساءلة الوزراء، استفسارات اللجان، الخ) التي تنصّ عليها التشريعات والقواعد الإجرائية غير فعالة، قد يكون الخيار غير الرسمي هو الخيار الأفضل، أو حتى الخيار الوحيد. فالممارسات غير الرسمية هي إلى حد ما مجرد حقيقة في الحياة السياسية - يرغب البرلمانيون في استخدام كل الوسائل المتاحة لتحقيق أهدافهم. غير أن استخدام الممارسات غير الرسمية بصورة مكثفة قد يكشف أيضاً عن وجود خلل في عمليات الرقابة الرسمية، مما يدعو البرلمانات إلى النظر في العقبات التي يمكن تذليلها.

يحدد الإطار ٣٦ الوسائل الرسمية وغير الرسمية التي يتفاعل من خلالها البرلمانيون عادة مع شركاء الرقابة الخارجية. وسوف ننظر بشيء من التفصيل في كل من هذه الأنماط من التنظيم. تشكل هذه التفاعلات جزءاً من البيئة العامة التي يعمل فيها أعضاء البرلمان. ويمكنها أن تزود أعضاء البرلمان بالمعلومات التي قد يجدونها مفيدة في أعمالهم الرقابية، كما أنها قد تخلق حوافز لأعضاء البرلمان لتناول بعض القضايا في البرلمان.

### الإطار ٣٦: التفاعلات الرسمية وغير الرسمية في شبكة الجهات الفاعلة الرقابية

| العلاقة الرقابية | أمثلة للتفاعلات الرسمية | أمثلة للتفاعلات غير الرسمية |
|---|---|---|
| المؤسسات الرقابية الخارجية | تقديم التقارير وإعداد توصيات، وتقديم أدلة | تقديم إفادات ومعلومات أخرى لأعضاء البرلمان وموظفيه |
| الحكومة | تقديم التقارير، ورد على الأسئلة، وتقديم الأدلة، الخ. | أعضاء البرلمان "يتواصلون" مع الوزير<br>تبادل المعلومات مع المسؤولين في الإدارة |
| الإعلام | تقديم التقارير عن الأنشطة البرلمانية | الضغط على أعضاء البرلمان لاتخاذ إجراءات بشأن القضايا<br>تقديم ‹إقرار› غير رسمي للحكومة في شكل عرض للجمهور |
| منظمات المجتمع المدني | تقديم بيانات وأدلة عن تحقيقات برلمانية | الضغط على أعضاء البرلمان لاتخاذ إجراءات بشأن القضايا<br>جلب انتباه أعضاء البرلمان إلى المشاكل |
| المجموعات المهنية | تقديم بيانات وتقديم أدلة عن تحقيقات برلمانية | الضغط على أعضاء البرلمان لاتخاذ إجراءات بشأن القضايا<br>تقديم المعلومات إلى أعضاء البرلمان |
| وسائل التواصل الاجتماعي | | تقديم مساهمات للجنة الاستفسارات، واقتراحات لأسئلة برلمانية<br>تبادل وجهات النظر مع أعضاء البرلمان |

**بإيجاز: الأساليب الرقابية الرسمية وغير الرسمية**

يستخدم أعضاء البرلمان عادة مجموعة من الأساليب الرقابية الرسمية وغير الرسمية في تفاعلهم مع شركاء الرقابة الداخليين والخارجيين. ويمكن أن تكون الممارسات غير الرسمية ذات قيمة كبيرة في "إنجاز الأشياء"، بيد أن استخدامها المفرط قد يوحي إلى وجود أوجه قصور في آليات الرقابة الرسمية في البرلمان.

## ٢-٥ المؤسسات الرقابية الخارجية

"نعتزم بدء تعاون مع ديوان المحاسبة لضمان امتداد الرقابة البرلمانية على تنفيذ الميزانية إلى توزيع المشاريع، والطريقة التي تنفذ بها لتحديد أي انحراف، أو تأخير، أو تجاوزات في الميزانية لنتمكن من المضي قدما في الرقابة على العمل الحكومي".

*محمد الناصر، رئيس البرلمان التونسي*

لكل بلد مجموعة من مؤسسات الرقابية المخصصة. أكثر هذه المؤسسات شيوعا المؤسسات التالية:

- **المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات** هي مؤسسات حكومية تجري عمليات مراجعة خارجية لحسابات الدولة، ويمكنها أيضا القيام بعمليات مراجعة لأداء للسياسات والبرامج الحكومية.
- **المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان** هي هيئات حكومية ذات ولاية دستورية و/أو تشريعية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.
- **أمناء المظالم هم** أفراد مستقلون عن الحكومة يرأسون مؤسسات عامة دستورية أو قانونية ويحققون في الشكاوى التي يقدمها أفراد الجمهور فيما يتعلق بقرارات أو إجراءات، أو خطأ من دائرة حكومية.

تختلف كل من هذه الهيئات عن الأخرى من حيث الأبعاد الهامة بما في ذلك درجة الاستقلال عن السلطة التنفيذية، ونطاق اختصاصها، والموارد البشرية والمالية المتاحة لها، وفي بعض البلدان، تنشأ هذه الهيئات في هيئة مكاتب للبرلمان وتقدم تقاريرها مباشرة إلى البرلمان.

### المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات

"لقد بذلنا جهوداً واعية في السنوات الأخيرة لتحسين الرقابة على السلطة التنفيذية. وفعلنا ذلك بطرق عدة. وحددنا مسؤوليات أمين المظالم، والمكتب الوطني لمراجعة الحسابات، وكانت هذه المؤسسات تخضع مباشرة لسيطرة برلمان أيسلندة منذ إنشائها. وقد وُضعت قوانين لتعزيز هذا الاستقلال. على سبيل المثال، ينتخبُ البرلمان مباشرة أمين المظالم ولا يُعيّنه. ويتضمن مشروع القانون الخاص بالمؤسسة الوطنية لمراجعة الحسابات اقتراحاً لانتخاب المراجع أيضاً".

*إينار غودفينسون، رئيس البرمان الوطني، آيسلندا*

إن استقلال المراجعين عن الرقابة الحكومية المباشرة أمر مهم، لأن أعمالهم تتمثل في إصدار أحكام مهنية - بناءً على الممارسات المحاسبية المقبولة عموماً – حول جدوى إنفاق الحكومة للأموال ومدى مساءلتها لهذا الإنفاق. ويتم تحديد درجة استقلالية المراجع عن طريق إجراءات التعيين وطول مدة الولاية. ومن المتوقع عادة أن يكون المراجعون، الذين يتم تعيينهم من قبل البرلمان وحده أو بصفة مشتركة والذين يعملون لفترة طويلة في منصبهم، أكثر استقلالية.

كما يتفاوت عدد الموظفين وكفاءتهم المهنية في المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. ففي العديد من البلدان النامية، تكون محدودية العدد وغيرها من القيود سبباً في تأخير إعداد تقارير المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. يشير العرض الذي قدمته المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في إطار هذا التقرير إلى أن بناء قدرات المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات "شرط مسبق أساسي" لتوفير معلومات مستقلة لتعزيز شفافية الإجراءات الحكومية والمساءلة عليها.

وأخيراً، تختلف وكالات مراجعة الحسابات من حيث نطاق مسؤولياتها: إلى أي مدى يستطيع عملها أن يدعم الملاحقات القضائية على المخالفات المالية، وإلى أي مدى انتقلت مسؤوليات مراجعة الحسابات من التدقيق المالي إلى مراجعة البرامج. ومن الجدير بالملاحظة أن مكتب المحاسبة العامة في الولايات المتحدة غير اسمه إلى مكتب المساءلة الحكومية اعترافاً بتحويله من وكالة مراجعة إلى وكالة تضطلع أيضاً بتقييم فعالية الأداء الحكومي.

وتختلف أيضاً فائدة العلاقة بين البرلمانات والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات اختلافاً كبيراً. في بعض الحالات المتطرفة، تتلقى اللجان تقارير مراجعة الحسابات لا تستطيع فهمها، أو قد تكون عديمة الجدوى لأن صلاحيتها انتهت، ولديها وقت محدود جدا ومساعدة محدودة جدا لكي تفهمها، بحيث أن النتائج أصبحت عديمة المنفهة للحوكمة. وعلى العكس من ذلك، توجد علاقات مثمرة تقوم فيها مؤسسات المراجعة المرموقة بإبلاغ اللجان بجودة الإدارة المالية في جميع مجالات الحكومة، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى الاهتمام، وتقديم الدعم الكافي للجان.

تقع على عاتق البرلمانات مسؤولية استعراض تقارير مراجعي الحسابات والاستفادة منها. ويعرض الرسم البياني ٢٦ ردود البرلمانات بشأن انتظام التقارير الواردة من المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، ووجود إجراءات لاستعراض تلك التقارير.

### الرسم البياني ٢٦: تعامل البرلمان مع المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات

*المصدر: استبيان البرلمانات الذي أعده الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٦، السؤال ٢٧ (أساس السؤال: ١٠٠ غرفة برلمانية)*

وتشير بيانات الاستبيان إلى أن الغالبية العظمى من البرلمانات (٩٠ في المائة) تتلقى تقارير من المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. بيد *أن نسبة مئوية أقل* بكثير *(٦٦ في المائة)* تشير إلى وجود إجراءات واضحة لاستعراض التقارير. ويدل ذلك على وجود مجالاً للتحسين. ويشير الرد على الاستبيان الوارد من تونس إلى أن ذلك قد أخذ بالفعل في الحسبان:

"يقدّم التقرير السنوي لديوان الحسابات إلى البرلمان دون استعراض مسبق، بيد أن بعض اللجان تفتح نقاشاً يستند إلى المعلومات الواردة في التقرير. *فعلى سبيل المثال، تجري حالياً* مجموعة متخصصة من مستشارين برلمانيين دراسة بغرض تقديم توصيات لإدراجها في القواعد الإجرائية، تشمل إجراءات لاستعراض تقرير ديوان الحسابات".

ويتفاوت عدد التقارير التي تتلقاها البرلمانات كل عام من المؤسسات الرقابية العليا اختلافاً كبيراً.

### الرسم البياني ٢٧: عدد التقارير الواردة من المؤسسات الرقابية العليا في عام ٢٠١٥

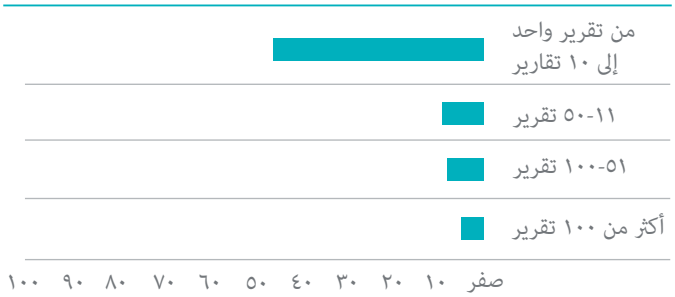


*المصدر: استبيان البرلمانات الذي أعده الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٦، السؤال ٢٨ (أساس السؤال: ٧١ غرفة برلمانية)*

تشير غالبية كبيرة من البرلمانات إلى أنها تتلقى ١٠ تقارير أو أقل سنوياً من المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات؛ أشار ٢٧ برلمانا من أصل ٧١ برلمانا قدم بيانات إلى أنه تلقى تقريراً واحداً فقط في السنة. ويشير ذلك إلى أن أساليب العمل والعلاقات بين البلدان متباينة للغاية. ويعني *تلقّي* عدد كبير من التقارير أن هناك المزيد من المعلومات المتاحة للبرلمان، ولكن ذلك يطرح تحديات واضحة أمام قدرة البرلمان على تحديد موعد لاستعراض التقارير. فعلى سبيل المثال، أشار برلمان آيسلندا إلى أنه تلقى واستعرض ٣٣ تقريراً من تقارير المراجعة العليا في عام ٢٠١٥، في حين تلقت الجمعية الوطنية الكينية ١٠٦ *تقرير مراجعة عليا في عام ٢٠١٥، لكنها استعرضت ٤٨ منها فقط*. ويشكل حجم التقارير تحديات أمام أعضاء البرلمان والموظفين؛ فإن تراكم العمل الناجم عن ذلك قد يحد من الفائدة التي قد تُجنى من التقارير. وهناك مجال لمزيد من الحوار بين البرلمانات والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات بشأن طبيعة وشكل ومحتوى تقارير مراجعة الحسابات لتعزيز قابلية استخدامها وأثرها المتوقع.

لا ينبغي أن تكون العلاقة سلبية، أي قناة اتصال تجري في جهة واحدة من المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات إلى البرلمان. يلاحظ الرد الهولندي على الاستبيان أنه يمكن للبرلمان أيضا أن يطلب إجراء تحقيقات، بدعم من الأغلبية في البرلمان:

"*يمكن للبرلمان أن يطلب من المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات التحقيق* بشأن تنفيذ سياسة معينة ونفقاتها. ويجب البت في هذا الطلب في جلسة عامة".

ولعل من الجدير بالذكر أن ٧١ غرفة فقط من بين الغرف البرلمانية الـ ١٠٣ *التي ردت على الاستبيان كانت في وضع يمكنها من تقديم بيانات عن عدد التقارير الواردة من* المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في السنوات الأخيرة. بعض البرلمانات لا تجمع هذه البيانات. وفي حالات أخرى، قد تكون البيانات متاحة للجان محددة، ولكن بدون صورة عامة لمستوى التفاعل بين البرلمان والمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات. وأشارت الجمعية الوطنية الفرنسية في ردها على الاستبيان:

"*ليس لدى الجمعية الوطنية إحصاءات عن الوثائق التي* يرسلها ديوان الحسابات إلى الجمعية الوطنية وأجهزتها (اللجان والمقررين وغيرهم)، لأن ديوان الحسابات ليس بوسعه التعامل مباشرة مع اللجان الدائمة أو مقرريها".

وفضلاً عن القدرة على مراجعة المعلومات التي يتلقاها البرلمان، فهناك تحدّ آخر يتمثل في جعل الحكومة تعمل بالتوصيات الناتجة عن مراجعة الحسابات. وكما لاحظ عضو البرلمان النمساوي:

"*قال* ديوان الحسابات إن رواتب الرؤساء التنفيذيين في الشركات التي تديرها الدولة مرتفعة للغاية. *واتفقنا في البرلمان على أنها* مرتفعة للغاية. وماذا في ذلك؟ إذن لديك التقرير، ولديك نقد البرلمان، فأين الفائدة؟ لا يوجد أي تغيير".

*رينهولد لوباتكا، عضو المجلس الوطني، النمسا*

إن استخدام جميع الوسائل المتاحة للبرلمان لضمان اتخاذ إجراءات بشأن القضايا التي يثيرها مراجعو الحسابات، بما في ذلك سلطة الكشف، أمر مهم لبناء علاقات إنتاجية وفي نهاية المطاف تعزيز أثر الرقابة البرلمانية.

### الإطار ٣٧: التعاون بين البرلمان والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في البلدان الناطقة بالبرتغالية

يهدف مشروع تعزيز قدرات المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في البلدان الأفريقية الناطقة باللغة البرتغالية وتيمور- لشتي،[١] وكذا قدرات البرلمانات الوطنية والمجتمع المدني على المشاركة في الرقابة الخارجية للمالية العامة في خمسة بلدان أفريقية ناطقة باللغة البرتغالية وهي: أنغولا، والرأس الأخضر، وغينيا بيساو، وموزامبيق، وساوتومي وبرينسيبي، وكذلك في تيمور- لشتي. ويتيح المشروع فرصة فريدة لتعزيز ومراعاة أوجه التآزر بين الجهات الفاعلة الأساسية في نظم الإدارة المالية العامة في هذه البلدان.

جمعت ندوة عُقدت في غينيا بيساو في فبراير ٢٠١٧[٢] أكثر من ٥٠ ممثلاً للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، والبرلمانات، ووزارات المالية، والمجتمع المدني لتقييم التقدم المحرز في الرقابة الخارجية

١ مشروع (Pro PALOP-TL SAI) لتعزيز قدرات المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في البلدان الأفريقية الناطقة باللغة البرتغالية وتيمور- لشتي أقامه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل كامل من الاتحاد الأوروبي (www.propaloptil-sai.org).

٢ انظر: http://www.propaloptl-sai.org/index.php/pt/2015-02-19-12-51-50/noticias/477-as-financas-publicas-nos-palop-e-em-timor-leste.

والرصد الاجتماعي لنظام إدارة المالية العامة في البلدان المعنية. وأظهرت البيانات التي قدمت في الندوة أن التفاعلات بين البرلمان والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات مجرد علاقة رسمية تحدث مرة واحدة سنوياً حسبما هو منظور في الإطار القانوني.

وتسلط التجربة المستفادة من البلدان المعنية بهذا المشروع الضوء على ثلاث فرص لتعزيز التعاون بين البرلمانات والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات:

- **دورات تعليمية** لفائدة مراجعي المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، وأعضاء البرلمان، وموظفي البرلمان من البلدان الأفريقية الناطقة باللغة البرتغالية وتيمور- لشتي والبرازيل والبرتغال. وقد ساعد هذه الدورات على تبادل أفضل الممارسات، وتشجيع الحوار بين الأحزاب. وكانت حاسمة في المساعدة على إصلاح الإطار القانوني لديوان الحسابات في جمهورية الرأس الأخضر.
- **تنمية القدرات المستهدفة** لفائدة أعضاء البرلمان، وموظفي البرلمان، واللجان التشريعية، وخاصة "لجان المال". وتعزز هذه التنمية الرقابة التشريعية لدورة الميزانية في جمهورية الرأس الأخضر وموزامبيق باستخدام وثائق الميزانية الرئيسة (الميزانية المقترحة للسلطة التنفيذية، والميزانية المعتمدة، وتقارير النفقات في السنة، والتقييم متوسط الأجل، وتقارير نهاية السنة، وتقرير المراجعة). ونتيجة لذلك أصبحت الهيئات التشريعية أكثر ثقة وتطلباً في علاقتها مع الأجهزة العليا للرقابة. يتم طرح الأسئلة عن تقارير المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات بمزيد من التفصيل، وتُطلب مراجعة الحسابات بشكل أكثر تكراراً من المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات خلال السنة المالية.
- **حلقة تدريبية متخصصة في الرقابة على النفقات العامة المتعلقة بالجنسانية.** تتيح هذه الحلقة للسلطة التشريعية التعامل مع السلطة التنفيذية في إطار نقاش قائم على البرامج والمخرجات خلال مرحلة إعداد الميزانية لتحديد العلاقات الجنسانية التي تتماشى مع مقاصد ومؤشرات الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة التي يجب إدراجها في نظام الإدارة المالية العامة. وتشارك التكتلات النسوية بشكل أكثر فعالية داخل البرلمان ومع الأجهزة العليا للرقابة للدفاع عن عمليات التدقيق في الأداء التي تستهدف الإنفاق العام المرتبط بنوع الجنس. وبدأت هذه الممارسة في جمهورية الرأس الأخضر في عام ٢٠١٦، وهي الآن معتمدة من جميع البلدان الأخرى في البلدان الأفريقية الناطقة باللغة البرتغالية ووتيمور - ليشتي.

وهذه ثلاثة أمثلة عن كيفية تعامل الهيئات التشريعية مع المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات لتعزيز التحكم في النفقات العامة والرقابة عليها، وتسريع تحقيق الهدفين الخامس، والسادس عشر من أهداف التنمية المستدامة.

*المصدر: مشروع تعزيز قدرات المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في البلدان الأفريقية الناطقة باللغة البرتغالية وتيمور- لشتي، ٢٠١٧*

## المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

تتطلب حماية حقوق الإنسان وتعزيزها جهود وتعاون مختلف أصحاب المصلحة، ومن بينهم البرلمانات، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ويُعدّ التعاون بين هذه المؤسسات أمراً بالغ الأهمية، لأن البرلمانات تضع الإطار القانوني وفقاً للمعايير الدولية والوطنية، في حين ترصد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشكل مستقل تنفيذ مثل هذه التشريعات على الصعيد الوطني.

تسترشد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أعمالها بمبادئ باريس، وهي مجموعة من المعايير الدولية التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٩٣. ويجري تقييم البلدان وفقاً لمدى امتثال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لمبادئ باريس: ويشير الوضع "أ" إلى الامتثال الكامل. واستندت مبادئ بلغراد، التي أُعتمدت في عام ٢٠١٢، إلى مبادئ باريس من خلال تقييم العلاقة بين المؤسسات الوطنية والبرلمانات (انظر الإطار ٣٨).

### الإطار ٣٨: علاقة الإبلاغ بين البرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

مقتطف من مبادئ بلغراد

١٤- تخضع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مباشرةً لسلطة البرلمان.

١٥- ينبغي أن تقدِّم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تقريراً سنوياً عن أنشطتها إلى البرلمان، إلى جانب تقرير موجز عن حساباتها، وأن تقدم تقريراً عن حالة حقوق الإنسان في البلد وعن أي مسألة أخرى تتعلق بحقوق الإنسان.

١٦- ينبغي أن يتسلّم البرلمان تقارير المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وأن يستعرضها ويرد عليها كما ينبغي أن يضمن مناقشة أولويات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وأن يلتمس الفرص لمناقشة أهم تقارير المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان فوراً.

١٧- وينبغي أن يضع البرلمان إطاراً قائماً على مبادئ محددة، لمناقشة أنشطة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يتسق مع صون استقلالها.

١٨- ينبغي أن يعقد البرلمان مناقشات مفتوحة بشأن التوصيات التي تقدمها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

١٩- ينبغي للبرلمان أن يلتمس المعلومات من السلطات العامة المعنية بشأن نطاق نظر السلطات العامة المعنية في توصيات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وردها عليها.

*المصدر: مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ٢٠١٢. القسم الأول من مبادئ بلغراد*

### الرسم البياني ٢٨ : تعامل البرلمان مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

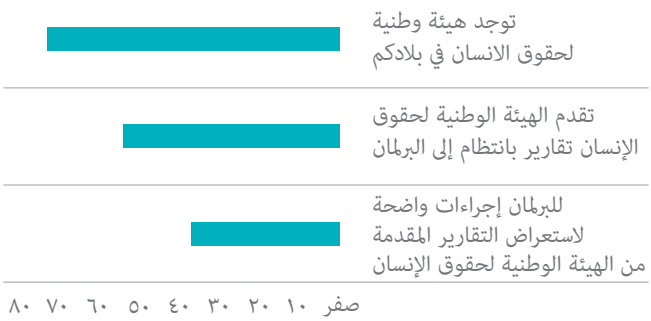


*المصدر: استبيان البرلمانات الذي أعده الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٦، السؤال ٣٣ (أساس السؤال: ١٠٣ مجلس برلماني)*

وكما يبين الرسم البياني ٢٨، تماثل الصورة العامة لتعامل البرلمان مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، إلى حد ما، العلاقة بين البرلمان والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، لكن بنسبة أقل من التقارير بشكل عام، وهناك عدد أقل من البرلمانات التي لديها إجراءات لمراجعة التقارير. فعلى سبيل المثال، يلاحظ مجلس شيوخ سوازيلند في رده ما يلي:

> *"المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان منصوص عليها في الدستور ولكن التشريع* التمكيني، الذي يحتمل أن ينص على تقديم التقارير إلى البرلمان، لا يزال في طور التجربة".

أظهرت دراسة أجريت عام ٢٠١٦ شملت ٧٢ بلداً حازت فيه المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على الدرجة "أ" بموجب مبادئ باريس[٣] أن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تقدم تقريرا سنويا إلى البرلمان في أكثر من ٩٠ في المائة من البلدان التي شملتها الدراسة، وكذلك تقدم تقارير خاصة في ٧٩ في المائة من البلدان. وفي نصف عدد البرلمانات، تقدم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بانتظام عرضا سنويا لتقريرها، وغالبا ما تتبعه مناقشة برلمانية. ومع ذلك فإن ٥٠ إلى ٦٠ في المائة من البرلمانات تشير إلى أنها لا تتخذ إجراءات متابعة بشأن التقرير.

### الإطار ٣٩ : التعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمان في جمهورية كوريا وفي كوستاريكا

#### جمهورية كوريا

تتقيد علاقة العمل بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوريا وبرلمان البلاد بمبادئ بلغراد بشكل جيد، ولا سيما فيما يتعلق بتقديم التقارير وأشكال التعاون. وتقدم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تقارير سنوية وتقارير خاصة إلى اللجنة التوجيهية لمجلس النواب في الجمعية الوطنية. وتشمل التقارير معلومات مفصلة عن أوضاع حقوق الإنسان، والتحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد، والتوصيات المقدمة إلى الجمعية الوطنية، والخطط الاستراتيجية للسنة التالية.

ويستعرض أعضاء اللجنة التقارير، ويعقدون اجتماعات منتظمة مع ممثلي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لمناقشة القضايا الهامة المدرجة في التقارير والنظر في تدابير المتابعة. وبما أن اللجنة تضم نواباً من أحزاب سياسية مختلفة، فقد تباينت آراء الأعضاء بشأن توصيات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. ويشكك بعض الأعضاء في التطبيق العملي لتوصيات معينة. **ومع ذلك، ولأن** للهيئتين صفة رسمية للمناقشة النشطة، فإنهما قادرتان على التعاون لإيجاد حلول عملية.

#### كوستاريكا

تمتثل كوستاريكا لمعظم الأحكام المنصوص عليها في مبادئ بلغراد. وتلتزم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البلاد، والتي تسمى هيئة الدفاع عن حقوق الإنسان، قانونياً بتقديم تقرير سنوي إلى الجمعية التشريعية وتقديمه شفوياً. **وعلى الرغم من أن** أعضاء البرلمان غير ملزمين بموجب القانون، فإنهم ينخرطون في نقاش مع الجمعية الوطنية بعد تقديم التقرير لتوضيح التوصيات وأية مسائل إدارية مثارة. ويتفق البرلمانيون، الذين جرى الالتقاء بهم في إطار الدراسة، على أن التقارير تعكس بدقة الوضع على أرض الواقع، كما أنها تحفز على اتخاذ إجراءات فورية لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلاد.

وهناك تعاون وثيق بين هيئة الدفاع عن حقوق الإنسان والجمعية الوطنية، ولا سيما خلال صياغة التشريعات ذات الصلة. وللجنة الدائمة الخاصة لحقوق الإنسان قناة اتصال مفتوحة مع هيئة الدفاع عن حقوق الإنسان، وتلتمس بانتظام رأيها بشأن طائفة واسعة من المواضيع. وعلى الرغم من أن الصلات قوية على صعيد التطبيق، إلا أنها تقوض إلى حد ما بسبب عدم وجود ولاية قانونية. ومع ذلك، هناك خطط لوضع تشريعات لإضفاء طابع رسمي على العلاقة.

*المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي، والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومعهد الدراسات العليا الدولية والإنمائية، ٢٠١٦*

### أمناء المظالم

أمين المظالم يُعَدُّ آلية واسعة الاستخدام ويتمتع عادة بعلاقة وثيقة مع البرلمان. وعلى الرغم من أن مثل هذه المكاتب قد وجدت على مر التاريخ، فقد شهدت العصور الحديثة إنشاء أول مكتب برلماني لأمانة المظالم في السويد في أوائل القرن التاسع عشر. ويصف البرلمان السويدي اليوم المهمة على النحو التالي:

> "استعراض تنفيذ القوانين والأنظمة الأخرى في القطاع العام نيابة عن البرلمان وبصفة مستقلة عن السلطة التنفيذية، وبالتالي ضمان امتثال السلطات العامة وموظفيها للقوانين وغيرها من اللوائح التي تحكم أعمالهم".

وقد تختلف الولاية المحددة من بلد إلى آخر، ولكن بصفة عامة، يتمثل الدور في التحقيق في الشكاوى المتصلة بالقرارات الإدارية، أو التوصيات

٣ الاتحاد البرلماني الدولي، والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومعهد الدراسات العليا الدولية والإنمائية، ٢٠١٦.

التي تصدر عن الإدارات الحكومية أو الهيئات الحكومية الأخرى. وبذلك، يوفر أمناء المظالم شكلاً مهماً من أشكال الرقابة على الحكومة، مما يساعد على ضمان أداء الحكومة وفقاً للقانون. فهم يتيحون للمواطنين مركز اتصال واضح يمكنهم من تبليغ مظالمهم. ويمكن لهيئة أمناء المظالم من خلال هذا المنظور الواسع لأداء الحكومة، أن تقدم إلى البرلمان توصيات مفصلة لمزيد من الرقابة أو الإجراءات التشريعية. وهناك تكامل واضح بين منهج أمين المظالم القائم على القضايا، ومنهج البرلمام القائم على السياسة. واستناداً إلى حالات محددة، يمكن لأمين المظالم أن يلفت انتباه البرلمان إلى المسائل التي تتطلب استجابة سياسية.

وفي أكثر من نصف الحالات التي يوجد فيها أمين مظالم، فإن البرلمان هو الذي يعيّنه. ويقدم مكتب أمين المظالم تقاريره إلى البرلمان في عدد أكبر من البلدان، حتى وإن لم يعيّنه البرلمان. ومع ذلك، فإن مكاتب أمناء المظالم لا تقدم تقاريرها دائماً إلى البرلمان: فعلى سبيل المثال، يقول برلمان مدغشقر إن "أمين المظالم (وسيط الجمهورية) موجود ولكن لا يوجد نص يحدد الصلة بينه وبين البرلمان".

### الرسم البياني ٢٩: تعامل البرلمانات مع أمناء المظالم

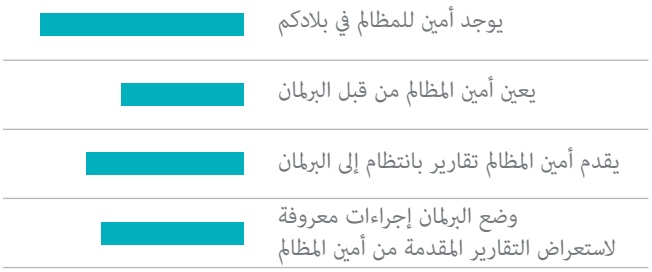


*المصدر: استبيان البرلمانات الذي أعده الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٦، السؤال ٣٣ (أساس السؤال: ١٠٣ مجلس برلماني)*

عادة ما يكون التفاعل مع البرلمان على أساس تقرير سنوي. ففي النمسا، هناك فرصة للتبادل بين البرلمان ومكتب أمين المظالم:

> "يقدم مكتب أمين المظالم تقارير سنوية إلى المجالس الوطنية والاتحادية، ويحق لأعضائه الثلاثة حضور المداولات بشأن تقارير مكتب أمين المظالم في المجالس الوطنية والاتحادية ولجانها الأساسية والفرعية".

وقد شهدت السنوات الأخيرة تطور وظيفة أمين المظالم إلى ما هو أبعد من اختصاص الإدارة العامة، مع إحداث مناصب أمناء مظالم لمجالات محددة. فعلى سبيل المثال، أنشأ البرلمان النيوزيلندي في عام ١٩٨٦ منصب مفوض برلماني للبيئة[٤] يؤدي:

> "دورا واسع النطاق يتمثل في التحقيق في إجراءات السلطات العامة إذا كان لها أثر بيئي، والتدقيق في الإجراءات التي تضعها السلطات العامة نفسها للتقليل من أي آثار بيئية ضارة قد تنجم عن أنشطتها".

وأنشأت النمسا، وليتوانيا، والنرويج، وكرواتيا مكاتب أمناء مظالم لتحقيق أهداف المساواة وعدم التمييز. وفي كرواتيا، بإمكان لجنة المساواة بين الجنسين، التي تعزز وترصد تطبيق مبادئ المساواة بين الجنسين في التشريع، أن تستعين بعمل أمين المظالم المعنيّ بالمساواة بين الجنسين الذي:

> "يضطلع بدوره على نحو مستقل، ويرصد تنفيذ قانون المساواة بين الجنسين، وغيره من اللوائح المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ويقدم تقاريره إلى البرلمان الكرواتي مرة واحدة في السنة على الأقل".

وفي تقريره السنوي لعام ٢٠١٧ عن حالة الديمقراطية، يشير "مركز الديمقراطيات المتنوعة" إلى دور بارز متزايد لمؤسسات الرقابة الخارجية. ووفقاً للتقرير، فهناك احتمال متزايد في عدد من البلدان بأنه:

> "*عندما* تنخرط السلطة التنفيذية في نشاط غير دستوري، فإن: *(١) السلطة التشريعية أو (٢) هيئات رقابية أخرى، مثل أمين المظالم أو المدعي العام*، يشرعون في تحقيق ويصدرون قراراً ليس في صالح السلطة التنفيذية. ويسجل كل من *[السيناريوهات] أكثر من ١٥ بلداً* حقق تقدماً كبيراً مقابل أقل من ١٠ بلدا سجل تراجعاً".[٥]

## تعزيز العلاقات مع مؤسسات الرقابة الخارجية

وكما هي الحال مع الأدوات الرقابية البرلمانية، فإن مجرد وجود مؤسسات الرقابة الخارجية لا يكفل رقابة فعالة. *علاوة على ذلك*، ليس من المسلمات أن تكون للبرلمان علاقة عمل وثيقة مع هذه المؤسسات. ينبغي للبرلمانات والبرلمانيين السعي للاتصال بها والعمل معها والاستفادة من خبراتها.

لا بد من ثلاثة عوامل لإنشاء علاقة مثمرة ومتكاملة، وهي كالتالي:

- أولاً: ينبغي للبرلمان، من خلال تفويض تشريعي إذا لزم الأمر، أن ينشئ مؤسسات الرقابة الخارجية هذه (حيثما لا تكون موجودة بالفعل) وأن يستعرض دورياً التقارير التي تعدها.
- ثانياً: ينبغي للبرلمان ضمان قدرة هذه المؤسسات (من حيث الاستقلال الذاتي، والموارد البشرية، والمالية) للاضطلاع بمهامها. وتقع مسؤولية فعالية عمل مؤسسات الرقابة الخارجية في كثير من الأحيان على عاتق البرلمان.
- ثالثاً: يستطيع البرلمان والمؤسسات الرقابية بناء الثقة المتبادلة بالعمل سوياً، مما يضمن ثقة البرلمان في النتائج التي تتوصل إليها المؤسسات الرقابية الخارجية، وثقة هذه المؤسساتات في رغبة البرلمان في أخذ توصياتها بجدية.

٤ مفوض البيئة في برلمان نيوزيلندا (http://www.pce.parliament.nz).

٥ مركز أنواع الديموقراطية، (V-Dem)، ٢٠١٧، ٢٦.

**بإيجاز: مؤسسات الرقابة الخارجية**

ينبغي للبرلمانات أن تتلقى رسمياً تقارير مؤسسات الرقابة الخارجية وأن تستعرضها بصورة منهجية لأنها في الغالب تقدم معلومات وتحليلات غير متحيزة عن مجموعة من الشواغل المتعلقة بالسياسات التي يمكن استخدامها لطرح الأسئلة عن سياسات الحكومة، والدفع من أجل التغيير عند الاقتضاء. ومثلما تحتاج مؤسسات الرقابة الخارجية إلى موارد لازمة لتقديم التقارير في الوقت المناسب، فإن البرلمانات أيضاً تحتاج إلى الموارد لتفعيل ما تتوصل إليه من نتائج..

## ٣-٥ إقامة علاقات مع أصحاب المصلحة الآخرين

### الحكومة

تعدّ الإدارات الحكومية مصدراً أساسياً للمعلومات والخبرة والمساعدة في الرقابة البرلمانية، وذلك بفضل المعارف الخاصة الناتجة عن تنفيذ السياسات. وعلاوة على ذلك، يمكن للمسؤولين الحكوميين الجادّين في عملهم أن يعُدوا مساعدة المشرعين كوسيلة لتحسين أداء إدارتهم. وقد يكون المسؤولون حلفاء مهمّين، وفي الظروف الاستثنائية، قد يكونوا بمثابة "مطلقي صفارات الإنذار" أو مخبرين داخليين، عندما يكون الجهاز الإداري غير متعاون بشكل خاص.

بيد أن هناك، بوجه عام، اختلافات هامة في وجهات النظر بين المسؤولين الحكوميين والمشرعين. وتستلزم علاقة الرقابة بين البرلمان والحكومة حوافز للتعاون وكذا الدافع نحو الصراع. فمن ناحية، يمكن للتعاون أن يكون مفيداً للطرفين لأن المشرعين يستطيعون استخدام المعرفة والخبرة الخاصة للبيروقراطيين، والبيروقراطيون لهم مصلحة في كسب دعم الهيئة التشريعية والحفاظ عليه. ومن ناحية أخرى، غالباً ما تركز الرقابة البرلمانية على كشف الأخطاء، أو أوجه القصور في كيفية عمل البيروقراطيين.

### "التواصل مع الوزير"

أشار عدد من البرلمانيين، الذين أجريت معهم مقابلات، إلى ممارسة المتابعة الشخصية مع الوزراء كوسيلة لجمع المعلومات والتأثير على السياسات. وقد يتم ذلك من خلال محادثة سريعة في ممرات البرلمان، أو أثناء التصويت، ولا تحتاج بالضرورة إلى تحديد موعد رسمي لعضو البرلمان مع والوزير.

"لا يجوز أبداً، بوصفك عضواً في البرلمان، أن تبالغ في تقدير أهمية بناء علاقة قوية مع وزير، ومع أعضاء مجلس الوزراء، للتأثير حقاً على القرارات وطرح أسئلة - أسئلة صعبة - تحتاج لإجابة. لذلك، وعلى الرغم من وجود إجراءات معمول بها في هذا الصدد، فإنه من المهم أن تقيم مثل هذه العلاقات، ومن المهم أيضاً لمجلس الوزراء، والسلطة التنفيذية أن تتيح فرصا لأعضاء البرلمان الذين ربما لا يكون لهم بالضرورة مثل هذه الفرص".

*لويز ماركوس، عضو مجلس النواب، أستراليا*

وبالإضافة الى التماس المعلومات حول قضية ما، شدد أعضاء البرلمان أيضا على ضرورة تطوير العلاقات مع الوزراء من أجل جذب انتباههم، وتشجيع التوصل إلى حل لقضية مثيرة للقلق.

"بصفتي عضواً في لجنة الموارد الطبيعية والأملاك الوطنية والبيئة، فقد أخطرت وزير البيئة بتلويث المياه في منطقتي جراء انسكابات من مزارع تربية المواشي. نظرت اللجنة فيما يقوم به الوزير وممثله المحلي لحل هذه القضية. وفي وقت لاحق، ذهبت برفقة الوزير إلى الموقع، حتى يقف بنفسه على ما يجري في مقاطعتي. ونتيجة لهذه العملية، ازدادت الرقابة على المزارع، وفرضت عقوبات على عدم الامتثال للمعايير البيئية القائمة".

*دينيس باسكال أليندي، عضو مجلس النواب، شيلي*

هناك مزايا عديدة متوقعة من التواصل المباشر: فقد يجلب انتباه الوزير إلى المسألة مباشرة (وقد يكون لذلك لاحقاً أثر على إعطاء أولوية للمسألة)؛ وقد ييسر الرد في الوقت المناسب؛ وقد يحذر الوزير مسبقا عن احتمال تلقيه "راية حمراء".

كما أن الجوانب السلبية المحتملة جلية بالقدر نفسه. فالجانب السلبي الأول هو مسألة الوصول: إن أعضاء الحزب الحاكم يتمتعون بإمكانية أكبر للوصول إلى الوزراء مقارنة بأعضاء المعارضة. أما الجانب السلبي الثاني فيتعلق بالدور الرقابي الذي يضطلع به أعضاء البرلمان: مع قدرتهم على استخدام القنوات غير الرسمية لإبلاغ الوزراء والتأثير عليهم، ففي المقابل لدى أعضاء الحزب الحاكم حافز أقل لاستخدام إجراءات الرقابة الرسمية التي تجري في أماكن عامة وتفيد لتوفير المعلومات للجمهور. والجانب السلبي الثالث هو أن هناك مخاطر وقوع الفساد في عمليات الرقابة التي تفتقر إلى الشفافية.

"يفضل أعضاء البرلمان أحياناً تسوية القضايا أو الحصول على ردود من خلال وسائل غير رسمية، مثل استعمال الهاتف والاتصال بالوزراء مباشرة. وتعتبر مثل هذه الاتصالات غير الرسمية بين البرلمانيين وأعضاء الحكومة أكثر فعالية من دعوة الوزراء لحضور اجتماعات اللجان وطرح الأسئلة عليهم علناً. يأتي ذلك من سوء فهم العمل الجماعي. وكثيراً ما يشعر أعضاء البرلمان من الحزب الحاكم بأنه ليس من الحكمة إجراء استجواب شخص من فريقهم بشكل علني. ويتسم أعضاء المعارضة بنشاط أكبر. أعتقد جازماً أن أعضاء الأغلبية بحاجة أيضاً لمزيد من النشاط،

وأن محادثاتهم غير الرسمية مع الوزراء لن تؤدي إلى رقابة فعالة ولن تكون مثمرة".

*دايفد أوسوباشفيلي، رئيس البرلمان، جورجيا*

من المفهوم أن أعضاء البرلمان الذين هم من جانب الحكومة قد يشعرون بارتياح أكبر إذا أثاروا مخاوفهم (أو مخاوف ناخبيهم) بصوت خافت ليجنبوا الحكومة أي حرج سياسي محتمل. وبهذا الصدد، هناك نهج آخر يتمثل في استخدام المراسلات للضغط على الوزراء. فبالنسبة لنواب المعارضة، هناك حافز لطرح الأسئلة التي قد تحرج الحكومة بصورة علنية. ومع ذلك، قد يفضل أعضاء البرلمان من الحزب الحاكم طرح قضية خاصة ضمن رسالة بدلاً من طرحها علناً في استجواب أو في نقاش مفتوح. وعلى الرغم من أن ذلك أمر مفهوم، فإنه يثير السؤال ثانية عن الكيفية التي يجري بها تقاسم مسؤولية الرقابة بين أعضاء البرلمان.

## المجتمع المدني

يجب على البرلمانيين التواصل باستمرار مع ناخبيهم لبيان ما يجري في البرلمان، وأيضاً للاستماع إلى وجهات النظر حول الأمور التي تسير على ما يرام، والتي لا تسير على ما يرام. وقد يتم هذا التواصل مباشرة من خلال استشارات مع الناخبين، على سبيل المثال، أو بشكل غير مباشر، من خلال لقاءات مع منظمات المجتمع المدني. وتُعدّ الآراء التي يحصل عليها أعضاء البرلمان من أفراد الجمهور ضرورية لعملهم الرقابي في البرلمان. يمكن للبرلمانيين بناء علاقة مع الناخبين من خلال إظهار تجاوبهم لشواغل الجمهور، كما أنهم يستفيدون من تلك العلاقة للحصول على معارف وخبرات قد يستخدمونها في البرلمان، مثلا لطرح الأسئلة البرلمانية.

"أولاً: لكل نائب وعضو في مجلس الشيوخ يومان في كل شهر للزيارات الميدانية. أين تذهب ... يمكنك الذهاب إلى أي مكان في رواندا لمعاينة المشاكل الموجودة. ... فالمشاكل تتعلق دائما ببرنامج الحكومة، أو مشروع، أو مظالم الشعب. وعندما نعود، نقدم تقريرا لمكتب البرلمان. ثم تجمع التقارير وتُعرض. نستخدم هذه التقارير لتحديد الأشياء التي سنقوم بمراجعتها".

*جان دارك غاكوبا، نائبة رئيس مجلس الشيوخ، رواندا*

### منظمات المجتمع المدني

يُعدّ وجود مجتمع مدني نشط عنصراً أساسياً في الديمقراطية.[٦] يحتشد المواطنون على أساس مصالح مشتركة في منظمات المجتمع المدني. وتضطلع البرلمانات بدور رئيس في وضع الإطار التشريعي الذي يعين منظمات المجتمع المدني على الازدهار. ويتعين على البرلمانات أن تلجأ للحوار مع طائفة واسعة من منظمات المجتمع المدني، والمحافظة عليه بوصفه جزءًا منتظماً في العملية البرلمانية بالتماس مدخلاتها خلال جلسات الاستماع، ودعم قدرتها على المساهمة.

هناك جانب مهم في العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والبرلمانات (وأعضاء البرلمان) حيث أن كلا الطرفان يدعي أنه يمثل الجمهور، ويعزز المساءلة. وبالتالي، قد لا تكون العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والبرلمان دائماً سهلة. هذا أمر طبيعي؛ فإن لها مهام وأولويات مكملة لبعضها البعض، ولكنها تعمل على أرضية مشتركة.

في الدراسة الاستقصائية التي أعدها الاتحاد البرلماني الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن أعضاء البرلمان، طُلب من الأعضاء أن يعطوا تقديراً لمدى سعيهم للحصول على آراء من منظمات المجتمع المدني. فأشار ما يقل قليلاً عن ٣٠ بالمائة إلى أنهم كانوا يفعلون ذلك دائماً، وأجاب ٣٩ بالمئة بأنهم يفعلون ذلك في كثير من الأحيان، وأشار ٢٤ بالمائة أنهم كانوا يفعلون ذلك في بعض الأحيان. ومن المثير للاهتمام وجود تباين في الإجابات بين النساء والرجال. وفي حين أن عضوية الحزب (الحكومة مقابل المعارضة) لم تؤثر بشكل كبير على الاجابة، كانت البرلمانيات أكثر احتمالا من الرجال لالتماس آراء منظمات المجتمع المدني *بشكل منتظم* (انظر الرسم البياني ٣٠). ويوحي ذلك إلى وجود صلة بين قضايا محددة تدعو إليها منظمات المجتمع المدني، وأخرى تدعو إليها البرلمانيات، أو أن البرلمانيات أكثر احتمالا من نظرائهن البرلمانيين الرجال لالتماس آراء الأشخاص المتأثرين بأي سياسة من السياسات التي يدققن فيها.

### الرسم البياني ٣٠: التماس آراء منظمات المجتمع المدني

**حسب الجنس**

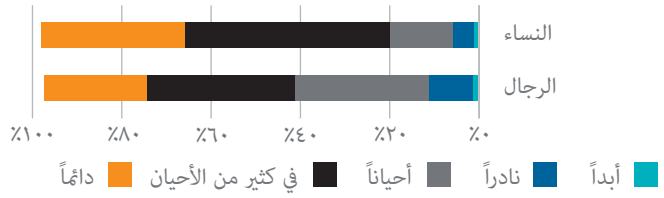


*المصدر: استقصاء البرلمانيين الذي أجراهالاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٦، السؤال ١ (أساس السؤال: ٢١٢ نائبا من الذكور و١٣٢ نائبة)*

تزخر منظمات المجتمع المدني بإمكانات ضخمة لاستهداف مناصرة أعضاء البرلمان الذين يتوقون لاستخدام المعلومات التي تقدمها المنظمات لصياغة الآراء على شكل إجراءات رقابة رسمية.

"*إذن*، فإن ما يضطلع به كل فرد منا هو بناء شبكتنا الخاصة المؤلفة من العاملين في الوزارات، والمنظمات غير الحكومية، الذين يزودوننا بالمعلومات باستمرار. هذه هي *الطريقة الوحيدة التي* تمكنك من الحصول عليها، لأنه إذا سعيت للحصول عليها بطريقة رسمية، فسوف تصطدم بعوائق، سواء من مسؤول أو من الوزير نفسه، أو الرئيس".

*روبرت ألفريد ليس، عضو الجمعية الوطنية، جنوب أفريقيا*

٦ الاتحاد البرلماني الدولي، ١٩٩٧، فقرة ١٨.

## نصائح لأعضاء البرلمان: إشراك المواطنين

### لماذا ينبغي أن أشارك؟

يضطلع أعضاء البرلمان بدور له صلة جوهرية بالرقابة. فمن خلال التواصل مع الناخبين والأفراد الآخرين من الجمهور إنك في وضع فريد من نوعه لفهم حياة الناس العاديين، وأثر السياسات الحكومية. وهذا أمر مهم أيضاً بالنسبة لأعضاء البرلمان الذين يناصرون الحكومة، والذين لديهم مصلحة في ضمان فعالية السياسات، ونواب المعارضة الذين قد يتطلعون للكشف عن إخفاقات الحكومة.

### ما الذي أحتاجه؟

- معلومات حول شواغل الناخبين لتحديد المشكلات الشائعة التي تشير إلى مسألة جهازية
- خطة لاستشارة الناخبين والمجموعات والمنظمات الرئيسية (يمكن جدولة اجتماعات بانتظام أو على أساس مخصص للاستجابة لسياسات حكومية محددة وقوانين مقترحة)
- البحث في السياسات والقوانين القائمة، بما في ذلك المعلومات التي ترد من منظمات المجتمع المدني والحالات التي أثار فيها أعضاء البرلمان الآخرون قضية مماثلة

### كيف يمكنني المساهمة بفعالية؟

- حدّد القضايا التي ستثار في البرلمان جراء التواصل مع الناخبين.
- استمع إلى المجموعات والمنظمات التي تعكس شواغل عدد من الناس.

### على نحو استباقي

- اعقد اجتماعات لتقييم أثر السياسات الحكومية، على سبيل المثال، مع مجموعات من المهنيين، مثل العاملين في مجال الصحة، أو التعليم، أو مع مجموعات سكانية معينة، مثل المسنين، أو الأطفال والشباب.
- زُر مرافق الخدمات في الدائرة الانتخابية الخاصة بك وأعد أسئلة مسبقاً.
- اجمع الناس من منطقة محلية معينة للتعرف على شواغلهم، مثل أولئك الذين يعيشون في منطقة نائية ولا تتوفر فيها الكثير من الخدمات.

### في البرلمان

- استخدم أدوات الرقابة المناسبة، مثل طرح أسئلة برلمانية، والمشاركة في المناقشات ذات الصلة أو إثارة النقاش.
- انقل الشواغل إلى لجنة ذات صلة واضغط عليها لإجراء تحقيق.
- اسع إلى تعديل التشريعات أو اقترح تشريعات جديدة، إن أمكن.
- كن مثابرا - قد يستغرق الأمر وقتاً طويلاً حتى تولي الحكومة اهتماماً. اغتنم كل فرصة لإثارة القضايا.
- اسع لكسب الحلفاء – ابحث عن أعضاء البرلمان الآخرين الذين لهم الشواغل نفسها، أو مارس ضغطاً مباشراً على الوزير المعني.

## القطاع الخاص

تعتبر المصالح الاقتصادية والمهنية والمنظورات الأيديولوجية من محفزات مجموعات القطاع الخاص على التعامل مع الحكومة. تتخذ الحكومات قرارات ترسم الحقوق السياسية والشخصية وتنظمها. ويمكن لسلطة الدولة أيضاً أن تساعد الناس على كسب المال من خلال تنظيم المنافسة، والتأثير على أسعار السلع من خلال الضرائب والحماية والوسائل الأخرى.

توجد في معظم البلدان جماعات ضغط اقتصادية تمثل أنشطة وقطاعات اقتصادية محددة. وبالإضافة إلى المال، تشمل مواردها الخبرة الفنية، والمعلومات بشأن ما يدور في منطقتها، وكيف تؤثر الحكومة عليها. قد يفترض أن هذه الموارد تستخدم لمصلحتها الذاتية، ولكن قد يكون لها قيمة بالنسبة إلى أعضاء البرلمان الذين يسعون إلى معرفة ما يحدث في منطقة بعينها. وعلى أية حال، يرغب أعضاء البرلمان في التعرف على الكيفية التي قد تؤثر بها الإجراءات الحكومية المحتملة على مجموعات القطاع الخاص.

بالنسبة للمشرّعين، فإن فهم هذه المصالح المختلفة ووجهات النظر يساعد على تعميق المعرفة، وبناء وجهة نظر متوازنة، وبدعم الموظفين المهنيين، يستطيع أعضاء البرلمان التمييز بين المعلومات الجيدة والمعلومات الرديئة. ويتيح هذا التعارض في الأفكار فرصة لأعضاء البرلمان للحصول على المعلومات التخصصية التي يحتاجونها لاتخاذ قرار بين المواقف المتباينة.

تنشأ المشاكل عندما تكون أطراف الخلاف غير متوازنة، ويكون لبعض المصالح فقط إمكانية الإدلاء بدلوهم. تقع على عاتق البرلمان مسؤولية التواصل المتوازن مع جميع الفئات، وضمان شفافية التفاعلات وأخلاقيتها. ومن خلال تشجيع مجموعات القطاع الخاص على المساهمة في عمليات

الرقابة الرسمية، مثل تحقيقات اللجان، يمكن للبرلمان أن يساعد على نقل الأنشطة الرقابية للقطاع الخاص إلى المجال العام.

## وسائل الإعلام

تفترض حالة الديمقراطية مسبقاً حرية الرأي والتعبير. يشكل الإعلام المفتوح والحر عنصراً أساسياً في المجتمع الديمقراطي، وشريكاً مهماً للبرلمان في دوره الرقابي. توجد علاقة معقدة وديناميكية وربما تكميلية بين البرلمان ووسائل الإعلام والرقابة.

يحصل عامة الناس من خلال وسائل الإعلام على الكثير من المعلومات حول ما يجري في الدولة - بما في ذلك الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية. تعدّ وسائل الإعلام المحررة من القيود على المحتوى، والمزودة بموظفين مهنيين ذوي معرفة، قناة مهمة لوصول الجمهور إلى أنشطة الرقابة البرلمانية. وكما لاحظ العديد من المشاركين في مجموعة التركيز من جميع أنحاء العالم، فإن التغطية الإعلامية تحفّز أيضاً اهتمام المشرعين الآخرين.

تُعدّ الصحافة الاستقصائية عاملاً مهماً في المساءلة. ويمكن أن توفر التقارير الاستقصائية معلومات عن الرقابة البرلمانية، على سبيل المثال، كانت وسائل الإعلام بمثابة القوة الدافعة الأساسية في إصدار أوراق بنما عام ٢٠١٥ وتحليلها، والتي أدت فيما بعد إلى العديد من مبادرات الرقابة البرلمانية في مختلف البلدان.

وفي الوقت نفسه، قد يكون لوسائط الإعلام المذاعة تحديداً نطاقا واسعا، ولكنها قد تفتقر أيضاً إلى العمق والمثابرة في تغطية القضايا، مع تحول اهتمام الجمهور. ومن المرجح أن تركز التغطية على الرقابة المثارة بسبب أحداث فاضحة بدلاً من الفحص الفني لعمل الحكومة. وتتيح وسائط الإعلام المكتوبة، ولا سيما أكبرها، مجالاً أوسع للتغطية المتعمقة والمتوازنة والتفصيلية وتتبع المواضيع بمرور الوقت.

وكثيرا ما يتصل الصحفيون بأعضاء البرلمان للحصول على معلومات قد لا تكون في المجال العام. وفي الوقت نفسه، كثيراً ما يشير أعضاء البرلمان إلى مخاوف بشأن تغطية وسائل الإعلام لمداولات البرلمان، حتى وهم يسعون إلى الشهرة التي يمكن أن تقدمها وسائل الإعلام.

لقد لاحظنا أهمية قيام البرلمان بنشر نشاطه الرقابي عبر وسائل الإعلام لحشد جمهور أوسع، والدور الذي تؤديه قوة الكشف في تحفيز الحكومة على الاستجابة للشواغل الرقابية.

> "عليك فقط أن تستخدم كل أداة، ثم تتحرك إلى الفضاء الخارجي وتسعى لإشراك الصحافة ووسائل الإعلام ... إنك تحتاج لصحافة ووسائل إعلام مطلعة ومسؤولة للحصول على أفضل النتائج الممكنة".
>
> *البارونة غلوريا هوبر، عضو مجلس اللوردات*

هناك منافع وتكاليف لتعزيز التفاهم المتبادل بين البرلمان ووسائل الإعلام. بإمكان المعرفة الراسخة بالإجراءات والممارسات التشريعية تحسين إعداد التقارير. كما بإمكان التغطية الإعلامية المعمقة تحفيز السياسي لتجاوز الرغبة في البروز في العناوين الرئيسة وتقديم تعاليق توفر مزيدا من المعلومات. لكن للبرلمان ووسائل الإعلام أدوار ومصالح مختلفة، إذ يقدمان إسهامات مختلفة للحوكمة الديمقراطية.

## وسائل التواصل الاجتماعي

تعمل وسائل التواصل الاجتماعي في جميع أنحاء العالم لإثراء البيئة المعلوماتية للنُخَب وعامة الناس على حد سواء، ولإعلام جمهور أكبر، وتمكين مجموعة أوسع من المشاركين ليصبحوا مخبرين أنفسهم. تُعدّ وسائل التواصل الاجتماعي ذات أهمية خاصة للشباب الذين يقودون الابتكار في أشكال جديدة من التواصل السياسي. وقد أدى الاستخدام المتزايد لهذه التكنولوجيا إلى تغيير البيئة المواتية للرقابة البرلمانية، أو إمكانية تغييرها.

> "لن تكون الرقابة أكثر فعالية إلا إذا أشركت الجمهور. لقد حان الوقت ليستخدم البرلمان، بوصفه مؤسسة، وسائل التواصل الاجتماعي بشكل أكبر".
>
> *مايكل كارينغتون، رئيس مجلس النواب، بربادوس*

تستخدم البرلمانات وسائل التواصل الاجتماعي بنشاط للتواصل مع المواطنين.[٧] وتُجرى تجارب في عدد من البلدان لاستخدام وسائط التواصل الاجتماعي لجمع المدخلات لأغراض الرقابة. ومنذ عام ٢٠١٢، دعت لجنة التعليم في مجلس العموم في المملكة المتحدة الجمهور إلى طرح أسئلة على الوزير عن طريق تويتر، ثم طرحت مجموعة مختارة من تلك الأسئلة خلال جلسة استماع اللجنة.[٨]

ومع ذلك، لا تزال البرلمانات تقول إن أهدافها الأساسية في التواصل عبر شبكة الإنترنت تتمثل في بيان ما يضطلع به البرلمان وتزويد المواطنين بالمعلومات. وقد بدأ عدد قليل من البرلمانات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لدعوة الجمهور إلى المشاركة في أنشطتها الرقابية.

قد تكون وسائل الإعلام الاجتماعية حليفاً قيماً للبرلمان في معركته ضد اثنين من أعداء الرقابة، ألا وهما قلة الوعي، وعدم الاكتراث لدى الجمهور. وقد استخدم الناس وسائل التواصل الاجتماعي للفت أنظار المشرعين إلى القضايا التي تتطلب الرقابة، مثل الفساد المؤسسي، أو إهمال معايير الصحة والسلامة. ويمكن أيضاً استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بشكل فاعل للغاية لحشد الدعم من قطاعات الجمهور التي لا تزال خاملة.

بيد أن انتشار وسائل التواصل الاجتماعي قد نجمت عنه كذلك بعض الآثار السلبية على الرقابة البرلمانية. وفي مناقشة لهذه المسألة في الجمعية الـ ١٣٧ للاتحاد البرلماني الدولي في أبريل ٢٠١٧، أشار أحد أعضاء البرلمان البلجيكي إلى أن الوزراء اتخذوا استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

٧ الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١٦، (٣).

٨ Michael Gove answers #AskGove Twitter questions (UK Parliament http://www.parliament.uk/education-committee-askgove-twitter-questions).

## نصائح لأعضاء البرلمان: استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض الرقابة

### لماذا يجب أن أشارك؟

- تسمح وسائل التواصل الاجتماعي لأعضاء البرلمان بالتواصل مع جمهور واسع، ولاسيما الشباب، وذلك بتكلفة زهيدة. وتزيد هذه الوسائل من بروز عضو البرلمان لدى الجمهور، ولاسيما إذا استخدم عضو البرلمان وسائل التواصل الاجتماعي لترويج أنشطته الرقابية. وتوفر وسائل التواصل الاجتماعي أيضا للبرلمانيين قناة فعالة يمكن من خلالها مناصرة القضايا التي تستدعي اهتماماً عاجلاً، وزيادة الوعي بها لدى الجمهور، والحصول على المعلومات العامة والآراء.

### ما الذي احتاجه؟

معرفة القواعد ذات الصلة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك أي قواعد للسلوك البرلماني.

الإلمام بمختلف منصات وسائل التواصل الاجتماعي (تويتر، فيسبوك، إنستجرام، واتساب، الخ) بحيث يمكنك تحديد الأنسب لك.

### كيف يمكنني المساهمة بفعالية؟

- ابحث في شبكة وسائل التواصل الاجتماعي التي تستعملها: اتبع البرلمان الخاص بك، وشركاء الرقابة، والوكالات الحكومية التي تعنيك بوجه خاص.
- اجمع المحتويات التي تهمك مثل:
  - مقالات من المواقع الالكترونية البرلمانية أو الحزبية
  - صورك الخاصة أو الصور الايضاحية لمنظمات أخرى (تأكد من ذكر المصدر)
  - مقالات ذات صلة من وسائل الإعلام
  - معلومات من شركائك في الرقابة
  - مقتطفات جيدة من فعاليات شاركت فيها
- لا تفصح بشيء على الإنترنت إذا كنت لا تستسيغ مشاهدته منقولا في نشرات الأخبار ليلاً.
- أوجز: التواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي يستلزم الإيجاز. فعلى سبيل المثال، تمنحك تويتر حيزاً لرسالة لا تتجاوز ١٤٠ حرفاً لنشر رأيك.
- أعد التغريد، مع تعليقك، بنشر رسائل حول الرقابة التي تقوم بها.
- استخدم الهاشتاق (#كلمة):
  - استغل الهاشتاقات الموجودة لزيادة نطاق الانتشار (مثل #رقابة، #برلمان #[بلدك]).
  - انشيء هاشتاقات جديدة لحملات وقضايا جديدة (مثل #نسوة مشاركات).
- ضم معالجة وسائل التواصل الاجتماعي لشركائك في الرقابة في رسائلك.
- انشئ دردشاتك الخاصة على الانترنت - يمكنك التواصل مع أتباعك شهرياً بشأن مختلف مواضيع الرقابة باستخدام هاشتاق معين (على سبيل المثال، #سل عضو البرلمان).
- تأكد من أنك تستطيع أنت أو مكتبك الرد على الآراء التي تتلقاها عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

منتدىً رئيساً لمناقشة القضايا. وأضاف أنه يجب إلزام الوزراء على نشر الإعلانات وإحالة القضايا إلى البرلمان أولا، لسببين أولهما احترام البرلمان، والثاني إمكانية استجواب الوزراء ومن ثم محاسبتهم.

تستدعي إمكانية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض الرقابة إجراء المزيد من الأبحاث والتحليلات المعمقة.

### بإيجاز: بناء علاقات مع أصحاب المصلحة الآخرين

تشكل الحكومة، ومجموعات القطاع الخاص، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام، ووسائط التواصل الاجتماعي جزءاً من شبكة رقابية مترابطة ومتكاملة. ويمكن للبرلمان، بل وينبغي له، أن يضع نفسه في صميم عملية الرقابة الوطنية. ويعد كل جزء من الشبكة مهماً، ويجب أن يكون متصلاً بالبرلمان عن طريق نظم وإجراءات واضحة.

- قد يكون التخاطب غير الرسمي مع وزراء الحكومة مفيداً للبرلمانيين الذين يرغبون في تناول المسائل دون أن يكون هناك انتقاد علني للحكومة. ومع ذلك، قد تقوض هذه التفاعلات الخفية الشفافية والمساءلة. والقاعدة الأساسية لرقابة غير رسمية فعالة هي أنها تسعى لتعزيز الرقابة الرسمية، ولا تفعل شيئاً لعرقلة الإجراءات الرسمية.
- لا يستطيع البرلمانيون تمثيل ناخبيهم بشكل فاعل إذا لم يتواصلوا معهم بانتظام لمعرفة أثر السياسات الحكومية على حياتهم. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تساعد في جمع هذا النوع من المعلومات وتوجيهها.

- عند التعامل مع المجموعات التي تمثل القطاع الخاص ينبغي على أعضاء البرلمان التأكد من أن التواصل معهم يتسم بالشفافية ويخلو من الضغوط غير اللائقة، على الرغم من أن المعلومات التي بحوزتها غالباً ما تكون مفيدة.
- يستخدم أعضاء البرلمان وسائل الإعلام عادة لنشر أعمالهم الرقابية إلى الجمهور، ولكنهم الآن ينقلون بشكل متزايد رسائلهم مباشرة إلى الناس عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

## ٤-٥ التجمعات البرلمانية وغيرها من أساليب المراقبة غير الرسمية

يستطيع أعضاء البرلمان العمل خارج آلية الرقابة الرسمية (مثل اللجان، والأسئلة، والمناقشات، وتدقيق الميزانية) من خلال مجموعة من الإجراءات غير المقننة عموماً في قواعد البرلمان. ويشمل ذلك تجمعات الحزب الواحد، والتجمعات فيما بين الأحزاب، وجماعات المصالح، والممارسات الرقابية الموازية. وتخدم هذه الإجراءات أغراضا كثيرة، ولا تكون الرقابة دائماً هي الهدف الرئيس. ومع ذلك، فإنها تشمل جوانب يمكن اعتبارها شكلاً من أشكال الرقابة.

### التجمعات المشكلة من حزب واحد

التجمعات المشكّلة من حزب واحد عبارة عن اجتماعات لأعضاء الحزب السياسي نفسه الذين يلتقون للبتّ في مسائل السياسات، والبرامج، ومشاريع القوانين، والقيادة. وهي عادة ما تكون خاصة، إذ تمكن البرلمانيون من مناقشة خلافاتهم بحرية فيما بينهم دون المساس بوحدة الحزب. ومن ثم، فقد توفر فرصة لإثارة شواغل الرقابة، وهو أمر مفيد بشكل خاص لأعضاء الأحزاب الحاكمة الذين قد لا يرغبون في انتقاد زملائهم من الوزراء علناً.

وبما أن أعضاء البرلمان من الحزب الحاكم مسؤولون أمام الناخبين عن سياسة الحكومة، فلديهم اهتمام كبير بالتأثير على الإجراءات الحكومية والرقابة عليها. ومن المهم أيضاً أن نذكر أن أحزاب الحكومة تعتمد على دعم نوابها لتمرير برنامجها التشريعي.

"لقد تحدثنا مع وزيرتنا للتربية بالتفصيل لمدة ساعة بشأن مسألة سياسية عامة. وناقشنا جميع التغييرات اللازمة، وطلبنا كل الوثائق، والأرقام، والمعلومات. وجاءت الوزيرة برفقة عدد من المتخصصين لتقديم جميع المعلومات، لأنها كانت تدرك أن الموضوع كان حساساً للغاية، وناقشناه باستفاضة، حتى أننا اقترحنا بعض التغييرات. لكن هذا النوع من الأمور يحدث داخل الأحزاب السياسية، وليس خارجها أو في اللجنة".

*فيتوتاس غابسيس، عضو البرلمان، ليتوانيا*

في بعض النواحي، عملية التحدي والاستجابة (وربما) التكيف توازي عملية الرقابة الرسمية التي تجري داخل لجان البرلمان. وحيثما يكون هناك مستوى جيد من الديمقراطية الداخلية في الأحزاب، فإن مثل هذه التجماعات توفر حيّزاً للبرلمانيين لإثارة قضايا والحصول على الردود والسعي إلى ضبط السياسة.

وقد يعلل البعض أن أعضاء البرلمان يمكنهم إثارة قضايا داخل تجمع الحزب، ولذلك فإنهم يستطيعون التقليل من حافز النواب في المساهمة في الرقابة داخل العمليات البرلمانية الرسمية (والعامة). بيد أنه إذا ركز عضو البرلمان على نتيجة جيدة للمواطن ولحزبه، فإنه سيسعى لتبنّي أفضل الأساليب في أي حالة معينة. وسيظل أعضاء البرلمان يشاركون في العمليات الرسمية إذا أقروا بالحاجة إلى أن ينظر إليهم على أنهم يحاسبون الحكومة.

### التجمعات المؤلفة من أحزاب متعددة وجماعات المصالح

تشكل التجمعات المؤلفة من أحزاب متعددة، وجماعات المصالح حيّزاً مهماً للتآزر بين الأحزاب، وبالتالي فهي تعزز الرقابة البرلمانية، وتدفعها رغبة البرلمانيين في العمل معاً لوضع خطة مشتركة أو هدف مشترك. وكثيراً ما تشمل أنشطتها طيفاً واسعاً، بما في ذلك الدعوة، وإعداد المقترحات التشريعية ورصد أثر السياسة الحكومية.

تختلف التجمعات الحزبية المؤلفة من أحزاب متعددة عن اللجان البرلمانية. وعادة ما يكون هيكلها غير رسمي. ولا تتمتع غالبا بسلطات رقابية رسمية كاللجان، مثل سلطة المطالبة بالتقارير أو استدعاء الشهود. ويرجح أن تكون عضوية التجمعات طوعية، بدلاً من التعيين. ومع ذلك، يمكن للتجمعات المؤلفة من أحزاب متعددة أن تسهم في الرقابة.

تأكد مجموعة التركيز في صربيا التي اجتمت من أجل هذا التقرير على ما يلي:

"أعطت التجمعات المؤلفة من أحزاب متعددة نتائج أفضل بكثير من الطرق الرسمية للرقابة، وأتاحت فرصة كبيرة لتوسيع الرقابة على السلطة التنفيذية. والشبكة البرلمانية النسوية، ومنتدى الخضر، والمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، ومنتدى الطاقة، ليست سوى بعض الأمثلة على التجمعات التي تنظمها مجالات وقضايا محددة، مما يوفر أسلوباً مختلفاً لمعالجة القضايا".

وتشمل العوامل التي تسهم في نجاح التجمعات المؤلفة من أحزاب متعددة رؤية مشتركة وأهدافاً واضحة، وآليات سياسية بناءة وقيادة قوية. ويعتمد نجاح هذه التجمعات كذلك على مدى دعم قادة البرلمان لأعمالها وأساليب عملها. لذلك، فعلى سبيل المثال، يُرجح أن يحظى التجمع الذي يهدف لتعزيز إجماع في الآراء بين الشُعَب السياسية بدعم من القادة البرلمانيين، وأن يحظى عمله بالقبول، مما يتيح له فرصة أقوى للقيام بمراقبة فاعلة.

في المملكة المتحدة، يعتبر نظام التجمع البرلماني لعموم الأحزاب مثالاً جيداً لآلية متعددة الأحزاب تيّسر المناقشات غير الحزبية. التجمعات البرلمانية

لعموم الأحزاب تجمعات غير رسمية مؤلفة من برلمانيين يجتمعون لمناقشة قضايا تتعلق بمسألة ما. وهي تتيح فرصاً للبرلمانيين للمشاركة مع منظمات خارجية وأفراد يقاسمونهم اهتمامهم بموضوع التجمع.

في نيجيريا، اجتمع برلمانيون شباب في عام ٢٠١٥ لتشكيل مجموعة مؤلفة من أحزاب متعددة سُمّيت "منتدى البرلمانيين الشباب". وقد اضطلع هذا المنتدى بدور رقابي شمل العمل كقناة للاستجابة لشواغل القواعد الشعبية للشباب التي يتعين إعطاءها صدى كبيرا في البرلمان. وفي أكتوبر ٢٠١٦، أدت تعليمة حكومية إلى قصر الفرص المتاحة للخريجين الشباب للانضمام إلى الهيئة الوطنية النيجيرية لخدمة الشباب. واستمع منتدى البرلمانيين الشباب إلى الشواغل التي أعربت عنها المنظمات الطلابية والشبابية، وأثار المسألة في البرلمان. كما شرع في مناقشة في جلسة عامة أسفرت عن اعتماد قرار بالإجماع للتعليمة الذي سيجري التحقيق فيها بمزيد من التفصيل. وقد أسندت هذه المسألة إلى لجنة تطوير الشباب، وجرى استدعاء وزير الشباب والرياضة، والمدير العام للهيئة الوطنية النيجيرية لخدمة الشباب للاستجواب. وفي غضون أيام، تدخل رئيس البلاد لإلغاء هذه التعليمة.

أظهرت دراسة أجراها الاتحاد البرلماني الدولي[٩] عام ٢٠١٢ حول تأثير مختلف أجهزة الهيئات البرلمانية في صنع القرار بشأن فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز أن التجمعات المؤلفة من أحزاب متعددة حققت عموماً نجاحاً في زيادة الوعي، وترجمة العلوم إلى تشريعات، والعمل مع منظمات المجتمع المدني وما إلى ذلك. ولكن، تتوقف فعاليتها تقريبا تماما على توافر الموظفين لخدمة المجموعة. وأشارت دراسات الحالة إلى أن الموظفين يأتون أحياناً من البرلمان وأحياناً من مصدر خارجي مثل منظمات المجتمع المدني أو النقابات المهنية.

لا يخلو عمل التجمعات المؤلفة من أحزاب متعددة من التحديات. وقد تقيّد بعض الأحزاب السياسية قدرة أعضاء البرلمان على التعاون مع أعضاء الأحزاب الأخرى. وعلى غرار اللجنة، يتعين على التجمعات المؤلفة من أحزاب متعددة أن تنظر في كيفية تنظيمها وإدارتها من حيث القيادة، والعضوية، والقواعد الإجرائية، وخطط العمل، وخطط التنمية الاستراتيجية، ودعم الأمانة، والتمويل. ولا تأتي هذه العوامل دائماً مجتمعةً، إذ أن كثيرا من التجمعات الحزبية لا تفعل الكثير لتنفيذ مهامها.

### الإطار ٤٠: استخدام الضغط عبر الأحزاب لتعزيز سياسة الطاقة المستدامة في بنغلاديش

وفي عام ٢٠١٢، اعتمد برلمان بنغلاديش قانون هيئة تنمية الطاقة المستدامة والمتجددة لإنشاء هيئة تعمل كمنسق لترويج الطاقة المستدامة وتعزيزها وتطويرها. ومع ذلك، وبعد مرور عام تقريباً، كان إنشاء هذه الهيئة لم يكتمل بعد. ودفع ذلك التأخير كتلة حاسمة من البرلمانيين المعنيين من مختلف الأحزاب لاتخاذ سلسلة من الإجراءات الإيجابية والملموسة.

فعقدت المجموعة المؤلفة من أحزاب متعددة اجتماعاً للخبراء في البرلمان بعنوان "تنفيذ قانون هيئة تنمية الطاقة المستدامة والمتجددة" حضره رؤساء اللجان المعنية ومسئولون من وزارة الكهرباء والطاقة والثروة المعدنية، وخبراء الطاقة المتجددة، وممثلون عن الطاقة، ووسائل الإعلام. وقد أدّى هذا الحدث إلى لفت انتباه المشرّعين والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الرئيسيين إلى مسألة تأخير تنفيذ إنشاء الهيئة.

وبعد ذلك، قدّمت المجموعة مذكرات إلى وزير المالية ووزير الكهرباء والطاقة والثروة المعدنية تطالبهما بتنفيذ قانون هيئة تنمية الطاقة المستدامة والمتجددة. كما قدمت المجموعة مذكرة مماثلة إلى اللجنة البرلمانية الدائمة المعنية بوزارة الكهرباء والطاقة والثروة المعدنية وطلبت تدخلها.

ثم اجتمعت المجموعة بوزير الكهرباء والطاقة والثروة المعدنية لمتابعة المذكرات. ونتيجة لذلك، أوعز الوزير إلى المسؤولين بإعداد خارطة طريق لتنفيذ المبادرة. وأثناء المفاوضات بشأن الميزانية، عقد الفريق اجتماعات أخرى مع وزير الكهرباء والطاقة والثروة المعدنية، وأيضاً مع وزير المالية لتكرار المطالبة بمخصصات الميزانية للهيئة وصناديق الطاقة النظيفة.

وعقب تدخلات أعضاء البرلمان، خصّص وزير المالية عام ٢٠١٤ موارد مالية للهيئة لتكون جاهزة وتعمل بشكل كامل. وبالإضافة إلى ذلك، أُحدث صندوق جديد للطاقة المتجددة لدعم قدرات توليد الطاقة المتجددة.

*المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٦*

*لمزيد من الأمثلة والنصائح الخاصة بالرقابة البرلمانية وتحديداً على سياسات الطاقة المستدامة، انظر* الدليل الإرشادي: الطاقة المتجددة للبرلمانيين (http://agora-parl.org/resources/library/renewable-energy-parliamentarians-how-guide-0)

## التجمعات النسوية للأحزاب المتعددة

كثيراً ما تعرض التجمعات النسوية كنموذجاً لنجاح التعاون بين أحزاب متعددة. ونجد هذه التجمعات فيما لا يقل عن ٨٧ برلماناً في جميع أنحاء العالم،[١٠] مما يوحي بأن البرلمانيين - ولا سيما البرلمانيات – يجدونها آلية مفيدة. وتتمتع ثلثا التجمعات النسوية بأوضاع رسمية في القواعد الإجرائية للبرلمان، في حين تعمل تجمعات أخرى بصفة غير رسمية. وقد بدأت التجمعات النسوية أيضاً في التعاون عبر البلدان من خلال إنشاء روابط برلمانية نسوية إقليمية. وكما هي الحال مع التجمعات الأخرى للأحزاب المتعددة، فإن الرقابة على سياسة الحكومة مجرد نشاط من أنشطتها، إلى جانب الدعوة، والمناقشات، وغيرها من المهام.

٩ الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١٢ (٢).

١٠ قاعدة بيانات الاتحاد البرلماني الدولي عن المجموعات النسوية (http://w3.ipu.org/en).

## نصائح لأعضاء البرلمان: التجمعات النسوية للأحزاب المتعددة

### لماذا ينبغي أن أشارك؟

إن التجمعات النسوية للأحزاب المتعددة (والتجمعات بشأن المساواة بين الجنسين) آليات "تضيف قيمة" لمشاركة المرأة في البرلمان، كما توفر للبرلمانيات وسيلة لتحديد أهداف واستراتيجيات مشتركة في معظم الأحيان بهدف النهوض بالمسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في البرلمان. وليست كل التجمعات مماثلة، إذ تختلف الأهداف، وأساليب العمل. وتهدف بعض التجمعات ببساطة إلى تيسير الحوار فيما بين الأطراف وداخلها، وتوفير التدريب والدعم لأعضائها. ويركز البعض الآخر أكثر على التشريعات، كما يهدف إلى التأثير على السياسات، والبرامج التشريعية من خلال التعاون بين الأحزاب. ويمكنها أيضا تعزيز المنظور الجنساني في الأنشطة الرقابية.

### ما الذي أحتاجه؟

- اهتمام حقيقي والتزام وبرلمانيات أخريات راغبات في تشكيل تجمع
- دعم من القيادة البرلمانية وزعماء الأحزاب السياسية
- تقييم واقعي لفرص التعاون بين الأحزاب في البرلمان
- حركة نسوية قوية، أو مجموعات نسوية في المجتمع المدني على استعداد للعمل في شراكة مع التجمع
- دروس مستفادة من أي محاولات سابقة لإنشاء تجمعات (لِمذا لم تدم، هل حُلّت المشاكل التي أدت إلى زوالها؟)

### كيف يمكنني المساهمة بفعالية؟

- تحديد أهداف التجمع وأولوياته، مع الأخذ في الحسبان كيفية تعميم الجنسانية، ومناصرة المشاركة السياسية للمرأة، والقيادة من خلال الرقابة والمهام الأساسية الأخرى، والسعي إلى توافق الآراء بشأن القضايا والتعريف بالإنجازات.
- السعي للحصول على اتفاق بين الأعضاء حول هيكل التجمع وطريقة عمله:
  - كيف تحدد العضوية؟ كيف تُعيّن / تُنتخب قيادة التجمع؟ كيف تتخذ القرارات (بالتصويت / الإجماع)؟
  - هل يعمل التجمع وفقاً للقواعد الإجرائية البرلمانية؟ هل يضع قواعده الخاصة؟ ما هي الصلاحيات التي ستُمنح للتجمع (مخاطبة الأشخاص، وإرسال الوثائق)؟
- التفاوض على موارد كافية (الموظفين، قاعات الاجتماعات، أموال لتمويل الأنشطة)
- بيان علاقة التجمع بالبرلمان. كيف يقدم التجمع تقاريره لرئيس البرلمان، أو الجلسة العامة، أو اللجنة البرلمانية ذات صلة؟
- إقامة علاقات متينة مع منظمات المجتمع المدني وأنصار النوع الجنساني.
- اعتماد خطط عمل أو استراتيجية، مع وضع أهداف ومؤشرات لرصد التقدم المحرز وتقييمه. وضع خطة اتصالات لزيادة الوعي بأنشطة المؤتمرات.
- التماس الدعم من المنظمات البرلمانية النسوية الإقليمية.

### موارد مفيدة

الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١٣. *المبادئ التوجيهية للتجمعات النسوية* (http://www.ipu.org/pdf/publications/caucus-e.pdf)

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ٢٠١٣. *دراسة مقارنة لهياكل البرلمانيات في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا* (http://www.osce.org/odihr/105940?download=true)

تستطيع التجمعات النسوية الناجحة رصد التشريعات والسياسات الحكومية بشأن المساواة بين الجنسين، وكذلك تقديم منظور جنساني للتشريعات، وأولويات السياسات العامة والسياسات الحزبية للتأثير عليها إيجابياً. وقد تدعم التجمعات النسوية أيضاً توجيه البرلمانيات المبتدئات، وإتاحة فرص التواصل للنساء، وهي ميزة رئيسة في ظل الهيمنة الذكورية على الشبكات السياسية. وفي العديد من الدوائر الإدارية، فإن الرقابة على المساواة بين الجنسين قد تواجه إهمالاً في ظل غياب هذه المنابر.

"قررنا إقامة تجمع [للأحزاب المتعددة] قبل ستة أشهر، ونعكف الآن على إقامة روابط فيما بيننا، وهذا ليس أمراً يسيراً. وقد حصلت على تعهد من الحكومة بدفع ١٥ مليون يورو لمدة ثلاث سنوات لمبادرة موسكوكا، وهو تعهد من مجموعة الثماني في كندا للإنفاق الإضافي على صحة الأطفال والأمهات. وقد دعم التجمع هذه التعديلات وأظهرنا قوة منسقة".

*بيا لوكاتيلي، عضو مجلس النواب، إيطاليا*

لكن، وكما هي الحال بالنسبة للتجمعات الحزبية المتعددة، فإن التجمعات النسوية تواجه تحديات عديدة منها كيفية التغلب على تأثيرات السياسات الحزبية، وهو أمر غير هين. وبالإضافة إلى ذلك، فهناك أمور تعرقل عمل الرقابة مثل النواميس الثقافية، والتباين بين الأجيال، وسوء الفهم للمساواة بين الجنسين، ونقص الموارد أو الاحترام.

### أساليب المراقبة غير الرسمية الأخرى

هناك حالات يتخذ فيها الأحزاب أو البرلمانيون أساليب أخرى خارج نطاق العمليات الرسمية للبرلمان *(على الأقل في البداية، حيث يمكن استيعابها في نهاية المطاف في قواعد وممارسات البرلمان)*. *وتهدف هذه* الأساليب لتحقيق أهداف سياسية لا يتم الوفاء بها، أو لا يمكن تلبيتها من خلال العمليات الرسمية.

يصف أحد أعضاء البرلمان الكينيين تحقيقاً *أعدّه* ونفّذه على شكل مبادرة شخصية، قبل إدراج النتائج في العملية الرسمية للجنة.

> "شرعت في القيام بتحقيق خاص [بشأن استغلال مزارعي البن] مستخدماً في ذلك مواردي الخاصة. ودعوت أشخاصا قادرين، وبدأنا عملية توثيق تقرير مستقل قدمته من خلال لجنتي. وقد فعلت ذلك بنفسي، مستخدماً شبكة معارفي الخاصة، حرصاً مني على مساعدة سكان مقاطعتي. إن البن هو المحصول النقدي الوحيد في دائرتي الانتخابية، ولكن لاحظت أن لجنتي لم [تعالج قضية الفساد في صناعة البن]. وشعرت بالعجز، حيث بدأت قوى خارجية الاستثمار في تلك اللجنة. ولم أحضر اجتماعاً واحداً خلال عام كامل عندما كانت اللجنة تناقش قضايا البن، لأنه في كل مرة سيكون هناك تهاون وابتذال. وبدلاً من ذلك، ذهبت وأعددت هذا التقرير بنفسي. والآن أريد أن يكون التقرير مملوكاً *ل*لجنتي ليُعرض على الغرفة البرلمانية. وفي الوقت نفسه، قدمت أيضاً هذا التقرير للرئاسة، ولزعماء سياسيين آخرين. ...أسألك، إذا لم تجد مساراً تمضي فيه، هل تستسلم وتغادر؟ لا تغادر، بل تبقى وتجاهد، وتنشد مساراً بديلاً لإنجاح خططك".
>
> *كاباندو واكاباندو، عضو الجمعية الوطنية، كينيا*

وجد عضو سابق في الكونغرس الأمريكي، شارك في العديد من التحقيقات أثناء عمله رئيساً للجنة الرقابة والإصلاح الحكومي، طرقا موازية لمتابعة هذا العمل بعد أن خسر حزبه السيطرة على اللجنة عقب الانتخابات.

> "إن أحد الإحباطات الكبيرة في العيش ضمن أقلية برلمانية هو أن القواعد لا تقدم وسائل عديدة لإحباط التحقيقات التي كانت من اختصاصات *[*الرئيس الجديد]. كانت سلطة الأغلبية، وخاصة في مجلس النواب، شبه مطلقة. *ولكن هذا لا يعني أنه* لم يبق أمام أعضاء الحزب الآخر سبل بناءة لإثارة القضايا التي تستحق التحقيق. ... وعلى الرغم من أنني لم أكن مسيطرا، وبالتالي لم أستطع عقد جلسات استماع، فلم يكن هناك شيء يمنعني من إجراء تحقيقات خاصة في القضايا التي اعتبرها مهمة، ونشر النتائج للجمهور. *وعلى الرغم من أن* هذا الأسلوب لا يتسم "بالأبهة" التلفزيونية لجلسات الاستماع رفيعة المستوى، فإن تقاريرنا حضيت بموافقة الكونغرس الأمريكي، وكان ذلك مهما للغاية - غالباً ما يكفي للتأثير الذي يحدث تغييرا ذا مغزى".
>
> *هنري واكسمان، عضو سابق في مجلس النواب، الولايات المتحدة*[١١]

#### بإيجاز: التجمعات البرلمانية وغيرها من أساليب الرقابة غير الرسمية

يجوز للتجمعات البرلمانية، ومجموعات العمل أن تحفز الجهود للمشاركة البرلمانية. وتوفر تجمعات الحزب الواحد محفلاً قيماً لأعضاء الحزب، ولا سيما الحزب الحاكم، لمناقشة السياسة علناً مع بعضهم البعض. وتعزز تجمعات الأحزاب المتعددة التآزر وتوافق الآراء عبر الخطوط الحزبية، ما يعني أن مقترحاتها يرجح أن ينظر إليها على أنها محايدة، وبالتالي تخذها الحكومة ويتخذها الشعب على محمل الجد.

وتستفيد الآليات غير الرسمية لتيسير الرقابة، مثل التجمعات، من وجود مهام وأهداف واضحة. وتشكل التجمعات النسوية مثالاً شائعاً على التعاون بين الأحزاب، إلا أنها تحتاج إلى دعم مؤسسي لضمان قدرتها على الاضطلاع بمهامها.

وهناك أيضاً أمثلة لأعضاء البرلمان، أو المجموعات الصغيرة من أعضاء البرلمان الذين يسعون لتحقيق أهداف رقابية محددة من خلال أساليب مخصصة مستقلة عن الآليات الرسمية.

## ٥-٥ الاستنتاجات

لجميع أعضاء المجتمع الديمقراطي مصلحة أساسية في تحسين نوعية الحكومة. لذلك، فإن توسيع التعامل بين البرلمان والمجتمع ككل، بما في ذلك المجتمع المدني والجمهور، والجهات الفاعلة العديدة التي تضطلع بالرقابة أو بمهام تتعلق بها، يُعدّ من المسؤوليات السياسية الهامة.

ويستدعي التعامل مع مجموعة واسعة من الشركاء المحتملين في مجال الرقابة طائفة واسعة من المناهج الرسمية وغير الرسمية. وقد تكون المناهج غير الرسمية مكمّلة للعمليات الرسمية، أو طرقا للف حولها وتقويضها حسب كيفية استخدامها. إن إدراك الدافع السياسي لاستخدام الأدوات غير رسمية أمرٌ مهمٌ لتحليل كيفية وسبب استخدامها. ويدعو التقرير إلى التكاملية والشراكة عوضاً عن التنافس أو الخصومة.

١١ Waxman, 2009.

# الفصل السادس: الرقابة وعضو البرلمان

لقد سلّطت الفصول السابقة الضوء على أهمية الرقابة للديمقراطية وفحصت سلطات الرقابة، وقدرات البرلمانات التي تمتلك هذه السلطات أو تطورها. ويظل كل ذلك في حيّز الإمكانات، ما لم يشأ أعضاء البرلمان المشاركة في الرقابة.

ويركز هذا الفصل على العوامل التي تحفّز أعضاء البرلمان وتمكّنهم من المشاركة في الرقابة والمزايا التي يمكن أن يجنوها من ذلك، والإجراءات التي يمكنهم اتخاذها لتعزيز الرقابة باعتبارها وظيفة أساسية للبرلمان. وينطلق ذلك من فرضية أن أعضاء البرلمان يشاركون في الرقابة عندما يدركون قوتها وقدرتها لإحداث نفوذ سياسي، ويدركون أن لديهم الشرعية والوسائل لتحقيق النجاح.

## ٦-١ حوافز للمشاركة في الرقابة

يتعين على البرلمانيين الوقوف على مدى أداء الحكومة. لكن من المرجح ألا يخوض أعضاء البرلمان في الرقابة إلا إذا كانت لديهم الحوافز والقدرة اللازمة للعمل.

ويدرك أعضاء البرلمان الذين شملهم الاستطلاع في إطار هذا التقرير، أن عبء الرقابة يقع على عاتق البرلمانيين كافة. وأفاد العديد من المجيبين بأنهم شاركوا في أنشطة رقابية مثل طرح أسئلة على مسؤولين حكوميين. ولكن الذين شاركوا في أعمال رقابية جوهرية – مثل وضع مجموعة أسئلة مستنيرة وتحقيقية، ومتابعة ردود الوزارات، وإجراء تحقيقات أو تحقيق نتائج مقنعة – كانوا في الغالب جزءاً من أقلية صغيرة لكنها مثابرة داخل برلماناتهم الوطنية.

ليس من الواقعي توقع جميع البرلمانيين بأن يكونوا متساويين في التزامهم بالمشاركة في الرقابة، لا سيما بالنظر إلى تنوع رغباتهم والضغط الشديد على وقتهم. ويجب على عضو البرلمان (ذكراً كان أو أنثى) أن يحدد مقدار الوقت الذي يكرسه للرقابة على حساب أولويات أخرى وكيفية المشاركة.

من الضروري أن تشارك كتلة برلمانية حاسمة من الأعضاء لضمان نظام رقابة برلمانية فاعلة، ولكن لا يتطلب هذا الأمر وجود أغلبية للبدء. وغالباً ما تكون للأفراد قدرة على العمل بمفردهم أو ضمن مجموعات صغيرة. تبدأ الرقابة بخطوات محددة يتخذها أعضاء البرلمان، فرادى وجماعات، مثل قرار طرح سؤال تحقيقي على وزير، أو قرار رئيس لجنة بإجراء تحقيق، أو قرار زعيم برلماني بدعم تحقيق.

### وجهات نظر لتقييم الأداء الحكومي

حتما، في تقييم الأداء الحكومي، تؤثر قيم عضو البرلمان ووجهات نظره وأهدافه الشخصية على النتائج. ومن الحوافز الشخصية الرئيسة التي تدفع أعضاء البرلمان على المشاركة في الرقابة أنها تتيح لهم فرصة لتوجيه سياسة الحكومة نحو تحقيق أهدافهم السياسية الخاصة. أما من منظور أوسع، فإن النشاط الرقابي يحقق أيضاً منافع للمجتمع، ويحسّن صورة البرلمان أمام الجمهور.

وأما بالنسبة لعضو البرلمان الفردي، يصبح السؤال كالتالي: "كيف يساعدني (أو يعيقني) هذا النشاط في متابعة القضايا التي تهمّني؟" يقيم أعضاء البرلمان أداء الحكومة من مختلف الزوايا. في حين أن جميع الدوافع شخصية للغاية، ومعقدة وغالباً ما تكون مغمورة جزئياً، فإن وجهات النظر الواردة في الإطار ٤١ التالي، تتفق مع الشواغل الشائعة وتفسر سبب اضطلاع البرلمانيين بالرقابة.

**الإطار ٤١: خمسة مناظير لتقييم أداء الحكومة**

| منظور الرقابة | ما الذي يجري تقييمه |
|---|---|
| النزاهة | وجود الفساد أو غيابه |
| الإخلاص | درجة امتثال الحكومة للقانون |
| الإنصاف | الإنصاف في توزيع التكاليف أو المنافع من قبل الحكومة |
| الكفاءة | نسبة التكاليف إلى المنافع |
| الفعالية | مدى تأثير الإجراءات على آثارها المرجوة |

#### النزاهة

**الحدّ من الفساد:** يهتم بعض أعضاء البرلمان أساساً بالحدّ من الفساد كغاية في حد ذاتها – هدفهم تنمية النزاهة. وهناك أعضاء برلمان أفراد يعملون من أجل زيادة النزاهة في منظمات مثل المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد،[1] بينما أتى البعض الآخر من منظمات المجتمع المدني، أو تدفعهم معاناة شخصية سببها الفساد.

**مناصرة هدف منشود في مجال السياسات:** قد يكون أعضاء برلمان آخرون مهتمين أساساً بأهداف سياسات محددة مثل تطوير التعليم، أو توفير الرعاية الصحية. إن اعتراضهم الرئيسي على الفساد هو أنه يحول الموارد الشحيحة عن نتائج السياسات المرجوة، وهذا ما يدفعهم إلى كشف سوء السلوك. وقد أشار خوان بابلو ليتيليه، عضو مجلس الشيوخ وعضو مجموعة التركيز من تشيلي، إلى أن الجمهور يقدّر بشكل خاص نشاط الرقابة الذي يتناول تقديم الخدمات العامة التي تهمهم، مثل الإسكان والتعليم.

**تعميق خبرة عضو البرلمان السياسية:** يمكن لعضو البرلمان أن يبرز مؤهلاته لمناصب رفيعة من خلال تطوير سمعته كمحارب الفساد. وغالباً ما تكون التحقيقات ضد الفساد ذات طبيعة إعلامية عالية وتركز اهتمام الجمهور

١ انظر أيضاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد: أداة التقييم الذاتي للبرلمانيين لمكافحة الفساد.

على أعضاء البرلمان الذين يتولون التحقيقات، مما يعزز رصيدهم السياسي، ويساعدهم على الترقي في حياتهم المهنية. أشار مراسل من البرلمان الكيني يخفي اسمه إلى أن "جميع ادعاءات الفساد المحتمل التي نشرت في الصحف أدت إلى استدعاءات للمثول أمام المشرعين، [مما يدلل على] المزايا السياسية التي يمكن أن تُجنى من التحقيق".

### الإخلاص

**ضمان التطبيق السليم اللقانون:** الهدف من هذا النوع من الرقابة تحديد ما إذا كانت الحكومة قد امتثلت للقانون في تنفيذ السياسات. ينبغي أن يكون هذا الهدف شاغلا محوريا للبرلمان، لأن القانون هو وسيلة البرلمان الرئيسة للتأثير على الحكومة. وإذا أخفقت الحكومة في الامتثال للقانون الذي صاغه المشرعون، فإن قدرة البرلمان في التأثير على العالم تتضاءل.

**السعي وراء تحقيق هدف منشود في مجال السياسات:** يحظى البرلمانيون الذين نجحوا في تمرير تشريع لإحداث إصلاحات في السياسة العامة بحافز خاص للتأكد من أن ما يأملون في تحقيقه يُنفّذ فعلاً.

> "مهما كانت صياغة القانون جيدة، فإن لم ينفذ القانون، فإن الاصلاح المنشود لن يُكتب له النجاح، ولن يتحقق تمثيل مصالح المواطنين إذا لم تجر مساءلة أولئك الذين كلفوا بتنفيذ القانون".
>
> *تقرير مجموعة التركيز المعنية بأصحاب المصلحة المتعددين، صربيا*

**حماية المجموعات المهمشة وتمثيلها:** وعلى نفس المنوال، فإن الزعماء البرلمانيين الذين يدافعون عن الفئات المهمشة لهم مصلحة في أن التشريعات الهادفة إلى تلبية احتياجات هؤلاء الناس وتنميتهم تؤدي إلى إجراءات إيجابية من جانب الحكومة. لذا، فإن هؤلاء النواب، فضلاً عن مناصرة الشعب، قد يجدون أنفسهم يؤيدون القانون.

> "لذلك، فبحكم أننا أعضاء في البرلمان، وكوننا نسوة، فإننا نضطلع بطبيعة الحال بالدور الأكبر في ضمان تنفيذ شيء على الأقل".
>
> *ميشي جمعة خميسي، عضو الجمعية الوطنية، كينيا*

تكتسي هذه المهمة الرقابية أهمية خاصة عندما لا تعتبر البيروقراطية إنفاذ القانون أولوية عليا.

### الإنصاف

**مساعدة الناخبين و/ أو المجتمعات المهمشة:** يُعدّ تقييم عدالة البرامج الحكومية أحد أهداف الرقابة. وغالباً ما يكون أعضاء البرلمان الذين يمثلون مصالح جماعات بعينها مهتمين بالرقابة لتحديد ما إذا كانت هذه المجموعات قد نالت حصتها العادلة من المزايا، أو ما إذا كان عليها أن تدفع حصة غير عادلة من التكاليف.

وقد تم إضفاء الطابع المؤسسي على بعض هذه المشاعر في عمل المشرع بموجب القانون. فعلى سبيل المثال، يتوقع أن يرصد أعضاء مجلس الشيوخ البلجيكي أثر القانون الاتحادي على السلطات الإقليمية، وعلى مختلف المجموعات اللغوية، والنساء، وغيرهم من الناخبين. ويحاول العديد من أعضاء البرلمان الآخرين، وإن لم يطلب منهم ذلك رسمياً، ضمان معاملة عادلة لدوائرهم الانتخابية لأسباب انتخابية وأسباب أخرى.

وغالباً ما يتوقع من أعضاء البرلمان أن يناصروا أفراد مجموعة معينة ينتمون إليها سواء كانت ديموغرافية أو غير ذلك. فعلى سبيل المثال، يتوقع وعلى نطاق واسع أن تتولى برلمانيات قيادة عملية مناصرة قضية المساواة بين الجنسين.[٢] أفادت زعيمة نسوية في البرلمان المولدوفي بأنها كثيراً ما تتلقى طلبات من نسوة من خارج دائرتها الانتخابية للنظر في إجراءات حكومية تؤثر عليهن كأفراد، فتمتثل عندما تستطيع ذلك، لإيمانها بأن بروزها كزعيمة يلزمها للعمل نيابة عن أولئك اللائي يتطلعن إليها لمساعدتهن.[٣] في أوغندا، تخصص مقاعد في البرلمان للمجموعات المهمّشة (بما فيها الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم) بغية تمثيل هذه الفئات للدفاع عن مصالحها المميزة.

إن الحافز الذي يدفع عضو البرلمان للمشاركة في الرقابة لمناصرة قضايا المساواة للمجموعات المهمشة يجد تعزيزاً وتعظيماً ونشراً من الآخرين، بما في ذلك أطراف من خارج البرلمان. وقد أشار نائب برلماني من زامبيا، في معرض مناقشة الرقابة البرلمانية والإرادة السياسية، إلى أن "الرقابة على التكافؤ بين الجنسين تضطلع به في الغالب برلمانيات تدعمها تجمعات نسائية وناشطون في المجال الجنساني في المجتمع المدني". وفي المناقشة نفسها، وجّه عضو في البرلمان البوتسواني نداءً للبرلمانيين للدفاع عن حقوق المثليات، والمثليين، ومزدوجي الميل الجنسي، ومغايري الهوية الجنسية،[٤] وأيده في ذلك عضو من البرلمان الناميبي.

### *الكفاءة*

**تعميق الخبرة السياسية لأعضاء البرلمان:** تسعى الرقابة من أجل الكفاءة لتحقيق نسبة مواتية من المزايا مقارنة بالتكاليف. وكثيراً ما يُمارس ذلك على مستوى الدائرة الانتخابية، على سبيل المثال، بوصفها جزءً من الرقابة على الميزانية. وقد وصف برلمانيٌّ من جمهورية الدومينيكان الوضع على النحو التالي:

> "على الوجه الأمثل، تُعرض الميزانية الفصلية، ويرصد أعضاء البرلمان كيفية سير الأمور. ثم ... وفي جماعتك، في المقاطعة التي تمثلها، يستطيع عضو البرلمان أن يذهب في أي وقت يشاء، عندما تكون هناك مشكلة، ويرى ما يجري، وكيف تُستعمل أموال الشعب... هذا عمل عظيم لنائب جيد".
>
> *غراسييلا فارمين، عضو مجلس النواب، الجمهورية الدومينيكية*

٢ الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١٥، (٢).

٣ جرى التقرير خلال مقابلة أُجريت في إطار تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتوسط الأجل لبرنامج الدعم البرلماني لمولدوفيا، ٢٠١٢.

٤ الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١٥، (١).

كثيرا ما يدافع السياسيون على تحقيق الكفاءة – أي الرغبة في الحصول على أعلى قيمة مقابل المال. ويجلب هذا الشكل من الرقابة العديد من الأصدقاء، ولا يجلب كثيرا من الأعداء الذين هم مستعدون للاعتراض علناً وتلطيخ سمعتهم السياسية.

### الفعالية

**استهداف الاحتياجات:** تسعى الرقابة من أجل الفعالية لضمان تحقيق إجراء حكومي للأثر المنشود. وعند تقييم فعالية أي برنامج، ينظر أعضاء البرلمان في مدى نجاحهم في العمل في دوائرهم الانتخابية، لأن السياسات التي تُرسم على الصعيدين القطري والإقليمي لا تلبّي دائماً احتياجات الدوائر الفردية. وفي برلمان ولاية بونتلاند في الصومال، أجرى الأعضاء تحقيقاً بشأن الرقابة على اللجان التي تعمل في المناطق المتضررة من الجفاف لتقييم فعالية جهود الإغاثة التي تضطلع بها الحكومة. وكشفت الدروس المستفادة تبايناً كبيراً في احتياجات مختلف المناطق التي تعاني من الجفاف. فبعض المناطق بحاجة إلى الماء والغذاء، والبعض الآخر بحاجة إلى علف للحيوانات، والبعض الآخر بحاجة إلى المال لشراء مختلف الضروريات. ونتيجة لهذا التحقيق الرقابي، عدّلت الحكومة ممارساتها الإغاثية من أجل تحسين استهداف مختلف احتياجات السكان.[٥]

#### بإيجاز: الحوافز للمشاركة في الرقابة

يستطيع البرلمانيون استخدام الرقابة لقياس أداء الحكومة على خمسة مستويات رئيسية، هي: النزاهة، والإخلاص، والإنصاف، والكفاءة، والفعالية، التي تمكّن من إلقاء نظرة ثاقبة على الحوافز الأساسية التي تدفع أعضاء البرلمان على المشاركة في أنشطة الرقابة. كما تسمح الرقابة للبرلمانيين مساعدة دوائرهم الانتخابية، وتعزيز أهداف السياسات المحددة، وإثراء حياتهم السياسية، وبسط نفوذهم الشخصي.

## ٢-٦ جعل الحكومة تأخذ البرلمان على محمل الجد

تُرجّح مشاركة أعضاء البرلمان في أعمال الرقابة إذا رأوا أن ذلك سيكون له الأثر المنشود على أداء الحكومة. وكما لاحظ النائب اللبناني غسان مخيبر، فليس هناك شيء يبغضه عضو البرلمان أكثر من الكلام فيما لا طائل من ورائه، في وقت تتخذ فيه القرارات في مكان آخر.[٦] وتعتمد فرص النجاح إلى حد كبير على: (١) الصلاحيات الرسمية وغير الرسمية المتاحة، و(٢) الموارد المتاحة لاستخدام تلك السلطات بفعالية.

٥ مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدعم البرلماني في الصومال http://www.so.undporg/content/somalia/en/home/operations/projects/poverty_reduction/parliament-support-project.

٦ الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١٦، (٢).

وعلى صعيد العلاقة التنفيذية والتشريعية المثالية، ستأخذ الحكومة على محمل الجد أي تقرير رقابي جيّد البحث يتضمن استنتاجات وتوصيات ملائمة وواقعية. ومع ذلك، وفي ظل الممارسة العملية، فإن العلاقات لا تسير دائماً على هذا النحو.

يحتمل أن يتمتع البرلمانيون بمجموعة من الصلاحيات لدعم أنشطتهم الرقابية، بما في ذلك كشف نقائص الحكومة، والدعوة إلى إدخال تشريع تصحيحي، وممارسة النفوذ البرلماني على الميزانية، والتحرك من أجل فرض عقوبات مثل اللوم أو الإقالة أو مناقشات حجب الثقة (انظر الفصل الثاني).

يجب على البرلمانيين أن يروا ما إذا كانوا قادرين على إدارة الموارد التي يحتاجون إليها لممارسة هذه الصلاحيات، التي يعتمد الكثير منها على إطار سياسي، ومستويات معينة من القدرات، إذا ما أريد لها أن تكون فعالة – وهي غالباً ما تكون منعدمة. وينبغي استكشاف فرص التعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام بوصفهما وسائل رئيسية لتعظيم الأثر.

### فجوات الموارد الحرجة

حددت مجموعات التركيز والبحوث الأخرى التي أجريت في إطار هذا التقرير مراراً وتكراراً فجوتين في الموارد. أولاً، الفجوة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، والتي غالباً ما تكون في غير صالح البرلمانات. ولأن الوزارات هي التي تدير الحكومة فعلياً، فلديها مصادر أفضل للمعلومات، وخبرات أكبر ودعم إداري أكثر من تلك المتاحة لأعضاء البرلمان.

أما الفجوة الثانية، فهي التي بين البرلمانات الراسخة ذات الموارد الجيدة نسبياً، ونظرائها من البرلمانات الناشئة و/أو الأقل موارد. ومع أن البرلمانات المدعومة جيدا تواجه هي الأخرى تحديات، فإن التحديات التي تواجهها البرلمانات الناشئة غالباً ما تكون أكثر شدة ويصعب التغلب عليها. ولهذا السبب، يتم التركيز فيما يلي على أعضاء البرلمان في البرلمانات الأكثر فقراً من حيث الموارد.

### الموارد المالية

تعتمد الرقابة الفعالة على أمور عديدة تتطلب موارد مالية، مثل الرواتب الملائمة، والدعم المهني، والموارد الأخرى المخصصة. وفي الممارسة، تكون الجهات التي تضطلع بالرقابة في الغالب أقل تمويلاً من تلك التي تخضع للرقابة، لا سيما في البلدان ذات الموارد الشحيحة. ففي العديد من البرلمانات، يعمل أعضاء البرلمان بلا دعم الموظفين، وينتمون إلى لجان لا تحظى بالدعم المهني الكافي، وفي بعض الأحيان ليست لها أماكن عادية للاجتماع. ومن الضروري أن تتوفر لدى الحكومة والبرلمان الموارد (المتنوعة) اللازمة لتضطلع بمهامها المنفصلة والمتميزة.

لقد لاحظ هذا التقرير جهود موفقة لتمكين البرلمانات من خلال زيادة تمويلها ومقدار سيطرتها على مواردها المالية. ولكن حتى عندما يعجز البرلمان عن سداد ما يحتاج إليه، فإنه يحصل على الكثير مقابل لا شيء والشيء نفسه ينطبق على البرلمانيين كأفراد، كما هو مبين أدناه.

## المعلومات

تُعدّ المعلومات مورداً سياسياً بالغ الأهمية، لأنها قد تُستخدم للتأثير على القرارات، وهي ضرورية للرقابة الفعالة. وتأخذ الفجوات بين البرلمان والحكومة، وبين البرلمانات في بيئات ذات موارد قليلة أو جيدة أشكالاً كثيرة. ولكن أحد المجالات حيث يكون جميع البرلمانيين محرومين هو عدم تماثل المعلومات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

تعتمد الرقابة الجيدة على توفر معلومات جيدة عن ممارسات الحكومة. ولأن السلطة التنفيذية تحكم وتتحمل مسؤولية إيجاد الكثير من المعلومات ذات الصلة، فإنها بطبيعة الحال تحظى بمعلومات أكثر وأفضل من معظم أعضاء البرلمان حول كيفية عمل الحكومة وسياساتها وإنجازاتها. وتؤدي الفجوة في الموارد إلى تفاقم المشكلة، حيث أن أعضاء البرلمان، بمن فيهم معظم أعضاء البرلمان من الحزب الحاكم، وعادة جميع أعضاء البرلمان من المعارضة، ليس لديهم موارد كافية لتوظيف موظفين يمكنهم المساعدة على سد الفجوة المعرفية.

من حسن الحظ، يمكن للبرلمانيين الحصول على الكثير من المعلومات دون مقابل. فإن البرلمانات لا تعمل في فراغ. وثراء البيئة المعلوماتية التي تحيط بالسياسيين هو الذي يحدد مدى علمه.

إن العنصر الحاسم في التسلح بمعرفة كافية لأغراض الرقابة هو الانفتاح والإلمام التام بمصادر المعلومات وحسن التقدير، والدعم لتقييم موثوقية المعلومات ومعالجتها. وحيثما يكونون موجودين فإن الموظفين التشريعيين يُعتمد عليهم لالتماس المعلومات ومعالجتها. وحتى من دون موظفين، يستطيع البرلمانيون الحصول على معلومات مفيدة بالكشف عن حاجتهم لها عن طريق تنظيم فعاليات تعطيهم الفرصة للحصول على المعلومات.

هناك الكثير من المصادر المحتملة للمعلومات للبرلمانيين المهتمين النشطين. تستطيع منظمات المجتمع المدني ووكالات مراجعة الحسابات، ومجموعات المصلحة العامة، ووسائل الإعلام، ويستطيع الإداريون تقديم مجموعة من الموارد، بما في ذلك الروابط الروابط مع قطاعات نشطة من الجمهور، والخبرة في مجال مراجعة الحسابات والسياسات المتخصصة، والبروز، وغيرها من الموارد المفيدة في الرقابة. ويمكن أن تكون أكثر من مجرد مصادر تمرر معلومات مفيدة؛ فقد تصبح شريكا وحليفا في جهود الرقابة المشتركة.

### السلطة تستقطب المخبرين

يستخدم الأشخاص الذين يسعون إلى التأثير على أعضاء البرلمان أو اللجان البرلمانية، معلومات عن مزايا القرارات وتكاليفها، بوصفها وسيلة للإقناع. يجب على أعضاء البرلمان توخي الحذر الشديد لضمان بقاء أي علاقات مع الآخرين ضمن حدود الملاءمة مع مراعاة القواعد الأخلاقية، ومع ذلك، قد تكون مثل هذه العلاقات غنية بالمعلومات.

يملك مناصرو السياسات، وجماعات الضغط، وأعضاء الحكومة وأفراد الشعب من الأسباب ما يدعوهم للتأثير على أعضاء البرلمان. وقد يصبح الإداريون الودودون مصادر سرية للمعلومات لأعضاء البرلمان الذين يعرفون بأنهم مؤيدون متبادلون لقضايا معينة. وحتى أعضاء البرلمان من الأغلبية يمكن أن يشكلوا مصدراً للمعلومات لأعضاء المعارضة الذين قد يتمتعون بحرية أوسع لاستخدامها. فقد أشار أحد أعضاء البرلمان المعارضين في أحد البلدان إلى أن أعضاء البرلمان من أحزاب الأغلبية في بعض الأحيان سيقدمون معلومات لا يستطيعون استخدامها أنفسهم علناً لأسباب سياسية.

إن المعلومات التي يُقصد بها التأثير على قرارات تنساب بسهولة أكبر إلى أولئك القادرين على اتخاذ تلك القرارات. وسيجذب كبار المسؤولين والبرلمانيون البارزون بشكل عام معلومات أكثر وأفضل من تلك التي يحصل عليها الأشخاص العاديون.

ومع ذلك يستطيع عضو البرلمان العمل على زيادة تدفق المعلومات إليه وإلى لجانه. كما أن كسب سمعة المناصر لقضية أو المهتم يجذب الاحترام، وبالتالي يجلب المعلومات. ويحصل مكافحو الفساد على معلومات سرية، كما يُخبر المدافعون عن المساواة بحالات التمييز، وتضغط المصالح المدرسية على المدافعين عن التعليم، وما إلى ذلك. وفي مواضع عديدة، يحصل البرلمانيون المنتقدون لعمل الحكومة على وقائع من ناخبين متضررين، وتسريبات من مسؤولين حكوميين ممتعضين على الحكومة. واليوم وبفضل الإنترنت، فقد تيسر أكثر من أي وقت مضى لأفراد الجمهور التعرف على أعضاء البرلمان المهتمين بقضايا محددة والتواصل معهم.

تجتذب اللجان الفعالة والنشطة أيضاً أولئك الذين يرغبون في ممارسة نفوذهم على عملية التشريع. فعلى سبيل المثال، يمكن للجان أن تعلن استعدادها لتلقي المعلومات عن طريق تنظيم جلسات استماع عامة. ولهذه الجلسات بدورها أثرٌ مزدوج يتمثل في إعلام أعضاء اللجان والعمل كمنتدى عام لمن يقدم المعلومات، مما يتيح لها الوصول إلى جمهور أكبر.

وعلى الجانب السلبي، قد يحدّ أعضاء البرلمان واللجان أيضاً من نوعية محيطهم المعلوماتي. فعلاقة العداء بين البرلمان ومنظمات المجتمع المدني – التي تؤججها مزاعم متنافسة لتمثيل الجمهور، وتنميط السياسيين على أنهم فاسدون، ومنظمات المجتمع المدني بأنها كائنات ذات مصالح خاصة وعملاء لمموليها – قد تعزل أعضاء البرلمان عن منظمات المجتمع المدني وقد حصل ذلك بالفعل. وقد تخفق اللجان في استشارة المجموعات ذات الصلة (أو تقرر التشاور فقط مع مجموعات معينة)، وتعقد مداولاتها سراً وتضطلع بأمور أخرى تحدّ من انسياب المعلومات إليها من مصادر عمومية.

### استخدام الولاية للإجبار على توفير معلومات بانتظام

هناك حيلة أخرى، عند وجود أغلبية برلمانية، وهي أن تُجبَر الوزاراتُ والإداراتُ الحكومية الأخرى على تقديم معلومات ذات صلة. ويكتسي ذلك أهمية خاصة عندما تكون للقوانين التي يجري تنفيذها أهدافاً محددة تهمّ أعضاء البرلمان.

فعلى سبيل المثال، يتعين على وكالات البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية أن تقدم تقارير دورية عن مستويات تلوث المياه والهواء في كل منطقة. ويتم وضع قوائم مفصلة لمواقع النفايات الخطرة في كل دائرة انتخابية في الكونغرس. وتشمل هذه التقارير معلومات عن فعالية اللوائح البيئية، فضلاً عن تكاليفها ومزاياها.

**بإيجاز: جعل الحكومة تأخذ البرلمان على محمل الجد**

تعتمد الرقابة البرلمانية الفعالة على الحصول على موارد ضرورية. وأشار أعضاء البرلمان، الذين شملهم الاستطلاع الذي تم القيام به في إطار هذا التقرير، إلى أن ندرة هذه الموارد غالبا ما تقوض جهودهم الرقابية. وفي حين أن الحكومات نفسها قد تعاني نقصاً في الموارد في أجزاء كثيرة من العالم، فإن البرلمان غالباً ما يكون في وضع أكثر هشاشة من حيث الموارد. ومن الأهمية بمكان توفير موارد ومالية وبحثية مخصصة تكفي لتعزيز المسؤوليات الرقابية لأعضاء البرلمان. غير أنه حتى في حالة غياب موارد كافية، يستطيع البرلمانيون إنشاء شبكة غنية تتألف من مقدمي الخدمات – تشمل منظمات المجتمع المدني، والقطاعين الخاص والعام - لجمع معلومات مفيدة.

## ٦-٣ حشد الدعم الشعبي

لكي تكون للرقابة فرصة واقعية للنجاح، يجب مواجهة القوى الحكومية أو موازنتها من قبل قوى أخرى. ويمكن أن يساعد حشد الدعم الشعبي لأجل الرقابة على تصحيح الخلل في الموارد المتاحة للبرلمان والحكومة.

الجمهور هو الطرف الكبير، الذي غالبا ما لا يستخدم بشكل كاف، في الرقابة البرلمانية. وعلى البرلمانيين أن يوجهوا جهودهم للحدّ من التفاوت بين نفوذ البرلمان الكامن والفعلي، وأن يعملوا على تطوير الرقابة لتكون وظيفة برلمانية متوقعة وقوية. ويتعين إقناع الجمهور بقيمة الرقابة إذا أريد له أن يدعمها. وكما ذكر آنفاً، من الممكن حشد أقسام من الجمهور وقد جرى ذلك في الماضي.

في الوقت الحاضر، يتسم فهم الجمهور للرقابة البرلمانية ودعمها بأنه دون المستوى المنشود، لأسباب عديدة، منها عدم ثقة الجمهور في البرلمان، وعدم الاكتراث بما يضطلع به، والتصور بأنه بعيد عن حياة الأشخاص العاديين.

إن أقوى ادعاء يستطيع البرلمانيون القيام به بشأن الرقابة هو أنهم يعملون لتحقيق مصالح الجمهور، وليس لمصلحتهم الخاصة، وأن الرقابة ضرورية للناس العاديين، وأن عملهم يؤدي إلى تحسن المستوى المعيشي لمن يمثلونهم. ويشكل ذلك حافزاً قوياً للدعم الشعبي للرقابة البرلمانية، لكن على البرلمان أن يعرض مهامه بمزيد من القوة في المجال العام. ويصدق هذا بصفة خاصة على البلدان التي توجد فيها برلمانات جديدة نسبياً.

يمكن للبرلمانيين اتخاذ إجراءات محددة لحشد الدعم الشعبي من أجل الرقابة وممارسة الضغط على الحكومة، إذا اتضح أنها تستخدم سلطاتها على نحو غير ملائم.

### السلوك الشخصي ومدونات الأخلاق والحلول المشتركة بين الحزبين

يفسّر المستمعون الرسائل من خلال مجموعة من الأحكام بشأن محتواها ومصدرها. ويرجح أن يتأثر فهم الجمهور للرسائل الصادرة عن نتائج الرقابة البرلمانية استناداً إلى ما يعتقد الجمهور عن الجهة المرسلة للرسالة.

غالبا ما يصدق الناس الذين يعتقدون أنهم شرفاء. وإن كان المصدر لا يحظى بالثقة، فهناك فرصة ضئيلة لتصديق محتوى رسالته. وليس مستغرباً أن تكون استجابة أولئك الذين يخضعون للتدقيق الرقابي بالتشكيك في دوافع منتقديهم. وإن عجزوا عن تفنيد الرسالة، فإنهم قد يهاجمون صاحبها، وبالتالي، تكون لسمعة أعضاء البرلمان، والبرلمانات أهمية حاسمة في تحديد ما إذا كانت نتائج الرقابة ذات بال أم لا.

#### السلوك الشخصي

وبالتالي، يجب على أعضاء البرلمان، عند انتقاد الآخرين، أن يدركوا بأن دوافعهم الخاصة قد تخضع للتدقيق. وعليهم أن يتحلوا بالمسؤولية والشفافية في سلوكهم. وقد أشار كين كوغهيل، وهو رئيس سابق في برلمان فيكتوريا في أستراليا، إلى أن وضع معيار شخصي رفيع المستوى والتقيد به لهو "أكبر حماية لعضو البرلمان ضد النيل من كفاءته الأخلاقية". وقد دافع عن وضع مدونة قواعد يعلن بموجبها كل عضو برلماني عن أي مصلحة شخصية أو مالية قد تكون لديه في أي مسألة قيد التدقيق تحمل الآخرين على الاعتقاد الجازم بأنها ستؤثر على طبيعة مشاركته.[٧]

#### سن مدونات الأخلاقيات وانفاذها

في مجموعات التركيز والمنتديات الأخرى التي شملها هذا التقرير، أوضح برلمانيون بأنهم يدركون السمعة السيئة للسياسيين أمام الرأي العام. ويروا أن هذه التصورات قد تمتد لتشمل الهيئات التشريعية التي ينتمون إليها وتلطخ أعمالهم الرقابية وأعمالهم الأخرى في نظر الجمهور. ويرى كثيرون أن تحسين سمعة البرلمان من خلال وضع مدونات لقواعد السلوك وإنفاذها، وغيرها من التدابير، شرطٌ مهم لتحسين فعالية الرقابة. ولن يتلقى الجمهور رسالة الرقابة على محمل الجد إلا إذا كان تصوره لصاحب الرسالة إيجابياً.

وغالبا ما يكون ردّ البرلمان على فضائح تورط فيها برلمانيون اعتماد مدونة سلوك برلماني وقوانين تمويل الحملات وإجراءات الإقالة. تظهر هذه التدابير أن البرلمان يأخذ الأخلاق بجدية، وكثيراً ما يوضح ما هو مسموح به وما هو غير مسموح به. إن إنفاذ البرلمان للتدابير الأخلاقية يعادل في الأهمية اعتماده لها.

٧ Coghill and Thornton, 2015. (See also Coghill et al, 2015).

ويمكن أيضاً استخدام القواعد الإجرائية لبناء ضمانات أخرى. فعلى سبيل المثال، يملك رئيس برلمان الهند سلطة عزل أعضاء من اللجان بسبب تضارب المصالح.

> "يجوز الاعتراض على تعيين عضو في لجنة برلمانية إن كان لهذا العضو مصلحة مالية مباشرة أو مصلحة مباشرة وثيقة من شأنها أن تؤثر سلباً على نظر اللجنة في أي مسألة. وينبغي أن تكون هذه المصلحة مرتبطة بصورة مستقلة بالعضو الذي أُعترض على عضويته في اللجنة، أي أنه لا ينبغي أن تكون مشاعة بين عامة الناس، أو بين أي فئة، أو قسم منها أو تكون مسألة تتعلق بسياسة الدولة".
>
> *المادة ٢٥٥، القواعد الإجرائية وتسيير الأعمال في برلمان الهند*

### تغيير التصورات من خلال التعاون بين الحزبين

يمكن بسهولة استبعاد نتائج الرقابة (وقد تفقد الأفكار الجيدة المحتملة) إن كانت هناك تصورات بأن الذين يتولون الرقابة ينطلقون من منطلق طائفي. فعندما يقدم أحد أعضاء البرلمان المعارضين نتائج الرقابة، يمكن التشكيك في دوافعه أو رفضها بحجة أنها تخدم مصلحة ذاتية. ومن شأن اتباع أسلوب حزبي شامل وشفاف بالكامل للرقابة أن يحقق تحييداً لهذه الردود.

## إضفاء طابع إنساني على نتائج الرقابة

الجمهور لا يستجيب لما هو ممل. فلكي تحظى نتائج الرقابة بالاهتمام، يجب أن تتصدر العناوين وتحدث أثراً. مما يعني في كثير من الأحيان ضرورة إضفاء طابع إنساني على القصة (ولكن دون جعلها تافهة أو 'بسيطة'). فعلى سبيل المثال، قد يكون للتقارير الكمّية عن جودة المياه أثراً أقل في الصحافة الشعبية من التقارير عن مستويات الرصاص غير الصحية لدى الأطفال في المناطق المتضررة. ولكن لا بد أن تحظى هتين الحالتين باهتمام وسائط الإعلام وأن تستند على أدلة لإحداث أثر إيجابي على الحكومة.

في العديد من البلدان، ساعد تسليط الضوء على أمثلة صارخة لإخفاقات الحكومة، الجهود الرامية لمحاسبة الحكومة: مثلا، كشف أساليب حياة البذخ التي يعيشها المسؤولون الفاسدون في أماكن عديدة، وعدم ملاءمة تعامل الشرطة مع ضحايا الاغتصاب في الهند، وردود الفعل الضعيفة بعد إثر اختطاف طالبات المدارس في نيجيريا، والمحاولات الرسمية لتجاهل قتل الطلاب في المكسيك. توفر هذه الحالات حجة لمواجهة نتائج الرقابة. فهي في الوقت نفسه شخصية ورمزية للغاية، مما يجعلها مفيدة لإشراك الجمهور وطلب الرقابة.

تميل وسائل الإعلام إلى التغطية المثيرة. وفي حين أن هذا يثير مشاكل، فإنه يجعلها أيضاً حليفا مفيداً في تعظيم الحاجة لنتائج الرقابة.

## تحقيق فوائد من الرقابة

إن أقوى الوسائل لزيادة الدعم الشعبي للرقابة البرلمانية يكمن في القيام بأمور تحسّن حياة أفراد الشعب يمكن التعرف عليهم.

### المتابعة

يستطيع البرلمانيون كسب تأييد الجمهور للرقابة من خلال تقديم حلول جزئية على الأقل للمشاكل التي يحددها أفراد الجمهور. وقد يحول هذا أعمال الرقابة من تعبير عن الاستياء إلى أداة للتحسين. ويمكن للبرلمان تحقيق ما يلي:

- متابعة الرقابة ورصد سلوك السلطات الحكومية، لضمان تغيير الممارسات نحو الأفضل أو إبقاء الضغط لتغيير الممارسات.
- النظر في الاستجابة للانتهاكات أو المشاكل من خلال اعتماد القوانين. على سبيل المثال، اعتمد برلمان جنوب أفريقيا في سنة ٢٠١٢ قانوناً لمكافحة الفساد رداً على فضائح محلية.
- استخدام القوانين وغيرها من الوسائل لزيادة تزويد المعلومات لمن يقوم بالرقابة. يشكّل العاملون في المؤسسات الحكومية (وفي القطاع الخاص) الذين يُطلق عليهم "مُطْلقو صافرات الإنذار" أو المخبرين مصدراً مهما للمعلومات عن الفساد والإساءات الأخرى. في العديد من البلدان توجد قوانين لحماية هؤلاء الأشخاص.

### تحديد المستفيدين

يمكن للبرلمانيين زيادة الدعم الشعبي للرقابة بالعمل على إنشاء مزايا ونشرها. ومن المهم أن نأخذ في الحسبان أن السلع العامة أو الجماعية - التي تُقدم للمجتمع ككل – تحظى عادة بتقدير أقل أو اهتمام ضئيل من السلع الانتقائية التي تنتفع بها شريحة معروفة من السكان. الحصول على دعم لحل مشاكل مدرسة أسهل من حشد الشعب لمناصرة نظام تعليمي بأسره، كما أن التبليغ عن جريمة يحظى باهتمام أكبر من التعرف على الأسباب الأصلية للجريمة.

ومع ذلك، يمكن تقديم كل نوع من المزايا بطرق قد يلاحظها المستفيدون ويدعمونها. فعندما يعلن أعضاء البرلمان عن دورهم في تقديم هذه المزايا، فإنهم يعظمون رأسمالهم السياسي مع زيادة الدعم الشعبي للرقابة البرلمانية.

وعادة ما تكون مزايا الرقابة أكثر أثراً على مجموعات بعينها: مثلا، أولئك الذين يحصلون على خدمات أقل من برامج حكومية معينة، أو تنتهك حقوقهم أو تعاملهم السلطات الحكومية بإجحاف، أو المتضررين من إجراءات حكومية. ينبغي أن تحقق الرقابة من أجل النزاهة فوائد ملموسة للشركات التي تضطر لدفع ضرائب خفية للفساد على معاملاتها مع الحكومة. وتعني الرقابة من أجل الإخلاص أن المستفيدين المستهدفين من القوانين (مثل حماية حقوق النساء، والأطفال، والمجموعات المهمشة) سيعاملون بطريقة أفضل. أما الرقابة من أجل الإنصاف، فتعني أن المستفيدين من التوزيع العادل للخدمات الحكومية سيكونون في وضع أفضل للغاية. وأما الرقابة من أجل الكفاءة والفعالية، فتعني أن يحصل الجمهور على حلولاً قيمة لمشاكلهم مقابل الأموال التي يدفعونها.

**بإيجاز: حشد الدعم الشعبي**

تتطلب الرقابة البرلمانية دعماً قوياً من الجمهور، إذا أريد لها أن تكون فعالة تماماً. يجب على البرلمانيين الراغبين في حشد دعم شعبي للرقابة أن يلتزموا أولاً بمعيار أخلاقي سام وواضح. ويتعين عليهم أيضاً أن يعرضوا بقوة نتائج نشاطهم الرقابي ليوضحوا بجلاء مساهمتهم في المصلحة العامة والرفاه الاجتماعي. كما يجب أن تكون الرقابة وثيقة الصلة بالجمهور، وأن تستجيب للشواغل العامة، وأن تحدد بوضوح الجمهور المستفيد.

## ٦-٤ إلى البرلمانيين الراغبين، لم القرار بالمشاركة؟

بدأ هذا الفصل بتوكيد بسيط: أن كافة أنشطة الرقابة تبدأ بقرار من كل عضو برلماني للمشاركة فيها. وتعتبر سلطات الرقابة مجرد نظرية، حتى يقرر البرلمانيون استخدامها.

لذا، لم يجب عليك أنت أن تقرر المشاركة في الرقابة؟

### السبب الكبير: الحكم الديمقراطي يعتمد على رقابة تفصيلية للبرلمان على الحكومة

الرقابة البرلمانية عملية تهدف إلى تحسين الأداء الحكومي وتأثيره على الناس، والديمقراطية، والتنمية.

يعيش كل شخص مع نتائج الإجراءات الحكومية بوصفه فرداً وعضواً في المجتمع. لذا، فإن لكل فرد مصلحة في الكيفية التي تعمل بها الحكومة. فعندما تجوّد الحكومة أداءها، فإنها تنتج مزايا، وعندما تؤدي وظائفها بشكل سيء، فإنها تنتج مشاكل.

من بين فضائل الديمقراطية أن الحكومة تتلقى ردودا عن كيفية أداء عملها.وقد تأتي الردود من الناخبين، والجماعات التي تمثل المصالح العامة أو الخاصة، والأهم من ذلك من البرلمان. وعندما لا يكون أداء الحكومة جيداً، فإن تلك الردود تساعدها على العودة للمسار الصحيح. لذا، فإن المجتمع وأفراده لديهم مصلحة قوية في قيام البرلمانيين بالرقابة على الحكومة وتقديم الردود.

### السبب الشخصي: قد تساعدك الرقابة على تحقيق أهدافك

إن الاضطلاع بما فيه مصلحة للمجتمع قد يساعدك أيضاً على تحقيق أكبر قدر من قدراتك المهنية، ويحقيق أهدافك السياسية، وترقية ما تثمنه. إن المشاركة في الرقابة قد تساعدك على تحقيق أهدافك الشخصية - سواء أكانت مساعدة الناخبين، أو دفع سياساتك المفضلة، أو تطوير مسيرتك السياسية.

### المخاطر والتكاليف بالنسبة للبرلمانيين

إن قرارك بالمشاركة في الرقابة له فوائد محتملة كبيرة على ناخبيك وعلى المجتمع، ولكن قد يترتب عليه تكاليف ومخاطر. وتستند اثنتان من النقاط التي سبق ذكرها على هذا القرار وهي: (١) المخاطر السياسية التي قد تتكبدها، و(٢) الصعوبات الكبرى التي قد يواجهها أعضاء البرلمان الذين يعتزمون المشاركة في الرقابة في برلمانات نامية.

#### المصالح الشخصية مقابل مصالح المجتمع

قد يكون هناك "خطر أخلاقي" لأن الشيء الذي ينتفع منه الناخبون أو المجتمع قد تكون له كلفة مهنية بالنسبة لك. ففي الحد الأدنى، هناك تكاليف الفرص لاختيار استعمال وقتك وطاقتك في الرقابة على حساب أمور أخرى ذات قيمة بالنسبة لك، مثل مساعدة المؤيدين المحليين أو العمل على التشريعات المفضلة. وإن كانت مواردك وسلطاتك غير كافية، فإن المشاركة في الرقابة قد تكون محبطة، أو حتى تافهة. وهناك تكاليف أخرى محتملة مثل نفور زعيم الحزب أو الوزراء.

#### العمل في برلمان قليل الموارد

يواجه أعضاء البرلمان في الديمقراطيات الناشئة والبرلمانات قليلة الموارد عوائق أكثر أو أكبر أمام الرقابة. وقد تكون الموارد المتاحة للبرلمانات وللرقابة محدودة، وقد تكون سلطات الرقابة المؤسسية في طور النمو، أو خاضعة للمناقشة، وقد تكون الثقافة السياسية للقواعد والقيم والسلوكيات فيها أكثر تقييداً مما في البرلمانات العريقة وذات التمويل الجيد.

وفي البلدان حيث تكون الفرص الاقتصادية محدودة للغاية، فإن المنصب السياسي غالباً ما يكون وسيلة واعدة للرقي الاجتماعي. لذلك فإن عضو البرلمان الذي يثير نفور الحكام، يفعل ذلك في بيئة قد تكون فيها فرص العمل خارج السياسة قليلة.

هناك مخاطر. ولكن ما هي احتمالات تعويض المكاسب الناتجة عن المشاركة في الرقابة؟

### مخاطرة تستحق الإقدام عليها

إن اختيار المشاركة في الرقابة وسيلة للتعبير عن إيمانك في ذلك، وقد تكون تلك غاية في حد ذاتها. إن احتمال نجاح أنشطة الرقابة في إحداث التغيير سيكون مهماً لتحديد ما إذا كنت مستعدا للإقدام على المخاطر أم لا.

#### الفرصة الحقيقية للنجاح

وحتى في البيئات الصعبة، حققت مبادرات الرقابة نجاحاً، وفي البيئات المؤيدة أصبحت الرقابة وظيفة مؤسسية يتم القيام بها بانتظام.

وقد نجحت الرقابة في عدد من المواقع غير الواعدة: ففي أوغندا، فُرضت عقوبات على وزراء في فترة الحزب الواحد كان أداؤهم ضعيفاً؛ وفي البوسنة والهرسك، التي تعاني انقساماً حاداً، حقق التعاون متعدد الأحزاب المساءلة المالية؛ وقامت هيئة تشريعية ناشئة في بونتلاند الصومالية

بتحسين سياسات الحكومة لتنفيذ برامج الإغاثة من الجفاف. ولم يتحقق أي من هذه النجاحات في إطار نظام رقابي يعمل بشكل روتيني وموارد جيدة.

ويمكن تحقيق نجاح أكثر انتظاماً، إذ تشهد العديد من البرلمانات تحولاً إلى نظم رقابية أكثر ملاءمة. ومع مر الزمن، عزز كل من البرلمانين الكيني والأوغندي قدرتهما على المشاركة في الرقابة بصورة أكثر روتينية عن طريق إنشاء لجان وظيفية، ودعم الموظفين الفنيين في مجالات حيوية مثل الميزانية، والرقابة على الأموال.

وحققت البرلمانات بالفعل مزيداً من التقدم. ففي المملكة المتحدة، سُحبت سلطة اختيار رؤساء اللجان من قادة الأحزاب ووُضعت في أيدي أعضاء البرلمان؛ وفي ألمانيا، تحرك الائتلاف الكبير لضمان تمثيل أعضاء أحزاب الأقليات في اللجان.

لذلك قد نجحت الرقابة في ظل مجموعة واسعة من الظروف: في دول الحزب الواحد، وفي المجتمعات التي تعاني إنقساماً عميقا، وفي البلدان النامية، وفي البرلمانات الناشئة وفي البرلمانات المتقدمة للغاية. وفي حين ظلت أنشطة الرقابة بعيدة كل البعد عن تحقيق أي فعالية على الصعيد العالمي، فإن معظم البرلمانات تنخرط في شكل من أشكال الرقابة على الحكومة، وقد أثبت الكثير منها أن الرقابة الفعالة لها فرصة حقيقية للنجاح.

*ثمرة دانية: استخدام المطالبة العامة المكبوتة لتحقيق فوائد غير متناسبة*

وحيثما يكون الشروع في الرقابة أمراً شاقاً، غالباً ما تكون هناك مطالبة مكبوتة لما يمكن أن يحققه. وقد تكون ظواهر الفساد، وعدم الكفاءة، وعدم المساواة متفشية في ظل غياب رقابة حقيقية. وفي نهاية المطاف، قد تكون القدرة على استخدام هذا الضغط المكبوت من جانب الجمهور لتلبية توقعات المساءلة الحكومية محركاً أساسياً للتغيير. ولكي يحدث ذلك، فمن المهم أن يكون البرلمان جزءًا من حل أخلاقي دائم، ولا يكون جزءًا من مشكلة.

وفي الحالات التي لم تكن فيها رقابة في الماضي، ربما كانت مطالبة الجمهور لمساءلة الحكومة قد تراكمت لبعض الوقت وتبحث عن متنفسا. وفي مثل هذه البيئة، تكون الرقابة الوظيفة البرلمانية التي لها أكبر إمكانات لإحداث فرق سريع في نوعية الحكم الديمقراطي. لكن، على البرلمان أن يكون للاستعانة بالأدوات الإجرائية والسياسية اللازمة، وراغبا فيها وقادرا عليها.

عند استحداث رقابة برلمانية أو تعزيزها، من المحتمل أن تحقق الإجراءات الأولية أكبر الفوائد. ويَصْدق ذلك بوجه خاص في البيئات التي كانت فيها الممارسات الفاسدة، وعدم الكفاءة، وضعف الأداء غير معالجة. ففي كينيا، مع أن التغييرات في ثقافة الإفلات من العقاب على الفساد بطيئة الحدوث، فإن الجهود التي بذلت على مدى السنوات العشر الماضية أدت إلى زيادة تواتر انكشاف الفساد للجماهير، ومكنت من تغيير تلك الثقافة. وفي الجهة الأخرى، يمكن أن يكون لانكشاف الممارسات في منطقة مغمورة نسبياً آثاراً تداعيات كبيرة. ففي مجلس العموم البريطاني، ومجلس النواب الأمريكي جرى كشف مخالفات مالية كانت مقبولة على نطاق واسع وتمارس لفترة طويلة، وكانت غير مفحوصة أو مقبولة ضمنيا، فتم القضاء عليها بين عشية وضحاها.

**بإيجاز: إلى البرلمانيين المهتمين – لم القرار باتخاذ إجراء؟**

إن السبب الرئيس وراء التزامك، بوصفك برلمانياً، بالمشاركة في الرقابة هو أن الحكم الديمقراطي يعتمد على رقابة تفصيلية للبرلمان على الحكومة. وهناك أيضاً أسباب شخصية وراء هذه الرغبة: فالرقابة قد تعينك على تحقيق أهدافك، مثل مساعدة الناخبين، ومناصرة سياساتك المفضلة، وتطوير مستقبلك السياسي.

هناك مخاطر محتملة في أن تصبح معروفا بممارسة الرقابة: ففي ظروف معينة، قد تقور ناخبيك بتكريس وقتك في رقابة طويلة الأجل على حساب قضايا أخرى أكثر إلحاحاً. وقد تفقد تعاطف زعماء الحزب أو الوزراء. بيد أن الفرصة لتحقيق تغيير إيجابي ودائم يجب أن تجعل المشاركة في الرقابة مخاطرة تستحق الخوض فيها.

## ٦-٥ الاستنتاجات

هناك مجموعة من الأدوات الرقابية المتاحة للبرلمان. ولكن، قد تصبح هذه الأدوات عديمة الجدوى ما لم يضعها أعضاء البرلمان موضع التنفيذ بصورة يومية. وفي حين أن الأعضاء يتعرضون لقدر من المخاطر المهنية باتباعهم "مسار التدقيق" بلا هوادة وحيثما يؤدي هذا المسار، فإن السمة الرفيعة التي يمكن منحها لمثل هذا العمل في المجال العام تتيح فرصاً فريدة لأعضاء البرلمان المثابرين والمجتهدين لتحقيق تطور مهني وسمعة راسخة، فضلاً عن تقديم مساهمة مباشرة لتحسين نوعية حياة الحكومة والشعب.

# الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات الرئيسية

تؤدي الرقابة الصارمة والبناءة القائمة على الأدلة إلى تحسين الحكومة بطرق عديدة. والهدف منها هو التأكد من أن الحكومة تعمل بشكل جيد وتحمي حقوق ورفاه جميع الناس، وتراقب تنفيذ القوانين بشكل فعال، وترصد أثرها على حياة الناس عن كثب، وتوفر وسيلة لتحديد الثغرات أو المشاكل في التشريعات التي تحتاج إلى معالجة، وتكفل صرف الأموال بشكل جيد، وتقيم البرامج الحكومية مقابل النتائج. يصبح من الصعب إخفاء الممارسات الفاسدة في ظل وجود نظم رقابة فعالة.

الرقابة تجعل الديمقراطية أقوى حيث أنها توفر للناس قناة للمشاركة في إدارة الشؤون العامة على أساس يومي بين الانتخابات الدورية، وتضع المعلومات في المجال العام، مما يضمن أن الحكومة تعمل تحت المراقبة العامة. وتشكل الرقابة جزءا رئيسيا من نظام الضوابط والموازين المصمم للحد من انتهاكات السلطة الحكومية، وتوفر آليات سياسية لفرض عقوبات على الحكومة أو الوزراء في حالة القصور.

وبالاستناد إلى التقارير المقدمة من البرلمانات والمقابلات مع النواب والنقاشات المواضيعية مع النواب وكبار الموظفين البرلمانيين، يمكن التأكيد على بعض المبادئ الأساسية للرقابة البرلمانية (انظر الإطار ٤٢).

**الإطار ٤٢ : المبادئ الأساسية للرقابة البرلمانية**

ينبغي للرقابة:

- أن تكون عملية صارمة وبناءة قائمة على الأدلة وتهدف إلى تعزيز رفاه الناس، ورصد تحقيق الأهداف والأولويات الإنمائية، وتحسين الحوكمة
- تغطي جميع مجالات الحكومة، في جميع الأوقات
- أن تكون مسؤولية مشتركة بين جميع البرلمانيين.
- ينبغي للبرلمان:
- أن تكون له ولاية قوية للرقابة منصوص عليها بوضوح في الدستور والقوانين والقواعد الإجرائية البرلمانية
- أن يكون قادرا على الوصول إلى المعلومات المطلوبة للرقابة بصفة كاملة وفي الوقت المناسب
- أن يضمن أن أحزاب المعارضة والأقليات قادرة على المشاركة الكاملة في الرقابة
- أن يزود اللجان بالولاية والوسائل اللازمتين للرقابة الفعالة
- أن يطور قدرته على الرقابة لتتناسب مع سلطاته الرسمية
- أن يعمم المنظور الجنساني في جميع أنشطة الرقابة ويضمن قدرة المرأة على الاضطلاع بالرقابة في جميع مجالات السياسات والتشريعات
- أن يكون على استعداد لاستخدام الصلاحيات المتاحة له لمساءلة الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها بموجب الالتزامات والقوانين والقواعد القائمة.

غير أن الرقابة غالبا ما تكون صعبة في الممارسة العملية. هناك العديد من التحديات المشتركة، بغض النظر عن النظام السياسي في بلد ما أو مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيه.

تبين البحوث التي أجريت في إطار هذا التقرير أنه توجد في معظم البلدان قواعد وأنظمة للرقابة، ولكن قد لا يعطي البرلمان أو النواب أو الجمهور الأولوية للرقابة بشكل كامل. تقدم المواد التالية النتائج الرئيسية الواردة في التقرير، وتضع توصيات لبذل المزيد من الجهود من أجل تعزيز الرقابة البرلمانية.

## الاستنتاجات الرئيسية

### تعدُّ الرقابة البرلمانية نشاط سياسي وستظل كذلك.

- يمارس كل بلد الرقابة وفقا لسياقه السياسي والثقافي والتاريخي. وهناك تنوع كبير بين البلدان في ممارسة الرقابة، وفي المجال السياسي المتاح للرقابة.
- تتباين استجابة الحكومات لأنشطة الرقابة تباينا كبيرا. في بعض السياقات، يكون التزام الحكومة بتوفير المعلومات في الوقت المناسب راسخا، وتكون مشاركة الحكومة في الرقابة جزءا من الثقافة السياسية. وفي بلدان أخرى، لا تطبق القواعد بصورة منهجية (على سبيل المثال، قد يرفض الوزراء المثول أمام البرلمان، وقد لا تكون المعلومات متاحة للبرلمان، وقد لا يتم التقيد بالمواعيد النهائية للإجابة على الأسئلة).
- وفي سياقات أخرى، ينظر إلى الاستجواب البرلماني على أنه تحديا لسلطة الحكومة (وإذا تكلم النواب دون خوف، في الغالب نواب المعارضة، وقد يزج بهم في السجن). إن حماية حرية أعضاء البرلمان في التعبير شرط حاسم للتمكن من تنفيذ الرقابة.
- تلعب السياسات الحزبية دورا رئيسيا في تحديد أنشطة الرقابة. وتتسم الأدوار المحددة جيدا للأحزاب السياسية في الحكومة والمعارضة بمزيج ديناميكي من المواجهة والتعاون.
- وقد تكون المنافسة السياسية حافزا على الرقابة. من المهم أن تكون المعارضة قادرة على استخدام أدوات الرقابة لمساءلة الحكومة وتحديها.
- تتأثر تصورات النواب بشأن استجابة الحكومة للرقابة البرلمانية بما إذا كان حزبهم في الحكومة أو في المعارضة. على سبيل المثال، يبدو

أعضاء الأحزاب الحكومية أكثر تفاؤلا بشأن قدرة البرلمان على الرقابة، في حين يميل أعضاء الأحزاب المعارضة إلى الاعتقاد أن الحكومة أقل استجابة، وأن الرقابة أقل فعالية.

- في الحالات الانتقالية أو ما بعد النزاع، قد تكون الحدود بين سلطات الحكومة والبرلمان غير محددة بوضوح. وقد لا يحظى الدور الرقابي بالأولوية أو الفهم الجيد.
- تواجه البرلمانات الصغيرة تحديات خاصة. يحد حجم البرلمان آليا من عدد اللجان المتخصصة التي لها دور رقابي ومستوى الدعم الذي تستطيع الإدارة البرلمانية تقديمه. في عدد من البلدان، قد يكون الوزراء والوزراء المفوضون أعضاء في اللجان التي من المفترض أن تراقب إدارتهم، مما يحد بشدة من إمكانات الرقابة التي تتمتع بها اللجنة.

## يظل نظام الرقابة الفعال بمثّل طموحَ العديد من البرلمانات

- لدى معظم البلدان قواعد وأنظمة للرقابة. ومع ذلك، فإن وجود مثل هذه القواعد والأنظمة في حد ذاته لا يضمن فعالية الرقابة البرلمانية. يتطلب نظام الرقابة الفعال ما يلي:
  - ولاية قوية ذات صلاحيات محددة بوضوح لمساءلة الحكومة
  - مشاركون ملتزمون وراغبون ومستعدون لاستخدام الصلاحيات المتاحة لهم لمساءلة الحكومة
  - القدرة الكافية في البرلمان لتعزيز هذه الصلاحيات بالأدوات، بما في ذلك المصادر المستقلة للبحث والتحليل، وتكون العقوبات المحتملة على أساس تنازلي.
- ينص الدستور والقانون على ولاية الرقابة في جميع البلدان تقريبا. وتفتقر البرلمانات أحيانا إلى الوسائل أو الإرادة لاستخدام الصلاحيات المتاحة لها لتقييد الحكومة.
- ترتبط قدرة البرلمان على الرقابة ارتباطا وثيقا بقوة البرلمان عموما. ومن المرجح أن تكرس البرلمانات ذات الموارد الكافية الموظفين لدعم اللجان البرلمانية، وتقديم خدمات البحوث وتحليل الميزانية المتخصصة، بما في ذلك التحليل الجنساني.
- كثيرا ما يلاحظ ارتفاع نسبة تجديد النواب بعد الانتخابات ويمكن أن يكون له تأثير على نوعية الرقابة. وفي حين أن معدل تجديد النواب جزء طبيعي ومفيد من الانتخابات البرلمانية، فإن ارتفاع نسبته ينطوي على خطر فقدان الذاكرة المؤسسية، وكسر استمرارية عضوية اللجان من هيئة تشريعية إلى أخرى.
- تتوزع المسؤولية عن الرقابة على نطاق واسع. وللبرلمانات دور محوري، ولكنها بعيدة كل البعد عن كونها الجهات الفاعلة الوحيدة. تساهم الوزارات وهيئات الرقابة المتخصصة مثل المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات والمجتمع المدني ووسائط الإعلام والمجموعات المهنية في إنشاء شبكة رقابة غنية.
- يعتبر تقييم أثر العمل الحكومي في مجال المساواة بين الجنسين عنصرا أساسيا من عناصر الرقابة ويعزز الفعالية العامة للرقابة. تراقب البرلمانات التقدم في مجال المساواة بين الجنسين بعدة طرق مختلفة. تتولى اللجان المتخصصة والمجموعات المشتركة بين الأحزاب رصد حالة المساواة بين الجنسين في المجتمع، ويمكنها أن تقدم تشريعات لسد الفجوات التي تجدها. توفر الميزنة المراعية للمنظور الجنساني للبرلمان أدوات لمراقبة أثر السياسة الحكومية على المرأة والرجل. غير أنه ينبغي للبرلمانات أن تبذل المزيد من الجهود لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أنشطة الرقابة، وذلك مثلا عن طريق بناء قدرة محددة على البحث والتحليل الجنساني.
- لدى غالبية البرلمانات إجراءات للتفاعل المنهجي مع مؤسسات الرقابة العليا. بيد أن التفاعل مع مؤسسات الرقابة الخارجية الأخرى مثل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأمناء المظالم أقل انتظاما.
- يجب أن تكون البرلمانات مسؤولة أمام الشعب عن الطريقة التي تؤدي بها دورها الرقابي. عدد قليل نسبيا من البرلمانات لديها أنظمة لتتبع التوصيات التي تقدمها إلى الحكومة، وردود هذه الأخيرة. كثير من البرلمانات لا تقوم برصد نوعية أدائها الرقابي وتقييمها. الجهود البرلمانية الرامية إلى جعل نتائج أنشطتها الرقابية مرئية للجمهور محدودة.

## يعرب معظم النواب عن التزامهم بالرقابة . ولكن من الناحية العملية، كثيرا ما تقلل مسائل تحديد الأولويات والقدرات من مشاركتهم في أنشطة الرقابة

- هناك توافق واسع في الآراء على أن الرقابة مسؤولية جميع النواب. لكن النواب من أحزاب المعارضة يعتبرون أنهم يتحملون حصة غير متناسبة من العبء. يجب أن يكون النواب مسؤولون أمام المواطنين عن الطريقة التي يؤدون بها دورهم الرقابي.
- يحدد النواب من الأحزاب الحاكمة وأحزاب المعارضة مجموعة من التحديات تعترض دورهم الرقابي. في الغالب يذكر النواب قلة الموارد (على سبيل المثال، الموظفين، والمال، والمعلومات) باعتبارها أكبر تحد للفعالية. والنساء البرلمانيات نادرا ما يتقلدن مناصب قيادية، مثلا رئاسة اللجان، تمكنهم من القيام بأنشطة رقابية على نطاق واسع في مجالات السياسة العامة.
- غالبا ما يعمل النواب في جميع انحاء العالم بموارد محدودة لدعم عملهم. هناك تناقض صارخ بين مستوى الموارد المتاحة للحكومة والموارد الضئيلة نسبيا المتاحة للبرلمان.
- تتوقف درجة مشاركة النواب في الرقابة جزئيا على مصالحهم وتفضيلاتهم الفردية. على سبيل المثال، يبدو أن النائبات يستخدمن ممارسات رقابية غير رسمية أكثر من العمليات الرسمية. بالطبع، يخضع النواب من نفس البلد أو نفس الحزب لتأثير البيئة السياسية، والتصميم المؤسسي، والنظم الانتخابية، ونظم الأحزاب. ومع ذلك،

يحتفظ كل نائب بالقدرة على التصرف كفرد ويمكنه اتخاذ قرارات بشأن دوره الرقابي.

- تؤدي المطالب العامة المحدودة إلى تخوف النواب من العقاب من ناخبيهم إذا ما خصصوا وقتا لما يمكن اعتباره أنشطة رقابة غامضة في البرلمان الوطني، بدلا من معالجة الأولويات التي يحددها الناخبون.
- يتردد النواب في استثمار الوقت والجهد في أنشطة الرقابة إذا شعروا بأن النتائج غير مؤكدة، أو قد تتجاهلها الحكومة.
- هناك أسباب قاهرة لوجوب انخراط النواب في الرقابة بصفة أعمق، أيا كانت انتماءاتهم السياسية. لجميع النواب مصلحة في تحسين نوعية الحكومة. تساعد أدوات الرقابة النواب على خدمة ناخبيهم، وتحقيق أهداف سياستهم وتقدم سيرتهم السياسية.

### الرقابة مؤشر لأهمية البرلمان في القرن الحادي والعشرين

- البرلمانات مقتنعة بأهمية الرقابة، وكثيرا ما تحدد تعزيز نظم الرقابة كأحد أهداف التنمية البرلمانية.
- يتطلع الجمهور إلى مستويات عالية من النزاهة في الحياة العامة، والتوزيع العادل للموارد بين المناطق والفئات الاجتماعية، والقيمة مقابل المال في الإنفاق العام، وهذه التطلعات راسخة ومتنامية. وتساهم الرقابة البرلمانية في تحقيق جميع هذه الأهداف، وأكثر من ذلك.
- بإمكان البرلمان والنواب التواصل عن أنشطتهم الرقابية بشكل أكثر فعالية، وربط الصلة بين أنشطة الرقابة في البرلمان والتغيرات في حياة الناس على أرض الواقع، وهو ما يؤدي إلى زيادة الفهم العام لكيفية عمل الرقابة ومواصلة بناء مطالب الجمهور.
- قد تبدو "الرقابة" مصطلحا مجردا للكثيرين، لذا فإن الأنشطة البرلمانية مثل "الاستجواب" و"التحدي" و"التدقيق" و"إجراء التحريات" و"تقديم التوصيات" و"محاسبة الحكومة" و"إيجاد الحلول" من المرجح أن تعجب قسما واسعا من الجمهور.
- من خلال تشجيع الجمهور على المطالبة بالشفافية والمساءلة، من المرجح أن يكون الإصلاحيون الملتزمون في وضع يمكنهم من تشكيل البيئة السياسية لصالح المزيد من الرقابة. وقد تنشأ فرص تعزيز الرقابة في أوقات الأزمات، أو في سياق الإصلاحات السياسية الأوسع نطاقا. ومن المهم أن يكون الإصلاحيون مستعدين لاغتنام الفرصة.
- توفر خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، التي تسجل مسؤولية البرلمان عن مساءلة الحكومة عن التزاماتها بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، فرصة للبرلمانات والنواب لزيادة مشاركتهم في المسائل الحاسمة للتنمية الوطنية.
- يعطي هدف التنمية المستدامة رقم ١٦ ومقاصده المتعلقة بالمؤسسات الفعالة والخاضعة للمساءلة والشاملة زخما جديدا للبرلمان والنواب للتعبير عن صوت الشعب والاهتمام بالرقابة على الحكومة.

## التوصيات: سيناريو التغيير

توضح التوصيات التالية سيناريو التغيير المؤسسي نحو زيادة الرقابة. في حين يتعين تحديد الأولويات لتعزيز الرقابة وفقا للسياق الوطني، تعتبر التوصيات صالحة للتطبيق في جميع البلدان.

التوصيات موجهة أساسا إلى البرلمان كمؤسسة؛ وبعضها موجه إلى أعضاء البرلمان.

وتوجه التوصيات أيضا إلى الأحزاب السياسية، التي لها تأثير كبير على صنع القرار البرلماني وسلوك النواب. وهي ذات أهمية مماثلة بالنسبة للحكومات التي تتحمل مسؤولية كبيرة عن إقامة علاقة رقابية بناءة مع البرلمان، ولها أيضا مصلحة قوية في تعزيز شفافية السلطات العامة ومساءلتها عن طريق الرقابة الفعالة. التوصيات مهمة لجميع الناس ولمنظمات المجتمع المدني التي ترغب في تحسين نوعية مؤسسات الحكم.

### إنشاء الرقابة كأولوية عليا للبرلمان

١- **الإشارة إلى أن البرلمان ملتزم بوظيفته الرقابية**

إن إنشاء الرقابة كأولوية برلمانية يسمح بتوضيح أهميتها لجميع الجهات الفاعلة. توضح خطابات وتصريحات القيادة البرلمانية، بما في ذلك رئيس المجلس ورؤساء اللجان، للحكومة ووسائل الإعلام والشعب أن البرلمان جاد في دوره الرقابي. تعزز الاقتراحات والقرارات البرلمانية هذه الرسالة. ينبغي أن تكون للبرلمانات خطط استراتيجية تحتل فيها الرقابة مركزا بارزا.

٢- **الجمع بين جميع أصحاب المصلحة لتحديد عملية الرقابة البناءة والالتزام بها**

بما أن الأحزاب تتنافس على السلطة، فمن المتوقع أن تسعى الأحزاب الحاكمة إلى التقليل من استخدام أدوات الرقابة الهادفة لإحراج الوزراء، في حين أن أحزاب المعارضة ستنتهز كل فرصة للفت الانتباه إلى نقائص الحكومة. هذه هي السياسية، وهذا ما يمنح الجمهور خيارا بين البدائل السياسية. ومع ذلك، لا ينبغي النظر إلى الرقابة على أنها مجرد فرصة لمعارضة سياسية عقيمة، بل أداة حاسمة تقود إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان والتنمية البشرية.

يتعين على جميع الأحزاب السياسية الاعتراف بأن الدستور يفوض البرلمان للقيام بدور الرقابة، وأنه من المناسب والسليم أن يقوم النواب، بما فيهم أعضاء الأحزاب في الحكومة والمعارضة، بدورهم في تنفيذ تلك المهمة. لا تعزز الجهود الرامية إلى الحد من الرقابة البرلمانية أو منع المعارضة من القيام بدورها المشروع الحكم الديمقراطي.

ينبغي للأحزاب أن تتحدث بصراحة عن غرض الرقابة وأهدافها، وأن يكون هناك اتفاق فيما بين أعضاء الأحزاب وبين الأحزاب بشأن أهمية الرقابة بالنسبة لنوعية الحكومة ورفاهية الشعب. ينبغي

للأحزاب أن تتفق على أن الرقابة يجب أن تكون منهجية ومستمرة ومستندة إلى الأدلة، وأن تشجع أعضاءها على السعي لتحقيق ذلك.

٣- **تقييم نقاط قوة البرلمان وضعفه فيما يتعلق بوظيفته الرقابية**

التوصيات الواردة في هذا التقرير عبارة عن توصيات عامة. وكل برلمان يحتاج إلى تحليل أدق لنقاط قوته وضعفه، وتوصيات بشأن إجراءات محددة لمواجهة التحديات. ينبغي للبرلمان أن يضع آلية شاملة لتقييم ما إذا كانت شروط الرقابة الفعالة قد استوفيت، ويقترح التحسينات عند الاقتضاء. ينبغي أن يتضمن التقييم ما يلي:

- ما إذا كانت القواعد التي تحكم الرقابة كافية
- ما إذا كان البرلمان يتمتع بالقدرة الكافية على الرقابة
- ما إذا كانت لدى الأحزاب المعارضة والأقليات، والرجال والنساء، فرصا كافية للمشاركة في الرقابة.

تتيح العملية التحضيرية المؤدية إلى اعتماد خطة استراتيجية للبرلمان فرصا لإجراء حوار شامل مع الأحزاب السياسية، ولتقييم ذاتي صارم لنقاط القوة والضعف الحالية في الرقابة البرلمانية.

٤- **الالتزام بإجراء استعراض منتظم لكيفية أداء البرلمان لدوره الرقابي والإبلاغ عنه**

يساعد الإعلان بأن البرلمان سيقوم برصد أنشطته الرقابية بانتظام والإبلاغ عنها على جعل البرلمان نفسه مسؤولا أمام الجمهور عن أدائه. واحد من كل ثلاثة برلمانات فقط له نظام لرصد مدى فعاليته في أداء دوره الرقابي. يشير وضع مثل هذا النظام إلى أن الرقابة تشكل جانبا هاما من مؤسسة البرلمان.

## تعزيز ولاية وقدرة البرلمانات على الرقابة

٥- **التأكد من أن السلطات الرسمية للرقابة على الحكومة منصوص عليها بوضوح في القانون والقواعد البرلمانية**

القواعد التي تحكم الرقابة مهمة جدا بحيث لا تترك للعرف؛ فينبغي أن تُحدَّد بوضوح في الدستور والقوانين والقواعد الإجرائية البرلمانية. يجب أن تشمل سلطات قوية للحصول على المعلومات والأدلة من المواطنين سعيا إلى تحقيق رقابة فعالة.

٦- **ضمان الاستقلالية المالية والإدارية للبرلمان وموظفين محترفين متخصصين**

غالبا ما تتمتع البرلمانات بسلطات رسمية معتبرة ولكنها تفتقر إلى القدرات والوسائل اللازمة لكي تُمارسها بفعالية. لذلك، لكي تكون سلطات الرقابة البرلمانية فعالة وذات أثر، ينبغي تضييق أي فجوة بين السلطات والقدرة أو إزالة مثل هذه الفجوة.

عندما لا يكون للبرلمان سيطرة على ميزانيته وموظفيه، يصبح السعي إلى هذه الجوانب الأساسية من الاستقلال الذاتي البرلماني خطوة أولى هامة. وقد لا تتخلى الحكومة بسهولة عن هذه العناصر التي تسمح لها بممارسة شكل من أشكال السيطرة على البرلمان. ولكن كثير من البرلمانات تمكنت من تحقيق الاستقلال الرسمي كمثال على الممارسات الجيدة المعترف بها دوليا.

٧- **تخصيص الوقت في الجلسات العامة للرقابة**

يمكن للبرلمانات أن تقرر بوعي تخصيص وقت في الجدول الزمني البرلماني لأنشطة الرقابة. إن تخصيص الوقت في الجلسة العامة لاستجواب الوزراء أو مناقشة تقارير اللجان أو النظر في توصيات مؤسسات الرقابة الخارجية هو إحدى الطرق المتاحة للبرلمان للإشارة إلى أن هذه أولوية ولإعطاء رؤية لأعمال الرقابة.

ينبغي للبرلمانات أن تبحث الفرص لطرح أسئلة عن الحكومة دون إشعار مسبق بالمسائل العاجلة. ينبغي أن تكون ردود الحكومة على الأسئلة الخطية من أعضاء البرلمان مفصلة وتأتي في حينها. وينبغي أن تكون المعارضة قادرة على المشاركة الكاملة في عمليات الرقابة، لا سيما عن طريق إثارة المناقشات وفتح التحريات. يجذب الاستثمار في إبلاغ نتائج الرقابة للجمهور والقيام بعملية لإثارة التغطية الإعلامية الاهتمام العام ويعزز الطلب العام على الرقابة.

٨- **التأكد من أن قواعد اللجان وممارساتها تدعم الرقابة**

يمكن زيادة فعالية الرقابة كوظيفة للجنة ورؤيتها من خلال تشجيع اللجان على وضع خطط العمل، وتطوير قدرات الدعم، والإبلاغ عن التقدم المحرز في التحقيقات، ونشر النتائج التي تعكس رأي الأغلبية والأقلية على حد سواء، وعرض توصيات اللجان للمناقشة في الجلسة العامة.

في بعض النظم، تعتبر إجراءات اللجان سرية ويحظر على الجمهور حضورها. تتعارض هذه الممارسات مع الرغبة في القيام بإجراءات رقابية علنا وبطريقة شفافة. يمكن للإصلاحات مثل قوانين "الاجتماعات المفتوحة" أو "الشمس المشرقة" أن تعالج هذا الأمر. من شأن الالتزام بنشر الوثائق البرلمانية، في أشكال مفتوحة لسهولة إعادة استخدامها من قبل الجمهور، أن يبعث رسالة مهمة حول التزام البرلمان بالمساءلة والشفافية.

ينبغي للبرلمانات أن تعتمد إجراءات مفتوحة وشفافة لترشيح رؤساء اللجان وأعضائها. ومن الشائع في بلدان الكمنولث أن يعيَّن عضوٌ في المعارضة رئيسا للجنة الحسابات العامة، الأمر الذي يعتقد أنه يعزز الحافز على الرقابة.

تقوم الأحزاب السياسية بدور كبير في الحفاظ على رئاسة اللجان البرلمانية وعضويتها في العديد من البلدان، الأمر الذي قد يؤثر على أنشطة الرقابة التي يقوم بها النواب. وعندما يكون لقادة الأحزاب تأثير مفرط أو غير مقيد على طريقة إجراء الرقابة، يمكن للإصلاحات التي توسع قاعدة العضوية أن تزيد من إمكانات اللجان في الرقابة. وقد تساعد تدابير محددة على التأكد من أن

تُتاح لجميع أعضاء البرلمان، بمن فيهم النساء والشباب، فرصة للانضمام إلى اللجان في جميع مجالات السياسة، لا سيما تلك التي تعتبر أحيانا "ذات اعتبار"، مثل الدفاع، أو الميزانية أو الشؤون الخارجية.

٩- **ضمان ولاية واضحة وإجراءات وقدرة للرقابة على الميزانية**

ينبغي أن تضمن الرقابة على الميزانية تخصيص أموال الدولة لتلبية احتياجات الشعب كأولوية، وأن تُنفق الأموال بفعالية، وأن تتحقق النتائج المرجوة وأن تُتخذ الإجراءات التصحيحية عند الاقتضاء. ينبغي أن تكون للبرلمانات ولاية وإجراءات واضحة للمشاركة في جميع مراحل دورة الميزانية، بما في ذلك تخطيط الميزانية وصياغتها، والنظر في مشروع الميزانية والموافقة عليه، والرقابة على تنفيذ الميزانية ونفقات مراجعة الحسابات والنتائجها.

تحليل الميزانية مهارة خاصة. ينبغي للبرلمانات أيضا أن تتخذ خطوات لضمان حصول النواب على المعارف والمهارات اللازمة للمشاركة بنشاط في عملية الميزنة. التأكد من أن البرلمان له قدرات البحث الكافية لدعم النواب في الرقابة على الميزانية، بما في ذلك من خلال التطبيق المنهجي للميزنة والتحليل المراعي للمنظور الجنساني. ينبغي للبرلمانات أن تنظر في إنشاء مكتب متخصص في الميزانية البرلمانية أو وحدة بحث مماثلة لزيادة القدرة على مراقبة الميزانية عن طريق تأمين الحصول على المعلومات وتبسيط المعلومات التقنية وإنتاج تحاليل متخصصة؛ أو، إذا كان إنشاء مكتب الميزانية البرلماني غير ممكن لعدم توفر الموارد، ينبغي للبرلمانات أن تلتمس الدعم التقني من الخبراء في المراحل الرئيسية من الدورة المالية السنوية.

١٠- **تعميم مراعاة المنظور الجنساني وحقوق الإنسان في جميع أنشطة الرقابة**

يتطلب التحليل الجنساني وتعميم مراعاة المنظور الجنساني حوارا مستمرا بين الحكومة والبرلمانيين ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وينبغي للخبراء الداخليين والخارجيين في مجال المساواة بين الجنسين أن يقدموا تحليلا مستقلا للبرلمان. وينبغي أيضا أن تعالج تحقيقات اللجان وتقاريرها بانتظام احتياجات كل من المرأة والرجل.

تلعب لجان المساواة بين الجنسين والتجمعات النسائية دورا خاصا في إبقاء الحكومة مسؤولة عن التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والامتثال للقواعد والمعايير الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. غير أنه لا يكفي ترك الرقابة على المساواة بين الجنسين لهذه الهيئات المتخصصة. ينبغي تعميم المنظور الجنساني على وجه التحديد في عمل جميع اللجان البرلمانية أثناء رصدها لسياسات الحكومة وتشريعاتها وميزانياتها وتقديم الخدمات. يسهل التأكد من أن الحكومة تلتزم بالميزنة المراعية للمنظور الجنساني للبرلمان رصد الإنصاف والفعالية في استخدام الأموال العامة على أساس نوع الجنس.

وللبرلمان دور هام في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، لا سينا من خلال وظيفته الرقابية. يوفر *دليل البرلمانيين إلى حقوق الإنسان* إرشادات بشأن الكيفية التي تمكن البرلمانيين من استخدام أدوات الرقابة لرصد التزام الحكومات بالقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.[١]

١١- **تطوير قدرات بحث محددة لدعم الرقابة**

على الرغم من أن الموارد المالية للبرلمان تظل في الغالب محدودة، يمكن للبرلمان أن يختار الاستثمار في البنية التحتية اللازمة للرقابة الفعالة. خدمة البحوث غير الحزبية هي أساس قدرة البرلمان على الحصول على المعلومات وتقديم تحليل مستقل ومحايد للجان والنواب. يحتاج البرلمانيون إلى بحوث وتحليلات مستقلة من أجل إجراء تقييم موضوعي لعمل الحكومة. وحيثما تكون الموارد محدودة، ينبغي إيلاء الأولوية لقدرة البرلمان على تطبيق الرقابة القائمة على البحوث في مجالات الحكومة الأكثر ملاءمة للسياق الوطني. البدء بتطوير خدمات البحوث العامة حول المسائل القانونية والاقتصادية، والقيام تدريجيا ببناء المهارات المتخصصة في تحليل الميزانية والجنسانية ومجالات السياسة الرئيسية.

١٢- **بناء مهارات الرقابة والحد من تأثير تجديد النواب بعد الانتخابات**

تتطلب الرقابة مهارات يمكن تعلمها، مثل كيفية بناء نهج استراتيجي أو كيفية طرح أسئلة فعالة على الوزراء. الخبرة لها أهمية؛ إن الإمكانية المتاحة للنواب لتطوير الخبرات في مجالات محددة من خلال العمل في نفس اللجنة في الهيئات التشريعية المتعاقبة أمر بالغ الأهمية للفرد واللجنة والبرلمان ككل. وحيثما يكون معدل تجديد النواب إثر الانتخابات مرتفعا، فإن دور موظفي اللجان في تسجيل أعمال اللجان السابقة ونقل الذاكرة المؤسسية من هيئة تشريعية إلى أخرى، على سبيل المثال في شكل تقرير الإرث، له أهمية خاصة. يُمَكِّنُ تدريب النواب الجدد والموظفين البرلمانيين من التركيز على الرقابة وجعل جميع الفاعلين يشعرون بثقة عالية تجاه دورهم الرقابي. غالبا ما يكون التدريب والتطوير أكثر نجاحا عندما يتم "أثناء العمل" ويكون تحت إشراف الأقران أو المرشدين مثل النواب السابقين.

١٣- **التماس المساعدة الخارجية**

دعاة الرقابة ليسوا وحدهم. لقد تطورت القدرة الرقابية الإضافية والرغبة في المشاركة في الرقابة أيضا كمنتج ثانوي لحركة التنمية البرلمانية. توفر العديد من المنظمات المساعدة التقنية وغيرها من المساعدات، مثل: الاتحاد البرلماني الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والرابطة البرلمانية للكمنولث، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، وغيرها. وتتوفر مساعدات أكثر استهدافا لبلدان معينة أو مجالات مواضيعية محددة من خلال برامج دعم الحكم الديمقراطي وبرامج التنمية.

١ الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ٢٠١٧.

## شارك في القيام بالرقابة مع الشركاء

١٤- **سلم بأن الرقابة البرلمانية الفعالة فعل تشترك فيه جهود أعضاء البرلمان والمجتمع المدني ومؤسسات الرقابة الأخرى، بدعم من عامة الجمهور**

الرقابة البرلمانية مهمة اجتماعية هامة لا تؤديها البرلمانات وحدها. ينبغي للبرلمانات أن تعترف بمحدودية سلطتها ومواردها وأن تعمل بنشاط على إقامة علاقات تعاونية مع الشركاء خارج البرلمان.

تتطلب الرقابة البرلمانية الفعالة مجموعة متنوعة من الموارد التي يمكن أن تأتي من خارج البرلمان. وفي حين أن أعضاء البرلمان يتمتعون بوظائف رسمية، وغالبا ما تكون لهم صلاحيات دستورية وقانونية للتحقيق والعمل، فقد يفتقرون إلى المعرفة المتعمقة بمجالات السياسة التي تمتلكها منظمات المجتمع المدني أو الخبرات الخاصة والمهارات التي تمتلكها مؤسسات الرقابة الخارجية. يقتضي إقناع هذه الجماعات بالمشاركة التزاما وعملا لبناء الثقة، وتحديد القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتحديد السبل المفيدة للطرفين للعمل معا.

تنشأ أفضل الشراكات في الرقابة وأكثرها دواما عندما تجد هذه المجموعات المتفاوتة أحيانا سببا مشتركا وتقيم علاقات مفيدة للطرفين. هناك عدد متزايد من النواب كانوا في السابق ينتمون إلى من منظمات المجتمع المدني، ويمكنهم في كثير من الأحيان ربط الصلة بين البرلمان والجمهور. وكثيرا ما يرحب النواب الذين لهم خلفيات مهنية متخصصة (مثل مراجعي الحسابات والمسؤولون الحكوميون والأساتذة الجامعيون) بفرصة المساعدة في تحسين تقديم الخدمات الحكومية.

إذا كنت ترغب في القيام بدورك الرقابي بشكل أفضل، مد يدك وابن علاقات تعاونية مع الأفراد والمؤسسات الذين يمكنهم الإسهام بموارد مفيدة في هذا الجهد. ينبغي أيضا أن يزداد حافزهم على التعاون والمساهمة مع ازدياد وضوح جهود الرقابة وتحقيق نتائج إيجابية. ولجميعهم مصلحة في رقابة برلمانية أفضل ويستطيع الجميع المساهمة فيها.

١٥- **خذ الأدلة في اللجنة من مجموعة واسعة من المصادر**

ينبغي للجان أن توضح أنها ترحب، وتحتاج إلى مساهمات من وجهات نظر متنوعة، بما في ذلك المنظمات المدنية. وعلى الوجه الأمثل، ينبغي أن يقوم موظفو اللجان بتجميع قوائم المنظمات التي لها مصلحة في مجالهم، بما في ذلك المجموعات النسائية والشباب، والحفاظ عليها. قم بدعوة الجمهور إلى المساهمة في تحقيقات اللجان، نظم جلسات استماع علنية، وبرهن للجمهور أن التعامل مع البرلمان جدير بالاهتمام، وأن مساهماتهم ستؤخذ في الاعتبار. يمكن للبرلمانات، على سبيل المثال، أن تعمل على معالجة الثغرات أو أوجه القصور في التشريعات التي يتم تحديدها من خلال الاستفسارات. جرب أدوات ومناهج جديدة للتشاور مع المجتمع المدني والمجموعات المهنية والشباب وغيرهم من أصحاب المصلحة خلال أنشطة الرقابة، مثل المشاورات عبر الإنترنت، أو حتى إشراك أشخاص من خارج البرلمان كأعضاء في اللجان البرلمانية.

١٦- **تعزيز العلاقات مع مؤسسات الرقابة العليا ومؤسسات الرقابة الأخرى**

ينبغي للبرلمان أن يتأكد من أن مؤسسات الرقابة الخارجية، مثل مؤسسات الرقابة العليا والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأمناء المظالم، لها القدرة على الاضطلاع بولايتها (من حيث الاستقلالية والموارد البشرية والمالية). تقع مسؤولية فعالية عمل هيئات الرقابة الخارجية في كثير من الأحيان على عاتق البرلمان.

ينبغي للبرلمان ومؤسسات الرقابة بناء الثقة المتبادلة بالعمل معا على أساس منتظم، لا سيما، على سبيل المثال لا الحصر، تقديم التقارير السنوية. وبهذه الطريقة يثق البرلمان في النتائج التي تتوصل إليها الهيئات الخارجية، ويتأكد من أن الهيئات الخارجية واثقة من رغبة البرلمان في اتخاذ توصياتها بجدية. ينبغي للبرلمان أن يضع آليات لاستعراض تقارير مؤسسات الرقابة الخارجية في الوقت المناسب وبطريقة منهجية وأن يتخذ إجراءات متابعة نشطة حيثما كان ذلك ملائما. وينبغي للبرلمانات ومؤسسات مراجعة الحسابات أن تقيم حوارا بشأن مضمون وشكل تقارير مراجعة الحسابات، لضمان أن تشمل هذه التقارير المعلومات التي تحتاجها البرلمانات، مثل تحليل نوع الجنس.

## استفد من صلاحيات الرقابة التي يتمتع بها البرلمان

١٧- **اجعل الرقابة ذات أهمية من خلال المتابعة**

من المهم جدا متابعة الالتزامات التي تتعهد بها الحكومة. يجيب الوزراء أو المسؤولون الحكوميون أحيانا على أسئلة في الجلسة العامة أو في اللجان، ويتعهدون باتخاذ بعض الإجراءات. فبدون الرصد السليم قد تُفقد الالتزامات - يمكن نسيانها أو فقدانها أو تخفيظ أولويتها. وعندما يحدث ذلك تصبح صلاحية طرح الأسئلة غير كافية.

ينبغي للبرلمانات أيضا أن تكفل وجود نظم لتتبع التوصيات البرلمانية المقدمة إلى الحكومة، والتي غالبا ما يتم وضعها من خلال تحقيقات اللجان، فضلا عن متابعة ردود الحكومة على هذه التوصيات. ولكن متابعة توصيات الرقابة البرلمانية مسؤولية مشتركة مع الحكومة. ينبغي الاتفاق مع الحكومة على وضع نظام يلزم هذه الأخيرة على تقديم أجوبة رسمية ومسجلة على توصيات لجان الرقابة البرلمانية وهيئاتها ضمن نطاق زمني محدد؛ عندما يكون هذا النظام قائما ينبغي المحافظة عليه بعناية. إن ترك متابعة التوصيات لمبادرة النواب ليس كافيا؛ يساعد انتهاج نهجا أكثر انتظاما على تركيز اهتمام الحكومة واللجنة على التوصيات البرلمانية.

**١٨- النظر في سبل تحقيق امتثال الحكومة لمتطلبات الرقابة**

حيثما تنص القوانين والقواعد على التزامات معينة على الحكومة، مثل الاستجابة للتوصيات البرلمانية، ينبغي للبرلمان أن يكفل قيامها بذلك في الوقت المناسب وبطريقة مناسبة. يضطلع رئيس البرلمان بدور هام في ضمان احترام كرامة البرلمان وأهميته على هذا النحو. عندما تكون هناك مواعيد نهائية للإجابة عن الأسئلة أو تقديم التقارير، ينبغي للبرلمان أن يتتبع مدى امتثال الحكومة ويلفت الانتباه إلى أوجه القصور. وعندما يقدم الوزراء ضمانات للبرلمان، ينبغي للبرلمان أن يتأكد من أن هذه الضمانات تنفذ فعلا. وحيثما تطلب اللجان الوصول إلى الوزراء أو المعلومات التي تحتفظ بها الحكومة، يُتوقع تلبية الطلبات في الوقت المناسب. وإذا لم يحدث ذلك، قد يكون اهتمام الجمهور وسيلة قوية للضغط على الحكومة للاستجابة لرغبات البرلمان.

إن الكشف أمام الجمهور هو أكثر أشكال العقوبة سهولة، وقد يكون كافيا في كثير من الأحيان للحصول على جواب. وفي الحالات التي لا يتم الحصول فيها على الاستجابة، يتمتع البرلمان بسلطات كبيرة لاعتماد قوانين تقتضي من الحكومة اتخاذ إجراءات محددة، مثل إضافة بيان واضح للنتائج المقصودة إلى مشاريع القوانين، أو تقديم تقارير منتظمة عن تنفيذ التشريعات. كما يتمتع البرلمان بصلاحية الإشراف على الإنفاق، بدرجات مختلفة وبطرق مختلفة، وقد يكون التهديد بحجب الأموال حافزا قويا للامتثال لطلبات البرلمان.

فالجزاءات الرسمية، مثل اقتراحات حجب الثقة أو رفض الميزانية، أدوات قوية يتيحها الدستور لكثير من البرلمانات، وإن كانت تستخدم فقط في ظروف سياسية محددة.

## بناء الدعم الشعبي للرقابة

**١٩- اعتماد قواعد وممارسات أخلاقية لتعزيز الشرعية البرلمانية**

ما يعتقده الجمهور حول البرلمان يحدد مدى اهتمامه بنتائج الرقابة البرلمانية. وبالتالي، فإن النظرة الإيجابية للبرلمان هي أحد أهم العوامل لضمان تأثير الرقابة البرلمانية بصفة إيجابية على حياة الناس. ولكي يكون البرلمان فعالا في الرقابة، يجب أن يحظى باهتمام كبير. ولا بد من اعتباره مراقبا ذا مصداقية وحارسا يراقب سلطة الحكومة وسلوكها. إذا كانت سمعة البرلمان لدى الجمهور ضعيفة، فأي شيء تكشفه أنشطة الرقابة سيتم رفضه على أنه يخدم البرلمانيين أنفسهم بدلا من الناس العاديين، أو بشكل عام، المصلحة العامة.

ولذلك من المهم جدا أن تتخذ البرلمانات تدابير لتعزيز مصداقيتها مع الجمهور، بما في ذلك اعتماد مدونات قواعد السلوك، وضمان الرصد المستقل والتحقيق ومعاقبة التجاوزات من قبل الأعضاء، والعمل بطرق يمكن للجمهور أن يرى أنها سليمة.

**٢٠- وضع استراتيجيات الاتصال لترويج أعمال الرقابة البرلمانية**

ينبغي للبرلمانات تمكين التغطية الإعلامية على جميع أنشطة الرقابة وتعزيزها. من الأفضل إجراء الرقابة "في العلن"، ففي غياب استراتيجية إعلامية ممولة تمويلا جيدا وقوية وواضحة لن يتمكن الناس من ملاحظة نجاحات الرقابة البرلمانية. على سبيل المثال، ينبغي أن يكون للجان الرقابة استراتيجية للتواصل والمساعدة المهنية للإعلان عن عملها وإشراك الجمهور من خلال وسائل الإعلام، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي. يمكن بناء ثقة الجمهور في البرلمان كمؤسسة من خلال تسليط الضوء على أمثلة لكيفية أداء الرقابة البرلمانية الفعالة وتحسين حياة المواطنين نتيجة لعمل اللجنة. يجب أن يتم تقييم الطرق المبتكرة لا سيما استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتحسين الحوار مع المواطنين.

**٢١- النظر في أفضل السبل لاستخدام وسائط الإعلام في أنشطة الرقابة**

يجلب استخدام وسائل الإعلام، وبالأخص وسائل التواصل الاجتماعي، بطريقة ذكية اهتمام الحكومة والاستجابة لأنشطة الرقابة. بالنسبة للنواب، وسائط الإعلام والمجتمع المدني أدوات فعالة لزيادة ضغط الرأي العام على الحكومة وجعلها أكثر استجابة. وبإمكانها مساعدة الناخبين على رؤية قيمة أنشطة الرقابة التي يقوم بها النواب، وبناء روابط مع الشباب.

**٢٢- إتاحة السجلات البرلمانية للجمهور**

وإذا كان للبرلمان أن يعزز الشفافية والمساءلة في الحكومة، فينبغي له أيضا أن يلتزم بالشفافية والمساءلة في البرلمان. ينبغي أن تكون جميع جلسات اللجان مفتوحة للجمهور إلا في ظروف محدودة ومحددة بصفة جيدة، وأن تسجل جلساتها تسجيلا كاملا وإتاحتها مجانا في الوقت المناسب. ينبغي أن تكون السجلات البرلمانية متاحة للجمهور بما يتماشى مع معايير الانفتاح والشفافية البرلمانية.

**٢٣- تعيين البرلمان كرائد في إطار أهداف التنمية المستدامة**

تتيح أهداف التنمية المستدامة فرصة متجددة للبرلمانات لفرض نفسها كمؤسسات فعالة تسهم في نوعية الحكومة ونوعية حياة الجمهور وصحة الكوكب. يضطلع البرلمان بأدوار هامة وعديدة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الموافقة على الخطط والمقاصد الوطنية في إطار الأهداف الإنمائية، وسن التشريعات وتوفير التمويل لتحقيق المقاصد. ومع ذلك، فإن الدور الأهم للبرلمان هو أن يكون جهاز مراقبة نيابة عن الشعب، ورصد التقدم والنكسات نحو تحقيق هذه المقاصد ومساءلة الحكومة عن الالتزامات التي اتخذتها دوليا ومحليا.

إن البرلمان القادر على تنظيم نفسه بفعالية لمساءلة الحكومات ومراجعتها بشأن جهودها لتحقيق مجموعة واسعة من الأهداف، بما في ذلك الحد من الفقر والتغيرات المناخية والتعليم والصحة، مع ضمان عدم تخلف أحد عن الركب، يستطيع أن يطالب بدوره

المشروع كممثل للشعب. ينبغي للبرلمانات أن تنظر في كيفية تنظيم عملها فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

وينبغي للبرلمانات أن تعمل على وجه الخصوص بالتعاون الوثيق مع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين لوضع مقاصد وطنية مبكرة وخطة عمل لتحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة التي تتصل مباشرة بفعالية مؤسسات الحوكمة، وهي المقصد ١٦,٦ ("إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات") والمقصد ١٦,٧ ("ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات"). يمكن إحراز تقدم كبيرا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ككل على أساس الحكم السليم.

## اغتنام الفرص المتاحة أمام النواب لتشكيل بيئة الرقابة

٢٤- **تحسين الاستفادة من الفرص المتاحة**

ابدأ بشيء صغير – حتى ولو بقليل من الحلفاء وموارد محدودة – واتخذ خطوات معينة على الفور لتحقيق بعض الأهداف. ابدأ بالعوامل التي تتحكم فيها، وبما أن النجاح يولد النجاح، امض قدما لكسب الدعم وتغيير العوامل التي لا يمكنك في البداية التحكم فيها مباشرة.

بعض الأدوات في متناول معظم النواب حتى في البيئات البرلمانية المقيدة نسبيا. ويتاح للعديد منها الفرصة لطرح الأسئلة على الوزراء في الجلسة العامة أو في اللجان. يمكن إهدار هذه الفرص بعدم الاستعداد أو بعدم امتلاك معلومات جيدة. اتخذ خيارات جيدة حول القضايا التي ترغب التخصص فيها، واكتسب المعرفة الكافية للقيام بعمليات ناجحة، وتابع الردود التي تتلقاها. هذه الإجراءات وغيرها قد تجعلك ووغيرك – في أعين زملائك ووسائل الإعلام والمجتمع المدني – تبدو كناشط محتمل في الرقابة وقد تصبح وشيكا جزءا من شبكة من الإصلاحيين.

٢٥- **الاستفادة من الفرص**

في السياسة، التوقيت مهم.كثيرا ما يكتب تاريخ التطور البرلماني مجموعات صغيرة من النواب المتحمسين الذين يعملون بشكل متضافر ويستفيدون من الظروف المواتية. وقد حدثت عبر العالم تغييرات بفعل الرقابة وكانت الشرارة المحدثة لها ناجمة عن فضائح أو أزمات أو تطورات أقل إثارة بكثير. ونتجت عن القيادة الحازمة وبناء التحالف والعمل في الوقت المناسب آثار إيجابية على السياسات. وفي بعض الأحيان، الأحداث التي تركز اهتمام الجمهور والحكومة على مواضيع محتملة للرقابة تهيئ الأجواء المناسبة للتحقيقات الرقابية.

يجب على النواب تحديد المواقف المتاحة التي تنطوي على إمكانات واستخدامها. تتيح لجان الرقابة غير النشطة ميزة وجود السلطة الشرعية للتحقيق حتى وإن كانت تعاني من نقص في القيادة والموارد. يمكن تغيير هذا الوضع.

٢٦- **إنشاء التحالفات الإصلاحية والانضمام إليها**

العديد من الجهود الرقابية لا تتطلب سوى عددا قليلا من النواب المتفانون لبدئه وتحقيق النجاح. ولكن بعض الإجراءات تتطلب الأغلبية لتغير البيئة البرلمانية على نطاق واسع أو بشكل دائم لصالح الرقابة. يمكن التأثير على احتمال حدوث تغيير حقيقي بإظهار قيمة الرقابة من خلال إجراءات محدودة وتعيين حلفاء لرفع أولوية الإصلاحات المؤسسية المطلوبة لتعزيز الرقابة.

وقد دعمت أغلبية أعضاء البرلمان تطوير مزيد من الموارد المؤسسية والصلاحيات، لمجموعة متنوعة من الدوافع. وقد يعتبر النواب المتفانون الهيئة التشريعية كمؤسسة تمثيلية قادرة على التعبير عن مجموعة متنوعة من التفضيلات الشعبية ولكنها تحتاج إلى مزيد من القوة والقدرة على التأثير على الحكومة. أما الذين لهم دوافع أكثر تركيزا على الذات فقد يرغبون ببساطة في الحصول على رواتب أكبر، ومزيدا من الموارد التقديرية وغيرها من الفوائد. وأيا كانت الدوافع، فإن العديد من عناصر الحركة البرلمانية الدولية للتنمية عززوا قدرة وإرادة البرلمانات على الإشراف.

٢٧- **المشاركة في الفرق العاملة الشاملة للأحزاب**

في الغالب يميل تعصب أحزاب الأغلبية إلى الحد من الرقابة، في حين أن هذا التعصب غالبا ما يعزى إلى دوافع الرغبة في السلطة فقط. ولهذه الأسباب وغيرها، ذكر البرلمانيون والمساهمون الآخرون في هذا التقرير في كثير من الأحيان المزيد من النهج القائمة على التعاون بين الحزبين أو الأحزاب فيما يتعلق بالرقابة، التي يعتبرون أن الجمهور ينظر إليها على أنها مشروعة.

وقد يختار النواب المشاركة في أنشطة الرقابة من خلال التجمعات الحزبية. ومن الأمثلة على ذلك التجمعات النسائية التي كثيرا ما تقوم بالرقابة للنهوض بالمساواة بين الجنسين، والتجمعات المناهضة للفساد، ومجموعات النواب الشباب والمجموعات الإقليمية التي ترصد فعالية السياسات المتعلقة بالدوائر الانتخابية المماثلة.

تتيح التجمعات التي تضم حزبا واحدا أيضا فرصا لأعضاء الحزب لمساءلة قيادتهم وتحديها بعيدا عن أنظار الجمهور. وهذا أيضا شكل من أشكال الرقابة. ينبغي للأحزاب أن ترحب بهذا الحوار وأن توفر مستوى من الديمقراطية الداخلية يسمح للجميع بالتعبير عن آرائهم بحرية. ولكن الرقابة داخل تجمع الحزب ليست كافية بحد ذاتها؛ يجب أيضا أن يكون النواب، خاصة من الأحزاب الحاكمة،

قادرين على المشاركة الكاملة في عمليات الرقابة المؤسسية والعامة التي تجري داخل البرلمان.

٢٨- **انتخاب قادة البرلمان الذين يؤيدون الرقابة ودعمهم**

يُعتبر رؤساء البرلمان غالبا عناصر فعالة حاسمة في تسهيل أو منع الرقابة. وكثيرا ما تكون لهم سلطة واسعة لتفسير القواعد والتحكم في النقاش واتخاذ قرارات أخرى تؤثر في قدرة البرلمان على مراقبة الحكومة. لذلك، عند تقييم صفات المرشحين لمنصب رئيس البرلمان، يجب على أعضاء البرلمان الانتباه إلى مواقف كل مرشح تجاه الرقابة والقيم المرتبطة بها، مثل احترام امتيازات النواب المشروعة بغض النظر عن انتمائهم الحزبي.

إن دور رئيس البرلمان، كحارس محايد لمؤسسة البرلمان ومعزز لأهميتها وتطويرها، بدلا من أداة لحزب الأغلبية، هام جدا بالنسبة للرقابة. تعزز سمعة رئيس البرلمان في الحياد والدعوة للصلاحيات المؤسسية مصداقية البرلمان في الرقابة على الأنشطة الحكومية.كما يضطلع رئيس البرلمان بدور حاسم في بناء ثقافة برلمانية تؤدي إلى الرقابة على الحكومة من خلال احترام حقوق جميع النواب وأحزاب الأقلية. ولأن رئيس البرلمان ينتخب بالأغلبية في البرلمان، فهو عادة ما يكون مجهزا بشكل جيد لبناء جسر مع الحكومة.

ويؤثر قادة الأحزاب أيضا تأثيرا كبيرا على مدى تمكين النواب من المشاركة في الرقابة. وقد يتسامحون مع الاستقلال بين أعضائهم أو يدعمونه. فهم يؤثرون تأثيرا كبيرا، أو حتى يحددون، كيفية تصويت الحزب وأي قضايا يقررها أعضاء الحزب. لذلك، عند النظر في المرشحين لقيادة الحزب في البرلمان، يجب على النائب المهتم بالرقابة أن يأخذ في عين الاعتبار ما مدى الحرية التي سيسمح بها قائد محتمل لأعضاء البرلمان لممارسة اجتهادهم بشأن القضايا التي سوف تذهب للتصويت.

# المرفقات

## ملاحظات بشأن المصطلحات

تستخدم البرلمانات مجموعة واسعة من المصطلحات للإشارة إلى أنشطة الرقابة، وقد تحمل هذه المصطلحات مدلولات تختلف اختلافا دقيقا فيما بينها وفقا للثقافة واللغة. وتعدد المعاني يشكل مصدر نقاش وارتباك محتمل. لذلك يحدد الفصل الأول من هذا التقرير المفهوم بوضوح، من خلال وصف الصلاحيات والعمليات المرتبطة بالرقابة.

- في البلدان الناطقة بالإنكليزية، كثيرا ما تُستخدم مصطلحات (oversight) و(scrutiny) و(checks and balances)، وهي تشترك في بعض الخصائص. عموما، مصطلح (scrutiny) له نطاق أوسع، إذ يشمل دراسة مشاريع القوانين، فضلا عن الرقابة على سياسة الحكومة.
- في البلدان الناطقة بالفرنسية، كثيرا ما يستخدم مصطلحا (contrôle) و(évaluation).
- في البلدان الناطقة بالإسبانية، غالبا ما يستخدم مصطلح (contralor).
- أما اللغات الأخرى، فلها مصطلحاتها الخاصة المتعلقة بالرقابة. وفي بعض اللغات، قد لا توجد كلمة واحدة تشمل هذه المفاهيم.

وعلى نفس المنوال، يمكن أيضا التعبير عن مفهوم "المساءلة" بطرق مختلفة بلغات مختلفة. فاللغة الفرنسية، على سبيل المثال، ليس لها مصطلح واحد، ولكنها تستخدم تعابير مثل (rendre des comptes) أو (redevable) وفقا للسياق النحوي.

وتوخّياً للوضوح والبساطة، اخترنا مصطلحي "الرقابة" و"المساءلة" في هذا التقرير. وقد استخدمنا مصطلح "النائب" أو "النواب" كمصطلح عام للإشارة إلى أعضاء البرلمان، مع إدراكنا أن في العديد من السياقات الوطنية تُستخدم مصطلحات مختلفة للإشارة إلى البرلمانيين، بما في ذلك أعضاء الغرف العليا في البرلمانات ذات المجلسين.

إن كلمة "الحكومة" (government) في اللغة الإنجليزية عندما تُستخدم دون أداة التعريف (the) تدل على مجموعة مؤسسات الدولة التي تحكم عمل المجتمع، وعندما تُستخدم مع أداة التعريف (the government) فالمقصود منها السلطة التنفيذية. ولقد استخدمنا مصطلحي 'الحكومة' و'السلطة التنفيذية' بصورة متبادلة. وينطبق الشيء نفسه على مصطلحي "البرلمان" و"الهيئة التشريعية".

## المراجع المذكورة

Association of Secretaries General of Parliaments (ASGP), 2013. *Principles for the Recruitment and Career Management of Parliamentary Staff*. [Online] Available at: http://asgp.co/sites/default/files/Recruitment%20principles%20Geneva%202013.doc

Beetham, D., 2006. *Parliament and Democracy in the Twenty-First Century: A Guide to Good Practice*. Geneva: IPU. [Online] Available at: http://www.ipu.org/PDF/publications/democracy_en.pdf

Coghill, K. et al, 2015. 'Parliamentary Codes of Conduct and the Accountability of Parliamentarians', 12th Workshop of Parliamentary Scholars and Parliamentarians, 25–26 July 2015, Wroxton College, UK.

Coghill, K. and J. Thornton, 2015. 'Trust, Legislatures and Codes', presented at the 2015 International Congress of the International Institute of Administrative Sciences (IIAS), 22–26 June 2015, Rio de Janeiro.

Commonwealth Parliamentary Association (CPA), 2005. *Administration and Financing of Parliament.*

Commonwealth Parliamentary Association (CPA) et al., 2004. *Commonwealth (Latimer House) Principles on the Accountability and Relationship between the Three Branches of Government*. [Online] Available at: http://www.cpahq.org/cpahq/cpadocs/Latimer%20House%20Principles.pdf

Commonwealth Parliamentary Association (CPA) and the World Bank Institute (WBI), 2006. *Parliamentary Financial Scrutiny: The Role of the Public Accounts Committees.*

Democracy Reporting International (DRI), 2015. *Global Mapping and Analysis of Parliamentary Strengthening*. [Online] Available at: http://www.agora-parl.org/interact/blog/new-study-global-mapping-and-analysis-parliamentary-strengthening

Economist Intelligence Unit (EIU), 2016. *Democracy Index 2016: 'Revenge of the "Deplorables"'*. [Online] Available at: http://www.eiu.com/public/topical_report.aspx?campaignid=DemocracyIndex2016

Edelman, 2017, *2017 Edelman Trust Barometer*. [Online] Available at: http://www.edelman.com/trust2017/

Freedom House, 2017, *Freedom in the World 2017*. [Online] Available at: https://freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-

IPU, 2013. *Guidelines for Women's Caucuses*. [Online] Available at: http://www.ipu.org/pdf/publications/caucus-e.pdf

IPU, 2014. *Common Principles for Support to Parliaments*. [Online] Available at: http://www.ipu.org/pdf/publications/principles_en.pdf

IPU, 2015 (i). Report on the Panel Discussion on Powerful Parliaments: Building Capacity for Effective Parliamentary Oversight.

IPU, 2015 (ii). Report on the Parity Debate on Parliamentary Oversight and Political Will. [Online] Available at: http://www.ipu.org/conf-e/133/wmn-parity.pdf

IPU, 2016 (i). *Evaluating the Gender Sensitivity of Parliaments: A Self-Assessment Toolkit*. [Online] Available at: http://www.ipu.org/pdf/publications/gender-toolkit-e.pdf

IPU, 2016 (ii). Report of the Second Expert Meeting for the *Global Parliamentary Report*. [Online] Available at: http://www.ipu.org/dem-e/gpr2/report5-02-2016.pdf

IPU, 2016 (iii). *World e-Parliament Report*. [Online] Available at: http://wepc2016.org/en/wepr2016

IPU, 2017. *Violations of the Human Rights of MPs – 2016*. [Online] Available at: http://www.ipu.org/pdf/publications/violations-e.pdf

IPU, Global Alliance of National Human Rights Institutions (GANHRI), and Graduate Institute of International and Development Studies (GIIDS), 2016. *Cooperation between National Human Rights Institutions and Parliaments.*

IPU and International Federation of Library Associations and Institutions (IFLA), 2015. *Guidelines for Parliamentary Research Services*. [Online] Available at: http://www.ipu.org/pdf/publications/research-en.pdf

IPU and UNDP, 2012. *Global Parliamentary Report: The Changing Nature of Representation*. [Online] Available at: http://www.ipu.org/dem-e/gpr.htm

IPU and UNDP, 2017. *Parliaments and the Sustainable Development Goals: A Self -Assessment Toolkit*. [Online] Available at: http://www.ipu.org/pdf/publications/sdg-toolkit-e.pdf

IPU and UN Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), 2017. *Human Rights: Handbook for Parliamentarians*. [Online] Available at: http://www.ipu.org/PDF/publications/hrights-en.pdf

IPU, UN, UNOHCHR, UNDP and IFAD, 2014. *Implementing the UN Declaration on the Rights of Indigenous Peoples: Handbook for Parliamentarians*. 2017?gclid=EAIaIQobChMI-I725e2n1QIVD0sNCh3UDA7FEAAYASAAEgJ3qvD_BwE

Gay, O. and M. Rush, 2004. 'Introduction' in O. Gay (with P. Leopold) (eds.) *Conduct Unbecoming: The Regulation of Parliamentary Behaviour*. London: Politico's.

Global Partners Governance (GPG), 2014. *Show Me the Money: Improving Financial Oversight*. [Online] Available at: http://www.gpgovernance.net/publication/paper-4-show-me-the-money/

Hansard Society, 2001. *The Challenge for Parliament: Making Government Accountable – Report of the Hansard Society Commission on Parliamentary Scrutiny*. London: Vacher Dod Publishing.

Heywood, A., 2013 (fourth edition). *Politics*. London: Palgrave Macmillan.

Holmberg, S., S. Lindberg and R. Svensson, 2017, 'Trust in parliament'. *Journal of Public Affairs*. 2017;17:e1647. http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/pa.1647/full

House of Commons, 2016. *Intelligence and Security Committee of Parliament, Annual Report 2015–2016*. [Online] Available at: http://isc.independent.gov.uk/files/2015-2016_ISC_AR.pdf

IMF, 2007. *Manual on Fiscal Transparency*. [Online] Available at: https://www.imf.org/external/np/fad/trans/manual.htm

IPU, 1997. *Universal Declaration on Democracy*. [Online] Available at: http://www.ipu.org/cnl-e/161-dem.htm

IPU, 2004. *Parliament, the Budget and Gender*. [Online] Available at: http://www.ipu.org/PDF/publications/budget_en.pdf

IPU, 2008. *Evaluating Parliament: A Self-Assessment Toolkit for Parliaments*. [Online] Available at: http://www.ipu.org/PDF/publications/self-e.pdf

IPU, 2010. *Analytical Study of Parliamentary Mechanisms for MDGs*. [Online] Available at: http://www.ipu.org/splz-e/mdg10/dr-study.pdf

IPU, 2011. *Gender-Sensitive Parliaments: A Global Review of Good Practice*. [Online] Available at: http://www.ipu.org/pdf/publications/gsp11-e.pdf

IPU, 2012 (i). *Plan of Action for Gender-Sensitive Parliaments*. [Online] Available at: http://www.ipu.org/pdf/publications/action-gender-e.pdf

IPU, 2012 (ii). *Raising the Profile of HIV and AIDS in Your Parliament*. [Online] Available at: http://www.ipu.org/PDF/publications/hiv-aids-guide-e.pdf

Pelizzo, R. and F. Stapenhurst, 2012. *Parliamentary Oversight Tools: A Comparative Analysis*. London: Routledge.

Pelizzo, R., F. Stapenhurst and D. Olson (eds.), 2005. *The Role of Parliaments in the Budget Process*. Washington, DC: World Bank Institute. [Online] Available at: http://siteresources.worldbank.org/PSGLP/Resources/TheRoleofParliamentsintheBudgetProcess.pdf

Pierre, J. and B. G. Peters, 2000. *Governance, Politics and the State*. London: Palgrave Macmillan.

Quinn, S., 2009. *Gender Budgeting: Practical Implementation Handbook*. Strasbourg: Council of Europe. [Online] Available at: https://rm.coe.int/CoERMPublicCommonSearchServices/DisplayDCTMContent?documentId=0900001680599885

Rolef, S., 2015. 'Describing, Delimiting and Defining the Job of the MP', 12th Workshop of Parliamentary Scholars and Parliamentarians, 25–26 July 2015, Wroxton College, UK. [Online] Available at: https://www.researchgate.net/profile/Susan_Rolef/publication/306077422_Describing_Delimiting_and_Defining_the_Job_of_the_MP/links/57add6ec08ae95f9d8ecca90/Describing-Delimiting-and-Defining-the-Job-of-the-MP.pdf

Russell, M. and M. Benton, 2012. 'Assessing the impact of parliamentary oversight committees: The select committees in the British House of Commons'. *Parliamentary Affairs* January 2012. [Online] Available at: https://doi.org/10.1093/pa/gss009

Samara Canada, 2017. *Democracy 360*. [Online] Available at: http://www.samaracanada.com/research/2017-democracy-360

UN Economic and Social Council (ECOSOC), 1997. Report of Economic and Social Council, agreed conclusions 1997/2. [Online] Available at: http://www.un.org/womenwatch/osagi/pdf/ECOSOCAC1997.2.PDF

UNDP, 2013. *Issue Brief: Parliament's Role in Defining and Promoting the Post-2015 Development Agenda*. [Online] Available at: http://www.undp.org/content/dam/undp/library/Democratic%20Governance/DGG%20Issue%20Briefs%20-%20Post-2015/Issue%20Brief%20-%20Parliaments%20and%20the%20post-2015%20Development%20Agenda_2013_EN.pdf

UNDP, 2016 (i). *Survey of Myanmar Members of Parliament: Reflections from the First Hluttaw*. [Online] Available at: http://www.mm.undp.org/content/myanmar/en/home/library/democratic_governance/survery-of-myanmar-members-of-parliament--reflections-from-the-f.html

UNDP, 2016 (ii). *Fast Facts: Parliaments & SDGs*. [Online] Available at: http://www.agora-parl.org/sites/default/files/june_2016._fast_facts_-_sdgs_and_parliaments.pdf

[Online] Available at: http://www.ipu.org/PDF/publications/indigenous-en.pdf

Kinyondo, A., R. Pelizzo and A. Umar, 2015. 'A functionalist theory of oversight'. *African Politics and Policy*, November 2015. [Online] Available at http://www.africanpoliticsandpolicy.com/?p=845

Leston-Bandeira, C., 2014. 'Seven reasons why parliaments struggle with digital'. *Political Insight*, March 2014. [Online] Available at: psa.ac.uk/insight-plus/blog/seven-reasons-why-parliaments-struggle-digital

Lienert, I., 2010. *Role of the Legislature in Budget Processes*. Washington, DC: IMF. [Online] Available at: http://blog-pfm.imf.org/files/fad-technical-manual-9.pdf

Lusty, D., 2014. 'Revival of the common law offence of misconduct in public office'. *Criminal Law Journal* 38, November 2014: 337–363.

Meer, T.W.G, 2017, *Political Trust and the "Crisis of Democracy"*. Oxford Research Encyclopedia of Politics [Online]. Available at: http://politics.oxfordre.com/view/10.1093/acrefore/9780190228637.001.0001/acrefore-9780190228637-e-77?print=pdf

Nakamura, R. and F. Smallwood, 1980. *The Politics of Policy Implementation*. New York: St. Martins.

National Commission on Terrorist Attacks upon the United States, 2004. *The 9/11 Commission Report: Final Report of the National Commission on Terrorist Attacks upon the United States*. New York and London: Norton

O'Brien, M., R. Stapenhurst and L. von Trapp (eds.), 2016. *Benchmarking and Self-Assessment for Parliaments*. Washington, DC: World Bank Group. [Online] Available at: https://issuu.com/world.bank.publications/docs/9781464803277

Organization for Security and Cooperation in Europe (OSCE) Office for Democratic Institutions and Human Rights (ODIHR), 2013. *A Comparative Study of Structures for Women MPs in the OSCE Region*. [Online] Available at: http://www.osce.org/odihr/105940?download=true

Palmieri, S., 1998. 'Cooperation or consideration? An analysis of the Main Committee in the Australian House of Representatives'. *Legislative Studies* 13(1), Spring 1998: 64–78.

Parliament of Australia, 2015. *House of Representatives Hansard*, 20 October 2015.

Parliament of Kenya, 2016. Report of the Joint Parliamentary Select Committee on Matters Relating to the Independent Electoral and Boundaries Commission.

Yamamoto, H., 2007. *Tools for parliamentary oversight: A Comparative Study of 88 National Parliaments*. Geneva: IPU. [Online] Available at: http://www.ipu.org/PDF/publications/oversight08-e.pdf

## أعمال مفيدة أخرى

Buzan, B., 1991 (second edition). *People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era*. Hemel Hempstead, UK: Harvester Wheatsheaf.

Crowther, W. and D. Olson (eds.), 2002. *Committees in Post-Communist Democratic Parliaments: Comparative Institutionalization*. Columbus, OH: Ohio State University Press.

Fukuyama, F., 2004. *State-building: Governance and World Order in the 21st Century*. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Norton, P. and N. Ahmed (eds.), 1999. *Legislatures in Developmental Perspective*. London: Frank Cass.

Ogul, M. S., 1976. *Congress Oversees the Bureaucracy: Studies in Legislative Supervision*. Pittsburgh: University of Pittsburgh Press.

Olson, D. and M. Mezey, 1991. *Legisatures in the Policy Process: Dilemmas of Economic Policy*. Cambridge: Cambridge University Press.

Olson, D. and P. Norton (eds.), 1996. *The New Parliaments of Central and Eastern Europe*. London: Frank Cass.

Pelizzo, R. and R. Stapenhurst, 2004. *Tools for Legislative Oversight: An Empirical Investigation*. Washington, DC: World Bank Policy Research Working Paper. [Online] Available at: http://siteresources.worldbank.org/PSGLP/Resources/ToolsforLegislativeOversight.pdf

Pelizzo, R. and R. Stapenhurst, 2014. *Government Accountability and Legislative Oversight*, London: Routledge.

Rockman, B., 1985. 'Legislative-executive relations and legislative oversight', in G. Loewenberg, S. Patterson and M. Jewell (eds) *Handbook of Legislative Research*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Stapenhurst, R., R. Pelizzo, D. Olson and L. von Trapp (eds.), 2008. *Legislative Oversight and Budgeting: A World Perspective*. Washington, DC: The World Bank.

UNDP, 2017. *Scrutinising Legislation from a Gender Perspective: A Practical Toolkit*. [Online] Available at: http://www.pacific.undp.org/content/dam/fiji/docs/UNDP%20PO%20Scrutinising%20Legislation%20From%20A%20Gender%20Perspective.pdf?download

UNDP and Climate Parliament, 2014. *How-To Guide: Renewable Energy for Parliamentarians*. [Online] Available at: http://agora-parl.org/resources/library/renewable-energy-parliamentarians-how-guide-0

UNDP, Islamic Development Bank (IDB) and Global Organization of Parliamentarians against Corruption (GOPAC), 2017. *A Parliamentary Handbook: The Role of Parliaments in Implementing the SDGs.*

UN Department of Economic and Social Affairs (UN DESA), 2015. *Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development*. [Online] Available at: https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld

United Nations, 2009. Compilation of guidelines on the form and content of reports to be submitted by States Parties to the international human rights treaties. Report of the Secretary-General. HRI/GEN/2/Rev.6.

United Nations and IPU, 2003. *The Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women and its Optional Protocol: Handbook for Parliamentarians*. [Online] Available at http://www.ipu.org/PDF/publications/cedaw_en.pdf

UN Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR). *National Parliaments and the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women*. [Online] Available at http://ohchr.org/documents/HRBodies/CEDAW/Statements/Parliamentarians.pdf

Van Hulten, M., M. Bentinck and ECPRD correspondents, 2011. *Parliamentary Ethics: A Question of Trust*. Office for Promotion of Parliamentary Democracy, European Parliament. [Online] Available at: http://www.agora-parl.org/sites/default/files/codes_of_conduct_final-enforweb.pdf

V-Dem, 2017. *V-Dem Annual Report 2017: Democracy at Dusk?* [Online] Available at: https://www.v-dem.net/en/news-publications/annual-report/

Waxman, H., 2009. *The Waxman Report: How Congress Really Works*. New York: Twelve Books.

White, H., 2009. *Parliamentary Scrutiny of Government*. London: Institute for Government. [Online] Available at: https://www.instituteforgovernment.org.uk/node/1769

## المنهجية

يستند *التقرير البرلماني العالمي* الثاني، بتركيزه على الرقابة البرلمانية، على تجربة البرلمانات في جميع أنحاء العالم. ويعتمد على بيانات أصلية تم جمعها من البرلمانات والبرلمانيين وأصحاب المصلحة الآخرين، بالإضافة إلى مجموعة من الأدبيات حول الرقابة البرلمانية. وقد استخدمت أمثلةٌ في التقرير لتوضيح الممارسات الجيدة والتحديات التي تواجهها البرلمانات، ووقائع من البرلمانات في مجموعة من السياقات.

وتم اختيار محور تركيز التقرير بعد عملية تشاور واسعة النطاق. وقُدم أكثر من ٣٠ مقترحا بشأن الموضوع، ونوقشت قائمة مختصرة في أماكن مختلفة أثناء جمعية الاتحاد البرلماني الدولي في مارس ٢٠١٥ وفي إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واستنادا إلى ردود الفعل من البرلمانات وممارسي التنمية البرلمانية، اتخذ في مايو ٢٠١٥ قرار التركيز على الرقابة البرلمانية وسلطة البرلمان لمساءلة الحكومة.

اجتمع فريق من الخبراء في جنيف في يونيو ٢٠١٥ لتقديم المشورة بشأن المواضيع الرئيسية التي ينبغي التحقيق فيها في إطار إعداد التقرير. وشمل الفريق نواب وموظفين برلمانيين وأساتذة جامعيين وممارسين في مجال التنمية البرلمانية. قدم أعضاء فريق الخبراء مجموعة واسعة من الخبرات ووجهات النظر، من حيث نوع الجنس والمنطقة الجغرافية والنظام السياسي.

ونشر تقرير اجتماع فريق الخبراء الأول على موقع الإنترنت المخصص *للتقرير البرلماني العالمي* الثاني (www.ipu.org/gpr2). وتمت إضافة وثائق المشروع ذات الصلة إلى صفحة الويب هذه مع تقدم المشروع.

وتم تطوير مجموعة من أدوات البحث استنادا إلى الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في اجتماع فريق الخبراء. وتم إجراء الجزء الرئيسي من البحث من سبتمبر ٢٠١٥ إلى أبريل ٢٠١٦.

يعرض الجدول التالي أدوات البحوث الرئيسية ونتائجها.

| أداة البحث | النتائج |
|---|---|
| استبيان البرلمانات | ردود من ١٠٣ مجلس برلماني في ٨٥ بلدا |
| الدراسة الاستقصائية للبرلمانيين | ردود من ٣٧٢ نائب (٦٢ في المائة من الرجال و٣٨ في المائة من النساء) من ١٢٨ بلدا |
| مقابلات مع النواب | مقابلات مع ٨٢ نائبا (٥٠ في المائة من الرجال و٥٠ في المائة من النساء) من ٥٨ بلدا |
| مستندات خطية | ٦٣ مستندا، ٣٤ منها واردة من البرلمانات و٢٩ من المنظمات الدولية وغير الحكومية والخبراء |
| مناقشات مواضيعية | عقدت أربع مناقشات مواضيعية، من بينها مشاورة واحدة عبر الإنترنت وثلاثة اجتماعات وجها لوجه، أثناء جمعية الاتحاد البرلماني الدولي والمؤتمر العالمي الرابع لرؤساء البرلمانات |
| مجموعات التركيز الوطنية | ست مجموعات التركيز الوطنية ضمت ممثلين عن البرلمانات والحكومات والمجتمع المدني ووسائل الإعلام |

بُذلت، طوال البحث، جهود لجمع المدخلات من النواب والنائبات. وركزت المناقشات المواضيعية على الرقابة بشأن المساواة بين الجنسين. وتم السعي لتحقيق التوازن بين الجنسين في مجموعات التركيز الوطنية.

تم الشروع في تحليل نتائج البحوث في يناير ٢٠١٦. وعقد اجتماع ثان لفريق الخبراء في فبراير ٢٠١٦ لتقديم مزيد من المشورة بشأن هيكل التقرير ومضمونه ورسائله، وتمت الاستفادة من تحليل أولي للبحوث التي أجريت إلى ذلك التاريخ.

واستنادا إلى مزيد من تحاليل البحوث والمشورة التي قدمها فريق الخبراء، أعد مخطط للتقرير في يونيو ٢٠١٦. وقد استخدم هذا المخطط كأساس لصياغة التقرير.

## البرلمانات المشاركة

ساهم ما مجموعه ١٥٠ برلمانا وطنيا بطريقة أو بأخرى في إعداد هذا التقرير البرلماني العالمي. يبين الجدول التالي مشاركة البرلمانات في استبيان البرلمانات، والدراسة الاستقصائية للبرلمانيين، والمقابلات مع النواب.

عندما تذكر مقابلة مع نائب ما في التقرير، يشار إلى صفة النائب وقت المقابلة (رئيس البرلمان، عضو الجمعية الوطنية، وما إلى ذلك). وقد تكون صفة بعض النواب قد تغيرت أو ربما قد انتهت ولايتهم منذ إجراء المقابلة.

| البلد | استبيان البرلمانات (الغرفة) | الدراسة الاستقصائية للبرلمانيين | المقابلات |
|---|---|---|---|
| أفغانستان | الغرفة العليا | x | |
| ألبانيا | | | |
| الجزائر | | x | x |
| أندورا | غرفة واحدة | x | |
| أنغولا | | x | |
| أنتيغوا وبربودا | | | |
| الأرجنتين | الغرفة السفلى | x | |
| أرمينيا | | | |
| أستراليا | الغرفة العليا والغرفة السفلى | x | x |
| النمسا | الغرفة العليا والغرفة السفلى | x | x |
| أذربيجان | | | |
| البهاما | | x | |
| البحرين | الغرفة العليا والغرفة السفلى | x | |
| بنغلاديش | | x | x |
| بربادوس | | | x |

| البلد | استبيان البرلمانات (الغرفة) | الدراسة الاستقصائية للبرلمانيين | المقابلات |
|---|---|---|---|
| بيلاروس | | | |
| بلجيكا | الغرفة السفلى | x | x |
| بليز | | | |
| بنن | | x | |
| بوتان | الغرفة السفلى | x | |
| بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) | | x | |
| البوسنة والهرسك | | x | |
| بوتسوانا | | x | x |
| البرازيل | | x | |
| بروني دار السلام | | | |
| بلغاريا | | | |
| بوركينا فاسو | | x | x |
| بوروندي | الغرفة العليا والغرفة السفلى | x | |
| الرأس الأخضر | غرفة واحدة | x | |
| كمبوديا | الغرفة العليا | x | x |
| الكاميرون | الغرفة السفلى | x | |
| كندا | الغرفة العليا والغرفة السفلى | x | |
| جمهورية أفريقيا الوسطى | | | |
| تشاد | | x | x |
| الشيلي | الغرفة السفلى | x | x |
| الصين | | x | |
| كولومبيا | | | |
| جزر القمر | | | |
| الكونغو | الغرفة العليا | | |
| كوستاريكا | | x | |
| كوت ديفوار | | x | |
| كرواتيا | غرفة واحدة | x | |
| كوبا | | x | |
| قبرص | غرفة واحدة | x | |
| الجمهورية التشيكية | الغرفة العليا والغرفة السفلى | x | |
| جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية | | | |
| جمهورية الكونغو الديمقراطية | الغرفة السفلى | x | |

| البلد | استبيان البرلمانات (الغرفة) | الدراسة الاستقصائية للبرلمانيين | المقابلات |
|---|---|---|---|
| الدانمرك | غرفة واحدة | x | |
| جيبوتي | | x | x |
| دومينيكا | | | |
| الجمهورية الدومينيكية | | x | x |
| إكوادور | | x | |
| مصر | | | |
| السلفادور | | | |
| غينيا الاستوائية | | x | |
| أريتريا | | | |
| استونيا | غرفة واحدة | x | |
| إثيوبيا | | x | x |
| فيجي | غرفة واحدة | x | x |
| فنلندا | غرفة واحدة | x | |
| فرنسا | الغرفة العليا والغرفة السفلى | x | x |
| غابون | الغرفة العليا والغرفة السفلى | x | |
| غامبيا | غرفة واحدة | | x |
| جورجيا | | x | x |
| ألمانيا | الغرفة العليا والغرفة السفلى | x | x |
| غانا | غرفة واحدة | x | |
| اليونان | غرفة واحدة | | x |
| غرينادا | | | |
| غواتيمالا | | | |
| غينيا | | x | x |
| غينيا - بيساو | | | |
| غيانا | | | |
| هايتي | | x | |
| هندوراس | | | |
| هنغاريا | غرفة واحدة | x | |
| آيسلندا | غرفة واحدة | x | x |
| الهند | الغرفة السفلى | x | |
| إندونيسيا | | x | |
| إيران (جمهورية - الإسلامية) | | x | |
| العراق | | x | |
| أيرلندا | | x | x |

| البلد | استبيان البرلمانات (الغرفة) | الدراسة الاستقصائية للبرلمانيين | المقابلات |
|---|---|---|---|
| إسرائيل | غرفة واحدة | | |
| إيطاليا | الغرفة العليا والغرفة السفلى | x | x |
| جامايكا | الغرفة العليا والغرفة السفلى | | x |
| اليابان | الغرفة العليا والغرفة السفلى | x | x |
| الأردن | | x | x |
| كازاخستان | | | |
| كينيا | الغرفة العليا | x | x |
| كيريباس | | | |
| الكويت | | x | |
| قيرغيزستان | | | x |
| جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية | | x | |
| لاتفيا | غرفة واحدة | x | x |
| لبنان | غرفة واحدة | | |
| ليسوتو | | x | |
| ليبريا | | x | |
| ليبيا | | | |
| لختنشتاين | | x | |
| ليتوانيا | غرفة واحدة | x | x |
| لكسمبرغ | غرفة واحدة | | |
| مدغشقر | الغرفة السفلى | x | x |
| ملاوي | | x | |
| ماليزيا | الغرفة السفلى | x | |
| ملديف | | | |
| مالي | | x | |
| مالطة | | | |
| جزر مارشال | | | |
| موريتانيا | | x | |
| موريشيوس | | x | x |
| المكسيك | | x | |
| ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة) | | x | |
| موناكو | | x | |
| منغوليا | | | |
| الجبل الأسود | غرفة واحدة | | |
| المغرب | | x | x |

| البلد | استبيان البرلمانات (الغرفة) | الدراسة الاستقصائية للبرلمانيين | المقابلات |
|---|---|---|---|
| موزامبيق | غرفة واحدة | | |
| ميانمار | الغرفة العليا | x | |
| ناميبيا | الغرفة العليا | x | x |
| ناورو | | | |
| نيبال | | | |
| هولندا | الغرفة العليا والغرفة السفلى | x | |
| نيوزيلندا | غرفة واحدة | x | x |
| نيكاراغوا | | x | |
| النيجر | | x | |
| نيجيريا | | x | x |
| النرويج | غرفة واحدة | x | |
| عمان | | | |
| باكستان | الغرفة العليا والغرفة السفلى | x | x |
| بالاو | | | |
| بنما | | x | |
| بابوا غينيا الجديدة | | x | |
| باراغواي | الغرفة العليا | | |
| بيرو | غرفة واحدة | x | |
| الفلبين | | x | x |
| بولندا | الغرفة العليا والغرفة السفلى | x | x |
| البرتغال | غرفة واحدة | x | |
| قطر | | x | |
| جمهورية كوريا | غرفة واحدة | | |
| جمهورية مولدوفا | غرفة واحدة | x | |
| رومانيا | الغرفة العليا | x | x |
| الاتحاد الروسي | | x | |
| رواندا | | x | x |
| سانت كيتس ونيفيس | غرفة واحدة | | |
| سانت لوسيا | | | |
| سانت فنسنت وجزر غرينادين | | | |
| ساموا | | | |
| سان مارينو | | x | |
| سان تومي وبرينسيبي | غرفة واحدة | x | |

429

| البلد | استبيان البرلمانات (الغرفة) | الدراسة الاستقصائية للبرلمانيين | المقابلات |
|---|---|---|---|
| المملكة العربية السعودية | | x | |
| السنغال | غرفة واحدة | x | x |
| صربيا | غرفة واحدة | x | |
| سيشيل | غرفة واحدة | | x |
| سيراليون | غرفة واحدة | x | x |
| سنغافورة | | x | |
| سلوفاكيا | غرفة واحدة | | |
| سلوفينيا | | x | x |
| جزر سليمان | | | |
| الصومال | غرفة واحدة | | |
| جنوب أفريقيا | | x | x |
| جنوب السودان | | x | |
| إسبانيا | الغرفة السفلى | x | |
| سري لانكا | | x | |
| السودان | الغرفة السفلى | x | |
| سورينام | غرفة واحدة | x | x |
| سوازيلند | الغرفة العليا والغرفة السفلى | | |
| السويد | غرفة واحدة | x | |
| سويسرا | الغرفة العليا والغرفة السفلى | x | x |
| الجمهورية العربية السورية | | x | |
| طاجيكستان | | | |
| تايلند | غرفة واحدة | x | x |
| جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة | غرفة واحدة | | |
| تيمور - ليشتي | غرفة واحدة | x | |
| توغو | غرفة واحدة | x | |
| تونغا | غرفة واحدة | | |
| ترينيداد وتوباغو | الغرفة العليا والغرفة السفلى | | |
| تونس | غرفة واحدة | x | x |
| تركيا | | x | x |
| تركمانستان | | | |
| توفالو | | | |
| أوغندا | | x | x |
| أوكرانيا | غرفة واحدة | x | |
| الإمارات العربية المتحدة | غرفة واحدة | x | |
| المملكة المتحدة | الغرفة العليا والغرفة السفلى | x | x |
| جمهورية تنزانيا المتحدة | | | x |
| الولايات المتحدة الأمريكية | | | |
| أوروغواي | الغرفة العليا والغرفة السفلى | x | |
| أوزبكستان | | | |
| فانواتو | | | |
| فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) | | x | x |
| فييت نام | | x | |
| اليمن | | | |
| زامبيا | غرفة واحدة | x | x |
| زمبابوي | الغرفة العليا والغرفة السفلى | x | x |

## شكر وتقدير

تم إعداد هذا التقرير من قبل الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمساهمة العديد من موظفي المنظمتين. وقد اضطلع أندي ريتشاردسون وكارين جبري في الاتحاد البرلماني الدولي، وسوكي بيفرز ومادس هوف في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأدوار هامة في إدارة المشروع تحت إشراف تشارلز تشوفيل. وعملت جيني راوز كمحرر إداري طوال مراحل البحث ومراحل الصياغة الأولية.

واستفاد التقرير من رؤى ٢٠ عضوا من فريق الخبراء بصفتهم نوابا وموظفين برلمانيين وممارسين في مجال التنمية البرلمانية، وقدموا مشورة قيمة في البداية وفي المرحلة المتوسطة من إعداد المشروع.

وساهم مئات النواب والموظفون البرلمانيون وممثلو المجتمع المدني بسخاء في المقابلات والمناقشات ومجموعات التركيز التي نظمت خلال المؤتمر العالمي لرؤساء البرلمانات في عام ٢٠١٥، وجمعية الاتحاد البرلماني الدولي، واجتماعات رابطة الأمناء العامين للبرلمانات، فضلا عن اجتماعات مجموعات التركيز الوطنية التي عقدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جورجيا وصربيا وجمهورية مولدوفا وباكستان وتونس وميانمار. واستضاف موقع iKNOWpolitics.com مناقشة عبر الإنترنت حول الرقابة بشأن المساواة بين الجنسين. وقدم موظفو البرلمانات كميات كبيرة من البيانات ردا على استبيان البرلمانات، وقدم أكثر من ٦٠ برلمانا ومنظمة دولية

وأساتذة جامعيون ومجموعات من المجتمع المدني مساهمات خطية لإفادة التقرير.

عمل ريك ستابينهورست، وأنثني ستادون، ورشيد درمان، وسونيا باليري، وكارين ريدل، ومارلين شام، ودوريس نيراجير نيريري وجيوون جانغ في البحوث والتحاليل التي أعدت في إطار هذا التقرير.

وقامت سونيا باليري، وكذا جون باترسون، وروبرت ناكامورا بصياغة فصول التقرير مع مساهمات إضافية من أندي ريتشاردسون، وتوم مبويا، وجوي واتسون، وأحمد جازولي، وميغ مان، وماريا بارون من المديرية التشريعية، وهانس بورن من مركز جنيف للرقابة الديمقراطية التابع للقوات المسلحة، وأوليفر بينيت نيابة عن مشروع هلوتاو لمجلس العموم بالمملكة المتحدة، وجوليا كيوتجن، وريك ستابينهورست، وستيف لي، وسارميت بولت، وموظفي مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العديد من البلدان.

وقام بمراجعة مسودات التقرير كل ماريا بارون، وألكساندرا بلاغوفيتش، وألفارو كابريرا، وروجيه هيزنغا، وأندرس جونسون، ودايفان جونز، السيدة كارول كيدو، ودوينا غيميشي، وصمويل مبوزو، وأليساندرو موتار، وإلوا برادو، وهانا بيكر، وهرنان فالس، وجايك فوغان، وجيسون غلوك، وجون باترسون، وجوناثان مورفي، وجوليا كيوتغن، وميج مان، وموريرا فرايزر، ومورمبا ويرونغا، وأوليفييه بيير - لوفو، وريا بيدرسين، وروبرت ناكامورا، وسونيا باليري.

وقام بإجراء عملية استعراض الأقران لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المطلوبة في إطار عملية ضمان الجودة، كل من معالي الدكتور جون جيكو لوفيني، رئيس برلمان جمهورية فيجي، وجوناثان مورفي، ودوينا غيميتشي، وجون هايد.

وتمت مراجعة التقرير من قبل جيمس هودجسون.

يعرب الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن امتنانهما للسيدات والسادة المذكورين أعلاه وللأشخاص الكثيرين الذين لم تُذكر أسماؤهم هنا والذين شاركوا في إعداد *التقرير البرلماني العالمي* الثاني.

وقد وفرت الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي تمويلا سخيا لإنجاز التقرير. وأيد البرنامج العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والشركاء الإنمائيون الذين يدعمون المبادرات الرامية إلى تعزيز البرلمانات التي أطلقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان المذكورة أعلاه، شراكة البرنامج الإنمائي في إطار إنجاز التقرير.

١ Economist Intelligence Unit, 2016; Freedom House, 2016; Edelman Trust Barometer, 2017; Holmberg, Lindberg and Svensson, 2017; Meer, 2017.

٢ مشروع (Pro PALOP-TL SAI) لتعزيز قدرات المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في البلدان الأفريقية الناطقة باللغة البرتغالية وتيمور- لشتي أقامه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل كامل من الاتحاد الأوروبي (www.propaloptil-sai.org).

٣ انظر: http://www.propaloptl-sai.org/index.php/pt/2015-02-19-12-51-50/noticias/477-as-financas-publicas-nos-palop-e-em-timor-leste.

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

+41 22 919 41 50
+41 22 919 41 60
postbox@ipu.org

Chemin du Pommier 5
Case postale 330
1218 Le Grand-Saconnex
Geneva – Switzerland
www.ipu.org

141st IPU Assembly
Belgrade (Serbia)
13 - 17 October 2019

Inter-Parliamentary Union
1889
130 years of empowering parliaments

**اجتماعات الجمعية العامة الـ 141، والدورة 205، للمجلس الحاكم**
**واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي**
**بلغراد (صربيا)، 13 – 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019**

# المرفق رقم 2

# للمذكرة التوضيحية حول التقرير البرلماني العالمي للعام 2021: البرلمان في عالم متغير

## استشارة حول موضوع التقرير البرلماني العالمي المقبل

ما هو موضوع التقرير البرلماني العالمي المقبل الذي تعتبره الأنسب والأهم والأكثر فائدة؟

يرد أدناه موجز "قائمة طويلة" تضم سبعة مواضيع محتملة. يرجى اختيار ما يصل إلى ثلاثة عناوين، حسب الأفضلية.

ومن الممكن أيضاً استخدام الاستمارة لتقديم اقتراح لموضوع مختلف لا يظهر في هذه القائمة.

الرجاء الاطلاع على هذه الوثيقة للحصول على وصف مختصر لكل موضوع، ومزيد من المعلومات حول التقرير البرلماني العالمي.

إن الموعد النهائي لتقديم الردود: 20 أيلول/سبتمبر 2019

وللحصول على المزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع بإيرينا ميانوفيتش عبر البريد لإلكتروني التالي: standards@ipu.org

يرجى اختيار ثلاثة خيارات حول موضوع التقرير البرلماني العالمي، بحسب الأفضلية ويرجى نقل البنود إلى اللائحة الموجودة على جهة اليسار لترتيبها:

1. زيادة المشاركة والديمقراطية المباشرة: التحديات والفرص للبرلمانات

2. اللجان البرلمانية: غرفة محرك أم ديكور؟

3. التأثير على برلمانات الأموال في السياسة

4. السلطة التشريعية البرلمانية: من يسن القوانين.

5. العنف أو التخويف ضد البرلمانيين: تهديد للديمقراطية

6. من مواطن إلى برلماني: من يُنتخب وكيف يتم ذلك، والتأثير على عمل البرلمان

7. الأخلاقيات البرلمانية والقيم القائمة على الديمقراطية

إذا كنتم ترغبون باقتراح موضوع غير موجود في اللائحة أعلاه، يرجى كتابة العنوان ووصف موجز، مع مسائل البحث الرئيسية التي يجب أن يتم معالجتها.

العنوان

الوصف

أنا:

برلماني ○

موظف ○ في البرلمان:

غير – ○ جى التحديد:

البلد (اختياري):

الاسم (اختياري):

البريد الإلكتروني (اختياري):

## 4- ورشة عمل حول الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة:

## *توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع: التحدي الاقتصادي في عصرنا*

*الأربعاء، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019، من الساعة 09:30 حتى الساعة 12:30*
*القاعة 1/15 (الطابق الأول)، المبنى أ(A) ، مركز المؤتمرات سافا*

**مذكرة توضيحية**

كما هو محدد في الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة، في خطة التنمية المستدامة للعام 2030، ينبغي أن تشكل العمالة الكاملة والعمل اللائق هدفين رئيسين من السياسات الاقتصادية في جميع البلدان، في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. وبالرغم من ذلك، إن هذين الهدفين بعيدان المنال، اليوم.

ففي كل مكان تقريباً، إن معدل البطالة إما مرتفع باستمرار، إما تم خفضه على حساب تدهور ظروف العمل، والترتيبات التعاقدية الهشة، والأجور المنخفضة، والاستحقاقات المخفضة. وعالمياً، يتواجد انعدام الأمن الوظيفي وركود الدخول لدى الأغلبية الساحقة، مع تركيز لم يسبق له مثيل للدخل والثروة في مجموعة صغيرة من السكان والتدهور البيئي السريع.

وستستكشف ورشة العمل العوامل العديدة التي تسببت بسوء النتيجة هذه وستوفر للبرلمانيين وجهة نظر ناقدة، يمكنهم من خلالها معالجة المشاكل في بلدانهم.

في عصرنا الحديث، تم تحقيق شروط العمالة الكاملة والعمل اللائق في البلدان الصناعية، بفضل السياسات الاقتصادية التوسعية القائمة على الطلب في فترة ما بعد الحرب. وإثر الأجور مرتفعة بفضل مكاسب الإنتاجية، وحقوق التفاوض للعمال المعززة، هيأت بوجه عام الظروف اللازمة لحلقة إيجابية من تزايد الطلب على السلع، والخدمات، وزيادة العمالة. وعلى مدى عقود عديدة، لن تُأخذ في الاعتبار التكاليف البيئية للنمو الاقتصادي السريع فيما يتعلق بالتلوث، واستغلال الموارد، وفقدان النظم الإيكولوجية، في تكلفة الإنتاج أو الاستهلاك. واعتبر الاقتصاد نظاماً ذاتي الاستدامة منفصلاً عن الطبيعة ولا يعتمد عليها.

ولفترة طويلة، تسند البلدان النامية (التي انتهى العديد منها من الاستعمار حديثاً) اقتصاداتها إلى استخراج الموارد والسلع الأساسية المصدرة إلى البلدان المتقدمة النمو. وبينما نجحت العديد من هذه البلدان في التصنيع وتنويع اقتصاداتها خارج القطاع الريفي، لا يزال معظمها يعتمد على السلع الأساسية والإنتاج ذات القيمة المضافة المنخفضة للأسواق العالمية، الأمر الذي يسبب بإثارة مجموعة من المسائل عندما يتعلق الموضوع بتوفير وظائف ذات نوعية جيدة لقوتها العاملة. وفي معظم البلدان النامية، يظل القطاع غير الرسمي
سائداً وفي العموم إن ظروف العمل أدنى من ظروف العمل في البلدان المتقدمة النمو.

واليوم، إن النموذج الاقتصادي القائم على الطلب الذي أثار فترة الانتعاش ما بعد الحرب في البلدان المتقدمة النمو وساعد العديد من البلدان النامية، من خلال العمليات الإنتاجية المتكاملة والتجارة المتزايدة، يبدو أنه قد تعثر. إن المحاولات لإعادة تنشيط المحرك الاقتصادي من خلال سياسات اقتصاد الموارد الجانبية، وملائمة للاستثمار، مثل تحرير أسواق العمل، وتحرير القطاع المالي، وتخفيض الضرائب، وتخفيض الحواجز التجارية، والائتمانات الأقل تكلفة، أسفرت عن نتائج متباينة أو أخفقت تماماً.

وفي محاولة لفهم البيئة الاقتصادية الراهنة، يشير بعض من واضعي السياسات إلى العوامل *البنيوية*، مثل أسواق المستهلك المشبعة، والتكنولوجيات الجديدة التي تقضي على فرص العمل، ومستويات الديون المرتفعة، التي تحد من فرص الاستثمارات الإنتاجية وتوفير فرص العمل. ويسند آخرون استمرار تدني النمو إلى سياسات التقشف في تخفيضات الموازنات، وكذلك السياسات التي تفرض الضغط النزولي على الأجور، وتزيد من عدم المساواة في الدخل، مما يؤدي إلى انخفاض في القوة الشرائية وفي الطلب على السلع والخدمات. أما بالنسبة للآخرين تكمن المشكلة في أن تحرير الأسواق وإلغاء القيود فيها لم يبلغا المدى المطلوب؛ عندما يتم تنفيذها بالكامل (مثلاً عبر جعل أسواق العمل أكثر مرونة، والحد من الضرائب المفروضة على الشركات، وزيادة تسهيل حركة رؤوس الأموال، إلخ...)، سيعود النمو والتوظيف إلى مستوياتهما التاريخية.

وبتجاوز التوتر القائم بين جوانب الطلب وجوانب العرض، مع الإشارة إلى الأسس البيئية للنشاط الاقتصادي بأكمله، يسلط الضوء عدد متزايد من واضعي السياسات على الحدود البيئية للسياسات المحفزة للنمو في كوكب محدود ويقدمون نموذجاً اقتصادياً جديداً يركز على رفاه الإنسان وعلى رؤية بديلة للازدهار مفصولة عن المستويات المتزايدة للاستهلاك والإنتاج الماديين.

ومهما كانت أسباب البطالة وتدهور ظروف العمل اليوم، ثمة توافق أنه على الأقل في البلدان المتقدمة النمو، قد لا تكفي العودة إلى سياسات ما بعد الحرب لتوفير فرص عمل جديدة للجميع. وفي البدان النامية، التي يحتاج اقتصادها إلى النمو بصورة ملموسة، لا يمكن إعادة نماذج ما بعد الحرب. وبقدر نجاح السياسات التقليدية القائمة على الطلب في توفير فرص العمل الجديدة ورفع مستويات المعيشة، ستتصادم حتماً مع بيئة يجري استغلالها بمعدلات غير مستدامة. يمكن لاقتصاد المستقبل أن يكون فقط *اقتصاداً مراعياً للبيئة*، حيث إن النشاط الاقتصادي (الإنتاج والاستهلاك) منفصل بشكل فعال عن التدهور البيئي.

واستناداً إلى ما سبق، ستتضمن ورشة العمل حلقتي نقاش:

**1. العمالة الكاملة: تحدي توفير فرص العمل في القرن الواحد والعشرين** (الساعة 09:40)

ستنظر هذه الحلقة في بعض العوامل المسؤولة عن البطالة وانعدام الأمن الوظيفي السائد اليوم، بما فيها سياسات التقشف، وارتفاع مستويات الديون، والتفاوت في الدخل والثروة. ويمكن أن تتم مناقشة تأثير السياسات المالية والنقدية على توفير فرص العمل.

وإن الثروة التكنولوجية الجديدة للقرن الواحد والعشرين يجعل من الممكن إنتاج المزيد من السلع والخدمات مع وسائل أقل وفي وقت أقل مقارنة مع العقود الماضية، الأمر الذي يطرح تحدياً فريداً للسياسيات التقليدية لإيجاد فرص عمل. وستنظر الحلقة في خيارات لتوفير فرص العمل، في ضوء المخاوف البيئية الملحة، مثل تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي. ومن بين جملة أمور أخرى، سترسم خطوط "اتفاقية بيئية جديدة" ممكنة، قائمة على الاستثمار في السلع العامة والهياكل الأساسية الخضراء، وستناقش الآثار المترتبة على العمالة لنماذج الاقتصاد المراعي للبيئة الناشئة، مثل الاقتصاد الدائري، والاقتصاد المشترك، والاقتصاد التضامني.

الأسئلة التدريجية للبرلمانيين:

- نظراً إلى تقسيم العمل الراهن على الصعيد الدولي والاتجاهات الاقتصادية الأخرى، ما هي السياسات التي قد توفر العمالة المستدامة في البلدان المتقدمة والنامية على السواء؟
- ما هو الأثر العام المرجح للتكنولوجيات الجديدة (الأتمتة، والرقمنة، وتقنية النانو، إلخ...) حول العمالة، وما هي السياسات اللازمة لتسهيل تكيف العمال؟
- هل يؤدي، بالضرورة، الاقتصاد المراعي للبيئة إلى نمو صاف في فرص العمل؟
- ما هو المكان المتاح للنهج المبتكرة، مثل برامج الدخل الأساسي، وتقاسم العمل (تخفيض أوقات العمل)، كوسيلة لإدارة العمالة في البلدان المتقدمة، حيث إن إمكانيات النمو قد تكون محدودة؟

**2. الأعمال اللائقة: الحاجة إلى تشريعات عمل استباقية وسياسات اجتماعية أخرى** (الساعة 11:10)

في العموم، يمكن تحديد الأعمال اللائقة بأنها هذه الأعمال التي يتمتع بها العمال بالحقوق وجوانب الحماية الأساسية، بدءاً من الحق في المفاوضة الجماعية، والأجر المعيشي، وبيئة العمل الصحية، وقدر من الأمن الوظيفي، والفوائد الاجتماعية مثل دعم الدخل خلال فترات البطالة وعند التقاعد (المعاشات التقاعدية في القطاعين العام والخاص).

وبالرغم من ذلك، بحسب التقرير العالمي للحماية الاجتماعية 2017-2019، تغطي، على الأقل، واحدة من الاستحقاقات الاجتماعية، نسبة 45% فقط من سكان العالم، بينما نسبة الـ55% المتبقية، التي تبلغ أربعة بلايين نسمة، غير محمية.

وفي العموم، يصعب، اليوم، تحقيق الظروف اللائقة، التي كانت سائدة في البلدان الصناعية في فترة الانتعاش ما بعد الحرب. وبالرغم من التقدم المحرز، بما فيها في البلدان النامية حيث تم وضع أو تعزيز الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية وسبل الحماية للعمال، ينحو الاتجاه العام في الاقتصاد العالمي إلى ترتيبات عمل أقل استقراراً، واستحقاقات اجتماعية أقل، وأجور أدنى (مقارنة مع المكاسب الإنتاجية). وفي كل مكان تقريباً، ينخفض عدد النقابات وفي العديد من البلدان، لا يمكن للعمال ممارسة حقهم في المساومة الجماعية. إن القوانين التي تنص على وضع الحدود الأدنى للأجور والحماية الاجتماعية مثيرة للجدل إلى حد كبير، ولا يوجد حتى الآن أي حل لاستغلال العمال المنتشر على نطاق واسع في القطاع غير الرسمي.

الأسئلة التدريجية للبرلمانيين:

- كيف يمكن تعزيز شروط التعاقد والحدود الدنيا للحماية الاجتماعية لجميع العمال، بما فيها في ما يعرف بسوق العمل الحر؟
- كيف يمكن ضمان الأجر المعيشي لجميع العمال، ومن خلال تشريع يتعلق بالحد الأدنى للأجور؟
- كيف يمكن تنظيم القطاع غير الرسمي من أجل أن يتمتع العمال بالحقوق وجوانب الحماية الأساسية؟

وتتألف كل حلقة إلى ما يصل إلى أربعة مقدمين، بمن فيهم الخبراء والبرلمانيين، وسيليها أسئلة وتعليقات من المشاركين.

*****

## 5- ورشة عمل حول اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل: 30 سنة من الإنجازات والتحديات

*الثلاثاء،15 تشرين الأول/أكتوبر 2019، من الساعة 16:30 حتى الساعة 18:30*
*القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا*

**مذكرة توضيحية**

تم اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل منذ 30 سنة. شكلت هذه الاتفاقية علامة بارزة إذ أنها وضعت حقوق الطفل في الصدارة واعترفت بالأطفال كأصحاب حقوق.

وتتمتع اتفاقية حقوق الطفل بدعم دولي واسع النطاق – وهي معاهدة حقوق الإنسان الحاصلة على أكبر عدد من التصديقات. بالتعاون مع منظمات مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والاتحاد البرلماني الدولي، كانت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، التي تشرف على تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، في طليعة الجهود الرامية إلى تعزيز العمل الوطني لجعل حقوق الطفل حقيقة واقعة.

وبتوجيه من اتفاقية حقوق الطفل، يتم تطوير السياسات الوطنية التي تتعلق بالأطفال بشكل مباشر مع أخذ "المصلحة العليا للطفل" في الاعتبار. وفي السياق نفسه، فتحت قنوات للأطفال للتعبير عن أصواتهم والمساهمة في صنع القرار بشأن القضايا التي تؤثر عليهم. على المستوى الوطني، يمثل إنشاء برلمانات الأطفال هذا الاتجاه. على المستوى الدولي، كان سريان مفعول البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إجراء البلاغات في العام 2014 بمثابة نقطة تحول، حيث يوفر للأطفال فرصة للطعن في آلية دولية خاصة بهم إذا لم يكن من الممكن معالجة الانتهاكات بفعالية على المستوى الوطني

ومع ذلك، يظهر الواقع أنه على الرغم من التقدم المهم المحرز على هذه الأصعدة، لا نزال بعيدون من الارتقاء إلى المثاليات والأهداف المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل. ففي الواقع، لا يزال الأطفال يتعرضون لجميع أنواع المعاناة، أكان عنف أو سخرة أو اتجار بالبشر أو نقص في الغذاء والتعليم اللائقين. وتشكل هجرة الأطفال قلقاً بالغاً. فوفقاً لليونيسيف، بلغ عدد اللاجئين أو طالبي اللجوء من الأطفال الـ12 مليون في العالم في العام 2016، ونزح داخلياً نحو 23 مليون طفل – من بينهم 16 مليوناً في نزاع و7 ملايين نتيجة للكوارث الطبيعية. هذه الأرقام مذهلة، مع الأخذ في الاعتبار ضعف الأطفال بشكل خاص في مواجهة هذه المحنة وخطر مواجهة المزيد من المعاناة والاستغلال وهم يحاولون العثور على ملاذ آمن.

وإن ورشة العمل حول اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل: 30 سنة من الإنجازات والتحديات: وجهات نظر برلمانية من أجل المضي قدماً سينظر في المرحلة التي تم اجتيازها منذ العام 1989. وستجري تقييماً حول الوضع العام لحقوق الطفل والإطار العالمي القائم، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، لحماية رفاه الطفل.

وسوف تركز على المبادرات الوطنية والدولية الجديرة بالملاحظة التي تم تطويرها، بمساعدة البرلمانات، لإعطاء الأطفال صوتاً ولمراعاة مصالحهم. كما ستبحث في التحديات المتبقية، مع التركيز على محنة الأطفال المتنقلين، والإجراءات التي يمكن أن تتخذها البرلمانات لحماية الأطفال في مثل هذه المواقف الضعيفة.

وستضم فرق المناقشة خبراء من اليونيسيف، والمنظمة الدولية للهجرة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر ولجنة حقوق الطفل ومنظمات مرموقة غير حكومية تعمل على حقوق الطفل والأطفال.

*****

## 6- زيارة مركز حماية

## الوليد، والأطفال، والشباب، في بلغراد،

## دار زفيكانسكا لرعاية الأطفال

## 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019

ستزور مجموعة من 15 – 20 برلمانياً دار زفيكانسكا لرعاية الأطفال في 16 تشرين الأول/أكتوبر، من الساعة 10:00 حتى الساعة 11:00.

**البرنامج الأولي**

- الترحيب بالبرلمانيين في دار زفيكانسكا لرعاية الأطفال، السيد زوران ميلاسيك (10 دقائق)
- إحاطة عن وضع الأطفال في زفيكانسكا، من قبل الفريق الأساسي للمحترفين (10 دقائق)
- زيارة الوحدة الخاصة بالأطفال الصغار ذوي الإعاقة (20 دقيقة)
- زيارة الوحدة الخاصة بالأم والطفل (20 دقيقة)

**ملاحظة:**

- سيقوم مصور الفيديو التابع لليونيسيف بتصوير هذه الزيارة وسينتج فيديو صغيراً للاتحاد البرلماني الدولي
- يمكن اتخاذ صور للأطفال ونشرها على وسائل التواصل الاجتماعي فقط إذا سمحت مراكز العمل الاجتماعي بذلك.

**مذكرة المعلومات الأساسية**

**1. لمحة عن إلغاء الرعاية المؤسسية**

بدأت عملية إلغاء الرعاية المؤسسية في العام 2000، باعتبارها ذات أولوية للإصلاح الشامل للنظام الاجتماعي وواحدة من الأولويات طويلة الأجل لحكومة جمهورية صربيا.

واليوم، تُعتبر صربيا واحدة من البلدان التي تملك المعدل الأدنى لإلغاء الرعاية المؤسسية في المنطقة. فمن بين الـ6179 طفلاً الذين حصلوا على الرعاية الرسمية، في العام 2018، إن 11،4% منهم موجودين في مؤسسات تربوية داخلية، و 88،6% آخرون موجودون في رعاية التبني.

**الأطفال (0–18) في رعاية رسمية في صربيا**

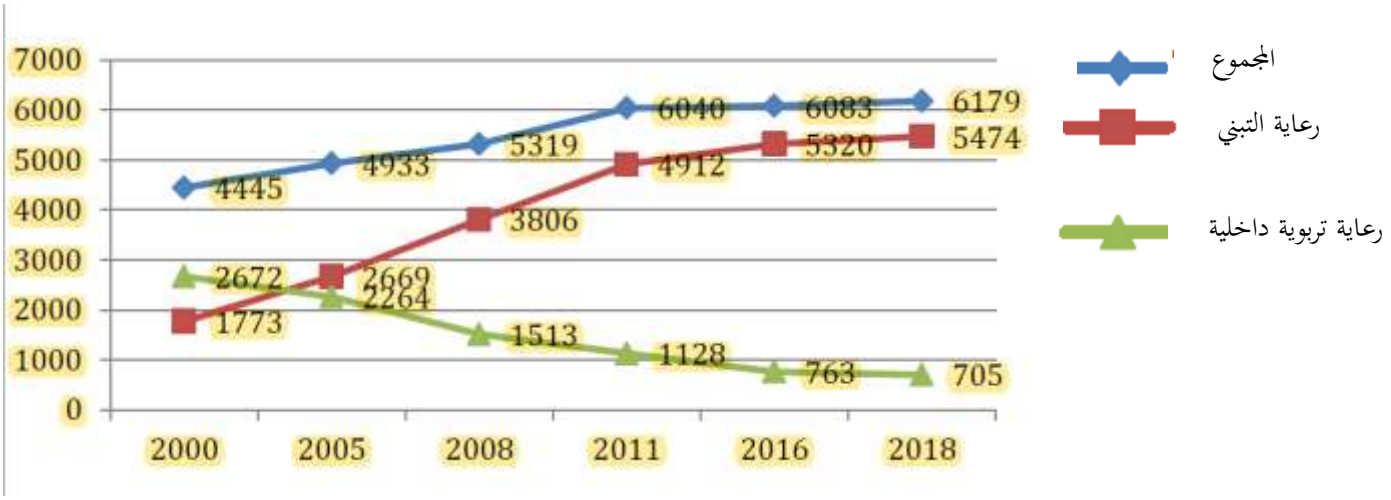


وبالرغم من التقدم المحرز، يبقى المعدل العام لفصل الأطفال عن الأسرة مرتفعاً (حوالى 1000 سنوياً)، الأمر الذي يتطلب المزيد من الاستثمارات في تعزيز تدابير الدعم المقدم الى الأسر والخدمات المجتمعية، بما فيها تلك المفضية إلى لم شمل الأطفال والأسر. ويشكل الأطفال ذوو الإعاقة قلقاً خاصاً، بما أنهم يمثلون نسبة 72% من الأطفال في المؤسسات التربوية الداخلية.

وبالرغم من أن قانون الرعاية الاجتماعية (2011) ينص على أن المؤسسة التربوية الداخلية للأطفال لا يمكن أن يتخطى عدد زبائنها الـ50 شخصاً، تتخطى 5 مؤسسات (من أصل 20[1]) هذا الرقم، وما زالت تُعتبر مؤسسات واسعة النطاق، متخصصة للأطفال والشباب ذوي الإعاقة. ولا توفر معظم هذه المؤسسات الظروف المعيشية الملائمة، بما فيها الحصول على الرعاية الصحية، والتعليم، وبرامج إعادة التأهيل. أما المؤسسات التربوية الداخلية الأخرى (دور عادية لرعاية الأطفال) فهي توفر نوعية رعاية أفضل (بما فيها الحصول على التعليم).

وعند إلحاقهم بالمؤسسات، يبقى 35% من الأطفال والشباب في الرعاية، لفترة 5 سنوات تقريباً، بينما يبقى 25% منهم بين فترة تتراوح من 6 إلى 10 سنوات. وفي المؤسسات واسعة النطاق، تبقى نسبة تتخطى الـ70% من الأطفال في الرعاية، لأكثر من 11 سنة. إن معظم الأطفال لا ينتمون إلى المنطقة حيث توجد المؤسسة، مما يصعب الاتصال بأعضاء الأسرة البيولوجية والأقارب. وبالرغم من أن نسبة 2% فقط من الأطفال في المؤسسات ليس لديها والدين أو أقارب، إن ثلث الأطفال في المؤسسات ليسوا على اتصال مع والديهم أو أقاربهم.

[1] 17 داراً للأطفال والشباب (12 داراً عادية لرعاية الأطفال و5 متخصصة للأطفال ذوي الإعاقة)، و3 مؤسسات تعليمية للأطفال المخالفين للقانون.

وبالرغم من الحظر المفروض، في العام 2011، على وضع الأطفال دون سن الثالثة في الرعاية المؤسسية، ما زال الأمر سائداً. وبعد انخفاض تدريجي، بدأ في الارتفاع مرة أخرى في العام 2016. وفي العام 2018، تم إلحاق ما يقارب الـ200 طفلاً، لم تتجاوز أعمارهم السنتين، بمؤسسات الرعاية التربوية الداخلية، بما في ذلك بدور الإيواء، حيث بقيت نسبة 60% لأكثر من 6 أشهر. وفي الوقت الراهن (حتى 3 أيلول/سبتمبر)، يوجد 67 طفلاً، لم تتجاوز أعمارهم السنتين، في مؤسستين واسعتي النطاق (زفيكانسكا وكوليفكا).

*****

## 2. مركز حماية الوليد، والأطفال، والشباب، في بلغراد

يُعتبر مركز حماية الوليد، والأطفال، والشباب، في بلغراد المؤسسة الأكبر للأطفال في صربيا. ففي العام 2018، ضم المركز مجموع 355 طفلاً وشاباً (280 في نهاية العام – ما يمثل نسبة 40% من جميع الأطفال في للمؤسسات التربوية الداخلية في صربيا).

يتألف المركز من ستة أقسام، تقع في مختلف البلديات في بلغراد:

- 3 دور "عادية" لرعاية الأطفال (الأطفال في سن الدراسة)، بإمكان كل دار ضم 48 طفلاً؛
- مرفق سكني صغير، ذي نوعية جيدة، للأطفال ذوي الإعاقات المعقدة، قدرة الاستيعاب: 12؛
- مرفق للشباب من دون رعاية أبوية، الطلاب الجامعيين، قدرة الاستيعاب: 40؛
- مرفق واسع النطاق، بقدرة الاستيعاب إجمالية تبلغ الـ230 (مستشفى – قدرة الاستيعاب: 150؛ ووحدة للدعم المكثف للأطفال ذوي الإعاقات المعقدة – قدرة الاستيعاب: 80).

وتتضمن المرافق السكانية الأخرى:

- الوحدة الخاصة بالأم والطفل (النساء الحوامل العازبات والأمهات مع أطفالهن)، قدرة الاستيعاب: 20 أماً و20 طفلاً؛
- دور إيواء توفر مأوى عاجل للأطفال دون سن الدراسة (للأطفال الذين لم تتجاوز أعمارهم الثلاث سنوات، قدرة الاستيعاب: 12؛ للأطفال بين سن الـ3 و7، قدرة الاستيعاب: 30)؛
- دور إيواء للأطفال ضحايا العنف، قدرة الاستيعاب: 20
- دور إيواء للأطفال الأجانب غير المصحوبين (أُنشئت مؤخراً، قدرة الاستيعاب: 10).

ويدير المركز أيضاً *الخط الهاتفي الوطني للطفل والخط الهاتفي للأهل* (الممولة من الموازنة الوطنية) ويوفر خدمات مجتمعية إضافية: مركز الرعاية النهارية مع برنامج التدخل المبكر للأطفال ذوي الإعاقة وأهاليهم؛ تقديم المشورة للأطفال والعائلات؛ الدعم المعيشي للأطفال الذين يغادرون مؤسسات الرعاية؛ إلخ...

إن المحترفين العاملون في المركز يحاولون باستمرار تحسين نوعية الرعاية، بما فيها: إشراك المتطوعين، وتنظيم الأنشطة الخارجية والشاملة، وإلحاق الأطفال بالروضة، الأمر الذي يسهل الاتصال بين الأهل والأطفال قدر الإمكان (بما فيها إعمال بعض "الترتيبات المشتركة" – قضاء الأطفال عطلة نهاية الأسبوع مع الأهل)، إلخ...

### 3. تعاون اليونيسيف مع المركز

لليونيسيف في صربيا شراكة طويلة ومثمرة مع المركز. ويتضمن التعاون – تخطيطاً استراتيجياً وعملياً لتحول مؤسسات الأطفال، وإقامة الوحدات السكنية للأطفال ذوي الإعاقة المعقدة، ونماذج خدمات دعم الأسرة (خدمة الإرشاد الأسري للعائلات الأكثر تهميشاً لتفادي فصل الأسر)، ووحدات حماية الأطفال ضحايا الجريمة، وإنشاء خط هاتفي للأهل، وتعزيز إدماج الأطفال ذوي الإعاقة من خلال الترفيه والرياضة.

وحالياً، يدعم اليونيسيف (بالشراكة مع وزارة العمل، والتوظيف، وقدامى المحاربين والشؤون الاجتماعية، ومعهد الجمهورية للحماية الاجتماعية) تنفيذ خطة عمل تهدف إلى إلغاء الرعاية المؤسسية للأطفال بين أعمار 0 و3 سنوات، المودعين حالياً في مؤسسات الرعاية.

*****

## 7- فعالية جانبية حول

## *الوصول إلى من يصعب الوصول إليهم:*
## *كيف يمكن تحقيق التغطية الصحية الشاملة للجميع؟*

*الأربعاء، 16 تشرين الأول/أكتوبر، من الساعة 13:00 حتى الساعة 14:30*
*القاعة 1/15 (الطابق الأول)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا*

نُظمت بالشراكة ما بين الاتحاد البرلماني الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، وشراكة صحة الأم والوليد والطفل

**مذكرة توضيحية**

تتعهد خطة التنمية المستدامة للعام 2030 بـ"عدم إغفال أي أحد"، وبالتالي الاعتراف بأنه يجب تحقيق أهداف الخطة وغاياتها لجميع الناس والبلدان. وهذا المبدأ أساسي للتغطية الصحية الشاملة، التي تهدف إلى ضمان حصول جميع الأفراد والمجتمعات على الخدمات الصحية التي يحتاجون إليها، من دون التعرض لمصاعب مالية. ومن المتوقع أن تعتمد الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي، قراراً حول *تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة*، الذي سيشكل الصك البرلماني العالمي الأول حول التغطية الصحية الشاملة، وسيستكمل الإعلان السياسي الذي اعتمدته الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، خلال اجتماع رفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة، انعقد في أيلول/سبتمبر 2019.

وفي الكثير من الأحيان، لا يتم مشاركة فوائد التنمية بالتسوية بين النساء، والأطفال، والشباب، والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمسنين، والسكان الأصليين، واللاجئين، والفئات الأخرى الضعيفة والمهمشة – في البلدان المتقدمة والبلدان النامية، على حد سواء. ويمكن تحقيق التغطية الصحية الشاملة وأهداف التنمية المستدامة فقط عندما تُحدد المجموعات السكانية والمناطق الذين يصعب الوصول إليهم تحديداً كافياً وتُعطى لهم الأولوية في كل بلد.

ويؤدي البرلمانيون والبرلمانات دوراً رئيسياً في تأمين أن الالتزام بـ"عدم إغفال أي أحد"، يُترجم إلى عمل فعال، غالباً من خلال القوانين الوطنية. وإنهم ليسوا فقط مسؤولين عن تطوير إطار قانوني شامل وإنشائه، من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، بل أيضاً عن ضمان أن هذه الحقوق تتحول إلى فرص منصفة وضمان الرفاه لجميع قطاعات المجتمع، عبر إصدار قوانين تحظر التمييز، وإلغاء القوانين التمييزية، وإزالة الحواجز الأخرى التي تعترض سبيل

الإنصاف؛ وعبر توفير مخصصات موازنة كافية للتدخلات التي تستهدف الأكثر احتياجاً؛ وممارسة الرقابة على فعالية القوانين والسياسات، مع تركيز خاص على المجموعات السكانية الضعيفة والمهمشة.

وبما أن مبدأ "عدم إغفال أي أحد" يتطلب قوانين وسياسات صارمة من أجل استهداف الناس الأكثر عزلة، تدعو الحاجة إلى فهم أدق للسكان المستهدفين استناداً إلى البيانات المصنفة. لكن، لا يكفي اتباع نهج واحد يناسب الجميع، بما أن أوجه انعدام المساواة – فيما يتعلق بالجغرافيا، والجندر، والإثنية، والدين، والحالة الاجتماعية والاقتصادية، إلخ... – تتفاعل أيضاً مع بعضها البعض، مما يؤدي إلى إنشاء أنماط استبعاد متداخلة.

واستناداً إلى الأمثلة عن بلدان من مختلف المناطق، ستناقش الفعالية الجانبية أفضل الممارسات والتحديات للعمل البرلماني في تحويل تعهد "عدم إغفال أي أحد" إلى واقع عملي. سيتم التركيز بشكل خاص على الهدف رقم 3 من أهداف التنمية المستدامة – الصحة الجيدة والرفاه، باعتباره هدفاً أساسياً لحياة الناس ومرتبطاً بشكل وثيق بأهداف التنمية المستدامة الأخرى، وعلى الهدف رقم 16 – السلام، والعدل، والمؤسسات القوية، الذي يعتبر عاملاً تمكينياً شاملاً لعدة قطاعات ومعجّلاً لخطة أهداف التنمية المستدامة بأكملها. ومن خلال تبادل الممارسات الجيدة ومشاركة الخبرات الشخصية في تحقيق التغطية الصحية الشاملة للجميع، ستحدد الفعالية الدروس المستفادة ومشاركة الحلول حول كيفية دفع عجلة التقدم بشأن أهداف التنمية المستدامة، من خلال الوصول إلى المناطق والمجموعات السكانية المهمشة، وكيفية ضمان أن احتياجات هذه المجموعات وحقوقها تتم معالجتها على النحو الملائم.

*****

## 8- ورشة عمل حول عدم إغفال أحد في التمثيل السياسي: الحصص الجندرية وحصص الشباب

*الثلاثاء 15 تشرين الأول/أكتوبر، من الساعة 11:00 حتى الساعة 12:30*
*القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا*

### مذكرة توضيحية

تتمثل أحد التحديات الكبيرة للتطور والديمقراطية بالتمثيل السياسي الفعال لكل مجموعة تشكل المجتمع. وبالرغم من الالتزامات المتعهد بها منذ العام 1995 لتنفيذ منهاج عمل بكين وتحقيق المساواة بين الجنسين في الشؤون العامة، تظهر بيانات الاتحاد البرلماني الدولي أن نسبة 24.3% فقط من البرلمانيين في العالم اليوم تمثل النساء.[2] وفي العام 2018، لم يمثل البرلمانيون الشباب، دون سن الثلاثين، سوى نسبة 2.2% من البرلمانيين.[3] وتظهر أبحاث الاتحاد البرلماني الدولي، أيضاً، أن النساء الشابات يواجهن تمييزاً مزدوجاً، قائماً على الجنس والعمر، وهن من بين الأقل تمثيلاً في البرلمان.

وشهدت التسعينيات ولادة ظاهرة عالمية حاولت أن تعطي إجابة إيجابية لمتطلبات المجموعات النسائية والالتزامات الدولية: قوانين الحصص. ومنذ ذلك الحين، تطورت هذه القوانين وتتوفر اليوم في جميع مناطق العالم وفي مجموعة وافرة من الأنظمة السياسية.

وأصبح نظام الحصص رائجاً ضمن حركة العمل الإيجابي، الأمر الذي عزز التمثيل السياسي للمرأة، لا سيما في البلدان التي تمر بحالة انتقال سياسي. تنقسم الأهداف الرئيسية لتنفيذ نظام الحصص إلى جانبين: فمن جهة للتأثير في السياسات المتبعة إزاء اهتمامات النساء، ومن جهة أخرى، لتحقيق مستوى أعلى من مشاركة النساء في المجالات الأخرى من المجتمع. وشكل ذلك طريقة أسرع لتحقيق المزيد من المساواة في تمثيل (بالرغم من أننا لم نحقق ذلك بعد) من اتباع النهج التدريجي.

وتتوفر التشريعات التي تنص على الحصص الانتخابية الجندرية أو المقاعد المخصصة للنساء في البرلمان في 62 بلداً.[4] تبلغ نسبة النساء البرلمانيات في أربعة بلدان الـ50% أو أكثر (أندورا، وجمهورية بوليفيا متعددة القوميات، وكوبا،

---

[2] بيانات الاتحاد البرلماني الدولي عن النساء في البرلمانات الوطنية: http://archive.ipu.org/wmn-e/world.htm

[3] تقرير الاتحاد البرلماني الدولي عن *مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية*، 2018:
https://www.ipu.org/resources/publications/reports/2018-12/youth-participation-in-national-parliaments-2018

[4] قاعدة بيانات الحصص الجندرية، المشروع المشترك بين المعهد الدولي للديمقراطية ومساعدات الانتخابات، والاتحاد البرلماني الدولي، وجامعة ستوكهولم:
http://www.idea.int/data-tools/data/gender-quotas/database

ورواندا)؛ وتتجاوز نسبة النساء البرلمانيات في 50 بلداً الـ30%. ولدى معظم هذه البلدان حصص انتخابية جندرية (الحصص المقننة، أو المقاعد المخصصة، أو الحصص الحزبية الطوعية).

ومهما كان نوع الحصص (الحصص المقننة، أو الحصص الحزبية الطوعية)، يمكن تحقيق النتيجة المطلوبة – المتمثلة بالتمثيل المتساوي على مستوى المجلس – فقط إذا تم إضفاء الطابع المؤسسي على الحصص داخل الأحزاب السياسية. وذلك لأن الأحزاب السياسية هي نقطة الدخول الرئيسية إلى القيادة السياسية (على المستويين الوطني ودون الوطني) وهي تُعتبر ممثلة عن الرأي العام وأيديولوجية المجتمع.

وبالرغم من أن نادراً ما تُستخدم حصص الشباب، وجدت أبحاث الاتحاد البرلماني الدولي علاقات متبادلة بين تمثيل النساء والشباب في البرلمان. إن البلدان التي لديها الحصة الأكبر من البرلمانيين دون سن الثلاثين هي أيضاً من بين البلدان التي لديها النسبة الأعلى من النساء الأعضاء في البرلمان. في الطرف الآخر من الطيف، إن البلدان التي تضم عدداً قليلاً من النساء البرلمانيات أو لا تضم نساء برلمانيات على الإطلاق، تضم أيضاً عدداً قليلاً من البرلمانيين الشباب، أو لا تضم برلمانيين شباب على الإطلاق. ويمكن القول إن الحصص الجندرية مهدت الطريق إلى تنوع أكثر في البرلمان، وما زالت تحقق ذلك.

ومن أجل معالجة النقص في تمثيل الشباب، اعتمد منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي مجموعة من المقترحات الموجهة للشباب كي تنفذها البرلمانات بحلول العام 2035: نسبة لا تقل عن 15% من أعضاء البرلمان دون سن الثلاثين؛ ونسبة لا تقل عن 35% من أعضاء البرلمان دون سن الأربعين؛ ونسبة لا تقل عن 45% من أعضاء البرلمان دون سن الخامسة والأربعين. ويجب أن يتضمن كل هدف توافر في التكافؤ الجندري يتمثل بـ50% من النساء و50% من الرجال. ويمكن أن تكون حصص الشباب وسيلة قوية لتحقيق هذه الأهداف.

لكن، في كثير من الحالات، ما زالت الفجوة قائمة بين الأهداف المحددة أو الأحكام المتعلقة بالحصص، والنتائج النهائية التي تم التوصل إليها أو النسب الفعلية للنساء والشباب في البرلمان. وبينما تحدث الحصص تغييراً، يتفاوت نطاقها وتنفيذها تفاوتاً كبيراً، مما يحقق نتائج مختلفة. وباتخاذ الحصص الانتخابية الجندرية كمثال، إن البلدان التي تطبق الحصص المقننة تنتخب نساء أكثر للبرلمان، عموماً: في العام 2018، انتخبت البلدان، التي تتبع نظام الحصص، نسبة 25.6% من النساء للمجلس الأدنى والبرلمانات ذات مجلس واحد، بينما انتخبت البلدان، التي لا تتبع نظام الحصص، نسبة 18.6% من النساء فقط. عندما حددت الحصص الانتخابية الجندرية هدفاً يبلغ نسبة 30% أو أكثر من النساء، بلغت حصة النساء المنتخبات نسبة 27.7% في المجلس الأدنى والبرلمانات ذات مجلس واحد. وعندما حدد الهدف بـ50/50، بلغت الحصة الإجمالية للنساء الفائزات بمقاعد نسبة 29.3%.

وبالتالي، من المهم ألا تكون الحصص طموحة فقط، بل أيضاً، جيدة التصميم وتنفذ بحزم.

وتثير هذه المسألة بعض الأسئلة التي ستبحث فيها ورشة العمل، وهي تشمل ما يلي:

- ما هي الشروط التي يجب الوفاء بها للحصول على قوانين حصص فعالة؟
- ما هي التحديات الرئيسية لإدخال الحصص الانتخابية الجندرية؟ كيف يمكن تخطيها؟
- كيف يمكن معالجة الحجج المقدمة من الحصص المعارضة، كي يُنظر إلى النساء المعينات أو المنتخبات عبر الحصص على أنها ممثلات شرعيات للشعب؟
- ما هي التطورات المثيرة للاهتمام في تصميم الحصص الانتخابية الجندرية وتنفيذها؟
- ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من تنفيذ الحصص الجندرية وحصص الشباب، بالتوازي؟
- ما هو المطلوب من الحصص والتدابير الأخرى لتعزيز تمثيل النساء الشابات في البرلمان وفي السياسة؟
- إلى أي مدى تؤثر الحصص الانتخابية الجندرية، إيجابياً، على الأحزاب السياسية في تعزيز التكافؤ الجندري في صفوفه وقيادته؟

**الكلمة الافتتاحية:**

- السيدة غابرييلا كويفاس بارون، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي

*****

## تاسعاً – ملء الشواغر في أجهزة الاتحاد:

### الشواغر المطلوب ملؤها خلال الجمعية العامة الـ141

ستنشر قائمة أولية بشواغر هيئات الاتحاد البرلماني الدولي على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي قبل افتتاح الجمعية العامة.

والبرلمانات الأعضاء مدعوة إلى النظر في تقديم ترشيحات للجان الاتحاد البرلماني الدولي الرئيسية وهيئاته (https://www.ipu.org/about-us/structure/assembly).

وينبغي أن يتمتع المرشحون بالخبرة، قدر المستطاع، في مجالات عمل الهيئات المعينة، وينبغي أن يدعمهم برلمانهم في الاضطلاع بمهامهم بصفتهم أصحاب مناصب في الاتحاد البرلماني الدولي. ويُشجع الأعضاء الجدد في الاتحاد البرلماني الدولي والأعضاء الذين لا يشغلون حالياً مناصب في الاتحاد على تقديم الترشيحات.

عند تقديم الترشيحات، يُطلب من الوفود إعادة الاستمارة الموجودة في **الملحق 2**، مع موجز عن السيرة الذاتية للمرشح.

A/141/C.1

**معلومات الاتصال المتعلقة بالمرشحين**

**المقدمين لملء الشواغر في اللجان والهيئات الأخرى للاتحاد البرلماني الدولي** ملحق 2

**يرجى ملء استمارة واحدة لكل مرشح**

| | |
|---|---|
| **اسم اللجنة أو الهيئة الأخرى التي يتم تقديم طلب الترشيح عليها:** | |
| **تفاصيل المرشح**<br>**يرجى الكتابة بوضوح** | |
| **☐السيدة** | **الاسم:** |
| **☐السيد** | **الشهرة:** |
| **اسم البرلمان /المجلس** | |
| **البلد** | |
| **عضو في البرلمان☐ (الغرفة الأولى)** | **عضو مجلس الشيوخ☐ (الغرفة الثانية)** |
| **عناوين البريد الإلكتروني**<br>**لن يتم قبول الترشيحات من دون البريد الإلكتروني الشخصي .يرجى الكتابة بوضوح** | |
| **عنوان البريد الإلكتروني الشخصي الأساسي للمرشح** | |
| **عنوان البريد الإلكتروني الثاني ( مساعد شخصي للمرشح أو مساعد برلماني آخر، إذا كان متوفراً)** | |
| **رقم الهاتف/أرقام الهواتف**<br>**يرجى ذكر رمز البلد** | |
| **رقم الهاتف الخلوي الشخصي للمرشح ورقم مكتبه (إذا كان متوفراً)** | |

**يرجى تقديم هذه الاستمارة مع سيرة ذاتية موجزة، إما شخصياً**

**(تقديم الوثائق ومراقبتها، الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي) أو عبر البريد الإلكتروني التالي**

**postbox@ipu.org**

# الشواغر التي يتعيّن ملؤها
# خلال الجمعية العامة الـ141

*يجب تقديم الترشيحات، مرفقة برسالة تغطية موقعة وسيرة ذاتية موجزة (صفحة واحدة كحد أقصى)، بالإضافة إلى استمارة معلومات الاتصال المتعلقة بالمرشحين (انظر الملحق 2 من الدعوة إلى الجمعية العامة –* (https://www.ipu.org/file/7411/download?token=l7Eg_lOC) **(مرفق رقم 1)**

**اللجنة التنفيذية**

في 17 تشرين الأول/أكتوبر، سَينتخب المجلس الحاكم **سبعة أعضاء**، ليحلوا محل الذين تنتهي فترة ولايتهم في اللجنة التنفيذية في الدورة 205 للمجلس الحاكم، على النحو التالي:

| | |
|---|---|
| **المجموعة الإفريقية:** | شاغران اثنان يتعيّن ملؤهما من قبل رجل واحد وامرأة واحدة. ليحلا محل السيدة م.إي أوليفيرا فالينتي (أنغولا) والسيد ك.م لوساكا (كينيا) ؛ |
| **مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:** | شاغران اثنان، يتعين ملء واحد منهما على الأقل من قبل امرأة، ليحلا محل السيد كاظم جلالي (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) والسيد نغوين فان غيواي (فيتنام)؛ |
| **مجموعة أوراسيا :** | شاغر واحد يتعين ملؤه من قبل رجل أو امرأة، ليحل محل السيد ك. كوساتشيف (روسيا الاتحادية) ؛ |
| **مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:** | شاغر واحد، يتعين ملؤه من قبل رجل، ليحل محل السيد أ. لينز (البرازيل) ؛ |
| **مجموعة 12+:** | شاغر واحد، يتعين ملؤه من قبل امرأة، لتحل محل السيدة هـ.هوكلاند ليادال (النرويج) ؛ |

*ووفقاً للتعديل الذي جرى في العام 2018 على المادة 25 من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي "يكون تمثيل كل جنس بنسبة لا تقل عن ثلث الأعضاء المنتخبين[1] ."ويجب تقديم الترشيحات، قبل الساعة 9:30 من يوم الأربعاء، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها (مكتب مراجعة الوثائق- القاعة 1/6، الطابق الأول في مركز المؤتمرات سافا)*

حتى هذا التاريخ، تم إعلام الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بالترشيحات التالية:

*- السيد حبيب ميلاط (بنغلاديش)، مقدم من برلمان بنغلاديش*

*إلى مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛*

*- السناتور رضا رباني (باكستان) ، مقدم من مجلس شيوخ باكستان*

*إلى مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛*

*- السيد محمد علي حمد (جمهورية جيبوتي)، مقدم من مجلس النواب في جمهورية جيبوتي*

*إلى المجموعة الأفريقية*

*- السيد أكمل سعيدوف (أوزبكستان)، مقدم من المجلس التشريعي لأوزبكستان*

*إلى مجموعة أوراسيا*

*- السناتور بلاس لانو راموس (باراغواي)، مقدم من مجلس الشيوخ في باراغواي*

*إلى مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.*

*- السيد ويليام وافن (سيشيل)، مقدم من الجمعية الوطنية لسيشيل*

*إلى المجموعة الأفريقية*

*- السيدة بيكيلكاو كرايريكش (تايلاند)، مقدم من الجمعية الوطنية في تايلاند*

*إلى مجموعة آسيا والمحيط الهادئ.*

[1] ستضم المجموعات ذات 4 مقاعد عدداً متساوياً من الرجال والنساء

ستضم المجموعات ذات 3 مقاعد رجلاً واحداً وامرأة واحدة على الأقل

ستضم المجموعات ذات مقعدين عدداً متساوياً من الرجال والنساء

ستضمن المجموعة ذات مقعد واحد أن يتم شغله من قبل رجل وامرأة على الأقل، لثلاث ولايات.

**اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات (5WCSP – فيينا، 17–21 آب/أغسطس 2020)**

في تشرين الأول/أكتوبر 2018، اعتمد المجلس الحاكم تأسيس اللجنة التحضيرية وفقاً للترشيحات التي تلقاها من المجموعات الجيوسياسية. إن الصيغة المستخدمة هي عدد مقاعد اللجنة التنفيذية التي تتمتع بها كل مجموعة جيوسياسية بالإضافة إلى مقعد إضافي، مع الالتزام بمبدأ المساواة بين الجنسين.
– https://www.ipu.org/event/fifth-world-conferencespeakers-parliaments

خلال الجمعية العامة الـ 141 التي يتعقد في بلغراد، سيُدعى المجلس الحاكم للموافقة على التسميات التي تلقاها من المجموعات الجيوسياسية للشواغر **التالية**:

| | |
|---|---|
| **المجموعة الإفريقية** : | شاغر واحد، يتعين ملؤه من قبل رئيس أو رئيسة البرلمان، ليحل محل السيد عبد القادر بن صالح (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، الذي لم يعد رئيس مجلس الأمة. |
| **مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:** | شاغران يتعين ملؤهما من قبل رئيستي برلمان |
| **مجموعة أوراسيا:** | شاغر واحد، يتعيّن ملؤه من قبل رئيسة برلمان |
| **مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:** | ثلاثة شواغر يتعين ملؤها من قبل رئيسة برلمان واحدة على الأقل، ليحلوا محل السيدة م.فيرنانديز أليندي (شيلي)، والسيدة إي كابيزاس (الإكوادور) والسيد س.أوفيلار (الباراغواي) الذين لم يعدوا رؤساء برلمان. |
| **مجموعة 12+:** | شاغر واحد، يتعين ملؤه من قبل رئيسة برلمان، لتحل محل السيدة أ. باستور (إسبانيا)، التي لم تعد رئيسة برلمان ؛ |

*ويجب تقديم المجموعات الجيوسياسية الترشيحات قبل الساعة 17:00 من يوم الثلاثاء ،15 تشرين الأول/أكتوبر 2019، إلى مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها.*

**مكتب النساء البرلمانيات**

في *13 تشرين الأول/أكتوبر*، سيُطلب من منتدى النساء البرلمانيات ملء الشواغر التالية في **مكتب النساء البرلمانيات**:

- ممثلة إقليمية من مجموعة أوراسيا (تنتهي ولايتها في آذار/مارس 2020) لملء الشاغر بعد انتهاء ولاية السيدة س. سردريان (أرمينيا)، التي لم تعد عضواً في البرلمان.
- ممثل إقليمي من المجموعة الإفريقية (تنتهي ولايته في آذار/مارس 2020) لملء الشاغر بعد انتهاء ولاية السيدة ج.دا جاكوبا (رواندا)، التي لن تكون عضواً في البرلمان عند حلول الجمعية العامة في بلغراد.

*ويجب أن تقدم المجموعات الجيوسياسية ترشيحاتها قبل الساعة 12 من ظهر يوم الجمعة، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها.*

## اللجان والهيئات الأخرى

**لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين**

في 17 تشرين الأول/أكتوبر، سيطلب من المجلس الحاكم انتخاب **عضو واحد**، يُفضّل أن تكون امرأة من مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتحل محل السيد ف. بينيدو (الأرجنتين)، الذي ستنتهي ولايته في نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر 2019.

*ويرجى أخذ العلم أن أعضاء هذه اللجنة ينتخبون بصفتهم الشخصية وليس كممثلين لبرلمانهم أو للمجموعة الجيوسياسية.*

*ويتعين على البرلمانيين الذين يرغبون في الانضمام إلى هذه اللجنة الالتزام بمجموعة من المعايير المتميزة.*

*لذلك، يُطلب من المرشحين ملء الاستمارة الموجودة على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي التالي:*
*https://www.ipu.org/sites/default/files/documents/form_vacancies_chrp_october_2019-e.pdf*

**(مرفق رقم 2)**

*ويجب تقديم الترشيحات، قبل الساعة 9:30 من يوم الأربعاء، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها*

**لجنة شؤون الشرق الأوسط**

في 17 تشرين الأول/أكتوبر، سيطلب من المجلس الحاكم انتخاب أربعة أعضاء (من النساء) ليحللن مكان:

- السيدة ب. غرويلز (بلجيكا)، التي لم تعد عضواً في البرلمان
- السيدة ن.أكتير (بنغلادش) والسيدة رانيا علواني (جمهورية مصر العربية) والتي لم تحضرا الجلستين الأخيرتين ووفقاً لقواعد اللجنة، خسرتا مقعدهما.

*ويجب تقديم الترشيحات، قبل الساعة 9:30 من يوم الأربعاء، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها*

**لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي**

في 17 تشرين الأول/أكتوبر، سينتخب المجلس الحاكم **أربعة أعضاء** على الشكل التالي:

| | |
|---|---|
| **المجموعة الإفريقية** : | شاغر واحد يتعيّن ملؤه من قبل امرأة لتحل محل السيدة أ. دافية أواسغاري (بنين) والتي لم تحضر الجلستين الأخيرتين ووفقاً لقواعد اللجنة، خسرت مقعدها؛ |
| **المجموعة العربية** : | شاغر واحد يتعيّن ملؤه من قبل امرأة لتحل محل السيدة مثابة حاج حسن عثمان (جمهورية السودان)، والتي لم تعد عضواً في المجلس الوطني السوداني نظراً لحل المجلس الوطني السوداني ؛ |
| **مجموعة آسيا والمحيط الهادئ**: | شاغر واحد يتعيّن ملؤه من قبل رجل ليحل محل السيد ج.ولسون (أستراليا)، الذي لم يعد عضواً في وفد أستراليا؛ |
| **مجموعة 12+** : | شاغر واحد يتعيّن ملؤه من قبل رجل ليحل محل السيد د. شوكولوف (بلغاريا) الذي لم يحضر الجلستين الأخيرتين ووفقاً لقواعد اللجنة، خسر مقعده. |

*ويجب تقديم الترشيحات، قبل الساعة 9:30 من يوم الأربعاء، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها*

***منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي***

في 14 تشرين الأول/أكتوبر، سينتخب المنتدى عضو مجلس إدارة من مجموعة آسيا والمحيط الهادئ (امرأة) لملء المقعد الشاغر في المجموعة الجيوسياسية الذي لم يتم ملؤه خلال الجمعية العامة الـ 140.

*وتُدعى مجموعة آسيا والمحيط الهادئ لتقديم الترشيح (الترشيحات) قبل الساعة 9:30 من صباح يوم الأحد، 13 تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها.*

**الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف**

في 17 تشرين الأول/أكتوبر، سينتخب المجلس الحاكم **أربعة أعضاء** على الشكل التالي:

| | |
|---|---|
| **المجموعة الإفريقية** : | شاغر واحد، يتعيّن ملؤه من قبل رجل أو امرأة ؛ |
| **مجموعة أوراسيا** : | شاغران، يتعيّن ملؤهما من قبل رجل واحد وامرأة واحدة |
| **مجموعة 12+**: | شاغر واحد، يتعيّن ملؤه من قبل امرأة |

*ويجب تقديم الترشيحات، قبل الساعة 9:30 من يوم الأربعاء، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها.*

**مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص**

*في 17 تشرين الأول/أكتوبر، سيُطلب من المجلس الحاكم انتخاب مسهلين اثنين ليحلا محل السيد ب. فان دان دريشي (بلجيكا) الذي لم يعد عضواً في البرلمان، والسيد ج. دي ماتوس روسا (البرتغال)، الذي لن يترشح مجدداً للانتخابات التي ستُعقد في البرتغال في تشرين الأول/أكتوبر.*

*ويجب تقديم الترشيحات، قبل الساعة 9:30 من يوم الأربعاء، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها.*

**تعيين مدققي حسابات داخليين لحسابات العام 2020**

في 17 تشرين الأول/ أكتوبر، سيقوم المجلس الحاكم **بتعيين اثنين من مدققي الحسابات الداخليين** للعام المالي 2020.

ومن المتوقع أن يقدما تقريرهما إلى مجلس الإدارة في الدورة القانونية الأولى للاتحاد البرلماني الدولي في العام 2021. ومن المفضل أن يكون لدى البرلمانيين المهتمين بتقديم ترشيحاتهم لهذا المنصب خبرة سابقة إما في لجنة مالية برلمانية أو مكتب تدقيق.

*ويجب تقديم الترشيحات، قبل الساعة 9:30 من يوم الأربعاء، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها.*

**مكاتب اللجنة الدائمة**

ستجري اللجان الدائمة الانتخابات التالية:

**اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين**

يتعين ملء **شاغرين** من المجموعات التالية:

| | | |
|---|---|---|
| **المجموعة العربية** | : | شاغر واحد يتعيّن ملؤه من قبل رجل أو امرأة لتحل محل السيد علي عبد الرحمن محمد عيسى (جمهورية السودان)، الذي لم يعد عضواً في المجلس الوطني السوداني نظراً لحله |
| **مجموعة 12+** | : | شاغر واحد يتعيّن ملؤه (رجل أو امرأة) |

**اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة**

يتعين ملء **ستة شواغر** من المجموعات التالية:

| | | |
|---|---|---|
| **مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:** | | شاغران، على أن يكون واحد منهما على الأقل من قبل رجل، ليحل مل السيد ن. سينغ (الهند)، الذي انتهت ولايته، والسيد ف. سوكانيانوريك (تايلند)، الذي لم يعد عضواً في البرلمان. |
| **مجموعة أوراسيا** | : | شاغر واحد يتعيّن ملؤه (رجل أو امرأة) |
| **مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:** | | ثلاثة شواغر، يتعيّن ملء واحد منهما من قبل رجل واحد على الأقل. |

**اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان**

**مجموعة أوراسيا** : شاغر واحد يتعيّن ملؤه من قبل رجل ليحل محل السيد ف. باترينسيا (جمهورية مولدوفا)، الذي لم يعد عضواً في البرلمان

***اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة***

**مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:** شاغر واحد يتعيّن ملؤه من قبل امرأة لتحل محل السيدة ب. سمباتيسري (تايلند)، والتي لم تعد عضواً في البرلمان

**مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:** شاغر واحد يتعيّن ملؤه من قبل رجل أو امرأة ليحل محل السيد ب.أ لانو راموس (الباراغواي)، الذي استقال من المكتب

****

*وينبغي أن تكون الترشيحات المقدمة من المجموعات الجيوسياسية المعنية، والتي يمكن تقديمها قبل الجمعية العامة وخلالها حتى موعد إجراء الانتخابات، مرفقة بسيرة ذاتية موجزة (صفحة واحدة كحد أقصى)، مع تحديد عضوية اللجنة في البرلمان والمعرفة بالقضايا التي تتناولها اللجنة من أجل المقعد الذي يتم السعي للحصول عليه، بالإضافة إلى تفاصيل الاتصال الكاملة للمرشح. كما يجب أن تكون السيرة الذاتية مرفقة أيضاً بالتزام من برلمان المرشح بأنه سيدعمه/سيدعمها في عمله/ عملها وأنه سيدرجه/سيدرجها ضمن الوفود المقبلة إلى الجمعيات العامة*

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

**الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة (بلغراد/صربيا، 13 – 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019)**

# مرفق رقم 1

**لمذكرة الشواغر التي يتعين ملؤها خلال الجمعية العامة 141**

# الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي

## بلغراد (صربيا)

## 13–17 تشرين الأول/أكتوبر 2019

A/141/C.1
ملحق 2

**معلومات الاتصال المتعلقة بالمرشحين**
**المقدمين لملء الشواغر في اللجان والهيئات الأخرى للاتحاد البرلماني الدولي**
**يرجى ملء استمارة واحدة لكل مرشح**

| | |
|---|---|
| **اسم اللجنة أو الهيئة الأخرى التي يتم تقديم طلب الترشيح عليها:** | |
| **تفاصيل المرشح**<br>**يرجى الكتابة بوضوح** | |
| **☐السيدة**<br>**☐السيد** | **الاسم:**<br>**الشهرة:** |
| **اسم البرلمان /المجلس** | |
| **البلد** | |
| **عضو في البرلمان☐ (الغرفة الأولى)** | **عضو مجلس الشيوخ☐ (الغرفة الثانية)** |
| **عناوين البريد الإلكتروني**<br>**لن يتم قبول الترشيحات من دون البريد الإلكتروني الشخصي .يرجى الكتابة بوضوح** | |
| **عنوان البريد الإلكتروني الشخصي الأساسي للمرشح** | |
| **عنوان البريد الإلكتروني الثاني ( مساعد شخصي للمرشح أو مساعد برلماني آخر، إذا كان متوفراً)** | |
| **رقم الهاتف/أرقام الهواتف**<br>**يرجى ذكر رمز البلد** | |
| **رقم الهاتف الخلوي الشخصي للمرشح ورقم مكتبه (إذا كان متوفراً)** | |

**يرجى تقديم هذه الاستمارة مع سيرة ذاتية موجزة، إما شخصياً**
**(تقديم الوثائق ومراقبتها، الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي) أو عبر البريد الإلكتروني**
**التالي postbox@ipu.org**

141st IPU Assembly
Belgrade (Serbia)
13 - 17 October 2019

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

**الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة**

**(بلغراد/صربيا، 13 – 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019)**

# مرفق رقم 2

# لمذكرة الشواغر التي يتعين ملؤها خلال الجمعية العامة 141

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

## المرشحين لعضوية لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين:

**تنص القاعدة 1 (1) من قواعد لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين وممارساته على ما يلي:**
تتألف اللجنة ... من 10 أعضاء من البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، تنتخب من قبل المجلس الحاكم بصفة فردية *على أساس الكفاءة والالتزام بحقوق الإنسان وتوافرها* (إضافة الخط المائل) .يجب أن يكون لديهم إتقان جيد لواحدة على الأقل من لغتي العمل في الاتحاد البرلماني الدولي: الإنجليزية والفرنسية. يضمن الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي أن المرشحين لخوض الانتخابات، والمجموعات الجيوسياسية وأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي يدركون تمامًا المتطلبات المذكورة أعلاه.

وفي ضوء المعايير المذكورة أعلاه، يرجى من جميع المرشحين لملء الشواغر في هذه اللجنة التكرم بالإضافة إلى تقديم رسالة التغطية الخاصة بهم وسيرتهم الذاتية الموجزة، من أجل أن يوفروا المعلومات التالية. ويجب تقديم الترشيحات قبل الساعة **9:30 من صباح يوم الأربعاء، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019**، إلى مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها.

1. *يرجى تحديد خبرتكم ومعرفتكم في مجال حقوق الإنسان:*

| |
|---|
| |
| |
| |
| |
| |
| |

2. *يرجى شرح كيفية التزامكم بحقوق الإنسان:*

| |
|---|
| |
| |
| |
| |
| |
| |

3. إن جدول اللجنة مكثف: تجتمع اللجنة ثلاث مرات في السنة (خلال المدة الكاملة لكل جمعية عامة ومرة واحدة لمدة ثلاثة إلى أربعة أيام خارج الجمعيات العامة في جنيف) وتقوم بعدة بعثات في السنة: *ويرجى تأكيد توفركم للمشاركة الكاملة في أعمال اللجنة:*

نعم ☐ كلا ☐

ملاحظات:

| |
|---|
| |
| |
| |
| |
| |
| |

4. تتوفر ملفات القضايا الشاملة للجنة باللغتين الإنجليزية والفرنسية فقط. ومن المهم جداً أن يتقن الأعضاء جيداً واحدة على الأقل من هاتين اللغتين:

ويرجى توضيح مدى إتقانكم اللغة الإنجليزية والفرنسية:

| اللغات | قراءة | | | كتابة | | | تكلم | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ممتازة | جيدة | مقبولة | ممتازة | جيدة | مقبولة | ممتاز | جيد | مقبول |
| الإنجليزية | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| الفرنسية | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |

| لغات أخرى | قراءة | | | كتابة | | | تكلم | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ممتازة | جيدة | مقبولة | ممتازة | جيدة | مقبولة | ممتاز | جيد | مقبول |
| | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |

*****

## عاشراً – الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية:

تعقد وفود المجموعة البرلمانية العربية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد، يوم السبت، الواقع في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، من الساعة 18:30 إلى 20:30، في القاعة رقم (0/2)، مركز المؤتمرات – سافا/ بلغراد – جمهورية صربيا، للتشاور حول القضايا المدرجة على جدول أعمال كل من الجمعية العامة 140، والدورة 205 للمجلس الحاكم، واتّخاذ موقف موحّد بشأنها. وتقترح الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، أن يناقش الاجتماع التنسيقي للوفود البرلمانية العربية البنود الآتية:

1- إقرار جدول الأعمال.
2- الاستماع لعرض من الدكتور علي عبد العال، رئيس مجلس النواب في جمهورية مصر العربية الشقيقة، ممثل المجموعة البرلمانية العربية في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، حول أعمال اللجنة.
3- تبادل الآراء حول الطلبات الخاصّة بإدراج بنود طارئة، أو إضافية على جدول أعمال الجمعية العامة، أو المجلس الحاكم.
4- الاتفاق على مرشحي المجموعة العربية للمراكز الشاغرة، في اللجان الدائمة أو الفرعية للاتحاد.
5- ما يستجد من أعمال.

**ملاحظة إجرائية**

**1-تخضع البنود الطارئة إلى أحكام القاعدة 11 (الفقرة 1) من لوائح الجمعية العامة التي تنص على التالي:**

يجوز لأي عضـــو في الاتحاد البرلماني الدولي أن يطلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية. ويجب أن يرفق هذا الطلب بمذكرة تفسيرية موجزة ومشروع قرار يحدد بوضوح نطاق الموضوع الذي يغطيه الطلب. وتقوم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بإرسال الطلب وأي وثائق من هذا القبيل إلى جميع الأعضاء على الفور.

إضافة إلى ذلك، تنص القاعدة 11 (الفقرة 2) من لوائح الجمعية العامة على ما يلي:

أ. يجب أن يتناول طلب إدراج بند طارئ وضـع دولي هام حدث مؤخراً يسـتلزم اتخاذ إجراء عاجل من جانب المجتمع الدولي، ومن المناســـب أن يعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن رأيه وحشد الاستجابة البرلمانية. ولقبول مثل هذا الطلب ينبغي أن يحصل على **ثلثي الأصوات** المشاركة في التصويت؛

ب. لا يجوز للجمعية العامة أن تدرج في جدول أعمالها سوى بند طارئ واحد، وفي حال حصول عدة طلبات على الأغلبية المطلوبة، يقبل الطلب الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات الإيجابية؛

ج. يجوز لمقدمي طلبين أو أكثر لإدراج بند طارئ دمج مقترحاتهم لتقديمها في طلب واحد، شرط أن تتناول المقترحات الأساسية الموضوع نفسه؛

د. لا يجوز أن يدرج في مشروع القرار، المتعلق بالبند الطارئ، موضوع مقترح بعد أن يسحبه مقدموه، أو إذا رفضته الجمعية العامة، ما لم تكن هناك إشارة واضحة له في الطلب وفي عنوان الموضوع الذي اعتمدته الجمعية العامة.

**و يجب أيضاً، أن تكون جميع مقترحات البند الطارئ، مرفقة بمذكرة تفسيرية موجزة ومشروع قرار، يحدد بوضوح نطاق هذا الموضوع الذي ينطوي عليه الطلب.**

**وحتى تاريخ إعداد هذه المذكرة لم يرد ضمن موقع الاتحاد البرلماني الدولي، أي طلب بإدراج البنود الطارئة، على جدول أعمال الجمعية العامة ،**

*****

## حادي عشر – الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإسلامية

تعقد وفود المجموعة البرلمانية الإسلامية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد، يوم الأحد الموافق 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2019،، عند الساعة 14:30، ولغاية الساعة 16:00، في القاعة رقم (0/2)، مركز المؤتمرات – سافا/ بلغراد – جمهورية صربيا، وذلك للتشاور حول القضايا المدرجة على جدول أعمال كل من الجمعية العامة الـ 141، والدورة 205 للمجلس الحاكم، واتّخاذ موقف موحّد بشأنها.

ويناقش الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإسلامية البنود الآتية على جدول أعماله:

1- اعتماد مشروع جدول الأعمال.

2- كلمة مختصرة للأمين العام لاتحاد مجالس الدول الاعضاء بمنظمة التعاون الاسلامي بشأن الاجتماع.

3- تبني موقف موحد بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك للمجموعة الإسلامية في اجتماع الجمعية الحادية والأربعين بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي على بنود جدول الاعمال.

4- ما يستجد من أعمال.

*****

## ثاني عشر – الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإفريقية:

ستعقد وفود المجموعة البرلمانية الإفريقية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد، وذلك للتشاور حول القضايا المدرجة على جدول أعمال كل من الجمعية العامة الـ 141، والدورة 205 للمجلس الحاكم، واتّخاذ موقف موحّد بشأنها.

*****

**ثالث عشر – الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الآسيوية:**

تعقد وفود المجموعة البرلمانية الإسلامية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد، يوم الأحد الموافق 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، عند الساعة 09:30، ولغاية الساعة 11:00، في القاعة رقم (0/3) الطابق الأرضي، مركز المؤتمرات – سافا/ بلغراد – جمهورية صربيا، ، وذلك للتشاور حول القضايا المدرجة على جدول أعمال كل من الجمعية العامة الـ 141، والدورة 205 للمجلس الحاكم، واتّخاذ موقف موحّد بشأنها.

ويناقش الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الآسيوية البنود الآتية على جدول أعماله:

1. إقرار جدول الأعمال
2. الكلمة الافتتاحية لمعالي البروفيسور مصطفى شنطوب، رئيس الجمعية البرلمانية الآسيوية،
3. تقرير سعادة الدكتور محمد رضا مجيدي، الأمين العام للجمعية البرلمانية الآسيوية، حول أنشطة الأمانة العامة للجمعية البرلمانية الآسيوية منذ انعقاد الاجتماع التنسيقي الأخير في الدوحة، دولة قطر،
4. النظر في البنود الطارئة،
5. ما يستجد من أعمال

*****

## رابع عشر ـ عمل الاتحاد البرلماني العربي داخل الاتحاد البرلماني الدولي:

في عام 1974 أصبح الاتحاد البرلماني العربي عضواً مراقِباً، في الاتحاد البرلماني الدولي، خلال المؤتمر الحادي والسبعين (طوكيو1974).

واستطاع الاتحاد البرلماني العربي، بالتعاون الوثيق مع الشُّعب البرلمانية العربية الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، أن يحقق نجاحاً ملحوظاً داخل الاتحاد البرلماني الدولي تجلّى في عدة أمور:

- قبول المجلس الوطني الفلسطيني عضواً مراقباً في الاتحاد البرلماني الدولي منذ مجلس كولومبو عام 1975، وفي عام 2008 تم قبول المجلس الوطني الفلسطيني عضواً كامل العضوية في الاتحاد البرلماني الدولي خلال انعقاد الجمعية العامة 119 والدورة 183 للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي (جنيف 13-2008/10/15).
- طرح القضية الفلسطينية وقضية الصراع في الشرق الأوسط على جداول أعمال مجالس الاتحاد ومؤتمراته، واتخاذ قرارات تدين الاحتلال الإسرائيلي وسياسته القائمة على القمع والاستيطان، وتؤيد النضال المشروع الذي يخوضه الشعب العربي الفلسطيني في سبيل حقوقه الوطنية المشروعة.
- إقامة وتعزيز العلاقات مع أعداد كبيرة من البرلمانيين، المشاركين في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع عدد البرلمانيين المؤيدين للقضايا العربية العادلة.
- وعلى الصعيد التنظيمي حققت الوفود العربية، نجاحات كثيرة في تولي العديد من المناصب الإدارية الحاكمة في أجهزة الاتحاد: رئاسة الاتحاد، عضوية اللجنة التنفيذية، رئاسة ونيابة رئاسة عدد من لجان الدراسة واللجان الخاصة الأخرى ورئاسة مكتب النساء البرلمانيات ...
- اعتبار اللغة العربية لغة رسمية في الاتحاد البرلماني الدولي اعتباراً من نيسان – أبريل 1993.

**كما أصـــدر الاتحاد البرلماني العربي اللائحة الداخلية للمجموعة العربية في الاتحاد البرلماني الدولي التي تنص على الآتي:**

## اللائحة الداخلية للمجموعة العربية في الاتحاد البرلماني الدولي

### المادة ( 1)

يُنشئ الاتحاد البرلماني العربي «المجموعة البرلمانية». وتتكون المجموعة من وفود البرلمانات العربية الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي.

### المادة (2)

تهدف المجموعة العربية إلى تنسيق مواقف البرلمانات العربية داخل الاتحاد البرلماني الدولي تجاه القضايا والموضوعات المطروحة على جدول أعمال اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي.

### المادة ( 3)

تختص المجموعة العربية بالآتي:

1. إقرار جدول أعمال الاجتماع.
2. إقرار الترشيحات العربية للمناصب الشاغرة في أجهزة الاتحاد.
3. إقرار المقترحات العربية المقدمة إلى أجهزة الاتحاد.
4. إقرار البنود الطارئة المقدمة من الجانب العربي على جدول أعمال الاتحاد.
5. دعم طلبات البرلمانات العربية للانضمام لعضوية الاتحاد البرلماني الدولي.
6. الموافقة على تعديل نظام المجموعة العربية وفقاً للمادة -10- من هذه اللائحة.

**المادة ( 4)**

للمجموعة هيئة استشارية تتكون من:

1. رئيس الاتحاد البرلماني العربي، أو من ينوب عنه.
2. ممثل المجموعة العربية في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي.
3. ممثلي المجموعة العربية في مكاتب اللجان الدائمة في الاتحاد البرلماني الدولي.
4. ممثلي المجموعة العربية في الهيئات الأخرى.
5. الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، بحكم منصبه سكرتيراً عاماً للهيئة.

**المادة (5)**

تختص الهيئة الاستشارية بالآتي:

1. إعداد جدول أعمال اجتماع المجموعة العربية.
2. اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتنسيق المواقف البرلمانية العربية تجاه القضايا والموضوعات المدرجة على جدول أعمال الاتحاد البرلماني الدولي، كذلك تجاه المناصب الشاغرة في الاتحاد البرلماني الدولي، والبنود الطارئة، ومتابعة ما تمّ عليه الاتفاق في تلك الاجتماعات.
3. عقد اجتماعات تنسيقية مع ممثلي المجموعات الجيوسياسية الأخرى لنقل وجهة النظر العربية إلى تلك المجموعات، وتنسيق المواقف معها للتوصل إلى رؤية مشتركة معها والحصول على تأييدها لوجهة النظر العربية، وإبلاغ المجموعة العربية بنتائج الاتصالات.
4. دراسة مقترحات تعديل نظام المجموعة العربية، ورفع تقرير عنها للمجموعة العربية.

**المادة ( 6)**

تعقد المجموعة العربية اجتماعين بالتزامن مع دورتي الجمعية العامة ومجلس الاتحاد البرلماني الدولي، وللمجموعة أن تعقد اجتماعات أخرى. ويشترط لصحة الاجتماع حضور أغلبية أعضاء المجموعة.

**المادة (7)**

على ممثلي المجموعة العربية في الاتحاد البرلماني الدولي تقديم تقارير دورية عن أنشطتهم وأعمالهم إلى المجموعة العربية.

**المادة (8)**

لكل شعبة وطنية صوت واحد، ويكون التصويت برفع الأيدي ما لم يتعلق الأمر بترشيحات المناصب فيكون سرياً.

**المادة (9)**

الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي هي – بحكم اختصاصها – الأمانة العامة للمجموعة العربية وتتولى الاختصاصات التالية:

1. التحضير والإعداد الفني لاجتماعات المجموعة العربية.
2. إبلاغ المجموعة البرلمانية العربية بنتائج اتصالات الهيئة الاستشارية مع المجموعات الجيوسياسية الأخرى.
3. تعميم النتائج وما تمّ التوصل إليه من اتفاقات بشأن تنسيق المواقف والقضايا المدرجة على جدول أعمال الاتحاد إلى الشُّعب الأعضاء في الاتحاد.
4. تنفيذ التكليفات الصادرة من الهيئة الاستشارية للمجموعة سواء في إطار الاتصال بالدول الأعضاء أو غيرها من المجموعات الجيوسياسية الأخرى.
5. رصد مواقف المجموعات الجيوسياسية الأخرى تجاه القضايا، المناصب الشاغرة، البنود الطارئة المدرجة على جدول أعمال اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، وتلقي مواقف الدول العربية الأعضاء بشأنها.
6. إبلاغ الدول الأعضاء بجدول أعمال المجموعة العربية الذي انتهى إليه اجتماع الهيئة الاستشارية للمجموعة العربية.
7. تقديم الدعم اللازم لممثل المجموعة العربية في اللجنة التنفيذية لنقل وجهة النظر العربية في اجتماعات اللجنة التنفيذية والإجابة على استفساراته إذا طلب ذلك.
8. إصدار نشرة إعلامية عن اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، وإبلاغها لوسائل الإعلام.

**مادة (10)**

يعدّل هذا النظام باقتراح من 3 شعب أعضاء على الأقل، ويعد المقترح نافذاً إذا وافق عليه ثلثا أعضاء المجموعة.

******

**– كما وضع الاتحاد البرلماني العربي نظام عمل ممثل المجموعة العربية في الاتحادات البرلمانية الدولية والإقليمية والذي ينص على الآتي:**

**نظام عمل ممثل المجموعة العربية في الاتحادات البرلمانية الدولية والإقليمية**

**بعد الاطلاع:**

- على ميثاق الاتحاد البرلماني العربي؛
- وعلى النظام الداخلي للاتحاد البرلماني العربي؛
- وعلى اللائحة الداخلية للمجموعة العربية في الاتحاد البرلماني الدولي؛
- وعلى اللائحة الداخلية للمجموعة العربية في اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

**قرّر الاتحاد البرلماني العربي إنشاء نظام عمل ممثل المجموعة العربية في الاتحادات البرلمانية الدولية والإقليمية وفق الآتي:**

**المادة الأولى**

**التعريفات**

**ممثل المجموعة البرلمانية العربية:**

ممثل المجموعة البرلمانية العربية في الاتحادات البرلمانية الدولية والإقليمية.

**الاجتماعـات:** الاجتماعات التي يشارك فيها ممثل المجموعة البرلمانية العربية بصفته ممثلاً عن المجموعة العربية.

**المادة الثانية**

يهدف هذا النظام إلى التنسيق والتعاون بين ممثل المجموعة البرلمانية العربية وبين البرلمانات العربية والاتحاد البرلماني العربي.

**المادة الثالثة**

**يختص ممثل المجموعة البرلمانية العربية بالآتي:**

1. إبداء الرأي وطرح وجهات النظر التي تمثل رأي الاتحاد البرلماني العربي في القضايا والموضوعات محل النظر في الاجتماعات البرلمانية الدولية والإقليمية.
2. الدفاع عن المواقف العربية في الاتحادات الممثل فيها.
3. تبني المبادرات والمقترحات العربية في الاتحادات الممثل فيها.
4. دعم طلبات الوفود العربية في الاتحادات الممثل فيها.

**المادة الرابعة**

يلتزم ممثل المجموعة البرلمانية العربية بالآتي:

1. إعداد تقرير ورفعه إلى رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي عن كل اجتماع يشارك فيه، وموافاة الأمين العام للاتحاد بنسخة من هذا التقرير.
2. التنسيق مع رئيس مجلس الاتحاد والأمين العام للاتحاد البرلماني العربي قبل كل اجتماع للتعرف على رأي المجموعة العربية في الموضوعات والقضايا محل النقاش في هذه الاجتماعات.
3. عدم إبداء رأي أو طرح وجهة نظر في الاجتماعات التي تعبّر عن وجهة نظره الشخصية وتتعارض مع وجهة النظر العربية.
4. عدم التعبير عن وجهة نظر دولته إذا كانت متعارضة مع وجهة نظر عربية مشتركة في قضية أو موضوع ما.

**المادة الخامسة**

يلتزم كل من رئيس مجلس الاتحاد والأمين العام للاتحاد البرلماني العربي – كل بحسب مسؤولياته – بإمداد ممثل المجموعة البرلمانية العربية بتقرير وافٍ عن الموقف العربي في القضايا والموضوعات محل النقاش في الاجتماعات البرلمانية الدولية والإقليمية بصفته ممثلاً عن المجموعة العربية.

**المادة السادسة**

يلتزم الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، تحت إشراف رئيس مجلس الاتحاد، باستطلاع رأي البرلمانات العربية في القضايا والموضوعات والمبادرات والطلبات من الاتحادات البرلمانية الدولية والإقليمية. وأن يتم موافاة ممثل المجموعة البرلمانية العربية بنتائج هذه الاستطلاعات قبل ثلاثة أسابيع على الأقل من المشاركة في اجتماعات الاتحادات الدولية والإقليمية.

**المادة السابعة**

لممثل المجموعة البرلمانية العربية إجراء اتصالات مباشرة مع البرلمانات العربية لمعرفة موقفها، واستطلاع رأيها في مبادرة أو مقترح يرى أنه يعزز المصالح العربية في الاتحادات البرلمانية الدولية والإقليمية، على أن يحيط ممثل المجموعة البرلمانية العربية رئيس مجلس الاتحاد، والأمين العام للاتحاد البرلماني العربي بنتائج هذه الاتصالات.

**المادة الثامنة**

يقدم ممثل المجموعة البرلمانية العربية تقريراً سنوياً عن نتائج مشاركاته في الاتحادات أمام الاجتماعات التنسيقية العربية في كل من الاتحادين البرلماني الدولي واتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

****

141st IPU Assembly
Belgrade (Serbia)
13 - 17 October 2019

Inter-Parliamentary Union 1889 130 years of empowering parliaments

**اجتماعات الجمعية العامة الـ 141، والدورة 205، للمجلس الحاكم**
**واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي**
**بلغراد (صربيا)، 13 – 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019**

# خامس عشر–

# كتيب جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي:

الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

# كتيب
# جمعيات
# الاتحاد البرلماني الدولي

يعرض هذا الكتيب لمحة عامة عن جمعية الاتحاد البرلماني الدولي مع التركيز على عشر مسائل رئيسية هي:


١. العضوية ..... ٤
- الأعضاء
- الأعضاء المنتسبون
- المراقبون الدائمون
- حجم الوفود

٢. هيكل جمعية الاتحاد البرلماني الدولي ..... ٦
- الهيئات الرئيسية للاتحاد البرلماني الدولي
- المناقشة العامة
- البند الطارئ
- الاجتماعات الأخرى (الاجتماعات الثنائية والزيارات الميدانية والأحداث الجانبية)

٣. اللجان الدائمة للجمعية ..... ١١
- التشكيل
- دورة القرارات
- تعديل مشروعات القرارات التي يقدّمها المقرران

٤. القرارات والمقررات وغيرها من الوثائق الختامية ..... ١٤

الجمعية
- قرار البند الطارئ
- قرارات اللجان الدائمة وتقاريرها
- الوثيقة الختامية للمناقشة العامة

المجلس الحاكم
- قرارات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين
- استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي
- تقارير المنتديات واللجان والهيئات الأخرى

482
٥. إجراءات التصويت ..... ١٨
- القواعد الأساسية
- آليات التصويت

٦. حقوق المندوبين ..... ٢٢
- الحق في أخذ الكلمة واقتراح التعديلات والتصويت
- تعليق الحق في التصويت

٧. الاقتراحات، ونقاط النظام، واللغة غير اللائقة، وحق الرد ..... ٢٤

٨. المجموعات الجغرافية السياسية ووظائفها ..... ٢٧

٩. تطبيق الجمعية ..... ٢٨

١٠. متابعة الجمعية ..... ٢٩

*يُشار كلما لزم الأمر إلى الأحكام المعنية من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي ولوائحه. ولأغراض هذه الوثيقة، تشير عبارة "عضو في الاتحاد البرلماني الدولي" إلى البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي.*

# ١. العضوية

### أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي

يجوز لكل برلمان تشكَّل بموجب قوانين دولة ذات سيادة ويمثل سكانها ويعمل على أراضيها أن يطلب الانضمام إلى الاتحاد البرلماني الدولي.

← *المرجع:* المادة ٣(١) من النظام الأساسي

### الأعضاء المنتسبون

يجوز للمجلس الحاكم أن يقبل بصفة أعضاء منتسبين في الاتحاد البرلماني الدولي الجمعيات البرلمانية الدولية التي أسستها - بموجب اتفاق دولي - دولٌ ممثلة فيه، بناء على طلب هذه الجمعيات وبعد التشاور مع الأعضاء المعنيين في الاتحاد البرلماني الدولي.

← *المرجع:* المادة ٣(٥) من النظام الأساسي

### المراقبون الدائمون

مُنحت صفة مراقب دائم لنحو ٧٠ منظمة بما يمكنها من حضور جمعياتنا، التي تُعقد مرتين في السنة، والمشاركة فيها بفعالية. وفئات المراقبين الدائمين هي:

(أ) المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة؛
(ب) المنظمات الدولية الحكومية الإقليمية؛
(ج) الجمعيات أو المجالس البرلمانية الإقليمية أو الجغرافية السياسية؛
(د) المنظمات غير الحكومية العالمية؛
(هـ) الاتحادات الدولية للأحزاب السياسية؛
(و) المنظمات التي أقام معها الاتحاد البرلماني الدولي علاقات عمل متبادلة النفع.

| | عدد المندوبين<br>(حق التصويت وأخذ الكلمة) |
|---|---|
| أعضاء<br>الاتحاد البرلماني الدولي | ٨ (أقل من ١٠٠ مليون نسمة)<br>أو ١٠ (أكثر من ١٠٠ مليون)<br>+ **برلماني شاب واحد**<br>*ما لم يغيَّر ذلك الحق - انظر أدناه* |
| الأعضاء المنتسبون | ٨ (دون حق في التصويت)<br>*ما لم يغيَّر ذلك الحق - انظر أدناه* |
| المراقبون الدائمون | **2** (دون حق في التصويت) |

← *المرجع:* المادة ٥(٢) من النظام الأساسي. في حال وجود متأخرات في الاشتراكات **(سنتان من المستحقات)**، يكون عدد المندوبين الذين يجوز لهم المشاركة في الجمعية محدوداً كما يلي:

| | |
|---|---|
| أعضاء<br>الاتحاد البرلماني الدولي | **مندوبان** برلمانيان |
| الأعضاء المنتسبون | مندوب **واحد** |

وفقاً للتعديلات الجديدة في النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي ولوائحه، متى تأخر عضو عن سداد اشتراكاته في ميزانية الاتحاد البرلماني الدولي **لأكثر من ٣ سنوات**، أصبح ذلك العضو **عضواً غير مشارك** في المنظمة (مع تعليق حقوقه بما فيها حق المشاركة في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي).

# ٢. هيكل جمعية الاتحاد البرلماني الدولي

الجمعية هي الهيئة السياسية الرئيسية للاتحاد البرلماني الدولي. وتجتمع مرتين في السنة ويشمل جدول أعمالها ما يلي:

- مناقشة عامة؛
- والنظر في الاقتراحات واعتماد بند طارئ؛
- واعتماد قرارات اللجان الدائمة وتقاريرها.

وخلال أسبوع الجمعية، تجتمع أيضاً كل الهيئات الرئيسية التالية للاتحاد البرلماني الدولي:

- اللجنة التنفيذية - وهي تشرف على إدارة الاتحاد البرلماني الدولي وتوجه توصياتها إلى المجلس الحاكم.
- المجلس الحاكم - وهو يتولى إدارة الاتحاد البرلماني الدولي ورسم سياساته. ويبت في انضمام الأعضاء وإعادة انضمامهم وتعليق عضويتهم. ويعتمد استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي وميزانيته وبرنامج عمله، ويحدد مهام واختصاصات اللجان الدائمة والهيئات الفرعية للمجلس الحاكم، ويوافق على تعديلات النظام الأساسي واللوائح.
- اللجان الدائمة الأربع - وهي تركز على السلام والأمن؛ والتنمية المستدامة؛ والديمقراطية وحقوق الإنسان؛ وشؤون الأمم المتحدة، وتناقش مسائل مهمة وتعتمد قرارات بشأنها.
- منتدى البرلمانيات - وهو يقود عمل الاتحاد البرلماني الدولي من أجل تحقيق التوازن بين الجنسين في التمثيل السياسي داخل البرلمانات الوطنية وهيئات الاتحاد البرلماني الدولي وجمعياته. ويقدِّم تعديلات تراعي المنظور الجنساني في أعمال اللجان الدائمة.
- منتدى البرلمانيين الشباب - وهو يناقش بنود الجمعية من منظور الشباب ويوجه توصياته إلى الهيئات الرئاسية للاتحاد البرلماني الدولي.

- اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين - وهي تتابع انتهاكات حقوق الإنسان للبرلمانيين وتقترح سبل لإنصافهم.
- اللجنة المعنية بشؤون الشرق الأوسط - وهي تشجع الحوار بين البرلمانيين الإسرائيليين والفلسطينيين.
- مجموعة ميسّري الحوار بشأن قبرص - وهي تجتمع مرة في السنة خلال الجمعية وتشمل ممثلين من الأحزاب السياسية المنتمية إلى جماعتي الجزيرة على أساس المساواة السياسية.
- اللجنة المعنية بإذكاء الاحترام للقانون الدولي الإنساني - وهي تدافع عن حماية المدنيين والمقاتلين في حالات النزاع حول العالم عن طريق اعتماد قوانين ومعاهدات مهمة والتصديق عليها.
- الفريق الاستشاري الرفيع المستوى والمعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف - وهو يوجّه ويراقب خطة العمل التي وضعها الاتحاد البرلماني الدولي في هذا المجال من أجل البرلمانات ويهدف إلى سد الثغرات في تنفيذ القرارات المعنية الصادرة عن الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة.
- الفريق الاستشاري المعنية بالصحة - وهو يقود عمل الاتحاد البرلماني الدولي في مجال الصحة.

وتنظَّم أيضاً عدة أحداث جانبية منها حلقات عمل ومناقشات جماعية.

### المناقشة العامة

تنظَّم مناقشة عامة عن موضوع شامل في الجلسة العامة من كل جمعية للاتحاد البرلماني الدولي.

ويجوز لكل وفد برلماني أن يسجِّل ثلاثة متحدثين على الأكثر، إذا كان المتحدث الثالث من البرلمانيين الشباب (دون سن الخامسة والأربعين).

### التسجيل وترتيب المتحدثين

يجب على المندوبين التسجيل من أجل أخذ الكلمة، إما بإرسال استمارة التسجيل المسبق المتاحة على صفحة وثائق الجمعية وإما بالتوجه إلى مكتب تسجيل المتحدثين (خارج قاعة الجلسة العامة). ويُفتح باب التسجيل قبل ٢٤ ساعة من بدء المناقشة العامة ويظل مفتوحاً حتى اليوم الثاني من الجمعية.

ويُحدَّد ترتيب المتحدثين بالقرعة العامة في عشية الجلسة الأولى للجمعية.

### رئيس الجمعية ونوابه

متى اجتمع الاتحاد البرلماني الدولي خارج جنيف، جرت العادة على انتخاب رئيس البرلمان المضيف رئيساً للجمعية. أما في جنيف، فيؤدي رئيس الاتحاد البرلماني الدولي ذلك الدور. ويجوز لكل عضو في الاتحاد البرلماني الدولي تعيين أحد مندوبيه نائباً لرئيس الجمعية (المادة ٧(٣) من لائحة الجمعية). ويحل النائب محل رئيس الجمعية في أي جلسة أو جزء منها عند الاقتضاء.

### مدة أخذ الكلمة في المناقشة العامة

يجوز للجنة التوجيهية للجمعية (وهي مكونة من رئيس الجمعية، ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي، ونائب رئيس اللجنة التنفيذية، ورؤساء اللجان الدائمة) أن تعدِّل مدة أخذ الكلمة لضمان سلاسة المناقشات. ومن ثم، فإن المدد التالية مقدَّمة على سبيل الإرشاد فقط.

| | عدد المتحدثين | الوقت الإجمالي لكل وفد |
|---|---|---|
| أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي والأعضاء المنتسبون إليه | ٢<br>+<br>برلماني شاب **واحد** | • الجزء الرفيع المستوى (رؤساء البرلمانات): **٧ دقائق**<br>• متحدث واحد (غير رئيس برلمان): **٦ دقائق**<br>• متحدثان: **حتى ٧ دقائق**<br>• البرلماني الشاب: **دقيقتان إضافيتان** |
| المراقبون الدائمون | ١ | • **٣ دقائق** |

### البند الطارئ

يجوز لأي برلمان عضو في الاتحاد البرلماني الدولي أن يطلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية. وينبغي أن يتناول ذلك الطلب حدثاً دولياً مهماً وحديثاً يتطلب من المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات عاجلة بشأنه.

وبعد اعتماد البند الطارئ، تُنظَّم مناقشة خلال اليوم التالي في إطار الجلسة العامة (لمزيد من المعلومات، انظر قسم "القرارات والمقررات وغيرها من الوثائق الختامية").

← *المرجع:* المادة ١٤(٢) من النظام الأساسي والمادة ١١ من لائحة الجمعية

إلى جانب الاجتماعات النظامية المذكورة آنفاً، يمكن للوفود أن تنظّم ***اجتماعات ثنائية*** (للمزيد من التفاصيل، يُرجى التواصل مع مكتب التسجيل في الاتحاد البرلماني الدولي).

وتنظَّم ***زيارات ميدانية*** متعلقة بموضوعات الجمعية بالتعاون مع شركاء محليين عندما يجتمع الاتحاد البرلماني الدولي في الخارج. ويجوز للمشاركين التسجيل للمشاركة في الزيارة الميدانية (الأماكن محدودة) عن طريق مرفق تقديم الوثائق والتحقق منها التابع للاتحاد البرلماني الدولي.

وتنظَّم أيضاً خلال الجمعية ***أحداث جانبية*** عن موضوعات تهم المجتمع البرلماني بوجه خاص.

## ٣. اللجان الدائمة للجمعية

في الجمعية أربع لجان دائمة. وجزء رئيسي من عملها تحضير القرارات التي تعتمدها الجمعية وتصبح البيانات السياسية للاتحاد البرلماني الدولي.

ويركز عمل اللجان الدائمة على المحاور التالية:

١. السلام والأمن الدولي؛
٢. التنمية المستدامة والشؤون المالية والتجارة؛
٣. الديمقراطية وحقوق الإنسان؛
٤. شؤون الأمم المتحدة.

### التشكيل

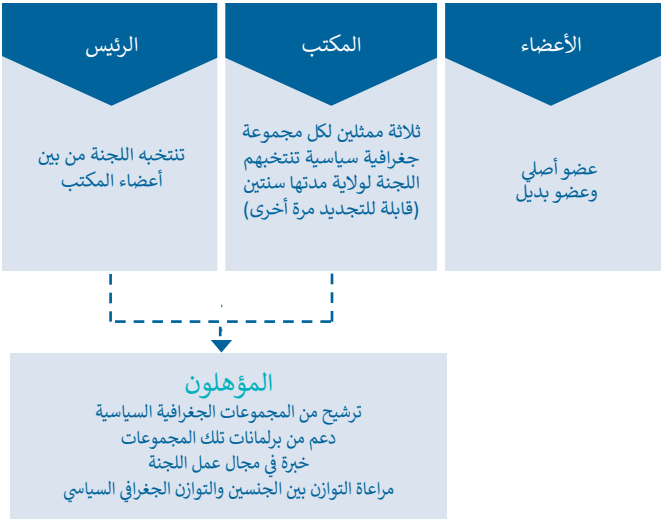

## مراحل تحضير قرار اللجنة الدائمة (دورة لمدة سنة على مدى ٣ جمعيات)

| | |
|---|---|
| الشهر صفر (الجمعية) | **بداية الدورة:** اختيار الموضوع الذي ستعتمده اللجنة الدائمة بعد اثني عشر شهراً + تعيين المقرّرَين |
| الشهر ٦ (الجمعية) | جلسات استماع الخبراء بشأن موضوع البند المختار<br>مناقشة تمهيدية عن القرار |
| الشهر ٧ | الموعد النهائي ليقدِّم أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي مساهماتهم الكتابية في القرار |
| الشهر ٩ | تقديم المقرّرَين مشروع القرار والمذكرة التوضيحية إلى أمانة الاتحاد البرلماني الدولي |
| الشهر ١٠ | توزيع أمانة الاتحاد البرلماني الدولي مشروع القرار والمذكرة التوضيحية على أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي |
| الشهر ١١ | الموعد النهائي ليقدِّم أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي تعديلاتهم على مشروع القرار |
| الشهر ١٢ (الجمعية) | إعداد اللجنة الدائمة الصيغة النهائية لمشروع القرار<br>اعتماد الجمعية للقرار |

| من | متى | كيف | لمن |
| --- | --- | --- | --- |
| أي برلماني | البريد الإلكتروني<br>الفاكس<br>البريد | ١٥ يوماً على الأكثر قبل الجمعية* | أمانة الاتحاد البرلماني الدولي |

← *المرجع:* المادة ١٧ من لائحة الجمعية

** يقدِّم منتدى البرلمانيات تعديلات (في عشية الجلسة الأولى للجنة الدائمة) تنطوي على منظور جنساني.*

# ٤. القرارات والمقررات وغيرها من الوثائق الختامية

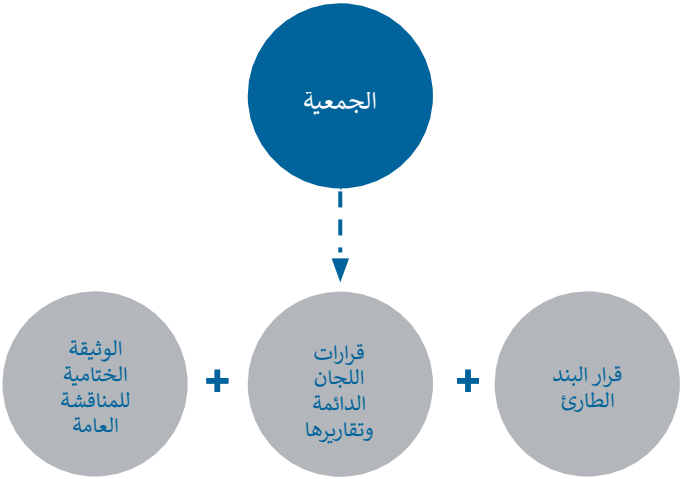


## قرار البند الطارئ

يجوز لأي برلمان عضو بالاتحاد أن يطلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية. ويتعين أن يكون هذا الطلب مصحوباً بمذكرة تفسيرية موجزة ومشروع قرار يحدد بوضوح مجال الموضوع الذي يتضمنه الطلب.

وتجري الجمعية تصويتاً بنداء الأسماء في اليوم الأول من أجل البت في البند المقترح الذي سيُدرج في جدول الأعمال. وقبل القبول، يجب أن يحصل الطلب على ثلثي الأصوات المشاركة في التصويت.

494

ويُناقش البند الطارئ عادة في صباح اليوم الثاني من الجمعية، وتجتمع لجنة الصياغة (وتكون كل مجموعة جغرافية سياسية ممثلة فيها) لتحضير مشروع القرار الذي سيقدَّم إلى الجمعية لتعتمده في يومها الأخير.

← *المرجع:* الفقرتان ١ و٢ من المادة ١١ من لائحة الجمعية

### قرارات اللجان الدائمة وتقاريرها

القرار هو بيان رسمي تدلي به جمعية الاتحاد البرلماني الدولي بشأن مسألة سياسية وهو ثمار عملية تشاور وتناقش وتداول وتفاوض. وتحتوي القرارات على توصيات عملية تخص البرلمانات في المقام الأول ولكنها قد تكون موجَّهة أيضاً إلى الحكومات أو الأمم المتحدة أو هيئات أخرى. وتصوت الجمعية على النصوص التي تقترحها اللجان الدائمة دون مناقشة جوهرها.

وتحيط الجمعية علماً بتقارير اللجان الدائمة في ختام عملها.

### الوثيقة الختامية للمناقشة العامة

الوثيقة الختامية هي إعلان رسمي لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي بشأن موضوعها الشامل. وهي ثمار المداولات والمناقشات التي أُجريت خلال الجمعية. وهي خارطة الطريق لعمل المجتمع البرلماني العالمي.

ويتعهد جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي بتحويلها إلى سياسات وتشريعات فعلية على المستوى الوطني.

← *المرجع:* المادة ١٥ من لائحة الجمعية

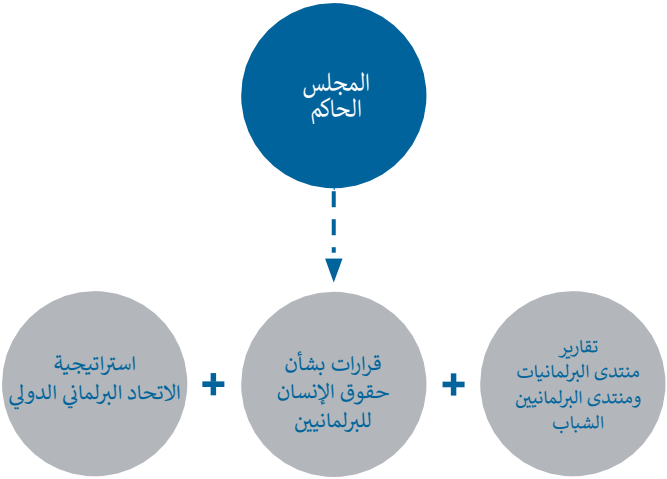


### استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي

تُعدّ الاستراتيجية بتوجيه من البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي. وتحدد رؤية المنظمة ومهمتها وأهدافها. وتبيِّن العمل الواجب على مجتمع الاتحاد البرلماني الدولي من أجل تنفيذ برنامجه وتحقيق هدفيه العامين أي بناء برلمانات ديمقراطية قوية، وتعبئة جهودها حول برنامج التنمية العالمية. وفي عام ٢٠١٦، وافق المجلس الحاكم على الاستراتيجية الحالية للاتحاد البرلماني الدولي (٢٠١٧-٢٠٢١).

## قرارات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين

اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين هي هيئة فريدة تدافع عن حقوق الإنسان للبرلمانيين كلما تعرضت تلك الحقوق للخطر. وتنظر في الشكاوى المرفوعة بشأن البرلمانيين الذين تعرضوا للقتل أو الاعتداء أو الترهيب أو السجن بسبب آرائهم السياسية خلال فترة عملهم. وخلال الجمعيات، يرجع إلى أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي أن يوافقوا جماعةً، عن طريق المجلس الحاكم، على قرارات اللجنة وأن يؤيدوا آراءها، مما يبرز أهمية التضامن البرلماني للانتفاع بالحماية وسبل الانتصاف. ولا تستسلم اللجنة ولا أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي أبداً وإنما يواصلون الإجهار بمواقفهم بشأن القضايا حتى الوصول إلى حل مرضٍ.

## تقارير المنتديات واللجان والهيئات الأخرى

يحيط المجلس الحاكم علماً، في جلسته الأخيرة، بتقارير منتدى البرلمانيات ومنتدى البرلمانيين الشباب فضلاً عن تقارير لجانه والهيئات الأخرى.

# ٥. إجراءات التصويت

## القواعد الأساسية

| | الجمعية (النظام المرجَّح) | المجلس الحاكم | اللجان الدائمة |
|---|---|---|---|
| أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي | **10 أصوات*** + أصوات إضافية (بحسب حجم التعداد السكاني الوطني) | **3 أصوات** (وفد من الجنسين) **صوتان** (جنس واحد) | **صوات واحد** (عضو أصلي أو بديل) |

** ينخفض هذا العدد إلى ثمانية للبرلمانات التي تشكلت وفودها من جنس واحد فقط لثلاث دورات متتالية.*

## آليات التصويت

### *النصاب القانوني*

يُحدَّد النصاب القانوني للمجلس الحاكم والجمعية خلال الجلسة الأولى لكل منهما ويُعلنان في نهاية تلك الجلسة. ومن ثم، ينبغي لكل أعضاء المجلس الحاكم أن يحضروا الجلسة الأولى بأكملها. وبالنسبة للجمعية، ينبغي لكل برلمان يحق له ١٠ أصوات أن يضمن وجود برلماني واحد في القاعة: وللأصوات ما بين ١٠ و٢٠ صوتاً، يلزم حضور برلمانيين اثنين (بغض النظر عن جنسهما)؛ واعتباراً من ٢١ صوتاً، يتعين وجود ٣ برلمانيين في الجلسة العامة.

للاتحاد البرلماني الدولي إجراءات تصويت فريدة بوصفها منظمة سياسية.

فينظَّم التصويت في الجمعية بنداء علني للأسماء.

وتستخدم الجمعية ***نظام تصويت مرجَّح*** بحسب حجم سكان البلد وتكوين وفده (التوازن بين الجنسين). ومن خصائص الاتحاد البرلماني الدولي أنه يشجِّع الوفود الوطنية على ضم برلمانيين من أحزاب سياسية مختلفة. ويتيح نظام التصويت المرجَّح لكل وفد إمكانية تقسيم أصواته للإعراب عن الآراء المختلفة لمندوبيه.

← *المرجع:* المادة ١٥(٣) من النظام الأساسي

ولكل وفد ١٠ أصوات كحد أدنى مع أصوات إضافية بحسب التعداد السكاني الوطني. فعلى سبيل المثال، إذا كان تعداد السكان في بلد ما يتراوح بين مليون و٥ ملايين نسمة، يحق لذلك البلد الحصول على صوت إضافي، وتحصل البلدان التي يتجاوز تعدادها السكاني ٣٠٠ مليون نسمة على ١٣ صوتاً إضافياً.

← *المرجع:* المادة ١٥(٢) من النظام الأساسي

ويكون عدد الأصوات الممنوح للوفود المكونة من نائب واحد فقط ١٠ أصوات لأنه لا يجوز لأي مندوب أن يدلي بأكثر من ١٠ أصوات. ويقتصر حق التصويت على المندوبين ***الحاضرين شخصياً*** في موعد التصويت.

ويكون لكل وفد يقتصر تشكيله على برلمانيين من جنس واحد خلال ثلاث دورات متتالية للجمعية ثمانية أصوات كحد أدنى في الجمعية (بدلاً من ١٠ للوفود المشكلة من رجال ونساء). وبالنسبة إلى الوفود التي يحق لها الحصول على أصوات إضافية، يكون أساس الحساب ثمانية أصوات وليس عشرة.

← *المرجع:* المادتان ١٥(١) و١٥(٢)(ج) من النظام الأساسي

***وتؤخذ قرارات الجمعية*** بأغلبية الأصوات المشاركة في التصويت، باستثناء التصويت على البند الطارئ حيث يجب الحصول على **ثلثي** الأصوات المشاركة. وعندما يتطلب الأمر أغلبية محددة، يجب أن يكون عدد الأصوات الموافقة مساوياً على الأقل لثلث إجمالي عدد الأصوات المتاحة للوفود المشاركة في الجمعية.

← *المرجع:* المواد ١١(٢) و٢٨ و٣٤ من لائحة الجمعية

ويتولى رئيس الجمعية إعلان نتائج التصويت.

### *المجلس الحاكم*

لكل عضو في الاتحاد البرلماني الدولي، بغض النظر عن حجمه أو مستوى تنميته الاقتصادية، ثلاثة أصوات في المجلس الحاكم على أن يتشكل وفده من رجال ونساء يكونوا ***حاضرين في القاعة*** وقت التصويت. وأما الوفود التي يقتصر تشكيلها على جنس واحد، فتكون ممثلة بعضوين فقط بما يعادل صوتين فقط.

← *المرجع:* المادة ١ من لائحة المجلس الحاكم

ويكون التصويت في المجلس الحاكم عادة برفع الأيدي أو بالوقوف والجلوس، باستثناء في انتخابات رئيس الاتحاد البرلماني، والأمين العام، وأعضاء اللجنة التنفيذية حيث يكون التصويت بالاقتراع السري.

← *المرجع:* المادة ٣٠ من لائحة المجلس الحاكم

***وتُتخذ القرارات*** عادة ***بأغلبية الأصوات المشاركة في التصويت***. وفي بعض الحالات مثل طلب إدراج بند إضافي في جدول أعمال المجلس الحاكم، يتعين الحصول على أغلبية ثلثي الأصوات المشاركة في التصويت. ويُنتخب رئيس للاتحاد البرلماني الدولي بالأغلبية المطلقة للأصوات.

← *المرجع:* المواد ٨ و١٢ و١٣ و٢٣ و٣٥ و٣٩ و٤٥ من لائحة المجلس الحاكم

ويتولى رئيس الاتحاد البرلماني الدولي إعلان نتائج التصويت.

يمارس العضو الأصلي في اللجنة الدائمة (التي تتشكل من ممثل واحد لكل عضو في الاتحاد البرلماني الدولي) حق التصويت، وفي حالة غيابه، يُمنح ذلك الحق لبديله. وتُتخذ القرارات بالتصويت عليها إما برفع الأيدي وإما بنداء الأسماء. ويقرر رئيس اللجنة طريقة التصويت المتبعة في كل حالة. وتعيِّن اللجنة، بناء على اقتراح الرئيس، فارزين اثنين للأصوات من أجل التأكد من نتائج أي تصويت يُجرى بالاقتراع السري.

وتُناقَش مشروعات القرارات ويصوت عليها برفع الأيدي. وتُناقَش التعديلات الفرعية في وقت واحد مع التعديلات المتعلقة بها، ويجرى التصويت عليها قبل تلك التعديلات.

ولا يجوز إيقاف عملية التصويت بعد بدئها إلا لالتماس توضيح بشأن طريقة التصويت. ويجوز للأعضاء الراغبين في تبرير تصويتهم أن يقوموا بذلك بإيجاز إذا أذن لهم الرئيس بعد الانتهاء من عملية التصويت. ***وتُتخذ القرارات عادة بأغلبية الأصوات المشاركة في التصويت.***

← *المرجع:* المواد ٢(٢) و٢٤ و٢٥ و٣٤ إلى ٤٠ من لائحة اللجان الدائمة

# ٦. حقوق المندوبين

## الحق في أخذ الكلمة واقتراح التعديلات والتصويت

| | الحق فى أخذ الكلمة | الحق فى اقتراح التعديلات | الحق فى التصويت |
|---|---|---|---|
| أعضاء الاتحاد البرلمانى الدولي | **نعم** | **نعم** | **نعم**<br>ما لم تكن الحقوق معلقة |
| المراقبون الدائمون | **نعم** | **نعم** | لا |
| المراقبون الدائمون | **نعم** | لا | لا |

← *المرجع:* المادة ١٥ من النظام الأساسي، والمواد ٢ و٢١ و٢٢ من لائحة الجمعية

## 502 تعليق الحق في التصويت (التأخر عن سداد الاشتراكات)

يفقد كل عضو في الاتحاد البرلماني الدولي يتأخر عن سداد الاشتراكات المالية المستحقة عليه (بما يساوي أو يتجاوز سنتين من المستحقات) الحق في التصويت. ومع ذلك، يجوز للمجلس الحاكم أن يسمح لذلك العضو بالتصويت - على سبيل الاستثناء - إذا رأى أن العجز عن السداد كان نتيجة لظروف خارجة عن إرادة ذلك العضو.

← *المرجع:* المادة ٥(٢) من النظام الأساسي

# ٧. الاقتراحات، ونقاط النظام، واللغة غير اللائقة، وحق الرد

## الاقتراحات

يجوز أن تخص الاقتراحات ما يلي:

- تأجيل المناقشة إلى أجل غير مسمى؛
- تأجيل المناقشة؛
- غلق قائمة المتحدثين؛
- غلق الجلسة أو تعليقها؛
- أي اقتراح آخر يتعلق بسير الجلسة.

وتحظى الاقتراحات الإجرائية بالأولوية على المسائل الموضوعية. وتعلَّق مناقشة المسائل الموضوعية أثناء مناقشة الاقتراحات الإجرائية.

### *الإجراء*

يقدِّم صاحب الاقتراح عرضاً موجزاً لاقتراحه دون الخوض في صلب الموضوع الأصلي المطروح للنقاش.

ولا يُسمح بالكلام أثناء مناقشة الاقتراحات الإجرائية إلا لمقدم الاقتراح ومتحدث آخر معارض له لمدة لا تتجاوز ثلاث دقائق لكل منهما، وبعد ذلك تبت الجمعية في الأمر.

← *المرجع:* المادة ٢٦ من لائحة الجمعية

## نقاط النظام

لا يجوز لأعضاء الوفود مقاطعة المتحدثين إلا لإثارة نقطة نظام أي للفت انتباه الرئيس إلى إخلال بالمادة ٢٤ من لائحة الجمعية (الخروج عن موضوع المناقشة أو استعمال لغة غير لائقة).

ويفصل الرئيس فوراً ودون مناقشة في كل نقاط النظام.
← *المرجع:* الفقرتان ٣ و٤ من المادة ٢٣ من لائحة الجمعية

## اللغة غير اللائقة

وفقاً للائحة الجمعية *والمبادئ التوجيهية الخاصة بتقويم حالات استعمال لغة غير لائقة في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي*، ينبغي أن يكون سلوك الوفود قائماً على الاحترام المتبادل، والقيم والمبادئ التي وضعها الاتحاد البرلماني الدولي في نظامه الأساسي ولوائحه، وأن يحترم كرامة كل الناس. وفضلاً عن ذلك، ينبغي لسلوك الوفود ألا يخل بالسير السلس للأعمال.

وخلال المناقشات المعقودة في إطار اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، ينبغي للمتحدثين عدم استخدام أي لغة خطاب تنم عن تشهير أو عدم تسامح أو تعصب جنسي أو عنصرية أو كره للأجانب.

ولرئيس الجلسة أن يلفت نظر أي متحدث يخل بالسير السلس لأعمال الجلسة. وفي حال التمادي في استخدام لغة الخطاب المعترض عليها، يلفت الرئيس نظر المتحدث مرة ثانية ويسجِّل ذلك في محضر الجلسة.

وفي حال عدم امتثال المتحدث لتلك القواعد، يجوز للرئيس أن يسحب الكلمة منه وأن يطلب شطب العبارات محل الاعتراض من محضر الجلسة (الورقي والرقمي).
← *المرجع:* المادة ٢٤ من لائحة الجمعية، والفقرات ١ و٢ و٣ من المبادئ التوجيهية

يجوز للرئيس منح أحد الوفود حق الرد بإيجاز في نهاية الجلسة.
← *المرجع:* المادة ٢٢(٢) من لائحة الجمعية

وعلى الوفود الراغبة في ممارسة حقها في الرد أن تبلغ الرئيس بذلك عن طريق الأمانة. ويجوز لأعضاء الوفود ممارسة حقهم في الرد في نهاية الجلسة بالتحدث من مقاعدهم. وينبغي أن يتناول حق الرد نقطة أو نقاط محددة من خطاب ما وجده المتحدث مسيئاً أو غير دقيق. ولا يوجد حق في الرد على حق الرد.

# ٨. المجموعات الجغرافية السياسية 506

| | |
|---|---|
| المجموعات الجغرافية السياسية | المجموعة الأفريقية<br>المجموعة العربية<br>مجموعة آسيا والمحيط الهادئ<br>مجموعة أوراسيا<br>مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي<br>مجموعة الاثنى عشر فأكثر |
| الوظائف | تنسيق مواقف المجموعات بشأن قضايا رئيسية<br>استعراض الوظائف الشاغرة، واستشارة الأعضاء واقتراح مرشحين بهدف ضمان التمثيل العادل من جميع أنحاء العالم في كل هيئات الاتحاد البرلماني الدولي<br>تيسير المشاورات على اقتراحات المناقشات والقرارات الخاصة بالبند الطارئ<br>رسم واستعراض سياسات التنفيذ الرئيسية |

← *المرجع:* المادة ٢٧ من النظام الأساسي

# ٩. تطبيق الجمعية

إن تطبيق الجمعية متاح خلال كل جمعية للاتحاد البرلماني الدولي.

ويسر التطبيق المشاورات والاطلاع على وثائق الاتحاد البرلماني الدولي عبر الإنترنت (سياسة الاتحاد البرلماني الدولي لتوفير الورق). ويعزز مشاركة الوفود في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي ويتيح التواصل بينها. ويمكن الاطلاع على البرنامج اليومي عبر التطبيق والحصول على أحدث التحديثات عبر الإشعارات الفورية.

ويمكن تنزيل التطبيق عبر متجر App Store (نظام iOS) أو متجر Play Store (نظام أندرويد). فابحثوا عن تطبيق "Crowdcompass attendeehub". وبعد تنزيل التطبيق، ينبغي فتحه وإدخال رقم دورة الجمعية المعنية مثل "IPU 139 Assembly". ويمكن أيضاً لأمانة الاتحاد البرلماني الدولي أن ترسل إليكم دعوة عبر البريد الإلكتروني (sas@ipu.org).

والتطبيق متاح باللغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية والبرتغالية والإسبانية. ويمكن الاطلاع على دليل المستخدم باللغتين الإنجليزية والفرنسية عبر صفحة الجمعية.

## ١٠. متابعة الجمعية

لا تنتهي جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي بجلستها الختامية.

وإنما يكون كل أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي ملزمين باتخاذ كل الإجراءات الهيكلية والإدارية والمالية اللازمة لتنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي.

← *المرجع:* المادتان ٦ و٧ من النظام الأساسي

**ويُنتظر من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي ضمان أن:**

141st IPU Assembly
Belgrade (Serbia)
13 - 17 October 2019

# الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي

## بلغراد (صربيا)

## 13–17 تشرين الأول/أكتوبر 2019

Inter-Parliamentary Union
1889
130 years of empowering parliamentarians

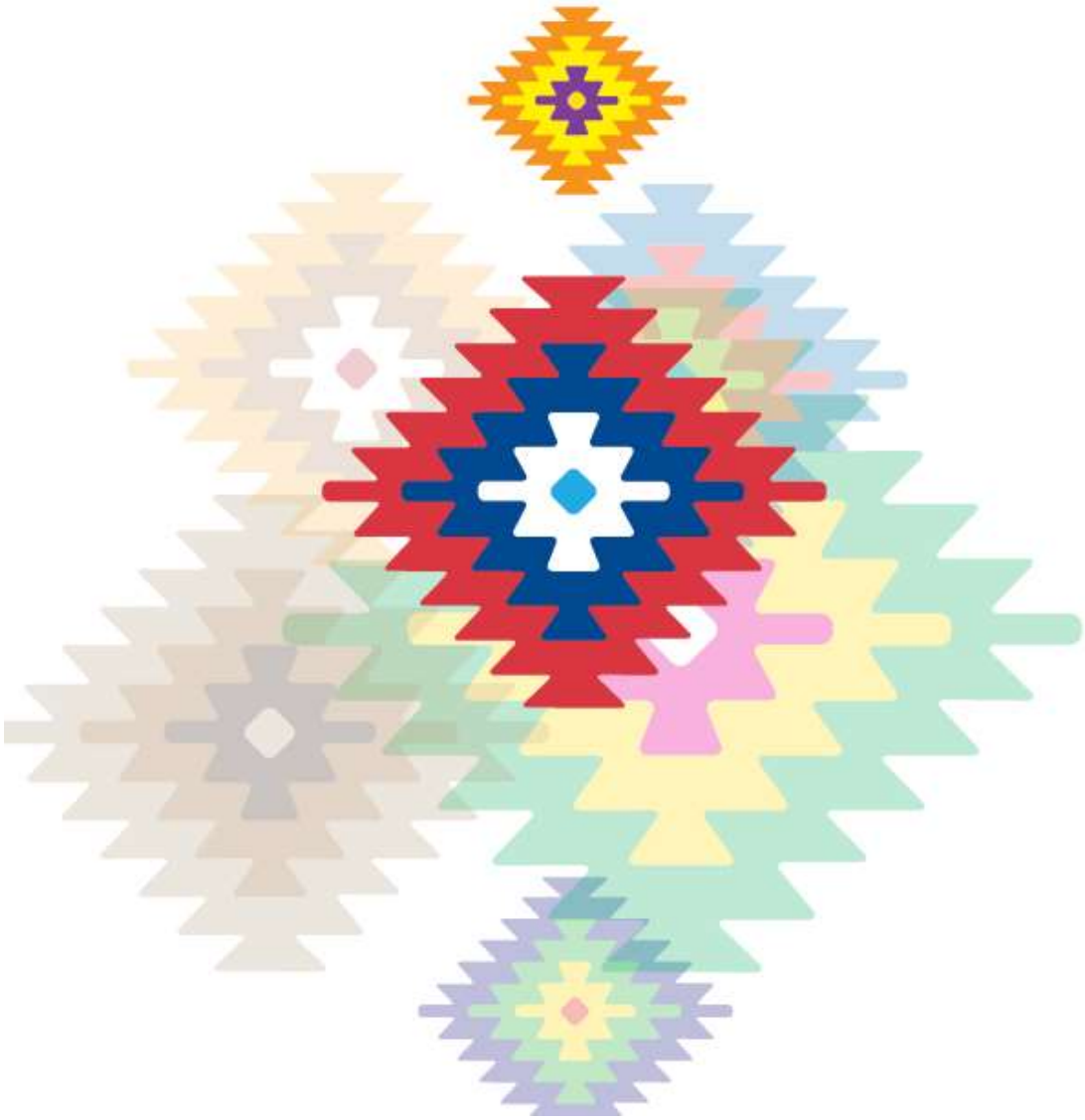

**سادس عشر – الكتب الإرشادي:**

# الكتيب الإرشادي للجمعية العامة الـ141

## 13–17 تشرين الأول/أكتوبر 2019

## بلغراد، صربيا

| المحتويات | | الصفحة |
|---|---|---|
| الافتتاح الرسمي وأماكن الاجتماعات | | 01 |
| حفلات الاستقبال الرسمية والفعاليات الأخرى | | 02-01 |
| الجدول الزمني للجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة | | 11-03 |
| ترتيبات الجلوس في قاعات الاجتماعات | | 12 |
| جدول أعمال الجمعية العامة | | 13 |
| جداول أعمال الجمعية اللجان الدائمة | | 16-14 |
| تسجيل المتحدثين ومدة الكلام في المناقشة العامة | | 18-17 |
| معلومات إضافية | | |
| | مكتب التسجيل والمعلومات | 20-19 |
| | جدول الأصوات في الجمعية العامة | 21-20 |
| | وثائق الجمعية العامة | 22-21 |
| | توزيع الرسائل والوثائق غير الرسمية | 22 |
| | نتائج الجمعية والاجتماعات ذات الصلة | 22 |
| | المحاضر الموجزة للمناقشات | 22 |
| | تقديم الوثائق ومراقبتها | 22 |
| | توزيع الوثائق | 23 |
| | الترجمة الفورية | 23 |
| | خدمة الصحافة | 24 |
| | وسائل التواصل الاجتماعي | 24 |
| | ضمان عقد جمعية آمنة ومحترمة | 25 |
| | قاعات اجتماعات غير رسمية وثنائية | 25 |
| | خدمة المعلومات والنقل | 27-25 |
| | خدمات كتابة النصوص، وتصوير المستندات، والطباعة عند الطلب | 28 |

| | | |
|---|---|---|
| | الانترنت وخدمة الواي فاي | 28 |
| | تطبيق الجمعية | 28 |
| | الخدمة الطبية | 29 |
| | غرفة الصلاة | 29 |
| | سياسة عدم التدخين | 29 |
| | التسهيلات | 30-29 |
| وفد الجمعية الوطنية لجمهورية صربيا إلى الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي | | 31 |
| الهيئات القانونية | | 32 |
| | الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي | 32 |
| | المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي | 33 |
| | اللجنة التنفيذية | 39-33 |
| رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي والأمانة العامة للجمعية | | 41-40 |
| جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية | | 43-42 |
| الهيئات الحاكمة لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية | | 44 |
| الرحلات | | 46-45 |
| مخطط طوابق مكان انعقاد الجمعية | | 48-47 |
| قائمة بفنادق الجمعية المعتمدة | | 52-49 |
| قائمة السفارات والقنصليات في بلغراد | | 59-53 |

## الافتتاح الرسمي وأماكن الاجتماعات

سيجري حفل افتتاح الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي يوم الأحد، 13 تشرين الأول/أكتوبر، عند الساعة 19:30، في قاعة بلو، في مركز المؤتمرات سافا، بحضور معالي السيد ألكسندر فوتشيك، رئيس جمهورية صربيا.

**وللدخول إلى حفل الافتتاح وجميع الفعاليات الرسمية الأخرى التي ستنعقد خلال الجمعية العامة، يرجى من المشاركين ارتداء إشارة التعريف الخاصة بهم وتقديم الدعوة المناسبة.**

إن الجلسات العامة للجمعية ولجانها الدائمة، وكذلك اجتماعات المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي، واللجنة التنفيذية، ومنتدى النساء البرلمانيات، ولجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، واجتماعات جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، سَتُعقد أيضاً في مركز المؤتمرات سافا.

## حفلات الاستقبال الرسمية والفعاليات الأخرى

**حفل استقبال للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي**

المضيف : سعادة السيد مايا كوشكوفيتش، رئيسة الجمعية الوطنية في صربيا

التاريخ والزمان : 11 تشرين الأول/أكتوبر 2019، الساعة 19:00

المكان : سكادارليجا، مطعم دفا جيلينا، بلغراد

**حفل الافتتاح والاستقبال**

المضيف : سعادة السيد مايا كوشكوفيتش، رئيسة الجمعية الوطنية في صربيا

التاريخ والزمان : 13 تشرين الأول/أكتوبر 2019، الساعة 19:30

المكان : قاعة بلو، مركز المؤتمرات سافا

**حفل استقبال على شرف رؤساء الوفود (فقط)**

المضيف : سعادة السيد مايا كوشكوفيتش، رئيسة الجمعية الوطنية في صربيا

التاريخ والزمان : 14 تشرين الأول/أكتوبر 2019، الساعة 19:00

المكان : القاعة المركزية، الجمعية الوطنية، بلغراد

**ليلة السفارات**

التاريخ : 14 تشرين الأول/أكتوبر 2019

**حفل استقبال تكريماً لمنتدى النساء البرلمانيات**

المضيف : سعادة السيد مايا كوشكوفيتش، رئيسة الجمعية الوطنية في صربيا

التاريخ والزمان : 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019، الساعة 19:00

المكان : بلي دفور، بلغراد

**أمسية ثقافية**

المضيف : سعادة السيد مايا كوشكوفيتش، رئيسة الجمعية الوطنية في صربيا

التاريخ والزمان : 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019، الساعة 19:00

المكان : قاعة كومبانك ، بلغراد

**حفل استقبال على شرف الأمناء العامين**

المضيف : السيد سردحان سميلجانيك، الأمين العام للجمعية الوطنية في صربيا

التاريخ والزمان : 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019، الساعة 17:00

المكان : القاعة المركزية، الجمعية الوطنية، بلغراد

# الجدول الزمني للجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة

*بلغراد، من 13 إلى 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019*

| | |
|---|---|
| **الخميس 10 تشرين الأول/أكتوبر 2019** | |
| 18:00-14:00 | بدء التسجيل<br>*البهو، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا* |
| 18:00-14:30 | اللجنة الفرعية للتمويل*<br>*قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا* |
| **الجمعة 11 تشرين الأول/أكتوبر 2019** | |
| 13:00-10:00 | اللجنة التنفيذية*<br>*قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا* |
| 18:00-15:00 | |
| **السبت 12 تشرين الأول/أكتوبر 2019** | |
| 10:00-09:00 | مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)*<br>*قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا* |
| 13:00-09:30 | لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين*<br>*القاعة 1/3 (الطابق الأول)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا* |
| 13:00-10:00 | اللجنة التنفيذية*<br>*قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا* |
| 18:00-14:30 | لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين*<br>*القاعة 1/3 (الطابق الأول)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا* |
| 18:00-15:00 | اللجنة التنفيذية*<br>*قاعة Art Café (الطابق الأرضي) ، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا* |

*جلسة مغلقة

**الأحد 13 تشرين الأول/أكتوبر 2019**

10:00-09:00 مكتب النساء البرلمانيات*

*قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا*

10:30-09:30 اجتماع المستشارين وأمناء الوفود

*القاعة 0/2 (الطابق الأرضي) ، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا*

13:00-10:30 **منتدى النساء البرلمانيات**

*المدرج (الطابق الأرضي) ، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا*

13:00-11:00 اجتماع مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة*

*قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا*

13:00-11:00 مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص*

*القاعة 1/15 (الطابق الأول) ، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا*

13:00-11:30 المجموعة الفرعية لمنتدى النساء البرلمانيات

*القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا*

17:30-14:30 **منتدى النساء البرلمانيات**

*المدرج (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا*

18:00-14:30 لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين*

*القاعة 1/3 (الطابق الأول)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا*

18:30-15:00 الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف*

*قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا*

20:30-19:30 **حفل الافتتاح**

*قاعة بلو، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا*

*جلسة مغلقة

| الإثنين 14 تشرين الأول/أكتوبر 2019 | | |
|---|---|---|
| | 09:00-08:00 | **اللجنة التوجيهية (لجنة التسيير) للجمعية العامة*** |
| | | *قسم الوفود 8 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا* |
| | 10:00-09:00 | مجلس منتدى البرلمانيين الشباب* |
| | | *قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا* |
| | 11:00-09:00 | **المجلس الحاكم** |
| | | *القاعة 0/1 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا* |
| | 13:00-09:00 | **اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان** |
| | | مناقشة مشروع القرار حول *تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة.* |
| | | *المدرج (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا* |
| | 13:00-09:00 | **اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة** |
| | | -مناقشة حول *تطبيق نظم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما تلك المسؤولة عن الاستهلاك والإنتاج* |
| | | -الجزء المتعلق بالتحضيرات *للاجتماع البرلماني في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (الدورة الخامسة والعشرون لمؤتمر الأطراف)* في تشيلي في كانون الأول/ديسمبر 2019 |
| | | *القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا* |
| جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية | 12:30-11:00 | اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية |
| | | *القاعة 0/2 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا* |
| | 13:00-11:00 | **الجمعية العامة:** بداية المناقشة العامة حول موضوع |
| | | *تعزيز القانون الدولي: الأدوار والآليات البرلمانية ومساهمة التعاون الإقليمي* |
| | | *القاعة 0/1 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا* |
| | 13:00-11:00 | لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي* |
| | | *قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا* |
| | 13:00 | **صورة جماعية – جميع رؤساء الوفود** |

*جلسة مغلقة

| | | |
|---|---|---|
| **تابع الإثنين 14 تشرين الأول/أكتوبر 2019** | | |
| | 17:00-14:30 | **الجمعية العامة:** المناقشة العامة<br>*القاعة 0/1 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا* |
| جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية | 17:30-14:30 | اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية<br>*القاعة 0/2 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا* |
| | 17:30-14:30 | لجنة شؤون الشرق الأوسط<br>*قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا* |
| | 18:00-14:30 | لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين*<br>*القاعة 1/3 (الطابق الأول)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا* |
| | 18:30-14:30 | **اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان**<br>صياغة مشروع القرار في الجلسة العامّة حول *تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة.*<br>*المدرج (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا* |
| | 18:30-14:30 | **منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي**<br>*القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا* |
| | 18:30-17:00 | **الجمعية العامة:**<br>-قرار حول البند الطارئ<br>*القاعة 0/1 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا* |
| **الثلاثاء 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019** | | |
| | 10:30-09:00 | مكتب اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة*<br>*قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا* |
| | 10:30-09:00 | مكتب اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة*<br>*القاعة 1/15 (الطابق الأول)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا* |
| | 13:00-09:00<br>10:00-09:00<br>12:00-10:00<br>13:00-12:00 | **الجمعية العامة**<br>-مناقشة حول البند الطارئ،<br>-مواصلة المناقشة العامّة<br>-جزء خاص لإحياء الذكرى السنوية الـ130 للاتحاد البرلماني الدولي<br>*القاعة 0/1 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا* |

*جلسة مغلقة

**تابع الثلاثاء 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019**

| | | |
|---|---|---|
| | 13:00-09:00 | **اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان**<br>الانتهاء من صياغة مشروع القرار في الجلسة العامة حول *تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة.*<br>*المدرج (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا* |
| | 13:00-09:30 | لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين*<br>*القاعة 1/3 (الطابق الأول)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا* |
| جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية | 12:30-10:30 | اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية<br>*القاعة 0/2 (الطابق الأرضي)*، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا* |
| | 12:30-11:00 | مكتب اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين*<br>*قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا* |
| | 12:30-11:00 | ورشة عمل حول عدم إغفال أحد في التمثيل السياسي: الحصص الجندرية وحصص الشباب<br>*القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)*، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا* |
| | 14:00-11:00 | الفريق الاستشاري المعني بالصحة* (باللغة الإنجليزية فقط)<br>*القاعة 1/15 (الطابق الأول)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا* |
| | 16:00-14:30 | لجنة شؤون الشرق الأوسط*<br>*القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)*، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا* |
| | 17:30-14:30 | حوار رؤساء البرلمانات المشاركين*<br>مائدة مستديرة وجلسات فرعية<br>*القاعات 1/3 و 1/15 (الطابق الأول)*، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا* |
| جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية | 17:30-14:30 | اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية<br>*القاعة 0/2 (الطابق الأرضي)*، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا* |
| | 18:30-14:30 | **اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين**<br>-حلقة نقاش بشأن تنفيذ قرار العام 2014 بعنوان *نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية: مساهمة البرلمانات*<br>-حلقة نقاش حول موضوع *تجريم غسل الأموال*<br>*المدرج (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا* |

*جلسة مغلقة

## تابع الثلاثاء 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019

18:30-14:30 **الجمعية العامة**

مواصلة المناقشة العامّة

*القاعة 0/1 (الطابق الأرضي)*، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا*

18:30-14:30 لجنة الصياغة المحتملة حول البند الطارئ*

*قاعة Art Café (الطابق الأرضي)*، *المبنى ب (B)*، *مركز المؤتمرات سافا*

18:30-16:30 ورشة عمل حول *اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل: 30 سنة من الإنجازات والتحديات: وجهات نظر برلمانية من أجل المضي قدماً*

*القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)*، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا*

## الأربعاء 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019

10:00-09:00 مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)*

*قاعة Art Café (الطابق الأرضي)*، *المبنى ب (B)*، *مركز المؤتمرات سافا*

10:30-09:00 مناقشة متكافئة الفرص حول موضوع #*ليس في برلماني: الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية*

*المدرج (الطابق الأرضي)*، *المبنى ب (B)*، *مركز المؤتمرات سافا*

11:00-09:00 مكتب اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان*

*القاعة 1/3 (الطابق الأول)*، *المبنى أ (A)*، *مركز المؤتمرات سافا*

13:00-09:00 -**الجمعية العامة**: مواصلة المناقشة العامّة

*القاعة 0/1 (الطابق الأرضي)*، *المبنى أ (A)*، *مركز المؤتمرات سافا*

12:30-09:30 ورشة عمل حول الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة:

*توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع: التحدي الاقتصادي في عصرنا*

*القاعة 1/15 (الطابق الأول)*، *المبنى أ (A)*، *مركز المؤتمرات سافا*

13:00-10:00 اللجنة التنفيذية*

*قاعة Art Café (الطابق الأرضي)*، *المبنى ب (B)*، *مركز المؤتمرات سافا*

---

*جلسة مغلقة

**تابع الأربعاء 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019**

| | | |
|---|---|---|
| جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية | 12:30-10:30 | اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية<br>القاعة 0/2 *(الطابق الأرضي)*، المبنى أ *(A)*، *مركز المؤتمرات سافا* |
| | 13:00-11:00 | **اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين**<br>جلسة استماع للخبراء حول *الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن، لمواجهة التهديدات والنزاعات الناتجة عن الكوارث المتعلقة بالمناخ*<br>*المدرج (الطابق الأرضي)*، *المبنى ب (B)*، *مركز المؤتمرات سافا* |
| | 13:00-11:30 | **الجلسة المفتوحة** للجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي:<br>*إعطاء الأولوية للإنسانية: اتفاقيات جنيف – حماية الأشخاص في النزاعات المسلحة لمدة 70 عاماً*<br>*القاعة 1/3 (الطابق الأول)*، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا* |
| | 14:30-13:00 | فعالية جانبية حول موضوع الوصول إلى من يصعب الوصول إليهم :كيف يمكن تحقيق التغطية الصحية الشاملة للجميع؟<br>*القاعة 1/15 (الطابق الأول)*، *المبنى أ (A)*، *مركز المؤتمرات سافا* |
| | 16:30-14:30 | **اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة**<br>مناقشة حول متابعة القرار الذي اعتمد في آذار/مارس 2014: *نحو تحقيق تنمية قادرة على التكيف مع المخاطر: مراعاة الاتجاهات الديمغرافية، والقيود الطبيعية*<br>*المدرج (الطابق الأرضي)*، *المبنى ب (B)*، *مركز المؤتمرات سافا* |
| جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية | 17:30-14:30 | اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية<br>*القاعة 0/2 (الطابق الأرضي)*، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا* |
| | 17:30-14:30 | لجنة شؤون الشرق الأوسط*<br>*قاعة Art Café (الطابق الأرضي)*، *المبنى ب (B)*، *مركز المؤتمرات سافا* |
| | 18:00-14:30 | لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين*<br>*القاعة 1/3 (الطابق الأول)*، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا* |

*جلسة مغلقة

## تابع الأربعاء 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019

18:00-14:30 **الجمعية العامة**

-اعتماد القرار حول البند الطارئ،

-الجزء الخاص: جائزة السياسات في المستقبل للعام 2019 حول تمكين الشباب

-اختتام المناقشة العامة

*القاعة 0/1 (الطابق الأرضي)*، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا*

18:30-14:30 **اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة**

-حلقة نقاش: *احترام القانون الدولي تماشياً مع ميثاق الأمم المتحدة والقرارات الأخرى ذات الصلة*

-حلقة نقاش: *دراسة استقصائية عن العلاقة بين البرلمانات والأمم المتحدة*

*القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)*، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا*

18:30-17:00 **اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان**

اعتماد مشروع القرار حول *تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة.*

*المدرج (الطابق الأرضي)*، *المبنى ب (B)*، *مركز المؤتمرات سافا*

## الخميس 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019

10:30-08:30 مكتب النساء البرلمانيات*

*قاعة Art Café (الطابق الأرضي)*، *المبنى ب (B)*، *مركز المؤتمرات سافا*

13:00-09:30 **المجلس الحاكم**

- القرارات حول حقوق الإنسان للبرلمانيين

-وتقارير الاجتماعات المتخصصة

*القاعة 0/1 (الطابق الأرضي)*، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا*

13:00-11:00 -استشارة أولية حول التقرير البرلماني العالمي للعام 2021

البرلمان في عالم متغير

استشارة أولية حول التقرير البرلماني العالمي للعام 2021

نُظمت بالشراكة ما بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

*القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)*، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا*

## تابع الخميس 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019

-14:30 **المجلس الحاكم**

*القاعة 0/1 (الطابق الأرضي)*، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا*

عند انتهاء المجلس الحاكم **الجمعية العامة**

-اعتماد القرارات

-تقارير اللجان الدائمة

-الوثيقة الختامية للمناقشة العامّة،

-والجلسة الختاميّة

*القاعة 0/1 (الطابق الأرضي)*، المبنى أ (A)، *مركز المؤتمرات سافا*

**دليل الرموز:**

| الجمعية العامّة أو المجلس الحاكم | مناقشات اللجان أو المناقشات العامّة | فعاليات الجمعية العامّة الأخرى بما فيها الجلسات *المغلقة* |
|---|---|---|
| | | |

## ترتيبات الجلوس في قاعات الاجتماعات

كما جرت العادة، فقد تم اختيار عدد كبير من الوفود المشاركة في الدورة لتحديد أيها سيجلس في الصف الأول من قاعة الجلسات العامة.

وقد تم اختيار اسم الوفد من **البيرو**، بالتالي تم وضع هذا الوفد في الصف الأول، على الجانب الأيسر من الرئيس. تتبعه وفود أخرى *بالترتيب الأبجدي الإنجليزي*.

وتخصص المقاعد لكل وفد وفقاً لقواعد الجمعية والمجلس الحاكم. واستناداً إلى المقاعد المتاحة للمكاتب في قاعة الجلسات العامة، قدر الإمكان، سيُمنح أعضاء الوفود التي تضم ما يصل إلى خمسة أعضاء برلمان مجموع أربعة مقاعد (اثنين لكل مكتب)، وللوفود التي تضم ستة إلى ثمانية أعضاء برلمان ستة مقاعد (ثلاثة لكل مكتب)، وللوفود التي تضم تسعة أعضاء برلمان أو أكثر ثمانية مقاعد (أربعة لكل مكتب).

ويرجى تذكير الوفود بأن كل عضو في الاتحاد البرلماني الدولي سيُمثل في المجلس الحاكم من ثلاثة برلمانيين، شرط أن يشمل تمثيله كلاً من الرجال والنساء. وسيكون لكل ممثل صوت واحد، ويجوز استبدال عضو غير قادر على الحضور بممثل آخر، مؤهل لذلك حسب الأصول.

ويتم تمييز المقاعد الأولى والأخيرة لكل وفد من خلال لافتة بلد.

وبالنسبة إلى منتدى النساء البرلمانيات، والجلسات العامة للجنة الدائمة، والاجتماعات الأخرى، يُدعى المندوبون إلى أخذ لوحة بلدهم عند دخول القاعة ووضعها أمامهم، بحيث تكون ظاهرة بوضوح.

## جدول أعمال الجمعية العامة

1. انتخاب الرئيس ونواب الرئيس للجمعية العامة الـ141
2. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة
3. المناقشة العامة حول موضوع *تعزيز القانون الدولي: الأدوار والآليات البرلمانية، ومساهمة التعاون الإقليمي*
4. *التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة*

   (اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان)
5. تقارير اللجان الدائمة للسلم والأمن الدوليين؛ وللتنمية المستدامة، والتمويل، والتجارة؛ ولشؤون الأمم المتحدة
6. الموافقة على البند الموضوع للجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان في الجمعية العامة الـ143 للاتحاد البرلماني الدولي وتعيين المقررين
7. تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده

## جداول أعمال الجمعية اللجان الدائمة

اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين

1. إقرار جدول الأعمال
2. الموافقة على المحضر الموجز لدورة اللجنة التي عُقدت ضمن إطار الجمعية العامة الـ140 للاتحاد البرلماني الدولي في الدوحة (نيسان/أبريل 2019)
3. انتخابات أعضاء مكتب اللجنة الدائمة
4. متابعة قرار العام 2014 *نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية: مساهمة البرلمانات*
5. حلقة نقاش حول موضوع *تجريم غسل الأموال*
6. جلسة استماع للخبراء حول *الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن، لمواجهة التهديدات والنزاعات الناتجة عن الكوارث المتعلقة بالمناخ*
7. ما يستجد من أعمال

اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة

1. إقرار جدول الأعمال
2. الموافقة على المحضر الموجز لدورة اللجنة التي عُقدت ضمن إطار الجمعية العامة الـ140 للاتحاد البرلماني الدولي في الدوحة (نيسان/أبريل 2019)
3. المساهمة البرلمانية في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ للعام 2019 (الدورة الخامسة والعشرون لمؤتمر الأطراف)
4. مناقشة حول موضوع *تطبيق نظم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما تلك المسؤولة عن الاستهلاك والإنتاج*
5. متابعة قرار الاتحاد البرلماني الدولي نحو *تحقيق تنمية قادرة على التكيف مع المخاطر: مراعاة الاتجاهات الديمغرافية، والقيود الطبيعية*
6. انتخابات أعضاء مكتب اللجنة الدائمة
7. ما يستجد من أعمال

اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الانسان

1. إقرار جدول الأعمال
2. الموافقة على المحضر الموجز لدورة اللجنة التي عُقدت ضمن إطار الجمعية العامة الـ140 للاتحاد البرلماني الدولي في الدوحة (نيسان/أبريل 2019)
3. إعداد قرار بعنوان *تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة*
4. التحضيرات للجمعيات العامة المقبلة
5. ما يستجد من أعمال

اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

1. إقرار جدول الأعمال
2. الموافقة على المحضر الموجز لدورة اللجنة التي عُقدت ضمن إطار الجمعية العامة الـ140 للاتحاد البرلماني الدولي في الدوحة (نيسان/أبريل 2019)
3. حلقة نقاش حول *احترام القانون الدولي تماشياً مع ميثاق الأمم المتحدة والقرارات الأخرى ذات الصلة*
4. حلقة نقاش حول *دراسة استقصائية للاتحاد البرلماني الدولي للعام 2019 عن العلاقة بين البرلمانات والأمم المتحدة*
5. نظرة عامة على الأنشطة الرئيسية للأمم المتحدة للعام 2020
6. انتخابات أعضاء مكتب اللجنة الدائمة
7. ما يستجد من أعمال

**فعاليات أخرى**

- ورشة عمل حول عدم إغفال أحد في التمثيل السياسي: *الحصص الجندرية وحصص الشباب*، 15 تشرين الأول/أكتوبر، 11:00 – 12:30، *القاعة 0/3*
- جزء خاص لإحياء الذكرى السنوية الـ130 للاتحاد البرلماني الدولي، 15 تشرين الأول/أكتوبر، 12:00 – 13:00، القاعة 0/1
- حوار رؤساء البرلمانات المشاركين، 15 تشرين الأول/أكتوبر، 14:30 – 17:30، القاعتان 1/3 و1/5
- ورشة عمل حول *اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل: 30 سنة من الإنجازات والتحديات: وجهات نظر برلمانية من أجل المضي قدماً*، 15 تشرين الأول/أكتوبر، 16:30 – 18:30، القاعة 0/3
- ورشة عمل حول الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة: *توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع: التحدي الاقتصادي في عصرنا*، 16 تشرين الأول/أكتوبر، 09:30 – 12:30، القاعة 1/15
- الجزء الخاص: جائزة السياسات في المستقبل للعام 2019 حول تمكين الشباب، 16 تشرين الأول/أكتوبر، 15:00 – 16:15، القاعة 0/1

## تسجيل المتحدثين ومدة الكلام في المناقشة العامة

يمكن للوفود التسجيل في مكتب تسجيل المتحدثين.

| | |
|---|---|
| المكان | مكتب التسجيل، خارج قاعة الجلسات العامة (القاعة 0/1، الطابق الأرضي) |
| ساعات العمل | • الأحد 13 تشرين الأول/أكتوبر، من الساعة 11:00 حتى الساعة 17:00<br>• الإثنين 14 تشرين الأول/أكتوبر من الساعة 09:00 حتى الساعة 13:00 ومن الساعة 14:00 حتى الساعة 18:30 |
| الموظف المسؤول | السيد إد كوبر |
| عدد المتحدثين | • أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي والأعضاء المنتسبين: ما يصل إلى ثلاثة متحدثين<br>*يُسجل متحدث ثالث إذا كان عضو برلمان شاباً (دون سن الـ45)*<br>• المراقبون: متحدث واحد فقط<br>*وفقاً للقرار المعتمد في الدورة 164 للمجلس في بروكسل (نيسان / أبريل 1999). سيُسمح لكل برنامج وهيئة من هيئات الأمم المتحدة بتسجيل متحدث واحد لكل منها.* |
| مدة الكلام | • أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي والأعضاء المنتسبون: من 7 إلى 9 دقائق* لكل وفد، بحسب تشكيله (ما لم تقرر اللجنة التوجيهية للجمعية خلاف ذلك)<br>• المراقبون: 3 دقائق<br>** (بناءً على عدد الأشخاص المسجلين للكلام، تقرر اللجنة التوجيهية للجمعية تخفيض مدة الكلام)* |
| تقسيم القائمة إلى فئات | ستقوم الأمانة بتسجيل المتحدثين في الشرائح الثلاث التالية:<br>• الرؤساء<br>• المتحدثون الأولون<br>• المتحدثون الثانيون<br>• البرلمانيون الشباب |
| توزيع نصوص الكلمات | يرجى من الوفود إرسال نصوص الكلمات الرسمية إلى speeches@ipu.org. وستنشر، بقدر الإمكان، نصوص البيانات الرسمية التي تُقدم في المناقشة العامة على صفحة الجمعية العامة، وستكون جزءاً من سجلات الجمعية. وبسبب القيود التقنية، |

| | |
|---|---|
| | سيتم نشر الكلمات فقط باللغات الإنجليزية، والفرنسية، والإسبانية. يرجى ملاحظة أن الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي ليست في وضع يسمح لها بترجمة نصوص الكلمات. |
| الترتيب النهائي للمتحدثين | عند الساعة 17:00 من الأحد، 13 تشرين الأول/ أكتوبر، ستحدد الأمانة العامة الترتيب النهائي للمتحدثين لكل فئة من خلال السحب العام للقرعة (في مكتب تسجيل المتحدثين). |
| أين نجد القائمة؟ | ستكون قائمة المتحدثين متاحة في جداول الوثائق الرسمية الموجودة داخل قاعة الجلسات العامة، لدى مكتب توزيع الوثائق، وكذلك على صفحة الجمعية العامة ال 141 على الإنترنت وتطبيق الجمعية على الهواتف النقالة. |
| هل يمكن التسجيل بعد سحب القرعة؟ | سيضاف المتكلمون الذين يسجلون بعد سحب القرعة إلى القائمة (حسب شرائحهم) حسب ترتيب تسجيلهم، إلى أن تغلق الجمعية قائمة المتكلمين. وسيتم إصدار قائمة منقحة تحتوي على هذه الإضافات في نهاية كل يوم. |
| كيف يمكن تغيير الترتيب؟ | يجوز للمندوبين تبادل ترتيبهم في القائمة مع متكلمين آخرين. وفي حال حدوث تغييرات، يرجى إبلاغ السيدة أندا فيليب، سكرتيرة الجمعية.<br>ولن تؤدي أي ترتيبات ثنائية قد تتخذها الوفود لتبادل الترتيب في قائمة المتحدثين إلى إعادة ترتيب المواقع التي يشغلها المتحدثون في القائمة. |
| ضبط الوقت | عندما يبدأ المتحدث بالكلام سيضاء ضوء أخضر؛ وعندما يكون للمتكلم دقيقة واحدة فقط متبقية، سيضاء ضوء برتقالي؛ وعندما ينتهي وقت التحدث، سيضاء ضوء أحمر.<br>وقد يجد المتكلم الثاني من أحد الوفود أنه من المفيد التشاور مع المسؤولين عن ضبط الوقت للتأكد من مقدار الوقت المتاح لهم بدقة للإدلاء بياناتهم. |

## معلومات إضافية

### مكتب التسجيل والمعلومات

يقع مكتب التسجيل والمعلومات في البهو الرئيسي لمركز المؤتمرات سافا وسيكون مفتوحاً خلال الأوقات التالية:

- من الساعة 14:00 حتى الساعة 18:00، يوم الخميس، 10 تشرين الأول/أكتوبر؛
- من الساعة 8:00 حتى الساعة 18:30، من يوم الجمعة 11 حتى يوم الأربعاء، 16 تشرين الأول/أكتوبر؛
- من الساعة 8.00 حتى الساعة 18.00، يوم الخميس 17 تشرين الأول/أكتوبر.

يُطلب من جميع المشاركين التسجيل في مكتب التسجيل الذي سيوزع شارات التعريف الخاصة بهم. ويمكن للمندوبين أخذ الوثائق والمراسلات من صناديق المراسلات الخاصة بهم، وكذلك كتب قاعات الاجتماعات مع هذه الخدمة.

وستكون القائمة المؤقتة للمشاركين متاحة للاطلاع على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي وتطبيق الجمعية. ويمكن الحصول على نسخة مطبوعة، عند الطلب، من مكتب توزيع الوثائق. بعد ظهر يوم الإثنين، 14 تشرين الأول / أكتوبر، يرجى من منسقي وسكرتير الوفود أن يحصلوا من مكتب التسجيل، على وثيقة تحتوي على معلومات تتعلق بوفدهم. ويجب أن يتم التوقيع على أي تعديلات من قبل رئيس الوفد وإعطائها للسيدة م. فيليبين في مكتب التسجيل في موعد أقصاه 16 تشرين الأول/أكتوبر الساعة 12 ظهراً.

وكجزء من السياسة الورقة الذكية الاتحاد البرلماني الدولي، لم تعد قائمة المشاركين وثيقة تنشر بلغتين. ستظهر المعلومات الواردة في القائمة بلغة التسجيل وستتضمن مسرد للمصطلحات.

يتوافق لون شارات الهوية مع الفئات التالية من المشاركين:

| | **اللون** |
|---|---|
| أعضاء البرلمان | أزرق غامق |
| سكرتير، ومستشارو الوفود | أخضر |
| المراقبون | أصفر |
| جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية | أحمر |
| أعضاء البرلمان الصربي | أحمر غامق |
| السلك الدبلوماسي | أزرق فاتح |
| الضيوف الخاصون | أسود |

| | |
|---|---|
| الأشخاص المرافقين | زهر فاتح |
| الأمانة العامة للجمعية | زهر |
| الأمانة العامة المضيفة | رمادي |
| البروتوكول | بني فاتح |
| الإعلام | برتقالي |
| عام | أبيض |
| الأمن | بني غامق |
| مقدمو الخدمات | بيج |

ولأسباب أمنية، يقتصر الدخول إلى مرافق الجمعية وجميع أنشطة البرنامج على الأشخاص الذين يرتدون شارات التعريف الخاصة بهم التي يتم استلامها في وقت التسجيل. لذا يرجى من جميع المشاركين ارتداء شارات التعريف الخاصة بهم في جميع الأوقات.

## جدول الأصوات في الجمعية العامة

وفقاً للقاعدة 29 من قواعد الجمعية، يوزَّع عند افتتاح الجمعية، جدول يبيِّن عدد الأصوات التي يحق للوفود المشاركة في الدورة التصويت بها. يتم تذكير المندوبين بأن يتم تخصيص الأصوات وفقاً لأحكام المادة 15 من النظام الأساسي، التي تنص على ما يلي:

1 ـ يقتصر حقّ التصويت على المندوبين الحاضرين شخصياً.

2 ـ يُحتسب عدد الأصوات المتاحة لكل برلمان عضو في الاتحاد طبقاً للقواعد التالية:

أ) لكل عضو في الاتحاد البرلماني الدولي عشرة أصوات كحدٍّ أدنى؛

ب) يكون لكل عضو في الاتحاد البرلماني الدولي عدد من الأصوات الإضافية، تُحسب وفقاً لعدد سكان بلاده، وذلك على النحو التالي:

| عدد السكان | عدد الأصوات |
|---|---|
| من 1 إلى 5 ملايين نسمة | صوت واحد |
| أكثر من 5 إلى 10 ملايين نسمة | صوتان |
| أكثر من 10 إلى 20 مليون نسمة | 3 أصوات |
| أكثر من 20 إلى 30 مليون نسمة | 4 أصوات |

| | |
|---|---|
| أكثر من 30 إلى 40 مليون نسمة | 5 أصوات |
| أكثر من 40 إلى 50 مليون نسمة | 6 أصوات |
| أكثر من 50 إلى 60 مليون نسمة | 7 أصوات |
| أكثر من 60 إلى 80 مليون نسمة | 8 أصوات |
| أكثر من 80 إلى 100 مليون نسمة | 9 أصوات |
| أكثر من 100 إلى 150 مليون نسمة | 10 أصوات |
| أكثر من 150 إلى 200 مليون نسمة | 11 صوتاً |
| أكثر من 200 إلى 300 مليون نسمة | 12 صوتاً |
| أكثر من 300 مليون نسمة | 13 صوتاً |

ج) عند إجراء تصويت في جمعية الاتحاد البرلماني الدولي، يكون لكل وفد يقتصر تشكيله على برلمانيين من جنس واحد، خلال ثلاث دورات متتالية للجمعية، ثمانية أصوات كحد أدنى (بدلاً من عشرة للوفود المشكلة من رجال ونساء). وفي ما يتعلق بالوفود التي يحقّ لها عدد من الأصوات الإضافية، يتمّ الحساب الكلي على أساس ثمانية أصوات بدلاً من عشرة.

3 ـ يجوز للوفد تجزئة أصواته، بحيث تُعبِّر عن مختلف وجهات نظر أعضائه. ولا يجوز لوفد واحد أن يسجل أكثر من عشرة أصوات.

### وثائق الجمعية العامة

لدى الأمين العام المسؤولية العامة عن التصريح بتداول جميع الوثائق الرسمية للدورة.

قبل افتتاح كل جلسة عامة، سيتم وضع جميع الوثائق ذات الصلة للاجتماع على الطاولات داخل قاعة الاجتماعات. ولكن، تماشياً مع قرار الهيئات الحاكمة في الاتحاد البرلماني الدولي بتقليص استخدام انبعاثات الكربون للمنظمة والاستمرار في تقليص النفايات الورقية، ستتم طباعة عدد محدود من مجموعة وثائق للجمعيات العديدة للاتحاد البرلماني الدولي.

وللمندوبين الذين يرغبون بالحصول على نسخ إضافية من الوثائق المنشورة على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي، يمكنهم استخدام خدمة الطباعة عند الطلب في قسم الطباعة وخدمة التصوير للمندوبين (بالقرب من القاعة 0/2). إن جميع الوثائق الموجودة على الموقع متوفرة أيضاً على تطبيق الجمعية العامة.

وسيجد المندوبون أيضاً كل يوم في جميع قاعات الاجتماعات وفي مكتب المعلومات، وكذلك على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي على الرابط التالي:
https://www.ipu.org/event/141st-assembly-and-related-meetings
وتطبيق الجمعية، جريدة يومية تقدم لهم آخر التحديثات في برنامج الاجتماعات وغيرها من المعلومات الهامة.

### توزيع الرسائل والوثائق غير الرسمية

إن إرسال الرسائل من خلال مكتب التسجيل والمعلومات هو خدمة متاحة للوفود بهدف تسهيل الاتصالات حول المسائل المتعلقة بالجمعية ومداولاتها.

ويجوز للوفود التي ترغب في أن مشاركة معلومات حول أي مسألة أخرى بخلاف تلك المتعلقة بعمل الجلسات، أن تقوم بذلك، وعلى مسؤوليتها الخاصة، عن طريق ترك الوثائق المتعلقة بالجداول الموضوعة لهذا الغرض، بالقرب من قاعة الجلسات العامة (القاعة 0/1).

### نتائج الجمعية والاجتماعات ذات الصلة

ستحصل جميع الوفود على نسخة مطبوعة واحدة من نتائج الجمعية العامة الـ141. كما يتم تذكير أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي بأنه يمكنهم الإطلاع على أقسام مختلفة من الكتيب عبر الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي (www.ipu.org) ويمكن تنزيلها بصيغة PDF بعد أسبوعين من انعقاد الجمعية.

### المحاضر الموجزة للمناقشات

ستقوم الأمانة بإعداد المحاضر الموجزة للمجلس الحاكم وتلك المتعلقة بالجمعية واللجان الدائمة الأربع، وستنشرها على الموقع الإلكتروني في غضون ثلاثة أشهر بعد انعقاد الجمعية.

### تقديم الوثائق ومراقبتها

إن الوفود التي ترغب في تقديم وثيقة بشأن المسائل المتعلقة بجدول أعمال الجمعية والمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي أو نقل أي معلومات إلى الأمانة العامة للجمعية (التغيير في مكتبها التنفيذي، وتفاصيل الاتصال، إلخ...)، عليها القيام بذلك في مكان هذه الخدمة، الموجودة في القاعة 1/6، في الطابق الأول. والشخص المسؤول عن هذه الخدمة هو السيدة س. بون.

## توزيع الوثائق

كما جرت العادة، ستكون وثائق العمل متاحة للوفود في قاعات الاجتماعات المختلفة. يمكن الحصول على نسخ إضافية من خدمة توزيع الوثائق، خارج المدخل الرئيسي لقاعة الجلسات العامة (القاعة 0/1). والشخص المسؤول عن هذه الخدمة هو السيد أ. ر. فارزام.

## الترجمة الفورية

ستوفر الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي الترجمة الفورية باللغات الإنجليزية، الفرنسية، العربية والإسبانية في اجتماعات جميع الهيئات القانونية.

وقد تم حجز خمس قنوات أخرى للترجمة الشفوية للغة الصينية، واليابانية، والبرتغالية، والروسية، والصربية في جلسات الجمعية والمجلس الحاكم، وبالنسبة لبعض جلسات اللجان الدائمة، يتم توفير هذه الكابينات مجاناً ويمكن استخدامها من قبل فرق الترجمة لهذه اللغات. إن عدد الكابينات الإضافية المتوفرة في الجلسة العامة محدوداً.

وقد يستخدم المندوبون لغات أخرى، شريطة أن يرتبوا ترجمة كلمتهم إلى واحدة من اللغات الرسمية للاتحاد البرلماني الدولي (الإنجليزية والفرنسية) من قبل شخص يعينوه بأنفسهم والذي سيتم منحه حق الوصول إلى كابينة الترجمة الفورية. وللسماح باتخاذ جميع الترتيبات الضرورية في الوقت المناسب، ينبغي للوفود أن تتصل، في وقت مبكر، مع المسؤولة عن الترجمة الفورية (السيدة ف. ستاينيغ – هوانغ) أو مع المترجمين الفوريين لكبينة اللغة الإنجليزية المعينين للاجتماع الذي ستُلقى فيه الكلمة. وعلاوة على ذلك، ينبغي تقديم ثماني نسخ من ترجمة الكلمة إلى إحدى اللغات الرسمية للاتحاد البرلماني الدولي إلى المسؤولة عن الترجمة الفورية أو إلى لمترجمين الفوريين لكبينة اللغة الإنجليزية لتوزيعها على المترجمين الفوريين الآخرين.

وتُنشر البيانات الرسمية التي أُدلي بها خلال المناقشة العامة على الصفحة الإلكترونية للجمعية وتشكل جزءاً من المحاضر الرسمية للجمعية العامة. لذلك، تُشجَع كل الوفود على إرسال بياناتها إلى البريد الإلكتروني التالي: speeches@ipu.org. ونظراً للقيود التقنية، سيتم نشر الكلمات باللغة الإنجليزية والفرنسية والإسبانية فقط.

ويجب إرسال الكلمة عبر البريد الإلكتروني، وذلك **قبل ثلاث ساعات على الأقل** من إلقائها لضمان جودة عالية من الترجمة الفورية بلغات العمل الأخرى.

## خدمة الصحافة

تعمل خدمة الصحافة (وحدة الوفود 7، الطابق الأرضي) طوال انعقاد الجمعية للإجابة على استفسارات وسائل الإعلام والمساعدة في تسهيل المقابلات الصحافية. والشخص المسؤول عن هذه الخدمة هو السيد ت. فيتزسيمون، مدير الاتصالات، ويمكن التواصل معه ufv البريد الإلكتروني التالي tf@ipu.org أو الهاتف: 53 31 854 79 41+. وسdساعد السيد ت. فيتزسيمون أيضاً الوفود التي ترغب في الاجتماع مع الصحافة.

ويجب على الصحافيين الراغبين في تغطية الجمعية الحصول على الاعتماد من خدمة الصحافة من أجل الحصول على الوثائق اللازمة وشارات التعريف الخاصة بهم.

ويقع مركز الصحافة في الطابق الثاني وهو مجهز بالحواسيب، والإنترنت، والشاشات لمتابعة وقائع الجمعية. ويحتوي مركز الصحافة على قاعة المؤتمرات الصحافية.

وستعقد رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، ورئيسة الجمعية الوطنية لجمهورية صربيا، والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي مؤتمرين صحافيين، في 13 و17 تشرين الأول/أكتوبر، عند الساعة 13:00، في مركز الصحافة، الطابق الثاني، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا.

## وسائل التواصل الاجتماعي

يمكن الحصول على أحدث المعلومات حول برنامج وفعاليات الجمعية العامة الـ 141 من خلال متابعتنا على تويتر (www.twitter.com/ipuparliament). إن الهاشتاغ الرسمي للجمعية هو #IPU141

سيتم نشر صور من الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي على موقع Flickr (www.ipu.org/141pics). وللحصول على معلومات حول بنك الصور الرسمي يرجى زيارة خدمة الصحافة.

الانستغرام: www.instagram.com/ipu.parliament_official

الفيسبوك: www.facebook.com/InterParliamentaryUnion

اليوتيوب: www.youtube.com/user/iparliamentaryunion

### ضمان عقد جمعية آمنة ومحترمة

يلتزم الاتحاد البرلماني الدولي بحماية حرية الرأي والتعبير وتعزيزها في اجتماعاته؛ لكن، لا يقبل اللغة المسيئة، أو أشكال التعصب، أو التحريض على التمييز، أو العداوة، أو العنف. يمتنع المتحدثون عن القيام بهذا التصرف. يحق لمترأس الاجتماع اتخاذ أي خطوة يعتبرها مناسبة لينادي بطلب أي شخص يعطل سير الاجراءات بهذه الطريقة.

ويلتزم الاتحاد البرلماني الدولي بضمان بيئة عمل للجمعية خالية من التحيز ضد المرأة والتحرش الجنسي. ويُتوقع من جميع العاملين في الاتحاد البرلماني الدولي أو باسمه، المندوبين والحضور الآخرين، أن يتصرفوا بطريقة مهنية ومحترمة، ولمنع التحيز ضد المرأة، والتحرش الجنسي، وسوء السلوك.

### قاعات اجتماعات غير رسمية وثنائية

في موقع الجمعية، يوجد قاعتان للاجتماعات المخصصة للاجتماعات الجيوسياسية وغيرها من اجتماعات المجموعات الأخرى، وكذلك، بعض قاعات الاجتماعات الثنائية. يتم التعامل مع الحجوزات لقاعات الاجتماعات غير الرسمية بواسطة مكتب المعلومات للاتحاد البرلماني الدولي (بهو مركز المؤتمرات سافا). يجوز لأي وفد يرغب في حجز قاعة اجتماعات ثنائية الاتصال بالسيدة س. سادر عبر البريد الإلكتروني (sas@ipu.org) أو عبر خدمة مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها (القاعة 1/6). يتم إجراء جميع الحجوزات على أساس الأولوية بالأسبقية.

### خدمة المعلومات والنقل

ترحب الجمعية الوطنية بجميع المشاركين في الجمعية البرلمانية الـ 141 القادمة للاتحاد البرلماني الدولي. ولتحقيق هذه الغاية، يرجى تقديم تفاصيل عن وصول ومغادرة أعضاء وفدكم، في أقرب وقت ممكن.

وفي مطار نيكولا تسلا بلغراد، سيرحب المتطوعون الذين سيرتدون قمصاناً تحمل شعار "141st IPU" بجميع المشاركين في الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي.

وسيتوفر طابور خاص لفحص جواز السفر، يحمل علامة "141st IPU"

وستصل الأمتعة إلى دوامة منفصلة للأمتعة تحمل علامة "141st IPU"

في مطار نيكولا تسلا بلغراد، في قسم استلام الحقائب، قبل الرقابة الجمركية، سيتوفر مكتب معلومات لجميع المشاركين في الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي.

ويرجى وسم أمتعتكم بالملصقات المقدمة لكم في الدعوة.

وسيتم توفير خدمة النقل المكوكية للفنادق المختارة لجميع أعضاء الوفود.

وينتظركم مسؤولون، مكلفون بالوفود الوطنية، على متن الحافلة، التي ستُركن على مخرج المطار، بعد قسم مراقبة الجمارك.

وستتم استضافة رؤساء البرلمانات الوطنية في صالة كبار الشخصيات في مطار نيكولا تسلا بلغراد، باعتبارهم ضيوفاً مهمين.

وستُعطى استمارة 1+3 لرئيس البرلمان والأشخاص المرافقين في صالة كبار الشخصيات.

وسيكون تحت تصرف رؤساء البرلمانات الوطنية سيارة خاصة ومسؤولين مرافقين وممثل عن وزارة الداخلية في جمهورية صربيا.

وستحدد وزارة الداخلية في جمهورية صربيا التدابير الأمنية الأخرى.

وسترافق حراسة من الشرطة رؤساء البرلمانات الوطنية الذين يسافرون إلى جمهورية صربيا بالسيارة (برّاً) إلى بلغراد أو الفندق الذي يقيمون فيه.

وفي حال وجود أي أسئلة أخرى، يرجى الاتصال بنا عن طريق الملاحظات أو عن طريق البريد الإلكتروني على العناوين التالية:

maja.draskovic@parlament.rs

و dragan.petrovic@mfa.rs

وستقوم الجمعية الوطنية بتنظيم النقل عند المغادرة لجميع المشاركين في الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي من الفندق إلى مطار نيكولا تسلا بلغراد، ولذا فإننا سنكون ممتنين لو تمكنتم من إرسال جميع التغييرات

التي قد تجرونها، في الوقت المناسب، إلى الاتحاد البرلماني الدولي الجمعية الوطنية لجمهورية صربيا على البريدين الإلكترونيين التاليين:

ipu@parlament.rs و jasminka.urosevic@parlam.

وستتوفر خدمة النقل المكوكية من 10 إلى 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

ويتوفر الجدول الزمني لخدمة النقل المكوكية على الموقع الإلكتروني للجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي، في قسم خدمة النقل.

### خدمات كتابة النصوص، وتصوير المستندات، والطباعة عند الطلب

سيتوفر قسم لكتابة النصوص، وتصوير المستندات، والطباعة عند الطلب للمندوبين (الطابق الأرضي، بالقرب من القاعة 0/2، المبنى أ (A))، في الفترة من 10 إلى 17 تشرين الأول/أكتوبر. يمكن أن يطلب المندوبون نسخ إضافية من جميع الوثائق المنشورة على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي.

### الانترنت وخدمة الواي فاي

ستتوفر خدمة الإنترنت مجاناً للمندوبين في الفترة من 10 إلى 17 تشرين الأول/أكتوبر، من الساعة 8.30 حتى الساعة 18:30؛ هذه الخدمة بالقرب من مكتب التسجيل والمعلومات. تتوفر أيضاً خدمة الانترنيت في جميع أنحاء المبنى باستخدام الرموز التالية: اسم المستخدم: "**141IPUSERBIA**"؛ كلمة المرور: "**IPUAssembly**".

### تطبيق الجمعية

يتوفر التطبيق على App store على نظام IOS وعلى Play Store على نظام أندرويد. ابحثوا عن "CrowdCompass attendeehub". بعد تحميل التطبيق، افتحوا تطبيق Attendee Hub وأدخلوا رقم الجمعية العامة مثلاً: **الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي**. وبدلاً من ذلك، يسرّ أمانة الاتحاد البرلماني الدولي أن ترسل دعوة إلى المندوبين عبر البريد الإلكتروني (sas@ipu.org).

إن هدف هذا التطبيق هو تسهيل المراجعة الإلكترونية لوثائق الاتحاد البرلماني الدولي الرسمية ولتعزيز مشاركة الوفود في الجمعية العامة الـ141. يتوفر النص الثابت للتطبيق باللغات الإنجليزية، الفرنسية، الألمانية، البرتغالية والإسبانية. تم نشر دليل مختصر باللغتين الإنجليزية والفرنسية على موقع الجمعية العامة.

وكجزء من سياسة الأوراق الذكية الدائمة للاتحاد الدولي، تسمح ميزة جديدة تحت الرمز "خدمات المندوبين" للوفود بنشر المعلومات، التي ترد عادة في منشورات مطبوعة، عن تشكيل وفدها إلى جمعية الاتحاد البرلماني الدولي. يجب على أي وفد يرغب في الاستفادة من هذه الخدمة الجديدة أن يقوم بإرسال الملف بصيغة pdf (لا يزيد عن 10 ميجابايت) إلى sas@ipu.org.

## الخدمة الطبية

ستتوفر خدمة الإسعافات الأولية في مكان انعقاد الجمعية العامة.

وتقع الغرفة في الجهة المقبلة من قاعة الجلسة العامة 1 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A).

وستتوفر سيارة الإسعاف الاحتياطية في مكان انعقاد الجمعية العامة، وكذلك، في جميع الفنادق الرسمية، والفعاليات الاجتماعية.

## غرفة الصلاة

ستتوفر غرفة الصلاة في مركز المؤتمرات. وتقع غرفة الصلاة بالقرب من وحدة الوفود 1/15، الطابق الأول، المبنى أ (A).

## سياسة عدم التدخين

تُطبق سياسة عدم التدخين في جميع قاعات الاجتماع. ولذلك، فإن المندوبين الراغبين في التدخين مدعوون إلى استخدام المناطق المخصصة لهذا الغرض.

## التسهيلات

ستُتاح الخدمات التالية للمشاركين في الجمعية العامة في مكان انعقادها:

**المطاعم، والمقاصف، والحانات**

المبنى أ (A)

**المطعم**: بوفيه مفتوح. يفتح يومياً من الساعة 12:00 حتى الساعة 19:00.

**الحانة 1**: مجموعة من المشروبات، والوجبات الخفيفة والشطائر. يفتح يومياً من الساعة 08:00 حتى الساعة 20:00.

**الحانة 2**: حانة في الطابق الثاني – المركز الإعلامي: قهوة فقط ومشروبات غازية. يفتح يومياً من الساعة 08:00 حتى الساعة 20:00.

**متجر صغير "كشك"**: محل بيع الصحف ومتجر يقدم مختلف المشروبات الغازية والوجبات الخفيفة. يفتح يومياً من الساعة 08:00 حتى الساعة 20:00.

**المصارف**

يود جهازان آليان للصرف في البهو الأساسي من مركز المؤتمرات سافا.

**خدمات البريد**

مكتب لخدمات البريد الكاملة. يفتح يومياً من الساعة 08:00 حتى الساعة 20:00.

**استئجار سيارة**

يوجد أربعة وكالات لاستئجار السيارات في الطابق الأرضي: سكيل، سنترال، سيتي كار، يورو ستار.

**وكالة السفر**

ستحضر كل من منظمة السياحة في صربيا ومنظمة السياحة في بلغراد في مركز المؤتمرات سافا، المبنى أ (A)، خلف القاعة 1 والقاعة 2، وستقدمان أماكن سياحية ومجموعة من الرحلات داخل بلغراد وخارجها، بما فيها جولات لمشاهدة المعالم السياحية، والمتاحف، وغيرها من الأماكن. تفتح يومياً من الساعة 09:00 حتى الساعة 19:00.

**متجر التذكارات**

يوجد متجر للتذكارات في الطابق الأرضي لمدخل الإعلام. يفتح يومياً من الساعة 09:00 حتى الساعة 19:00.

**مكتب النقل**

في مركز المؤتمرات، في البهو الأساسي.

**صالون تصفيف شعر**

يوجد صالونان لتصفيف الشعر في الطابق الأرضي، يفتح من الساعة 09:00 حتى الساعة 20:00.

**المتاجر والمحلات**

يوجد مجموعة مختارة من المتاجر والمحلات في الطابق الأرضي. يفتح من الساعة 10:00 حتى الساعة 20:00. وتقع جميع الخدمات في الطابق الأرضي، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا.

## وفد الجمعية الوطنية لجمهورية صربيا إلى الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي

– السيد فلاديمير أورليتش، رئيس الوفد

–السيدة ساندرا بوئيتش، عضو الوفد

–السيد زاركو أوبرادوفيتش، عضو الوفد

–السيد فلاديمير مارينكوفيتش، نائب رئيس الجمعية الوطنية في جمهورية صربيا، عضو الوفد

–السيدة غوردانا كوميتش، نائب رئيس الجمعية الوطنية في جمهورية صربيا، عضو الوفد

–السيد ميلورارد ميجاتوفيتش، عضو الوفد

–السيدة ألكسندرا جيرفوك، عضو الوفد

–السيدة ساندا راشكوفيتش، عضو الوفد

–السيد ميرا بتروفيك، عضو الوفد

–السيد ملادن غروجيتش، عضو الوفد

–السيدة جيلينا ميجاتوفيتش، عضو الوفد

–السيدة سنيزانا بوغوسافلايفيك بوشكوفيتش، عضو الوفد

## الهيئات القانونية

### الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي

تنتخب الجمعية رئيسها عند افتتاح مداولاتها يوم الإثنين 14 تشرين الأول/أكتوبر 2019 عند الساعة 11.00 صباحاً.

اللجنة التوجيهية

بموجب المادة 9 من الجمعية العامة، تتألف اللجنة التوجيهية من رئيس الجمعية ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي، ونائب رئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي. يجوز لرؤساء اللجان الدائمة المشاركة بصفة استشارية في أعمال اللجنة التوجيهية، التي يساعدها الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي.

اللجنة الدائمة – لجنة السلم والأمن الدوليين

| | |
|---|---|
| الرئيس: | السيدة ج.أي إيشانيز (المكسيك) |
| نائب الرئيس: | السيد س. رخمانوف (بيلاروسيا) |
| أمين اللجنة: | السيدة لورنس مارزال |

اللجنة الدائمة – لجنة التنمية المستدامة، التمويل والتجارة

| | |
|---|---|
| الرئيس: | السيدة ف. موزندا تسيتسي (زيمبابوي) |
| نائب الرئيس: | السيدة وفاء بني مصطفى (المملكة الأردنية الهاشمية) |
| أمين اللجنة: | السيدة أليكساندرا بلاغويفيتش |

اللجنة الدائمة – لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان

| | |
|---|---|
| الرئيس: | السيدة أ.ي ديساي (الهند) |
| نائب الرئيس: | السيدة أ. جيركنز (هولندا) |
| أمين اللجنة: | السيد آندي ريتشاردسون |

اللجنة الدائمة – اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة

| | |
|---|---|
| الرئيس: | السيد ج.س روميرو (الأرجنتين) |
| نائب الرئيس: | السيدة صفاء الهاشم (دولة الكويت) |
| أمين اللجنة: | السيدة بادي تورسني |

## المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

| | |
|---|---|
| الرئيس: | السيدة غ. كويفاس بارون (المكسيك) |

## اللجنة التنفيذية

| | |
|---|---|
| الرئيس: | السيدة غ. كويفاس بارون (المكسيك) |
| نائب الرئيس: | السيد ك. كوساشيف (روسيا الاتحادية) |
| نواب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي: | السيدة أ. لينز (البرازيل) |
| | الدكتور علي عبد العال (جمهورية مصر العربية) |
| | السيدد. ماكغوينتي (كندا) |
| | السيد نغوين فان جيو (الفيتنام) |
| | السيدة فوزية بن باديس (الجزائر) |
| الأعضاء: | السيد ك. جلالي (جمهورية إيران الإسلامية) |
| | السيدة م. ي. أوليفييرا فالنتيه (أنغولا) |
| | السيدة هـ. هوكلاند ليادال (النرويج) |
| | السيدة ي. فيرير غوميز (كوبا) |
| | السيدة م. كينر نيلين (سويسرا) |
| | السيد ج. تشن (الصين) |
| | السيد ج. غالي نغوتيه (تشاد) |
| | السيد م. غروجيك (صربيا) |
| | السيدة أ.د مرغان كانوتيه (السنغال) |
| بحكم منصبهم | السيدة عفراء البسطي (دولة الإمارات العربية المتحدة) |
| | نائب الرئيس الأول لمكتب النساء البرلمانيات |
| | السيد م. بوفا (سورينام) |
| | رئيس مجلس منتدى البرلمانيين الشباب |

**أمانة الاتحاد البرلماني الدولي**

الأمين العام

السيد مارتن تشونغونغ

المكتب التنفيذي

السيد مختار عمر، كبير مستشاري الأمين العام

السيدة شارون فارتورك، مساعد تنفيذي

السيدة كلاريتا مونتان، مستشارة

شعبة البرلمانات الأعضاء والعلاقات الخارجية

السيدة أندا فيليب ، مديرة

السيدة سالي آن صادر، مسؤولة خدمات المؤتمرات

السيد روبرتو رودريجيز فالنسيا، مسؤول العلاقات الخارجية

*دائرة اللغة*

السيد هيرفي كومبانيون، كبير المراجعين في اللغة الفرنسية

السيدة ساره وولر، كبيرة المراجعين في اللغة الإنجليزية

*دائرة الوثائق*

السيدة كاثرين بون، قائدة الفريق

مكتب المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة

السيدة بادي تورسني، رئيسة

السيد أليساندرو موتير، كبير المستشارين

قسم البرامج

السيدة كارين جبر، المديرة

*التعاون التقني*

السيدة نورا بابيتش، مديرة البرامج

السيدة لورنس مارزال، موظفة البرامج

السيد جوناثان لانغ، موظف المشروع

*التنمية الدولية*

السيدة أليكساندرا بلاجويفيتش، مديرة البرامج

السيدة ايزابيل اوباديارو، مستشارة

السيدة ميريام سانجيورجيو، مستشارة

*وضع المعايير البرلمانية وتوليد المعرفة*

السيد آندي ريتشاردسون، مدير البرامج

السيدة هيروكو ياماغوتشي، موظفة الأبحاث وقاعدة البيانات

السيدة كي يونغ سيوو، موظفة أبحاث

السيدة ايرينا ميجانوفيك، مستشارة

*برنامج مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)*

السيدة زينة هلال، مديرة البرامج

السيدة ماريانا دوارتي موتزينبرغ، موظفة البرامج

السيدة بريجيت فيليون، مستشارة

*مشاركة الشباب*

السيدة زينة هلال، موظفة البرامج

السيد جوناثان لانغ، موظف المشروع

برنامج حقوق الإنسان

السيد روجير هويزينجا، مدير البرامج

السيد أكيو أفودا، موظف برامج

السيدة بوتينة لامارزي، مستشارة

قسم الاتصالات

السيد توماس فتزيمونز، مدير

السيدة سرور علي خان، محررة شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي

السيد / بيير برنار كاستيلير، موظف أنظمة المعلومات

قسم خدمات الدعم

السيدة أندريه لوربر–ويليس، المديرة

السيد إد كوبر، كبير الموظفين الماليين

*قسم إصدار الوثائق*

السيد رشيد فرزام، مساعد إدارة الوثائق

**مسؤوليات الجمعية العامة**

الجمعية العامة

السيدة أندا فيليب، سكرتيرة

السيدة أندريه لوربر–ويليس

السيد إد كوبر

السيد روبرتو رودريجيز فالنسيا

المجلس الحاكم

السيد أكيو أفودا

السيدة شارون فارتورك

اللجنة التنفيذية

السيدة ستارا أحميدوش، سكرتيرة

السيد أكيو أفودا

السيدة شارون فارتورك

اللجنة الفرعية للتمويل

السيدة أندريه لوربر وليز، سكرتيرة

السيد إد كوبر

مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)

السيدة كارين جبر، سكرتيرة

السيدة زينة هلال

السيدة ماريانا دوارتي موتزينبيرج

منتدى ومكتب النساء البرلمانيات

السيدة زينة هلال، سكرتيرة

السيدة ماريانا دوارتي موتزينبيرج

السيدة بريجيت فيليون

منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي

السيدة زينة هلال، سكرتيرة

السيد جوناثان لانج

السيد روبرتو رودريغيز فالنسيا

لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

السيد روجير هويزينجا، سكرتير

السيدة بوتينة لامارزي

لجنة شؤون الشرق الأوسط

السيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام

السيد مختار عمر

اللجنة الدائمة – لجنة السلم والأمن الدوليين

السيدة لورنس مارزال ، سكرتير

السيد جوناثان لانغ

اللجنة الدائمة — لجنة التنمية المستدامة، التمويل والتجارة

السيدة أليكساندرا بلاغويفيتش، سكرتيرة

السيدة ايزابيل اوباديارو

اللجنة الدائمة – لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان

السيد آندي ريتشاردسون، سكرتيرة

السيدة ماريانا دوارتي موتزينبيرج

اللجنة الدائمة – اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة

السيدة بادي تورسني ، سكرتيرة

السيد اليساندرو موتير

لجنة الصياغة بشأن البند الطارئ

السيدة نورا بابيتش، سكرتير مشارك

السيدة هيروكو ياماغوتشي، سكرتير مشارك

لجنة تعزيز واحترام القانون الإنساني الدولي

السيدة كارين جبر، سكرتيرة

وسائل الإعلام والصحافة

السيد توماس فيتزسيمونزن المدير

السيدة سرور علي خان

خدمات المؤتمرات

السيدة سالي آن سادر

تقديم الوثائق ومراقبتها

السيدة كاثرين بون

خدمات اللغات

السيدة ستارا أحميدوش، المدير

السيد هيرفي كومبانيون، كبير مراجعي اللغة الفرنسية

السيدة ساره وولر، كبيرة مراجعي اللغة الإنجليزية

السيدة فرانسيز شتيانغ هوانغ، كبيرة المترجمين الفوريين ورئيسة فرق الترجمة الإنجليزية، والفرنسية والإسبانية

السيد شوقي ريّس، كبير المترجمين الفوريين، ورئيس الفريق العربي

دعم تكنولوجيا المعلومات

السيد بيير برنار كاستيلير

خدمة الاستنساخ والتوزيع للمستندات

السيد رشيد فرزام

مكتب التسجيل والمعلومات

السيدة مارينا فيليبين

## رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي والأمانة العامة للجمعية

| | الموقع | الهاتف |
|---|---|---|
| رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي<br>السيدة غابرييلا كويفاس بارون | وحدة الوفود 9 | +381 (0)11 2206800 |
| سكرتيرة الرئيسة:<br>السيدة ناتالي ميكود- تشيوفيتا | وحدة الوفود 9 | +381 (0)11 2206801 |
| الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي<br>السيد مارتن تشونغونغ | وحدة الوفود 8 | +381 (0)11 2206802 |
| المكتب التنفيذي<br>كبير المستشارين السيد مختار عمر<br>مساعدة تنفيذية<br>السيدة شارون فارتورك | وحدة الوفود 8 | +381 (0)11 2206803 |
| مدير المكتب<br>السيدة أندا فيليب، الأعضاء والعلاقات الخارجية<br>السيدة أندريه لوربر-ويليس، خدمات الدعم<br>السيدة كارين جبر، البرامج<br>السيد توماس فيتزسيمونز، الاتصالات | وحدة الوفود 7 | +381 (0)11 2206806 |
| اتصالات<br>السيد توماس فيتزسيمونز، المدير<br>السيدة سرور عليقحان، شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي | وحدة الوفود 7 | +381 (0)11 2206807 |
| الترجمة الفرنسية<br>السيد هيرفي كومبانيون | الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي<br>القاعة 1/6 | +381 (0)11 2206808 |
| التحرير والترجمة الإنجليزية<br>السيدة ساره وولر | الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي<br>القاعة 1/6 | +381 (0)11 2206809 |

| | الموقع | الهاتف |
|---|---|---|
| تقديم الوثائق ومراقبتها<br>رئيسة الفريق، السيدة كاثرين بون | الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي<br>القاعة 1/6 | +381 (0)11 2206810 |
| توزيع الوثائق<br>الموظف المسؤول، السيد رشيد فرزام | القاعة 0/3 البهو | +381 (0)11 2206811 |
| مكتب التسجيل والمعلومات<br>السيدة مارينا فيليبين | بهو مركز المؤتمرات سافا | +381 (0)11 2206812 |
| خدمات كتابة النصوص وإعدادها، تصوير المستندات، والطباعة عند الطلب للمندوبين | بالقرب من القاعة 0/2 | +381 (0)11 2206813 |
| رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، السيد فيليب شواب | الصالة اليابانية (الطابق الأول) | +381 (0)11 2206814 |
| الأمناء العامين لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية<br>السيدة ريانون هوليس<br>السيدة بيرين بريفوت | الصالة اليابانية (الطابق الأول) | +381 (0)11 2206815 |

## جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

**الجدول الزمني للاجتماعات**

الأحد، 13 تشرين الأول/أكتوبر 2019

09:00 رحلة (مركز المؤتمرات سافا، المدخل ب (B)
دير كروسيدول، سريمسكي كارلوفسي (كنسية السلام)، زيارة مصنع النبيذ (مشاهدة المعالم السياحية)، العودة إلى بلغراد

الإثنين، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2019

09:30 اللجنة التنفيذية
الصالة اليابانية (الطابق الأول)

11:00 الجلسة العامة
القاعة 0/2

14:30 الجلسة العامة
القاعة 0/2

الثلاثاء، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019

09:30 اللجنة التنفيذية
الصالة اليابانية (الطابق الأول)

10:30 الجلسة العامة
القاعة 0/2

14:30 الجلسة العامة
القاعة 0/2

الأربعاء، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019

| | |
|---|---|
| 09:30 | اللجنة التنفيذية |
| | الصالة اليابانية (الطابق الأول) |
| 10:30 | الجلسة العامة |
| | القاعة 0/2 |
| 14:30 | الجلسة العامة |
| | القاعة 0/2 |
| 18:00 | زيارة الجمعية الوطنية لجمهورية صربيا |

## الهيئات الحاكمة لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

اللجنة التنفيذية

| | |
|---|---|
| الرئيس: | السيد فيليب شواب (سويسرا) |
| نائب الرئيس: | السيد خوسيه مانويل أراجو (البرتغال) |
| | السيد نجيب الخدي (المملكة المغربية) |
| الأعضاء: | السيد علام علي جعفر الكندري (دولة الكويت) |
| | السيدة ليديا كنديتو (ناميبيا) |
| | السيدة جين لوبويه كيبيري (أوغندا) |
| | السيد غيفي ميكانديز (جورجيا) |
| | السيد جوزيه بدرو مونترو (الأوروغواي) |
| | السيد كريستوف باليز (فرنسا) |
| | السيد شارل روبير (كندا) |
| | السيد ديش دياك فيرما (الهند) |
| **الأمانة العامة** | السيدة ريانون هوليس (المملكة المتحدة) |
| | السيدة بيريني بريفو (فرنسا) |

**معلومات إضافية**

## الرحلات

### رحلات خارج بلغراد

يمكن للمشاركين اختيار رحلتين خارج بلغراد للأيام التالية:

**2019/10/12**

- سميديريفو، فيميناكيوم، وغولوباك (المرفق رقم 1)
- أديرة فروسكا غورا (المرفق رقم 2)

**2019/10/13**

- توبولا وأوبلناك (المرفق رقم 3)
- نوفي ساد وسريمسكي كارلوفيسكي (المرفق رقم 4)

**2019/10/18**

- سميديريفو، فيميناكيوم، وغولوباك (المرفق رقم 5)
- نوفي ساد وسريمسكي كارلوفيسكي (المرفق رقم 6)

يرجى ملء الاستمارة وإعادة إرسالها إلى البريد الإلكتروني التالي:
office@serbiaexcursions.com، بموعد أقصاه **1 تشرين الأول/أكتوبر 2019**.

ولمزيد من الأسئلة، يرجى الاتصال بالرقم التالي: 1918 328 11 381+

**الرحلات في بلغراد**

***جولات الباص***

ستُنظم جولة لمشاهدة معالم المدينة، مرة واحدة يومياً، من 13 تشرين الأول/أكتوبر 2019 لغاية 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019. **الانطلاق: من أمام مركز المؤتمرات سافا، عند الساعة 13:00، وتستغرق تقريباً ساعتين.**

***جولات القوارب***

ستنظم رحلة على نهر الدانوب وسافا، مرة واحدة يومياً، من 13 تشرين الأول/أكتوبر 2019 لغاية 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019. **الانطلاق: من أمام مركز المؤتمرات سافا، عند الساعة 13:00، وتستغرق تقريباً ساعتين.**

وخلال الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي، ستقدم منظمة السياحة الوطنية لصربيا (http://www.serbia.travel/home.779.html)، ومنظمة السياحة الوطنية لصربيا (http://www.tob.rs/en)، مجموعة من الرحلات داخل بلغراد وخارجها، بأسعار تفضيلية. ويقع مكتب منظمة السياحة داخل مركز المؤتمرات سافا.

## مخطط طوابق مكان انعقاد الجمعية

### الطابق الأرضي

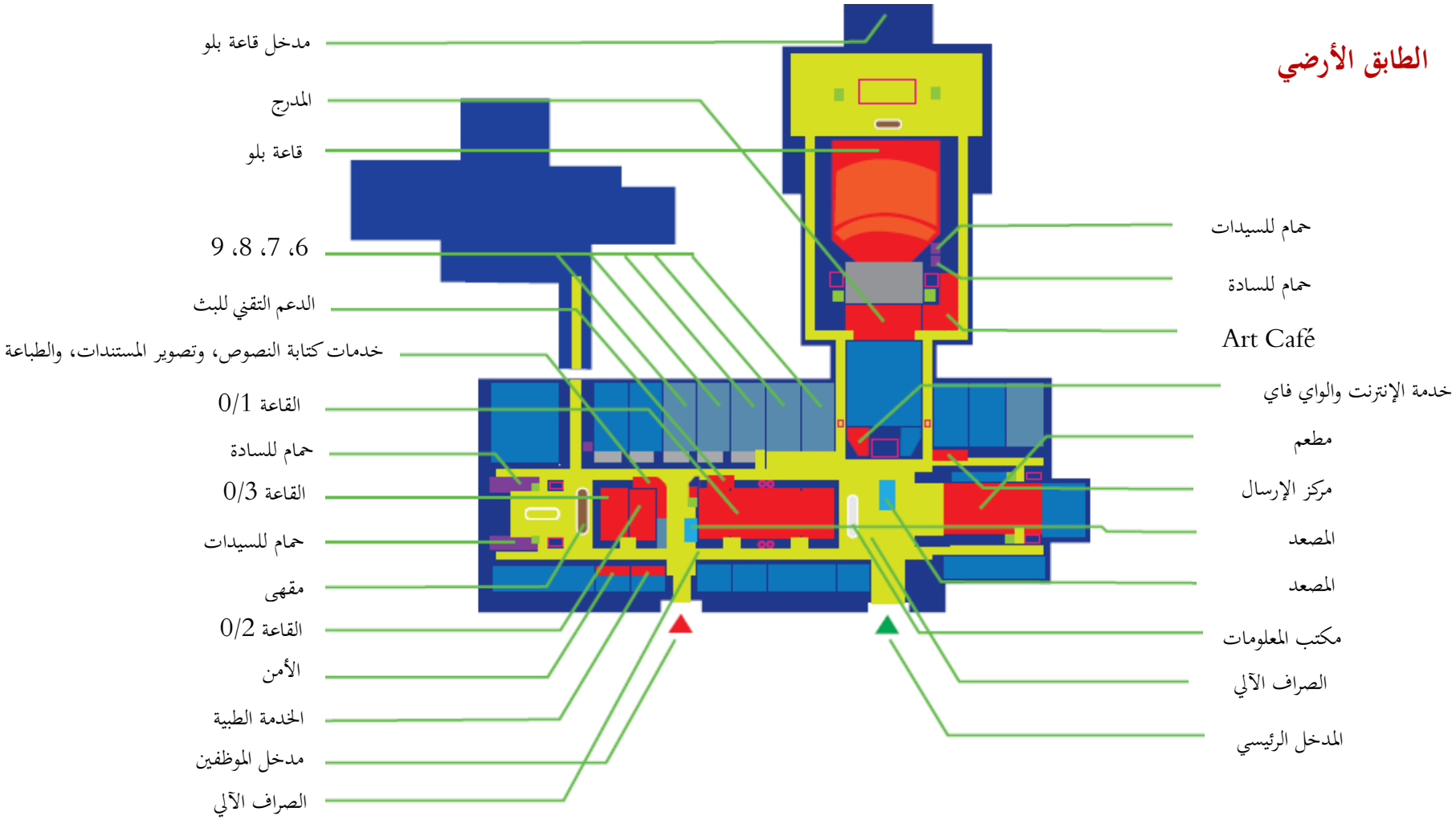

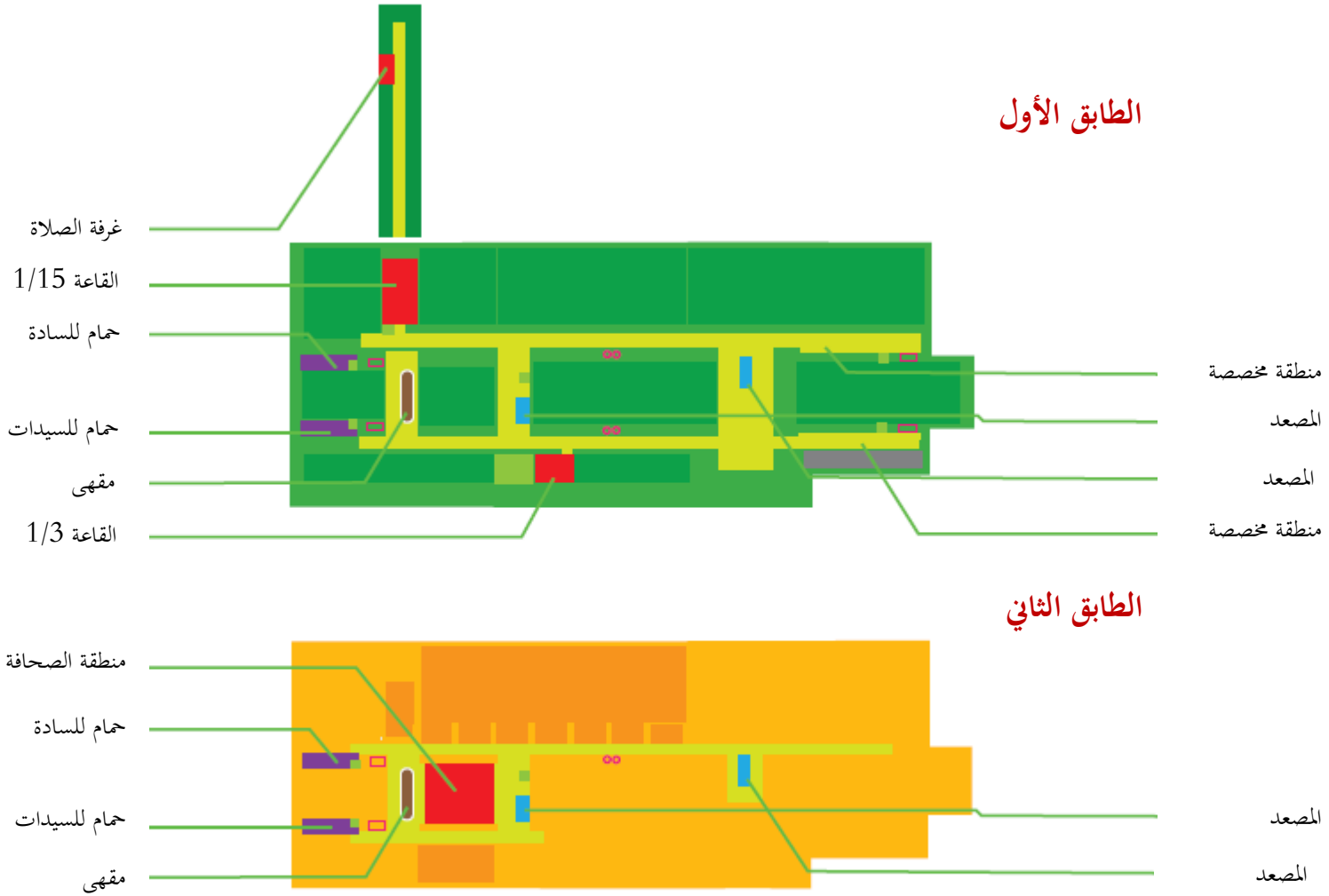
الطابق الأول
غرفة الصلاة
القاعة 1/15
حمام للسادة
حمام للسيدات
مقهى
القاعة 1/3
منطقة مخصصة
المصعد
المصعد
منطقة مخصصة
الطابق الثاني
منطقة الصحافة
حمام للسادة
حمام للسيدات
مقهى
المصعد
المصعد

## قائمة بفنادق الجمعية المعتمدة

### فندق سكوير ناين 5*

dina.veljovic@squarenine.rs

ستيودنت ترغ 9، بلغراد

الهاتف: 500 33 33 11 381+

533 33 33 11 381+

الهاتف الخليوي: 388 322 0 60 381+

### فندق موسكفا 4*

sales@hotelmoskva.rs

تيرازيجيه 20، 11 000 بووغراد

الهاتف: 000 42 36 11 381+

الفاكس: 389 88 26 11 381+

### هلتون بلغراد 4*

marija.marinkovic@hilton.com

كرالجا ميلانا 35، بلغراد

7555700 11 381+

الفاكس: 7555701 11 381+

### متروبول بالاس 5*

marina.minic@metropolpalace.com

جادة كرالجا ألكسندرا 69، بلغراد

الهاتف: 3333100 11 381+

### فندق ساينت تان 5*

reservations@saintten.com

سفيتوغ ساف 10، بلغراد

info@saintten.com

الهاتف: 33 66 411 11 381+

### فندق راديسون بلو 4*

reservations.belgrade@radissoncollection.com

جادة فوجفود ميسيكا 15، بلغراد

### فندق بالاس 4*

office@palacehotel.rs

توبليشين فيناك 23، بلغراد

+381 11 218 5585

+381 11 218 448

### فندق ماركيز 4*

info@marquisehotel.rs

الهاتف: +381 69 1400211

### فندق سلافيجا لوكس 3*

sales@slavijahotel.com

سفيتوغ ساف 2، بلغراد

الهاتف: +381 11 3084800

### ميركور بلغراد إكسلسيور 4*

hb1e1-sl@accor.com

كنيزا ميلوسا 5، بلغراد

الهاتف: +381 11 /3231381

### فندق ماريوت كورت يارد 4*

danijela.korolija@marriott.com

فاز كارابيكا 2–4، بلغراد

+381 11 4003000

### فندق ماجستيك 4*

office@majestic.rs

أوبليسيف فيناك 28، بلغراد

الهاتف: +381 11 3285777

### فندق بارك 3*

tamara.obradovic@hotelparkbeograd.rs

نجيغوسيفا 2/أ، بلغراد

الهاتف: +381 11 414 68 00

### كراون بلازا 4*

begcp.frontdesk@ihg.com

نيو بلغراد

فلاديميرا بوبفيكا 10،

الهاتف: 2204004-11-381+

### فندق حياة ريجينسي 5*

belgrade.regency@hyatt.com

ميليتيجا بوبوفيكا 5، نيو بلغراد

الهاتف: 1234 301 11 381+

### فالكنشتاينر 4*

rezervacije.beograd@falkensteiner.com

جادة ميهايلا بوبينا 10K

نيو بلغراد

الهاتف: 0000 225 11 381+

### فندق إن 4*

frontoffice@inhotel-belgrade.rs

جادة زورانا دجيندجيكا 58

نيو بلغراد

الهاتف: 00 53 310 11 381+

### أدمايرل أرينا 4*

info@admiralhotelarena.rs

الهاتف: 4116611 11 381+

### فندق هوليدي إن 4*

rezervacije@hibelgrade.rs

سبانسكيه بوراكا، نيو بلغراد

هوليداي 888 1

**فندق توليب إن بوتنيك 3***

ozuvic@tulipinnputnikbelgrade.com

باليرا توجلجاتيجا 9، نيو بلغراد

+33 1 70 98 61 18

+381 11 2259999

**ماما شلتر بلغراد**

belgrade@mamashelter.com

كنيزا ميهايلا A54

بووغرا 11000، صربيا

الهاتف: 020 3333 11 381+

الخليوي: 340 8500 64 381+

## قائمة السفارات والقنصليات في بلغراد

| الرقم | البلد | اسم السفارة | رقم الهاتف | رقم الفاكس | رمز البلد | البريد الإلكتروني |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ألبانيا | سفارة جمهورية ألبانيا | +381113066-642 | +3812665-439 | +355 | embassy.belgrade@mfa.gov.al |
| | الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية | سفارة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية | +3813671-211<br>+3813671-213 | | +234 | ambalgerie-serbie@eunet.rs<br>www.ambalgserbia.rs |
| | أنغولا | سفارة جمهورية أنغولا | +3812666-457,<br>+3813672-150 | +3812660-729 | +244 | ambasada.angole@sbb.rs<br>www.angola.embassy.org.rs |
| | الأرجنتين | سفارة جمهورية الأرجنتين | +3812623-751;<br>+3812623-569;<br>+381 2621-550 | | +54 | eserb@mrecic.gov.ar |
| | أستراليا | سفارة كومنولث استراليا | +3813336-500 | | +61 | belgrade.embassy@dfat.gov.au |
| | النمسا | سفارة جمهورية النمسا | +3813336-500 | +3812635-606 | +43 | belgrad-ob@bmeia.gv.at |
| | أذربيجان | سفارة جمهورية أذربيجان | +3813515-101,<br>+3813515-102 | +3813515-103 | +994 | belgrade@mission.mfa.gov.az |
| | بيلاروسيا | سفارة جمهورية بيلاروسيا | +3813616-938 | +3813616-836 | +375 | serbia@mfa.gov.by |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | بلجيكا | سفارة مملكة بلجيكا | +3813230-018; +381 3247-587 | +3813244-394 | +32 | belgrade@diplobel.fed.be |
| | البوسنة والهرسك | سفارة البوسنة والهرسك | +3813241-095, +3813241-170 | +3813241-057 | +387 | bihambasada@sbb.rs |
| | البرازيل | سفارة جمهورية البرازيل الاتحادية | +3813239-781 | +3813230-653 | +55 | brasemb.belgrado@itamaraty.gov.br |
| | بلغاريا | سفارة جمهورية بلغاريا | +3813613-980, +381 3613-990, +381 3610-644 | +3813620-116 | +359 | embassy.belgrade@mfa.bg |
| | كندا | سفارة كندا | +3813063-000 | +3813063-042, +3813063-035 | +1 | bgrad@international.gc.ca |
| | الصين | سفارة جمهورية الصين الشعبية | +3812067-934 | +3813695-057, +3813066-001 | +86 | http://rs.chineseembassy.org |
| | كرواتيا | سفارة جمهورية كرواتيا | +3813679-150; +381 3679-151 | +3813610-032 | +385 | croebg@mvep.hr |
| | كوبا | سفارة جمهورية كوبا | +3813692-441, +3813692-689 | +38133-4323 | +53 | recepcion@ambasadakube.org.rs |
| | قبرص | سفارة جمهورية قبرص | +3813620-002 | +3813621-122 | +357 | cyprusembassybelgrade@sbb.rs |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | التشيك | سفارة جمهورية التشيك | +3813336-200 | +3813236-448 | +420 | belgrade@embassy.mzv.cz |
| | جمهورية الكونغو الديمقراطية | سفارة جمهورية الكونغو الديمقراطية | +3813446-431 | | +243 | rdcongobelgrade@gmail.com |
| | الدنمارك | سفارة مملكة الدانمارك | +3813679-500, +381 3679-503 | +3814060-500 | +45 | begamb@um.dk |
| | جمهورية مصر العربية | سفارة جمهورية مصر العربية | +3812650-585, +3812652-036 | +3812651-225 | +20 | egemb@sbb.rs |
| | الاتحاد الأوروبي | وفد الاتحاد الأوروبي | +3813083-200 | +3812651-225 | | delegation-serbia@eeas.europa.eu |
| | فنلندا | سفارة جمهورية فنلندا | +3813065-400 | +3812651-225 | +358 | sanomat.beo@formin.fi |
| | فرنسا | سفارة الجمهورية الفرنسية | +3813023-500 | +3813023-510 | +33 | service-presse.belgrade-amba@diplomatie.gouv.fr |
| | ألمانيا | سفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية | +3813064-300 | +3813064-303 | +49 | info@belg.diplo.de |
| | اليونان | سفارة الجمهورية الهيلينية | +3813226-523 | +3813344-746 | +30 | gremb.bel@mfa.gr |
| | غينيا | سفارة جمهورية غينيا | +3813444-840; +3812451-391 | +3813444-870 | +224 | ambaguineebelgrade@eunet.rs |
| | المجر | سفارة المجر | +3812440-472; +3812447-039 | +3813441-876 | +36 | mission.blg@mfa.gov.hu |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الهند | سفارة جمهورية الهند | +3812667-990;<br>+3812666-520 | +3813674-209 | +91 | indemb@eunet.rs | |
| اندونيسيا | سفارة جمهورية اندونيسيا | +3813635-666 | +3813672-984 | +62 | kbri.beograd@eunet.rs | |
| الجمهورية الإسلامية الإيرانية | سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية | +3813674-360 | +3813674-363 | +98 | iranemb.beg@mfa.gov.ir | |
| جمهورية العراق | سفارة جمهورية العراق | +3812647-027 | +3812668-068 | +964 | iraqiembassybg@yahoo.com | |
| إسرائيل | سفارة إسرائيل | +3813643-500 | +3813643-555 | +972 | info@belgrade.mfa.gov.il | |
| إيطاليا | سفارة الجمهورية الإيطالية | +3813066-100 | +3813249-413 | +39 | segreteria.belgrado@esteri.it | |
| اليابان | سفارة اليابان | +3813012-800 | +3817118-258 | +81 | protocol@s1.mofa.go.jp | |
| كازاخستان | مكتب سفارة جمهورية كوريا كازاخستان في بودابست | +381362-9194 | | +7 | kazserbia@mail.ru | |
| دولة الكويت | سفارة دولة الكويت | +3812661-417 | +3812668-462 | +965 | kuwaitembassybg.one@gmail.com | |
| الجمهورية اللبنانية | سفارة الجمهورية اللبنانية | +3813675-153;<br>+381 3675-154 | +3813675-156 | +961 | ambaleb@sbb.rs | |
| دولة ليبيا | سفارة دولة ليبيا | +3812663-445;<br>+3812668-253 | +3813670-805 | +218 | libyaamb@open.telekom.rs | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ماليزيا | سفارة ماليزيا | +3812662-736;<br>+381 2662-746 | +3813679-080 | +60 | mwbelgrade@kln.gov.my |
| | المكسيك | سفارة الولايات المتحدة المكسيكية | +3813674-171 | | +52 | embserbia@sre.gob.mx |
| | مونتينيغرو | سفارة مونتينيغرو | +3812662-300 | +3813679-300 | +382 | emb.belgrade@mfa.gov.me |
| | المملكة المغربية | سفارة المملكة المغربية | +3813690-288;<br>+3813691-866 | +3813690-499 | +212 | midi@ambasada-maroka.org.rs |
| | ميانمار | سفارة جمهورية اتحاد ميانمار | +3813617-165;<br>+3813619-114 | +3813614-968 | +95 | myanbel@sezampro.rs |
| | هولندا | سفارة مملكة هولندا | +3812023-900 | +3812023-999 | +31 | bel@minbuza.nl |
| | مقدونيا الشمالية | سفارة جمهورية شمال مقدونيا | +3813284-924 | +3813285-076 | +389 | belgrade@mfa.gov.mk |
| | النرويج | سفارة مملكة النرويج | +3813208-000 | +3813208-001 | +47 | emb.belgrade@mfa.no |
| | باكستان | سفارة جمهورية باكستان الإسلامية | +3812661-676 | +3812661-667 | +92 | parepbelgrade@mofa.gov.pk |
| | دولة فلسطين | سفارة دولة فلسطين | +3813671-407 | +3813671-336 | +970 | office@embassyofpalestine.rs |
| | بولندا | سفارة جمهورية بولندا | +3812065-301;<br>+3812065-322 | +3813617-576 | +48 | belgrad.amb.sekretariat@msz.gov.pl |
| | البرتغال | سفارة جمهورية البرتغال | +3812662-894;<br>+3812662-897 | +3812647-800 | +351 | portambs@verat.net |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | دولة قطر | سفارة دولة قطر | +381635-6666 | +381635-6661 | +974 | sec.belgrade@mofa.gov.qa |
| | جمهورية كوريا | سفارة جمهورية كوريا | +3813674-225 | +3813674-229 | +82 | koreaemb.rs@mofa.go.kr |
| | رومانيا | سفارة رومانيا | +3813675-772/4 | +3813675-771 | +40 | belgrad@mae.ro |
| | روسيا الاتحادية | سفارة روسيا الاتحادية | +3813611-323; +3813611-090 | +3813611-900 | +7 | info@ambarusk.rs |
| | سلوفاكيا | سفارة الجمهورية السلوفاكية | +3812223-801 | +3812223-820 | +421 | emb.beograd@mzv.sk |
| | سلوفينيا | سفارة جمهورية سلوفينيا | +3813038-476 | +3813288-657 | +386 | vbg@gov.si |
| | اسبانيا | سفارة مملكة اسبانيا | +3813440-231 | +3813444-203 | +34 | emb.belgrado@maec.es |
| | السويد | سفارة مملكة السويد | +3812069-200 | +3812069-250 | +46 | ambassaden.belgrad@gov.se |
| | سويسرا | سفارة الاتحاد السويسري | +3813065-820; +3813065-825 | +3812657-253; +3813065-815 | +41 | bel.vertretung@eda.admin.ch |
| | الجمهورية العربية السورية | سفارة الجمهورية العربية السورية | +3812666-124; +3812666-125 | +3812660-221 | +963 | ambasada.sirije@open.telekom.rs |
| | الجمهورية التونسية | سفارة الجمهورية التونسية | +3813690-194 | +3812651-848 | +216 | at.belgrade@sbb.rs |
| | تركيا | سفارة جمهورية تركيا | +3813332-400 | +3813332-433 | +90 | embassy.belgrade@mfa.gov.tr |
| | أوكرانيا | سفارة أوكرانيا | +3813672-411; +3813672-412 | +3813672-413 | +380 | emb_rs@mfa.gov.ua |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | دولة الإمارات العربية المتحدة | سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة | +3814020-500 | +3814020-501 | +971 | BelgradeEMB@mofaic.gov.ae |
| | المملكة المتحدة | سفارة المملكة المتحدة البريطانية وأيرلندا الشمالية | +3813060-900 | +3813061-070 | +44 | belgrade.man@fco.gov.uk |
| | فنزويلا | سفارة جمهورية فنزويلا البوليفارية | +3812668-384 | +3812669-233 | +58 | embve.besrb@mppre.gob.ve |

## سابع عشر – معلومات تنظيمية:

**1– معلومات عامة:**

**تطبيق الجمعية العامة على الهواتف الخليوية:**

سيكون تطبيق الجمعية العامة الـ 141 على الهواتف الخليوية متاحاً للتحميل مجاناً، في أيلول/سبتمبر 2019. وسيتوافر طاقم من الموظفين لمساعدة المندوبين على تحميل التطبيق واستخدامه. وسيتم نشر دليل مختصر للمستخدمين باللغتين الإنجليزية والفرنسية على الموقع الإلكتروني.

ويهدف التطبيق إلى تمكين تسهيل التشاور عبر الإنترنت لوثائق الاتحاد البرلماني الدولي الرسمية كجزء من سياسة الورقة الذكية للاتحاد البرلماني الدولي وتسهيل مشاركة المندوبين في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي.

# تطبيق الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي

# على الهواتف النقالة

## دليل المستخدم

# تحميل التطبيق

## الحصول على التطبيق

1 . **الذهاب إلى المتجر المناسب**، والوصول إلى متجر التطبيق على أجهزة IOS أو أندرويد (https://crowd.cc/s/3aJt2)

إذا كنت تستخدم هاتف Blackberry أو Windows، تخطى هذه الخطوات.

وستحتاج إلى استخدام نسخة على الإنترنت من التطبيق الموجود على الرابط التالي: (https://crowd.cc/ipu141)

2. **تنزيل التطبيق.**

ابحث عن CrowdCompass AttendeeHub. بمجرد العثور على التطبيق، أنقر على تحميل أو تنزيل.

بعد التنزيل، ستظهر أيقونة على الشاشة الرئيسية.

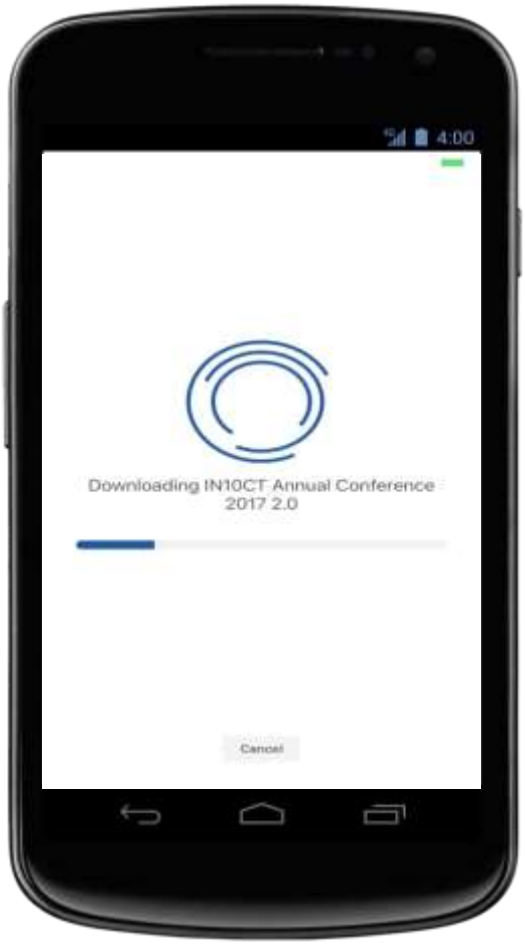


## إيجاد الفعالية

1. **ابحث في AttendeeHub**. عندما يتم تحميله، افتح تطبيق AttendeeHub، وأدخل **الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي**.

2. **افتح الفعالية**. أنقر على اسم فعاليتك لفتحها.

# تسجيل الدخول عن طريق دعوة

## تحميل التطبيق

1 . **إيجاد دعوتك.** تحقق من بريدك الإلكتروني عن رسالة الدعوة من CrowdCompass.

2 . **تحميل التطبيق.** أنقر على **تحميل التطبيق** ليتم إدخالك إلى متجر التطبيق. أنقر **تحميل** وانتظر حتى يتم تحميل التطبيق على جهازك.

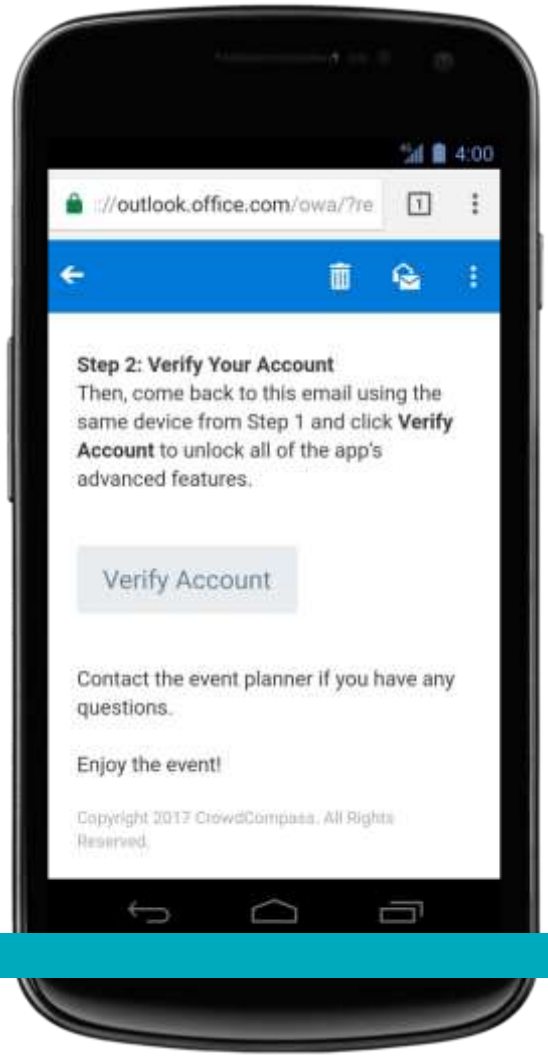


## التحقق من حسابك

1 . **العودة إلى الدعوة.** عندما ينتهي التطبيق من التحميل، افتح رسالة الدعوة من البريد الإلكتروني مرة ثانية.
أنقر على **التحقق من الحساب**.

2 . **تثبيت تحققك.** أنقر **فتح التطبيق** لإكمال عملية التحقق من خلال تطبيقك الجديد للهاتف الخليوي.

# تسجيل الدخول عن طريق التطبيقات

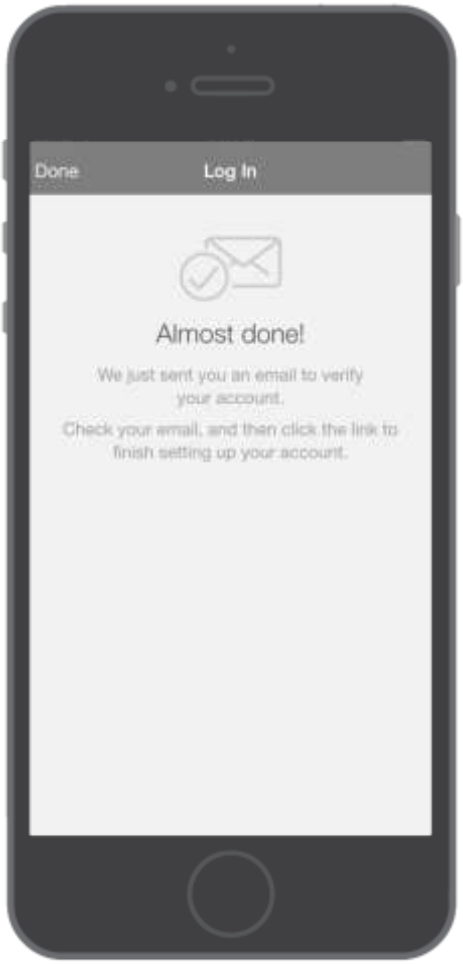


## الحصول على بريد الإلكتروني

1. **تنزيل التطبيق**. البحث عن CrowdCompass AttendeeHub، بعد العثور على التطبيق، أنقر على **تنزيل** أو **تحميل**. بمجرد تنزيله على جهازك، أنقر على الرمز الخاص به على الشاشة الرئيسية لجهازك.
2. **البحث عن الفعالية**. أدخل **الجمعة العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي**، ثم أنقر عليه لفتحه.
3. **أدخل التفاصيل الخاصة بك**. أنقر فوق **تسجيل الدخول لمزيد من الميزات**. أدخل الاسم والشهرة عند المطالبة، ثم أنقر على **التالي**. أدخل عنوان بريد إلكتروني إذا كنت تريد إرسال رسالة التحقق، ثم أنقر على **التالي** مرة أخرى.

## التحقق من حسابك

1. **افتح بريدك الإلكتروني**. اخرج من التطبيق وافتح رسالة التحقق. سترى أنه يتضمن رمز التحقق المؤلف من أربعة أرقام.

2. **أدخل الرمز**. ارجع إلى التطبيق وأدخل رمز التحقق، ثم انقر على "**تحقق**" لتسجيل الدخول إلى تطبيق الهاتف الخليوي.

# إدارة خصوصيتك

## تعيين ملفك الشخصي إلى خاص

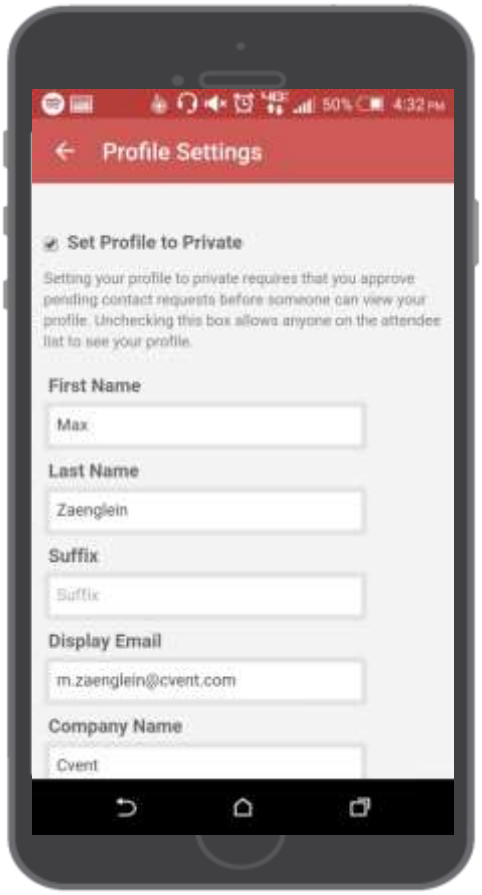


1 . **الوصول إلى إعدادات ملفك الشخصي.** إذا كنت تفضّل التحكّم في من يمكنه الاطلاع على ملفك الشخصي، فيمكنك جعله خاصاً.

بعد تسجيل الدخول، أنقر على أيقونة Hamburger في أعلى اليسار، من ثم أنقر على اسمك أعلى الشاشة.

2 . **تفقد الصندوق.** في الجزء العلوي من إعدادات الملف الشخصي، تأكد من تحديد المربع بجوار "تعيين الملف الشخصي إلى خاص".

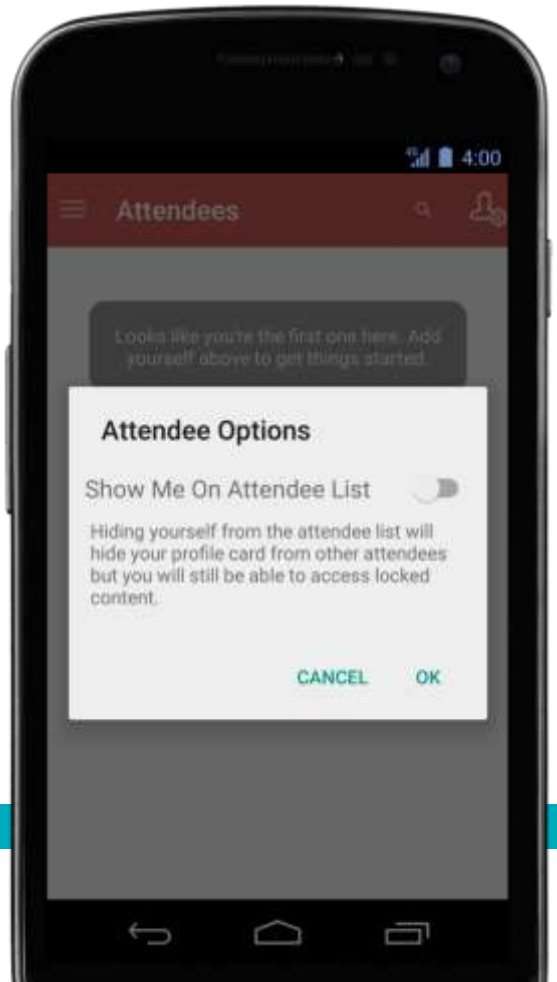


## أو إخفاؤه تماماً

1. **الدخول إلى قائمة الحضور.** التركيز على المؤتمر؟ افتح دليل الفعالية، وأنقر على أيقونة **الحضور**.

2. **تغيير خيارات الحضور،** أنقر على أيقونة السلويت في أعلى اليمين لفتح خيارات الحضور.

تأكد من أن شريط التمرير بجوار "أظهرني على قائمة الحضور" قد تم إغلاقه. ولن يكون الزملاء الحاضرين قادرين من إيجادك في القائمة.

# التواصل عبر الشبكة

## مشاركة معلوماتك

1 . **الوصول إلى قائمة الحضور.** بعد الدخول، أنقر على أيقونة **الحضور**.

2 . **إرسال طلب.** ابحث عن الشخص الذي ترغب في مشاركة معلومات الاتصال الخاصة بك معه، إما عن طريق التمرير من خلال القائمة، أو باستخدام شريط البحث في الجزء العلوي من الشاشة.

أنقر على اسمه، من ثم أيقونة الإضافة لإرسال طلب تواصل، وإذا وافق، ستتبادلان المعلومات.

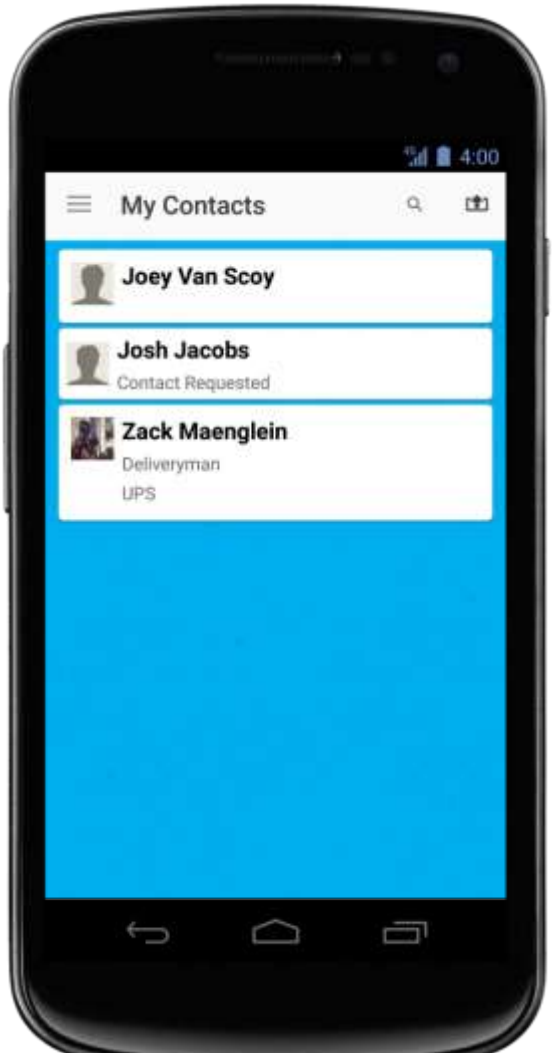


## مواصلة الدعوة

1 . **الدخول إلى جهات الاتصال الخاصة بي.** أنقر على أيقونة الهمبرغر لفتح Sidenav. ثم **جهات اتصالاتي**، هنا ستجد قائمة بجميع الحضور الذين تتبادل المعلومات معهم.

2 . **التواصل خارج التطبيقات.** إيجاد الشخص الذي تهتم به والتقيته للتو والنقر فوق اسمه.

سيتم نقلك إلى صفحة تظهر جميع الشبكات الاجتماعية التي تربط الحضور إلى رابط CrowdCompass. أنقر فوق أي من الشعارات الخاصة بهم للاتصال مع صفحة الحضور تلك.

# ترتيب مواعيد

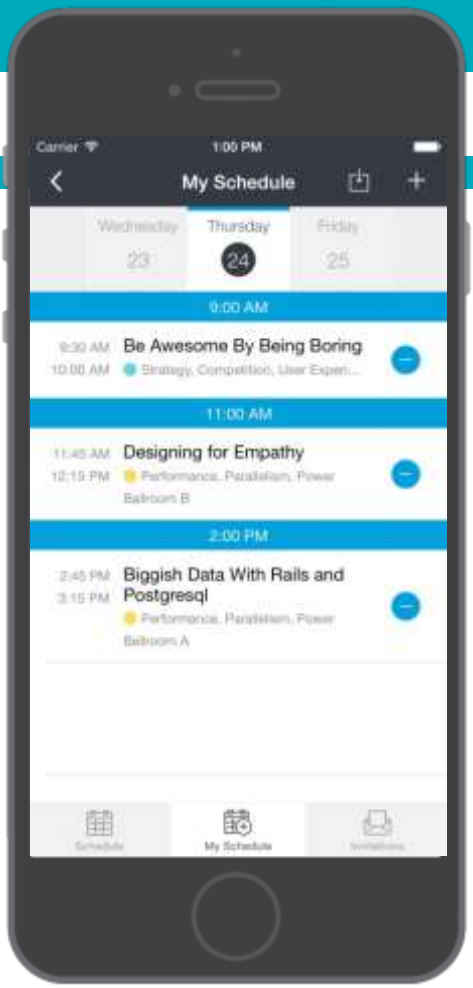


## ترتيب موعد

1 . **انتقل إلى جدول أعمالي**. أنقر على أيقونة الهمبرغر في أعلى اليسار، **من** ثم **جدول أعمالي**.

2 . **تعيين موعدك**. في أعلى الزاوية اليمنى من صفحة جدول أعمالي سترى علامة (+)، أنقر عليها للدخول إلى إضافة صفحة نشاط.

أعطِ لموعدك اسماً، ووقت بدايته واختتامه. وعندما تنتهي، أنقر **تمّ**. سيتم إرسال دعوات على الفور إلى جميع الحاضرين المعنيين.

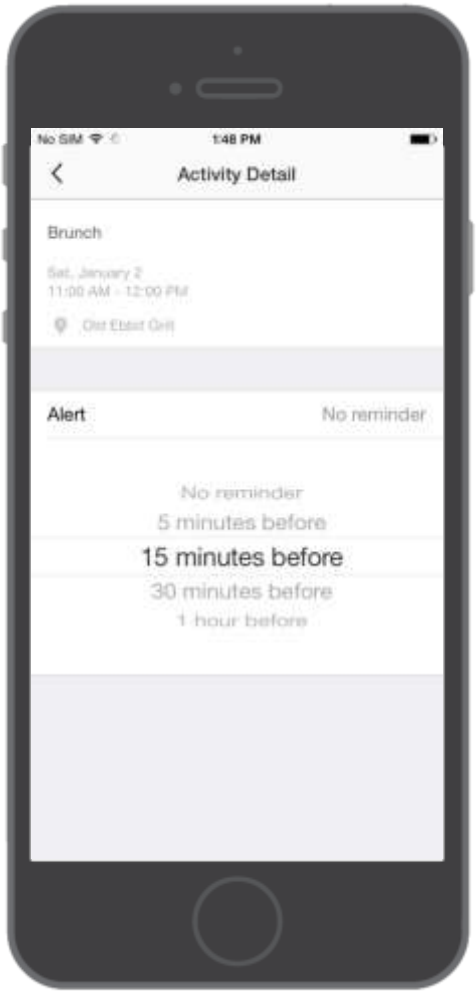


## وضع تذكير بخصوص موعد

1 . **فتح موعد**، أنقر على أيقونة الهمبرغر في أعلى اليسار، ثم **جدول أعمالي**. انتقل من خلال الرزنامة لمعرفة كافة المواعيد التي تم تحميلها مسبقاً في الجدول الزمني الخاص بك. أنقر على أي منها لمعرفة المزيد من التفاصيل عنها.

2 . **وضع التذكير**. من صفحة التفاصيل يمكنك الاستفادة من رمز الساعة لضبط تنبيه لتذكيرك بشأن الموعد.

# إنشاء ملاحظات

## كتابة أفكارك

1 . **إيجاد البند المتعلق بفعاليتك.** بعد تسجيل الدخول والعثور على الدورة، المتحدث، أو الحضور قد ترغب في إنشاء ملاحظة عن طريق النقر على الأيقونة المناسبة في دليل الفعالية، ثم التمرير من خلال قائمة البند. عندما تجد البند الذي تبحث عنه، أنقر عليه.

2 . **كتابة ملاحظتك.** أنقر على أيقونة قلم رصاص لإظهار صفحة فارغة ولوحة مفاتيح، أدخل أراءك، ملاحظاتك، وأفكارك، وعندما تنتهي أنقر تمّ.

## ثم تصديرها

1 . **الانتقال إلى ملاحظاتي.** أنقر على أيقونة الهمبرغر في أعلى اليسار، ثم ملاحظاتي.

هنا ستجد الملاحظات التي كنت قد أنشأتها من خلال الجلسة.

2 . **اختيار المكان الذي سترسل ملاحظاتك إليه.** أنقر على أيقونة المشاركة في أعلى اليمين وCrowdCompass وسوف تظهر تلقائياً مسودة بريد إلكتروني تحتوي كافة ملاحظاتك. كل ما عليك القيام به هو إدخال عنوان البريد الإلكتروني، ثم النقر فوق **إرسال**.

# معلومات عن أيقونات الدخول

| | |
|---|---|
| خلاصة نشاط | "مشاركاتي My feed" ستظهر المشاركات التي تمت من جهات اتصالاتك، بالإضافة إلى الجلسات التي قمت بتصنيفها، وأشرت إليها، وشاركت بها، أو التي أضفتها إلى جدولك الزمني.<br>"جميع النشاطات" يعرض مشاركاتك بهذه الفعالية. |
| معلومات التطبيق | الوصول إلى معلومات مفصلة حول ما يمكن للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي أن تعرضه عليك. |
| الجريدة اليومية | الوصول إلى الجريدة اليومية التي تقدم لك آخر التحديثات على برنامج الاجتماعات والمعلومات المهمة الأخرى. |
| خدمة المندوبين | إذا كنت بحاجة لحجز قاعة اجتماعات، أو الاتصال بخدمة الصحافة، أو التعرف على تسجيل المتكلمين، وما إلى ذلك، أنقر هنا لمعرفة المزيد. |
| مستندات | جميع المستندات المتاحة على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي، باللغتين الانجليزية والفرنسية، يمكن الوصول إليها من هنا. |
| الاتحاد البرلماني الدولي | تعرف أكثر على المنظمة، من تكون... إلخ |
| خرائط | إيجاد طريقك حول مركز المؤتمرات والمباني اللحقة به (الشارع)، الجديد. |
| الربط الشبكي | مشاركة معلوماتك مع الحاضرين الآخرين الذين قاموا بتحميل التطبيق. |
| الشركاء | المنظمات التي تحضر الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، أين نحن ذاهبون بعد ذلك، إذا كنت تريد معلومات أكثر حول المكان، أضغط هنا. |

معلومات عملية إذا كنت تريد حجز غرفة في الفندق، أو البحث عن مطعم، أو طلب سيارة أجرة...إلخ، اكتشف كيف يمكنك ذلك من خلال الضغط هنا.

البرنامج مقسم يومي: خريطة لإيجاد قاعة الاجتماعات، والمستندات ذات الصلة...إلخ.

وسائل التواصل الاجتماعي لترى ما يحدث على حساب الاتحاد البرلماني الدولي على تويتر، أو التحقق من صور الجمعية العامة على فليكر Fliker.

**معلومات إضافية**

ستُقدم معلومات إضافية حول الجمعية العامة الذي سيُوزع على الوفود عند التسجيل في بلغراد. وسيجد المندوبون أيضاً جريدة يومية عن الجمعية العامة، كل يوم في جميع قاعات الاجتماعات وفي مكتب التسجيل والمعلومات، وكذلك على موقع الاتحاد البرلماني الدولي، وعلى تطبيق الجمعية على الهواتف الخليوية. وتقدم الجريدة اليومية آخر المستجدات حول برنامج الاجتماعات وغيرها من المعلومات الهامة.

## 2-التسجيل وتأشيرات الدخول

يُطلب من جميع الوفود احترام الموعد النهائي للتسجيل وهو 01 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

ينبغي على جميع الوفود استخدام نظام التسجيل الإلكتروني الخاص بالاتحاد البرلماني الدولي. ويقدم الملحق رقم 5 تعليمات بشأن كيفية استخدام النظام، الذي سيبدأ العمل به اعتباراً من 15 حزيران/يونيو 2019. ويُوصى بأن يُعين شخص واحد فقط كمنسق للوفد وأن يُتاح له إمكانية الوصول إلى النظام.

وفي حال وجود صعوبات، يمكن للوفود الاتصال بقسم خدمة الاتحاد البرلماني الدولي للتسجيل على البريد الإلكتروني: postbox@ipu.org. وإذا تعذر على البرلمان، لأي سبب من الأسباب، التسجيل عبر الإنترنت، يمكن إرسال تشكيلة الوفد إما عن طريق البريد الإلكتروني أو الفاكس (60 41 919 22 41+).

وسيفتح مكتب خدمة التسجيل والمعلومات في مركز المؤتمرات سافا اعتباراً من يوم الخميس 10 تشرين الأول/أكتوبر 2019 من الساعة 9:00 حتى الساعة 18:00. ومن يوم الجمعة 11 إلى الأربعاء 16 تشرين الأول/أكتوبر من الساعة 8:00 حتى الساعة 18:30، وكذلك يوم الخميس، 17 تشرين الأول/أكتوبر من الساعة 8:00 حتى الساعة 18:00.

هام:

كجزء من إجراءات التسجيل عبر الإنترنت، **يُطلب من المندوبين تقديم عناوين بريدهم الإلكتروني الفردية ومهام اللجنة**. وبقيامهم بذلك، يقبلون ضمناً أن يُضافوا إلى القائمة البريدية للاتحاد البرلماني الدولي وسيحصلون على تحديثات منتظمة عن أعمال الاتحاد. وستستخدم هذه المعلومات أيضاً كأساس لقاعدة بيانات للاتحاد البرلماني الدولي لتيسير التواصل بين البرلمانيين. ويلتزم الاتحاد البرلماني الدولي باحترام خصوصية الشعب الذي يتعاون معه. تتوفر المزيد من

المعلومات حول كيفية استخدام الاتحاد البرلماني الدولي بياناته على الرابط التالي: www.ipu.org/privacy-statement

وتحتوي وثيقة المعلومات العامة التي يقدمها البرلمان المضيف على معلومات مفصلة بشأن طلبات **تأشيرة الدخول**.

## 3–اللغات والكلمات والوثائق

ستقدم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي خدمات الترجمة الفورية بلغات عمل الجمعية العامة للاتحاد (العربية، الإنجليزية، الفرنسية، والإسبانية) في اجتماعات الهيئات التشريعية جميعها.

وقد خُصصت خمس قنوات أخرى للترجمة الشفوية إلى اللغات الصينية، اليابانية، البرتغالية والروسية والصربية في جلسات الجمعية العامة والمجلس الحاكم، وفي بعض جلسات اللجان الدائمة. وتقدم هذه الكبائن مجاناً، ويمكن أن تستخدمها فرق الترجمة الفورية لهذه اللغات.

ويمكن للمندوبين، وبشكل استثنائي، أن يلقوا كلمتهم بلغة أخرى شريطة أن يؤمّنوا ترجمة فورية لكلماتهم إلى إحدى اللغات الرسمية للاتحاد البرلماني الدولي (الإنجليزية والفرنسية) من قبل شخص مكلف من قبلهم سيُسمح له دخول إحدى كبائن الترجمة. ولإتاحة الوقت الكافي لإجراء جميع الترتيبات اللازمة، يتعين على الوفود الاتصال مسبقاً بوقت كاف بكبير المترجمين الفوريين (السيدة ف ستنيغ – هوانغ) أو مترجمي كبينة اللغة الإنجليزية المخصصة للاجتماع الذي ستُلقى فيه الكلمة. إضافة إلى ذلك، سيتم تسليم ثماني نسخ عن الحديث المترجم إلى إحدى اللغات الرسمية للاتحاد البرلماني الدولي إلى كبير المترجمين أو كبينة اللغة الإنجليزية لتوزيعها على المترجمين الفوريين الآخرين.

ستُنشر نصوص البيانات الرسمية التي تسلم في المناقشة العامة على صفحة الجمعية، وستكون جزءاً من سجلات الجمعية. يجب على الوفود إرسال بياناتهم عبر البريد الإلكتروني: speeches@ipu.org. وبسبب القيود التقنية، سيتم نشر الكلمات باللغات الإنجليزية، والفرنسية والإسبانية فقط.
سيساهم إرسال الكلمة (**قبل ثلاث ساعات على الأقل من إلقاء الكلمة**) في ضمان جودة عالية من الترجمة الفورية إلى لغات العمل الأخرى.

وستُتاح الوثائق المتعلقة بأعمال الجمعية العامة والمجلس الحاكم واللجان الدائمة وغيرها من هيئات الاتحاد البرلماني الدولي، إضافةً إلى الفعاليات الأخرى التي تجري أثناء انعقاد الجمعية العامة الـ141، على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي على الرابط التالي:
https://www.ipu.org/event/141st-assembly-and-related-meetings، بالإضافة إلى تطبيق الجمعية على الهواتف الخليوية.

وتماشياً مع القرار الذي اتخذه المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي للحد من انبعاثات الكربون من المنظمة ومواصلة الحد من النفايات الورقية، ستتم طباعة عدد محدود من مجموعات الوثائق لمختلف جلسات الجمعية العامة.

## نتائج الجمعية العامة

ستحصل الوفود كافة على نسختين مطبوعتين من *نتائج* الجمعية العامة الـ141. بالإضافة إلى ذلك، ستكون الوثيقة متاحة على موقع الاتحاد البرلماني الدولي بعد أسبوعين من اختتام الجمعية العامة، عند ذلك يمكن تحميل نسخة إلكترونية كاملة بصيغة (PDF).

## إقامة المندوبين في بلغراد

بالنسبة إلى جميع الأمور اللوجستية المتعلقة بإقامة المندوبين في بلغراد، مثل الخدمة الترحيبية وحجوزات الفنادق، إلخ...، فإن الوفود مدعوة إلى استخدام الموقع الإلكتروني الذي أنشأته الجمعية الوطنية في جمهورية صربيا للجمعية العامة الـ 141 على الرابط التالي:www.serbia141ipu.rs

وتحتوي وثيقة المعلومات العامة، التي أرسلت بدعوة من الجمعية الوطنية في جمهورية صربيا، على تفاصيل حول إقامة المندوبين في بلغراد. وتتوفر أيضاً معلومات إضافية، بما في ذلك خيارات حجوزات الفنادق عبر الإنترنت، على الموقع الإلكتروني للبرلمان المضيف. ويجب أن يتم تقديم الطلبات لحجز الفنادق في أقرب وقت ممكن. ونذكر الوفود بأنه، تماشياً مع ممارسة الاتحاد البرلماني الدولي، تتحمل مؤسسات كل منها تكاليف السفر الدولي والإقامة في الفنادق.

ويمكن الحصول بسهولة على المعلومات الإضافية والمساعدة من الأمانة العامة للجمعية العامة الـ141 من الجمعية الوطنية في صربيا عبر:

الهاتف: +381 11 3026 193, +381 64 8420 326 (الهاتف الخليوي)

البريد الإلكتروني: ipu@parlament.rs

الموقع الإلكتروني: www.serbia141ipu.rs

# مرحباً بكم في نظام التسجيل لدى الاتحاد البرلماني الدولي

*لقراءة هذه الصفحة باللغة الفرنسية، الرجاء الضغط على الرابط التالي :*

*http://w3.ipu.org/registration/index.php/login/fr*

إن نظام التسجيل عبر الإنترنت للاتحاد البرلماني الدولي متاح لأعضاء الاتحاد والأعضاء المنتسبين والمراقبين الدائمين، ووسائل الإعلام فقط. وينبغي على المنظمات و/ أو الأشخاص الآخرين المهتمين بحضور جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي وغيرها من الأنشطة، توجيه رسالة عبر البريد الإلكتروني: postbox@ipu.org

لبدء عملية التسجيل، يرجى تسجيل الدخول باستخدام حسابك. وإذا لم يكن لديك حساب، يرجى النقر على "التسجيل للحصول على حساب".

**هام:** من المستحسن أن يكون هناك شخص واحد فقط يمتلك حساباً لكل وفد، ويقوم بالتسجيل نيابة عن جميع المندوبين إلى هذا الحدث.

**الرجاء تسجيل الدخول**

عنوان البريد الإلكتروني

كلمة المرور

تذكرني

تسجيل الدخول

**أو**

التسجيل للحصول على حساب

هل نسيت كلمة المرور؟

## مذكرة تفسيرية عن التسجيل الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي

يمكن الوصول إلى نظام التسجيل الإلكتروني للأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي من خلال الموقع الإلكتروني للاتحاد، في صفحة الجمعية العامة الـ141، وذلك بمجرد النقر على زر التسجيل. وسيفتح نظام التسجيل اعتباراً من 15 حزيران/يونيو، لغاية 01 تشرين الأول/أكتوبر 2019، وبعد ذلك ينبغي أن يسجل المندوبون لدى دائرة التسجيل في الاتحاد البرلماني الدولي: registration@ipu.org.

**هام:** من المستحسن أن يعين المشاركون كافة منسقاً واحداً للوفد، وسيكون المستخدم الوحيد لنظام التسجيل عبر الإنترنت وهو الذي سيختار كلمة المرور.

وتتم عملية التسجيل كما يلي:

1. قم بالتسجيل للحصول على حساب وأدخل التفاصيل المطلوبة في هذه الصفحة. إذا كنت قد قمت بالتسجيل بنجاح لجمعية عامة تمت مؤخراً، فإن معلومات التعريف الخاصة بك لا تزال صالحة، ويمكن استخدامها.
2. بمجرد إنشاء حساب بنجاح، قم بتسجيل الدخول باستخدام اسم المستخدم وكلمة المرور.
3. انقر على "التسجيل لهذه الفعالية" للتسجيل في الجمعية العامة الـ141.
4. انقر على "بدء التسجيل" لتسجيل وفدك. بصفتك منسقاً للوفد، لا تنس أن تُدرج اسمك إذا كنت تخطط لحضور الفعالية.
5. يرجى التأكد من أن:
   - المعلومات المتعلقة بالعضوية كلها في **الهيئات الحاكمة للاتحاد البرلماني الدولي ولجانه** مدرجة تحت عنوان: "اللقب أو المسمى الوظيفي ضمن الاتحاد البرلماني الدولي"؛
   - ترد التفاصيل المتعلقة **ببرلمانك الوطني** تحت عنوان: "اللقب/ المسمى الوظيفي في البرلمان/ المنظمة".
   - **لا تكتب** بالأحرف الكبيرة.
   - اضغط على علامة "**+**" **لإضافة** لجان (عندما يكون هناك أكثر من واحدة).
6. المزيد من المعلومات متوفرة ضمن إطار الأسئلة المتكررة على الرابط التالي: http://w3.ipu.org/registration/index.php/FAQs/en

7. يمكنك إجراء تغييرات على بياناتك حتى 01 تشرين الأول/أكتوبر 2019، وبعد ذلك عليك التواصل مع الاتحاد البرلماني الدولي مباشرة عبر البريد الإلكتروني: registration@ipu.org

وتشمل عملية التسجيل **مرحلة تحقق**، حيث سيدرس في خلالها، مسؤولو النظام طلبك للتسجيل. وفور التحقق من صحة تسجيلك، سيتم إرسال تأكيد عبر البريد إلكتروني. وإلا، سيتصل بك أحد المشرفين لدينا لاتخاذ أي إجراء يتطلب المتابعة.

وإذا كانت لديك أي أسئلة حول عملية التسجيل، يرجى إرسالها إلى موظفة خدمات المؤتمرات السيدة **سالي آن سادر** على البريد الإلكتروني التالي: sas@ipu.org ،
مع نسخ إلى عناوين البريد الإلكتروني العامة للاتحاد البرلماني الدولي التالية:
postbox@ipu.org و registration@ipu.org.

# معلومات عامة ( كما وردت على الموقع الإلكتروني للجمعية الوطنية في صربيا)

ستعقد الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة في مركز المؤتمرات سافا، في بلغراد، جمهورية صربيا، من 13 حتى 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

- **التسجيل**

**الاعتماد**

https://akreditacija.gov.rs/ (المرفق رقم 1)

**الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي**

يرجى من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي ومراقبيه تسجيل المندوبين إلى الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي، من خلال التسجيل الإلكتروني الذي يتوفر على الموقع الإلكتروني الرسمي للاتحاد البرلماني الدولي، على الرابط التالي: www.ipu.org.

**الأمانة العامة للجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي**

يرجى من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي ومراقبيه تسجيل المندوبين أيضاً مع البلد المضيف، الموقع الإلكتروني الصربي الرسمي للجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي، على الرابط التالي: www.serbia141IPU.rs.

**يوجد رمز خاص لكل بلد وهو مطلوب لعملية التسجيل. وتتضمن الدعوة هذا الرمز.**

**دليل الاعتماد** https://www.serb p-accreditation-guide.pdf (المرفق رقم 2)

# الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة

## 13 – 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019

**المرفق رقم 1**

**لمذكرة نظام الاعتماد**

**أهلاً بكم في صفحة الاعتماد الرسمية**

**الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي**

بلغراد، صربيا، 13-17 تشرين الأول/أكتوبر 2019

**يرجى تحديد نوع الاعتماد**

**وفود**

**منظمون**

**يتوفر نظام الاعتماد بدءاً من 14 حزيران/يونيو 2019، حتى 1 أيلول/سبتمبر 2019 – الساعة 22:00 (بتوقيت وسط أوروبا)**

وفي حال وجود أي أسئلة متعلقة بالاعتماد، يرجى التواصل عبر البريد الإلكتروني التالي:

accreditation@gov.rs

# الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة

## 13 – 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019

**المرفق رقم 2**

**لمذكرة نظام الاعتماد**

# نظام الاعتماد

## الدليل المفصّل

حزيران/يونيو 2019

## 1. الوفود

من أجل تقديم الطلب بنجاح، يرجى من ممثلي الوفود اختيار رابط الوفود من الصفحة الإلكترونية، على الرابط التالي: www.accreditatopn.gov.rs.

وبعد ذلك، تظهر صفحة جديدة، حيث يجب التزويد بتفاصيل عن معلومات الدخول.

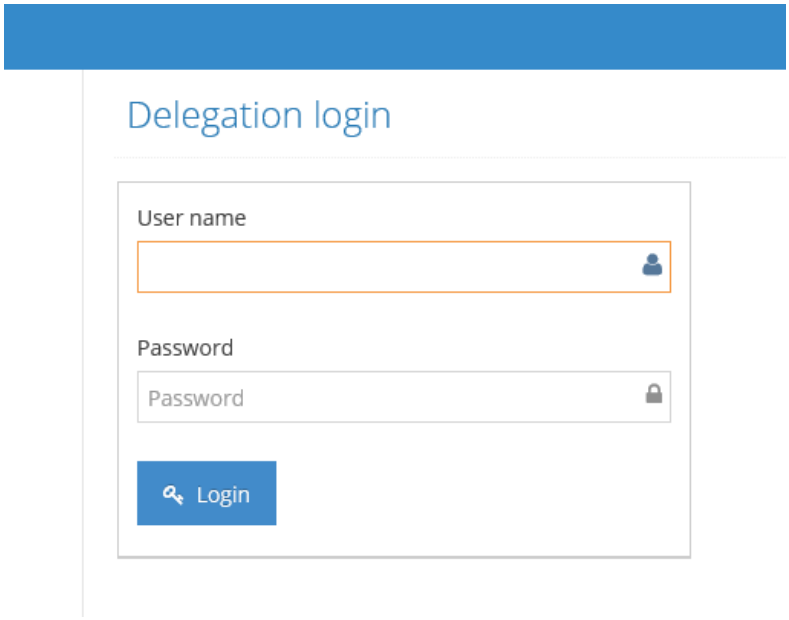


يرجى أخذ العلم أن التفاصيل عن معلومات الدخول للوفود تم توفيرها من الاتحاد البرلماني الدولي.

بعد أن يتم التحقق الناجح، سيتم توجيهك تلقائياً إلى الصفحة التالية:

**إن هذه الصفحة هي "الصفحة الرئيسية" للوفود التي يمكن إجراء عليها ما يلي:**

1. **تقديم الطلب لرئيس الوفد، وأعضاء الوفد، وموظفي الأمن والصحافيين للوفد؛**
2. **نموذج قائمة بأعضاء الوفد الذين تسجلوا؛**
3. **حذف أعضاء الوفد الذين تسجلوا.**

- **رئيس الوفد**

من أجل تقديم طلب *لرئيس الوفد*، يرجى تحديد خيار **رئيس الوفد Head of Delegation**، في "الصفحة الرئيسية" والضغط على زر **إدخال جديد New Entry**.

**هام: في حال عدم وجود رئيس وفد، يرجى تقديم الطلب لأعضاء الوفد.**

- **أعضاء الوفد**

من أجل تقديم طلب *لعضو الوفد*، يرجى تحديد خيار **أعضاء الوفدMember of Delegation**، في "الصفحة الرئيسية" والضغط على زر **إدخال جديد New Entry**.

- **موظفو الأمن**

من أجل تقديم طلب *لأمن الوفد*، يرجى تحديد خيار **أمن الوفد Security of Delegation**، في "الصفحة الرئيسية" والضغط على زر **إدخال جديد New Entry**.

**تختلف الصفحة التي تظهر عن صفحة عضو الوفد في القسم الذي يتضمن السلاح والمعدات اللاسلكية:**

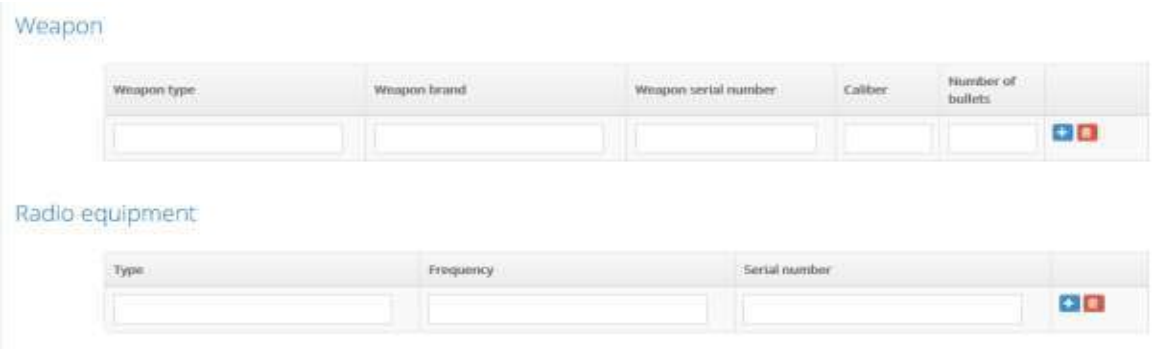


**يرجى أخذ العلم أن: يجب على موظفي الأمن إعطاء معلومات حول فئة دمه على هذه الصفحة.**

- **الموظفون الصحافيون الرسميون للوفد**

- من أجل تقديم طلب *للموظفين الصحافيين الرسميين للوفد*، يرجى تحديد خيار **الموظفون الصحافيون الرسميون للوفد Security of Delegation**، في "الصفحة الرئيسية" والضغط على زر **إدخال جديد New Entry**.

**تختلف الصفحة التي تظهر عن صفحة عضو الوفد في القسم الذي يتضمن معلومات حول المنظمة التي ينتمي إليها الموظفون الصحافيون:**

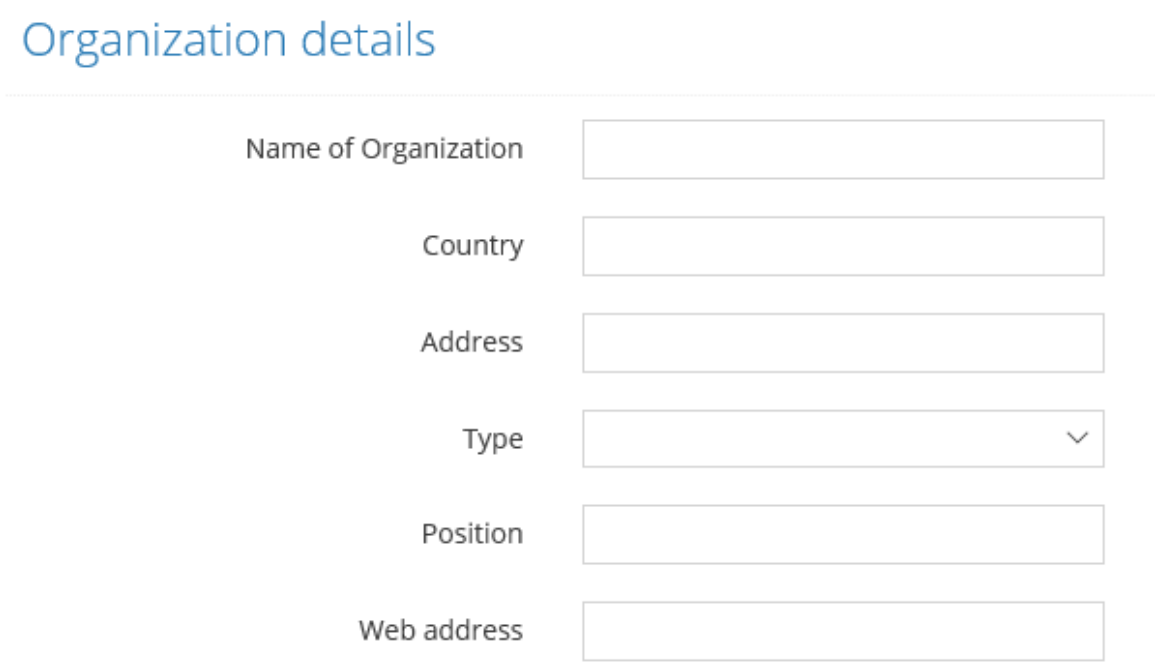

## 1. تفاصيل النقل/السفر

فيما يتعلق بوسيلة النقل، يمكن الاختيار ما بين **السيارة أو الطيارة**.

في حال كان الشخص يسكن في صربيا، يرجى تحديد خيار **مقيم في صربيا Residing in Serbia**، من القائمة المنسدلة.

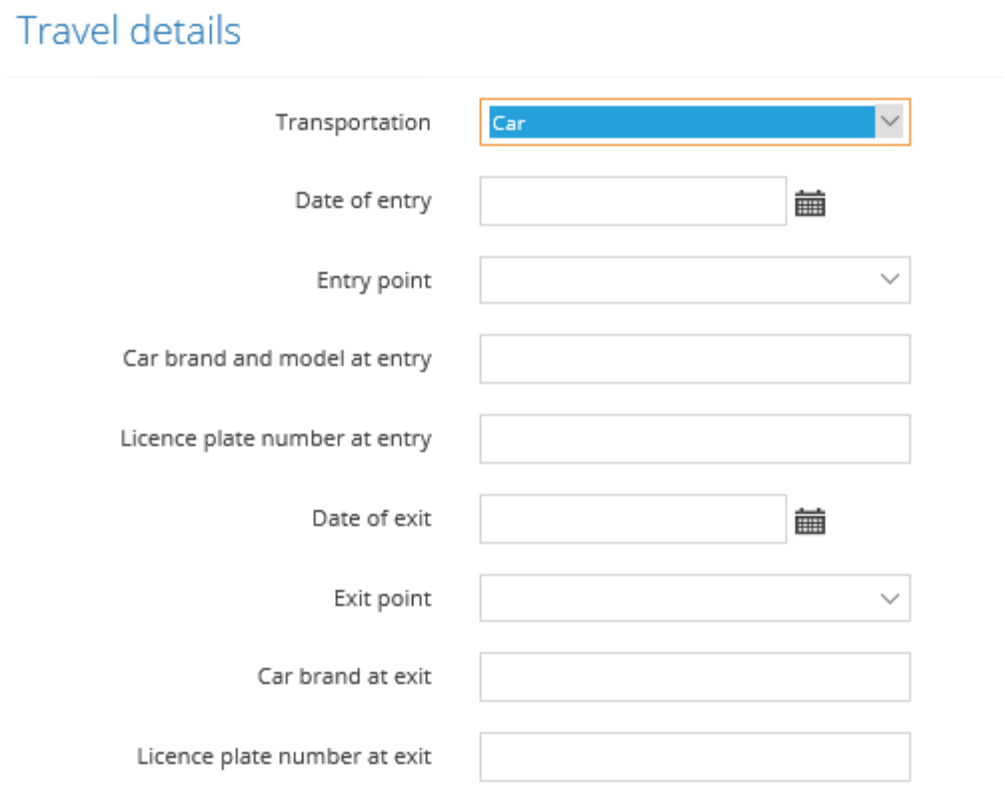

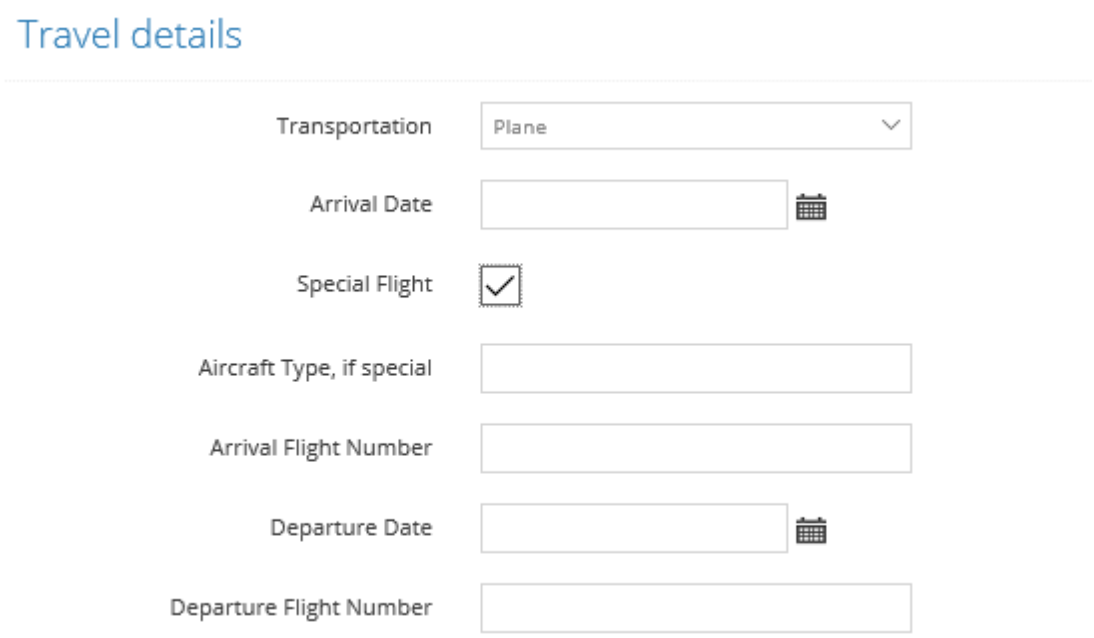


يجب وضع جميع المعلومات من أجل تقديم ناجح لطلب الاعتماد.

**هام**

بعد الانتهاء من تقديم الطلبات، يرجى تسجيل الخروج من البرنامج عبر الضغط على زر **تسجيل الخروج Logout**.

**فريق الاعتماد**

www.accreditation.gov.rs

accreditation@gov.rs

# الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة

## 13 – 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019

**المرفق رقم 3**

**لمذكرة نظام الاعتماد**

الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي

بلغراد (صربيا)

13-17 تشرين الأول/أكتوبر 2019

استمارة الفندق، والوصول، والمغادرة

**يرجى ملء هذه الاستمارة وإعادتها بموعد أقصاه 1 أيلول/سبتمبر 2019، إلى:**

| | |
|---|---|
| **الأمانة العامة للجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي** | |
| ميدان نيكولا باسيك، 13 | **الهاتف** : **+ 38111 3026 193** |
| بلغراد | **الفاكس** : **+381 11 381113349730** |
| جمهورية صربيا | **البريد الإلكتروني** : **ipu.reservation@parlament.rs** |
| | **الموقع الإلكتروني** : **www.serbia141ipu.rs** |

**البرلمان/المنظمة**

| الشهرة (السيد/السيدة/الآنسة) | الاسم | الشخص/الأشخاص المرافقون | متطلبات خاص | | الفندق | | التاريخ | الوقت | رقم الرحلة | من/إلى |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | الوصول | | | | |
| | | | | | | المغادرة | | | | |
| | | | | | | الوصول | | | | |
| | | | | | | المغادرة | | | | |
| | | | | | | الوصول | | | | |
| | | | | | | المغادرة | | | | |
| | | | | | | الوصول | | | | |
| | | | | | | المغادرة | | | | |
| | | | | | | الوصول | | | | |
| | | | | | | المغادرة | | | | |
| | | | | | | الوصول | | | | |
| | | | | | | المغادرة | | | | |

**مرسلة من**

**الاسم** : .....

**اللقب** : .....

**البرلمان أو المنظمة** : .....

**الهاتف** : .....

**الفاكس** : .....

**البريد الإلكتروني** : .....

- **اللغات**

إن اللغتين الرسميتين للاتحاد البرلماني الدولي هما اللغة الإنجليزية والفرنسية. توّفر الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي الترجمة الفورية في لغاته العمل الأربع (اللغات العربية، والإنجليزية، والفرنسية، والإسبانية) للجلسات العامة للجمعية العامة، والمجلس الحاكم، واللجان الدائمة الأربع.

وقد خُصصت خمس قنوات أخرى للترجمة الشفوية إلى اللغات الصينية، واليابانية، والبرتغالية، والروسية، والصربية لجلسات الجمعية العامة والمجلس الحاكم، ولبعض جلسات اللجان الدائمة. وتقدم هذه الكبائن مجاناً، ويمكن أن تستخدمها فرق الترجمة الفورية لهذه اللغات.

ويتوفر عدد محدود من الكبائن الإضافية للترجمة الفورية في مركز المؤتمرات سافا. ويمكن طلبها مباشرة من الجمعية الوطنية لجمهورية صربيا، للجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي، من خلال العنوان المذكور في القسم 15 (ز)(g). ويتحمل الطرف الذي طلب الخدمة التكاليف ذات الصلة. وسيتم تناول هذه الطلبات على أساس الأولوية بالأسبقية.

وللمزيد من المعلومات، يرجى التواصل، عبر البريد الإلكتروني التالي: ipu@parlament.rs.

- **حجوزات الفندق**

تجدون المعلومات حول الفنادق الرسمية للجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي في قائمة الفنادق المبينة أدناه. وسيتم تناول حجوزات الفندق على أساس الأولوية بالأسبقية. لذلك، يُستحسن الحجز باكراً وبموعد أقصاه **1 أيلول/سبتمبر 2019**.

ويرجى أخذ العلم أنه لأسباب أمنية ولتأمين النقل، يوصى بالحجز بأحد الفنادق الأربعة التالية، لرؤساء الوفود: كراون بلازا، حياة ريجينسي، فالكنشتاينر، فندق إن.

وينبغي على المندوبين الحجز إلكترونياً، **مباشرة مع الفنادق**، بحسب المعلومات حول الفنادق المعتمدة، المتوفرة على الموقع الإلكتروني الرسمي للجمعية العامة، على الرابط التالي: www.serbia141ipu.rs، أو في كتيب الفنادق، الموجود مع الدعوة.

وفي الوقت عينه، يرجى إرسال نسخة عن **استمارة الفندق، والوصول، والمغادرة** (استمارة-1)، إلى الأمانة العامة للجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي، في الجمعية الوطنية، لجمهورية صربيا. ويمكن تنزيل هذه الاستمارة من الموقع الإلكتروني للجمعية العامة على الرابط التالي: www.serbia141ipu.rs.

**ويجب ملء هذه الاستمارات وإعادتها عبر عنوان البريد الإلكتروني أو رقم الفاكس المذكورين أدناه:**

**البريد الإلكتروني:** ipu.reservation@parlament.rs

**رقم الفاكس: +381113349730**

ويمكن أن تجدوا المعلومات المتعلقة بسياسات الفنادق حول الحجوزات، وحالات الإلغاء، وعدم الحضور على الموقع الإلكتروني للفندق المعين.

# الإقامة

**نيو بلغراد**

**كراون بلازا 4***

begcp.frontdesk@ihg.com

نيو بلغراد

فلاديميرا بوبفيكا 10،

الهاتف: +381-11-2204004

السعر من: 116.5 يورو

### فندق حياة ريجينسي 5*

belgrade.regency@hyatt.com

ميليتيجا بوبوفيكا 5، نيو بلغراد

الهاتف: 1234 301 11 381+

السعر من: 185،50 يورو

### فالكنشتاينر 4*

rezervacije.beograd@falkensteiner.com

جادة ميهايلا بوبينا 10K

نيو بلغراد

الهاتف: 0000 225 11 381+

السعر من: 121،50 يورو

### فندق إن 4*

frontoffice@inhotel-belgrade.rs

جادة زورانا دجيندجيكا 58

نيو بلغراد

الهاتف: 00 53 310 11 381+

السعر من: 86،50 يورو

### أدمايرل أرينا 4*

info@admiralhotelarena.rs

الهاتف: 4116611 11 381+

السعر من: 74 يورو

### فندق هوليدي إن 4*

rezervacije@hibelgrade.rs

سبانسكيه بوراكا، نيو بلغراد

1 888 هوليداي

السعر من: 131،50 يورو

**فندق توليب إن بوتنيك 3***

ozuvic@tulipinnputnikbelgrade.com

بالميرا تولجاتيجا 9، نيو بلغراد

+33 1 70 98 61 18

+381 11 2259999

السعر من: 69،50 يورو

**وسط المدينة**

**فندق سكوير ناين 5***

dina.veljovic@squarenine.rs

ستيودنت ترغ 9، بلغراد

الهاتف: 500 33 33 11 381+

533 33 33 11 381+

الهاتف الخليوي: 388 322 0 60 381+

السعر من: 180،50 يورو

### فندق موسكفا 4*

sales@hotelmoskva.rs

تيرازيجيه 20، 11 000 بووغراد

الهاتف: 000 42 36 11 381+

الفاكس: 389 88 26 11 381+

السعر من: 131،50 يورو

### هلتون بلغراد 4*

marija.marinkovic@hilton.com

كرالجا ميلانا 35، بلغراد

7555700 11 381+

الفاكس: 7555701 11 381+

السعر من: 166،50 يورو

### فندق بالاس 4*

office@palacehotel.rs

توبليشين فيناك 23، بلغراد

5585 218 11 381+

448 218 11 381+

السعر من: 55 يورو

**فندق ماركيز 4***

info@marquisehotel.rs

الهاتف: 1400211 69 381+

السعر من: 70 يورو

**فندق سلافيجا لوكس 3***

sales@slavijahotel.com

سفيتوغ ساف 2، بلغراد

الهاتف: 3084800 11 381+

السعر من: 45 يورو

**متروبول بالاس 5***

marina.minic@metropolpalace.com

جادة كرالجا ألكسندرا 69، بلغراد

الهاتف: 3333100 11 381+

السعر من: 131،50 يورو

**فندق ساينت تان 5***

reservations@saintten.com

سفيتوغ ساف 10، بلغراد

info@saintten.com

الهاتف: 33 66 411 11 381+

السعر من: 120،50 يورو

**فندق راديسون بلو 4***

reservations.belgrade@radissoncollection.com

جادة فوجفود ميسيكا 15، بلغراد

السعر من: 91،50 يورو

**ميركور بلغراد إكسلسيور 4***

hb1e1-sl@accor.com

كنيزا ميلوسا 5، بلغراد

الهاتف: 3231381/ 11 381+

السعر من: 76،50 يورو

**فندق ماريوت كورت يارد 4***

danijela.korolija@marriott.com

فاز كارابيكا 2-4، بلغراد

4003000 11 381+

السعر من: 151،50 يورو

### فندق ماجستيك 4*

office@majestic.rs

أوبليسيف فيناك 28، بلغراد

الهاتف: 3285777 11 381+

السعر من:

### فندق بارك 3*

tamara.obradovic@hotelparkbeograd.rs

نجيغوسيفا 2/أ، بلغراد

الهاتف: 00 68 414 11 381+

السعر من: 56،50 يورو

- **متطلبات تأشيرة الدخول**

من أجل الحصول على تأشيرة الدخول إلى صربيا، يجب على مقدمي الطلب الاتصال بأقرب بعثة دبلوماسية/قنصلية لجمهورية صربيا، في الخارج.

ويُطلب من مقدمي الطلب تقديم المستندات التالية:

- استمارة طلب الحصول على تأشيرة بعد ملئها، المتوفرة على الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية، على الرابط التالي:
http://www.mfa.gov.rs/en/consular-affairs/entry-serbia/visarequirements؛

- جواز سفر صالح لمدة 90 يوماً على الأقل بعد تاريخ انتهاء صلاحية تأشيرة الدخول؛
- صورة، حجم 3.5*4.5 سنتيمترات؛
- الدعوة من منظم الفعالية في صربيا؛
- تأمين السفر والرعاية الصحية، صالح طوال مدة الإقامة في صربيا.

يُعفى المشاركين في الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي من دفع الرسوم القنصلية والتكاليف ذات الصلة. ويجب تقديم طلبات تأشيرة الدخول، قبل 20 يوماً على الأقل، من تاريخ السفر المحدد. وليس من الضروري تقديم طلبات تأشيرة الدخول مع المستندات المرفقة شخصياً. يمكن إرسالها عبر البريد الإلكتروني لأقرب بعثة دبلوماسية/قنصلية لجمهورية صربيا.

إن حاملي الجوازات من بلدان الاتحاد الأوروبي الذين يدخلون إلى صربيا مع مستندات الهوية للاتحاد الأوروبي، وأستراليا، وكندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، معفيين من متطلبات تأشيرة الدخول. ويطبق الأمر عينه على مواطني الدول، التي لديها نظام تأشيرة دخول مع صربيا، ولكن حاملي تأشيرات صالحة للاتحاد الأوروبي، ومنطقة شينغين، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، أو نظموا أحوالهم في البلدان المذكورة أعلاه. يحق لهم الدخول إلى جمهورية صربيا من دون تأشيرة دخول والبقاء لمدة أقصاها 90 يوماً ضمن فترة 6 أشهر. بالإضافة إلى ذلك، لا يطلب تأشيرة دخول من حاملي جوازات الدول التي يحق لمواطنيها البقاء في صربيا من 30 حتى 90 يوماً، وذلك وفقاً لقرارات من جمهورية صربيا.

وللحصول على معلومات مفصلة حول متطلبات تأشيرة الدخول لكل بلد، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي، على الرابط التالي: http://www.mfa.gov.rs/en/consular-affairs/entry-serbia/visa-regime

الصورة (3.5 سم * 4.5 سم)

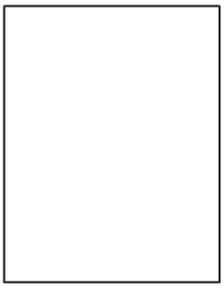

البعثة الدبلوماسية والقنصلية لجمهورية صربيا

في _____

استمارة طلب التأشيرة*

| | |
|---|---|
| للاستخدام من قبل السفارة والقنصلية فقط | 1.الشهرة |
| | 2. الاسم الأوسط |
| | 3. الاسم |
| | 4. تاريخ الميلاد / 5. رقم الهوية (اختياري) |
| | 6. مكان وبلد الميلاد / 8. الجنسية الاصلية |
| | 7. الجنسية/الجنسيات الحالية<br>9. الجنس □ ذكر □ أنثى / 10. الوضع العائلي □ أعزب □ متزوج □ منفصل □ مطلق □ أرمل (ة) □ أخرى |
| | 11. اسم الأب |
| | 12. اسم الأم |
| | 13. نوع جواز السفر: □ جواز سفر وطني □ جواز سفر دبلوماسي □جواز سفر رسمي □وثيقة جواز سفر (اتفاقية 1951 و 1954) □ جواز سفر أجنبي □ وثيقة بحارة □ وثائق سفر أخرى (يرجى التحديد) |
| | 14. رقم جواز السفر / 15. مكان الإصدار |
| | 16. تاريخ الإصدار / 17. صالح لغاية |
| | 18. إذا أنت مقيم في بلد غير بلدك الأم، هل لديك إذن للعودة إلى بلدك؟<br>□نعم □كلا رقم ومدة الصلاحية |
| | 19. الوظيفة الحالية |
| | 20.رقم هاتف رب العمل وعنوانه، وللطلاب، اسم المدرسة وعنوانها |
| | 21. بلد المقصد / 22. نوع التأشيرة: □مطار العبور / أ / إقامة قصيرة / ج /□ عبور □ البقاء لفترة طويلة / د /□ / 23. تأشيرة الدخول، □ فردية □ جماعية |
| | 24. عدد الدخول المطلوب: □ دخول لمرة واحدة □ دخول لمرتين □ دخول لعدة مرات / 25. □ مدة الإقامة إن تاشيرة الدخول مطلوبة من اجل |
| | 26. تاشيرات اخرى (صادرة خلال السنوات الثلاث الماضية) ومدة صلاحيتها |
| | 27. في حال العبور، هل لديك تصريح دخول للبلد الذي تدخله بعد جمهورية صربيا؟ |
| | 28. زيارات سابقة إلى جمهورية صربيا: |

*إن استمارة الطلب هذه مجانية

29. الغاية من السفر

☐ سياحة ☐ عمل ☐ زيارة خاصة ☐علوم/ ثقافة / رياضة ☐ زيارة رسمية

☐ علاج طبي ☐ التعليم ☐ فترة تدريب ☐ وظيفة ☐ لم شمل الأسرة

☐ مؤتمر/اجتماع دولي ☐تأشيرة أولية ☐ أسباب أخرى

| | |
|---|---|
| 30. تاريخ الوصول إلى جمهورية صربيا | 31. تاريخ المغادرة من جمهورية صربيا |
| 32. نقطة الحدود لأول دخول أو طريق العبور | 33. وسائل النقل |

34. اسم المضيف أو الشركة في جمهورية صربيا والشخص المسؤول عن الاتصال في الشركة المضيفة. إذا لم يكن قابلاً للتطبيق، يرجى ذكر اسم الفندق أو العنوان المؤقت في جمهورية صربيا

| | |
|---|---|
| الاسم: | رقم الهاتف والفاكس: |
| العنوان الكامل: | البريد الإلكتروني: |

35. من يدفع تكاليف السفر والمعيشة؟

☐ أنا ☐ الشخص المضيف ☐ الشركة المضيفة

36. وسيلة العيش أثناء إقامتك

☐ نقداً ☐ شيكات السياحية ☐ بطاقات الائتمان ☐ الإقامة ☐ وسيلة أخرى

ضمان السفر و/أو الصحة. صالح لغاية:

| | |
|---|---|
| 37. شهرة الزوجة | 38. شهرة الزوجة قبل الزواج |

| | | |
|---|---|---|
| 39. اسم الزوجة | 40. تاريخ ميلاد الزوجة | 41.بلد ومكان ولادة الزوجة |

42. الأولاد (يجب تقديم استمارة منفصلة لكل جواز سفر)

| | الشهرة | الاسم | تاريخ الميلاد |
|---|---|---|---|
| .1 | | | |
| .2 | | | |
| .3 | | | |

43. أخذت علماً وأوافق على ما يلي: أي بيانات شخصية تتعلق بي تظهر في استمارة طلب التأشيرة هذا المقدمة إلى السلطات المختصة في جمهورية صربيا ومعالجتها من قبل هذه السلطات إذا كانت هناك حاجة إلى تأشيرة.

أعلن أنه على حد علمي، جميع التفاصيل التي قدمتها صحيحة وكاملة. وأدرك أن بياناتي الكاذبة ستؤدي إلى رفض طلبي أو إلغاء تأشيرة ممنوحة مسبقاً. وأتعهد بمغادرة أراضي جمهورية صربيا قبل انتهاء الصلاحية التأشيرة، إذا منحت. ولقد أبلغت أن حيازة التأشيرة ليست سوى أحد الشروط الأساسية للدخول إلى أراضي جمهورية صربيا.

| | |
|---|---|
| 44. عنوان منزل مقدم الطلب | 45. الهاتف ، البريد الإلكتروني |
| 46. المكان والتاريخ | 47. التوقيع (للقاصرين ، توقيع الوالدين/الوصي) |

# اتصل بنا

الاسم

الشهرة

البريد الإلكتروني

رسالتكم

تقديم

**البريد الإلكتروني:**

ipu@parlament.rs

**رقم الهاتف:**

+381 11 3026 193

+381 64 8420 326

**المكان:**

بلغراد، صربيا

# السفارات

| الرقم | البلد | اسم السفارة | رقم الهاتف | رقم الفاكس | رمز البلد | البريد الإلكتروني |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | ألبانيا | سفارة جمهورية ألبانيا | +381113066-642 | +3812665-439 | +355 | embassy.belgrade@mfa.gov.al |
| 2 | الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية | سفارة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية | +3813671-211<br>+3813671-213 | | +234 | ambalgerie-serbie@eunet.rs<br>www.ambalgserbia.rs |
| 3 | أنغولا | سفارة جمهورية أنغولا | +3812666-457, +3813672-150 | +3812660-729 | +244 | ambasada.angole@sbb.rs<br>www.angola.embassy.org.rs |
| 4 | الأرجنتين | سفارة جمهورية الأرجنتين | +3812623-751;<br>+3812623-569;<br>+381 2621-550 | | +54 | eserb@mrecic.gov.ar |
| 5 | أستراليا | سفارة كومنولث استراليا | +3813336-500 | | +61 | belgrade.embassy@dfat.gov.au |
| 6 | النمسا | سفارة جمهورية النمسا | +3813336-500 | +3812635-606 | +43 | belgrad-ob@bmeia.gv.at |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 7 | أذربيجان | سفارة جمهورية أذربيجان | +3813515-101, +3813515-102 | +3813515-103 | +994 | belgrade@mission.mfa.gov.az |
| 8 | بيلاروسيا | سفارة جمهورية بيلاروسيا | +3813616-938 | +3813616-836 | +375 | serbia@mfa.gov.by |
| 9 | بلجيكا | سفارة مملكة بلجيكا | +3813230-018; +381 3247-587 | +3813244-394 | +32 | belgrade@diplobel.fed.be |
| 10 | البوسنة والهرسك | سفارة البوسنة والهرسك | +3813241-095, +3813241-170 | +3813241-057 | +387 | bihambasada@sbb.rs |
| 11 | البرازيل | سفارة جمهورية البرازيل الاتحادية | +3813239-781 | +3813230-653 | +55 | brasemb.belgrado@itamaraty.gov.br |
| 12 | بلغاريا | سفارة جمهورية بلغاريا | +3813613-980, +381 3613-990, +381 3610-644 | +3813620-116 | +359 | embassy.belgrade@mfa.bg |
| 13 | كندا | سفارة كندا | +3813063-000 | +3813063-042, +3813063-035 | +1 | bgrad@international.gc.ca |
| 14 | الصين | سفارة جمهورية الصين الشعبية | +3812067-934 | +3813695-057, +3813066-001 | +86 | http://rs.chineseembassy.org |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 15 | كرواتيا | سفارة جمهورية كرواتيا | +3813679-150; +381 3679-151 | +3813610-032 | +385 | croebg@mvep.hr |
| 16 | كوبا | سفارة جمهورية كوبا | +3813692-441, +3813692-689 | +38133-4323 | +53 | recepcion@ambasadakube.org.rs |
| 17 | قبرص | سفارة جمهورية قبرص | +3813620-002 | +3813621-122 | +357 | cyprusembassybelgrade@sbb.rs |
| 18 | التشيك | سفارة جمهورية التشيك | +3813336-200 | +3813236-448 | +420 | belgrade@embassy.mzv.cz |
| 19 | جمهورية الكونغو الديمقراطية | سفارة جمهورية الكونغو الديمقراطية | +3813446-431 | | +243 | rdcongobelgrade@gmail.com |
| 20 | الدنمارك | سفارة مملكة الدانمارك | +3813679-500, +381 3679-503 | +3814060-500 | +45 | begamb@um.dk |
| 21 | جمهورية مصر العربية | سفارة جمهورية مصر العربية | +3812650-585, +3812652-036 | +3812651-225 | +20 | egemb@sbb.rs |
| 22 | الاتحاد الأوروبي | وفد الاتحاد الأوروبي | +3813083-200 | +3812651-225 | | delegation-serbia@eeas.europa.eu |
| 23 | فنلندا | سفارة جمهورية فنلندا | +3813065-400 | +3812651-225 | +358 | sanomat.beo@formin.fi |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 24 | فرنسا | سفارة الجمهورية الفرنسية | +3813023-500 | +3813023-510 | +33 | service-presse.belgrade-amba@diplomatie.gouv.fr |
| 25 | ألمانيا | سفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية | +3813064-300 | +3813064-303 | +49 | info@belg.diplo.de |
| 26 | اليونان | سفارة الجمهورية الهيلينية | +3813226-523 | +3813344-746 | +30 | gremb.bel@mfa.gr |
| 27 | غينيا | سفارة جمهورية غينيا | +3813444-840; +3812451-391 | +3813444-870 | +224 | ambaguineebelgrade@eunet.rs |
| 28 | الكرسي الرسولي | الكنيسة الرسولية | +3813085-356 | +3813085-216 | +379 | nunbel@an.org.rs |
| 29 | المجر | سفارة المجر | +3812440-472; +3812447-039 | +3813441-876 | +36 | mission.blg@mfa.gov.hu |
| 30 | الهند | سفارة جمهورية الهند | +3812667-990; +3812666-520 | +3813674-209 | +91 | indemb@eunet.rs |
| 31 | اندونيسيا | سفارة جمهورية اندونيسيا | +3813635-666 | +3813672-984 | +62 | kbri.beograd@eunet.rs |
| 32 | الجمهورية الإسلامية الإيرانية | سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية | +3813674-360 | +3813674-363 | +98 | iranemb.beg@mfa.gov.ir |
| 33 | جمهورية العراق | سفارة جمهورية العراق | +3812647-027 | +3812668-068 | +964 | iraqiembassybg@yahoo.com |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 34 | إسرائيل | سفارة إسرائيل | +3813643-500 | +3813643-555 | +972 | info@belgrade.mfa.gov.il |
| 35 | إيطاليا | سفارة الجمهورية الإيطالية | +3813066-100 | +3813249-413 | +39 | segreteria.belgrado@esteri.it |
| 36 | اليابان | سفارة اليابان | +3813012-800 | +3817118-258 | +81 | protocol@s1.mofa.go.jp |
| 37 | كازاخستان | مكتب سفارة جمهورية كوريا كازاخستان في بودابست | +381362-9194 | | +7 | kazserbia@mail.ru |
| 38 | دولة الكويت | سفارة دولة الكويت | +3812661-417 | +3812668-462 | +965 | kuwaitembassybg.one@gmail.com |
| 39 | الجمهورية اللبنانية | سفارة الجمهورية اللبنانية | +3813675-153; +381 3675-154 | +3813675-156 | +961 | ambaleb@sbb.rs |
| 40 | دولة ليبيا | سفارة دولة ليبيا | +3812663-445; +3812668-253 | +3813670-805 | +218 | libyaamb@open.telekom.rs |
| 41 | ماليزيا | سفارة ماليزيا | +3812662-736; +381 2662-746 | +3813679-080 | +60 | mwbelgrade@kln.gov.my |
| 42 | المكسيك | سفارة الولايات المتحدة المكسيكية | +3813674-171 | | +52 | embserbia@sre.gob.mx |
| 43 | مونتينيغرو | سفارة مونتينيغرو | +3812662-300 | +3813679-300 | +382 | emb.belgrade@mfa.gov.me |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 44 | المملكة المغربية | سفارة المملكة المغربية | +3813690-288; +3813691-866 | +3813690-499 | +212 | midi@ambasada-maroka.org.rs |
| 45 | ميانمار | سفارة جمهورية اتحاد ميانمار | +3813617-165; +3813619-114 | +3813614-968 | +95 | myanbel@sezampro.rs |
| 46 | هولندا | سفارة مملكة هولندا | +3812023-900 | +3812023-999 | +31 | bel@minbuza.nl |
| 47 | مقدونيا الشمالية | سفارة جمهورية شمال مقدونيا | +3813284-924 | +3813285-076 | +389 | belgrade@mfa.gov.mk |
| 48 | النرويج | سفارة مملكة النرويج | +3813208-000 | +3813208-001 | +47 | emb.belgrade@mfa.no |
| 49 | فرسان مالطا | سفارة منظمة فرسان مالطا العسكرية للقديس يوحنا في القدس، ورودس، ومالطا | +3813220-501 | +3813220-502 | +356 | embassy@orderofmalta.org.rs |
| 50 | باكستان | سفارة جمهورية باكستان الإسلامية | +3812661-676 | +3812661-667 | +92 | parepbelgrade@mofa.gov.pk |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 51 | دولة فلسطين | سفارة دولة فلسطين | +3813671-407 | +3813671-336 | +970 | office@embassyofpalestine.rs |
| 52 | بولندا | سفارة جمهورية بولندا | +3812065-301; +3812065-322 | +3813617-576 | +48 | belgrad.amb.sekretariat@msz.gov.pl |
| 53 | البرتغال | سفارة جمهورية البرتغال | +3812662-894; +3812662-897 | +3812647-800 | +351 | portambs@verat.net |
| 54 | دولة قطر | سفارة دولة قطر | +381635-6666 | +381635-6661 | +974 | sec.belgrade@mofa.gov.qa |
| 55 | جمهورية كوريا | سفارة جمهورية كوريا | +3813674-225 | +3813674-229 | +82 | koreaemb.rs@mofa.go.kr |
| 56 | رومانيا | سفارة رومانيا | +3813675-772/4 | +3813675-771 | +40 | belgrad@mae.ro |
| 57 | | مكتب السفارة الرومانية في بريشتينا | +381604-272 | +381604-273 | | rouoffice.kos@gmail.com |
| 58 | روسيا الاتحادية | سفارة روسيا الاتحادية | +3813611-323; +3813611-090 | +3813611-900 | +7 | info@ambarusk.rs |
| 59 | سلوفاكيا | سفارة الجمهورية السلوفاكية | +3812223-801 | +3812223-820 | +421 | emb.beograd@mzv.sk |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 60 | | مكتب الاتصال لجمهورية سلوفاكيا في بريشتينا | +381240-140 | +381249-499 | | pristina@mzv.sk |
| 61 | سلوفينيا | سفارة جمهورية سلوفينيا | +3813038-476 | +3813288-657 | +386 | vbg@gov.si |
| 62 | اسبانيا | سفارة مملكة اسبانيا | +3813440-231 | +3813444-203 | +34 | emb.belgrado@maec.es |
| 63 | السويد | سفارة مملكة السويد | +3812069-200 | +3812069-250 | +46 | ambassaden.belgrad@gov.se |
| 64 | سويسرا | سفارة الاتحاد السويسري | +3813065-820; +3813065-825 | +3812657-253; +3813065-815 | +41 | bel.vertretung@eda.admin.ch |
| 65 | الجمهورية العربية السورية | سفارة الجمهورية العربية السورية | +3812666-124; +3812666-125 | +3812660-221 | +963 | ambasada.sirije@open.telekom.rs |
| 66 | الجمهورية التونسية | سفارة الجمهورية التونسية | +3813690-194 | +3812651-848 | +216 | at.belgrade@sbb.rs |
| 67 | تركيا | سفارة جمهورية تركيا | +3813332-400 | +3813332-433 | +90 | embassy.belgrade@mfa.gov.tr |
| 68 | أوكرانيا | سفارة أوكرانيا | +3813672-411; +3813672-412 | +3813672-413 | +380 | emb_rs@mfa.gov.ua |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 69 | دولة الإمارات العربية المتحدة | سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة | +3814020-500 | +3814020-501 | +971 | BelgradeEMB@mofaic.gov.ae |
| 70 | المملكة المتحدة | سفارة المملكة المتحدة البريطانية وأيرلندا الشمالية | +3813060-900 | +3813061-070 | +44 | belgrade.man@fco.gov.uk |
| 71 | الولايات المتحدة | سفارة الولايات المتحدة الأمريكية | +3817064-000 | +3817064-007 | +1 | usembprotocol@state.gov |
| 72 | فنزويلا | سفارة جمهورية فنزويلا البوليفارية | +3812668-384 | +3812669-233 | +58 | embve.besrb@mppre.gob.ve |

- **الأنظمة الجمركية**

للحصول على معلومات حول الإجراءات الجمركية، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لجمارك جمهورية صربيا: www.upravacarina.rs/en.

- **الوصول والمغادرة**

من أجل تسهيل خدمة الاستقبال الرسمي، يرجى من المشاركين إعطاء المعلومات الصحيحة حول الوصول والمغادرة للمندوبين، بما في ذلك تواريخ الوصول والمغادرة، والأوقات، وكذلك تفاصيل عن الرحلة. إن استمارة الفندق، والوصول، والمغادرة مرفقة، استمارة 1. ويمكن تنزيلها من الموقع الإلكتروني التالي، على الرابط التالي: www.serbia141ipu.rs

يجب ملء استمارة الفندق، والوصول، والمغادرة (استمارة-1) وإعادة إرسالها إلى الأمانة العامة للجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي، في الجمعية الوطنية لجمهورية صربيا، بموعد أقصاه **1 أيلول/سبتمبر 2019**.

**ويجب إبلاغ الأمانة العامة للجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي، فوراً، عن أي تغييرات.**

ويُطلب من المندوبين تقديم جواز سفرهم إلى موظفي الجمارك والهجرة. وسيكون فريق الاستقبال/البروتوكول في المطار متواجداً في مطار بلغراد الدولي، من أجل أي مساعدة.
سيكون مكتب الاستقبال متاحاً لجميع المشاركين في الجمعية العامة في مطار بلغراد الدولي، من أجل تسهيل النقل، والوصول، والمغادرة، والتحويلات بين المطارات والفنادق.

- **بطاقات وملصقات الأمتعة**

يتم توفير بطاقات الأمتعة من أجل تسهيل عملية الاستقبال عند الوصول. ويطلب من المندوبين التأكد أن كل قطعة من الأمتعة موسومة ببطاقة.

- **خدمات النقل**

سيُؤمَّن النقل من/إلى الفنادق في مطار بلغراد الدولي. كما سيُؤمّن النقل لجميع الفعاليات الرسمية التي ستقام خلال الجمعية العامة.

141st IPU Assembly
Belgrade (Serbia)
13 - 17 October 2019

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

# الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة

## (بلغراد/صربيا، 13 – 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019)

**خدمة النقل**

ترحب الجمعية الوطنية بجميع المشاركين في الجمعية البرلمانية الـ 141 القادمة للاتحاد البرلماني الدولي. ولتحقيق هذه الغاية، يرجى تقديم تفاصيل عن وصول ومغادرة أعضاء وفدكم، في أقرب وقت ممكن.

**المغادرة/ الوصول (المرفق رقم 1)**

في مطار نيكولا تسلا بلغراد، سيرحب المتطوعون الذين سيرتدون قمصانًا تحمل شعار "141st IPU" بجميع المشاركين في الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي.

سيتم توفير طابور خاص لفحص جواز السفر، يحمل علامة "141st IPU"

ستصل الأمتعة إلى دوامة منفصلة للأمتعة تحمل علامة "141st IPU"
في مطار نيكولا تسلا بلغراد، في قسم استلام الحقائب، قبل الرقابة الجمركية، سيكون هناك مكتب معلومات متاح لجميع المشاركين في الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي.

يرجى وسم أمتعتكم بالملصقات المقدمة لكم في الدعوة.

**شارة الأمتعة (المرفق رقم 2)**

سيتم توفير خدمة النقل المكوكية للفنادق المختارة لجميع أعضاء الوفود.
ينتظركم مسؤولون، مكلفون بالوفود الوطنية، على متن الحافلة، التي ستُركن على مخرج المطار، بعد مراقبة الجمارك.
ستتم استضافة رؤساء البرلمانات الوطنية في صالة كبار الشخصيات في مطار نيكولا تسلا بلغراد، كونهم ضيوف مهمين.
من المتوقع تنسيق 1 + 3 لرئيس البرلمان والأشخاص المرافقين في صالة كبار الشخصيات.
سيكون تحت تصرف رؤساء البرلمانات الوطنية سيارة خاصة ومسؤولين مرافقين وممثل عن وزارة الداخلية في جمهورية صربيا.
سيتم تحديد التدابير الأمنية الأخرى بما يتماشى مع تقدير وزارة الداخلية في جمهورية صربيا.
سيحضر رؤساء البرلمانات الوطنية الذين يسافرون إلى جمهورية صربيا بالسيارة (برّاً) مرافقة من الشرطة إلى بلغراد أو الفندق الذي يقيمون فيه.
في حال وجود أي أسئلة أخرى، يرجى الاتصال بنا عن طريق الملاحظات أو عن طريق البريد الإلكتروني على العناوين التالية:
maja.draskovic@parlament.rs
و dragan.petrovic@mfa.rs

ستقوم الجمعية الوطنية بتنظيم النقل عند المغادرة لجميع المشاركين في جمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي من الفندق إلى مطار نيكولا تيسلا بلغراد، ولذا فإننا سنكون ممتنين لو تمكنكم إرسال جميع التغييرات التي قد تجرونها، في الوقت المناسب، إلى الاتحاد البرلماني الدولي الجمعية الوطنية لجمهورية صربيا على البريد الإلكتروني: ipu@parlament.rs و jasminka.urosevic@parlam

# المرفق رقم 1

**الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي**

بلغراد (صربيا)

13-17 تشرين الأول/أكتوبر 2019

**يرجى ملء هذه الاستمارة وإعادتها بموعد أقصاه 1 أيلول/سبتمبر 2019، إلى:**

| | |
|---|---|
| **الأمانة العامة للجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي**<br>ميدان نيكولا باسيك، 13<br>بلغراد<br>جمهورية صربيا | **الهاتف** : **+ 38111 3026 193**<br>**الفاكس** : **+381 11 381113349730**<br>**البريد الإلكتروني** : ipu.reservation@parlament.rs<br>**الموقع الإلكتروني:** www.serbia141ipu.rs |

**البرلمان/المنظمة**

| الشهرة (السيد/السيدة/الآنسة) | الاسم | الشخص/الأشخاص المرافقون | متطلبات خاص | الفندق | | التاريخ | الوقت | رقم الرحلة | من/إلى |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | الوصول | | | | |
| | | | | | المغادرة | | | | |
| | | | | | الوصول | | | | |
| | | | | | المغادرة | | | | |
| | | | | | الوصول | | | | |
| | | | | | المغادرة | | | | |
| | | | | | الوصول | | | | |
| | | | | | المغادرة | | | | |
| | | | | | الوصول | | | | |
| | | | | | المغادرة | | | | |
| | | | | | الوصول | | | | |
| | | | | | المغادرة | | | | |
| | | | | | | | | | |
| | | | | | | | | | |

**مرسلة من**

| | | |
|---|---|---|
| الاسم | : | ..... |
| اللقب | : | ..... |
| البرلمان أو المنظمة | : | ..... |
| الهاتف | : | ..... |
| الفاكس | : | ..... |
| البريد الإلكتروني | : | ..... |

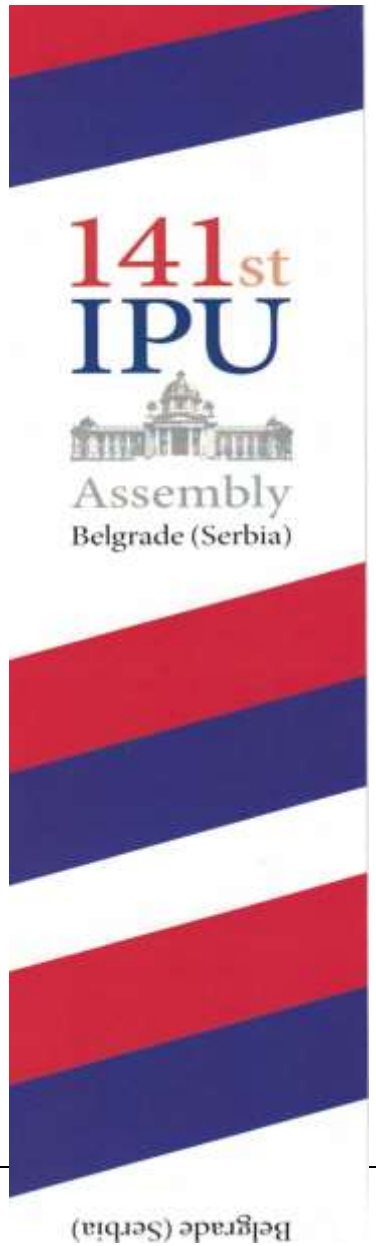

- **مكاتب الاستعلامات**

ستُفتح مكاتب الاستعلامات من 10 إلى 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019 في مطار بلغراد الدولي بالإضافة إلى الردهات في الفنادق الرسمية.

- **الأمن**

سيتخذ البرلمان المضيف الإجراءات اللازمة لتأمين الأمن والسلامة لرؤساء البرلمانات ورؤساء الوفد والمندوبين والضيوف المدعوين بالإضافة إلى أمتعتهم خلال الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي حتى المغادرة من جمهورية صربيا.

سيكون البرلمان المضيف مسؤولاً عن الأمن والسلامة في مكان الجمعية العامة الـ 141، والفنادق الرسمية والفعاليات الاجتماعية.

يُطلب من المندوبين ارتداء شارة الهوية الخاصة بالجمعية العامة الـ 141 في جميع الأوقات، في مكان الجمعية العامة وفي جميع الفعاليات الرسمية التي تمت دعوتهم إليها.

- **الخدمة الطبية**

ستتوفر خدمات الإسعافات الأولية والفريق الطبي في مكان الجمعية العامة في جميع الأوقات، وفي الفنادق الخاصة بها عند الطلب. أما جميع التكاليف الطبية الأخرى فتكون على نفقة المشاركين الخاصة. يُنصح المشاركين بشراء تأمين صحي. وتتوفر المعلومات الإضافية حول الخدمات الطبية الموقع الإلكتروني للجمعية العامة، على الرابط التالي: www.serbia141ipu.rs

- **التأمين**

يُنصح المشاركون بشراء تأمين شامل لهم.

- **خدمة الصحافة**

ستعمل خدمة الصحافة في جميع أنحاء الجمعية العامة للرد على استفسارات وسائل الإعلام والمساعدة في تسهيل المقابلات الصحافية. إن الشخص المسؤول عن هذه الخدمة هو السيد توماس فيتزيمونس، مدير الاتصالات في الاتحاد البرلماني الدولي، الذي يمكن التواصل معه عبر البريد الإلكتروني التالي: tf@ipu.org. وسيساعد السيد فيتزسيمونز الوفود التي ترغب في مقابلة الصحافة. ويجب على الصحافيين الذين يرغبون في تغطية الجمعية العامة الحصول على الاعتماد من الدائرة الصحافية من أجل الحصول على الوثائق اللازمة وشارة الهوية.

- **خدمات المتوفرة في مكان الجمعية العامة:**

ستتوفر الخدمات التالية في مكان الجمعية العامة:

- مكتب البريد
- الخدمات المصرفية وصرف العملات؛ وأجهزة الصرف الآلي
- هاتف دولي وفاكس، إنترنت وقسم طباعة ومطاعم ومقاهي
- مركز سفريات

- **معلومات مفيدة أخرى**

**أ. الطقس**

يتراوح متوسط درجة الحرارة في بلغراد، في تشرين الأول/أكتوبر بين +10 درجات مئوية و20 درجة مئوية؛ وقد يكون الطقس ماطراً.

**ب. الكهرباء**

تبلغ الطاقة الكهربائية في صربيا 220 فولطاً، 60/50 هيرتز. وتتضمن المقابس إصبعين مستديرين. وفي حال كانت الأجهزة الكهربائية تعمل بتيار كهربائي أدنى، أو مزودة بأنواع مقابس أخرى، ستحتاجون إلى محول للتيارات.

**ج. المنطقة الزمنية**

إن التوقيت المحلي هو GMT+1.

**د. العملة والخدمات المصرفية**

إن العملة الرسمية هي الدينار الصربي الذي يشمل الأوراق النقدية والعملات المعدنية. ويبلغ سعر الصرف تقريباً:

دولار أمريكي واحد = 105.71 ديناراً صربياً

يورو واحد = 117.95 ديناراً صربياً

**هـ. أرقام الهواتف في حالات الطوارئ**

الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي: 193 3026 11 381+

الشرطة 192

فرقة الإطفاء 193

الإسعاف / الإسعافات الأولية 194

**و. الهواتف الخلوية**

إن شبكة الهاتف الخليوي في صربيا هي جي إس إم GSM (النّظام الشامِل للاتصالات النّقالة)، وهي متوافقة مع معظم الهواتف الخليوية. وتتوفر، بشكل كبير، بطاقات الهاتف المدفوعة مسبقاً لشبكات الهاتف المحمول من أجل شرائها.

**ز. البريد الإلكتروني والرسائل**

يمكن للمندوبين إرسال رسائل إلى:

رقم الهاتف 326 8420 64 381+

البريد الإلكتروني ipu@parlament.rs

ويجب أن يتم الذكر بوضوح في الرسالة اسم المرسَل إليه، وكذلك عضو البرلمان/مجموعة وطنية أو منظمة، كما هو محدد أدناه:

- الاسم (اسم المندوب)
- وفد (البلد/المنظمة)

ويمكن إرسال الرسائل الطارئة عبر الهاتف أو الفاكس 381113349730+. وسيتم وضع بريد المندوبين ورسائلهم في صندوق البريد العائد لهم، المتوفر في مركز المؤتمرات سافا.

- **حفلات الاستقبال والفعاليات الاجتماعية**

**i. حفل استقبال للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي**

التاريخ: 12 تشرين الأول/أكتوبر 2019

المكان: الحي البوهيمي سكادارليجا، بلغراد

**ii. حفل الافتتاح والاستقبال**

تستضيفه رئيسة الجمعية الوطنية لجمهورية صربيا، السيدة مايا كوشكوفيتش

التاريخ: 13 تشرين الأول/أكتوبر 2019

**iii. ليلة السفارات**

التاريخ: 14 تشرين الأول/أكتوبر 2019

**iv. حفل استقبال تكريماً لمنتدى النساء البرلمانيات**

التاريخ: 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019

المكان: القصر الملكي

**v. أمسية ثقافية (حفل التبادل الثقافي)**

التاريخ: 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019

المكان: كومبانك دفورانا

ويرجى تأكيد مشاركتكم في الفعاليات، عبر البريد الإلكتروني التالي: ipu@parlament.rs.

- **برنامج الجولات الإرشادية**
- يقدم البرلمان المضيف العديد من الجولات: ستتوفر الجولات لمدة يوم واحد قبل انعقاد الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي وبعدها (www.serbia141ipu.rs). ويجب إرسال الطلبات لهذه الجولات إلى البريد الإلكتروني التالي ipu@parlament.rs، بموعد أقصاه **15 أيلول/سبتمبر 2019**.
-
- وستتضمن الجولات في النهار زيارات يومية إلى المواقع الثقافية والتاريخية في بلغراد. وستكون هذه الجولات متوفرة على أساس الأولوية بالأسبقية.

141st IPU Assembly
Belgrade (Serbia)
13 - 17 October 2019

1889
Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

**الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة**

**(بلغراد/صربيا، 13 – 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019)**

# رحلات السياحة في صربيا

# السياحة

**رحلات خارج بلغراد**

يمكن للمشاركين اختيار رحلتين خارج بلغراد للأيام التالية:

**2019/10/12**

- سميديريفو، فيميناكيوم، وغولوباك (المرفق رقم 1)
- أديرة فروسكا غورا (المرفق رقم 2)

**2019/10/13**

- توبولا وأوبلناك (المرفق رقم 3)
- نوفي ساد وسريمسكي كارلوفيسكي (المرفق رقم 4)

**2019/10/18**

- سميديريفو، فيميناكيوم، وغولوباك (المرفق رقم 5)
- نوفي ساد وسريمسكي كارلوفيسكي (المرفق رقم 6)

يرجى ملء الاستمارة وإعادة إرسالها إلى البريد الإلكتروني التالي: office@serbiaexcursions.com،
بموعد أقصاه **1 تشرين الأول/أكتوبر 2019**.

ولمزيد من الأسئلة، يرجى الاتصال بالرقم التالي: 1918 328 11 381+

**الرحلات في بلغراد**

يمكنكم حجز جولة، يومياً، لغاية الساعة 10:00، في مركز المعلومات، في ردهة مركز المؤتمرات سافا.

**جولات الباص**

ستُنظم جولة لمشاهدة معالم المدينة، مرة واحدة يومياً، من 13 تشرين الأول/أكتوبر 2019 لغاية 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

**الانطلاق: يومياً، من أمام مركز المؤتمرات سافا، عند الساعة 13:00.**

**جولات القوارب**

ستنظم رحلة على نهر الدانوب وسافا، مرة واحدة يومياً، من 13 تشرين الأول/أكتوبر 2019 لغاية 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

**الانطلاق: يومياً، من أمام مركز المؤتمرات سافا، عند الساعة 13:00.**

وخلال الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي، ستقدم منظمة السياحة الوطنية لصربيا (http://www.serbia.travel/home.779.html)، ومنظمة السياحة الوطنية لصربيا (http://www.tob.rs/en)، مجموعة من الرحلات داخل بلغراد وخارجها، بأسعار تفضيلية. ويقع مكتب منظمة السياحة داخل مركز المؤتمرات سافا.

141st IPU Assembly

# الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة

## 13 – 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019

**المرفق رقم 1**

**لمذكرة رحلات السياحة في صربيا**

سميديريفو، فيميناكيوم، وغولوباك

**08:00** مغادرة بلغراد والتوجه إلى سميديريفو

**10:00 – 09:15** تم بناء قلعة سميديريفو في القرن الـ15، وكانت مقر الحاكم الصربي. وهي تُعرف بشكلها الثلاثي والأبراج الـ25 العالية. شكلت القلعة المعقل الأخير للدولة في القرون الوسطى.

**11:00 – 10:00** التوجه إلى كوستولك ومنتزه الآثار القديمة فيميناكيوم.

**12:30 – 11:00** تُعتبر فيميناكيوم إحدى أكبر المدن والمخيمات العسكرية الرومانية للأباطرة الرومانية، من القرن الأول لغاية القرن السادس. تم اكتشاف المدرجات، والحمامات الساخنة، وآثار شوارع، وقنوات مائية، ومجاري، في البحوث الأثرية ضمن المدينة وحولها. وداخل الموقع، تم اكتشاف هيكل عظمي لماموث يعود إلى 5 ملايين عام، ويُعتبر أن لديه مكانة خاصة ويحتفظ به في منتزه للماموث.

**13:45 – 12:30** التوجه إلى غولوباك وقلعة غولوباك

**15:30 – 14:00** تم إنشاء قلعة غولوباك على مدخل درداب غورج، حيث يمر الدانوب بمنطقة جبال الكاربات. كانت معقلاً حدودياً للجيش في موقع استثنائي، وهدفاً للغزاة. وبما أن الوقت المحدد لبناء القلعة غير معروف حتى أيامنا، إن العديد من الأساطير والخرافات مرتبطة ببنائها وتاريخها.

**17:30 – 15:30** التوجه إلى بلغراد

**تتضمن الجولة:**

- التنقل بمركبات مكيّفة (حافلات صغيرة أو باصات، حسب عدد الضيوف)
- خدمات مرشد سياحي مرخص في اللغة الإنجليزية
- الدخول إلى قلعة سميديريفو، وفيميناكيوم، وقلعة غولوباك (المنطقة الخضراء)
- تنظيم الجولة

# الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة

## 13 – 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019

**المرفق رقم 2**

**لمذكرة رحلات السياحة في صربيا**

أديرة فروسكا غورا

**10:00** مغادرة بلغراد والتوجه إلى دير نوفو هوفوبو

**12:00 – 11:15** إلى جانب دير كروسيدول، يشكل دير نوفو هوفوبو أهمية كبيرة لثقافة الصربيين في فوجفودينا. وفي الدير الذي يحتوي على كتب معاد صياغتها، أتى الناس لتعلم القراءة والكتابة، وكان لديه مدارس دينية وتخطيط. وتُحتفظ ذخائر القديس تيودور تيرون في الدير. إن مبنى دوردبرانكوفيتش، الذي تم بناؤه في تصميم مورافي، وهدم ورمم بشكل متكرر، هو اليوم دير للنساء.

**12:30 – 12:00** التوجه إلى دير كروسيدول

**13:15 – 12:30** بنت عائلة برانكوفيك دير كروسيدول، في القرن الـ16. كان مرة مقر مقاطعة سريم، وهو اليوم دير للنساء. ولجدار الأيقونات وتشكيل المقام أهمية كبيرة. ويُعتبر الدير ضريحاً حيث يرقد فيه العديد من الشخصيات الكبيرة. وبني بتصميم مورافي، وبأسلوب متخذ من العهد الإغريقي القديم.

**13:30 – 13:15** التوجه إلى دير فيليكا ريميتا

**14:15 – 13:30** بنى الملك دراغوتين دير فيليكا ريميتا، في القرن الـ14. إن الكنيسة الرئيسية مخصصة للقديس ديمتري، وإلى جانب المجمع، يوجد مصليان. تشبه هندسة كنيسة الدير الأساسية مدرسة راشكا. ومثل كثيرين آخرين، هدم ورمم بشكل متكرر، ولم يحتفظ بجدار للأيقونات.

**14:40 – 14:15** التوجه إلى دير غرغيتيغ

**15:15 – 14:40** من المعتقد أن فوك برانكوفيتش هو مؤسس دير غرغيتيغ، الذي بُني لإيواء والده، بحسب الأسطورة. تم بناء الدير بالحجر، والرخام، والحديد المطاوع. وعانى تدميراً شديداً خلال الحرب العالمية الثانية. واليوم، أعد الرسام أوروس بريدتش جدار الأيقونات.

**16:45 – 15:15** التوجه إلى بلغراد

**تتضمن الجولة:**

- التنقل بمركبات مكيّفة (حافلات صغيرة أو باصات، حسب عدد الضيوف)
- خدمات مرشد سياحي مرخص في اللغة الإنجليزية
- زيارة أديرة نوفو هوفوبو، وكروسيدول، وفيليكا ريميتا، وغرغيتيغ
- تنظيم الجولة

# الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة

## 13 – 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019

## المرفق رقم 3

## لمذكرة رحلات السياحة في صربيا

توبولا وأوبلناك

**10:00** مغادرة بلغراد والتوجه إلى دير توبولا

**11:30** الوصول إلى توبولا وزيارة مدينة كارادورد، التي بناها كارادورد بتروفيتش في بداية القرن الـ19. وحتى أيامنا هذه، تم الحفظ على القصر، مع برج، وكنيسة أم الله القديسة، وهي غنية باللوحات وتضم مدرسة، وهي اليوم مكتبة. ويضم القصر مجموعة من الأسلحة من الانتفاضة الصربية الأولى وأدوات شخصية لكارادورد.

التوجه إلى مؤسسة الملك بولس الأول كارادوردفيتش. ويتألف المجمع من كنيسة القديس جورج، ومنزل الملك بطرس، ودار كروم، ومصنع نبيذ ملكي. تم بناء منزل الملك من أجل مراقبة أعمال بناء الكنيسة، واليوم هو مكان عرض. ولطالما اشتهرت المنطقة حول توبولا وأوبلناك بزرع الكروم وإنتاج النبيذ ذات النوعية الجيدة، كما بنى الملك بولس الأول مخزناً للنبيذ وبدأ بزرع العنب. إن كنسية القديس جورج معلم ثقافي، ذي أهمية بالغة، وفي الداخل، يتميز بالأيقونات المرسومة، القيّمة، والجميلة، وهي في الوقت عينه ضريح لكارادوردفيتش. سيتم تنظيم تذوق النبيذ في مصنع النبيذ الملكي.

**15:45 – 14:30** التوجه إلى بلغراد

**تتضمن الجولة:**

- التنقل بمركبات مكيّفة (حافلات صغيرة أو باصات، حسب عدد الضيوف)
- خدمات مرشد سياحي مرخص في اللغة الإنجليزية
- بطاقات دخول إلى مدينة كارادورد وأوبلناك
- تذوق النبيذ
- تنظيم الجولة

141st IPU Assembly

# الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة

## 13 – 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019

## المرفق رقم 4

## لمذكرة رحلات السياحة في صربيا

نوفي ساد وبتروفارادين وسريمسكي كارلوفيسكي

**10:00** مغادرة بلغراد والتوجه إلى دير كروسيدول

**11:45 – 11:15** زيارة دير كروسيدول، أحد الأديرة الـ16 في فروسكا غور. بنته عائلة برانكوفيك في القرن الـ16. كان مرة مقر مقاطعة سريم، وهو اليوم دير للنساء. ولجدار الأيقونات وتشكيل المقام أهمية كبيرة. ويُعتبر الدير ضريحاً حيث يرقد فيه العديد من الشخصيات الكبيرة.

**12:00 – 11:45** التوجه إلى سريمسكي كارلوفسي

**13:30 – 12:00** تشهد العديد من المباني الشهيرة على دلالة سريمسكي كارلوفسي التاريخية والثقافية: القصر البطريركي، والكنيسة الكاتدرائية، ولاهوت كارلوفسي، والحاكم، والكنيسة الكاثوليكية الرومانية، وأقدم جيمنازيوم صربي. وكذلك، إن كارلوفسي معروف بالتقليد القديم لزراعة العنب وإنتاج النبيذ، وستتخلل الجولة زيارة إلى مخزن النبيذ، وتذوق النبيذ المحلي.

**14:00 – 13:30** التوجه إلى بتروفارادين

**14:40 – 14:00** بنى النمساويون قلعة بتروفارادين خلال القرنين الـ17 والـ18، على أساسات معقل تركي. وباعتماد النظام عينه، تم بناء العديد من القلاع في أوروبا، وتعتبر قلعة بتروفارادين الأكبر والأكثر احتفاظاً. كانت معقلاً عسكرياً واليوم، هي معلم تاريخي مهم.

**15:00 – 14:40** التوجه إلى وسط مدينة نوفي ساد

**16:00 – 15:00** جولة لمشاهدة المعالم السياحية الأهم لثاني أكبر مدينة في صربيا: المسرح الوطني الصربي، وجادة الحرية، ودار البلدية، والكنسية الكاثوليكية للقديسة مريم، وكنيسة الصعود، وشارع زماج جوفينا، ومحكمة فلاديتشن، وشارع الدانوب، ومنتزه الدانوب.

**17:30 – 16:00** التوجه إلى بلغراد

**تتضمن الجولة:**

- التنقل بمركبات مكيّفة (حافلات صغيرة أو باصات، حسب عدد الضيوف)
- خدمات مرشد سياحي مرخص في اللغة الإنجليزية
- المساهمة في دير كروسيدول
- تذوق النبيذ في سريمسكي كارلوفيسكي (مصنع النبيذ لزيفانوفيتش، ياجيلو، أو ما يشبهها)
- تنظيم الجولة

141st IPU Assembly

# الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة

## 13 – 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019

**المرفق رقم 5**

## لمذكرة رحلات السياحة في صربيا

سميديريفو، فيميناكيوم، وغولوباك

**08:00** مغادرة بلغراد والتوجه إلى سميديريفو

**10:00 – 09:15** تم بناء قلعة سميديريفو في القرن الـ15، وكانت مقر الحاكم الصربي. وهي تُعرف بشكلها الثلاثي والأبراج الـ25 العالية. شكلت القلعة المعقل الأخير للدولة في القرون الوسطى.

**11:00 – 10:00** التوجه إلى كوستولك ومنتزه الآثار القديمة فيميناكيوم.

**12:30 – 11:00** تُعتبر فيميناكيوم إحدى أكبر المدن والمخيمات العسكرية الرومانية للأباطرة الرومانية، من القرن الأول لغاية القرن السادس. تم اكتشاف المدرجات، والحمامات الساخنة، وآثار شوارع، وقنوات مائية، ومجاري، في البحوث الأثرية ضمن المدينة وحولها. وداخل الموقع، تم اكتشاف هيكل عظمي لماموث يعود إلى 5 ملايين عام، ويُعتبر أن لديه مكانة خاصة ويحتفظ به في منتزه للماموث.

**13:45 – 12:30** التوجه إلى غولوباك وقلعة غولوباك

**15:30 – 14:00** تم إنشاء قلعة غولوباك على مدخل درداب غورج، حيث يمر الدانوب بمنطقة جبال الكاربات. كانت معقلاً حدودياً للجيش في موقع استثنائي، وهدفاً للغزاة. وبما أن الوقت المحدد لبناء القلعة غير معروف حتى أيامنا، إن العديد من الأساطير والخرافات مرتبطة ببنائها وتاريخها.

**17:30 – 15:30** التوجه إلى بلغراد

**تتضمن الجولة:**

- التنقل بمركبات مكيّفة (حافلات صغيرة أو باصات، حسب عدد الضيوف)
- خدمات مرشد سياحي مرخص في اللغة الإنجليزية
- الدخول إلى قلعة سميديريفو، وفيميناكيوم، وقلعة غولوباك (المنطقة الخضراء)
- تنظيم الجولة

141st IPU Assembly

1889

# الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة

## 13 – 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019

## المرفق رقم 6

## لمذكرة رحلات السياحة في صربيا

نوفي ساد وبتروفارادين وسريمسكي كارلوفيسكي

**10:00** مغادرة بلغراد والتوجه إلى دير كروسيدول

**11:45 – 11:15** زيارة دير كروسيدول، أحد الأديرة الـ16 في فروسكا غور. بنته عائلة برانكوفيك في القرن الـ16. كان مرة مقر مقاطعة سريم، وهو اليوم دير للنساء. ولجدار الأيقونات وتشكيل المقام أهمية كبيرة. ويُعتبر الدير ضريحاً حيث يرقد فيه العديد من الشخصيات الكبيرة.

**12:00 – 11:45** التوجه إلى سريمسكي كارلوفسي

**13:30 – 12:00** تشهد العديد من المباني الشهيرة على دلالة سريمسكي كارلوفسي التاريخية والثقافية: القصر البطريركي، والكنيسة الكاتدرائية، ولاهوت كارلوفسي، والحاكم، والكنيسة الكاثوليكية الرومانية، وأقدم جيمنازيوم صربي. وكذلك، إن كارلوفسي معروف بالتقليد القديم لزراعة العنب وإنتاج النبيذ، وستتخلل الجولة زيارة إلى مخزن النبيذ، وتذوق النبيذ المحلي.

**14:00 – 13:30** التوجه إلى بتروفارادين

**14:40 – 14:00** بنى النمساويون قلعة بتروفارادين خلال القرنين الـ17 والـ18، على أساسات معقل تركي. وباعتماد النظام عينه، تم بناء العديد من القلاع في أوروبا، وتعتبر قلعة بتروفارادين الأكبر والأكثر احتفاظاً. كانت معقلاً عسكرياً واليوم، هي معلم تاريخي مهم.

**15:00 – 14:40** التوجه إلى وسط مدينة نوفي ساد

**16:00 – 15:00** جولة لمشاهدة المعالم السياحية الأهم لثاني أكبر مدينة في صربيا: المسرح الوطني الصربي، وجادة الحرية، ودار البلدية، والكنسية الكاثوليكية للقديسة مريم، وكنيسة الصعود، وشارع زماج جوفينا، ومحكمة فلاديتشن، وشارع الدانوب، ومنتزه الدانوب.

**17:30 – 16:00** التوجه إلى بلغراد

**تتضمن الجولة:**

- التنقل بمركبات مكيّفة (حافلات صغيرة أو باصات، حسب عدد الضيوف)
- خدمات مرشد سياحي مرخص في اللغة الإنجليزية
- المساهمة في دير كروسيدول
- تذوق النبيذ في سريمسكي كارلوفيسكي (مصنع النبيذ لزيفانوفيتش، ياجيلو، أو ما يشبهها)
- تنظيم الجولة

141st IPU Assembly

1889

# الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة

## 13 – 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019

## المرفق رقم 7

## لمذكرة رحلات السياحة في صربيا

**استمارة الحجز للرحلة**

يمكن الحجز من خلال الموقع الإلكتروني الرسمي، على الرابط التالي: **http://serbia141ipu.rs**

أو يمكن إرسال استمارة الطلب إلى البريد الإلكتروني التالي: **office@serbiaexcursions.com**

**إن الموعد النهائي لتقديم الطلب هو 15 أيلول/سبتمبر 2019**

**الوفد:** _____

**الاسم:** _____

**اللغة:**

**الإنجليزية** ☐ **الفرنسية** ☐

رحلات خارج بلغراد

**12 تشرين الأول/أكتوبر 2019**

- سميديريفو، فيميناكيوم، وغولوباك ☐
- أديرة فروسكا غورا ☐

**13 تشرين الأول/أكتوبر 2019**

- توبولا وأوبلناك ☐
- نوفي ساد وسريمسكي كارلوفيسكي ☐

**18 تشرين الأول/أكتوبر 2019**

- سميديريفو، فيميناكيوم، وغولوباك ☐
- نوفي ساد وسريمسكي كارلوفيسكي ☐

**طلب خاص (غذائي، طبي، إلخ...):** _____

**للحصول على معلومات، يرجى الاتصال بالبريد الإلكتروني التالي:**

office@serbiaexcursions.com أو بالرقم التالي: **+381 11 328 1918**

برجاء التكرم بالاطلاع آملاً أن تحقق هذه المذكرة الفائدة المرجوة، وراجياً إبداء أي ملاحظات من شأنها أن تؤدي إلى تحسين نوعية المذكرات المستقبلية المتعلقة بالفعاليات البرلمانية المختلفة.

مؤكّداً حرص الأمانة العامة على إبراز كل ما من شأنه أن يسهم في مشاركة المجموعة البرلمانية العربية بفعاليات الجمعية العامة والمجلس الحاكم، بما ينعكس إيجابياً على القضايا التي تطرحها أو تدعهما المجموعة.

واقبلوا وافر الاحترام والتقدير

فايز الشوابكة

الأمين العام

للاتحاد البرلماني العربي